مجموعة مؤلفين

الثورة المصرية

الدوافع والاتجاهات والتحديات



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الثورة المصرية

الدوافع والاتجاهات والتحديات

الثورة المصرية

الدوافع والاتجاهات والتحديات

آية نصار
احمد عبد ربه
امل حمادة
أميمة عبد اللطيف
باكينام الشرقاوي
جمال علي زهران
رابحة سيف علام
شيماء حطب
عبد الرحمن حسام
عبد العليم محمد
علاء الشامي
علي الرجّال
علي ليلة
غادة موسى
محمد شومان
محمد صابر عرب
نرمين سيد

تقديم
محمود عبد الفضيل



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات / آية نصار . . . [وآخ.].
٦٠٨ ص. ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2329-8
١. الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١). ٢. الديمقراطية ـ مصر. ٣. الثورات ـ مصر ـ القرن ٢١. ٤. مصر ـ تاريخ – ثورة ٢٠١١. أ. نصار، آية. ب. عبد الفضيل، محمود.
962.056

العنوان بالإنكليزية
Egyptian Revolution:
Motives, Trends and Challenges
Group of Researchers

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠١٢

المحتويـات

قائمـــة الجـــداول

قائمـة الأشكـال

مقدمة

محمود عبد الفضيل[*]

جاءت الانتفاضة الشبابية الرائعة التي بدأت يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقةً جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، بدءًا من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مرورًا بثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد قامت تلك الانتفاضة بعد نحو ٤٠ عامًا من الموت والركود السياسي، منذ انتفاضة الطلبة في الجامعات المصرية في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١. لذا كانت تلك الانتفاضة بمنزلة «عودة الروح» إلى الشعب المصري بعد طول سُبات.

وكان شعار تلك الانتفاضة التي قادها شباب ٢٥ يناير: **«الحرية والعدالة والكرامة الإنسانيّة»**، وهو شعار يلخّص مطالب الشعب المصري بالحياة الحرة الكريمة، والعدالة في توزيع الدخول والثروات. والجيل الذي قاد الانتفاضة، جيل ليس له لون سياسي محدد؛ بل تكوّن وترابط بأدوات التواصل الحديثة: الإنترنت والفيسبوك (Facebook) والتويتر (Twitter). ولعل ذلك الوعي الشبابي الجديد كان واضحًا في كتابات مجموعات كبيرة من المدونات في الفضاء الإلكتروني، تلك المدونات التي تحمل الكثير من بذور التمرد والاحتجاج العنيف الذي شهدناه.

وقد جاءت تلك الانتفاضة على خلفية الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري غداة تزوير الانتخابات النيابية عام ٢٠١٠ وإخراج برلمان

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.

صوري خالٍ من المعارضة، وبالتالي إغلاق كل سبل الانتقال السلمي للسلطة. وقد تصور كل من حبيب العادلي وزير الداخلية، وأحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، أن عملية تزوير إرادة الشعب المصري يمكن أن تمرّ من دون مُساءلة أو احتجاج، بل تصوّرَ هؤلاء ومَن حولهم من المنتفعين والانتهازيين والفاسدين، أنهم يستطيعون أن يمرحوا ويعيثوا في الأرض فسادًا لسنوات طويلة مقبلة من دون مُساءلة. من هنا كانت الانتفاضة المجيدة لشباب مصر، لتعبّر عن حجم الغضب الذي يعتمل في صدور الشباب، الذي شعر بإهانة لتاريخ هذا البلد وكرامته.

وما ساعد على تردي الأوضاع قبل الانتفاضة، تلك المعادلة التي طبقها حبيب العادلي وزير الداخلية، القائمة على أن الأولوية للأمن السياسي لا للأمن الجنائي. أي باختصار، الأهم هو الحفاظ على أمن النظام على حساب أمن المواطن. وقد أسفر ذلك ـ عبر السنين ـ عن تنامي ما يمكن تسميته جيش البلطجية الاحتياطي، الذي أدّى دورًا بارزًا في الأحداث الأخيرة.

لعل من أهم نتائج الانتفاضة كسر حاجز الخوف لدى كل فئات الشعب، تلك التي خرجت لتعبّر عن نفسها من خلال تنظيمها وتسييرها التظاهرات الحاشدة في طول البلاد وعرضها، غير مكترثة لعربات الأمن المركزي الجرّارة والقنابل المُسيلة للدموع والرصاص المطاطي. هذا المشهد الذي تبلور جليًا في مواجهات يوم جمعة الغضب ٢٨ كانون الثاني/ يناير؛ وذلك بعد أن ظلّ النظام يعتمد في محاصرة أي تحرك ديمقراطي، على الحلول الأمنية من دون الاستجابة لمطالب الناس ومعالجة قضاياهم بأساليب سياسية وديمقراطية.

ولعل المجتمع المصري بأسره كان شاهدًا على الإبداع التنظيمي للشباب الذي نجح في خلق فضاء جديد للحرية في ميدان التحرير، بعد سنوات طويلة من الكبت السياسي. وقد تجسد ذلك الإبداع في الطابع السلمي والحضاري للتظاهر؛ حيث قُدِّمت خدمات «إعاشة»، وخدمات «إغاثة طبية»، وأديرت إذاعة داخلية في الميدان، وأقيمت لجان تفتيش على مداخل الميدان، وبرز الحرص على نظافته؛ على الرغم من اكتظاظه بمئات الألوف من المتظاهرين والمحتجين.

ولا شكّ في أن تلك الانتفاضة الشعبية قد حققت بعض الإنجازات التي:

ـ أسقطت دعاة الفكر الجديد المزيف.

ـ أسقطت مؤامرة «الفراغ الأمني» باللجان الشعبية للدفاع عن الأحياء السكنية والممتلكات.

ـ فتحت الباب أمام إجراء تغييرات أساسية في بنية السلطة المصرية، على رأسها كسر احتكار «الحزب الوطني الديمقراطي» للسلطة.

كما فتحت الطريق أمام تغييرات دستورية وتشريعية أساسية، ووقف سريان مفعول قانون غريشام المعروف والمشهور لدى الاقتصاديين، الذي مفاده أن «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة».

وكانت مصر تدار في أثناء حكم مبارك بواسطة المؤسسة الأمنية، والتنظيم العِصابي المسمى «الحزب الوطني الديمقراطي». وكان مَن يمارس السلطة الحقيقية ـ على وجه الدقة ـ جهاز مباحث أمن الدولة، ولجنة السياسات بقيادة جمال مبارك، التي أدارت معركة انتخابات عام ٢٠١٠ لمجلس الشعب، وقامت بأعمال التزوير والبلطجة لإخراج مجلس نيابي مزوّر لا يمثل الشعب، ويمهد لعملية التوريث.

ولعله كان واضحًا ـ قبل الثورة ـ أن المؤسسة العسكرية في مصر غير راضية عن ثلاث قضايا تبلورت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، هي:

ـ مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.

ـ توغُّل الأمن والشرطة في إدارة شؤون البلاد والمجتمع وتجاوزاتها الخطيرة في حق المواطنين.

ـ سيطرة رجال الأعمال على الحكم، وخصوصًا المجموعة المكوَّنة من كبار رجال الأعمال الملتفّين حول جمال مبارك، الذين اتسموا بالفساد واحتكار فروع مهمّة في النشاط الاقتصادي؛ وهي المجموعة التي دخلت حكومة نظيف الثانية.

وكانت إرهاصات هذا الصراع قد بدأت لدى بيع بنك القاهرة، الذي عارضه المشير طنطاوي في مجلس الوزراء ضد رغبة جمال مبارك ووزير

المالية يوسف بطرس غالي والمجموعة الاقتصادية. كذلك كان موضوع تخصيص الأراضي لكبار رجال الأعمال بملايين الأمتار وبأسعار بخسة، ما أثار حفيظة رجال القوات المسلحة وقياداتها.

لهذا، عندما قامت ثورة ٢٥ يناير، كانت نقطة التوافق الرئيسية بين الثوّار والمجلس الأعلى للقوات المسلحة هي إسقاط مشروع التوريث، وإسقاط مجلس الشعب المزوَّر، ووضع حدّ لسيطرة رأس المال على الحكم ولهيمنة جهاز أمن الدولة على الحياة اليومية للمواطنين وجميع أجهزة الدولة بلا حسيب وبلا رقيب.

وكان هذا الالتقاء على الحد الأدنى من الأهداف، هو الذي دفع الجيش وقياداته إلى حماية الثوّار ومناصرتهم، والسعي لعزل مبارك وإجباره على التنحّي. وكان القضاء على سطوة جهاز أمن الدولة وأباطرة قيادات الداخلية (حبيب العادلي وزير الداخلية، حسن عبد الرحمن مدير جهاز أمن الدولة، أحمد محمد رمزي مدير الأمن المركزي، عدلي فايد مساعد الوزير للأمن العام، إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة)، والقيادات الرئيسية في الحزب الوطني (صفوت الشريف، أحمد عز، جمال مبارك، زكريا عزمي)، يحتاج إلى قوة مركزية ومتماسكة متجسدة في القوات المسلحة.

من هنا، لم يكن الجيش وكيل الثوار بل شريكًا في صنع الثورة، وسوف ينكشف هذا بوضوح عند إزاحة الستار عن أسرار ما جرى في الكواليس بين ٢٨ كانون الثاني/ يناير و١١ شباط/ فبراير ٢٠١١.

من هنا أيضًا نشأ التناقض الرئيسي في مسار الثورة بين ثوّار ميدان التحرير (من ائتلافات شبابية وقوى سياسية) من ناحية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد، من ناحية أخرى. حيث أصبح هناك سرعتان: سرعة متعجلة تبنتها ائتلافات الشباب تريد إنجاز مطالب الثورة في ستة أشهر، وسرعة متأنّية تتفق مع طبيعة قيادات القوات المسلحة وتركيبتها. وقد دفع البعض هذا التناقض إلى مدى غير مقبول، وهو ما أدّى إلى الكثير من التوترات على أجندة التغيير المطلوب وسرعته.

وإحقاقًا للحق، اتخذ المجلس العسكري تدريجًا مجموعة من

الإجراءات لتفكيك مقومات نظام مبارك وركائزه، على رأسها الإجراءات التالية:

- إلقاء القبض في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١ على الرؤوس الكبيرة من رجال الأعمال، التي عاثت في الأرض فسادًا، وسيطرت على مقدّرات الاقتصاد المصري (أحمد عز، أحمد المغربي، زهير جرانة)؛ وفتح قضايا الفساد وإهدار المال العام بحق حسين سالم، ورشيد محمد رشيد، ويوسف بطرس غالي.

- حلّ مجلس الشعب وتعطيل العمل بالدستور، في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١.

- إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق «المعدّلة» في ٣ آذار/ مارس ٢٠١١، واختيار عصام شرف رئيسًا للوزراء بمباركة ثوّار ميدان التحرير، ثم قبول استقالة حكومته بضغط من الثوّار أنفسهم.

- حلّ جهاز أمن الدولة وهجوم الجماهير على المقارّ في المحافظات في أثناء حرق المستندات في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١.

- حلّ الحزب الوطني الديمقراطي في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

- قرار حلّ المجالس المحلية في الريف والمدينة في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١ (بناءً على حكم المحكمة)، التي كانت مركزًا للفساد ولنفوذ الحزب الوطني المنحل.

- إجراء محاكمات علنية لشخصيات النظام السابق في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، ونجلاه علاء وجمال، ووزير الداخلية حبيب العادلي، وقيادات الشرطة المتهمة بإصدار الأوامر لقتل الثوّار.

هذا إضافة إلى عمليات التطهير التي بدأت، على استحياء، في بعض أجهزة الحكومة والإعلام، كبداية لعملية طويلة للتخلّص من أدران الماضي.

ولعلّ نقطة التوافق الثانية بين الطليعة الثورية والمجلس الأعلى للقوّات المسلحة، هي العمل على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، عن طريق

انتخابات حرّة ونزيهة في ظل توافق على موعد الانتخابات، والضمانات القضائية للنزاهة والشفافية.

وفي تقديري أن الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية المقبلة، هي بداية لفترة انتقالية ثانية قد تمتدّ لأربع سنوات جديدة، لتعميق الممارسة الديمقراطية، ورفع مستوى الثقافة السياسية لدى الجماهير، وتقوية شوكة الأحزاب الجديدة وخصوصًا القوى الشبابية؛ بعد خفض سِنّ الترشح للانتخابات إلى ٢٥ سنة.

ولعلّ من أهمّ التحديات التي واجهت ثورة ٢٥ يناير، هي سياسة الأرض المحروقة التي خلّفها نظام مبارك. فليست سرًا تلك المقولة التي كانت سائدة في أعلى دوائر السلطة في ظل نظام مبارك، وهي مقولة «إحراق البديل»، إذ كانت هناك خطة ممنهجة لحرق البدائل طوال فترة حكمه.

وكان حصاد هذه السياسة ندرة في الكوادر الوطنية والفنية اللازمة لبناء مصر الجديدة عقب قيام الثورة، بحيث إن أعدادًا كبيرة من الكوادر الوطنية ذات الخبرة قد تقاعدت؛ وجاءت الثورة متأخرة للإفادة من كفاءاتها وقدراتها. كما أن كثيرًا من الكوادر الوطنية النزيهة أُبعدت من مراكز السلطة واتخاذ القرار، وجرى تغليب العناصر الانتهازية التي تعاني الضحالة الفكرية والفنية، وضعف روح الانتماء الوطني. هذا إضافة إلى طوفان الفساد الذي كان يسود البلاد، والذي أدّى إلى تلوّث بعض العناصر النظيفة التي كان يمكنها أن تفيد مسيرة البناء الوطني في ظلّ نظام ديمقراطي غير فاسد.

لذا، وجدت الثورة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة أرضًا محروقة لدى تسلُّمهما السلطة؛ فالكوادر الوطنية إمّا تلوّثت وإما هاجرت وإما تقاعدت بحكم السن؛ ولولا التطورات التي أخرجت البلاد من حالة الركود السياسي بدءًا من عام ٢٠٠٥، بتحرّكات تيّار الاستقلال في سلك القضاء الذي أخرج كوكبة من القضاة الشرفاء الذين يدافعون عن استقلال القضاء واستقلال الوطن، وكذا الحركات الاحتجاجية الشبابية، مثل حركة ٦ أبريل، وحركة شباب العدالة والحرية، وجماعة ٩ مارس للدفاع عن

استقلال الجامعات، وغيرها من التنظيمات الشبابية والحقوقية ـ لكان الوضع أشد بؤسًا.

لهذا، تحتاج مصر إلى فترة إعادة تأهيل وإعادة تفريخ للكوادر الوطنية الجديدة، التي سوف يناط بها البناء الجديد للدولة على أساس من الديمقراطية والعلم. وفي تقديري، سوف يكون جيل شباب كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ـ على اختلاف مشاربه ـ نواة جديدة على غرار جيل الأربعينيات الذي نشأ في مصر غداة الحرب العالمية الثانية، وتخرّجت من بين أعطافه أعداد كبيرة من الكوادر المسلحة بالعلم والوطنية، التي ساهمت في بناء مصر في خلال حقب الخمسينيات والستينيات وحتى نهاية السبعينيات، قبل أن تبدأ سياسات التجريف المُنَظَّم للكوادر الوطنية، سواء في الداخل عن طريق الإقصاء والإفساد، أو في الخارج عن طريق الهجرة وتعقيم إمكاناتها وطاقاتها في بلدان الخليج.

وما أسفرت عنه سياسة الأرض المحروقة، أنه عندما قامت الثورة لم يكن هناك ائتلاف أو جبهة سياسية مُنَظَّمَة لتسلُّم السلطة، على غرار ما حدث في عدة بلدان في أميركا اللاتينية، أو الفيليبين بعد سقوط ماركوس؛ حيث كان حصاد السنين في فترة حكم مبارك هو القهر، ومصادرة حق المواطنين والناشطين في تكوين أحزاب وحركات سياسية فاعلة؛ الأمر الذي أسفر عن شرذمة القوى السياسية، وعيشها حالة من الخندقة السياسية، التي لا تسمح بالحوار والتآلف وتعبئة الجماهير استعدادًا للّحظة الثورية الحاسمة.

مصداقًا لما نقول، دعونا ننظر إلى ما آلت إليه حال أهمّ مرافق الدولة لحظة سقوط حكم مبارك (الجامعة، البرلمان، القضاء)، حيث ساد فيها ضعف الكفاءة، وانعدام الاستقلال، وانتشار الفساد. وكذلك أوضاع الصحافة (السلطة الرابعة) وقياداتها، حيث تدهورت على نحو لم يسبق له مثيل منذ بداية القرن العشرين.

لهذا، فإن المرحلة الحالية هي مرحلة رفع الأنقاض، وتطهير المواقع القيادية من العناصر الانتهازية وعديمة الكفاءة، القائمة على الشللية والمحسوبية؛ وتمهيد الطريق لبداية جديدة لإعادة بناء مرافق الدولة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية. وإنني لَعَلَى ثقةٍ بأنه مع ما يبدو على السطح

من ضعف الكوادر الفنية والنظيفة في جهاز الدولة وندرتها، فإن عملية التحوُّل الديمقراطي سوف تفتح الطريق أمام ظهور قيادات وكوادر جديدة كانت مضطهدة أو مستبعدة أو مطمورة.

وقد عاشت مصر حالة شبيهة عقب ثورة ١٩١٩، تمخّض عنها ظهور قيادات وكفاءات جديدة أثْرَت الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية طوال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠.

ولعلّ مرور فترة إعادة بناء، سوف يسمح لمصر بأن تنطلق إلى مَصَاف الأمم المتقدمة في مناخ من العدالة والحرية والكرامة.

أخيرًا، أشير إلى أن معظم فصول الكتاب الذي بين أيديكم، كتبها باحثون شبّان، تمشّيًا مع روح الثورة وتأكيدًا للمقولة السائدة «مصرُ ولّادةٌ».

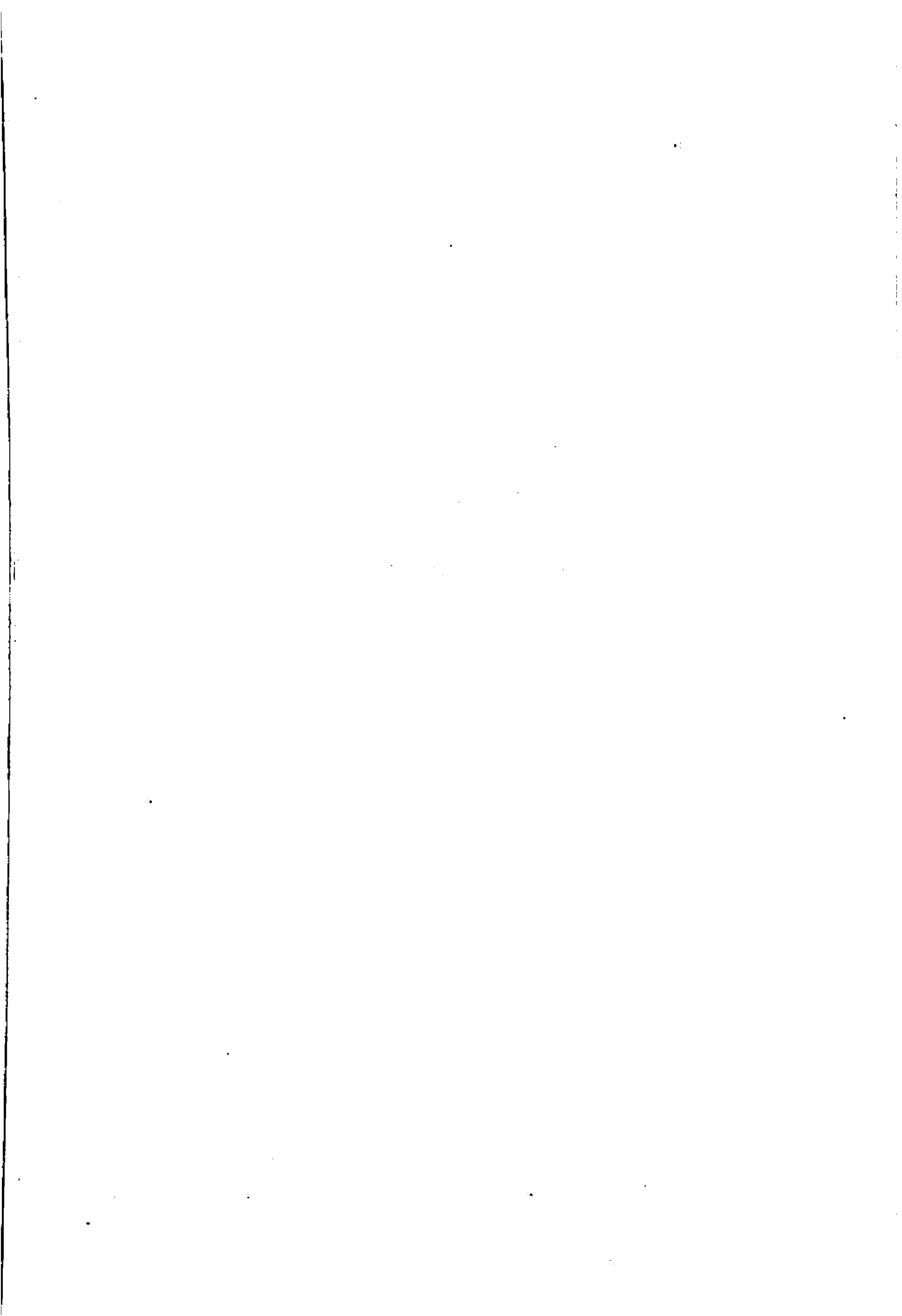
القاهرة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

الفصل الأول

لماذا قامت الثورة؟
بحث في أحوال الدولة والمجتمع

علي ليلة(*)

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة القاهرة.



تمهيد

وُلدت ثورة ميدان التحرير في مجتمع كان في شوق إليها، فقد تردّت الأحوال فيه حتى بلغت نقطة الصفر، وعندها طُرح خيار وجوديّ على العقل الجمعي: إما الاستمرار في الهبوط إلى ما دون الصفر، ومن ثم مواجهة الموت؛ أو الانطلاق في اتجاه صحوة جديدة ـ أشبه ما تكون بولادة جديدة ـ يبدأ بها المجتمع دورة حياة جديدة. ولأن المجتمعات لا تموت كالبشر، ولأن للمجتمع قوانينه الخاصة التي تنظم وتضبط مراحل تطوره، فإن المجتمعات في فترات الأزمات تستخرج ما هو صالح من قلب ركام التردي وتستصحبه، في انطلاقها نحو دورة حياة جديدة. وفي مجتمعات كثيرة، حينما يصل التردي إلى أقصى مستوياته، يحتاج إلى حدث كاشف؛ وعادة ما تكون الثورة هي الحدث الكاشف بامتياز؛ إذ ينكشف بواسطتها ما بقي صحيحًا وصالحًا في المجتمع، ويمضي يتحرك في اتجاه المستقبل، نحو بناء مجتمع جديد، خالٍ من عناصر التردي وأسباب التخلف.

وإذ نتأمل أوضاع ثورة التحرير المصرية، نجد أنها كانت وليدة متغيرات متعددة أدت إلى انفجارها وانطلاقها نحو المستقبل. وإن حاولنا إدراك تلك المتغيرات والمفجرات، فسنجد **أولها** متجسدًا في أن مجتمع ما قبل الثورة، قد حكمته نخبة لها طابع هو أشبه بتأليف عصابة عاثت في أرض مصر فسادًا لثلاثة عقود كاملة، بالنهب المنظم والمحمي بالقانون لثروات المجتمع، ما أفقد المجتمع عافيته الاقتصادية، ودفع به إلى أن يصبح مُتسوِّلًا وطالبًا للإعانات والمنح والقروض من مصادرها عبر العالم. وبسبب ذلك، أصيب المجتمع بحالة من الانكسار صاحبه انسحاب إلى داخل الذات، وغدا مجتمعًا فاشلًا في تنمية ذاته وتحديثها، وفقد من ثمّ القدرة على إشباع حاجات أبنائه ومواطنيه؛ فضعف تبعًا لذلك ارتباطهم به

وانتماؤهم إليه، وانصرفوا عنه مهاجرين هجرة مشروعة وغير مشروعة، وكأنها فرار من أرض خراب.

أما المتغير الثاني، فيتصل بتأثير عُقدة الفشل التي أصابت المجتمع، ودفعته إلى التراجع عن أدوار كثيرة كانت تمنحه قدرته ومكانته؛ فقد تراجع المجتمع المصري عن قضايا النظام العربي، بحيث أصبح نظامًا بلا رأس، وغدا هو ـ أي المجتمع المصري ـ رأسًا بلا جسد، وكيانًا بلا قوة. كما تراجع دوره في إقليم الشرق الأوسط، فتدفقت التفاعلات على ساحته من دون تأثير من فاعليته، وانفصل المجتمع عن انتمائه الإفريقي وأدار له ظهره، فهدده ـ هو الآخر ـ بقطع مياه النيل. وتآكلت مكانته العالمية فهرب من الواقع إلى الخيال، متغنيًا بتاريخه وآثاره العظيمة تارة، أو مكابرًا مدعيًا أن القوة ما زالت في يده تارة أخرى؛ أو أنه لم يزل أحد مرتكزات الشرق الأوسط حينًا، أو أنه بوابة إفريقيا حينًا آخر؛ وجميع هذه أو تلك كانت له في العصور الخوالي، بينما لم يبقَ له منها الآن سوى ذكرياتها الوردية. لقد بات بحقٍّ مجتمعًا منهكًا ذا دولة ضعيفة فاقدة للعافية والفاعلية.

في مواجهة هذا التردي، فتح شباب الشرائح العليا للطبقة الوسطى نافذة المجتمع على العالم من خلال صفحات الفيسبوك، وتابعوا الثورات البرتقالية والمخملية، بما في ذلك ثورة الياسمين في تونس؛ ومن خلال هذه الصفحات تعلموا فن الثورة، وبدأوا التخطيط لها والإعداد، ساعدهم في ذلك رفض الشارع المصري للنظام السياسي ولأجهزة الدولة التي فشلت في إدارة المجتمع. حينها، نزل الشباب بالثورة من مجتمعهم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي، الذي ضم ميادين التحرير في مصر كلها؛ ثم التحقت بهم جماهير الشعب مزغردةً ببزوغ شمس الحرية التي أشرقت، أو كادت تشرق على وجه مصر من جديد، فنهضت «بهية» من سُباتها فَرِحَةً بأبنائها الذين تدفقوا، ليحدثوا لها ميلادًا وعهدًا جديدًا. وانتشرت موجات الثورة من ميادين التحرير إلى ساحات أرض مصر على امتدادها، ونجحت الثورة في تغيير النظام وإسقاطه، ثمّ شرعت في إعادة بناء الدولة والمجتمع الجديد. كل ذلك حدث في إطار حالة من الطمأنينة الكاملة والتفاؤل الدافئ، والثقة

التي استندت إلى تاريخ وحضارة انبهر بهما العالم. نعم! لقد أدرك العالم حقًا أن المصريين يكتبون - برشاقة - صفحات جديدة في قصة التاريخ التي نستعرض فصولها، على حدّ تعبير رئيس الوزراء الإيطالي السابق سلفيو برلسكوني.

أولًا: لماذا الثورة؟ بحث في ظروف الانفجار

يشير تعريف الثورة إلى نوع من التغيير الجذري الشامل الذي يغيّر بناء المجتمع بكامله في فترة زمنية محدودة، بادئًا بالنظام السياسي الذي يسيطر على المجتمع عن طريق أجهزة الدولة المختلفة[1]، مع ملاحظة أن الثورة تغير - بصورة سريعة - كل ما هو مادّي ومحسوس مثل تغيير أجهزة الدولة والنظام السياسي، غير أنها قد تأخذ وقتًا حتى تغير المعاني المتجسدة في منظومات القيم والثقافة، وقد يتضافر نمطا التغير معًا[2]. وقد تكون الثورة - من جانب - دموية، بوصفها جراحة شاملة تستهدف اجتثاث عناصر المرض القاتل من بنية المجتمع، ومن الطبيعي أن تسيل دماء، غير أنها قد تتحقق من دون دماء، فقط لأن الفاعل الثوري كان جراحًا ماهرًا، اجتث الداء بأكثر أدوات العصر حداثة.

يكشف لنا البحث في علاقة الشعب المصري بالثورة عن ثورية هذا الشعب، على العكس مما يشاع عنه، حيث تتجلى هذه الطبيعة الثورية في عدد من الحقائق الأساسية. الحقيقة الأولى هي أننا إذا تأملنا عدد الثورات التي قام بها المجتمع المصري في خلال القرنين الأخيرين من الزمن، لوجدناها خمس ثورات كبيرة، غيّرت بنية المجتمع المصري بكامله، وهي: ثورات ١٨٠٥، ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٥٢، ٢٠١١[3]، وهو ما يعني أن هذا الشعب يقوم بثورة كل أربعين عامًا في المتوسط. فإذا أضفنا إليها ست

---

(١) أحمد زايد، «أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى،» الديمقراطية (مصر)، العدد ٤٢ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٢١.

(٢) علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، القضايا والرواد (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٣١٢.

(٣) سعيد عكاشة، «قراءة في ثورات المجتمع المصري،» الديمقراطية، العدد ٤٢ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ١٢٢.

انتفاضات، فإن ذلك يعني أنه يقوم بحركة ثورية كل عقدين من الزمن تقريبًا؛ بعضها يرتفع إلى سقف الثورة، بينما يبقى البعض الآخر عند مستوى الاحتجاج أو الانتفاضة.

وتشير الحقيقة الثانية إلى تحالف كامل بين الجيش والشعب في أغلبية هذه الحركات أو الانتفاضات، وخصوصًا الثورات؛ فإن لم يشتركا معًا، فعلى الأقل لا يتأسس تناقض بينهما[٤]. وهو الأمر الذي أكد عقيدة عسكرية لدى الجيش، وهي أن موقفه دائمًا إلى جانب الشعب، وأنتج يقينًا بالمثل لدى الشعب، وهو أن الجيش رصيده الإستراتيجي في كل حال.

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن الثورات والانتفاضات جميعًا، باستثناء واحدة، لم تكن أبدًا مطلبية، كانت دائمًا ذات طبيعة وطنية وسياسية في أساسها، يحركها الحفاظ على الوطن والمواطن وصون كرامته. فالحفاظ على كرامة الوطن هو الذي فجر ثورة ١٨٠٥؛ والحفاظ على كرامة الجيش هو الذي أثار ثورة ١٨٨٢؛ والبحث عن الاستقلال هو الذي فجر ثورة الطبقة الوسطى في ١٩١٩؛ وكان ضرب الفساد السياسي وإصلاح بناء المجتمع هو الذي فجّر ثورة ١٩٥٢؛ ومواجهة الانحراف السياسي، ورفض الخضوع للقوى العالمية، وممانعة التفريط في قضايا قومية، إلى جانب رفض فساد تضافر السلطة والثروة، هي الظروف التي فجرت ثورة ٢٠١١[٥].

وتؤكد الحقيقة الرابعة أن الطبقة الوسطى هي التي تقود الثورة دائمًا، فتارة بنخبتها الدينية الاجتماعية، وطورًا بنخبتها العسكرية، ومرة بنخبتها السياسية، وأخرى بشبابها، «شباب الفيسبوك». وأيًا تكن النخبة أو المفرزة الأولى التي تقود الثورة وتحمل شعلتها، فسرعان ما تتداعى جموع الطبقة الوسطى، ثمّ تلحق جموع المجتمع بها.

وتؤكد الحقيقة الخامسة أنه يمكن النظر إلى هذه الثورات جميعًا، بوصفها حلقات متتابعة في نطاق حركة ثورية مستمرة، حيث تقدم كل حلقة

(٤) جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج ٤، ط٤ (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٨)، ص ١٥٧.

(٥) عكاشة، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

إنجازًا على طريق حالة ثورية وشاملة ومستمرة، تستهدف إنضاج الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري. وإذا كانت الثورة الأولى قد حققت اختيارًا مصريًا للحاكم الذي يقود البلاد، فإن الثورة الثانية أكدت ضرورة أن يكون الجيش المصري هو المسؤول عن حماية شعبه، في حين أصرت ثورة ١٩١٩ على ضرورة الاستقلال الذي أكدته ثورة ١٩٥٢. ثمّ جاءت الثورة الخاتمة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، لتؤكد مضامين افتقدت بعضَها الثوراتُ السابقة، مثل الديمقراطية، والتحديث، والحرية، والعدل الاجتماعي، وصون الكبرياء القومي والكرامة الإنسانية[٦].

استنادًا إلى ذلك، تفرض علينا الإجابة عن سؤال «لماذا ثورة ٢٥ يناير؟» معالجة ثلاثة أبعاد أساسية؛ يتعلق البعد **الأول** منها بالمتغيرات التي كوّنت مقدمات كانت كامنة في بناء المجتمع لتفجير الثورة، ويعالج البعد **الثاني** المتغيرات المتصلة بتفجير الثورة انطلاقًا من تردي أداء الدولة والنظام السياسي، في حين يتناول البعد **الثالث** بعض الفرضيات المتصلة بطبيعة ثورة التحرير، وهو ما نعرضه في الصفحات التالية.

ثانيًا: المتغيرات المفجرة للثورة انطلاقًا من بناء المجتمع

مثّل المجتمع المصري مرجعية لانطلاق عدد من المتغيرات التي أدت دورًا محوريًا في تفجير ثورة التحرير. وإذا تأملنا هذه المتغيرات، فسوف نجد أنها انطلقت من ثلاثة سياقات أساسية، كوّنت في جملتها بناء المجتمع المصري. بعض هذه المتغيرات صدر عن الضعف الذي أصاب الثقافة ومنظومات القيم، بحيث أصبحت عاجزة عن ضبط سلوك الإنسان المصري في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي؛ بينما انطلق البعض الآخر من السياق الاجتماعي، الذي يضمّ مجالات فرعية متعددة ـ للإنسان إشباعات في إطارها ـ حيث أصبحت هذه المجالات عاجزة عن تقديم الفرص الملائمة لإشباع حاجات البشر؛ ونتيجة لذلك انتشر التوتر على ساحة المجتمع، بحيث أدت هذه الفاعلية السلبية لمتغيرات السياق الثقافي والاجتماعي إلى إضعاف ارتباط

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

الإنسان المصري بمجتمعه، وإلى هشاشة انتمائه إليه[٧]. وأصبح الخروج على هذا البناء الهش في تماسكه سهلاً، بل مطلوبًا، حتى يتمكن من الاستمرار في الوجود والحياة. ونعرض في ما يلي فاعلية هذه المتغيرات:

١ ـ انهيار الثقافة وضعف منظومات القيم والأخلاق

إذا تأملنا ثقافة المجتمع المصري ومنظوماته القيمية، فسنجد أنها تعرضت لجملة من المتغيرات التي أضعفتها، خصوصًا في الفترة التي بدأت منذ عام ١٩٧٠، وهي الفترة التي حلت فيها التوجهات الليبرالية محل الأيديولوجيا الاشتراكية، بصفتها أيديولوجيا تقود تحديث المجتمع. فقد أصدر النظام السياسي ـ آنذاك ـ ترسانة القوانين التي أمّنت وجود الطبقة العليا وممتلكاتها، إضافة إلى استرداد امتيازاتها التي سُحبت منها في المرحلة الاشتراكية السابقة[٨]. ونتيجة لذلك ظهرت في هذه المرحلة جملة من المتغيرات التي أضعفت المرجعية الأخلاقية للمجتمع.

يتجسد المتغير **الأول** في جملة الظروف الصعبة التي عملت على إضعاف الطبقة الوسطى وإضعاف أخلاقها، إذ تكمن أهمية الطبقة الوسطى في أنها الطبقة التي تُكَوِّن أساس التوازن الاجتماعي للمجتمع. فقد تعرضت هذه الطبقة لظروف متعددة كانت لها نتائج سلبية على بنيتها؛ إذ سُحبت منها جملة الامتيازات التي مُنحت لها في المرحلة الاشتراكية، وهيأت لها حياة مريحة؛ وبدأت هذه الطبقة تعيش حياة صعبة قادت إلى إضعاف أخلاقها، وانتقل هذا الضعف القيمي والأخلاقي منها إلى فضاء المجتمع، فانتشرت فيه حالة «الأنومي» أو ضعف المعايير الأخلاقية الموجهة لسلوك البشر في مجالات المجتمع المختلفة[٩].

وقد يسّر هذا الوضع تدفُّق ثقافة العولمة، التي انتقلت بفعل ثورة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٨) علي ليلة، «تصور الخطاب السيكولوجي العربي للحركات الاحتجاجية،» (بحث غير منشور).

(٩) علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة**، الكتاب الثاني (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [تحت النشر])، ص ١١٧.

الاتصالات والمعلومات؛ فقد تدفقت في هذه القنوات قيم ومعانٍ استهدفت فئات اجتماعية بعينها، كالمرأة التي تُجسّد العنصر القاعدي في بناء الأسرة. واستهدفت ثقافة العولمة شريحة الشباب بنشر ثقافة استهلاكية حينًا وثقافة منحرفة حينًا آخر، إضافة إلى إضعاف ارتباطهم بالمجتمع بسبب عدم إشباع حاجاتهم. فانتشرت بينهم ثقافة التمرُّد التي برزت في مظاهر كثيرة، بدءًا من تبنيهم ثقافة التطرف، إلى اتباعهم حالة من التديُّن الشكلي، إلى تطوير لغة خاصة بهم، وانخراطهم في تعاطي المخدرات، والسقوط أسرى أنماط من الانحراف الأخلاقي[10]. واستهدفت ثقافة العولمة الدين الذي يحتوي على المعاني المقدسة للمجتمع، ويمثّل قاعدة ثقافة المجتمع وجوهر الضمير الفردي، وذلك بتشويه رمزيته، وتوسيع نطاق الفتاوى المتعددة والمتنوعة والمتناقضة، لتمزيق نسيجه واستبعاد معانيه عن توجيه سلوك البشر في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، أدى الإعلام دورًا أساسيًا في تقويض أسس الأخلاق في المجتمع، حيث بدأ الإعلام ينشر منظومات قيم تتدفق أحيانًا من قناعات النخبة الانتهازية، التي ينتمي بعض عناصرها إلى الطبقة الوسطى، والتي آثرت التعلق بأستار النظام السياسي والطبقة العليا، واضطلعت بدور محوري في نشر القيم الانتهازية والفاسدة في المجتمع[11]. تضاف إلى ذلك القيم التي أُدخلت على الأعمال الفنية، كالأعمال الدرامية (الأفلام والمسلسلات) وحتى الأغنية التي تستنفر الغرائز والمعاني الهابطة.

أدى الإعلام في هذه المرحلة دورًا محوريًا في اتجاه الهبوط بالأخلاق العامة والذوق العام، وعمل على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، وتزييف الوعي خصوصًا في ما يتعلق بالقضايا المصيرية، القومية والوطنية. وقد أدى تملك بعض رجال الأعمال الكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية، إلى تأكيد قيام الإعلام بدور تخريبي في الفترة السابقة

(10) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(11) علي ليلة، «التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين،» في: محمود عودة، **التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري** (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٧)، ص ١٣٢.

لثورة ٢٠١١. نتيجة لذلك، برزت في الفضاء الأخلاقي للمجتمع مجموعة من الظواهر التي تشير إلى انهيار ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية والأخلاقية. من هذه الظواهر انهيار الاتفاق العام على منظومة القيم الأساسية، التي تؤدي دورًا محوريًا في تحديد الصواب والخطأ، ويؤدي وجودها المتفق عليه بين البشر إلى تأكيد تماسك بعضهم ببعض، إضافة إلى تكوينها ضمائرهم الفردية[١٢].

وقد أدى انهيار هذه القيم والمعاني المشتركة إلى بروز ظاهرة عشوائية سلوك الإنسان المصري، ابتداء من فوضى الحركة في الشارع المصري، إلى التفاعل العنيف في إطاره وبُعده عن السلامة، إلى جانب التحرش الصريح في الشارع من دون وجود مرجعية أخلاقية جماعية رادعة، وهو ما يعني أن غياب الاتفاق القيمي ساعد على تدفق حالة من الفوضى غير الأخلاقية في الشارع المصري.

أما الظاهرة الثانية، فيتجلى فيها فقدان الاعتدال في التدين المصري. ولهذا الفقدان مظاهره المتعددة، التي يأتي في أولها غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الديني. وقد نتجت من عدم الاعتدال والسلامة الدينية ظواهر كثيرة، أبرزها التطرف الديني المفضي إلى العنف والمغري بالاعتداء، بما يناقض مضمون الدين وفحواه! كذلك أوقع هذا التطرف القطيعة والجفوة بين أبناء الوطن الواحد. يضاف إلى ذلك شيوع نوع من التدين الشكلي، الذي يؤكد شكليات التدين وطقوسه على حساب المعاني والمضامين السامية، بوصفها موجهات أخلاقية تقع في إطار التفاعل بين أفراد المجتمع[١٣]، وانتهاء بالخلط الواضح بين الدين والسياسة، وتلك هي الساحة التي تضيّع الدين والسياسة معًا.

وهناك ظاهرة إضرار التدين بالمواطَنة، حيث اتجه بعض الخطابات الدينية إلى تعميق روح التدين المحرّف والشكلي والمتطرف عند التابعين.

---

(١٢) ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، ص ٣١٣.

(١٣) علي ليلة، الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٤٦.

ارتباطًا بذلك، تزايدت كثافة الحضور في المساجد والكنائس على السواء، وتزايدت حالة التبشير الديني المتبادل، وكذلك الصدامات أو الاعتداءات الدينية المتزايدة[١٤]. وقد دفعت هذه التفاعلات إلى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطَنة كمرجعية أشمل وأجمع، إلى قيم الجماعات الدينية أو المذهبية المتصارعة كمرجعية أضيق، ما أدّى إلى إضعاف مرجعية المواطَنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية أو المتقوقعة[١٥].

٢ ـ تردي أوضاع المجتمع

وهو الانهيار الذي ظهر في مجالات السياق الاجتماعي المختلفة، حيث تُعَدُّ الأسرة أبرز هذه المجالات. ارتباطًا بذلك، يُعَدُّ انهيار أسرة الطبقة الوسطى أول مظاهر هذا الانهيار، حيث وقعت الأسرة أسيرة لحصار الثقافة الاستهلاكية[١٦]، إضافة إلى تأثُّرها بالانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فُرضت عليها، ما أدّى إلى تهتُّك نسيجها الاجتماعي والأخلاقي. ومن المؤشرات على ذلك، انتشار ظاهرة القتل في ساحة الحياة الأسرية في السنوات الأخيرة، حيث نجد أن ٧٠ في المئة من حوادث القتل وقعت في إطارها. في هذا النطاق ارتكب الآباء نحو ١٨ في المئة من قتل بناتهم، في مقابل ٧٠ في المئة من حوادث قتل الزوجات قام بها الأزواج، و٣ في المئة من الأبناء الذين قتلوا أمهاتهم[١٧]. إضافة إلى ذلك، تفجرت أنماط من سلوك العنف على ساحة الحياة الأسرية، أبرز مظاهرها العنف الموجه ضد المرأة؛ فقد بلغ عدد حوادث العنف ضد المرأة عام ٢٠٠٩ نحو ٢٦٧ حادثًا، ذهب ضحيتها نحو ١٢٥ قتيلة، و٥٤ مصابة، و٥٧ مغتصَبة، و٢١ منتحرة، وعشر مختطفات[١٨]. وعانت الأسرة من ارتفاع معدلات الطلاق، التي بلغت حالة طلاق واحدة كل ستّ دقائق، ووجدنا

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٥) علي ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي (الإسكندرية: مرصد الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧)، ص ٤٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٧) الوفد (مصر)، (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥).

(١٨) المصدر نفسه.

نحو ٢٤٠ حكم طلاق يصدر كل يوم، ونحو ٨٨ ألف حالة طلاق كل عام، وأن نسبة الطلاق ارتفعت إلى ٣٠,١ في المئة بين الذكور في الفئة العمرية ١٨ ـ ١٩ سنة، و٥٣,٦ في المئة للإناث[١٩]. وتقع النسبة الأكبر من حالات الطلاق بين المتزوجين حديثًا، حيث بلغت النسبة ٣٤ في المئة من المتزوجين في عامهم الأول، ونحو ٢١,٥ في المئة من المتزوجين في عامهم الثاني[٢٠]. وارتفعت تكاليف ظاهرة الطلاق في مصر قبل الثورة إلى نحو ١٥ مليار جنيه سنويًا، تتحمل الدولة منها ثمانية مليارات تقريبًا[٢١]؛ وهو ما يشير إلى حالة خطيرة بلغتها الأسرة.

إلى جانب ذلك، تردت الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، إذ برزت في هذا المجال مشكلات محورية، أبرزها اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى انتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي أوضاع الخدمات، وهو ما أدّى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي.

وفي ما يتصل باتساع مساحة الفقر، وهو **البعد الأول** من أبعاد التردّي الاقتصادي، شهدت الفترة الأخيرة تزايدًا متصاعدًا لمعدلات الفقر في المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو ٣٥ مليون نسمة، بنسبة ٤٣ في المئة من السكان، تتركز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو ٦ في المئة من عدد السكان، أي نحو ٤,٥٦ مليون نسمة؛ ويعمل ٤٧ في المئة من جملة الفقراء في مجال الزراعة[٢٢]. ونجد أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو ٨٥ في المئة من العدد الكلّي للفقراء، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس. وهو ما يعني أن الفقر أصبح تجليًا للظروف

---

(١٩) الدستور، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) مركز الأرض لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، ٢٠٠٩: التحرش الجنسي (القاهرة: [المركز، ٢٠١٠])، ص ٣٣.

(٢٢) «٩,٤٤ في المئة معدل البطالة في مصر خلال الربع الثاني،» (محيط: شبكة الإعلام العربية، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٠).

الاقتصادية الصعبة من ناحية، وأن تأثيره في الشباب كان أكثر وطأة من ناحية ثانية. وكان التأثير أكثر وضوحًا في الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين شعرتا بأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعي.

وتُعَدُّ ظاهرة البطالة البعد الثاني للأوضاع الاقتصادية المتردية، وهي الظاهرة التي تُعَدُّ بدورها مدخلًا لتوسيع مساحة الفقر، حيث بلغت نسبة البطالة في المجتمع في عام ٢٠٠٩ نحو ٩,٤ في المئة، بينما كانت نحو ٨,٤ في المئة في عام ٢٠٠٨. وتتزايد النسبة بين الشباب لتصل إلى نحو ٢٣,٢ في المئة بين الشابات، ونحو ١٧,٢ في المئة بين الشبان. وبحسبما تذهب إليه دراسات كثيرة، ينتمي معظم هؤلاء إلى الطبقة الوسطى[٢٣]. وقد ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة عوامل كثيرة، منها تراكم متخرّجي الجامعات والمدارس العليا من دون عمل، والتصفية الكاملة تقريبًا لشركات ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، والاستغناء عن عمالها ومستخدميها.

ويتصل البعد الثالث بانتشار الفساد الذي تضافر مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع، وتحالف السلطة مع الثروة، إضافة إلى السلوك الانتهازي لبعض أعضاء نخبة الطبقة الوسطى، التي التحقت بتحالف السلطة مع الثروة. وأدى ذلك إلى ظهور تشكيل عصابي (تجمع على نمط العصابات) هجم على ثروات المجتمع ومقدراته بلا رحمة، بدءًا من رئيس الجمهورية السابق وأسرته وحتى نخبة الحزب الوطني الديمقراطي، بحيث أصبحت ثروات مصر وليمة على مائدة اللئام. كان من نتيجة ذلك أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثامن بين الدول العربية في عام ٢٠٠٥ في حين كان ترتيبها الثالث في عام ٢٠٠١. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو ٦٣٢٦٩ قضية في عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ نحو ١٢٨٦ قضية[٢٤]. وكان عدد قضايا الاختلاس ٥٤ قضية في عام ١٩٨١، فارتفعت لتصبح نحو ٧٠٠٠ قضية في

---

(٢٣) ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي، ص ٤٥.

(٢٤) الأهرام، ٢٠١١/٥/١٠.

عام ٢٠٠٩[٢٥]، أي تضاعفت سبع مرات تقريبًا في نحو ثلاثين عامًا. ويلاحَظ أن ٥٨ في المئة من هذه القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة[٢٦]، التي باعت شركات القطاع العام بثمن بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع؛ يؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع ٥٢,٤١٩ مليار جنيه، وما حُصِّل نحو ٥١,٦٠٨ مليار جنيه، إضافة إلى مبلغ ٧٩٣ مليون جنيه قيمة متحصلات من بيوع شركات قطاع الأعمال، ليصبح إجمالي المتحصلات ٥٢,٣٠١ مليار جنيه والباقي ٩٦١ مليون جنيه لم يُحصَّل من المستثمرين. ومع أن المبادئ الأساسية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية تنص على البيع نقدًا، تُستثنى من ذلك الأسهم التي تباع للعاملين، فإن هذا المبدأ لم يُلتزَم، حيث بيعت بعض الشركات بالتقسيط[٢٧]، وهو ما يعني أن الأمر تجاوز حدود الفساد، ودخل في منطقة التفريط في أصول المجتمع.

من الظواهر السلبية التي برزت في خلال هذه الفترة، تردّي أوضاع الخدمات الأساسية، وهو ما أدى إلى تردّي نوعية حياة المواطنين، حيث بلغ مداه في ما يتعلق بفُرص الحياة الأساسية. وفي هذا الإطار، نأخذ ما وقع في مجال الصحة والتعليم مؤشرًا على ذلك. إذا تأملنا القطاع الصحي، فسوف نجد أنه في مقابل استئثار المسؤولين وأعضاء مجلس الشعب السابق بميزانيات العلاج على حساب الدولة التي ينفقونها في عمليات التجميل للترفيه، انكمشت مظلة التأمين الصحي للمواطنين، حيث بلغ عدد الأفراد الذين لديهم تأمين صحي نحو ١٣,٩ في المئة من أبناء الطبقات الفقيرة في مقابل ٤٧,٢ في المئة من أبناء الطبقات الأخرى. وبلغت نسبة الأفراد العاملين من الطبقات الفقيرة والمؤمّن عليهم تأمينًا اجتماعيًا نحو ١٥,٨ في المئة، في مقابل ارتفاع نسبة المؤمّن عليهم

---

(٢٥) وزارة العدل، إدارة الإحصاء القضائي، «تزايد معدلات الفساد يشكّل بذرة خطورة،» الميدان (٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩).

(٢٦) منظمة الشفافية الدولية، «قائمة عام ٢٠٠٥،» نهضة مصر، ٢٦ ـ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٥.

(٢٧) الأهرام، ١٠/ ٥/ ٢٠١١.

اجتماعيًا من أبناء الطبقات الأخرى لتصل إلى ٥٦,٦ في المئة[٢٨]. وهو ما يعني أن الخدمات الصحية المقدمة للحفاظ على حياة الفقراء كانت تتميز بالغبن الكامل لهم على وجه التقريب، مقابل اتساع مساحة الأمراض وأنماطها التي قد تنتشر على ساحة حياتهم.

يسود التردي ذاته في ما يتعلق بالأوضاع التعليمية. ويتأكد ذلك بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الصدد. فقد رصد التقرير عدد الأميّين طبقًا لتعداد عام ٢٠٠٦، الذي أُعلنَت نتائجه النهائية في أيار/ مايو ٢٠٠٨ لتؤكد وجود ١٧ مليون أمي بنسبة ٢٩,٦ في المئة من عدد المصريين في الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر. ارتباطًا بذلك، نجد أن ٢٧ في المئة من الشباب في الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٩ سنة، لم يكملوا تعليمهم الأساسي، إلى جانب ١٠ في المئة لم يلتحقوا بالتعليم أصلًا، وأن عدد الشباب في هذه الفئة نحو ١٨,٧٣٩,٠٠٠ أي ما يعادل ٢٨ في المئة من سكان مصر[٢٩]. هذا إضافة إلى الإخلال بتكافؤ الفرص ومجانية التعليم، وسيطرة حالة من الظلم أو غياب العدل الاجتماعي، من أبرز مظاهرها انتشار جريمة الدروس الخصوصية، التي تجاوزت ساحة التجريم إلى ساحة الاعتراف الاجتماعي، في مجتمع فقد بوصلته الأخلاقية.

يرتبط بتردي الأوضاع الصحية والتعليمية تردي أوضاع المَرافق الذي بلغ أقصاه بين سكان العشوائيات، التي يُعَدُّ واقعها هو الأسوأ. في هذا المجال، نجد أن عدد سكان المناطق العشوائية في مصر بلغ نحو ١٢,٢ في المئة، أي نحو ١٦,٨ في المئة من إجمالي عدد السكان[٣٠]. وفي ما يتعلق بهذه القضية، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ نحو ٢٤,٥ مليون نسمة، بنسبة ١٧,٧ في المئة من إجمالي عدد السكان، وفقًا للتعداد العامّ الذي أُعلنت نتيجته في أيار/ مايو ٢٠٠٨، والبالغ نحو ٧٢,٤ مليون نسمة، معظمهم من

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

سكان العشوائيات. إضافة إلى ذلك، وصل عدد القرى المحرومة من خدمات الصرف الصحي إلى نحو ٣٧٢٨ قرية، أي ٧٩,٨ في المئة من إجمالي القرى البالغ عددها ٤٦٧١ قرية. وبلغ عدد العزب والكفور والنجوع المحرومة من ذلك، نحو ٢٨٢٣١ وحدة، أي ٩٩,٥ في المئة من العدد الإجمالي البالغ ٢٨٣٧٢ تجمعًا[٣١]. وهو ما يشير عمومًا إلى تردي أوضاع الخدمات الأساسية اللازمة لتأمين نوعية حياة كريمة للإنسان المصري.

٣ ـ الاحتجاج الاجتماعي: تعبير عن تردي الأوضاع الاجتماعية

نتيجة لما سبق، برزت ظاهرة إيجابية نلمسها في نمو ثقافة الاحتجاج الاجتماعي، حيث يدرك المتأمل لقيام ثورة ميدان التحرير، أن مقدّماتها كانت قائمة في الواقع الاجتماعي السابق لها. وهي المقدمات التي كان لها دور أساسي في إعداد الفاعل الثوري الذي قام بالتغيير، إضافة إلى تطوير ظروف نجاحه واكتماله. لقد أدت الأوضاع التي أشرنا إليها، إلى نوعية حياة عاشها البشر قبل الثورة متخمة بحالة من الاحتقان الاجتماعي كانت قائمة على ساحة بناء ما قبل الثورة، وهو الاحتقان الذي فرضته أوضاع كثيرة.

أول هذه الأوضاع غياب فرص الحياة المختلفة، كالحصول على فرصة عمل، أو الحصول على مسكن، أو الحصول على دخل، أو إمكان تكوين أسرة. وهي الحالة التي أصابت أول ما أصابت شريحة الشباب، التي تكثّفت على ساحتها طبقات من التوتُّر بسبب تراكم هذه الأوضاع. لذلك، كان الشباب هم المفرزة الأولى التي سعت لتجسيد الفعل الثوري.

المظهر **الثاني** المعاناة في الحصول على السلع، خصوصًا السلع الأساسية، كصعوبة الحصول على الخبز إلى حد الاقتتال، وكذلك صعوبات الحصول على «أنبوبة البوتاجاز» حتى ارتدّ المواطنون مرغمين إلى السبل البدائية والتقليدية في طهي الطعام.

ويظهر الظرف **الثالث** الذي سبب الاحتقان الاجتماعي، في التناقض بين ما يعلن وما هو موجود في الواقع. فقد دأبت الأجهزة الرسمية، عن

(٣١) المصدر نفسه.

طريق الوزراء أو الإعلام، أو قادة الحزب الوطني، على التأكيد أن معدلات النمو في اطّراد بينما يتجه الواقع الاجتماعي نحو مزيد من البؤس؛ الأمر الذي أفقد المواطنين الثقة، سواء في القيادة السياسية والجهاز التنفيذي الذي يضم الحكومة والجهاز البيروقراطي، أو في الحزب الوطني، لكونها الجهات التي روجت لهذه الأكاذيب. وقد زاد الطين بلة تزييف انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، إذ كان فاضحًا إلى الدرجة التي أدرك معها الشعب أنه أصبح في جملته وليمة على مائدة اللئام، وأنه لا إصلاح في ظل هذا النظام وهذه الأحوال.

على خلفية هذه التربة المتوترة تطوّرت ثقافة الاحتماء الاجتماعي، التي تُعَدُّ مرحلة أساسية سبقت الثورة ومهدت لها، وأدت دورًا محوريًا في فتح ثقوب وفجوات في جدار الخوف. ويدرك المتأمل للفترة السابقة لثورة الشباب في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، كثافة ظهور جملة من الاحتجاجات الاجتماعية، التي نفذتها فئات اجتماعية متعددة، وكانت ذات طبيعة مهنية وسياسية في الأساس:

الاحتجاجات العمالية، وهي الاحتجاجات التي عدّتها الدولةُ الأخطرَ؛ **والاحتجاجات المهنية**، حيث احتجّت بعض الفئات أو الجماعات المهنية لتحسين ظروفها وأوضاعها، كتأسيس النقابات أو رفع الأجور، أو الحصول على بدلات معينة، وقد تظاهرت فئات كثيرة في خلال هذه الفترة كالمدرسين وموظّفي الشهر العقاري، والأطباء والصيادلة، وأساتذة الجامعة؛ **والاحتجاجات ذات الطبيعة السياسية**، من أجل تحقيق بعض الإصلاحات السياسية، كرفض التمديد فترة تالية لرئيس الجمهورية، وكذلك رفض التوريث، وهي التي رفعت شعارات «لا للتمديد» و«لا للتوريث»، ومن هذه الحركات حركة «كفاية» وحركة «٦ أبريل»، أو للمطالبة بمواجهة الفساد مثل حركة «شايفنكم»، أو الحركة المطالبة بإصلاح الحياة الجامعية، وإلغاء الحرس الجامعي والحصار الأمني مثل حركة «٩ أبريل»، وهي حركات يغلب عليها الطابع السياسي. ويعبّر **الفلاحون** عن النمط الرابع لهذه الحركات، حيث احتجّ هؤلاء في بعض المناطق، بسبب عدم وجود المياه لريّ الزراعة أو لحاجة الإنسان، أو لسقوط قتلى على الطرق في بعض

القرى نتيجة حوادث مرورية، وهي الاحتجاجات التي قوبلت أحيانًا بالقمع، وأحيانًا بإدخال بعض الإصلاحات.

ونظرًا إلى كثافة عدد الاحتجاجات وتصاعدها في فترة العقد الأول من الألفية الثالثة، أُنهكَت القوى الأمنية، والجهاز الإداري للدولة، بحيث اكتفت الدولة، وبالأصح الحكومة، خشية اتساع مساحة عدم الاستقرار الاجتماعي، في معظم الحالات بإحاطة المتظاهرين بسياج أمني حتى لا ينتشر أو يتسع تمردهم، أو إلى أن يرهِق الاستمرارُ المتظاهرين حتى ينصرفوا، أو أن تَعِدَ الحكومة بتحقيق بعض مطالبهم. غير أن النتيجة الأهم التي نتجت من ذلك، ظهرت في انتشار ثقافة الاحتجاج الاجتماعي وضغطها، حتى أصبح مسموحًا به؛ لأن النظام السياسي أصبح عاجزًا عن مواجهتها، وحتى لا يقع تحت طائلة الضغوط العالمية التي تتولى حراسة حقوق الإنسان والحفاظ عليها، ومن بينها الحق في التظاهر السلمي ما دامت المطالب مشروعة، وحتى يصبح وجه النظام مجمَّلًا أمام العالم الخارجي.

ثالثًا: متغيرات الثورة من واقع أداء الدولة والنظام السياسي

إذا كانت قدرات المجتمع التكيفية قد تآكلت، في جوانبها الأخلاقية والاجتماعية لأسباب أشرنا إليها في الفقرة السابقة، ما أدى إلى انتشار ظواهر سلبية كثيرة على ساحته؛ فإن الدولة بوصفها جهاز إدارة المجتمع وضبط تفاعلاته، قد عانت هي الأخرى من تردي أدائها وفساد النظام السياسي المسير لها. فقد تآكلت قدراتها التكيفية هي الأخرى، وهو التآكل الذي تَبَدَّى في ضعف قدرات الدولة، سواء في ما يتعلق بإدارة علاقاتها العالمية أو الإقليمية، أو في ما يتعلق بسلوكها لتحديث المجتمع. وبدلًا من أن يقود النظام السياسي الدولة والمجتمع في اتجاه امتلاك القدرات الأفضل والأعلى، وجدناه يضغط على الدولة لإضعافها وفرض تآكل قدراتها، كما أضعف قدرات المجتمع وبدد إمكاناته. أدى هذا الأمر في النهاية إلى إضعاف النظام السياسي ذاته، فأصبح عاجزًا عن الأداء، على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية المختلفة. ونجد في هذا الإطار أن هناك مجموعة من المتغيّرات المسؤولة عن الحالة التي بلغها النظام السياسي، وهي المتغيرات التي نعرض في ما يلي بعضًا منها.

١ ـ العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته

تجلى هذا العجز في عدم إدراك النظام السياسي ـ خصوصًا في العقود الثلاثة الأخيرة ـ ثقافة العصر والعالم الذي يعيش فيه أو ينتمي إليه؛ وهي الثقافة التي أكدت أهمية إنجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، في عصر وعالم تُوجِّه القيمُ الليبرالية التفاعل على ساحته. اتصالًا بذلك، نجد أن النظام السياسي والدولة المصرية، شغلا مكانة متقدمة بين الدول التي لا تحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الإنسان، الأمر الذي كان سببًا دائمًا لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية[٣٢]. وقد وقع الخطأ نفسه في ما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد في الحزب الوطني الديمقراطي، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشراف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، وهو الحق الذي أريد به باطل، إذ إنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام ٢٠١٠ إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية، وأسقطت معها شرفها، الذي كان رصيدها طوال تاريخها؛ كل ذلك لأنها دولة كانت تسخّر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن.

إضافة إلى ذلك، تابع العالم حالة الانهيار التي أصابت نوعية حياة الوطن والمواطن المصري، وحالة تدني الأوضاع، بسبب الاستنزاف المستمر والفاسد لموارد الدولة. ما دفع الدولة المصرية إلى أن تقف بصورة دائمة أمام الأبواب، لتلقّي المعونات والمنح والمساعدات والقروض الدولية، حتى أصبح الحفاظ على استمرار تدفق هذه المعونات مؤثرًا في القرار السياسي في ما يتعلق بقضايا مصيرية. هذه الممارسات بلغت حد الفضيحة،

---

(٣٢) محمد السعيد إدريس، «مقدمات الثورة،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ١٨.

حينما تعاملت أسرة الرئيس المخلوع مع هذه المنح والمعونات والقروض، تعاملًا أسريًا كما فعلت مع أموال الدولة، كأنما حدث اندماج بين خزينة الأسرة والخزينة العامة للدولة. في هذا الإطار، تأتي المعونات والمنح من الخارج ليذهب معظمها إلى حسابات الرئيس الذي أكّد مرارًا أن «الكفن بلا جيوب»، لتتضخم ثرواته مقابل إفقار الوطن. إلى جانب ذلك، اشتركت أسرة الرئيس السابق مع أصدقائها وأصهارها في تبديد موارد المجتمع. مثال على ذلك، بيع غاز مصر المحدود إلى إسرائيل بثمن بخس لقاء عمولات وسمسرة لأعضاء الأسرة والمقربين إليهم[٣٣]. وقد أدى هذا السلوك إلى تقليص مكانة مصر على الساحة العالمية، حتى تآكلت قدراتها على المشاركة في القرار العالمي. والمدهش في الأمر أن ما ذكره بعض أعضاء النخبة الثقافية الفاسدة والموالية للنظام، في تبريرهم رحلات الرئيس المخلوع الكثيرة إلى الخارج، أنها كانت للحصول على منح ومساعدات وقروض لإنعاش الاقتصاد المصري، وهو قول مثير للسخرية[٣٤]، من دون أي شعور منهم أو منه بالكرامة المصرية ومتطلباتها.

٢ ـ تردّي أداء الدولة والنظام السياسي إقليميًا

تضافر تردّي الأداء المصري على الصعيد العالمي، مع تردٍّ آخر على الأصعدة الإقليمية التي تشارك فيها مصر، بحيث أدى ذلك إلى أن مصر لم تعد فاعلًا مؤثرًا في كل الأقاليم التي تشارك فيها. ويشير تأمُّل الأطر الإقليمية لمصر إلى وجود ثلاثة أقاليم محورية، هي الإقليم العربي والإقليم الشرق الأوسطي والإقليم الإفريقي.

ارتباطًا بذلك، نجد أن مكانة مصر قد تراجعت في بنية النظام العربي؛ فبعد أن كانت مصر هي المكوِّن الفاعل في النظام العربي، يقوى بها كما تقوى به، أصبحت عبئًا على فاعلية هذا النظام، إذ أثرت خطواتها الثقيلة والمترددة في الأداء العربي في خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث بلغ تآكل الموقف

---

(٣٣) المصري اليوم، ٢٣/٣/٢٠٠١.

(٣٤) علي ليلة، المجتمع المدني العربي، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٧)، ص ٢١١.

المصري أقصى حالاته سوءًا. ومن الأمثلة على ذلك، أنه حينما أحكمت إسرائيل الحصار على غزّة لافتراسها، كانت مصر أحد أضلع الحصار، ورضي النظام السياسي لنفسه أن يتبنى موقفًا لا إنسانيًا ولا قوميًا أصابه بالعار. وحينما احتُل العراق، وهو عضو فاعل في النظام العربي، لم يحرّك الموقف المصري ساكنًا، بل ساعد في ذلك. وحينما بدأ انفصال جنوب السودان عن شماله ـ ومع أن ذلك يحمل في طياته تدميرًا مباشرًا للأمن القومي المصري ـ لم تحرّك الدولة المصرية ساكنًا. وحينما بدأت القواعد الغربية تتناثر على ساحة الخليج، لم يحرك النظام المصري ساكنًا وكأن الأمر لا يعنيه.

إضافة إلى ذلك، تآكلت مكانة مصر في نطاق إقليم الشرق الأوسط، بحيث أصبحت قضاياه تُبحث وتُعالَج في غياب مصر، اللهم إلا إذا كان مأمورًا بدور «الكومبارس» الذي يُستَكمل المشهد بحضوره. فقد قامت الحرب على العراق وقُدر للدور المصري أن يكون حاضرًا ونفذ ما أُمر به. ومَثَّل دور «الكومبارس» مكملًا الدور السعودي في الانتخابات العراقية الأخيرة. ووقف ضدّ قوى المقاومة اللبنانية مؤديًا دورًا رسمته له الولايات المتحدة وإسرائيل، ومرة أخرى «كومبارس» أو مكملًا لمشهد الفاعلية السعودية في لبنان، بحيث اقترب موقفه حيال المقاومة من موقف إسرائيل. وكان موقفه من إيران شائنًا، حيث لم يكن له في القطيعة معها ناقة ولا جمل، اللهم إلا خدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية، أو إرضاء توجهات بعض دول الخليج. ونتيجة لذلك، أصبح التفاعل الحادث في إقليم الشرق الأوسط حكرًا على ثلاث دول هي تركيا وإيران وإسرائيل، وخرجت القاهرة من اللعبة مكسورة الخاطر والجناح.

وتآكل الدور المصري في القارة الإفريقية التي يُعَدُّ المجتمع والدولة المصرية مدخلًا جغرافيًا تاريخيًا لها. ويبدو أن الرئيس المخلوع أصيبَ بعقدة محاولة اغتياله في أديس أبابا، حيث أصبحت إفريقيا من يومها «عفريته الأسود». ونتيجة لذلك، لم يسعَ لتطوير علاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية مع القارة السوداء، حيث كان يمكن أن تمدّه علاقات قوية معها، بقدر من القوة والفاعلية على الساحات الدولية. وقد كان طبيعيًا أن يوصل كل ذلك إلى حصاد خاسر وسلبي، ظهر في رفض دول حوض النيل

المطالب المصرية المشروعة في مياهه، لأنها - أي مصر - لم تتصرف نحو قارتها تصرفًا مسؤولًا يصبح أساسًا وقاعدة لهذه الشرعية.

على هذا النحو تحولت مصر - بفعل سلوك رئيسها ونظامه السياسي - إلى دولة منسحبة إلى حدود ذاتها، دولتها ضعيفة ونظامها السياسي عاجز ومتردٍّ، غير قادر على تحقيق أي إنجاز أو إثبات أي فاعلية، على صعيد الأطر الإقليمية التي له مكانة في بنيتها ودور على ساحتها. إنه عجزٌ متوازٍ مع تقلص المكانة المصرية على الصعيد العالمي، إضافة إلى انهيارها على الصعيد الداخلي. أصبحت مصر، بفعل نظامها السياسي، رجل العصر المريض، مثلها في ذلك مثل الخلافة العثمانية قبل انهيارها. وجاء التغيير في كلا الحالين شاملًا وراديكاليًا وشفافًا.

٣ - تشويه أداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي

الحالة المثالية للدولة، أن يكون قرارها معبرًا عن حاجات المجتمع وطموحاته، وهو القرار الذي ينطق به رأس الدولة أو رأس النظام السياسي ويتابعه. ولكي تنجز الدولة أدوارها بكفاءة عالية، ينبغي أن تجسد بناءً عضويًا متماسكًا، تتفاعل أقسامه أو أجهزته في إصدار القرار المستهدف. وإذا كانت الدولة تتألف تقليديًا من سلطات ثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، فإن هذا الترتيب ينبغي أن يظهر في المشاركة في صوغ القرار الاجتماعي وإصداره. ارتباطًا بذلك، وجدنا أن السلطة التنفيذية، المفترض خضوعها للسلطة التشريعية ولأحكام السلطة القضائية، تتغول فتسيطر على السلطتين معًا. وتأكد ذلك بتزوير السلطة التنفيذية انتخابات مجلسَي الشعب والشورى، بحيث يمكن القول إنها هي المؤسسة الأهم من غيرها في بناء السلطة. يضاف إلى ذلك أن السلطة التنفيذية امتنعت في كثير من الأحيان عن تنفيذ أحكام القضاء، وأن مساءلة الوزراء والحكومة أمام مجلس الشعب كانت شكلية ولا يُعتَدُّ بها، إلى جانب عدم الالتفات إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، بشأن الكثير من وقائع الفساد بحجة أنها غير ذات قيمة، ونظر الوزراء إليها بخفّة[٣٥]، ما أدّى إلى انتشار حالة من الفوضى في

---

(٣٥) الفجر (مصر)، ١٣/ ١/ ٢٠١١.

ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث، وساعد في تمدُّد ظاهرة الفساد في المجتمع، وهو ما يشير إلى حالة دولة مريضة.

وكان النظام السياسي يعاني من عدم توازن في بناء السلطة أو القوة. ويُقصد بهذا التوازن أن تشارك في صوغ القرار وإصداره جملة المراكز التي تُكوّن المؤسسات السيادية في الدولة، بحيث يتحرّك القرار بواسطتها فيحصل على قيمة مضافة من كل مؤسسة أو مركز. في هذا الإطار، يصبح بناء السلطة متوازنًا إذا ساهم كل مركز بنصيبه في بناء القرار، بحيث يستند القرار في النهاية إلى تراكم متتابع لهذه القيم(٣٦).

استنادًا إلى ذلك، نجد أن القرار الناتج يكون في العادة أكثر نضجًا من غيره. غير أننا إذا تأملنا هذه الأوضاع قبل ثورة ٢٥ يناير، فسوف نجد أن مؤسسة الرئاسة هي التي كانت تحتكر القرار، وذلك لامتلاكها ذراعين أساسيتين: **الأولى** هي الحزب الوطني الذي يضمّ جملة الانتهازيين الذين يبذلون جهدهم في تبرير القرار بين الجماهير، **والثانية** هي الذراع الأمنية التي تفرض القرار بالقوة على ساحة المجتمع، وتقف بالمرصاد لكل من تساوره نفسه بالرغبة في المعارضة.

٤ ـ التشكيل العصابي والمنحرف للنخبة

المفترض، بحسب ما يذهب إليه التراث النظري للنخبة، أنها تُختار ـ حتى بحكم تسميتها ـ من أفضل عناصر الجماهير، حتى تتمكن من قيادتها بما يحقق تحديث المجتمع. وأكد التراث النظري أهمية دوران النخب، لأن استمرار النخبة لفترة طويلة يفقدها القدرة على الإبداع، وعلى تطوير الحلول الملائمة لمشاكل المجتمع. ويذهب هذا التراث إلى ضرورة أن تُجدِّد النخبة بنيتها، بتجنيد أفضل عناصر الجماهير للانضمام إليها، إضافة إلى أهمية تميزها بالنقاء والطهارة في أدائها. وإذا تأملنا واقع النخبة الحاكمة في النظام السياسي السابق للثورة، فسوف نجدها تخالف المقولات الإيجابية التي تحكم أداء النخب، وتتصف بدلًا من ذلك، بخصائص سلبية كثيرة تجعلها غير صالحة لقيادة الدولة والمجتمع.

---

(٣٦) Talcott Parsons, *The Social System* (Glencoe, Ill.: Free Press, [1951]), p. 452.

من السمات البارزة للنخبة، وهي **الخاصية السلبية الأولى** طبيعة تشكيلها العصابي والإجرامي، حيث عملت النخبة على تمزيق أوصال الدولة المصرية وتفكيكها، وتفريغها من دورها العربي والإسلامي والإفريقي، وفكّ ارتباطها بالقضايا الحضارية والإنسانية الكبرى[٣٧]. يضاف إلى ذلك تبنّيها مخطط هدم النسيج الاجتماعي، الذي تأسس وتقوّى عبر الزمن والتاريخ، وتمزيقه بإثارة أحقاد الفتن الطائفية بين أبناء المجتمع، خدمة لأغراض شريرة، وسعيًا وراء تمزيق نسيج المجتمع الواحد وطنيًا وإنسانيًا وحضاريًا[٣٨].

وتشير **الخاصية السلبية الثانية** إلى إغلاق النخبة أبواب انضمام عناصر نظيفة إليها، وفتح هذه الأبواب أمام العناصر التي تحمل سمات فسادها، أو تتوافر لديها هذه القابلية بامتياز. ولديها في ذلك آليتان أساسيتان: **الآلية الأولى** حراسة الأجهزة الأمنية لفساد النخبة، **والثانية** دعمها العناصر التي تدعم «رواسب» الفساد لدى النخبة الحاكمة أو المسيطرة[٣٩]. يؤكد ذلك أن تأمل العناصر التي انضمت إلى «لجنة السياسات» في الحزب الوطني المنحل، يوضح أن جميعها عناصر إما أنها فاسدة أو لديها قابلية للفساد. يضاف إلى ذلك ثبات هذه النخبة، مع أن أفرادها جميعًا طاعنون في السن، وفقدوا القدرة على الفاعلية والإبداع. إلا أن استمرارهم كان مؤيَّدًا بالقوى الخارجية التي تسعى لإضعاف الدولة المصرية وتقزيم دورها، وبالقوى الداخلية التي استباحت الثروات المصرية لتبديدها والاستيلاء عليها، ومن ثمّ تدمير قدرات المجتمع على التنمية والتحديث.

وتذهب **الخاصية الثالثة** لهذه النخبة أنها نخبة أتقنت ثقافة اللصوصية، وأبدعت نموذجًا مثاليًا لـ «اللص بالقانون». يتأكد ذلك بتبديد القدرات المصرية، كبيع أفراد هذه النخبة الأراضي المصرية لمعارفهم وأصدقائهم وأقاربهم وأبنائهم وزوجاتهم، وتأكيد البيع بمرجعية قانونية. مثال على ذلك، استيلاء زوجة الرئيس على ١٤٥ مليون دولار لحسابها الخاص، وهي معونات دولية موجهة إلى مكتبة الإسكندرية، وأن يمتلك وزير الداخلية ٣٣ شقة في

---

(٣٧) الأهرام، ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

القاهرة، واستراحات في الساحل الشمالي، وقصورًا في التجمُّع الخامس، إضافة إلى حساباته المليارية في مصارف في الخارج. ووفق هذا المنطق، استولى رئيسا مجلسَي الشعب والشورى، على ثروات عقارية عبارة قصور و«فيلات» وأراضٍ للبناء، موزعة بالقانون على زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم، حتى إذا جاء يوم الحساب المحتمل وقامت ثورة، تكون السرقات كلها مؤمنة بالقانون[٤٠]. ويشير تأمُّل هذا السلوك أو الممارسات، إلى أننا كنا نعيش في ظل تنظيم عصابي، دمر ثروات المجتمع، وزاد من مساحة تخلفه.

إضافة إلى ذلك، اتصفت هذه النخبة بسوء إدارة موارد الدولة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ارتفاع ديون مصر للهيئة العامة للبترول وحدها بنحو ٤٠,٤ مليار جنيه في ٢٠١٠. وتكرر الحديث كثيرًا عن معدلات نمو وصلت إلى نحو ٧ في المئة، لكن هذا النمو لم يظهر في الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين. ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل والطبقة المتوسطة بهذه الإنجازات الاقتصادية، إذ إن عائد الإنجازات الاقتصادية لا يوزع توزيعًا متساويًا وعادلًا بين المواطنين[٤١]. إلى جانب ذلك، لم يعد خافيًا أن صافي رصيد الدين العام تجاوز الحدود الآمنة، خصوصًا في ظل عبء خدمة الدين العام الحكومي، الداخلي والخارجي، حيث بلغت الأقساط والفوائد ما قيمته ٩٧,٤ مليار جنيه. وجاء العجز واضحًا في الميزان التجاري والسلعي والصادرات والواردات، حيث بلغت قيمته نحو ٢٥,١ مليار دولار، في الوقت الذي تعاقدت فيه حكومة نظيف على تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، بأسعار تصل إلى حد التفريط. ارتباطًا بذلك، يكشف الجهاز المركزي للمحاسبات أن حصة الدولة من إنتاج الغاز الطبيعي قُدرت بنحو ٢٥,٤ مليون طن، في حين بلغ الاستهلاك المحلي نحو ٣٢,٧ مليون طن. ولمواجهة هذا العجز كانت الدولة تستورد الغاز من الخارج أو تشتريه من حصة الشريك الأجنبي[٤٢]. بذلك، أضافت النخبة العصابة إلى

---

(٤٠) الأهرام، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

(٤١) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع (القاهرة: مينا للنشر، ١٩٩٢)، ص ١٥٣.

(٤٢) الأهرام، ١٠/ ٥/ ٢٠١١.

مساوئها وانحرافاتها، السفه وسوء إدارة الدولة إلى حد الخيانة كإحدى سماتها المحورية[٤٣].

وقد عمل تحالف السلطة والثروة في اتجاه حماية الفساد، بحيث اقتسم الاثنان معًا، إضافة إلى فئة السماسرة ومرتزقي العمولات، ثروات المجتمع. فقد جمعت هذه الساحة الفاسدة «من له سلطة اتخاذ القرار، مع من لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يُتخذ؛ ثمّ لم يعد يثير الاستغراب أن يُعيَّن ستة وزراء من رجال الأعمال في حكومة واحدة، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص التجاري أو الصناعي»[٤٤]، مجسّدين بذلك المثل الشعبي القائل إنهم «سلّموا القط مفاتيح الكرار». تضاف إلى ذلك الرشى التي كانت تُفرَض على المستثمرين عنوة، الأمر الذي نزع الشفافية عن الاستثمار في مصر.

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام ٢٠٠٩، يظهر السلب على مستوى استمرار تدفقات استثمارات المصريين، سواء كانت استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظة الأوراق المالية خارج البلاد، للعام الخامس على التوالي حيث بلغت نحو ١٤٩٨,٨ مليون دولار. واستمرّ تراجع تدفقات الاستثمار المباشر إلى نحو ١١ مليار دولار، مع تركُّزه في قطاع النفط[٤٥]؛ الأمر الذي يشير إلى أن مصر لم تعد بيئة آمنة للاستثمار بسبب انتشار الفساد.

وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير تصرفت النخبة بأسلوب العصابة ذات الطبيعة الإجرامية والانتهازية، بعض أفرادها حاولوا ركوب موجة الثورة، وهم المتحولون الذين حاولوا سرقة ثوب الثوار وارتداءه، بينما اتجه البعض الآخر إلى مهاجمة ثوار التحرير بتكوين عصابات «الكاوبوي» راكبي الخيول والجمال لسحق الثورة، في حين استأجر البعض الثالث «البلطجية» وقاطعي الطرق، والهاربين من السجون، للهجوم على الثوار، في محاولة تصفيتهم

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) خالد كاظم، «نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين،» الديمقراطية، العدد ٤٢ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٥٠.

(٤٥) الأهرام، ٢٠١١/٥/١٠.

جسديًا بصوره كاملة، علّ ذلك أن يكون مدخلًا إلى القضاء على الثورة والثوار، الذين أودِعوا السجون[٤٦].

٥ ـ العصا الأمنية الفاعلة لضبط المجتمع

في مواجهة الأوضاع التي أخذت تزداد سوءًا وترديًا، بدأ تراكم التوتُّر والسخط يقع على ساحة الجماهير، التي حاول بعض مفارزها اغتيال رأس النظام أكثر من مرة، كمدخل للقضاء على نخبته. دفعت المحاولات النظام السياسي في اتجاه الاعتماد على الدور الأمني للسيطرة على المجتمع، وهو الدور الذي تحدد بأربعة أبعاد.

تجسد البعد **الأول** في الحماية الكاملة والصارمة لرأس النظام وعائلته والنخبة المحيطة به. وقد أصبحت هذه الحماية متطرفة، حتى بلغت نزول العربات المصفحة، إضافة إلى جماعات الأمن المتنوعة، إلى الشارع، وأحيانًا إخلاء الشوارع التي يمرّ بها الرئيس المخلوع في أي اتجاه يريد، ما يُحدث ارتباكًا في حركة المرور في المدينة، أو يعطّل وصول العاملين إلى أعمالهم.

أما البعد **الثاني**، فكان في انصراف الأمن عن الشارع المصري، وتركيز اهتمامه على أمن النظام السياسي؛ وهو ما أحال الشارع المصري إلى حالة من الفوضى، فامتلأ بالعنف والتحرش، والسرقة، والاغتصاب، إضافة إلى فوضى المرور ومشكلاته، ما زاد من سخط الجماهير.

يشير البعد **الثالث** إلى دور الجهاز الأمني في تنظيف الساحة الاجتماعية من العناصر التي تُمثّل خطورة. وفي نطاق ذلك، لوحِق معارضو النظام السياسي، وهو ما يُعرف بسياسة تجفيف المنابع. في المقابل، اهتم الجهاز الأمني بالبحث عن العناصر التي لديها القابلية الانتهازية التي تؤهلها للالتحاق بالتنظيمات والمؤسسات التابعة للدولة والنظام السياسي، للانضمام إلى لجان الحزب الوطني، وشغل مناصب قيادية في الجامعات، مرورًا

---

(٤٦) علي ليلة، «تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية إبان الثورة،» في: ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، ص ١٧٥.

برئاسة المؤسسات المصرية المختلفة، وذلك لتأسيس بنية إنسانية دافئة ومؤاتية لدعم النظام السياسي الفاسد وحمايته.

يعمل البعد **الرابع** في اتجاه استعمال العصا الأمنية الغليظة والقاسية لفرض الهدوء والاستقرار السياسي. فإذا نزلت الجماهير إلى الشارع احتجاجًا على أي من ممارسات الدولة والنظام السياسي، وجدت العصا الأمنية الغليظة، التي تتضمّن استخدام القنابل المسيلة للدموع، والرصاص الحيّ، وقنابل المولوتوف، وكلها وسائل كفيلة بفرض الهدوء والاستقرار عنوة.

رابعًا: الثورة.. حصاد مجتمع منهار ودولة بائسة

جاءت الرياح من حيث لم تتوقع السفن، وتفجرت الثورة من أبعد مصادر النظام السياسي تصورًا، من هنا كانت الاستجابة غير الواعية والمتأرجحة، التي ضاع منها اليقين. وقف النظام السياسي أمامها مذهولًا يفتقد القدرة على فعل الاستجابة، بينما يقطع الثوار أميالًا في زمن محدود في اتجاه الهدف، وعندما أفاق النظام السياسي وبدأ التحرك، كانت الثورة قد لامست الهدف من دون ترويع أو دماء، وبحركة رشيقة رقص لها التاريخ فرحًا، وراح يكتب في كتاب الحضارة صفحات جديدة من تاريخ مصر، وهي صفحات جديدة بلا شكّ في تاريخ الثورات؛ فقد قدمت الثورة المصرية معانيَ ومضامين جديدة، رسمت خطوطَها أناملُ الثوار، وأثارت بها عواطف عالم بأسره وإعجابه.

المدهش في الأمر أن النظام السياسي، والأجهزة الأمنية، والنخبة المصرية بمكوناتها الانتهازية والمستقيمة، لم تتوقع المصدر الذي انطلقت منه الثورة المصرية. وقد تأكدت هذه المفاجأة الثورية بقناعتين:

الأولى هي التأكيد الذي استقر عليه التراث النظري في عمومه، أن الفاعل الثوري أو القوى الثورية تنطلق عادة من السياقات الاجتماعية التي تعاني الحرمان والعجز عن إشباع حاجاتها الأساسية، أو من السياقات ذات المصالح الأكثر تضررًا من غيرها.

أما القناعة الثانية، فهي أن السياقات الاجتماعية المترفة لا تنبت ثورة. في هذا الإطار، تطوّرت توقّعات خاطئة تتعلق بالطريق الذي سوف يأتي منه

الفاعل الثوري، حيث طُرحت ثلاثة توقعات رئيسية كونت قناعات المجتمع.

في نطاق التوقع **الأول**، برز تصوُّر بإمكان انطلاق الثورة بواسطة الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى كونها الشرائح التي أضيرت، أو المهدَّدة بأن تضار مباشرة من التحول الليبرالي المشوَّه الذي انطلق مع بداية السبعينيات وانحرف مع بداية التسعينيات. وهو التحوُّل الذي تسبب بتشويه نوعية حياة الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى، ودفعها إلى أوضاع متردية، جذبت بعض عناصرها إلى نطاق الطبقة الدنيا، وألحقت بعضها ـ حفاظًا على بقائها ـ بخدمة مصالح الطبقة العليا، وهاجر بعض آخر بمنطق أن «تريح وتستريح». ومع أن هذه الطبقة تمتلك ثقافة ووعيًا، غير أنها لم تثُر كما هو متوقع، لأسباب منها أن أغلبية نخبتها التحقت ـ عن انتهازية ـ بخدمة الطبقة العليا، ومن ثمّ تماهت مصالحها مع مصالح هذه الطبقة، وهي منذ قيام ثورة ١٩٥٢ اعتادت أن تأخذ من دون أن تعطي[٤٧]. وتحول نضالها إلى ظاهرة كلامية.

وتطور توقّع **ثانٍ** باحتمال أن تنطلق الثورة من ساحة الطبقة الدنيا، حيث توقظ الثورة فاعلها وتلمّ قوتها من بين أعضاء هذه الطبقة، وفقراء المدينة الهائمين في شوارعها بحثًا عن لقمة عيش عن طريق اللصوصية أو البلطجة أو التسول، مضافًا إليهم ثلاثة ملايين من أطفال الشوارع، إلى جانب حزام العشوائيات في جملة المدن المصرية. فهؤلاء المهمشون يعيشون نوعية حياة بائسة، لا يحققون في إطارها إشباعًا لحاجاتهم الأساسية إلا بصورة موقتة، وفي نطاق الحدود الدنيا؛ فإذا زاد توترهم، قد ينطلقون في المدينة غاضبين، يشيعون الفوضى في المجتمع، ويطيحون استقراره، ويدمّرون كل ما فيه، لأنه مجتمع لا ناقة لهم فيه ولا جمل[٤٨]؛ غير أنهم لم يثوروا إما

---

(٤٧) ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، ص ١٧٨.

(٤٨) علي ليلة، «سياسات خفض الفقر في العالم العربي،» ورقة قدمت الى: «الشراكة الاجتماعية لمكافحة الفقر،» (ندوة نظمتها جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صنعاء، أيار/ مايو ٢٠٠٦).

لغياب وعيهم، أو بسبب تكيُّفهم الفائض، أو لأن العصا الأمنية قد تكون قاسية معهم.

على خلاف ذلك، تطور توقع ثالث متفائل ـ غير أنه لم يتحقق ـ بأن تؤدي الاحتجاجات الفئوية، التي بدأت تزدهر بكثافة في الشارع المصري، دورها في تهيئة مقدمات لثورة تقودها الفئات المحتجة، مهنية كانت أو عمالية، وكذلك الاحتجاجات السياسية التي قامت بها شرائح النخبة وأبرزها حركة «كفاية» وحركة «٩ مارس» وحركة «٦ أبريل» و«الجبهة الوطنية للتغيير». غير أن هذه الاحتجاجات المتنوعة، وإن نجحت في حفر شقوق في حاجز الخوف، وجعلت الاحتجاج ظاهرة قائمة في الشارع المصري، إلا أنها فشلت في التحول إلى ثورة شاملة، لأسباب كثيرة. من ذلك أنها كانت مرحلة تجريب للفعل الثوري، وأن مطالبها ظلت ذات طبيعة فئوية محدودة أصبحت سياجًا حديديًا حاصرها، إضافة إلى أن طبيعة المطالب الفئوية التي رفعتها تختلف عن تلك التي تبحث عنها الجماهير. وكذلك فشلت في التشبيك في ما بينها، لكي تصبح فاعلًا كليًا يدفع المجتمع في اتجاه طريق الثورة. يضاف إلى ذلك أن الدولة تركتها في احتجاجها اعتقادًا أنها بذلك تصرف التوتر المخزون، فينقطع الطريق على الثورة، وتساعد بذلك في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى أنها ـ الاحتجاجات ـ كانت تعبّر عن سلوك فئوي أناني يختلف عن الإيثارية التي تحتاج إليها الثورة.

على خلاف ما هو متوقع جاء الفاعل الثوري من الشرائح العليا للطبقة الوسطى، من الشباب الذي أتقن لغة العصر، وسياق العصر كذلك، وهو السياق الافتراضي. فبمتابعتهم سياقات المجتمع الافتراضي هنا وهناك، أدركوا ـ بالمقارنة ـ أنهم ليسوا أقل من نظرائهم، غير أنهم يعيشون وهم يعانون من الخوف، ويدركون أن بقية شريحتهم الشبابية تعيش حالة مأسوية من تآكل الكرامة وغياب القيمة التي تصل إلى العدمية، إضافة إلى الشعور بالواقع المتردّي للكتلة الشبابية بأسرها. وهو الواقع الذي جعل هذه الكتلة عاجزة ومشبعة بالخوف وغياب القدرة على التمرُّد، في مقابل أنها أدركت الرفض الشجاع، الذي يمارسه شباب سياقات أخرى. نتيجة لذلك، تولّد لديهم طموح وأمل في أن يقفوا على العتبات الثورية ذاتها. وبين

الواقع المتردّي للكتلة الشبابية والطموح المتمرّد لهذه النخبة، حدثت الفجوة التي دفعت إلى الشعور بالحرمان النسبي، الذي تولد على ساحته احتمال الثورة[٤٩].

ومع أنهم كانوا على عتبات الثورة، إلا أن عواطفهم لم تكن قد تبلورت بعد، ومن ثمّ ظلت رؤيتهم في البداية ذات طبيعة إصلاحية، تنطلق من قاعدة أن حياتهم مترفة. فأحدهم لديه ـ بحسب ما ذكر ـ جهاز محمول بأربعة آلاف جنيه، وآخر يعيش في «فيلا» امتلكها من دخله الخاص، وثالث يركب سيارة ذات قيمة عالية مقارنة بالسيارات التي تتحرك في شوارع القاهرة، ويشغل وظيفة مرموقة[٥٠]. كما أنهم، وإن لم يعايشوا مشكلات قرنائهم من الشباب، غير أنهم تألموا نفسيًا لهم، وتطورت عواطفهم الثورية على ساحة آلامهم. وبسبب متابعتهم لما يحدث في العالم الخارجي من تمرُّد وثورات، تمنوا أن يحدث ذلك في مجتمعاتهم. فقد تابعوا الثورات البرتقالية والمخملية، ورأوا أن الشباب الذين فجروها هم نظراء لهم في ترفهم، وتواصلوا معهم، أو على الأقل تابعوهم عن طريق ساحات التفاعل الافتراضي، وبدأوا يتحركون بعفوية وبراءة شبابية على طريق صنع الثورة، كأنما هي لعبة من ألعاب الكومبيوتر. كانت مطالبهم في البداية ـ كما أشير سابقًا ـ ذات طبيعة إصلاحية ومتواضعة، هدفهم أن يعيشوا في أمان بعيدًا عن قسوة الأمن الذي عبث بحياة خالد سعيد، فأنشأوا ـ رمزيًا ـ صفحة على «فيسبوك» (Facebook) بعنوان «كلنا خالد سعيد». كانت مطالبهم في البداية متواضعة، لأن زخمهم الثوري كان محدودًا، فقد تدفقوا في البداية إلى ميدان التحرير من شوارعه الفرعية، غير أن الطاقة الثورية جاءت إليهم من نظرائهم شباب الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. وحينما تعامل الأمن معهم بقسوة وبدائية، أدى ذلك دورًا أساسيًا في تحويل الحدث الذي كان إصلاحيًا، إلى فعل ثوري ومطالب ثورية بكل معاني الكلمة. فقد تطورت المطالب لديهم من معاقبة المعتدين على خالد سعيد إلى إقالة وزير الداخلية، إلى حل مجلسَي

(٤٩) ليلة، «تصور الخطاب السيكولوجي العربي للحركات الاحتجاجية،» ص ٣٧.

(٥٠) المصري اليوم، ٢٣/١/٢٠١١.

الشعب والشورى، إلى ضرورة تنحي رأس النظام السياسي، إلى ضرورة رحيله ومحاكمته، إلى ضرورة إسقاط النظام بهدف تأسيس نظام جديد؛ وتدافعت إليهم بقية شرائح الطبقة المتوسطة[٥١]. وتدفقت إلى ميادين التحرير جماهير الشعب من كل مكان، وبدأ الفاعل الثوري يتبلور، قويًا وشامخًا، ككرة الثلج، كلما تحركت وتدحرجت تضخمت في قدراتها وطاقاتها ونضجت لديها المعاني الثورية، وأصبحت المطالبة بالتغيير ذات طبيعة ثورية وراديكالية بامتياز.

تضافرت مع ذلك ثقة عالية بالنفس، بدايتها نجاح الثورة التونسية، وقال لسان حال الشباب المصري: نحن لسنا أقل ثورية من رفاقنا في تونس، وبذلك تدفق بعض فائض الثورة التونسية إلى أرض مصر. وتكوّنت الثورة في ميادين التحرير، وفي ساحات المدن المصرية المختلفة، في السويس، والمنصورة، وبور سعيد، والإسكندرية والمنوفية، وأرجاء مصر كلها، وتحرك المجتمع بكامله، وأدرك الكل أننا أمام ثورة مكتملة الأركان. وإذا كان التاريخ المصري قد شهد في معظمه تضافر الجيش مع ثورات شعبه، فقد تحرك الجيش ليحرس الثورة من الاغتيال والالتفاف[٥٢]. وبدأت الثورة الشبابية تكتمل، وأخذت تحدد مطالبها وسلوكها الملائم لتحقيق هذه المطالب. وفي هذا الإطار، أبهرت العالم بسلوكها الحضاري، غير أننا إذا تأملنا تفاعلات هذه الثورة من خلال نظرة كلية وشاملة، فسوف نجد أنها قدمت نموذجًا جديدًا للثورة، وهو النموذج الذي ظهر في شأنه عدد من الفرضيات الأساسية.

١ ـ التكوّن التلقائي للفاعل الثوري

تختلف الثورة المصرية في ذلك عن الثورات الأخرى، التي لها طبيعتها القصدية والإرادية. بداية نجد أن الفعل الثوري بدأ في المجتمع الافتراضي بتأسيس صفحة «كلنا خالد سعيد»، تعبيرًا عن الاعتداء عليه من أفراد الأمن. فهو نوع من الاحتجاج التلقائي المحدود، الذي انتقل إلى الواقع رافضًا في

---

(٥١) الأهرام، ٢٧/١/٢٠١١.

(٥٢) الأهرام، ١٨/١/٢٠١١.

مرحلته الأولى سطوة الأجهزة الأمنية، وفي مواجهة القوى الأمنية ارتفع سقف المطالب إلى محاكمة وزير الداخلية، ثمّ إلى حل مجلسَي الشعب والشورى. في هذه الحالة، كان الفاعل الثوري في ميدان التحرير ـ وميادين مصر ـ يزداد قوة بانضمام عناصر جديدة إليه.

في المرحلة الثانية بدأت كتلة شبابية تعاني من مشكلات واقعية كالبطالة وعدم وجود مسكن وغير ذلك من المشكلات، وانضمت جماعات احتجاجية سياسية، بدأت تندد بالفساد ورفض التوريث، وعجز النظام السياسي عن حل مشاكل مصر. في خلال هذه المرحلة، وبفضل الصراع مع الأمن تارة، ومع البلطجية تارة أخرى، انهار حاجز الخوف تمامًا، وانضم المهمشون وبقية أفراد الشعب إلى الفاعل الثوري، الذي اتسعت مساحته وخطوطه، خصوصًا أن بعض الشهداء سقطوا بفعل القسوة الأمنية. وهو ما يعني أن الفاعل الثوري قد مرّ بثلاث دوائر لكي يكتمل، وهي دائرة الشباب المفجر للثورة على «الفيسبوك»، ثمّ دائرة شباب الطبقة الوسطى ثمّ جمهورها، ثمّ بقية شرائح المجتمع بما فيها المهمشون. وبذلك اكتمل الفاعل الثوري بتلقائية وأصبح له موقفه الحاسم والصلب.

٢ ـ البدء بالوعي وبما هو سياسي

تختلف في ذلك الثورة المصرية عن الثورات الأخرى، واهتم بها التنظير الاجتماعي. فقد اختلفت عن النموذج الماركسي الذي يتحرك في إطاره الفاعل الثوري من الوعي الزائف إلى الوعي الموضوعي بفعل عوامل كثيرة، ويمرّ بنضالات فردية وجماعية، حتى اكتمال نضج البروليتاريا بصفتها فاعلًا يقوم بالثورة[٥٣].

واختلفت عن النموذج الليبرالي، الذي تتحرك الثورة في نطاقه من حرمان واحتجاجات فردية، ثمّ تتحول بتجمعها إلى احتجاج جماعات، ثمّ تتحرك من خلال التشبيك أو التواصل بينها لتصبح احتجاج طبقة أو فئة أو شريحة كاملة في المجتمع، وتوازيًا مع ذلك تتضح رؤيتها حتى تصل إلى

---

(٥٣) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، ط ٤ (الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٣.

وعيها وصوغ أيديولوجيا ثورية، هي التي تقود التغيير[٥٤]. وعلى خلاف ذلك، نجد أن الثورة المصرية بدأت بوعي مكتمل وناضج، انطلاقًا من المعطيات التي أتاحتها آليات المجتمع الافتراضي، واستلهام الثورات السابقة للثورة المصرية، وبفعل حرمان المهمشين ومختلف شرائح المجتمع التي التحقت بالثورة كاملة الوعي. استنادًا إلى هذا الوعي الناضج لدى الفاعل الثوري، نجد أن مطالبه جميعها جاءت في الإطار السياسي، سواء في ما يتعلق بالمطالبة بإطاحة بعض عناصر النظام أو مؤسساته، أو في ما يتعلق بإسقاط رأس النظام ومحاكمته ثمّ المطالبة برحيل كل النظام. يعني ذلك أيضًا أن مطالب الثوار المحورية في ميادين تحرير مصر كانت ذات طبيعة سياسية في الأساس، وتحولت عقب الثورة وإطاحة رأس النظام، إلى المطالب الاجتماعية التي اتسمت بالطابع الفئوي المتنوع.

٣ ـ الطابع الكلي للفعل الثوري

إذا تأملنا الثورة في التنظير الاجتماعي، فسوف نجد أنها تتحقق بفاعل جزئي وحدث جزئي. ففي النظرية الماركسية، تثور البروليتاريا ـ وهي جزء من المجتمع ـ ثمّ تنشر ثورتها في المجتمع. وكذلك الثورة في النظرية الليبرالية، تقوم بها جماعة ثورية تعاني الفشل الدافع (Motivational Failure)، ثمّ تنشرها في المجتمع، حيث يُعَدُّ جذب الجماهير إلى ساحة الثورة بعدًا أساسيًا لنجاحها. في الحالتين، نجد أن فئات المجتمع التحقت مباشرة بالحدث الثوري، وهي التي تحملت عبء إكماله، وهو ما يعني أن النخبة تُفجّر الثورة ثمّ تنقلها إلى الجماهير. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الجماهير في الثورة المصرية نزلت في جملتها لتدفع عجلة الثورة، ثمّ بدأت النخب الثقافية والحزبية والسياسية تلتحق بقطارها بعد أن تحرّكَ، لذلك كانت الجماهير حريصة في جملتها على متابعة تحقيق أهداف الثورة. في هذا الإطار، نجد أن فعل الثورة الجمعي أبدع «التظاهرات المليونية»، حيث يجتمع الشعب كل يوم «جمعة» على مستوى مليوني، ليرى ماذا تحقق من مطالبه، ويطرح في إطارها مطالب جديدة. وهو الأمر الذي دفع جهاز الدولة

---

(٥٤) Parsons, *The Social System*, p. 457.

التنفيذي إلى السعي حثيثًا للاستجابة لمطالب «الجمعة» السابقة قبل حلول «الجمعة» اللاحقة.

٤ ـ الطابع الحضاري للثورة

تختلف الثورة المصرية في ذلك عن الثورات الأخرى التي تعرّض إليها التنظير الاجتماعي بالبحث والتحليل، وقد تجلى ذلك من خلال عدد من المظاهر. يتمثل المظهر **الأول** بسلمية الثورة، وابتعادها عن العنف والحدث الدموي. وقد كانت سلمية الثورة هي السبب في إعجاب العالم بها، بوصفه عالمًا أصبح يضيق بالإرهاب، وحتى بالمقاومة، وكذلك الثورات المصحوبة بتغييرات دموية مأسوية. وقد تميزت هذه النزعة السلمية بالطابع الإيجابي، على العكس من الاحتجاج السلبي الذي قاده الزعيم الهندي. فقد تجلت هذه السلمية الإيجابية بالإصرار على تحقيق الهدف، فإذا لم يجد الفاعل الثوري استجابة فإنه يتحرك إلى هدف أعلى وأشمل يحتوي بداخله على الهدف السابق، بحيث نجد حرصًا من الشباب على عدم ممارسة سلوك العنف، وأن قصارى ما فعلوه هو رد العنف إذا وقع عليهم باستجابة غير عنيفة. حدث ذلك حينما اعتدت عليهم قوات الأمن بقسوة، وحينما اعتدى عليهم بلطجية الحزب الوطني، وحينما هوجموا بحملة راكبي الحيوانات في ما عُرف بـ «موقعة الجمل»(٥٥).

يتجسد الطابع الحضاري للثورة، في الثقة الحضارية التي تمتع بها شباب الثورة، وهي ثقة البقاء والاستمرار، التي ترسخت عبر سبعة آلاف سنة هي عمر الحضارة المصرية، وهو ما يعني أن التاريخ كان حاضرًا في ميدان التحرير. وكانت نوعية الحياة بمساحاتها كلها حاضرة كذلك، حيث كنا نشاهد على ساحات التحرير، السياسي الغاضب الذي يطالب بمكبرات الصوت بالرحيل والرحيل الفوري، إلى جانب ثائر آخر يطلق النكات الساخرة ويمارس الثورة على طريقته، وحوار فريق ثالث يمثّل مسرحية ألفها من وحي الموقف، إلى جانب فنان رابع يرسم لوحة على «أسفلت» التحرير، وخامس يجسد رمزية الوحدة الوطنية بقطع حجارة، وسادس استغل هذا

(٥٥) المصري اليوم، ١٩/١/٢٠١١.

الإطار الاحتفالي فعقد قرانه، إضافة إلى من احتفل بميلاد ابنه. وهو ما يعني أن الحياة بتاريخها وكل تنوعها الحضاري، كانت حاضرة على ساحة التحرير، تصنع الحدث الثوري العظيم. لقد امتلكت جماهير التحرير طاقة حضارية هائلة، أمدتهم بالثقة التي كانت وراء التصميم على الهدف، والقدرة على الاستمرار في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

٥ ـ تدرُّج التفاعل في اتجاه الفعل الحاسم

ما يعني أن الفعل الثوري احتوى على تناقض مدهش بين تدرُّج المطالب الثورية وتصاعدها من ناحية، والتصميم على المطالب والارتفاع بسقفها في حال عدم تحققها. ما يؤكد ذلك، أن ثوار التحرير رفعوا في البداية مطالب محدودة، كإقالة وزير الداخلية ومحاكمته. وحينما لم يستجب النظام السياسي لهذا المطلب، أضيفَ مطلب آخر بحل مجلسَي الشعب والشورى، مع الإبقاء على المطلب السابق. وحينما لم يستجب النظام السياسي، رَفَعَ الثوار المطالب في اتجاه سقف جديد، حيث المطالبة برحيل الرئيس مع الاحتفاظ بالمطالب السابقة، من دون التحول إلى العنف أو الخروج على النظام، وبالحضارية نفسها في التفاعل، التي تبلورت في ساحات التحرير. وحينما بدأ النظام الاستجابة لبعض المطالب، كان السقف قد ارتفع حتى محاكمة الرئيس وإسقاط النظام. وبعد تنحّي الرئيس، ظلت حزمة المطالب التي رفعها الثوار تنتظر التحقيق، وظل الثوار يجتمعون في مليونياتهم المتتابعة حتى حققوا جميع المطالب التي رفعوها[٥٦]. يعني هذا الأمر أن ثمّة مرجعية كلية ظلت كامنة في الوعي الثانوي للثوار، وهي المرجعية التي كانت تدفع بالمطالب المختزنة فيها إلى الوعي، المطلب تلو الآخر ليبرز على الساحة، مؤكدة أن المطالب جميعها تكوّن في تداخلها إطارًا أو مرجعية كلية للتغيير لم يهدأ الثوار حتى حققوها. وفي مقابل تحرُّك الثوار تدريجًا لتحقيق مطالبهم، كان النظام يتراجع تدريجًا ليبدأ الاستجابة للمطالب التي طُرحت بحسب طرحها زمنيًا، وهو ما أسس فجوة بين المطالب التي يستجيب لها النظام السياسي، وتلك التي يطرحها الثوار، حتى

---

(٥٦) المصري اليوم، ٢٨/١/٢٠١١.

انتهى الثوار من مطالبهم التي طرحت تدريجًا، فحسموا الاستجابة، وأتى الحسم وفق هذا المنطق.

٦ ـ القيادة الشبابية والطبيعة الشعبية للثورة

تُظهر هذه الحالة اختلافًا واضحًا بين ثورة التحرير والثورات التاريخية التي اهتم بها التنظير الاجتماعي؛ إذ نجد أن أغلبية الثورات ـ كما تصوَّرَها الفكر النظري ـ كانت ذات طبيعة طبقية في الأساس. فالثورة، في المنظور الماركسي، تقوم بها الطبقة العاملة، وإن شاركت طبقة الفلاحين في دفع عجلتها؛ وكذلك الحال في الصين استنادًا إلى افتراض الحرمان المطلق. في المقابل، تثور في التنظير الليبرالي عادة الطبقة الوسطى، استنادًا إلى افتراض الحرمان النسبي، حيث نجد أن الطبقة الوسطى، عن طريق نخبتها، هي التي تثور. وهو ما يعني أن هذه الثورات تتميز بالطابع الطبقي وتقودها النخبة الطبقية، التي هي قطاعات أفقية في المجتمع[٥٧].

على خلاف ذلك، نجد أن الشباب هم الفاعل الثوري الحقيقي في ثورة التحرير، فهم الذين أسسوا الفعل الثوري، وهم الذين دفعوه إلى ميادين التحرير، ثمّ بدأت الشرائح الشعبية الثورة بعد ذلك. وإذا تأملنا تداخل هذه المكونات الإنسانية لإنجاز الفعل الثوري، فسوف نجد أن الشباب من الشرائح العليا للطبقة الوسطى، هم الذين تبلور وعيهم في المجتمع الافتراضي بضرورة الثورة، إضافة إلى التحديد المبدئي لآلياتها، ثمّ انتقلوا بالثورة إلى واقع التحرير، لتزداد قدرة الفعل الثوري بفعل الشرائح الشبابية الأخرى، التي تكون مقطعًا رأسيًا في بناء المجتمع، يأخذ نصيبه من الطبقات الأخرى؛ وهكذا عملت الكتلة الشبابية في اتجاه بلورة الفعل الثوري، بكل قوته وتنوعاته، على ساحة التحرير. ثمّ التحقت بها الشرائح الشعبية الأخرى، لتصبح ثورة يقوم بها الشعب في جملته. ومن المعتقد أن التجمعات المليونية، لم تكن شبابية فقط، ولم تكن مقصورة على طبقة من دون أخرى، لكنها تألفت من كل من هو على أرض المجتمع، بدءًا بأبناء الطبقة العليا، وحتى المهمشين المستبعدين من المشاركة في المجتمع، والذين من حقهم

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

جميعًا المشاركة في تأسيس عقد اجتماعي جديد لتأسيس نظام اجتماعي جديد. فلم تكن الثورة إذن ثورة طبقة، بل كانت ثورة مجتمع.

٧ ـ محدودية زمن الفعل الثوري

من الثابت أن عالمنا هو عالم التسارع والأحداث المتسارعة. وهذا يتطلب يقظة قوية من الفاعل الثوري، فيراعي توجيه الفعل الثوري إلى الهدف في حركته على ساحة الزمن، وهو الأمر الذي يحتاج إلى درجة من الوعي الحادّ؛ وهذا ما فعله ثوار التحرير، حيث تمكنوا بفضل امتلاكهم هذه القدرة، من توجيه الفعل وتمكينه من تحقيق هدفه. وقد ساعد على ذلك توافر أربعة شروط أساسية:

الشرط الأول هو امتلاك الشريحة الشبابية القائدة وعيًا كاملًا بمتطلبات نجاح الفعل الثوري وظروفه، وأبرزها القدرة على التعبئة، التي يسرت لها استمرار الفعل الثوري من دون عنت، وزودتها بالطاقة ـ مرحليًا ـ بالاستدعاءات المليونية.

والشرط الثاني هو تدفق الطاقة التي يحتاج إليها الفعل الثوري من الشعب، وذلك استنادًا إلى الوعي بالفساد الذي عاش في نطاقه النظام السابق، والذي سبّب حرمان هذه الجماهير إشباع حاجاتها، الأمر الذي جعلها ـ بهذه الطاقات الشبابية المختزنة ـ تتحرك بقوة في اتجاه المشاركة في استكمال بناء الفعل الثوري، وهو ما يُعرَف بالاستجابة الجماهيرية للفعل الثوري، على ما يذهب التنظير الاجتماعي.

ويتصل **الشرط الثالث** بالدعم العالمي والمعنوي الواضح والقوي للثورة، حيث اتجهت القوى والمؤسسات العالمية في اتجاه دعم الفعل الثوري بسبب سلميته ونقاء حركته من أي عنف، إضافة إلى الجدة التي امتلكها الفعل الثوري، فهو ذو طبيعة حضارية مرنة وغير متشنجة، يحتوي أطياف الحياة كلها، كما أشرنا آنفًا.

ويشير **الشرط الرابع** إلى الدعم والمساندة من الجيش الذي دعم الثورة، وأكد عقيدته التاريخية التي جعلته يقف إلى جانب الشعب وثورته. غير أنه، وإن أسقطت الثورة النظام وغيرت هويته في زمن محدود، فإنها قد

تستغرق زمنًا أطول حتى يمكن أن تنشر منظومات قيم التحرير لتصبح هي القيم المنظمة للثقافة في المجتمع.

٨ ـ الثورة تسبق الأيديولوجيا الثورية

من الخصائص التي تميز ثورة التحرير أن أيديولوجيتها تبلورت نتيجة الفعل الثوري. وفي ذلك نجدها تختلف عن جملة الثورات التي عرفها التنظير الاجتماعي. فالأيديولوجيا تحتوي القيم والمبادئ التي توجه الفعل الثوري، في اتجاه فرض انهيار البناء القديم لكي يؤسس محله بناءً جديدًا. فبحسب المنظور الماركسي، تستهدف أيديولوجيا الطبقة العاملة القضاء على النظام الرأسمالي، عن طريق الثورة، وبناء المجتمع الشيوعي. الأمر نفسه نجده في منظور ليبرالي، حيث تهدف الثورة إلى القضاء على المجتمع المسبب للحرمان، وتطوير أيديولوجيا تبشر بمجتمع يتحقق في نطاقة إشباع الحاجات الأساسية وتحديد نطاق التغيير. في مقابل ذلك، نجد أن أيديولوجيا ثورة التحرير لم تكن ذات طبيعة نظرية مسبقة، لكنها بدأت تنمو في قلب الفعل الثوري وتُواكبه، ونجد أن أيديولوجيا الثورة قد تكونت عن طريق ثلاثة مصادر.

في إطار **المصدر الأول** بدت الأيديولوجيا، بوصفها فكرة رفض ناعمة وسلمية من جماعة شباب «الفيسبوك»، مستندة إلى وعي بثورات سلمية وقعت على الصعيد العالمي في مجتمعات أخرى، حيث أكدت قضايا هذا المصدر الحرية والكرامة الإنسانية. وقد استمرت مبادئ هذا المصدر وتعمقت واتسع نطاقها مع استمرار الثورة.

يستند **المصدر الثاني** إلى أيديولوجيات الفئات الشبابية المختلفة، وهي الأيديولوجيات التي ضمّت التوجهات الأيديولوجية لشباب الإخوان المسلمين، إلى جانب التوجهات الأيديولوجية للشباب العلمانيين أصحاب التوجهات القومية والليبرالية والماركسية، بحيث مثّلت منطقة وسط تفاعلت فيها هذه الأيديولوجيات. وبدأت هذه الفئات تتخلى عن تطرفها، لتبحث عن ساحة التقاء بينها، تركز على هدف تغيير النظام، ودعم التحول الديمقراطي، إضافة إلى تأكيد أغلبية الأطراف أهمية الدولة المدنية، والحاجة إلى منظومات قيمية تضبط إيقاع الثورة وتفاعلات ما بعدها، إلى جانب ضرورة

العمل في اتجاه أن يعود إلى مصر انتماؤها العربي، وأن تعيد مصر ترسيخ اهتمامها بالقضايا العربية وأبرزها قضية فلسطين.

تبلور **المصدر الثالث** من الثقافة الشعبية في اتجاه الثقافة التي تعمل على تطهير المجتمع من الفساد، وتأمين الحدّ الأدنى لتحقيق إشباعات البشر، بما يُعمّق انتماءهم إلى مجتمعهم، ويؤكد مشاركتهم في تحديثه؛ إضافة إلى ضرورة استعادة الأداء الفعّال في المجالات المختلفة كالتعليم، والإعلام، والأسرة، وتطوير القيم التي تحكم تنظيم تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع؛ والتحرك في اتجاه مجتمع يمتلك عافية اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. وقد كونت جملة الأفكار والقيم والمبادئ التي صدرت عن هذه المصادر الثلاثة، قاعدة لبلورة أيديولوجيا مجتمعية نشأت عن التفاعلات الواقعية، وأصبحت قادرة على قيادة المجتمع في اتجاه المستقبل[٥٨].

---

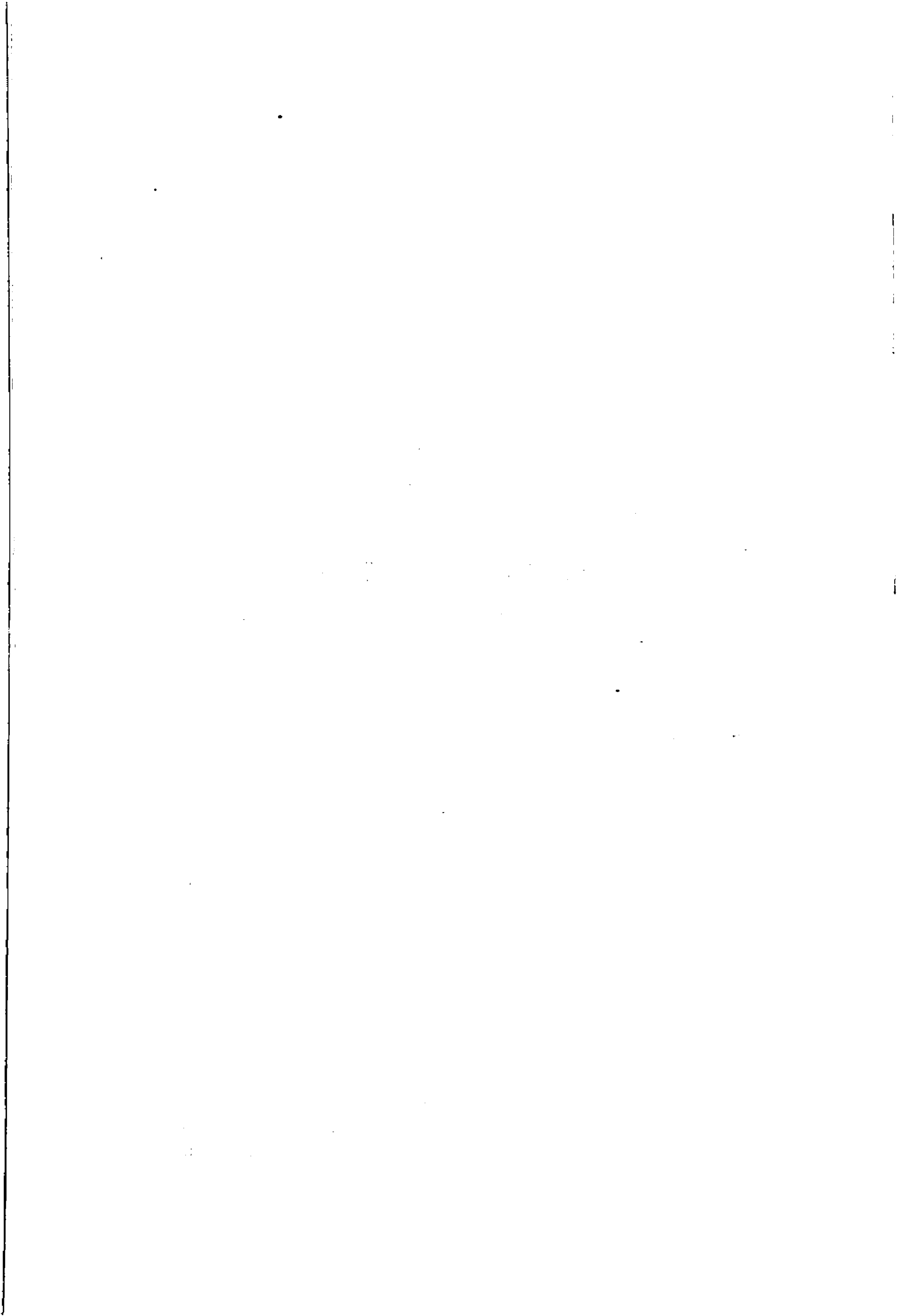
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

الفصل الثاني

ثورة على نمط الثورات
محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها

علي الرجّال(*)

(*) باحث مصري.



أولًا: فرادة الثورة المصرية

تُجَسِّدُ الثورة المصرية نموذجًا فريدًا في عالم الثورات، ما يجعلها صعبةَ التفسير والفهم. والحقيقةُ أن طبيعة هذه الثورة كانت مصدر قوّتها؛ إلّا أنّها لا تخلو من مشاكلَ كامنةٍ فيها أيضًا. فغالبًا ما كانت الثوراتُ تقوم على ما يُسمّى كتلة مهيمنة مضادّة[1]، تحدّث عنها جيّدًا الإيطالي أنطونيو غرامشي. ولهذه الكتلة نموذجٌ معرفي مغايرٌ في تصوُّره وتخيُّله للواقع السياسي، يقوم على إزاحة النظام القائم، وإحلال نظام جديد محلّه على كل الأصعدة. وليس بالضرورة التخلّص من أتباع النظام السابق بالكامل، خصوصًا إذا أرادت هذه الكتلة الحفاظ على الدولة ومؤسّساتها أداة للهيمنة، ومركزًا لممارسة القوّة والسلطة يتّسم بالشرعية. وتتّسم الأمثلة الثورية - في معظمها - بهذا النمط المُعَبَّر عنه بالكتلة المضادّة. وتشنّ هذه الكتلة المضادّة نوعين من الحروب[2]؛ حرب الأفكار والمعتقدات (War of Maneuver)، وحرب الأماكن والمناصب. فهي تحاول تحطيم الأفكار القديمة التي تحكّمت في المجتمع وصاغت أفكاره ورؤيته ونظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ثمّ بعد ذلك تحطّمه وتزيحه. وتحتلّ قيادات هذه الكتلة المناصب العامّة، وإدارة الدولة، والحياة بصفة عامّة. تبدأ هذه الأفكار في سيادة الحياة العامّة، وتُعاد هيكلةُ الأمور وإدارتُها عن طريق هؤلاء الذين احتَلّوا المناصب. وفي أثناء الأعمال الثورية، تكون هنالك قيادةٌ تُخَطِّطُ لها، وتُوجّه الثورة وتتحدّث باسمها. ويكون في هذه الثورات كيانٌ جامدٌ وراسخُ المعالم - أحيانًا - تتحرّك الثورة من خلاله.

---

(١) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*, 2nd ed. (London; New York: Verso, 2001), pp. 7-30.

(٢) المصدر نفسه.

رأينا مثل هذا النمط في عِدّة ثوراتٍ؛ ففي كوبا كانت ميليشيات الماركسيين بقيادة كاسترو وغيفارا هي هذه الكتلة، ونجحت في إيجاد أرضية شعبية خصبةٍ لها في مواجهة نظام باتيستا، وقادت هذه الكتلة ـ المنظَّمة فكريًا وعسكريًا ـ الثورة حتى انتصرت، وتبوّأ كاسترو سُدّةَ الحكم. في إيران، كانت الحالةُ قريبةً جدًّا إلى هذا؛ فقد خاضت الحَوزةُ بقيادة الخُميني مَعركةً شرِسةً ضدّ الشاه، وكانت لهذه الثورة قيادةٌ مُنَظَّمَةٌ على المستويين الفكري والميداني، وكان الخُميني وعلي شريعتي مُنَظِّرَيها وفيلسوفَيها، وتمكّنت هذه الثورة من تكوين فكرٍ جديدٍ وشاملٍ ـ وإن كان مُستوحى من قلب الإسلام الشيعي ـ يُزيح المعتقداتِ السائدةَ في عهد الشاه. والمسألةُ هنا في ما يتعلق بهذين النموذجين (الكوبي والإيراني) لا تتوقّف عند فكرٍ جديدٍ فحسب، بل تهدف إلى وضعِ منهجٍ متكاملٍ لإدارة الحياة[٣]. والأمثلةُ كثيرةٌ وممتدةٌ على مدار التاريخ للتدليلِ على أنّ هذا النمط هو الذي اتّسمت به أغلبيتها. فمن الثورة الشيوعية في روسيا بقيادة لينين وتروتسكي، إلى الصين بقيادة ماو تسي تونغ، وحتّى الثورات الليبرالية في شرق أوروبا. وإذا نظرنا إلى الثورات والانقلابات في عالمنا العربي فسنجدُها ـ هي الأخرى ـ تتّسم بالملامح نفسها. في شبه الجزيرة العربية تمكّن تحالف عبد العزيز آل سعود مع الإمام محمّد بن عبد الوهّاب من بناء المملكة العربية السعودية كما نعرفها اليوم. فقد مثّل عبد العزيز القيادة العسكرية والسياسية، وبلور الإمام محمّد بن عبد الوهّاب منهجًا متكاملًا على نهج السلف لإزاحة النظام القديم المُتَمَثِّلِ بالأفكار الأشعرية والصوفية[٤]. وقد أدّى هذا ـ في النهاية ـ إلى تغييرٍ كاملٍ في بنية المجتمع السياسية والفكرية، وساد المذهبُ الّذي سُمِّيَ الوَهَّابِي ـ في ما بعد ـ أرجاء المملكة السعودية، وحتى اليوم. وحكمت الكتلة المهيمنة ـ المُتَمَثِّلَةُ بآل سعود ـ السعودية حتى اليوم أيضًا. أمّا في مصر، فقد نجح الضبّاط الأحرار ـ الكتلة المضادّة ـ في إزاحة النظام الملكي، وشن حرب الأماكن، واعتلاء

---

(٣) انظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ط ٧ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦).

(٤) انظر: محمد إسماعيل المقدم، خواطر حول الوهابية (الإسكندرية: دار التوحيد للتراث، ٢٠٠٨).

مناصب الدولة، وإعلان الجمهورية. وقد شنّوا أيضًا حربًا من الأفكار والمعتقدات لإزاحة ما سُمّيَ النظام الرجعي الفاسد حينذاك. وإن لم يكن منهجُهم مكتملًا وواضحَ الملامح في وقت الحدث الثوري أو الانقلابي ذاته، إلا أنّه تبلور لاحقًا ليصبح منهجًا متكاملًا حتّى سُمّيَ الناصرية. ولم يشترك الشعب حقيقة في هذه الثورة، إلا أنّنا يُمكننا القولُ إنّ قطاعاتٍ واسعةً منه، قبلت بها أو - في أسوأ الأحوال - لم ترفضها.

الشاهد من كل هذه الاستدلالات التاريخية، هو أنّ الثورات عمومًا اتّسمت بالقيادة - وأحيانًا كثيرة بما يُسمَّى القيادة الكاريزمية - وبكتلة مضادّة تتّسم بالوَحدةِ والتجانُسِ في معظم الأوقات، وبمنهج بديل لإزاحة المناهج السائدة قبله. وبذلك تُحدِثُ هذه الثورة تغييرًا في أفكار شعوبها، وتُوجّهها نحو فكر أو منهج معيّن، وتُعيد ترتيب البنية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع. وفوق هذا وذاك، تَحدُثُ إعادةُ تَمَوضُع للفئة أو الكتلة المهيمنة في مجتمع ما، وتتّسم بعدها اتّجاهات المجتمع بالمذاهب الفكرية التي كانت خلف ثوراتهم؛ فإمّا أن تتّسم باليسار والماركسية مثلما كانت الحال في روسيا والصين وكثير من بلدان أميركا اللاتينية؛ أو بأنماط مختلفة من الاشتراكية والقومية مثل العالم العربي؛ أو بنماذج إسلامية مثل الوهابية في السعودية، والشيعية - المُتمثِّلة بولاية الفقيه وحكم آيات الله - في إيران. في النهاية يمكننا القولُ إنها تتّسم دومًا بثورة على المنظومة الأخلاقية والفكرية وبنيتها الحاكمة، في مجتمع ما.

يبدو لي أنّ كلّ هذه النماذج المختلفة لا تنطبق على واقع ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية. فهي - بكلّ المقاييس - تجاوزت البنى الكلاسيكية الفكرية، فلم تكن علمانية ولا إسلامية، ولم تكن ليبرالية أو يسارية؛ بل لا يمكن القولُ إنّها من الطريق الثالث المتعارف عليه في بعض بلدان أميركا اللاتينية. وأيضًا لم تكن هنالك كتلةٌ مُحددّةُ المعالم والقيادة والهُوية والتوجّه، هي الحاكمة والمهيمنة على تحركات الثورة، وهي أيضًا لم تأتِ من قلب أو رحم القوى السياسية المتعارف عليها تاريخيًا في مصر، أو حتّى الأحزاب الجديدة مثل الجبهة الديمقراطية، والغد. ولم تكن هنالك مؤسّسةٌ أو تيّارٌ سياسي أو فكري وراءها، فقد تجاوزت الثورة هؤلاء جميعًا.

ولم تكن لها قيادةٌ حقيقية منظّمةٌ ومركزية من شباب جُدُدٍ. وهي لم تنطلق من مركزٍ محدّدٍ أيضًا، وإن كانت قد اختُزلت بميدان التحرير في ما بعد. لكن هذه المركزية التي فُرضت عليها، كانت نتيجةَ عواملَ خارجةٍ عنها لا كامنةٍ فيها. فهي لم تكن ثورة ميدان التحرير بأي حالٍ، ولم تكن معاركُ التحرير أشدَّها ضَراوةً. فقد شهدت مدنٌ ومحافظاتٌ، مثل السويس وسيناء والإسكندرية، معاركَ من نارٍ ونورٍ، من دمٍ وشرارٍ، ومن أملٍ ونصرٍ. إلّا أنّ مركزية الدولة المصرية أضفت عليها هذا الطّابع، إضافة إلى تَمركُز الإعلام المحلي والعربي والدولي في القاهرة، وتبعيةِ كثيرٍ من القوى السياسية القديمة التي حاولت القفز على الثورة والحديث باسمها، للقاهرة، وكذلك وجود أغلبية النخب الثقافية والسياسية والأكاديمية والمؤسّسات العالمية في القاهرة.

الثورة كانت لامركزية، ولامؤسسية، ولابنيوية، ولا يوجد لها قيادة ولا تنظيمٌ مُحكمٌ ولا كاريزما شعبية، ولا نُخبةٌ تُحرّكها، ولا أحزاب ولا مؤسّسات تدفعها وتُشعل وَقُودَها. كانت ثورةً سائلةً ورخوَةً، إلّا أنّها كانت في الوقت نفسه متناغمةً وقوية ومترابِطَةً. كانت بلا رأسٍ إلّا أنّها كانت نابضةً بالحياة والذكاء والتخطيط، وكانت بلا قيادة أو توجيه، لكنّها كانت تعرِفُ طريقَها وكانت بوصلتُها واضحةً. لم يكن من الممكن تتبُّعُها أو محاصرتُها، ولم تكن تُخَلِّفُ وراءها آثارًا يُمكِنُ ملاحقتُها، لكنّها خلقت خريطة واضحة، ولم يتمكّن أحدٌ من كسرها أو قمعها، أو حتّى التفاوض معها. وقد امتدّت أفقيًا لا رأسيًا، فالثورة المصرية ثورة في أنماط الثورات.

إذن، كيف قامت الثورة بالتنظيم والتماسك والتحرك؟ في محاولَتِي الإجابة عن هذا السؤال، أطرحُ نموذجًا قد يبدو غريبًا شيئًا ما، لتفسير طبيعة هذه الثورة. وهذا النموذج هو «الريزومة» في مواجهة الشجرة ـ أو الأشجار أحيانًا أخرى.

ثانيًا: من هم الشجر؟

سأُمَثِّلُ كلَّ تنظيمٍ ثابتٍ له مركزٌ وقيادةٌ هرمية مُتجسّدةٌ في أشخاص بعينهم، بالشجرة. تتّسم هذه النوعية من التنظيمات بثقل شديد في الحركة وبنيةٍ غايةٍ في الجُمود والمركزية، لأنّ عليها الرجوعَ إلى نقطة

ارتكاز[٥]. وأحيانًا تكون لها جذور ممتدّة في عمق الأرض، لكنّها تكون دومًا ممتدّة رأسيًّا لا أفقيًا، ولا يمكن لهذه الجذور التحرر من الشجرة كمرجعية رئيسية لها. لهذا، يمكن أن تسمح هذه النوعية من التنظيمات، بشيءٍ من التعقيد لا التركيب، وهذا لأنّ عليها دومًا اختزالَ التركيباتِ المُتعدِّدة في بِنيةٍ واضحةِ المعالم يمكن السيطرةُ عليها[٦]. وتكون القيادةُ والتنظيمُ المحكمُ سمة رئيسيةً لا يمكن الفَكاكُ منها. ويكون فيها ما يُسَمَّى متتاليةٍ رأسية للقرارات والأوامر لا يمكن الانعتاق منها، وإلا عانت من حالةٍ عشوائية وتخبّط شديد في اتّخاذ القرار. وتتسبب أي رخاوة أو عدم تماسك في بنية هذه التنظيمات، بخطر داهم على بقائها، وعليها دومًا أن تولِّد ميكانيزمات من الانضباط والسيطرة. وهي أيضًا بنى مهيمنة، وعليها توليدُ آليّات من الإقصاء والتهميش؛ ليس بالضرورة أن يكونا لأغراض سيّئة، لكن للحدّ من التركيبات غير المتّسقة مع بنيةِ التنظيم وتوجُّهاته. وتكون لهذه النوعية من التنظيمات قدرةٌ فائقةٌ على الاستمرار والديمومَة. وعليها أن تتّسم بملامحَ فكرية ومنهجٍ مُحدّدِ الأبعاد. وتكون قدرتُها على التنوع والترحال والتجدد الفكري محدودةً إلى حد بعيد. ويمكن لهذه التنظيمات الدخولُ في تحالفاتٍ إستراتيجية طويلةِ الأمد أو قصيرة، إلّا أنّها غيرُ قادرةٍ على التواصل والتلاحم العُضوي مع تيّاراتٍ أو تنظيماتٍ مختلفةٍ جذريًا معها. لكن يمكنُها هذا مع تنظيماتٍ شبيهةٍ لها في المرجعية والتوجهات، وهو ما يُفقدها قدرتَها على التشبيك السريع الحيويّ. وهذه البنى لا تسمح بالانشقاق الداخلي، سواء كان انشقاقًا إيجابيًا أو سلبيًا. وهي أيضًا غيرُ قادرةٍ على التفكُّك والتبعثُر لزيادة رُقعتها، لأنّ هذا يعني تشرذُمًا لبنيتها الرئيسية. وعليها باستمرار تأمين أبعادها وحدودها، ما يجعلها في كثير من الأحيان تتّسم بالانغلاق وقتل المساحات المحرّرة داخلَها. فالفراغُ يعني لها فجواتٍ يمكن أن تُملأ بالأخطار والتهديدات. ومن أكبرِ مشاكلِ هذه التنظيماتِ ـ وهو في الوقت ذاته أحدُ أهم مُميِّزاتِها ـ وضوحُها الشديد، ما

---

(٥) Gilles Deleuze and Felix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia* (London: Continuum International Publishing Group, 2009), p. 7.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦.

يجعلُها سهلةَ الضربِ والمحاصرةِ. وتعتمد نتائجُها في خوض المعارك، على مدى قوّتها في مواجهة الأشجار الأخرى.

ونظام مبارك، والدولة ـ وبالأخصّ الأجهزة الأمنية والقمعية عمومًا ـ كانا يُجسّدان فكرة التنظيم الشجري. إلّا أنّ الدولة قد أصيبت بحالةٍ شديدةٍ من الرخاوةِ أصابتها بحالةٍ من التعَفُّنِ وفساد الجُذور والفروع أيضًا[7]. أمّا نظام الحكم، فقد كان أكثرَ تركيبًا وتعقيدًا من كونه شجرةً فقط، وسآتي إلى هذه النقطة في مقالات لاحقة. والحقيقة، أنّ نعت النظام السياسي والدولة بالشجرة أمرٌ لا يخُصُّ عهدَ مبارك أو الدولة المصرية وحدها، فمعظمُ النظم والتنظيمات الحكومية والمؤسسية تكون على هذه الشاكلة، وعليها أن تتّسم ببنيةٍ واضحةٍ ومُتماسكةٍ، وما إلى ذلك من صفات، وصفتها في الفقرة السابقة. وقد كان نظام مبارك، من وجهة نظري، أكبر شجرة في مصر. ولم يكن يسمح بنموّ أي شجر آخر، ليناطحه أو يتبادل معه السلطة والهيمنة العامّة على مُقَدَّرات البِلاد. والشجر، مَثَلُه مَثَلُ أي شيءٍ في الحياة، فيه الخبيثُ وفيه الطيّبُ.

تُذكّرني الأحزاب السياسية والحركات السياسية التقليدية، مثل الإخوان المسلمين في مصر، بالتنظيمات الشجرية، فتنطبق عليها كلّ مواصفات التنظيم الشجري الذي شرحته. أضف إلى ذلك، أنّها وُجدت في ظروف لم تسمح لها بالنموّ والازدهار الحقيقي. فالأحزاب مثلًا، أعيد بناؤها وتشكيلها في فترة الرئيس الراحل محمد أنور السادات في السبعينيات من القرن الماضي[8]، عن طريق السلطة الحاكمة. فلم يكن لها جذور في أرض الواقع، بل أُنشئت بأُسلوبٍ فوقيٍّ، ما أفقدها ـ منذ البدايات ـ إمكان أن تمُدَّ لها أصولًا في الشارع المصري. ثمّ إنّها كانت تعمل في القنوات والآليّات السياسية التي خلقتها النظم الحاكمة، التي تسيطر على قواعد اللعبة السياسية وتحكمها وتخضعها لهيمنتها. ولم تُفكّر، ولم تستطع يومًا، أن تكسر هذه

---

(٧) لمزيد من الاطلاع في هذه القضية، انظر: جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠٠٨) (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٩)، ص ٣٥ ـ ٦٥.

(٨) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، ١٩٨١ ـ ٢٠١٠ (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠١٠)، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

القواعد، أو أن تُفكّر بطريقةٍ مُغايرةٍ تُمَكِّنُها من إيجاد آليّاتٍ وطُرقٍ مُختلِفَةٍ للعمل السياسي. فقد سيطر النظام على بنيتها العقلية أيضًا. وكان النضال الديمقراطي والتحرُّري يُختزل عندها في الوصول إلى البرلمان، والتغيير في إطار القنوات نفسها التي خلقها النظام الحاكم. وبهذا ظلّت أسيرةَ تخيلها السياسي وتصوّراتِها عن التغيير وآليّاته وقنواته قبل أن تكون أسيرةَ قمع النظام السلطوي وبطشه. وقد عاشت هذه الأحزاب والحركات في ظروف كبّلت قدرتها على التحرك وحرية العمل. فقد حجّمها كلٌّ من قانون الأحزاب، وقانون الطوارئ، وحالة الاستثناء المستمرّة التي عاشتها البلاد. وقد أصابها الفساد والجمود والاستبداد الداخلي أيضًا. وشاخت أفكار هذه الأحزاب والحركات، ولم تستطع أن تواكب التطلعات والأشواق السياسية والفكرية والثقافية لأجيالٍ واسعةٍ من الشباب. ولم تَشخ أفكارُها فقط، بل شاخ أعضاؤها أيضًا، وبالأخصّ قياداتها. وظلّت تتناحر في حروب أيديولوجية وفكرية لم تشغل المواطن كثيرًا[٩].

يضاف إلى ذلك، أنّ النظام الحاكم لم يكن يتورّع عن القضاء على نُمُوِّ أي شجرة يمكن أن تجد لها جذورًا شعبية، أو بدأت تتوسّع وتؤثّر في الشارع السياسي. فقد اجتُثّ حزبُ العمل منذ بدايته، ومُنع حزبُ الكرامة لحمدين صباحي، ووُجِّهت ضرباتٌ قاصمةٌ إلى حزب الغد. وظلّ حزب الوسط على مدار سنوات طويلة، يحاول أن يُسجّل حزبًا سياسيًا لينضمّ هو الآخرُ إلى دائرة الحصار المفروضة على بقية الفريق. ولم يُفكّر يومًا في العمل المباشر مع الشارع وتغيير آليّات وإستراتيجيّات الحركة والتوجه عنده. حتّى إنه أصيب بحالة من الارتباك الشديد وعدم وضوح الرؤية، بعدما قُبل واعتُرف به حزبًا سياسيًا بعد الثورة. ولا يُلحظ له نشاط حقيقي حتّى الآن في الشارع المصري. عمومًا، ستُسفر الأيّام المُقبلة عن مدى قوّته وقدرته على اكتساب قواعد شعبية وبنائها. أمّا أحزاب مثل الوفد والتجمع، فقد انغمست في مشاكلها الداخلية حتّى دخلت في حالة من الغياب، امتدّت إلى حالةٍ من الغيبوبة أفقدتها الحول والقوّة، حتّى انشقّ معظم اليساريّين عن حزب التجمع، ولم يتورّع الكثيرُ منهم عن اتّهام رئيسه رفعت السعيد بالخيانة

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٠١.

والعمالة لنظام مبارك، إلى جانب اتّهامه بالاستبداد والتسلّط. أما حزب الوفد، فقد وصلت به الحال إلى تراشق النيران في خلافٍ بين نعمان جمعة، الذي كان رئيسه في ٢٠٠٥، ومحمود أباظة[١٠].

كانت هذه الأحزاب جزءًا من النظام، فهي تعبّر عن شرعية له على المستويات السياسي والقانوني والتشريعي. هذا إضافة إلى ما ذُكر آنفًا، وهو أنّ هذه الأحزاب كانت تمارس نشاطها وَفقًا لشروط النظام وقنواته، مُدّعيةً المنهج الإصلاحي في طريقة التغيير. وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين - هي الأخرى - إحدى الشجرات المرتبطة بالنظام السياسي، المرفوعة عنها الشرعية القانونية والمسموح لها بالشرعية السياسية. وهي الأخرى، كانت تتحرّك في القنوات السياسية نفسها المرسومة من النظام الحاكم؛ إلّا أنّها كانت أكثرَ قوةً وسرعةً في الحركة، وذلك لامتلاكها شبكةً واسعةً من القوّة متمثّلة بخطابها الديني مرورًا بهيئاتٍ مدنية وجمعياتٍ خيرية ومساجد ومستشفيات أيضًا. وحينما سأل أحمد منصور - مقدّمُ برنامج بلا حدود في قناة «الجزيرة» - محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين، عمّا سوف يفعلونه بعد نتيجة انتخابات ٢٠١٠، أجاب أنّهم سائرون على النهج الإصلاحي نفسه، في القنوات نفسها وهي الوصول إلى البرلمان.

فشل كلّ الشجر في تحقيق المهمّات المنوطة به. ففشلت الأحزاب والحركات السياسية في استيعاب شبابٍ غاضبٍ وطامحٍ إلى مستقبلٍ مغايرٍ لحال آبائه وأجداده. وكانت الفجوة المعرفية بين الطرفين واسعةَ النطاق؛ وسرعة الحركة وديناميات التفاعل أقوى وأكثر اندفاعًا من أن تحتويها هذه البنى المهترئة والقمعية والفاسدة أحيانًا؛ وتركيبات العصر وتعقيداته وروحه المتجاوزة لآفاق لم يعهدها الكبار، أكبر من أن تواكبها بناهم وأفكارهم الثقيلة. بل وبدأ الكثير يفقد إيمانه بها وينزح عنها إلى فضاءات أوسع وأكثر رحابة، تُمَكِّنُهُ معطيات عصره منها، ويمتلك هو أدواتها. حتّى إنّ كثيرين

(١٠) «الطويل زعيمًا لحزب الوفد المصري،» (بي بي سي العربية، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4868000/4868360.stm>.

كفروا علنًا بالمؤسّسة وبناها الضيّقة. وبدأت الريزومات تجد لنفسها أرضًا خصبة في الفجوات التي خلّفتها الأشجار.

ثالثًا: «الريزومة» في مواجهة الشجر

«الريزومة» هي النباتات والجذور التي تمتدّ وتتوسّع أفقيًا تحت الأرض وفوقها[11]، مثل نباتات الزنجبيل والنجيلة والبامبو ريزومات. وسأحاول تفسير طبيعة الثورة المصرية بواسطة هذا النموذج المُستوحَى من الزراعة. وقد استخدم الفيلسوفان الفرنسيان جللي ديلوز، وفيلكس غيتاري، هذا النموذج في المجال الفلسفي والسياسي والاجتماعي واللغوي، لشرح نماذج من النظم والتنظيم والتفاعلات المغايرة لما سمّياه الشجرية. وامتدّ هذا المصطلح (الريزومة) من المجال الزراعي إلى مجالات مثل الطب والصيدلة والسياسة والمجال العسكري أيضًا. وفي المجال الأخير، تُستخدم الريزومةُ لتفسير وفهم طبيعة المُقوّمات غير المتوازية، وطرق تحرّكها، وانتشارها، وأساليب قتالها وإستراتيجيّاتها المُتّبعة.

تمتاز الريزومة بمجموعة من الخصائص، أرى انطباق معظمها على واقع الثورة المصرية. فهي تمتاز بقدرة هائلة على التشبيك والاتّصال والتواصل، ما يجعلها، على الرغم من اختلافها الشديد وتنوّعها، في حالةٍ فائقةِ التناغم والتجانس. وهي تتحرّك في جميع الاتجاهات، وليس لها منطلقٌ ثابتٌ أو نقطة ارتكاز محدّدة. فكلُّ نقطة في الريزومة مُتّصلةٌ بالأخرى[12]، وجميعها على المستوى الأفقي نفسه؛ ما يُميّزُها من نظام الشجرة الذي يمثّل نقطة ارتكاز ومرجعًا ثابتًا، ولقد رأينا هذا في الثورة المصرية؛ فبحكم وسائل الاتصال والتواصل الحديثة - وفي مقدّمتها شبكتا التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر» - رأينا كيف أدار الشباب تنظيم التظاهرات والفعاليّات الثورية وتنسيقها، حتّى إنّه لم يكن هنالك حدثٌ ثوري ما أو واقعةٌ معيّنةٌ، إلّا ويعرفها الجميع في الوقت نفسه واللحظة نفسها. وهو ما مكّن الشباب

(11) Oxford Dictionary, on the Web: <http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0708820#m_en_gb0708820>.

(12) Deleuze and Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, p. 7.

من خلق هذه الريزومات في الواقع، والفضاء الافتراضي، وعلى أرض الواقع والمعارك أيضًا. وحتّى تحركات التظاهرات، من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/ يناير، اتّسمت بمثل هذه الطبيعة. فهي لم تكن تحركات ميادين كبيرة مثلما يتصوّر البعض، بل كانت قوّتُها في انطلاقها من الهوامش، لا المراكز، في اللحظة نفسها وفي محافظات متعددة. ولم تكن لها نقطة انطلاق، ما جعل محاصرتها من قوّات الأمن أمرًا مستحيلًا. بل نجحت - في النهاية - في محاصرة قوّات الأمن وهزيمتها، على الرغم من أنّها كانت سلمية، وأفرادها كانوا عُزّلًا حتّى من السلاح الأبيض. وكانت هذه الاتّصالات تجري بالهواتف الجوّالة وشبكات التواصل الاجتماعي على صفحات الإنترنت وعلى أرض الواقع.

وحينما حاول نظام مبارك ضرب هذه الآليّات عن طريق قطع جميع الاتصالات، لم يكن يعلم أنّه بذلك يحوّل هذه الشبكات من لاسلكية وفضائية إلى اتصالات عضوية على أرض الواقع. فقد دفع الفزعُ الذي سببته هذه الانقطاعات إلى ضرورة التواصل العُضوي، ما دفع الجميع إلى النزول إلى الشارع. ولم تكن هذه الاتصالات والشبكات عمومًا قبل الثورة على الفضاء الإلكتروني فقط. فالمجموعات الشبابية المختلفة، كانت تربطها اجتماعاتٌ وتواصلٌ دائمٌ ومستمرٌ وتنسيقٌ وتشبيكٌ مع وجود الاختلافات الفكرية بينها. وكانت هذه الوَحدات الشبابية والحركات المختلفة تضمّ تنوّعًا شديدًا، حتّى في طبيعة العمل. فلم تكن هذه الشبكات تضمّ السياسي فقط، لكنّها كانت تشمل مجموعات مختلفة؛ فمنها من يعمل في العمل التنموي، ومنها من يعمل في المجال الثقافي، وحتى المجال الخيري أيضًا. وكانت تضمُّ في ما بينها ارتباطات وتواصلات عُضوية. فكان بينهم أعضاء مشتركون كثر، حتّى إنّك كنت تجد بعض القيادات في حركة معيّنة، هي قيادات أيضًا في حركات أخرى.

لهذه الريزومات طبيعةٌ تُناسِبُ تطلعات الشباب وروحهم، فهي تسمح بمساحة كبيرة من الاختلاف والتنوع. والانشقاق عندها لا يعني تشرذُمًا أو تبعثُرًا، بل يعني زيادة في احتلال المساحات المختلفة. وهي تراه نوعًا من أنواع التعدّد لا التفكُّك والتحَلُّل. ولقدرتها العالية على التشبيك، كان من

يتفكّك من وحدة أو حركة، يقوم بالتنسيق والتشبيك مع من تفكّك منهم. فالريزومات، بحسب ديلوز وغيتاري، تزيد من المساحات التي تسيطر عليها عن طريق تفكيك مساحاتها الخاصّة[١٣].

هذه الخاصية التي تتّسم بالتفكّك البنّاء الذي يزيد المساحات، تجعل لهذه الريزومات قدرة فائقة على التوسع الأفقي السريع والمباغت بصورة مضاعفة ومُركّبة أيضًا. وهو عين ما رأيناه في مصر. فهي لديها قدرة غير معتادة على التوسُّع، حتى من دون أي نوع من التفكُّك والانتشار. فبعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، رأينا كيف اجتاحت شرارةُ الثورة ولهيبُها مُدنًا وأعدادًا كبيرةً في مصر. وتتّسم الريزومات بتضخيم التركيبات والاختلافات ومضاعفتها، مع الحفاظ على التناغم والتجانس، وهذا لأنّها لا تحتاج إلى اختزالها في بنيةٍ شجرية مُنظّمة ومُحكمة السّيطرة، فأي تركيبٍ يُسمح له بالتمدّد الأفقي[١٤]. وتُعَدُّ آليّاتُ وميكانيزماتُ القمع فيها محدودةً للغاية، فالريزومات ضدّ بنى القمع والهيمنة. وتتّسم الريزومات بالمُرونة الشديدة وسرعة الحركة وإمكانية التخفّي وقدرةٍ خرافية على المناورة. والريزومات ليست عشوائية كما قد يَتصوّرُ البعض، فهي، مع غياب قيادة واضحة لها ومركز ورأس ونقاط ارتكاز، تعمل بالتنسيق في أثناء الحركة، ولديها منظومتها الخاصّة، مثلما قلت، في التنوع والتمدُّد والتركيب والمضاعفة. وهو ما مَكّن من ضبطٍ تِلقائي للثورة. فكانت حوادث العنف والتخبُّط والغوغائية أشياء لا تذكر. فلم تقم الريزومات الثورية، كما هو معلومٌ وموثّقٌ، بعمليات شغب أو نشر للذعر، بل على النقيض، كانت أصابع الاتّهام دومًا تشير إلى بقايا النظام السابق، وجهاز الشرطة على وجه الخصوص. ولم يحدث ما تخيّله الكثيرون من فوضى عارمة، وأحداث عنف يصعب وقفها في حال قيام ثورة شعبية في مصر. ولأنّها لا تعمل على السيطرة والإخضاع، فقد قلّل هذا من احتمالات الانفجار الذي يسببه القمع والاستبداد.

تعمل الريزومات على أن تبدو غيرَ مُحدَّدةِ الملامح، حتى لا يتسنّى

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦.

لأحدٍ اللحاق بها وتتبُّع آثارها. وفي حالة ضربها في موقع ما، تُعيد إنتاج نفسها من خطوطها القديمة أو الجديدة مرّةً أخرى[١٥]. فلا يمكن الخلاصُ منها إلّا بنزع الأرض كاملةً، وتجفيفِ منابعها كلِّها، ووصلات الماء إليها، وهو ما كان يعني القضاءَ على أعدادٍ غفيرة من الجماهير المصرية. في المقابل تمكّنت هي من هزيمة الأمن المركزي والبلطجية، ثمّ إطاحة رأس الملك (مبارك) وكثيرٍ من أعوانه، ثمّ هزيمة جهاز أمن الدولة وحلّه، بيدها، لا بالمطالبة والاحتجاج. ولأنّها بلا رأس ولا قيادة مركزية، لم تأتِ حملة الاعتقالات الواسعة التي شنّها نظامُ مبارك بعد الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير بنتائج فعّالة. ولم تفلح مع الثورة، حرب الأفكار والدعاية التي شنّها النظام بواسطة قنواته الإعلامية وجيوش الأفّاقين. ولم يتمكّن من احتوائها بسلسلةِ المُفاوضات التي قام بها نائبه عمر سليمان، لأن ما من أحدٍ يُمكِنُه التفاوضُ باسمها.

هكذا، مكّنت هذه الحالة الريزومية الثورة من النجاح؛ فالتفّت بالتالي على كل محاولات الالتفاف السياسية لمحاصرتها. وهكذا هزمت الثورة الأشجار المختلفة، وعرّت الحقيقة المُترهّلة عن أشجار أخرى، مثل الأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين. وهي ما زالت تُلحق ببقاياها خسائر فادحة، وتتخلّص من بقايا جذورها الواحد تلو الآخر. ففي آخر شهر آذار/ مارس ٢٠١١، عُزل رؤساء تحرير الصحف القومية الذين اشتُهروا بالتدليس والنفاق للنظام السابق، وفي مقدّمتهم أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام. ثمّ تخلّصت أيضًا من عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار في التلفزيون المصري.

الثورة تعرف طريقها، وهي ما زالت مستمرَّةٌ فيه. ونجاحُ جُمُعَةِ إنقاذ الثورة في الأوّل من نيسان/ أبريل ٢٠١١ خيرُ دليل. وما يكمُن خلفَ هذه الثورة وما نسمعُهُ من صوتٍ لمعارك ضارية تحت سطحها، هو التمرّد ضدّ بنى القمع والقهر. فهي ليست ثورةً على المنظومة الأخلاقية والفكرية الحاكمة، بل ثورةٌ على أنماط السلطة المختلفة وطبيعتها الاستبدادية. فليس

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

عجبًا ولا صُدفةً أن تنتقي يوم عيد الشرطة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ليكون موعد بدء شرارتها. ثمّ يكون جهازُ الشرطة هو أوّل أهدافها حتّى قبل مبارك نفسه.

وأزعم أنّ هذه الثورة تتحرّك نحو هدمٍ شاملٍ لبنى القمع المختلفة في مصر، وإطاحة كلّ من يُجسّد أنماط ممارسات السلطة التي مارسها نظام مبارك. فالثورة على وعيٍ كاملٍ بأنّ هذه البنى والأفراد المتحكّمين فيها، ما هم إلّا التجسيدُ المُصغَّرُ لمباركَ وآليّات حكمه وسيطرته. والشاهدُ على ذلك، أنّه بعد الخلاص من مبارك وبعضِ أعوانه، انتقلت الثورة إلى المصانع والجامعات والهيئات الخاصّة للتّخلّصِ من بقايا النظام، وللقضاء على هذه النوعية من أنماط ممارسة السلطة والهيمنة. وشاهدٌ آخرُ هو التظاهرةُ النسائية في الثامن من آذار/ مارس ٢٠١١، التي كانت تثور ضدّ التحرشِ وسوءِ أوضاع المرأة، وتطالبُ بحرِّيتِها وتحرُّرِها من هيمنة المجتمع الذكوري، وبإعادة تَمَوضُعِ المرأة في المجتمع وإدراكه وتَصوُّرِه لها ولدورها فيه. وهناك أيضًا ما يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال؛ فقد تحدّى شبابُها سلطةَ مكتب الإرشاد ودعَوا عبد المنعم أبو الفتوح المغضوب عليه من مكتب الإرشاد والتيار المحافظ، إلى مؤتمرهم الذي عُقد في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١. وهنالك محاولات داخلية ثورية وقوية لتغيير نمط العلاقات داخل الجماعة، والمطالبة بالمزيد من الحرّيات والشفافية والحوار والديمقراطية الداخلية.

على كلّ حال، الثورةُ ما زالت مستمرّةً. وتنبغي قراءتها قراءة متجدّدة دومًا في طبيعتها وكيفيّات تحرّكها وآليّاتها. وربّما أمكننا صوغ الواقع وإعادةُ تخيُّلِه وإنتاجِهِ على نحوٍ مُغايرٍ، انطلاقًا من فهم ما هو كامنٌ في الثورة المصرية. وأعتقد أنّ ثورةً بهذا النمط، سوف تعيد حساباتنا في فهم البنية الاجتماعية، ودور المؤسّسات وشبكات القوّة والسلطة في هذا الواقع. بل يمكنني الذهابُ إلى أبعدَ من ذلك، والقولُ إنّها ستعيد النظر في تصوّر علماء الاجتماع عمّا هو المجتمع، لأنّ هذه الثورة أثبتت تحرُّرَها من فكرة المؤسّسة، وأثبتت إمكان تجاوُزِها في مسألة التحول الديمقراطي، وصوغ العلاقات وأنماطها؛ ثمّ إنّها أسقطت الكثيرَ من النظريّات المُتعارف عليها في

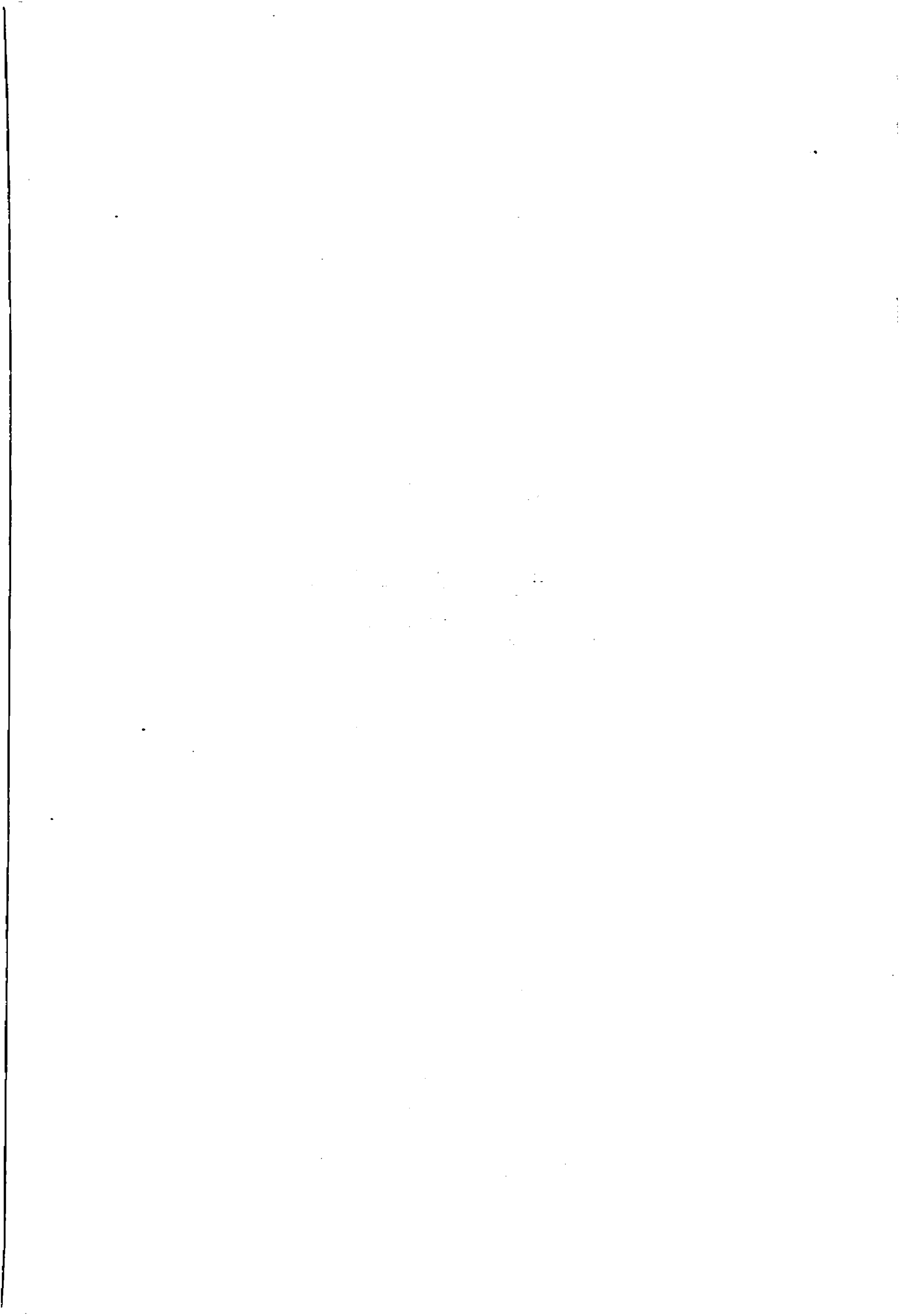
فهم الحركات والحَراك الاجتماعي. فأسقطت ـ مثلاً ـ ما يُسَمَّى تعبئة الموارد ونظرية الفرصة السياسية، وأيضًا هيمنة القوى الخارجية على القدرة على التغيير من دون مساندتها أو موافقة صريحة منها. ثمّ إنّها أثبتت قدرة الشباب على التحرر والانعتاق من بناهم الفكرية القديمة، وقدرتهم الهائلة على التشبيك والتنسيق والتواصل والاتّصال، وذلك بفضل حقائق العصر ومنطقه وطبيعة مفرداته الجديدة. ومع أنّ هذه الطبيعة الريزومية للثورة مكّنتها من نجاحات باهرة، إلا أنّه ربّما ينبغي الانتباه إلى مشاكل هذه الطبيعة ونوعية العقبات التي تتحدّاها.

الفصل الثالث

٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
القائد والفاعل والنظام

أمل حمادة(*)

(*) مدرّسة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.



تَتَكَرَّرُ في الأدبيات التي تتناول دراسةَ الثورات المختلفة عبارةُ «إنّ الثورة فاجأت الجميع؛ بمن فيهم صانعوها». تكررت هذه العبارة في الثورة الروسية والثورة الفرنسية والثورة الإيرانية، ولم تكن الثورة المصرية في ٢٠١١ استثناءً في غضون هذا الوضع. ومع أن الوقت ما زال مبكرًا لاكتشاف كل الحقائق، وإجراء كل التحليلات ذات الصلة بهذا الحدث الذي لم ينتهِ بعد؛ فإنّ ما يتحقق على الساحة المصرية، بدءًا من يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحتى يومنا هذا، يقدم لنا مادة أساسية، في إطار البحث عن إجابات لعدد من الأسئلة المرتبطة بالعلاقات بين التغيير السياسي والتحوُّل الديمقراطي ومراحل الثورة؛ هذا إضافةً إلى الجديد الذي تفرضه التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية على طبيعة الثورات والقوى التي ترتبط بها.

الملاحظ أن هناك قدرًا من عدم الاتفاق بين الجميع في شأن توصيف ما حدث في مصر؛ هل هو ثورة كاملة، أم ثورة في طريقها إلى الاكتمال، أم ثورة ستتحول إلى حركة تحوُّل ديمقراطي تدريجي، أم حالة من التغيير السياسي العنيف والشامل من دون أن يمتد هذا إلى كونها ثورة[١]. وبينما يمكن فهم هذا التخبط المفاهيمي في ضوء اختلاف الأجندات البحثية والمواقف الأيديولوجية والمصالح السياسية أو الأكاديمية، فإنه لا بد لنا من محاولة البحث عن أرضية إبستيمولوجية متماسكة لفهم ما حدث في مصر، بالتركيز على شبكة الفاعلين الذين انخرطوا في الحدث، وشبكة علاقات

(١) لا بد من التأكيد في البداية؛ أنه ما زال هناك العديد من المعلومات والحقائق المجهولة، وبالتالي فإن أي تحليل للأحداث، سيظل قاصرًا في ضوء ما هو معلن ومتداول من معلومات. فهناك بعض القوى ـ على رأسها القوات المسلحة المصرية وبعض الشخصيات الإعلامية المصرية البارزة ـ يظل فهم حقيقة دورها في الثورة، مرهونًا بالتحقق من الكثير من المعلومات المتوافرة لدينا ـ خصوصًا أن هذه الورقة كتبت في أيار/مايو ٢٠١١.

هؤلاء الفاعلين بكل من القيادات السياسية التقليدية في المجتمع المصري، والنظام السياسي الذي يرى الكثير من المصريين مسؤولين ـ ابتداءً وانتهاءً ـ عن تطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر.

السؤال الأول في هذا السياق يتعلق بالعناصر المختلفة التي تطرحها أدبيات دراسة الثورات في ما يتصل بكل من: أسباب قيام الثورات، والنخب الثورية أو ما يمكن أن نسمّيه خريطة الفاعلين الثوريين، والتوازنات النسبية بين هؤلاء الفاعلين، بما يؤثر في الخريطة النهائية للمشهد على الأرض. من ناحية أخرى، هناك ضرورة للمناقشة النظرية والتمييز بين الفاعلين السياسيين والنخبة الثورية التي قادت عملية التغيير أو دعت إلى التغيير. فالثورة المصرية تطرح أنماطًا مختلفة لتعريف النخبة وعلاقتها بنظام ما بعد الثورة، وبالفاعلين السياسيين الذين اشتركوا في إحداث التغيير قبل انهيار رأس النظام الحاكم، واستمروا في ممارسة الضغط الشعبي من خلال التظاهرات المليونية المتتالية، وحتى صدور قرار النائب العام في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ بحبس الرئيس السابق محمد حسني مبارك على ذمة التحقيق، في قضايا تتعلق باشتراكه في إصدار أوامر بقتل متظاهرين. من ناحية ثالثة؛ تطرح الأعداد الغفيرة التي خرجت في كبريات المدن المصرية، وتجاوزت ـ في بعض الأحيان ـ عدد المليون، خريطةً شديدة التعقيد والتشابك للمشهد السياسي المصري في المستقبل القريب والبعيد. ولا بد من البحث عن صيغ لا صيغة واحدة، تتمكن من استيعاب هذه الملايين التي استطاعت كسر حواجز الخوف والسلبية السياسية استيعابًا منظمًا وسلميًا، بغرض تحقيق استقرار النظام الجديد في مصر.

كما ستحاول هذه الورقة استكشاف خريطة الفاعلين السياسيين الذين قادوا العمل الثوري، إضافة إلى محاولة فك تشابك المشهد المليوني، بغرض اكتشاف سياقاته العامة وتوجهاته، بما قد يمكّننا من استشراف ملامح التفاعلات السياسية المصرية في المستقبل القريب. لكن يجب ـ بدايةً ـ مناقشة أهم الاتجاهات النظرية في دراسة الثورات، وما يمكن أن تقدمه لنا تلك المناقشة ـ في دراستنا التجربة المصرية ـ من المساعدة في تَبَيُّنِ الاتجاهات النظرية في دراسة الثورة والنخبة الثورية.

أولًا: الاتجاهات النظرية في دراسة الثورات

١ ـ تعريف الثورة

هناك الكثير من التعريفات للظاهرة الثورية، فقد عرّفها البعض على أنها: «تغيير داخلي وعنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات»[٢]. والثورة ـ أيضًا ـ هي انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي، ويترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام السياسي القائم، ويؤدي إلى استيلاء نخبة جديدة على السلطة السياسية، وإجراء تغيير مفاجئ وسريع في توزيع القوى السياسية في المجتمع، وفي توزيع عوائد النظام السياسي لمصلحة قطاعات أعرض من الشعب[٣]. إضافة إلى ذلك، فهناك من حلّل ظاهرة الثورة على أنها أزمة ازدواجية السلطة في مجتمع ما؛ ولذلك تحدث الثورة عندما تتعدد السيادات داخل المجتمع الواحد، وتنتهي حينما تستطيع إحدى هذه السلطات أن تُحكم سيطرتها على الحكومة[٤].

توضح التعريفات السابقة أن هذه التيارات ركزت على عدد من الأبعاد المختلفة المتعلقة بالظاهرة الثورية. فقد ركز بعضها على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد؛ وركز البعض الآخر منها على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة، برنامجًا للتغيير يعطيها الشرعية. وهناك تيارات ركزت على الثورة من حيث إنها إحدى مراحل تطور الأزمات التي يمرّ بها المجتمع

---

(٢) صلاح سالم صالح عيسى، «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص ٩٣.

(٣) حيدر محمود عمرو، «الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤١؛ Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1978), and Louise A. Tilly and Charles Tilly, eds., *Class Conflict and Collective Action*, New Approaches to Social Science History; v.1 (Beverly Hills: Social Science History Association; Sage Publications, 1981).

(٤) متروك هايس الفالح، **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**، بحوث سياسية؛ ٤٩ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١)، ص ٦ ـ ٧.

السياسي. هذا إضافةً إلى تلك التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير ولا سيما في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني؛ فهناك الكثير من المسائل المرتبطة بحجم التغيير ومداه، ودرجة القسر أو العنف المواكبة للثورات. يضمّ بعض من المنتمين إلى هذه التيارات أو تلك، إلى هذه التغييرات، التغيير على مستوى القيم الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية وأشخاص النخبة السياسية؛ فالثورة عند هؤلاء - في هذه الحالة - عملية دينامية، وليست لحظة تاريخية ثابتة وساكنة، مع أنه يمكن الحديث عن تحديد لحظة فاصلة تنفجر فيها الأوضاع.

لا بد للثورة، كذلك، من أن تتضمن درجة ما من العنف من جانب الجماهير والنظام السياسي أو كليهما. مع ذلك، يجب التفرقة بين الثورة بصفتها ظاهرة تؤدي إلى إحداث تغيير راديكالي في هياكل القوى والمؤسسات والقيم، والكثير من مظاهر العنف الجماهيري المنظم أو غير المنظم، الذي لا يرتقي إلى مستوى الثورة من حيث مستوى العنف ووضوح الجماعة الثورية وتماسكها ووجود برنامج للتغيير السياسي، مثل أعمال العنف والشغب والحركات الانفصالية وغيرها.

لذا، تتضمن الثورة أربعة مفاهيم مترابطة، تميزها من أي شكلٍ من أشكال العنف المجتمعي، وإن فرضت التطورات - في ظاهرة الدولة والسلطة والطفرة الهائلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات - نفسها على العمليات الأربع التالية:

- حدوث عملية التغيير السياسي والاجتماعي عبر ممارسة العنف.

- وقوع الحدث في لحظة معينة تتعلق بالتغيير الفعلي للحكومة.

- برنامج للتغيير تتبناه الجماعة الثورية؛ يتضمن - على الأقل - الخطوط العامة للمشروع السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي المزمع تطبيقه.

- قيم الثورة التي تتعلق بالأيديولوجيا التي تتبناها الجماعة الثورية.

وقد دارت دراسات الثورة في فلك أربعة اتجاهات رئيسية للدراسة، هي: الاتجاه الماركسي، والاتجاه الوظيفي، والاتجاهات الاجتماعية/ النفسية، واتجاه التاريخ المقارَن.

٢ ـ المدرسة الماركسية

ترى هذه المدرسة أن الثورة عملية حتمية مرتبطة بعملية الانتقال من نمط إنتاجي إلى نمط إنتاجي آخر. وفي ظل النظام الرأسمالي، يظهر الصراع بين الطبقتين اللتين تمثّلان العمود الفقري للمجتمع: طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازية. ويؤثر موقع البروليتاريا من نظام الإنتاج وحالة الاغتراب التي يعيشها العمال، في توجههم واستعدادهم لقيادة الثورة ضد استغلال طبقة البرجوازية. بطبيعة الحال، لم تتحقق توقعات ماركس بحدوث الثورة الماركسية في أكثر المجتمعات تقدمًا من الناحية الصناعية، فقد قامت الثورة في روسيا القيصرية، التي لم تنطبق عليها ـ بالضرورة ـ شروط ماركس لقيام الثورة من حيث التقدم الصناعي وتطور الوعي الطبقي لدى العمال. وهو ما أدى إلى إجراء مراجعات لدى عدد من ممثلي المدرسة، كلينين وماو تسي تونغ، اللذين حاولا إعطاء الفلاحين مزيدًا من الاهتمام والنظر إليهم كطبقة مقهورة ومستغلة، تستطيع بدورها أن تقود حركة التغيير ضد استغلال الطبقة الحاكمة في المجتمعات الزراعية، بشرط توافر قيادة الحزب الشيوعي.

وقد أدت طبيعة الثورات الاشتراكية التي قامت في دول العالم الثالث في خلال القرن العشرين، إلى سلسلة جديدة من المراجعات داخل المدرسة الماركسية، عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به مختلف الطبقات في عملية الثورة قبولًا أو رفضًا؛ ففي هذه المجتمعات، لا تظهر البروليتاريا بصورة تسمح لها بقيادة الحركة الثورية، في مقابل وجود طبقة من الفلاحين وصغار العمال والمهمشين اقتصاديًا، الذين يمتلكون درجة من الوعي السياسي تسمح بتجييشهم، في حال توافر القيادة المناسبة لهذه الحركة.

كما أنّ النخب السياسية التي ظهرت في مجتمعات العالم الثالث، كثيرًا ما خالفت التوقعات الكلاسيكية للمدرسة الماركسية؛ فقد اضطلع الجيش بدور قيادة الانقلابات العسكرية في معظم الأحيان، التي تحولت في ما بعد، إلى حركات شعبية أكثر اتساعًا من حيث قدرتها على إحداث تغيير راديكالي في كل من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إضافة إلى

تأثير الدين في إحداث التغيير السياسي، وهو ما كان غائبًا عن التحليل الماركسي للثورات[٥].

٣ ـ المدرسة الوظيفية

اهتمت هذه المدرسة بمفهوم التوازن الذي يحققه النظام السياسي، بين مطالب الجماهير السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والموارد المتاحة من ناحية أخرى. وحيث إنه لا يمكن الحديث عن نقطة محددة بذاتها على أنّها نقطة التوازن، التي تتغير مع تغيُّر المطالب والموارد والظروف المحيطة؛ فإنّ المقياس الحقيقي لنجاح الحكومة أو جهاز الدولة، يتوقف على قدرتها على الوصول دائمًا إلى نقطة التوازن المتغيرة في الأساس، والحفاظ عليها.

تحدث الثورة ـ وفقًا لهذه المدرسة ـ حينما تفشل الحكومة لفترة طويلة، في الوصول إلى نقطة التوازن والحفاظ عليها، وهنا تجدر بنا ملاحظة أن الفشل في الحفاظ على نقطة التوازن لا يكون مُسَبِّبًا ـ بالضرورة ـ للثورة أو للعنف؛ لكن الأمر يتوقف على الطرق التي تفسر بها الجماهير هذا الاختلال، وعلى الطريقة التي تتعامل بها الحكومة معه ـ بعبارة أخرى: في حال فُسّر هذا الاختلال بقلة الموارد الاقتصادية، وكان ردّ فعل الحكومة هو بذل مزيد من الجهود من أجل رفع كفاءة النظام من الناحية الاقتصادية، وإعادة توزيع الأعباء بطريقة أكثر عدالة، عند ذلك يصعب أن يولّد هذا الاختلال عنفًا من أي نوع. في المقابل؛ في حال تفسير هذا الاختلال باعتباره نتيجة لسوء توزيع الموارد الحكومية وهو ما يتكرر كثيرًا في دول العالم الثالث، مصحوبًا بدرجات مختلفة من الفساد الهيكلي السياسي والإداري، ومدعومًا بموقف حكومي مؤيد لاستخدام العنف والقمع ـ بدرجات مختلفة ـ بغرض التحكم في مستويات مطالب الجماهير؛ فإن من المرجح أن يُستخدم العنف بدرجات متعاظمة، قد تؤدي ـ في لحظات معينة ـ إلى قيام ثورة شاملة، بمعنى: أن الثورة تصبح في هذه الحالة ردَّ فعل وقع نتيجة عدم

---

(٥) باكينام الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٩ ـ ٢٠.

كفاءة الحكومة، لا نتيجة فقدان التوازن في النظام السياسي فحسب[٦].

لذلك، ركزت هذه المدرسة على دراسة النظام الاجتماعي، باعتباره من المفاهيم المفتاحية لفهم الثورات وصوغ الرؤى والنظريات في شأنها؛ فدراسة النظام الاجتماعي والنظم المرتبطة به كنظام القيم، تمكّننا من التفرقة بين الثورات الناتجة من اختلالات داخل النظم، والحروب التي تقع بين الأنظمة المختلفة، إضافة إلى العنف الوظيفي الذي يمارَس داخل نظام ما، وبصورة متكررة لتحقيق أهداف معينة متعلقة بتلبية بعض الحاجات الخاصة بالنظام والحفاظ عليها. وقد فرّق شالمرز جونسون؛ أحد أقطاب هذه المدرسة ـ في دراسته عن التغيير الثوري ـ بين التغييرات التدريجية والتغييرات غير التدريجية، التي تنتج من سياسات تؤدي إلى الإخلال بالتوازن في المجتمع. في هذا الإطار؛ قدّم شالمرز مجموعة من الأسباب التي رآها ضرورية للتعجيل بحدوث الثورة، وإن كانت ليست كافية ـ في حدّ ذاتها ـ لإحداث الثورة. تأتي على رأس هذه الأسباب الضغوط الناتجة من اختلال التوازن في المجتمع، إضافة إلى طريقة استجابة القادة لظاهرة اختلال التوازن في مجتمعهم، وكذلك العوامل الداعمة لقيام الثورة ـ داخل الجيش ـ كالهزيمة العسكرية وتأثيرها في قطاعات عريضة من الجماهير والجيش. هذه العوامل التي تُعَدُّ محركة للثورة، قد لا تقوم بالدور نفسه في حالة المجتمعات التي نجحت في الحفاظ على حالة التوازن، أي تلك المجتمعات التي نجحت في التعامل مع مظاهر الاختلال وأعادت إلى المجتمع توازنه[٧].

المشكلة الرئيسية في هذه النظرية، هي ذلك التقدير والاهتمام الذي توليه لتوازن المجتمع، وهو أمرٌ ليس بالضروري أو غير مرغوب فيه أصلًا؛ فتوازن المجتمع قد لا يكون ـ في بعض الأحيان ـ معبرًا عن شرعية النظام، وإن كان معبرًا عن استمراره. بعبارة أخرى فإن قدرة الأنظمة السياسية على الاستمرار لا تعكس الاستقرار ـ بالضرورة ـ أو الشرعية، خصوصًا في دول العالم الثالث؛

---

(٦) **ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٠٦ ـ ٣١١.

(٧) Chalmers Johnson, *Revolutionary Change*, 2nd ed. (Stanford, CA.: Stanford University Press, 1982), pp. 79-93.

بل ترتبط في أحيان كثيرة، بعدد آخر من العوامل **الداخلية**، مثل قوة الأداة القمعية للدولة، وغياب البديل السياسي، ونقص القدرة على الفعل السياسي من مختلف القوى السياسية المجتمعية، وغياب الثقافة السياسة الداعمة لفكرة التغيير السياسي أو ضعفها؛ أو **الخارجية** من ضرب الظروف الدولية والإقليمية الداعمة لفكرة التغيير السياسي، مثل حدوث عدد من تجارب التغيير السياسي في الدول المحيطة بهذا المجتمع، والظروف الدولية والإقليمية التي تسمح أو تتسامح مع فكرة التغيير السياسي بما لا يتهدد التوازنات الإقليمية أو الدولية القائمة. كل هذه العناصر تجعلنا نتحفظ ـ كثيرًا ـ عن فكرة التوازن، التي قد تخفي مشكلات تتعلق بالشرعية.

٤ ـ المدرسة النفسية

تركز هذه المدرسة على الدوافع التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في الثورة؛ فهي لا تهتمّ بالظروف الموضوعية التي تحيط بالمجتمعات الثورية، بل تركز على الإجابة عن أسئلة، مثل: لماذا يثور الناس؟ هل هناك عوامل كامنة في طبيعة البشر تسمح لهم باستخدام العنف؟ أم أن قابلية البشر لاستخدام العنف تتبدى في ظرف سياسي واجتماعي واقتصادي معيّن؟[٨]

ترى هذه النظرية أن الأفراد يصبحون مؤهلين للثورة، حينما يرتفع سقف توقعاتهم ومطالباتهم للنظام السياسي، في مقابل محدودية ما يحصلون عليه بالفعل من هذا النظام. وتتحول الفجوة التي تحدث بين هذه التوقعات والمطالبات، والقيمة الفعلية لما يحصلون عليه، إلى طاقة ثورية تنتظر القيادة المناسبة والتوجيه لكي تطيح النظام القائم.

وفق هذه النظرية، يغدو الاختلال بين التوقعات وما هو محقَّق، المسبب الأول للثورة، لذلك يمكن أن يتلافى النظام احتمالات حدوث الثورة، إذا ما تمكن دائمًا من الحفاظ على مستوى توقعات الجماهير، على أن يتناسب ذلك

(٨) وهو العنوان الذي وضعه تيد جار لدراسته عن الثورات. لمزيد من التفاصيل، انظر: Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

والعنوان الذي وضعه الأديب علاء الأسواني لكتابه الأخير، انظر: علاء الأسواني، **لماذا لا يثور المصريون، مقالات علاء الاسواني؛ ١** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠).

مع قدرته على مواجهة هذه التوقعات. هنالك أكثر من ملاحظة متضمَّنة في هذا الإطار، إذ ليست توقعات الجماهير دائمًا مرتبطة بقدرات النظام الداخلية؛ فثورة المعلومات وتآكل الحواجز بين الداخل والخارج وانفتاح العوالم المختلفة، كل هذا أدى إلى ارتباط توقعات الجماهير - في أحيانٍ كثيرة - بالظروف الإقليمية أو الدولية المحيطة بها، أو بتحوُّلها انعكاسًا لهذه الظروف. من ناحية أخرى، فإن أي نظام سياسي معرَّض - في لحظة ما - لمواجهة خلل نسبي بين مستوى التوقُّعات وقدرة النظام على الاستجابة، ولا يستتبع هذا بالضرورة قيام ثورة في ذلك المجتمع. يحاول النظام، ليبقى متماسكًا، الاحتفاظ بشرعيته وقدرته على إقناع جماهيره بأن هذا العجز أو الاختلال إنما هو أمر موقت، وليس مرتبطًا بفساد هيكلي معين؛ وهكذا تستجيب الجماهير مُحَاوِلَةً تعديل مستوى توقعاتها؛ ما يؤدي - بحسب التحليل الأخير - إلى استعادة التوازن بين التوقُّعات والمطالبات وما هو واقع، من دون حدوث تغيير راديكالي هيكلي هو من السمات الأساسية للثورة.

من ناحية ثالثة يجب التفرقة بين استمرار النظام واستقراره، وشرعيته؛ فاستمرارُ نظامٍ سياسي ما، لا يُعَبِّرُ - بالضرورة - عن استقراره أو شرعيته. كذلك لا ترى هذه النظرية أي احتمالات للثورة، في ظل تراجع توقعات الأفراد ومطالباتهم للنظام السياسي وتقلص قدرة النظام نفسه. ووفقًا للنظرية المعنية، لا تؤدي المستويات المنخفضة لسقف التوقعات، إلى ظهور الحرمان النسبي المترتب على الفجوة بين التوقعات والمطالبات والموارد المادية المتاحة، ما قد يؤدي إلى استمرار النظام واستقراره[٩].

٥ ـ الاتجاه التاريخي المقارن

يبني هذا الاتجاه نظريته للثورات، من خلال دراسة نماذج مختلفة من الثورات الكبرى في تاريخ البشرية، بغرض استخلاص عدد من التعميمات التي تصلح لتكوين النظرية. وقد اعتمدت سكوكبول - في نتائجها - على دراسة عدد من التجارب الثورية، مثل الثورات: الفرنسية، والروسية، والصينية. ورأت أن أسباب الثورات لا يمكن فهمها من خلال دراسة دوافع

---

(٩) الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص ١٤.

المشاركين فيها، بل من خلال دراسة الأبعاد الداخلية والخارجية للثورة. لذلك، قد تكون بعض تلك النظم - التي شهدت ثورات - عانت من الضغوط الخارجية الناتجة من الحرب، مع تضافر ضغوط داخلية تؤدي إلى تفكُّك الدولة سياسيًا وإداريًا.

يؤدي هذا - بحسب ما ورد في التحليل الأخير - إلى فتح الباب أمام القوى الثورية، وإحكام سيطرتها على مقاليد الأمور داخليًا. في هذه الحالة؛ تصبح الدولة أداة غير خاضعة لسيطرة النخبة المُستَغِلَّةِ كما يذكر أصحاب التيار الماركسي التقليدي، لكنها مُستقِلةٌ وتمارس القمع؛ وبالتالي تُعَدُّ سكوكبول من أوائل من أعطوا الاهتمام لدور النخبة، في فرض التغيير الاجتماعي من أعلى، خصوصًا بعد نجاح الثورة. لكن هذا التركيز حدث في ظل إهمال دور المتغير الثقافي والأثر الذي يحدثه في الثورات المختلفة[١٠]. إنّ ما يميز هذه المدرسة، هو المنهج المقارن الذي يسمح بإظهار التمايزات بين التجارب الثورية المختلفة وعلاقاتها بسياقاتها التاريخية والمجتمعية. لكن هذا المنهج المقارن - كغيره من مدارس دراسة الثورة - يقصر عن القيام بدور تنبُّئي؛ فهذه المدارس تحاول عمومًا تحليل الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة ما، لكنها لا تجيب عن سؤال: ما الأسباب اللازمة لحدوث الثورة؟ ولماذا تقوم في مجتمع دون غيره؟

كذلك؛ ركز معظم دراسات الثورة على الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورة، مع درجة أقل من التركيز على مجتمعات ما بعد الثورة. في المقابل، أُهملت المراحل المختلفة التي تمرّ بها الثورة والمجموعات الثورية وإستراتيجياتها وتحالفاتها وملحقاتها من النخب القديمة والمجموعات الموالية لها والمناهضة للثورة، وكذلك الحالات الثورية الفاشلة[١١]؛ فالثورات التي دُرست هي الثورات التي نجحت واستطاعت فرض أجندتها الخاصة، وإطاحة النخبة السياسية السابقة. أما الثورات التي فشلت، فلم تُدرس من حيث الأسباب التي أدّت إلى إحباطها؛ هل هي قدرة الدولة على

(١٠) الفالح، نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية، ص ١١ - ١٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢.

القمع أم ضعف التكوينات الثورية من حيث قدرتها على التعبئة. . .إلخ، إضافة إلى أنها لم تعالج الدور الذي يمكن أن تكون القوى الدولية أو الإقليمية قد أدته في إحباط الثورة. وتبدو هذه النقطة الأخيرة شديدة الأهمية في ضوء ما يشهده العالم العربي ـ حاليًا ـ من حركات ثورية على غرار ما حدث في مصر وتونس، وإن كان من غير المرجح أن تُحدث التأثير نفسه داخليًا وخارجيًا، خصوصًا في ضوء تصاعد التدخل الدولي والإقليمي، في تطورات الأوضاع الداخلية في دول كالبحرين وليبيا وسورية.

النقطة الأخيرة في هذا الإطار تتعلق بالجيش. فقد طرحت تَجارب بعض الثورات في العالم الثالث دورًا محوريًّا للجيش في قيادة الجماهير، وهو ما قد يتناقض مع التعريف التقليدي للثورة؛ على أنها حركة شعبية تهدف إلى كسر احتكار السلطة. لذلك، ركزت بعض الأدبيات على تلك التجارب التي قام فيها الجيش بدور متمايز، كالانقلابات العسكرية أو انقلابات القصر، وهي أنشطة دون مستوى الثورة الاجتماعية الكبرى. لكن، إذا ما نظرنا إلى الثورة على أنها حركة تهدف إلى إحداث تغيير راديكالي شامل في علاقات القوى، من خلال تغيير المؤسسات والنظام الاجتماعي والاقتصادي وكذلك النخبة السياسية، فيمكننا في هذه الحالة قبول الدور الذي يقوم به الجيش في بعض المجتمعات، خصوصًا في ظل الإمكانات التي تتوافر للجيش في مجتمعات العالم الثالث، ولا تتوافر لبعض قطاعات المجتمع، مثل: درجة التعليم، والتنظيم، والقدرة على التعبئة، وسهولة الاتصال بين وحداته عبر مساحات جغرافية ممتدة، إضافةً إلى امتلاك الجيش المعدات العسكرية التي تُسهّل عملية الاستيلاء على السلطة. كذلك تطرح تجارب التغيير السياسي في العالم العربي ـ في الفترة الحالية ـ الكثير من الأسئلة النظرية المتعلقة بموقف الجيش من الصراع السياسي المرتبط بالحركة الثورية، الذي جعل منه قاسمًا مشتركًا بين تجربة تونس، التي انحاز فيها الجيش إلى الثوار بعد تطورات معينة، وتجربة مصر، التي تسلم فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم من الرئيس السابق مبارك، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية، وما جرى في ليبيا وما حدث في اليمن من انقسام في صفوف القوات المسلحة ما بين مؤيد للثوار ومؤيد للنظام، ما أدخل الدولة في شكل من أشكال الحروب الأهلية، وما انتهت إليه الحال في سورية، التي استخدم نظامها السياسي الجيشَ كإحدى أهم أدوات القمع

والعنف، ووضع البحرين، التي استعانت بكل من القوات الوطنية وقوات درع الجزيرة للتعامل مع المتظاهرين. بين هنا وهناك وبين هذا وذاك، يتوالى الكثير من الأسئلة المطروحة، المتعلقة بكيفية قراءة العلاقات المدنية ـ العسكرية في الواقع العربي في ضوء هذه التطورات، وكذلك الدور الذي ستضطلع به القوات المسلحة في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة في تلك الدول وغيرها.

٦ ـ النخب والقيادات (الجماعة الثورية)

تقوم الثورة إذن، في حال تعرضت قطاعات متعددة في المجتمع لممارسات من الحكومة، ترتبت عليها الإساءة إلى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحيانًا الثقافية والقيمية. هذا الشعور لا يكفي ـ وحده ـ لقيام ثورة في هذا المجتمع، إذ لا بد من أن يتوافر عنصر القيادة، ولا نقصد به القيادة الفردية للحركة الثورية، بل نقصد به الجماعة من النخبة، التي تمتلك وعيًا متبلورًا بمواطن الخلل في المجتمع ومسبباته، وتستطيع تقديم البديل السياسي وبرنامج الحركة ـ المصاحب لهذا البديل ـ الذي يمكّنها من تعبئة الجماهير. ولا بد ـ كذلك ـ من أن تتزامن لحظات الإعداد للثورة وبدايات الحركة الثورية ـ على مستوى الحكومة ـ مع انهيار أجهزة الدولة المختلفة، وخصوصًا أجهزتها القمعية كالشرطة والجيش النظامي؛ بحيث لا تتوافر لدى الدولة القدرة على التدخل بكفاءة لمقاومة أنشطة الجماعة الثورية.

نعني بالجماعة الثورية، تلك الجماعة المنوطة بها قيادة الجماهير في خلال مراحل الثورة المختلفة. فلا بد من أن تقوم نخبة مجتمعية معينة، بترجمة شعور الجماهير بالحرمان النسبي، أو بالاختلال في توزيع الموارد، أو الخلل في توازن النظام المجتمعي أو السياسي أو الاقتصادي ـ إلى مطالب محددة من النظام السياسي، لا تلبث يد النخبة أن تُطوِّرها حتى تصل إلى مرحلة الثورة الكاملة عليه. هناك بالتالي تساؤل مُلِحّ: هل هناك مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز هذه النخبة الثورية؟ سواء من حيث خلفيتها التعليمية أو الثقافية أو السياسية وماهية التأثير الذي أحدثته الطفرة المعلوماتية ـ التي تزامنت مع بدايات القرن الحادي والعشرين ـ في هذه النخب وفي فكرة الثورة عمومًا.

في الواقع، لا يمكننا الوصول إلى تحديد جامد يخصّ قيادة الحركات

الثورية. فهذه القيادات لا بد من أن تتطور من داخل مجتمعاتها، وأن تُعبّر عن نمط الثقافة السياسية السائدة. فالمجتمعات ذات النشاط الزراعي، تختلف في مفرداتها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة؛ والمجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات التي تتبنى معايير الحداثة والمدنية. ومن ثمّ، لا يمكننا قبول منطق المدرسة الماركسية، الذي يعطي دورًا متمايزًا للبروليتاريا أو الفلاحين في قيادة الثورة؛ إذ لا تسمح كل المجتمعات الزراعية بالضرورة للفلاحين بدور محوري في مواجهة عسف السلطة السياسية، بل إن تجارب بعض دول العالم الثالث ـ ومنها التجربة المصرية ـ تُظهر عكس هذه الافتراضات. فالفلاحون كانوا ـ في معظم الأحوال ـ بجانب السلطة الحاكمة، حتى في لحظات ظلمها، ولم يتعدَّ اعتراضهم على هذه السلطة حد الانتفاضات الشعبية، أو بعض أعمال العنف، من دون أن يصل إلى مرحلة الثورة الشاملة على النظام[١٢]. لكن هذا لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ أن الفلاحين هم طبقة مؤيدةٌ للسلطة الحاكمة تأييدًا مُطلقًا، ومُنَاصِرَةٌ لها مناصرةً مُطلقةً كذلك؛ فالمجتمع الصيني وتجارب أميركا اللاتينية، طرحت خبرات مختلفة عن قدرة الفلاحين على التثوير.

في مقابل هذا، لا بدّ لأي حديث عن دور المثقفين في قيادة الحركة الثورية، من الارتباط بأكثر من عامل:

أولها يتعلق بانتشار التعليم في المجتمع، وبانتشار درجات معينة من الوعي العام بقضايا المجتمع وطرق مواجهتها.

والثاني يتعلق بوجود وسائل الاتصال وتوافرها بين المثقفين والجماهير، فلا يكفي وجود المثقفين وحدهم، من دون أن تتوافر لديهم قنوات اتصال بالجماهير، تُمكّنهم من التواصل معها وطرح القضايا الأكثر أهمية من غيرها.

---

(١٢) من اللافت للنظر، تركيز الكثير من الكتابات على قصة الفلاح الفصيح الذي ذهب إلى الحاكم ليشتكي ظلم الحاكم المحلي عبر مجموعة من الخطابات شديدة الرقة، قصد بها إلى استعطاف الحاكم، حتى يعيد إليه حقه المسلوب. هذه القصة التاريخية تُستخدم من البعض للدلالة على سلبية شخصية الفلاح المصري، الذي اكتفى بالشكوى اللفظية للحاكم، ولم يحاول الثورة ضد عسف الزعيم المحلي. لكننا نجد في الوقت ذاته بعضًا من الكتابات التي تستعرض هذه القصة، مستدلّةً بها على إصرار الفلاح المصري وإلحاحه على الحاكم حتى ينال حقه. بيد أنّ ارتباط شخصية الفلاح المصري بالسلطة المركزية غدا أمرًا واقعًا، ما أدى إلى توقف اعتراض الفلاحين السياسي عند حد التظاهرات أو أعمال العنف المتفرقة، التي لا ترقى إلى مستوى الثورة الشاملة.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالمركز الجغرافي الذي تنطلق منه الحركة الثورية؛ فثورات المدن تختلف في نوعية القيادة التي تقترحها عن ثورات القرى. في هذا الإطار، لا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تضطلع به القيادات التقليدية عمومًا، والقيادات الدينية خصوصًا، في حالة المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي أو الديني، وهو الأمر الذي تثبته الدراسات الخاصة بالتجارب الثورية في دول العالم الثالث[١٣].

إضافة إلى هذا، هنالك تقسيم للنخبة الثورية بناء على الأدوار التي تضطلع بها في الإعداد للثورة. فهناك أعضاء مؤسسون ومحرِّكون، وقادة عسكريون، ومنظّرون، يليهم - في النهاية - الثوار المحترفون. والسمات المشتركة بين هذه المجموعات المختلفة، هي قدرتها على العمل العام في ظل ظروف غير طبيعية وسرية، وانتماء أعضائها إلى فئة عمرية ما بين الأربعين والخمسين سنة، وامتلاكهم قدرات شخصية خاصة، تجعل البعض منهم يقترب من تعريف الكاريزما[١٤].

---

(١٣) الثورات المصرية المختلفة التي ثارت ضد عسف الدولة العثمانية أو ضد الاحتلال الإنكليزي والفرنسي تزعّمها علماء الدين، مثل: محمد كريم، وعمر مكرم وغيرهما، كذلك الثورات الإيرانية المختلفة، مثل: الثورة الدستورية، وثورة الطباق؛ كما أدى علماء الدين دورًا في التحالف مع مصدق أثناء حركة تأميم البترول في خمسينيات القرن العشرين، إضافة إلى الدور الذي اضطلعوا به وما زالوا في ثورة ١٩٧٩.

(١٤) الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص ٢٧ - ٢٨. لكن تجدر بنا ملاحظة أن الدراسات المتعلقة بالقيادة الثورية خصوصًا، أو الجماعة عمومًا، لا تمكّننا من التنبؤ بالثورات كما تحاول أن تفعل دراسات العلوم السياسية، التي تبغي الانتقال من مرحلة الوصف والتفسير إلى مرحلة التنبؤ. فمعظم الدراسات الخاصة بالقيادات الثورية، تدرس الخصائص المشتركة بين مختلف نماذج الجماعات الثورية في تجارب ثورية مختلفة، من أجل الوصول إلى سمات عامة، تجمع بين أفراد هذه التجارب على اختلاف الظروف التي عملوا فيها. لكنها - في الحقيقة - لا تجيب بدقّة وحسم عن السؤال: ما الذي يدفع فردًا ما إلى القيام بدور قيادي؟ وكيف يمكننا أن نرصد القيادات القادرة على قيادة عملية تغيير سياسي في دولة ما (خارج إطار الرصد الأمني)؟ فهناك لحظة تاريخية فارقة في حياة الفرد، تجعله يتخذ القرار بالتحرك في المجال العام للاشتراك في، أو لقيادة، حركة التغيير المجتمعي، سواء بطريقة تدريجية أو عنيفة. هذه اللحظة شديدة الذاتية ولا يمكن تحديدها مسبقًا، كما لا يمكن الحديث عن لحظة معينة تكون هي الدافع للجميع. كنموذج لهذه الدراسات انظر: Mostafa Rejai and Kay Phillips, *Loyalists and Revolutionaries: Political Leaders Compared* (New York: Praeger, 1988).

وخصوصًا الفصل التاسع من هذه الدراسة، التي تتلخص نتائجها من دراسة مئة قائد، وتحاول الوصول إلى إجابة عن سؤال: كيف تصبح قائدًا سياسيًا؟

لا بد من أن يتوافر لهذه الجماعة الثورية تنظيم ما، يجمع بين أفرادها ويُحدّد سلم القيادة. والملاحظ أنه إذا كانت النخبة الثورية منتمية إلى الجهاز العسكري، يختلف التنظيم السياسي الذي يجمع أعضاءها، ومن المرجح أن يأخذ شكل الحزب السرّي، وذلك بحكم طبيعة الجهاز العسكري وضرورة تحقيق أعلى درجات السرّية لضمان نجاح الحركة. أما في حالة النخبة الثورية المدنية التي تتبنى أيديولوجيا ماركسية، يُرجَّح أن يأخذ التنظيم شكل الحزب الثوري الطليعي، انطلاقًا من الأهمية التي تعطيها المدرسة الماركسية لفكرة التنظيم السياسي. على ذلك، لا يمكننا القول إن هناك شكلًا محددًا للتنظيم السياسي يجب أن تأخذه الحركة الثورية؛ فموارد النخبة الثورية، وخصوصًا قدرتها على الوصول إلى قطاعات مختلفة من الجماهير، وعلى اختراق الأجهزة الأمنية والسياسية والدعائية للنظام السياسي، قد تتدخل في شكل التنظيم السياسي للنخبة. كذلك، يجب أن نضع في الحسبان مسألة تعدُّد النخب الثورية؛ فالنظام السياسي الذي يعاني مشكلات هيكلية وقيمية وسياسية، لا بد من أن يستفز الكثير من الجماعات ذات الانتماءات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية المختلفة. هذه الجماعات تشترك في ما بينها في معارضة النظام السياسي وتعمل على تغييره. لكنها تختلف في ما بينها في الكثير من النقاط الأخرى، التي قد تبدأ بكيفية إحداث التغيير السياسي وشكل البديل المطروح، وصولًا إلى شكل التنظيم السياسي الذي تعمل من خلاله، وكذلك الدور النسبي لكل منها داخل التحالف الثوري. غير أن الإعلان عن هذا التنافس الضمني والموقت بين الجماعات الثورية المختلفة، يتأجل حتى تنجح الثورة ويُستبدل النظام السياسي، وهو ما يؤجل مشكلات التحالف لفترة تالية من دون أن ينهيها. والملاحظة الأساسية - استنادًا إلى ما سبق - تتعلق بالاختلافات التي طرأت على مفهوم الدولة والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في ضوء تطوُّرات تكنولوجيا الاتصال وتأثير ذلك في كل من مفهوم الدولة، والنخبة الثورية، والحركات الاجتماعية[١٥].

---

(١٥) ظهر الاهتمام بمفهوم الحركات الاجتماعية الافتراضية منذ أكثر من عشر سنوات في الأدبيات الغربية، وإن تأخر هذا الاهتمام في العالم العربي إلى السنوات القليلة الماضية، بسبب جدة الظاهرة في =

شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تطورًا هائلًا في تكنولوجيا الاتصال وانتشار استخدام الإنترنت في التواصل الاجتماعي العابر للحدود الجغرافية. وفي خلال السنوات القليلة التي أعقبت ظهور «الفيسبوك» كإحدى أهم شبكات التواصل الاجتماعي، بلغ عدد مستخدميه ما يزيد على الخمسمئة مليون فرد، يتوزعون توزيعًا غير متساوٍ على دول العالم (تسكن أغلبية المستخدمين في الدول المتقدمة وفي مراكز وعواصم دول الجنوب). يستطيع هؤلاء، نظريًا، إنشاء عدد لانهائي وغير محدود من التشبيكات الاتصالية لعدد لانهائي من الأغراض، ما يُحدث تأثيرات متعددة، يهمُّنا منها ما له علاقة بالنخب الثورية.

فمن ناحية **أولى**، تضاءلت - إن لم تنتهِ - قدرة الدولة على السيطرة والتحكم في فضاءات المعلومات، ما مكّن عددًا أكبر من الأفراد من الوصول إلى معلومات تُمكّنهم من المقابلة بين الأوضاع الداخلية في مجتمعاتهم وما يحدث في العالم.

ومن ناحية **ثانية**، انسحبت خصائص الشبكة العنكبوتية من حيث السيولة وعدم وجود «هيراركية» (بنية هرمية) متماسكة وواضحة، على طبيعة النخب الفكرية والسياسية في المجتمعات المختلفة. ومن ثمّ تعددت الحركات المعارضة، وتعددت خلفياتها الفكرية، وزادت إمكانات التنسيق والتعاون بينها، من دون أن يستتبع ذلك بالضرورة، ارتباطها بهيكل تنظيمي واحد.

ومن ناحية **ثالثة**، اتسم التواصل عبر الشبكة العنكبوتية بتضاؤل دور الانتماءات الأيديولوجية الجامدة سواء داخل الجماعة الواحدة أو بين الجماعات السياسية المختلفة.

ومن ناحية **رابعة**، زادت مساحة المناورة بين الحكومات والمعارضة؛ ففي مقابل تضاؤل قدرة الدولة على السيطرة على المعلومات، زادت قدرة المعارضين على الإفلات من التعقُّب الأمني وعلى إخفاء شخصياتهم،

= السياق العربي. انظر مثالًا على هذه الدراسات القديمة نسبيًا: Mario Diani, «Social Movement Networks Virtual and Real,» Paper Presented at: «A New Politics,» (Conference, CCSS, University of Birmingham, 16-17 September 1999).

وقدرتهم على خلق مواقع إلكترونية جديدة فور إلغاء المواقع القديمة، ونشر المعلومات فور إلقاء القبض على أحدهم أو اختفائه، وعلى ممارسة الضغط الدولي والداخلي على حكوماتهم من خلال نشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات الشرطة والقوات الأمنية. وأخيرًا، أثرت هذه القدرة العالية على الحصول على المعلومات والتشبيك والمشاركة الإلكترونية في أنشطة أعداد متزايدة من المواطنين، في عدم القدرة على بلورة برنامج سياسي بديل للنظام الحاكم، بعيدًا من المقولات العامة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون.

تغيرت من ثمّ الخصائص الفكرية والعمرية والأيديولوجية للنخب السياسية، التي من الممكن أن تقود حركة التغيير في مجتمعاتها؛ فبدلًا من الحديث، في الأدبيات التقليدية لدراسة الثورات، عن نخب تتراوح أعمارها بين الأربعين والخمسين سنة، ويغلب عليها الانتماء إلى الطبقة الوسطى، والذكورة، والتعليم الجامعي، والانتماء إلى المناطق الحضرية أو العواصم والمدن الكبرى خصوصًا؛ أصبح من الممكن الحديث عن فئات عمرية أصغر من ذلك، تتنوع خلفياتها الطبقية والتعليمية والأيديولوجية، وكذلك الانتماءات الجغرافية. على سبيل المثال، نتذكر ـ جميعنا ـ أنّ صاحب الدعوة إلى إضراب ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، هو فتاة في منتصف العشرينيات، تسكن في إحدى المدن الحضرية القريبة من القاهرة، ولا تمتلك خبرة واسعة في العمل السياسي أو السري؛ وأنّ مدوِّنة سورية فتاة في التاسعة عشرة من عمرها، أُدينت بتهمة الخيانة العظمى بعد نشرها قصيدة عن القضية الفلسطينية؛ وأنّ شابًا في مقتبل العشرينيات ينتمي إلى أصول ريفية مصرية، أنشأ بالتعاون مع زميل يكبره بسنوات قليلة ينتمي إلى العاصمة القاهرة، واحدة من أشهر الصفحات على «الفيسبوك»، لفضح ممارسات الشرطة المصرية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان: صفحة «كلنا خالد سعيد» صاحبة الدور الكبير في الدعوة إلى تظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير، التي تطورت لتصبح ثورة شاملة[١٦].

---

(١٦) للاطلاع على تحليل متميز لتطور الحركات الاجتماعية في مصر والأطر المطروحة لدراستها، انظر: نادين عبد الله، «صعود التجمعات وتراجع الحركات: التنازع حول المجال العام،» ورقة قدمت الى: «مصر والقضايا الراهنة،» (المؤتمر الرابع والعشرون لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٩ ـ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

كما أثرت الشبكة العنكبوتية في العلاقة بين النخبة والجماهير (أو الفاعلين في الحالة الثورية). فعلى مستوى معين، فتحت إمكانات هائلة أمام الجماهير، للتعرُّف إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية، من دون أن يرتبط ذلك بالتزام حزبي أو فكري أو حتى سياسي كبير، ومكّنتهم من التحرُّك بحرّية بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة. وعلى مستوى آخر، أتاحت هذه الإمكانات للنخب الفاعلة الوصول إلى قطاعات أعرض من الجماهير، التي يمكن أن تتحول من متلقية للمعلومات التي تبثها الشبكة العنكبوتية إلى قاعدة تأييد عريضة لهذا التيار أو ذاك.

تجعل هذه الخصائصُ النخب الثورية الجديدة أكثر اقترابًا من مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، أو - بمعنى أدق - اللاحركات الاجتماعية الجديدة. نعني بهذا المفهوم تلك الحركات/ اللاحركات الاجتماعية الجديدة، التي يميزها: سيولة العمل العام خارج المؤسسات التقليدية، وغياب فكرة القيادة المركزية، والقدرة على تجاوز وجود الدولة إلى خلق مجتمعات موازية لا تعتني بالدولة، بل تتعاون في ما بينها لتحدّي سلطة الدولة وحماية مصالح أعضائها[١٧].

في هذا الإطار، تبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى الدراسات الجديدة التي حاولت رصد العلاقة التفاعلية بين استخدام التكنولوجيا وتطوُّر الحركات أو اللاحركات الاجتماعية الجديدة؛ فقد توصلت هذه الدراسات إلى أن الوسائل التكنولوجية قادرة على تغيير هيكل القوة في المجتمع من خلال تمكين فئات وأفراد وجماعات، لا من ناحية الحصول على المعلومات فقط، بل - وهو الأمر الأهم - من ناحية دور وسائل الاتصال ووسائطها، في تمكين هذه الفئات والجماعات من صوغ المعلومات ونشرها خارج إطار الحدود التقليدية، والمساهمة في تقوية دور هذه الجماعات في توظيف هذه الوسائط، من أجل التعبئة السياسية والمجتمعية[١٨].

---

(١٧) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010).

(١٨) Brian D. Loader, «Social Movements and New Media,» *Sociology Compass*, vol. 2, no. 6 (2008).

٧ ـ بين الثورات والحركات الاجتماعية

تجعلنا التطورات السياسية الحالية في الوطن العربي، إضافة إلى ما سبقت مناقشته عن السمات الخاصة بالنخب الثورية الجديدة، نناقش العلاقة بين الثورات والحركات الاجتماعية. فهل تعبر الثورة عن مرحلة من مراحل تطور الحركة الاجتماعية أكثر مما تعبر عن فشل الحركة الاجتماعية في تحقيق أهدافها، وعن تزايد درجات الإحباط عند أعضاء الحركات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الواحد، في مقابل عجز المؤسسات التقليدية عن استيعاب هذه الإحباطات بما مهّد لقيام الثورة؟ وهو ما يختلف جذريًا عن الحركات الاجتماعية في التجارب الأكثر استقرارًا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تستطيع الحركات الاجتماعية استيعاب التوترات المجتمعية وتوظيفها، على نحو يسمح باستقرار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير.

ركزت أدبيات دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة على ثلاثة مداخل نظرية:

يرى المدخل **الأول** منها، أنّ دراسة الحركات الاجتماعية، يجب أن تبدأ من مفهوم الفرص السياسية التي تتيحها الأنظمة، أو تستطيع الحركات المختلفة خلقها لنفسها. يمكن بالتالي رصد نشأة الحركات الاجتماعية وتطورها من خلال تحركها في إطار النظام السياسي، والإمكانات المختلفة أو التنازلات المختلفة التي يقدمها لمصلحة الجماعات السياسية والاجتماعية.

أما المدخل **الثاني**، فيركز على الهياكل التعبوية التي تستطيع الحركات الاجتماعية الجديدة استخدامها، سواء منها المرتبطة مباشرة بالحركة أو المرتبطة بهياكل الدولة، وعلاقاتها التفاعلية بباقي الجماعات السياسية.

ويتعامل المدخل **الثالث**، مع ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة، من خلال كونها واحدة من الظواهر التي تدعم إدماج الأبعاد الثقافية في تحليل هذه الظواهر. ووفق هذا التيار، تُعَدُّ الحركات الاجتماعية تعبيرًا عن توترات فكرية ومشكلات تتعلق بالهوية الجمعية لمجتمعاتها. وتتركز أنشطة الحركات الاجتماعية الجديدة على محاولة تقديم حلول ثقافية وفكرية جديدة للمشكلات التي تواجهها، أو محاولة البحث عن هويات بديلة/ مكملة/ جديدة

للهوية السائدة في المجتمع[19]. في ضوء هذا، لا بد من إجراء نقاش جاد، عمّا إذا كان من الممكن الحديث عن نمط جديد للثورات في القرن الحادي والعشرين، يتطور في ضوء التحولات التكنولوجية، ومع التطور الذي طاول مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة وعلاقته بالثورة والتحول الديمقراطي.

فثورات الستينيات من القرن العشرين في دول العالم الثالث، كانت جزءًا من الصراع ضد الاستعمار التقليدي أو أنظمة الحكم التقليدية، ورغبة في الانتقال بمجتمعاتها التقليدية إلى المجتمعات الحديثة الأكثر تعقيدًا، وقد ارتبطت أدبيات الثورة بهذه التقاليد، من حيث الحديث عن الأسباب أو النتائج أو حتى نمط القيادة والبديل السياسي كما أشرنا سابقًا. لكن ثورات القرن الحادي والعشرين، ونحن ما زلنا على بابه، ارتبطت بجملة من القضايا التي يختلف بعضها عما سبقه؛ وبالتالي قامت لأسباب متمايزة، واختلفت نخبتها السياسية، وغاب عن مشروعها السياسي الوضوح النسبي الذي كان يميز الثورات السابقة. هل يمكننا من ثمّ الحديث عن تحول الثورة ـ بعد نجاحها في تحقيق أهدافها قصيرة المدى (إطاحة النظام السياسي) ـ إلى حركة تحول ديمقراطي تتبنى التدريجية في تحقيق أهدافها متوسطة وطويلة الأمد (بناء مجتمع ديمقراطي بما يتضمنه هذا من بنى وقيم وعلاقات)، في ضوء الاختلاف الذي طاول النخبة السياسية التي تقود حركة التغيير في مجتمعاتها وتجهد في توسيع قاعدتها لتضم أطيافًا فكرية وسياسية مختلفة، ثمّ الاختلاف في الأدوات التي توظَّف من أجل التعبئة والتنشئة ونقل المعلومات.

ثانيًا: المشهد الثوري المصري.. القائد والفاعل والنظام

١ ـ أحداث الثورة

لم يكن هناك شيء جديد في مصر في الأشهر القليلة التي سبقت ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، فالنظام السياسي كان مستمرًا في سياساته القائمة على السماح بهامش حرية صوري يتركز في الواقع الافتراضي، والتضييق

(١٩) Doug McAdam, John D. McCarthy, Mayer N. Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 8th ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006).

على كل القوى السياسية التي يمكن أن تمثّل تحديًا حقيقيًا لسلطة الحزب الوطني الحاكم، ومشروع توريث جمال مبارك. ولم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقتها، من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة وانهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي، وغياب المساحات المشتركة، ما يمهد لمزيد من التفسخ والعنف المجتمعي الذي كان يظهر من حين إلى آخر[٢٠]. وقد ساهمت انتخابات مجلسَي الشعب والشورى - التي طاولها التزوير في كل مراحلها - في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي، الذي بدا مصرًّا على الانعزال عن الجماهير ومطالبها، وغير مبالٍ برضا المواطنين؛ وهو الأساس المتين لاستمرار أي نظام سياسي واستقراره. ومثّلت ثورة تونس ظرفًا تاريخيًا مناسبًا لكسر هذه الرتابة والركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء استنفاد القوى السياسية التقليدية في المشهد المصري، كل إمكانات العمل الجاد وسط الجماهير ضد النظام الحاكم، مثّل الفضاء الإلكتروني وسطًا مناسبًا للدعوة إلى خروج تظاهرات حُدد لها يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير (يوم عيد الشرطة). وتلقف الفضاء الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والمدونون هذه الدعوة التي فاق انتشارُها كل التوقعات، بين أوساط الكثير من المصريين الذين يقدر عدد مستخدمي الإنترنت منهم بما يزيد على ١٥ مليون مواطن[٢١]، وتعاملت الحكومة والنظام السياسي مع الدعوة والحدث

---

(٢٠) رأى أحد الباحثين أن مسببات العنف في المجتمع المصري خلال السنوات العشر الماضية كانت أكبر بكثير من مظاهره، ما كان يتهدد المجتمع ككل بالانفجار. كما كان هناك شعور عند المراقبين بأن الوضع في مصر على وشك الانهيار. لمزيد من التفاصيل عن هذه الرؤية، انظر: إبراهيم بيومي غانم، «من العنف السياسي للعنف المجتمعي: تحولات المجتمع وشروط السلم الأهلي،» ورقة قدمت الى: «مصر والقضايا الراهنة»، و John R. Bradley, *Inside Egypt: The Land of the Pharaohs on the Brink of a Revolution* (New York: Palgrave Macmillan, 2008).

(٢١) تذكر بعض التقارير أنّ عدد من أعلن مشاركته في التظاهرات على صفحة مثل صفحة «كلنا خالد سعيد» تجاوز الـ٧٠ ألف مواطن. لكن هذا الرقم يجب أن يؤخذ بكثير من الحذر؛ فليس كل من أعلن مشاركته في التظاهرات عبر الفضاء الإلكتروني، كان مستعدًا لنقل هذا الالتزام على مستوى الشارع، وليس كل من كان موجودًا في الشارع كان قد سجل التزامه على الموقع الإلكتروني.

باستخفاف ميز موقفهما من كل أنشطة المعارضة في السنوات الأخيرة[٢٢].

جاء يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وفوجئ الجميع بأن هذه الدعوة التي أطلقت في الواقع الافتراضي من عدد من القوى الافتراضية والواقعية، قد استجاب لها الآلاف من المصريين الذين قرروا أن اللحظة قد حانت للتغيير. وتطورت الأحداث إلى المشاهد الدامية التي نقلتها وكالات الأنباء من القاهرة والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى وغيرها من المدن المصرية، التي سرعان ما استجابت لدعوات العصيان المدني والاعتصام المفتوح في الميادين الكبرى في مدن كثيرة، بدءًا من ٢٨ كانون الثاني/ يناير وخصوصًا بعد انسحاب قوات الأمن والشرطة. واستمر التصعيد لمدة ١٨ يومًا انتهت بتدخل الجيش المصري في المشهد السياسي (بعدما كان جزءًا من الإدارة الأمنية للأزمة، بنزوله إلى الشوارع لتأمينها في مساء جمعة الغضب ٢٨ كانون الثاني/ يناير) بتوليه مقاليد البلاد بعد أن تسلمها من الرئيس حسني مبارك الذي قرر التخلي عن منصبه. وسُجلت الثورة المصرية على أنها أول ثورة تدار من خلال المعلوماتية على نحو يكاد يكون مطلقًا، وهو الأمر الذي يجعلنا نحاول اكتشاف خريطة فاعلي الواقع الافتراضي المصري، إضافة إلى خريطة الفاعلين على الأرض.

قلنا سابقًا إنّ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر يصل إلى ما يزيد على ١٥ مليون مواطن، يتوزعون جغرافيًا وعمريًا وطبقيًا وأيديولوجيًا ونوعيًا ودينيًا، وإن كان بشكل غير متساو، لمصلحة المدن الكبرى، وفئة الشباب، والشريحة العليا من الطبقة الوسطى، والذكور. ويعود استخدام الإنترنت في مصر إلى نهايات القرن العشرين، لكن الطفرة الكبرى حدثت مع وصول أحمد نظيف إلى منصب رئاسة الحكومة، ودعمه المعلوماتية وثورة الاتصالات. وبسبب تضييقات أجهزة الأمن المستمرة على حركات المعارضة السياسية، وجد الشباب والمعارضة في الفضاء الإلكتروني متنفسًا للتعبير

---

(٢٢) جميعنا يذكر تعليق الرئيس السابق مبارك على مبادرة المعارضة المصرية بتأليف برلمان موازٍ للرد على التزوير الذي طاول انتخابات مجلس الشعب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، حينما قال «خليهم يتسلوا». وكذلك تعليق جمال مبارك في مؤتمر الحزب الوطني الأخير حينما سئل عن تقديره حجم المعارضة الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي، فضحك باستخفاف ورفض التعليق.

ونشر المعلومات والتشبيك، ما سمح بظهور ونمو حركات اجتماعية جديدة عُرفت بالحركات الافتراضية. ورأت الحكومة في هذا الفضاء الإلكتروني منفذًا غير واقعي للتنفيس، يمكّنها من امتصاص طاقات الغضب واكتشاف مصادره والتعامل معه في بعض الأحيان من خلال القبضة الأمنية للنظام، من دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة في الشارع السياسي أو الشارع الواقعي. وكان الرهان، على أن هذا الفضاء الموازي سيظل موازيًا من دون أن ينقل تأثيره إلى الشارع السياسي.

٢ ـ خريطة الفاعلين والقادة في الثورة

تتوزع هذه الخريطة على الحركات الاجتماعية ـ في الواقع الافتراضي المصري ـ ذات الصلة بأحداث ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (دعوة وقيادة)، التي تضم مجتمع المدونين المصريين[٢٣]: صفحة «كلنا خالد سعيد»[٢٤]، وشباب ٦ أبريل[٢٥]، وحركة «حشد» (المرتبطة بمركز الدراسات

(٢٣) ذكر تقرير صدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، أن عدد المدونين المصريين بلغ نحو ١٦٠ ألف مدون في عام ٢٠٠٨، يتوزعون عمريًا وتعليميًا ومن حيث الاهتمامات. لا يمكن بطبيعة الحال القول: إنهم كلهم على الدرجة نفسها من الأهمية والتأثير في الرأي العام المصري، لكن بعضهم يحظى بعدد كبير من الزوار وتدور على صفحاته نقاشات معمقة لقضايا الشأن العام المصري، كما تعرض بعض المدونين المصريين للحبس في قضايا حركتها ضدهم الأجهزة الأمنية، إضافة إلى التعقب والمضايقات المستمرة للمدونات ذات الطابع السياسي. لمزيد من التفاصيل انظر: نعايم سعد زغلول، «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحدّيات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/ فبراير ٢٠١٠).

(٢٤) هي صفحة أنشأها شابان مصريان حرصا على إبقاء هويتهما طي الكتمان (كُشف عنهما بعد انفجار الثورة وهما وائل غنيم وعبد الرحمن منصور) عقب حادثة ذهب ضحيتها شاب إسكندري (خالد سعيد) نتيجة تعذيبه وضربه على يد قوات الأمن في منتصف ٢٠١٠، وهدفت إلى كشف فضائح ممارسات جهاز الشرطة وتجاوزاته. وبلغ عدد أعضائها قبيل الثورة ما يزيد على ٣٠٠ ألف عضو زاد بعد الثورة إلى مليون ونصف عضو. وكانت صفحة خالد سعيد صاحبة الدعوة الأولى إلى تظاهرات الغضب يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.facebook.com/ElShaheeed>

(٢٥) ارتبطت هذه الحركة بالدعوة إلى الإضراب العام، التي وجهتها فتاة مصرية في العشرينيات من عمرها في عام ٢٠٠٨، تضامنًا مع إضراب دعا إليه عمال المحلة الكبرى، اعتراضًا على زيادة الأسعار. وعقب نجاح الإضراب، نشأت الحركة مستلهمة هذا التاريخ وتبنت دعوات مماثلة إلى إضرابات وتظاهرات في مناسبات متعددة. واستطاعت الانتشار في عدد من المدن المصرية الكبرى والتأثير في قطاعات واسعة من الشباب المصري. انظر الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com>.

الاشتراكية)[٢٦]، وشباب من أجل العدالة والحرية[٢٧]، وحركة دعم البرادعي (معًا سنغيّر)[٢٨]، وشباب ينتمون إلى حزب الجبهة الديمقراطية[٢٩]، وحزب الغد[٣٠]، إضافة إلى شباب الإخوان المسلمين[٣١].

---

(٢٦) هي حركة ذات طابع يساري ارتبطت بمركز الدراسات الاشتراكية الذي تبنى الدفاع عن قضايا العمل والعمال، في مواجهة سياسات الخصخصة التي تبنتها الحكومة المصرية في خلال العشرين سنة الأخيرة. وكانت من القوى التي تبنت الدعوة إلى تظاهرات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير. انظر الموقع الإلكتروني: <http://7ashd.blogspot.com/>.

(٢٧) هي حركة شبابية نشأت في مدينة الإسكندرية بصفتها جزءًا من الحراك السياسي المرتبط بمعارضة مشروع التوريث وضرورة دمج الجماهير في العملية السياسية بكل مستوياتها. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.facebook.com/group.php?gid=124323637585978>.

(٢٨) ظهر البرادعي في المشهد السياسي المصري في عام ٢٠١٠، كأحد الرموز المحتملة لقيادة عملية التغيير في مصر، ومع وجود عدد من الملاحظات والمآخذ على أداء البرادعي السياسي، إلا أن الحركات الشبابية التي ارتبطت بحملته كحملة «معًا سنغير»، والجبهة الوطنية للتغيير، كان لها دور أكبر في بلورة موقف، والتأثير في أعداد متزايدة من المصريين الذين اجتذبتهم حيوية الحركة ونشاطها، وإن لم يؤيدوا بالضرورة البرادعي. كما كان لظهوره في المشهد الثوري المصري بدءًا من ليلة جمعة الغضب، تأثيرٌ في جذب الاهتمام الإعلامي الدولي إلى تطورات الأوضاع في مصر، ما كان له تأثير إيجابي في الحصيلة النهائية. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.7amla.net/>.

(٢٩) يمثل هذا الحزب أحد رموز التيار الليبرالي المصري، الذي نشأ في السنوات الأخيرة عقب انشقاق أسامة الغزالي حرب عن الحزب الوطني، وتكوينه الحزب مع يحيى الجمل. لكن سرعان ما دبت الخلافات بين الاثنين وعانى الحزب من انشقاقات داخلية أضعفته، لكن بسبب نشاط الشباب في صفوفه، استعاد الحزب بعضًا من لياقته ووجوده على الساحة الليبرالية. كما أعلن مشاركته رسميًا في التظاهرات، للمطالبة بحل مجلس الشعب وإقالة حكومة نظيف وإلغاء حالة الطوارئ والتحكم في زيادة الأسعار. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www. democraticfront.org/>.

(٣٠) أنشئ حزب الغد في عام ٢٠٠٤ كأحد أحزاب المعارضة الرئيسة في مصر، وقد نافس رئيسه أيمن نور، على انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٥، حيث عُدّ من أكثر المرشحين جدية في منافسة الرئيس السابق حسني مبارك في تلك الانتخابات. وقد اتُهم نور بعدها وأُدين في قضية تزوير توكيلات لإنشاء الحزب، حيث قضى بضعة أعوام في السجن، وخرج قبل الثورة بأشهر قليلة. وقد عانى الحزب كغيره من الأحزاب المصرية، المشكلات الداخلية والانشقاقات، إضافة إلى ضعف وجوده على الأرض. لكن يُذكر - أيضًا - للجيل الثاني وللشباب في الحزب، قدرتهم على تدعيم وجود الحزب على الأرض؛ هذا وقد شارك عدد من الشباب في الدعوة إلى التظاهرات، كما أعلن الحزب مشاركته - رسميًا - في التظاهرات تحت شعار «ارحل». انظر الموقع الإلكتروني: <http:// www.elghad.org/>.

(٣١) يُعَدُّ موقف الإخوان المسلمين الأكثر مدعاة للجدل في أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير؛ فلقد شارك عدد من شباب الإخوان في الائتلاف الداعي إلى التظاهرات يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير، إلا أن الجماعة لم تتبن موقفًا رسميًا من التظاهرات حتى يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير، حينما أعلنت رسميًا =

وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض مثل حركة «كفاية»[٣٢]، والجبهة الوطنية للتغيير[٣٣]، وإن انتقلت جزئيًا إلى الواقع الافتراضي من خلال أعضائها، كوسيلة للهروب من التعقب الأمني.

لم تكن هذه الحركة لتنجح من دون ما يمكن أن نسميهم الفاعلين على الأرض؛ نعني بهم القوى السياسية وغير السياسية، التي انضمت في مراحل تالية إلى التظاهرات. وشجع هذا الانضمام مزيدًا من الجماهير، في الوقت الذي تزايدت فيه صعوبة الموقف على النظام السياسي. وأهم هذه القوى، الإخوان المسلمون الذين انضموا كجماعة، والأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع، والسلفيون، وبعض شيوخ الأزهر والقساوسة (الأزهر والكنائس البروتستنتية خصوصًا)[٣٤]، وكذلك القوى النوعية، كأساتذة

= انضمامها إلى صفوف المتظاهرين، ثمّ شاركت الجماعة ـ بقوة ـ في التظاهرات والاعتصامات التي انتشرت في ربوع مصر. ومثّل الدعم النفسي واللوجستي الذي قدمته جماعة الإخوان، نقطة تحول لمصلحة المتظاهرين. ومثّل موقف شباب الإخوان من هيكل الجماعة وممارسات جيل الكبار، نقطة فارقة في تطور جماعة الإخوان المسلمين، ما يمكن أن يؤثر في دورها مستقبلًا. واللافت للنظر أنه خلال الثمانية عشر يومًا (هي عمر الأزمة) جرى التنسيق بين القوى السياسية جميعها ـ بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية ـ لتبنّي أجندة وطنية واحدة، وعدم رفع أي شعارات حزبية أو دينية، ما قوّى الجبهة المعارضة ووحّدها، وفوّت على النظام السياسي استخدام فزاعة الإخوان داخليًا وخارجيًا. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID = 78416.

(٣٢) هي حركة نشأت في عام ٢٠٠٤ لمقاومة مشروع التوريث، وعُدّت ـ وقت ظهورها ـ تحدّيًا كبيرًا لقدرة النظام السياسي على الترويج لفكرة التوريث. ونشأت الحركة بالتحالف بين عدد من شخصيات المعارضة المصرية ذات الخلفيات الفكرية المتمايزة، مثل: جورج إسحاق وعبد الحليم قنديل ومحمد السعيد إدريس وأبو العلا ماضي. وفي خلال أعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠١١، تعرضت الحركة لعدد من الانتكاسات والانشقاقات، لكنها ظلت ـ على المستوى الشعبي ـ رمزًا لرفض فكرة التوريث من الأساس التي غدت في الوقت ذاته مناط الانتقاد الأكبر للحركة، إذ رأى الكثير من منتقديها أنها لم تفلح في تطوير بديل سياسي لنظام مبارك، وظلت متوقفة عند رفض التوريث. انظر الموقع الإلكتروني: <http: / /harakamasria.org/>.

(٣٣) ظهرت الحركة الوطنية للتغيير متزامنة مع مشروع البرادعي للتغيير السياسي في مصر وداعمة له، ويغلب على تكوين الحركة أو الجمعية كما تُعَرَّف ـ أحيانًا ـ الطابع النخبوي الفكري، وإن نجحت في ضم عدد من النشطاء الشباب، الذين مثّلوا جناحًا هامًا في الائتلاف الداعي إلى تظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

(٣٤) لا يعني هذا انضمام المؤسسات الرسمية الدينية الإسلامية أو المسيحية، التي ظلت على موقفها الداعم للنظام والمثبط للمتظاهرين أو ـ على الأقل ـ المحايد تجاه ما يحدث، أو ما قد تسفر عنه الأمور.

الجامعة وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحافيين وغيرهم. وتكتمل خريطة الفاعلين السياسيّين بكل من الجماهير الغفيرة وهي التي صنعت المشهد المليوني، وإدارة النظام السياسي للأزمة من الناحية الأمنية والسياسية، ودور الجيش في حسم الأزمة، في لحظة استبقت انفجار المشهد ككل. وفي الأمر ثلاث مجموعات من الملاحظات:

المجموعة **الأولى**، تتعلق بالحركات الافتراضية من حيث العمر والعضوية والخلفية الأيديولوجية، وقدرتها على التشبيك ونقل الخبرات من الواقع الافتراضي وإليه، والعلاقة بينها وبين القوى السياسية التقليدية.

المجموعة **الثانية** من الملاحظات، تتعلق بالخبرة التاريخية في علاقة القوى السياسية التقليدية بالنظام السياسي المصري ودورها في أحداث الثورة، وخصوصًا تلك التي لم تكن معروفة بتوجهاتها السياسية من قبل، كالتيار السلفي، أو التي عانت من التضييق والسيطرة الحكومية عليها، كالنقابات المهنية.

والمجموعة **الثالثة**، تتعلق بالعلاقة بين طريقة إدارة النظام السياسي للأزمة والأدوات التي وظّفها.

أما الجماعات الافتراضية، فقد ارتبطت في نشأتها بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبجهود أحمد نظيف - رئيس وزراء مصر الأسبق - في إدخال مصر عصر المعلوماتية. ويعود أقدمها (المدونات)، إلى السنوات الأولى من هذا القرن، وأحدثها (صفحة خالد سعيد) التي سبقت أحداث الثورة بأشهر؛ وبين هاتين تتوزع باقي الكيانات. وقد عوضت هذه الحركات عن هذا القصر النسبي في عمرها، بقدرتها على استخدام تكنولوجيا الاتصال، وتوظيفها لتعويض سنوات طويلة من غياب العمل على الأرض. وهو ما مكّنها من التنافس بقوة مع القوى التقليدية المعارضة للنظام السياسي المصري، ما جعل هذه القوى تحاول اللجوء إلى الأداة نفسها (تكنولوجيا الاتصال)، من أجل تعويض فقدانها الشعبية. لكن التكوينات الافتراضية تجاوزت ذلك من خلال قدرتها على عبور الانتماءات الطبقية والجغرافية والنوعية والأيديولوجية؛ فأعضاء هذه الجماعات وتابعوها، ينتمون إلى شرائح مختلفة في المجتمع المصري، ويتوزعون جغرافيًا ونوعيًا

وأيديولوجيًا. كما أن الطبيعة التقنية لهذه الكيانات، تجعل من الممكن التشبيك بين هذه الانتماءات ـ المتقابلة أو المتصارعة أحيانًا ـ من دون أن تتهدد تماسك الكيان، الذي يقوم من حيث المبدأ، على سيولة التنظيم وعدم تراتبيته (هيراركيته). وتبنت هذه الجماعات عددًا من الأنشطة الجزئية (كتظاهرات محدودة ووقفات سلمية) ومزجت بين الأدوات السياسية والأدوات الفنية من أجل إيصال رسالتها لزيادة وعي المصريين بمساوئ النظام السياسي المصري وانتهاكاته. وساعدتها في ذلك الانتماءات المتقاطعة لبعض شخصياتها النافذة والناشطين فيها. فمن بين المدونين، نجد أعضاء في أحزاب سياسية تقليدية؛ كما انبثقت من حركات يسارية، بعض الأنشطة في الفضاء الإلكتروني، وانتمى آخرون إلى حركات اجتماعية أكبر كالحركة العمالية أو الطلاب، وعمل البعض في مجال الصحافة والإعلام، وأنتج بعضهم مواد فنية (فيلمية وغنائية) أو اشتركوا فيها، عُرفت باتجاهاتها الفكرية المستقلة عن التيار العام. . . إلخ. كل هذه العناصر، مكّنت هذه الحركات الاجتماعية، أو بالأحرى اللاحركات الاجتماعية، من تجذير نفسها في الفضاء السياسي الافتراضي، والانتقال منه إلى الفضاء السياسي العام، في اللحظة التاريخية المناسبة.

وُظّفت التكنولوجيا في الفضاء السياسي العام، لنقل المعلومات والصور والبيانات، سواء بين المتظاهرين داخل مصر أو بينهم وبين العالم الخارجي، ما عزّز العلاقة والتفاعل بين الفضاء التخيُّلي والفضاء السياسي العام؛ فقد حاول النظام المصري فرض التعتيم المعلوماتي، بدءًا من ليلة ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ من خلال غلق خدمات شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول (اتصال ورسائل قصيرة وشبكات مغلقة وخدمات تويتر) كخطوة أولى لحصار المتظاهرين، ومنع مزيد من المواطنين من الانضمام إليهم. تلت هذا محاولات للتشويش على المحطات الإخبارية الكبرى التي حضرت على الأرض، واستطاعت تقديم مادة إخبارية متميزة، عبّأت الجبهة الداخلية ووفرت الدعم الخارجي. كما عمد النظام إلى التضييق على الصحافيين والمراسلين الأجانب وتحطيم معداتهم والقبض على بعضهم. لكن المتظاهرين استطاعوا قلب الأحداث، فوظّفوا قدرة تكنولوجيا الاتصالات الهائلة، لتجاوز الرقابة الحكومية؛ واستغلت النخبة الجديدة إمكاناتها

التكنولوجية في كسر الحجر على شبكات التواصل الاجتماعي، ووظفت مواقع لا تخضع لسيطرة الحكومة المصرية، لنقل المعلومات[٣٥]. كما عدّلت المحطات الإخبارية إشارات البث الخاصة بها لتجاوز التشويش، واستُخدم السلاح الأمضى في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، أي «الثقافة الشفهية»، وجرى تداول المعلومات عمّا يحدث ـ في مناطق مختلفة من مصر ـ شفويًا وبطريقة مبالغ فيها في بعض الأحيان، لكن حتى هذه المبالغات أضرت بالنظام السياسي، الذي ظهر عاجزًا عن التصرف بحكمة، في مقابل روايات عن أعداد المتظاهرين وبطولاتهم في مواجهة قوات الأمن والبلطجية.

٣ ـ تعامل النظام مع القوى التقليدية

يمكن إجمال الملاحظات التي تتعلق بخبرة النظام السياسي المصري في التعامل مع القوى السياسية التقليدية وعلاقتها بتطور الأزمة، في ما يلي: أصرّ النظام المصري على السماح للقوى السياسية التقليدية بتمثيل دور المعارضة وفق قواعد يحددها بنفسه؛ وتقوم هذه القواعد على السماح لهذه القوى بالحضور والعمل من دون تجاوز عدد من الخطوط الحمر، سواء في المناقشات أو في الانتشار بين الجماهير وتهديد النظام. توزعت هذه القوى بين التيار الليبرالي، ويمثله حزبا الوفد والغد؛ والتيار اليساري، ويمثله حزبا التجمع والناصري؛ وبينها عدد يزيد على عشرين حزبًا نخبويًا لا تمتلك فرصًا حقيقية للعمل وسط الجماهير، مع تضييق شبه كامل على جماعة الإخوان المسلمين، التي ظلت محظورة قانونًا. ظل النظام حريصًا على استغلال كل الفرص المتاحة لإضعاف هذه القوى، سواء من خلال التحالف معها (وإفقادها شرعية المعارضة) أو اللعب على الاختلالات الداخلية فيها (وإفقادها التماسك والقدرة على الفعل) أو تهديدها من خلال قانون الطوارئ (وبالتالي التضييق على محاولاتها الانتشار وسط الجماهير). وكان هدف النظام السياسي من تبني هذه الإستراتيجية، الإبقاء على درجة من الحرية

---

(٣٥) قدمت وكالات الأنباء العالمية والجرائد الأجنبية كـ الغارديان البريطانية خدمات يمكن للمصريين أن يستخدموها لنقل الأخبار، وقدمت «غوغل» (Google) خدمة لتعويض عجز المدونين والصحافة الشعبية عن نقل الأخبار.

السياسية، التي تسمح للنظام السياسي بالزعم بديمقراطيته في المحافل الدولية، التي تمارس ضغوطًا عليه في هذا الشأن.

خلاصة الأمر أن هذه التضييقات، وعدم قدرة القوى السياسية التقليدية على التفكير الإبداعي الذي يتحداها، أفقدا هذه الأحزاب التقليدية القدرة على التأثير في الجماهير، سواء في الفترة التي سبقت أحداث الثورة أو حتى في أثناء الأزمة. فمن ناحية، لحقت هذه الأحزاب بحركة الشارع المصري، بعد اندلاع التظاهرات وتجاوزها الشارع السياسي بعدة خطوات؛ ويتذكر المتظاهرون ـ بكثير من السخرية ـ مشاهد نزول قادة هذه القوى السياسية التقليدية في الميدان، محاطين بمؤيديهم القليلين خوفًا من تعرضهم لانتقادات الجماهير على أدائهم المتواضع. وكشفت التقارير الصحافية عن جولات الحوار التي دعا إليها اللواء عمر سليمان نائب الرئيس حينذاك، عن عدم قدرة الأحزاب التقليدية التي قبلت بالحوار، على تحديد الأجندة أو التأثير في الجماهير بنتائج الحوار، ما أفشل هذا التكتيك حتى قبل أن يبدأ[٣٦].

وتمثل جماعة الإخوان المسلمين أكبر القوى السياسية التقليدية، التي كان لها دور في الحياة السياسية المصرية على مستوى الشارع. ومع أن حظر الجماعة يعود إلى ما يزيد على خمسين عامًا، إلا أنها استطاعت الاستمرار وتجذير أنشطتها في الواقع السياسي المصري، مستفيدة من توجهات الرئيس السادات، التي دعمت التيارات الإسلامية لضرب التيار الناصري والتيار اليساري عامة. وقد وجّه نظام مبارك عدداً من الضربات الأمنية التي استهدفت الأذرع المالية والاقتصادية وقيادات الجماعة وأعضاءها، كما بدا أن الجماعة قادرة على التأثير في مجريات المشهد السياسي وتجاوز ما هو مسموح به. وقد حرصت الجماعة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر في السنوات الأخيرة من خلال دعم مرشحيها المستقلين؛ وكان حصولها على ٨٨ مقعدًا في برلمان ٢٠٠٥ في انتخابات وُصفت بالنزاهة النسبية، مقدمة لممارسة النظام كل الضغوط الممكنة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في خريف ٢٠١٠، التي رأى الكثيرون فيها المقدمة الحقيقية لانهيار نظام مبارك؛

(٣٦) راجع أعداد جرائد: الشروق، والمصري اليوم، والأهرام، للتغطية التي كانوا يقدمونها بهذا الشأن.

ففي هذه الانتخابات نجح مرشح واحد فقط ينتمي إلى الإخوان، وظل تمثيل باقي الأحزاب السياسية المعارضة هزيلًا وشكليًا.

وقد أُشيرَ سابقًا إلى دور الجماعة من خلال الجيل الثاني أو الجماعة ككل، في الأيام الأولى للتظاهرات وما تلاها في خلال الثمانية عشر يومًا التي استمر فيها الاعتصام في المدن المصرية الكبرى. واستطاعت الجماعة من خلال قدرتها على الوصول إلى قطاعات عريضة من الشعب المصري، تدعيم الميدان من خلال الآلاف الذين كانوا ينضمون إلى المعتصمين، ويمثّلون أداة ضغط على كل من النظام السياسي والجيش، الذي تولّى تأمين البلاد منذ جمعة الغضب في ٢٨ كانون الثاني/ يناير؛ بحيث كانت ـ الجماعة ـ القوة السياسية التقليدية الأكبر، التي استطاعت أن تجد لنفسها موقعًا في هذا المشهد المليوني.

على مستوى آخر، ظهرت قوة جديدة/ قديمة في هذا المشهد المليوني كان لها دور على مستوى الفعل، وإن غاب دورها في قيادته، نقصد بها التيار السلفي. فقد ظهر التيار السلفي في مصر في السنوات الأولى من القرن العشرين، لكن المرحلة الفارقة في تطور هذا التيار، جاءت مع الدعم المعنوي الذي قدمه له نظام مبارك بغرض ضرب الإخوان المسلمين. ثمّ استطاع هذا التيار، الذي تأثر في نشأته وتطوره بشيوخ الوهابية في المملكة العربية السعودية، العمل في الداخل المصري بعيدًا نسبيًا من مضايقات الأمن. وكان لتبني معظم شيوخ هذا التيار موقفًا داعمًا للسلطة السياسية على فسادها، بذريعة عدم جواز الخروج على الحاكم، دور مهم في اتخاذ النظام السياسي/ الأمني موقفًا محايدًا منهم (وداعمًا في حالات معينة) وإن وجّه بعض الضربات الأمنية لممثليهم أو أتباعهم، حينما بدا هذا مفيدًا للنظام السياسي. وتتسع خريطة التيار السلفي في مصر بحيث يصعب الوصول إلى تعميمات في شأن موقفهم من الثورة، لكن يمكننا أن نذكر بعض الملاحظات العامة[٣٧]. فقد

(٣٧) هناك نقص شديد في الدراسات الأكاديمية التي تناولت الأبعاد السياسية للظاهرة. ويعتمد هذا الجزء على مقابلة أجرتها الباحثة مع هبة نازي سليم، المدرّسة المساعدة في قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لمناقشة «التيارات السلفية في مصر» (ورقة غير منشورة، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

وقف التيار السلفي موقف الحياد من الأزمة، بل بتحريم الاشتراك في التظاهرات، على أساس أن الموقف هو موقف فتنة ولا يجوز الاشتراك فيه. لكنّ تطورات الوضع فرضت نفسها على موقف التيار، فغيّر بعض ممثليه موقفهم، على أساس أن معطيات الموقف على المستوى الفقهي اختلفت، وبالتالي أباح لتابعيه الانضمام إلى التظاهرات، وهو الأمر الذي أعطى زخْمًا كبيرًا للمعتصمين، وأعطى صورة أكثر إدماجًا للأطياف المصرية السياسية وغير السياسية[٣٨]. وساهم انضمام النقابات المهنية وأساتذة الجامعة مؤسسات وأفرادًا إلى صفوف المتظاهرين، في استكمال المشهد الذي تحوّل في ميدان التحرير ليرسم صورة لمصر كلها لا تستثني فئة أو فردًا أو طبقة أو توجهًا سياسيًا أو دينيًا أو حتى جيشًا شارك أفراده ـ ولو سلبًا ـ في تقوية الصف الشعبي[٣٩].

٤ ـ إدارة النظام للأزمة

تتعلق المجموعة الثالثة من الملاحظات بالطريقة التي أدار بها النظام الأزمة، وساهمت في النهاية في تنحي مبارك عن الحكم. فقد اعتمد النظام على ثلاث أدوات لإدارة الأزمة، الإدارة الأمنية، والإدارة السياسية والاقتصادية، وإدخال الجيش في المعادلة؛ ما جعل الكثيرين يرون أن أداء النظام السياسي بهذه الطريقة، يضعه ضمن فاعلي الثورة وإن على نحو سلبي. فمن خلال الإدارة الأمنية، بدأ النظام السياسي ـ ممثلًا بأجهزة الأمن

---

(٣٨) من الدراسات الجادة التي قدمت في مجال تأثير التيارات السلفية في الحركة الإسلامية في مصر وخاصة جماعة الإخوان، انظر: حسام تمام، **تسلف الاخوان: تآكل الاطروحة الاخوانية وصعود السلفية في جماعة الاخوان المسلمين**، مراصد؛ ١ (الاسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠).

(٣٩) ما زال هناك الكثير من المعلومات غير المعروفة عن دور الجيش، سواء في ميدان التحرير أو خارجه. فالبعض يرى أن الجيش حمى الثورة بحمايته مقدرات الدولة، ودوره في نهاية الأزمة عندما تنحى مبارك؛ والبعض يتهم الجيش بأنه كان ينوي تنفيذ أوامر بضرب المتظاهرين في الميدان، ويرصدون حادثة اختراق الجمال والأحصنة للسّياج الأمني، ووجود الدبابات حول ميدان التحرير في٢ شباط/ فبراير ٢٠١١. ولكن حقيقة الأمر تظل خافية على الجميع، وما يمكننا أن نقرأه في ضوء الأحداث، هو دور إيجابي للجيش في حماية الثورة والثوار. ويظل السؤال: لماذا انحاز الجيش إليهم؟ كما يظل السؤال عن أحداث الأربعاء الدامي من دون إجابة.

وقوات الشرطة ـ التعامل مع التظاهرات يوم ٢٥ على أنها تكرار لتظاهرات سابقة قامت بها لساعات قليلة، أعداد محدودة يجري التعامل معهم ببعض العنف وينتهي الأمر بالقبض على عشرات منهم. لكن تطور الأحداث أظهر أن الأمر أكبر من هذه السوابق. لقد أعطى انتشار التظاهرات في عدد من الميادين والأحياء في القاهرة والسويس والإسكندرية، انطباعًا لقوات الأمن بأنّ الأمر يحتاج إلى درجة أعلى من الحسم. وبدأت حلقات التعامل بمنتهى العنف مع المتظاهرين أملًا في ردعهم، واستمر التصعيد في العنف مع استمرار التظاهرات وتزايد أعداد المتظاهرين حتى يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير، حينما أصدر مبارك أوامره بنزول الجيش إلى الشارع للتأمين، واختفت قوات الشرطة من الشارع بطريقة غامضة لم يُعرف أمرها حتى الآن. وساندت الأداة الأمنية سياسة الترويع التي مارسها النظام، من خلال فتح السجون والمعتقلات ودفع البلطجية للهجوم على المنازل والممتلكات الخاصة والعامة، إضافة إلى الهجوم على المعتصمين في أماكن الاعتصام، بغرض صرف الجماهير عن المطالب الحقيقية للثورة، وحرمان الميادين من مخزون بشري إستراتيجي، اضطرًّ إلى البقاء لحماية المنازل والممتلكات في ما عرف باللجان الشعبية. لكن واقع الأمر أن هذه اللجان ـ نفسها ـ عملت كحلقات نقاشية، تبادل فيها ملايين المصريين الآراء والخبرات والمعلومات عن النظام السياسي عمومًا، ومجريات الأحداث خصوصًا؛ كما ساهمت في دعم المعتصمين ماديًا ومعنويًا، من خلال الاستجابة لدعوات تطالب بإرسال أدوية أو أطعمة أو أغطية، ما دعم الاعتصامات في نهاية الأمر، وأظهر عجز النظام السياسي عن التعامل مع الأزمة ومستلزماتها(٤٠).

أما الإدارة السياسية، فقد اعتمدت على تجاهل التظاهرات لمدة ثلاثة أيام، ثمّ سلسلة من الخطابات وجهها مبارك إلى الشعب المصري بصورة

---

(٤٠) مازال دور اللجان الشعبية في دعم المعتصمين وحماية ظهورهم ودعم الثورة بصفة عامة، يحتاج إلى مزيد من البحث. لكن نشير في هذا الإطار إلى الورقة المتميزة التي قدمتها الأستاذة مريم وحيد، المعيدة في قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة عن الموضوع، انظر:
Mariam Waheed, «Egyptian Revolutionary Solidarity: Case Study (25th of January Revolution),» Paper Presented at: «The First Annual Conference on Arab Philanthropy and Civic Engagement, Takaful,» (Columbia University Middle East Research center, Amman, 16-17 April 2011).

أثبتت انعزاله عما يحدث، وغياب أي تقدير سياسي حقيقي لعمق الأزمة، وارتفاع سقف مطالب المتظاهرين. فبينما تلخصت مطالب اليوم الأول في إلغاء حالة الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى وإقالة وزير الداخلية، تصاعدت المطالب مع تجاهل النظام، ليصبح الشعار يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتطورت مع تطور الاعتصام، لتنتهي بالمطالبة بمحاكمة الرئيس بعد رحيله. وحاول مبارك امتصاص الأزمة من خلال تقديم مجموعة غير مترابطة من الإصلاحات، لم تفد إلا في زيادة ثقة المعتصمين في أن النظام سينهار، وأن المسألة هي مسألة وقت ليس إلا. ومثّلت خطابات كل من الرئيس ونائبه الذي عينه مبارك في ٢٨ كانون الثاني/ يناير لامتصاص الغضب، استفزازًا متزايدًا لجموع المصريين الذين زاد تعاطفهم مع مطالب المعتصمين، خصوصًا في ضوء الهجمات المسلحة التي شنها أنصار النظام السابق ضد المتظاهرين، في ما عرف بموقعة الجمل وليلة المولوتوف. ومثّل الأداء الإعلامي للقنوات المصرية الحكومية وبعض القنوات المستقلة والصحافة الرسمية، عاملًا إضافيًا في سوء إدارة الأزمة؛ فبين تجاهل المتظاهرين، ومحاولة تقليل أعدادهم وتأثيرهم، والتعتيم المعلوماتي من خلال منع خدمات الإنترنت وشبكات الاتصال داخل مصر، وبين مصر والعالم الخارجي، والتشكيك في نوايا المتظاهرين واتهامهم بالعمالة لأطراف خارجية، والتحريض عليهم وضدهم، والتركيز على حالة الانفلات الأمني، وتحميل المعتصمين مسؤولية اختفاء قوات الشرطة ـ فقد الإعلام المصري قدرته على تكوين الرأي العام، بل والأخطر من ذلك، أنّ هذا الإعلام قدم ـ من دون أن يقصد ـ دعمًا للمعتصمين، الذين حرصوا على توظيف الوسائط التكنولوجية والمتاحة، لإنتاج المعلومات وتبادلها، والإبقاء على قنوات للاتصال شفويًا لتعويض التعتيم المعلوماتي[٤١].

كما حاول النظام السياسي استخدام الأداة الاقتصادية لعزل المتظاهرين، ولتكوين رأي عام ضاغط عليهم من أجل فك الاعتصام، والقبول ببعض

---

(٤١) راجع كلمة المدون المصري وائل عباس في احتفال اليوم العالمي لحرية الصحافة التي أشار فيها إلى الأدوات التي وظفت في أثناء الاعتصامات، أيار/ مايو ٢٠١١. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.wpfd2011.org/>.

التنازلات التي قدمها النظام مثل تعيين نائب رئيس، وإعلان مبارك عزمه عدم الترشح للانتخابات الرئاسية التالية، وبدء حوار وطني، وإقالة حكومة نظيف بالكامل. هذا وقد أغلقت البنوك والبورصة أبوابها، وفُرضت ساعات طويلة لحظر التجوال (نحو ١٦ ساعة)، ما كان يعني شللًا تامًا في جميع جوانب الحياة ونقصًا تدريجيًا في مواد التموين. وبدأت بوادر أزمة وقود، وبدأ قطاع عريض من المصريين الذين يعتمدون في مدخولاتهم على الاقتصاد غير الرسمي والرواتب اليومية، يفقدون موارد أرزاقهم. في مواجهة هذه السياسات، تحرّك بعض القطاعات في المجتمع المصري، في صورة مؤسساته أو أفراده، لتقديم بعض وسائل الدعم للمتضررين من هذه السياسات. من ناحية أخرى، أصر المعتصمون على أن الثورة لم تقُم بحثًا عن الرغيف، بل تأكيدًا لأهمية الكرامة الإنسانية وحقوق المواطنة. ومثّلت الأنباء المتواترة التي ظهرت، عن حجم الفساد المالي المرتبط بحكومة وزراء الأعمال، وثروة مبارك خارج مصر، دعمًا ومبررًا لتحمُّل التكلفة الاقتصادية المرتبطة بهذه الأحداث، أملًا في استرجاع ثروة مصر المنهوبة والمهربة إلى الخارج[٤٢].

أما الأداة الثالثة التي اعتمد عليها نظام مبارك، فهي إدخال الجيش في المعادلة السياسية. فعقب تفجر المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وتواتر الحديث عن استخدام الشرطة المفرط للقوة، وسقوط عشرات الشهداء والمصابين ـ قرّر مبارك استدعاء الجيش يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير للمساهمة في حفظ الأمن، وانسحبت قوات الشرطة بطريقة لم تُفسَّر حتى الآن. والواقع أنّ هذه الأداة كانت السلاح الأخير لنظام مبارك، من أجل استعادة سيطرته على الشارع المصري. وكان رهانه واضحًا على علاقته التاريخية بالمؤسسة العسكرية، وكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، في أن الجيش سيقوم بحماية النظام السياسي، وهو على رأسه، وسيتمكن من استعادة الهدوء في الشارع المصري. لا نعرف كثيرًا ـ في حقيقة الأمر ـ عن

(٤٢) راجع الصحافة المصرية المستقلة التي تابعت الثورة لحظة بلحظة مثل جريدة الشروق وجريدة المصري اليوم وخصوصًا في نسخهما الإلكترونية. انظر: ,<http://www.shorouknews.com> and </http://www.almasry-alyoum.com/>.

خلفيات وخفايا الأيام الخمسة عشر التي نزل فيها الجيش إلى الشوارع المصرية وحول ميدان التحرير. فكثير من المعلومات تغلب عليها التكهنات ومحاولة قراءة ما بين السطور وما وراء الأحداث. لكن ما يمكننا قوله ـ بقدر كبير من الثقة ـ إنّ الجيش تحول من أداة للنظام السياسي، إلى فاعل في الثورة المصرية، وهو الأمر الذي يتعلق بقراءة دوره على مستويين: **الأول**، من خلال تحليل موقف الجيش من المتظاهرين في خلال أيام الاعتصام، الذي أظهر في لحظات حيادًا في الأزمة، وفي لحظات أخرى تواطؤًا مع النظام السياسي، وإن غلب عليه آخر الأمر انحيازه إلى المتظاهرين. أما المستوى **الثاني**، فهو الإشارة التي أرسلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حينما انعقد يوم الخميس ١٠ شباط/ فبراير من دون حضور قائده الأعلى، وأصدر بيانه «رقم واحد» الذي تعهد فيه بالحفاظ على «طموحات ومكتسبات شعب مصر العظيم» وأعلن استمرار انعقاده لبحث تطورات الموقف[٤٣]؛ ما أعطى إشارة إلى انحياز الجيش بصورة حاسمة إلى جانب الشعب، وأعلن بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على هذا البيان، قرار مبارك التخلي عن منصبه وتسليم مقاليد البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ وهو ما أدخل الثورة المصرية في مرحلة جديدة يخرج تحليلها عن إطار هذه الورقة.

ملاحظات ختامية

لاحظ الكثير من المراقبين، أن النخبة التي تكونت وقادت الثورة، بدت غير مهتمة بالحصول على العوائد المباشرة للثورة والاشتراك في الحكم. يعود هذا إلى طبيعة النخبة الجديدة التي تولت مقاليد البلاد، ونعني بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وذراعه المدنية حكومة تسيير الأعمال برئاسة عصام شرف. وقد كشفت الأيام القليلة الماضية، عن عدد من الأحزاب السياسية الجديدة التي أُعلن تأسيسها، وضمت بين أعضائها المؤسسين أو لجانها العليا «رموزًا» ممن عرفوا بـ «ائتلاف الثورة»، في

---

(٤٣) أنشأ الجيش المصري صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «الفيسبوك» من أجل التواصل مع الجماهير. لمزيد من التفاصيل، انظر: <http://www.facebook.com/1Egyptian.Armed.Forces>.

إشارة إلى اعتزام بعضهم المشاركة بفاعلية في التطورات التالية في الثورة المصرية(٤٤). ويُعَدُّ هذا الأمر خصيصة جديدة في الثورات؛ فقد اعتدنا في ثورات القرن العشرين أن تفرز الصراعات الداخلية للنخبة الثورية، معسكرًا فائزًا تُستفتى الجماهير عليه. لكن الحالة المصرية لم تُظهر حتى الآن صراعًا داخل النخبة الثورية، بل أظهرت أن هذه النخبة مستعدة للتنافس السياسي مع غيرها من القوى، حتى تلك التي لم تشارك في صنع الثورة من خلال الصندوق الانتخابي، سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية المقبلة. كما أظهر ذلك التحول الذي طاول النخبة الأساسية التي قادت الثورة (النخبة الافتراضية). فهذه النخبة التي نشأت في الأساس بين أشخاص واقعيين تلاقوا وتفاعلوا في الفضاء الإلكتروني، واستطاعت نقل أنشطتها إلى الأرض وتدعيمها من خلال استغلال تكنولوجيا الاتصال، ومن خلال الانخراط في تأسيس الأحزاب السياسية وعملها. وقد مثّل الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور مناسبة فارقة لاكتشاف مثالب البقاء في الفضاء الإلكتروني والانعزال عن الفاعلين على الأرض. فقد عكست نتيجة الاستفتاء (٧٧ في المئة صوتوا بـ «نعم» في مقابل ٢٢ في المئة صوتوا بـ «لا») قدرة الفاعلين السياسيين التقليديين على العمل وسط الجماهير وتعبئتها لمصلحة موقفهم من التعديلات، في مقابل عجز القوى الجديدة - غير التقليدية - على مواجهة هذا الخطاب التقليدي الذي استغل الدين والرغبة في الاستقرار(٤٥).

تكشف لنا الثورة المصرية كذلك عن خصيصة جديدة تتعلق بالفاعلين الذين شاركوا في الثورة؛ فقد أُشير سابقًا إلى التيار السلفي الذي لحق

(٤٤) من هذه الاحزاب حزب «الوعي الحر»، الذي يشترك فيه عدد من قادة الائتلاف، والذي أعلن عن إنشائه من خلال مؤتمر صحفي في نقابة الصحافيين في ٦ أيار/ مايو ٢٠١١، انظر جريدة الدستور الأصلي على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/politics/egypt/11/may/1/41090>.

(٤٥) من الخطأ بمكان القول إن معسكر الموافقين على التعديلات تأثروا كلهم بالخطاب الديني ودعاوى الاستقرار - أو أن من صوتوا بـ«لا»، كانوا يصوتون للدولة المدنية.. فالخريطة أعقد من هذا بكثير. لكن لا يمكن إنكار أن الفرق بين المعسكرين عكس حالة من الاستقطاب.. ويبقى الأمر الأهم بالنسبة إلينا، أنه نبه القوى الجديدة إلى ضرورة الاستمرار على الأرض، بدلًا من العودة إلى المعسكر الافتراضي (لأحد التحليلات الجدية عن نتائج الاستفتاء، انظر: نيفين مسعد، «بحثًا عن استقرار صوت له المصريون بنعم،» الشروق الجديد، ٧/٤/٢٠١١.

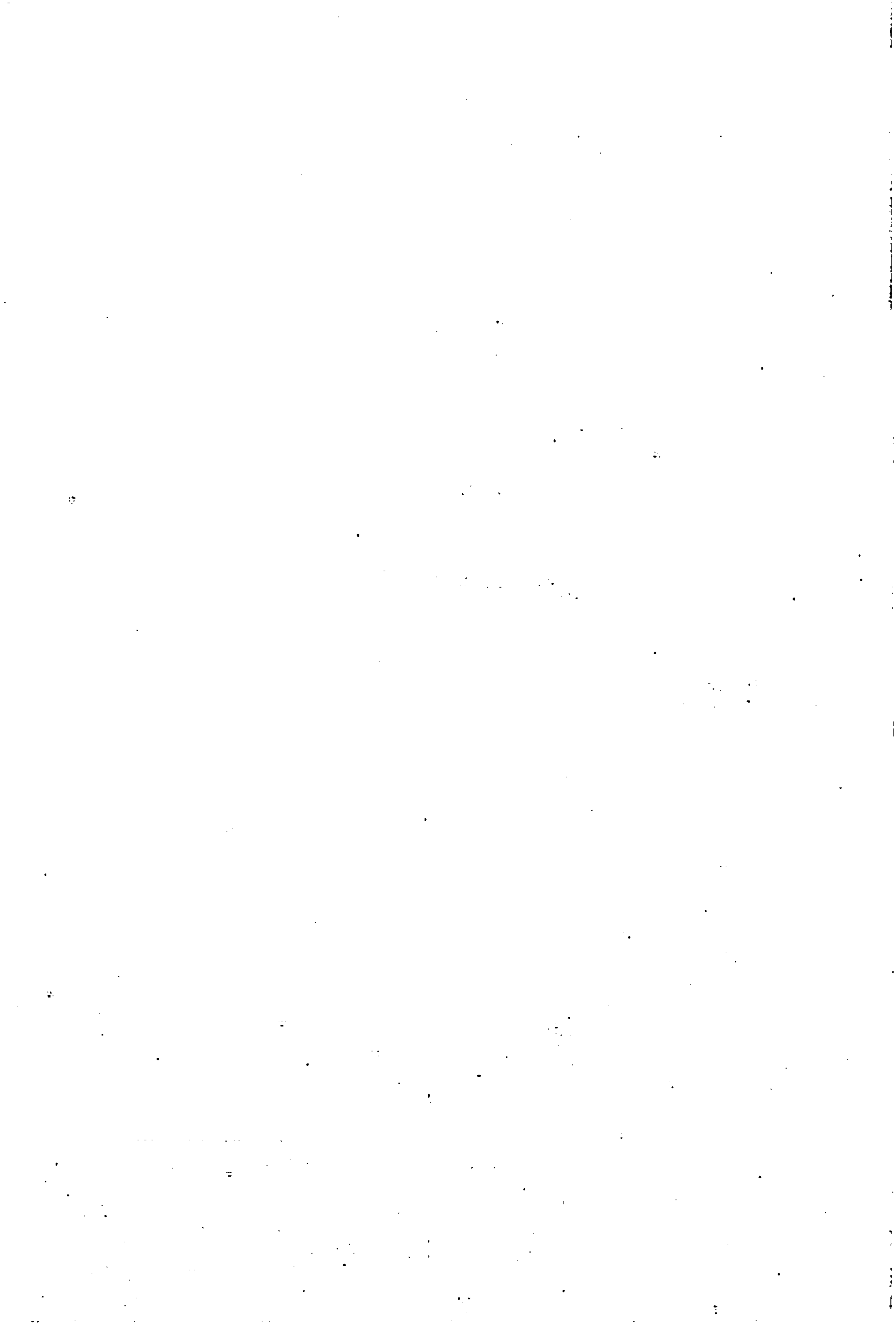
بصفوف المتظاهرين في مرحلة تالية لانفجار الأوضاع، بعدما تأكد شيوخه أن الأمر تجاوز مرحلة الفتنة الناتجة من الخروج على الحاكم، إلى مرحلة نصرة الحق في مواجهة الباطل. فواقع ما بعد الثورة يكشف لنا عن محاولة هذا التيار الدخول إلى عالم السياسة، وهو الذي طالما استعاذ من رجز السياسة وشرورها. بطبيعة الحال، لا يمكننا الجزم ـ في هذه المرحلة التي تتميز بدرجات عالية من السيولة ـ بتحديد حجم التيار السلفي أو قدرته على التأثير في الشارع السياسي. خلاصة القول هي أن مشهد الفاعلين السياسيّين والقادة في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها مصر، يتصف بدرجة عالية من التعقيد والتشابك، نتيجة الاختلاف الذي طاول التوازن الذي كان سائدًا إبان أيام الاعتصام. فهذه الملايين التي خرجت تنادي بهدف واحد، مع اختلافاتها الأيديولوجية والطبقية والتعليمية والدينية، من قوى سياسية: تقليدية وغير تقليدية إضافةً إلى الجيش؛ سيقع عليها ـ لا محالة ـ عبء استحداث صيغة ملائمة للتفاعل والاستيعاب، حتى لا يعاد إنتاج الأوضاع التقليدية التي لا تُشرك الجماهير إلا موسميًا.

الفصل الرابع

رمزية ميدان التحرير

آية نصار(*)

(*) معيدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.



يتناول هذا الفصل «المكان» بصفته رمزًا سياسيًا انطلاقًا من حالة ميدان التحرير في القاهرة؛ فقد شهدت مصر في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/ يناير إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ إحدى تلك اللحظات التي يتكثف فيها الفعل السياسي ليضع اسم مكان على خريطة التاريخ السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الحكم الموضوعي على هذه الفترة وما سيتبعها من تغيُّر في العلاقات السياسية والاجتماعية في مصر، وتأثيراتها في المحيط العربي، سيظل متروكًا للتاريخ؛ فقد اكتسب ميدان التحرير والمعنى الذي تكوّن حوله والأحداث التي ارتبطت به بالنسبة إلى من عايش هذه الفترة، أبعادًا جديدة وفارقة.

يحاول الفصل أن يتجنّب قدر الإمكان الوقوع في مطبّ السرد الرومانسي المرتبط باللحظات الثورية، وإن كان لا يستطيع ادعاء انفصاله التام عن وحي هذه اللحظة؛ فقد قدّم ميدان التحرير نفسه في صورة المدينة الفاضلة، حيث مثَّل كل مشاعر الحنين إلى مصر الموحّدة، التي لا تتفكك وفقًا للاختلافات الطبقية أو الدينية أو الأيديولوجية أو العمرية، أو تلك المستندة إلى نوعٍ أو مسقط رأسٍ، وهي الوحدة التي برزت في انتماءات الجموع المتوافدة والصامدة في الميدان في أثناء الثورة. إلا أن باب السؤال سيظل مفتوحًا في شأن ما إذا كان الميدان يجسّد بوتقة مثالية أزالت الفوارق في أثناء قيام «الشعب» المصري بالتغيير المنتظر، أم كان ميدانًا تلتقي فيه التيارات المختلفة للحظة تاريخية وبعد ذلك تتخذ طرقها المتفرقة.

ربما ترتبط تلك الأسئلة بمعضلة الوحدة والتنوع، وهي الأسئلة التي أصبحت وجيهة جدًا الآن في فترة ما بعد ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ عن تعدُّد المطالب والرؤى لما يجب أن تكون عليه «مصر الجديدة». وبما أن مصر الجديدة ارتبطت بالميدان، فإليه تعود الورقة لتَلمس ملامح الإجابة عن هذه التساؤلات.

أولًا: المشهد التأسيسي

يشار إلى ميدان التحرير كونه مركز القاهرة، وهو البوابة الجنوبية لمنطقة «وسط البلد»، تلك المنطقة التي مثلت مركز التحولات السياسية التي شهدتها القاهرة منذ بداية صعود هوية العاصمة بوصفها مدينة حديثة. ولم يكن مقررًا لمنطقة وسط البلد في البداية أن تكون مركزًا تجاريًا وإداريًا، بل كان التصور الأصلي أن تكون حيًّا سكنيًا راقيًا يتبع النمط الأوروبي ويقترب من الصورة التي رسمها الخديوي إسماعيل لتحديث عاصمته بعد زيارة قام بها إلى باريس عام ١٨٦٧[١].

يرتبط حي الإسماعيلية، الذي عُرف بعد ذلك بمنطقة وسط البلد، في الذاكرة الجمعية بالخديوي إسماعيل، على الرغم من أن إنشاءه وبناءه لم يحصلا بالكامل في عهده؛ إذ إن الترتيبات المالية التي كان يتطلّبها مشروع بناء هذا الحي لم تُتِح للخديوي أن يشهد خطته الأصلية تتجسد وتُنفَّذ كاملةً[٢]، واستُكمِل معمار هذه المنطقة بشكلها المتعارف عليه حاليًا في فترة الوجود الاستعماري البريطاني[٣].

الجدير بالذكر أن منطقة وسط البلد مثلت الوجه الكوزموبوليتاني العالمي للقاهرة الحديثة، من حيث التأثيرات الغربية في أنماط العمارة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك واستغلال أوقات الفراغ، بل حتى طابع ملابس مرتادي المنطقة والأنشطة التي يمارسونها، كل هذه العناصر جعلت من وسط البلد في النصف الأول من القرن العشرين مركزًا تجاريًا وماليًا وسكنيًا راقيًا على الطراز الأوروبي[٤].

---

(١) Timothy Mitchell, *Colonizing Egypt* (Berkeley: University of CaliforniaPress, 1991), pp. 4 and 17; Mohamed ElShahed, «Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,» Advisor Nasser Rabbat (MA Thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Architecture, 2007), p. 29, and André Raymond, *Cairo: City of History* (Cairo: American University in Cairo Press, 2007), p. 312.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الترتيبات الكامنة وراء بناء هذا الحي، انظر: جان لوك أرنو، **القاهرة: إقامة مدينة حديثة ١٨٦٧ ـ ١٩٠٧: من تدابير الخديوي إلى الشركات الخاصة**، ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان، المشروع القومي للترجمة؛ ٤٥٣ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢).

(٣) ElShahed, Ibid., pp. 29-31.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

ثانيًا: تنازع الهويات

مع سقوط الإمبراطورية العثمانية واعتلاء أول «ملك» حكم مصر، بدأت النزعة الوطنية تبرز. ففي عام ١٩٢٢، أصبح الملك فؤاد أول ملكًا لمصر، وفي عام ١٩٢٤ أصبح سعد زغلول أول رئيس وزراء وطني عقب زخم سياسي تبلور مداه في ثورة ١٩١٩، التي مثّلت تغيرًا واضحًا في المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي. وفي إطار هذا المشهد، مثّل وسط البلد أحد المواقع التي كانت مسرحًا لهذا المجتمع الكوزموبوليتاني وما طرأ عليه من تغيرات مع بروز تيار وطني قوي.

وفي خلال الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٢، اتسم الطابع المعماري لمنطقة وسط البلد، خصوصًا البنايات حول ميدان إسماعيل (الذي سُمّي ميدان التحرير لاحقًا) بتزايد النزعة الوطنية، في الوقت الذي شهدت فيه الواجهات الكولونيالية الأوروبية ـ المرتبطة بعهد إسماعيل ـ علامات القدم والتآكل والاختفاء وراء لافتات المهنيين من الأطباء والمهندسين، وهو ما عبّر بدوره عن تغيُّر في هوية منطقة وسط البلد نحو الطابع المهني والتجاري، بعيدًا من طابع الحيّ السكني والترفيهي[٥].

شهدت السنوات السابقة لعام ١٩٥٢ تزايد النظرة السلبية إلى النمط المعماري والمباني المرتبطة باسم الخديوي إسماعيل، وعلى الرغم من أن خططه لإعمار القاهرة كانت سابقة للاستعمار البريطاني، إلا أن وجود اسمه وآثاره على وجه القاهرة الحديث ارتبط بصورة الفساد والاحتلال والاعتماد على الخارج[٦]. وكما يشير سمير رأفت، كان اسم الخديوي إسماعيل موجودًا في كل مكان في القاهرة الحديثة (القاهرة الإسماعيلية ـ كوبري الإسماعيلية ـ قصر الإسماعيلية وميدان الإسماعيلية وغيرها) بكثافة، بحيث لم يكن من الممكن محوه إلا بقيام ثورة، وهو ما حدث فعلًا[٧].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٧) Samir Raafat, «Midan Al-Tahrir,» *Cairo Times*, 10/2/1998, Available at: <http://www.egy.com/landmarks / 98-12-10.php>.

في هذا الإطار، مثّل الميدان ومنطقة وسط البلد مسرحًا للأحداث السابقة لانقلاب ١٩٥٢؛ فقد قتلت القوات البريطانية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ (اليوم والشهر نفساهما اللذان اندلعت فيهما الثورة الأخيرة) عددًا من عساكر الشرطة في مدينة الإسماعيلية، وفي اليوم التالي، اندلعت الحرائق في منطقة وسط البلد مستهدفة أهم المعالم المعمارية المرتبطة بالحكم الاستعماري في ما عُرف بحريق القاهرة[٨].

يشير محمد الشاهد إلى أن هذا الحريق مثَّل نهاية حقبةٍ، وثورةً ضد المعمار الكولونيالي ذي الصبغة التجارية والترفيهية، التي عُدَّت إلهاءً عن الحسّ الوطني[٩]. وارتبطت هذه الثورة بشعور مضادّ لعمارة الميدان والحيّ، حيث أحرق الثائرون رمز الاحتلال، وهو ما تكرر رمزيًا مع احتراق مقرّ الحزب الوطني المجاور للمتحف المصري في ٢٠١١[١٠].

بعد عام ١٩٥٢، كانت إعادة تسمية شوارع وسط البلد وميادينه من أهم توجهات عبد الناصر، ففي عام ١٩٥٤ أعيدت تسمية ١٥ شارعًا وميدانًا من بينها ميدان الإسماعيلية الذي أصبح «ميدان التحرير»، بعد أن هُدمت معسكرات قصر النيل في عام ١٩٥٢[١١]، لكي يُحرَّر الميدان رمزيًا[١٢].

مع ميل عبد الناصر وتوجهه نحو الشرق، اصطبغ الطابع المعماري

---

(٨) Khaled Adham, «Cairo's Urban Déjà vu: Globalization and Urban Fantasies,» in: Yasser Elsheshtawy, ed., *Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World*, Planning, History and Environment Series (London; New York: Routledge, 2004), p. 163.

(٩) ElShahed, «Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,» p. 41.

(١٠) في كلتا الحالتين لا توجد مصادر موثقة عمّن أشعل حريق القاهرة سنة ١٩٥٢، أو المتسبب باحتراق مقر الحزب الوطني سنة ٢٠١١ وهو ما تكرر مع الكثير من مقاره في المدن المختلفة، إضافة إلى أقسام الشرطة، إلا أن التقارير الإخبارية عادةً ما تشير إلى قيام «المتظاهرين» بعمليات الحرق. انظر على سبيل المثال: «احتراق مقار الحزب الحاكم ومراكز الشرطة بمدن مصرية،» (أون إسلام، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128236-28-01-2011.html>.

(١١) Raafat, «Midan Al-Tahrir».

(١٢) ElShahed, «Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,» p. 43.

بالحداثة السوفياتية، يجسدها بامتياز معمار مبنى «المجمع» الضخم[١٣]. وفي خلال هذه الحقبة، أصبح الميدان والحي المحيط به مستوعبيْن إلى حد كبير في الحياة اليومية الشعبية، بعدما كانا يحظيان بمكانة حصرية ذات طابع كوزموبوليتاني غريب عن جموع الشعب[١٤]. وفتح عبد الناصر الميدان والمنطقة المحيطة به للفنادق الحديثة مثل «هيلتون النيل»، التي قامت محل الفنادق المرتبطة بتجربة الاحتلال مثل «شيبرد»[١٥] الذي أُحرقَ، ليقوم «هيلتون النيل» بالدور نفسه من حيث توفير مكان للطبقات الغنية التي أصبحت آنذاك في مركز قوة[١٦].

على الرغم من أن فندق الهيلتون يُعَدُّ مبنى خاصًا، إلا أنه قام بدور الرمز للتعبير عن رؤية عبد الناصر للتحديث وتجسيدًا لقدر من الانفتاح على العالم، مع إعادة إنتاج الرموز الفرعونية في داخله، واختلاف طابعه الخارجي عن المعمار الكلاسيكي المميِّز للمتحف المصري الذي ينتمي إلى عهد إسماعيل، وعن معمار المجمع المؤسسي البيروقراطي، كما أنه أقيم في موقع مقرّ القوات البريطانية السابق[١٧].

ومع عصر الانفتاح، بدأت القاهرة تتوسع إلى الحد الذي تفتقر معه إلى مركز واحد جامع[١٨]، خصوصًا مع انتشار الأحياء السكنية الخاصة التي لا ترتبط بمركز للمدينة[١٩]، وفقد ميدان التحرير مركزيته وطابعه الموحد، ليشهد تأثيرات العولمة من رموز استهلاكية في الإعلانات وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة، واستقباله أفواج السيّاح[٢٠].

---

(١٣) على الرغم من أن مبنى المجمع كان قد تم بناؤه قبيل الانقلاب مباشرةً في عام ١٩٥١. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣، و Maria Golia, *Cairo: City of Sand* (London: Reaktion Books, 2004), pp. 83-84.

(١٤) ElShahed, Ibid., p. 44.

(١٥) ويحاجج خالد أدهم بأن إعادة بناء هذا الفندق «شيبرد» إنما كان رمزًا لانحسار المرحلة الكولونيالية الاستشراقية وصعود اللحظة التاريخية للقاهرة ما بعد الكولونيالية. انظر: Adham, «Cairo's Urban Déjà vu: Globalization and Urban Fantasies,» p. 152.

(١٦) ElShahed, Ibid., p. 44-45

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٨) Raymond, *Cairo: City of History*, p. 361.

(١٩) Adham, «Cairo's Urban Déjà vu: Globalization and Urban Fantasies,» p. 160.

(٢٠) انظر في تفصيل ذلك: هبة رؤوف عزت، «شرفة تطل على ميدان التحرير: مرآة =

ثالثًا: المشهد التمهيدي:
الميدان عشية ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

أدّى ميدان التحرير أكثر من دور في الفترة السابقة لتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، فقد كان مسرحًا للاحتجاج والتجمُّع منذ أيام الاحتلال البريطاني، وشهد مقتل ثلاثين متظاهرًا عند قصر النيل، وذلك قبل انسحاب القوات البريطانية من قصر النيل وتسليم المعسكرات للسلطة المصرية بين عامَي ١٩٤٦ و١٩٤٧[٢١]. وعلى الرغم من أن توسُّع القاهرة قَدَّم عدّة بدائل لتتجمع حركات الاحتجاج الشعبي فيها[٢٢]، إلا أن ميدان التحرير لم يفقد رمزيته الاحتجاجية والتجمعية؛ ففي السبعينيات، شهد نزول نحو مليوني مصري في جنازتي جمال عبد الناصر وأم كلثوم، وفي عام ٢٠٠٣ شهد تظاهرات حاشدة ضد الغزو الأميركي للعراق، وقُدّر عدد المتظاهرين فيها بنحو ٣٠ ألف متظاهر[٢٣].

كما شهد الميدان، بصفته وحدة تاريخية ومعمارية جامدة، عمليات تغيير متعددة لرموزه المعمارية والثقافية، إذ لم تتحول مبانيه آثارًا وأيقوناتٍ لعصور بائدة، فقد هُدم بعضها مثل معسكرات الجيش البريطاني في قصر النيل، وأنشئتْ مكانها مبانٍ حديثة مثل الفنادق الحديثة، ومبنى جامعة الدول العربية، بينما أعيدَ استخدام بعضها الآخر مثل مبنى وزارة الخارجية. كما تتجاور في الميدان المباني الكلاسيكية مثل المتحف المصري والحديثة الضخمة مثل «المجمع»، ويجتمع مقر الجامعة الأميركية (القديم) مع مسجد عمر مكرم. ويلاحظ أنّه بدأ في الآونة الأخيرة نقل بعض هذه المقارّ، وهو ما يؤثر في محتوى الميدان الرمزي، فقد انتقلت الجامعة الأميركية إلى

= لتحولات وطن.. ومرتكز للوعي والذكريات،» المستقبل (لبنان)، ١٥/٣/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=457468>.

(٢١) ElShahed, «Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,» p. 40.

(٢٢) Raymond, *Cairo: City of History*, p. 365.

(٢٣) Golia, *Cairo: City of Sand*, pp. 85, 150, 167 and 196-197, and «Top 10 Famous Protest Plazas,» *Time*, 9/2/2011, Available at: <http://www.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,2047066_2047070_2047071,00.html>.

القاهرة الجديدة، وسينتقل كل من المتحف المصري ومجمّع التحرير إلى خارج الميدان[٢٤]، وبيعَ فندق هيلتون النيل لتقوم على إدارته شركة أخرى.

ظلّ الميدان رمزًا للحركة الدؤوب للأشخاص والمواصلات[٢٥]، فهو بالقرب من محطات الحافلات (الأتوبيس) ومحطة المترو الرئيسية، وهو الميدان الواصل بين القاهرة الكولونيالية والقاهرة المتروبولوتيانية بمبانيها الشاهقة التي تحجب رؤية النيل[٢٦]. وربما ساهم موقع ووظيفة الميدان في احتفاظه بحيويته مكانًا معيشًا بدلًا من أن يكون مكانًا جامدًا وتاريخيًا وحسب.

رابعًا: الفصل الجديد: لقطات من مشهد الثورة

سبق مشهد الثورة الكثير من الوقفات الاحتجاجية، التي تراوحت من احتجاجات عمالية، ودعوات إلى العصيان المدني في ما عرف بحركة ٦ أبريل، وتظاهرات الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والوقفات التي دُعِي إليها بعد حادث مقتل خالد سعيد، ثمّ حادث تفجير كنيسة القديسَين في الإسكندرية في مطلع عام ٢٠١١، وما تلاه من نزول الكثيرين إلى الشارع، وتكرار مشهد التعذيب المفضي إلى القتل مع سيد بلال على هامش هذا الحادث. وتلا هذه الاحتجاجات إقدام بعض المواطنين المصريين على إضرام النار في أنفسهم أمام مجلس الشعب في منطقة الميدان عقب التغيير السياسي في تونس[٢٧]. وهي وغيرها محطات اختلفت في أهميتها وتأثيرها، إلا أنها كانت جميعها تعمل على تهيئة ميدان التحرير لمشهد ٢٥ كانون الثاني/ يناير - ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١.

أدّى الميدان دورًا محوريًا في الأيام الأولى للثورة، لأنه أصبح موضع النزاع بين رموز الدولة (قوات الأمن المركزي) والمتظاهرين؛ فمنذ اليوم

---

(٢٤) «نقل مجمع التحرير و١٦ وزارة إلى خارج العاصمة،» الدستور الأصلي (مصر)، ٢٤/١/٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني: <http://dostor.org/politics/egypt/10/january/23/3983>.

(٢٥) Yasser Elsheshtawy, «Tahrir Square,» (Alrroya.com, 15 February 2011), Available at: <http://english.alrroya.com/content/tahrir-square>.

(٢٦) Raymond, *Cairo: City of History*, p. 368.

(٢٧) «مواطن ثان يشعل النار بنفسه أمام البرلمان وثالث يمسكون به قبل أن يفعلها مجددًا،» الدستور الأصلي، ١٨/١/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://dostor.org/politics/egypt/11/january/18/35245>.

الأول للتظاهرات، كان الميدان محل التنازع الأساس، حيث كان الصراع الرئيسي يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير في شأن محاولة المتظاهرين الوصول إلى ميدان التحرير وسعي النظام لصدّهم عن ذلك، وهو اليوم الذي انتهى بشكل عنيف استخدمت فيه قوات الداخلية كامل قوتها لإخلاء الميدان. ينطبق الأمر نفسه على يوم «معركة الجمل»، حيث أصبح الميدان ساحة صراع بين رموز النظام (بعد أن انسحبت قوات الشرطة) والثوّار(٢٨). ومن ثمَّ يمكن القول إن الثورة في بعدها الرمزي كانت صراعًا على «تحرير» ميدان التحرير.

كان احتراق مقر الحزب الوطني، إضافة إلى إضرام النيران في الكثير من مقارّ الحزب وأقسام الشرطة(٢٩)، تكرارًا لمشهد سبق وقوعه في ميدان التحرير، حيث شهد قبل ٥٩ سنة في الشهر نفسه حرْق مبانٍ كانت تُعَدُّ رموز الاحتلال والفساد. والآن، وإذ تعود الحركة الطبيعية تدريجًا إلى الميدان المزدحم، يظل مبنى المقرّ المحترق شاهدًا على أن الميدان بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير شهد تغيُّرًا سياسيًا فارقًا. وقد أصبح مصير مبنى الحزب المحترق مثار نقاش يتراوح ما بين إنشاء حديقة مكانه أو إنشاء متحف للثورة(٣٠)، مثلما يتأرجح مصير مقارّ الحزب الأخرى(٣١).

تُعَدُّ طبيعة الميدان الحيوية ووظيفته عاملًا مساهمًا في إضفاء الطابع الاستثنائي على الحدث، لأنه معيش ومحفور في تفاصيل الحياة اليومية للكثير من المواطنين، ومن ثمَّ فإن مقترحات تحويله إلى ساحة دائمة

---

(٢٨) «18 Days That Shook the World, from the First Protest to Mubarak's Fall, the Egyptian Revolution in Photos,» *Foreign Policy* (11 February 2011), Available at: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/11/the_18_days_that_shook_the_world?page=0%2C0>.

(٢٩) «احتراق مقار الحزب الحاكم ومراكز الشرطة بمدن مصرية،» (أون إسلام، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128236-28-01-2011.html>.

(٣٠) محمد المهدي، «متحف الثورة،» الدستور، ١١/ ٣/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.eldostor.net/society-and-people/variety/11/march/11/37924?quicktabs_1=1>.

(٣١) انظر على سبيل المثال: «دعوى قضائية تطالب باستعادة مقار (الوطني)،» (بوابة الشروق، ٢٥/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=397028>,

و«محافظ الدقهلية يقرر استرداد كل مقار الحزب الوطني المملوكة للدولة،» الأهرام، ٣١/ ٣/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/>.

للاحتجاج على نمط «هايد بارك» البريطانية، كانت تنذر بترويض الاحتجاج وتقنينه وربما السيطرة عليه، في مقابل ضرورة الحفاظ على عفوية الاحتجاج وصبغته الاستثنائية، وذلك باستحواذه على مكان يُعَدُّ جزءًا من نمط الحياة اليومي للكثير من قاطني القاهرة والمترددين عليها.

وكما اتضح سابقًا، كان ميدان التحرير دائمًا في خضم التغيرات وإعادة النظر في الهوية الوطنية والأحداث والتغيُّرات التي تعاقبت على المشهد الحضري والسياسي والثقافي لأهل القاهرة. وربما مثَّل مشهد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ـ ١١ شباط/ فبراير إحدى لحظات التحرُّر من سجن التاريخ، لتصبح لحظة حرية حقيقية بمعنى ممارستها وإعادة تعريفها وإضفاء خبرة خاصة وواقعية لجيل الثورة يُعاد معها فهم معنى «التحرير» ليتحول إلى ممارسة فعلية لا رمز تاريخي متناقل[٣٢].

ملاحظات ختامية

ـ على الرغم من تركيز جل اهتمام الورقة على ميدان التحرير، لا يعني هذا أبدًا السقوط في النظرة المركزية التي لا ترى في مصر إلا القاهرة، ولا ترى في القاهرة إلا المركز؛ فهوية القاهرة في القرن العشرين مُنيت أساسًا بانعدام المركز الواحد مع عمليات التوسع المتعددة والانفجار غير المحسوب في المدن والأحياء السكنية الجديدة، والمناطق السكنية العشوائية، وهو ما كان يعطي الانطباع بتشرذم هوية العاصمة العمرانية.

وقد تكون من تأثيرات ميدان التحرير إعادة نوع من المركز الرمزي للمدينة، بعدما كانت قد أوشكت على التفكك إلى مجتمعات سكنية مغلقة ومتباعدة، وانحسر الضوء عن وسط البلد بوصفه مركزًا حضريًا سياسيًا واجتماعيًا، ما عدا استثناءات بسيطة تحاول إعادة الحياة إلى قلب القاهرة[٣٣].

(٣٢) انظر على سبيل المثال المقال/ التدوين التالي الذي يطرح فكرة صناعة الذكرى المعيشة بدلًا من اجترار تاريخ ماض: Naseem Tarawnah, «How Egypt Inspired a Generation of Young Arabs,» (Black Iris, 13 February 2011), Available at: <http://www.black-iris.com/2011/02/13/how-egypt-inspired-a-generation-of-young-arabs/>.

(٣٣) ElShahed, «Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,» p. 20.

ـ لا يخلو أي مشهد يجتمع فيه المختلفون في وحدة واحدة من إقصاء خفي، فمركزية التحرير ربما تكون قد أقصت هامشًا، والطابع الحضري الذي غلب على الثورة لم يحظَ بمشاركة الريف، بل إن غياب العنف والأسماء السياسية اللامعة والقادة عن مشهد التحرير ـ وهو الأمر الذي يُعَدُّ من الإيجابيات غير المعتادة للثورة ـ لا يعني اختفاءهم عن المشهد السياسي خارج الميدان. وهذا التعامل مع أطراف ولاعبين خارج مشهد الميدان هو أحد التحديات التي تواجه استمرار ميدان التحرير رمزًا للوحدة، والتغيير السلمي، والإجماع على أهداف وطنية مشتركة.

ـ العمارة والمكان ليسا إلا تعبيرًا بصريًا عن هوية المجتمع ووجوده، إلا أن علاقتهما به ليست بسيطة، فأحيانًا يقومان بدور الصورة التي يطمح المجتمع إلى أن يكون عليها، وأحيانًا أخرى يكونان رمزًا من رموز السلطة[٣٤] التي تستدعي معاداتهما أو تحريرهما.

أخيرًا، يكتسب المكان رمزيته السياسية من إمكانات الفعل التي يمتلكها ويجسدها الفاعلون السياسيون، ومن المثير والفارق في حالة ميدان التحرير أنه خلال الثمانية عشر يومًا، برز نموذج الفعل السياسي الشعبي الجامع والموحد، المدعوم بقيم معيارية وأخلاق سُمّيت في ما بعد «أخلاق الميدان»[٣٥]؛ وهو أمر استثنائي في شؤون السياسة التي تُعرّف نفسها على أنها فنّ التنازع والصراع. إلا أن من الواقعية الاعتراف بأن هذا الاستثناء تمرّ عليه الخطوب والحوادث، ومن ثمّ يعود ميدان التحرير مكانًا ورمزًا، بكل المعاني التي أصبح يحملها، ليصبح محل تنازع بين الكثير من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، وهذا التنازع يجب ألّا يكون مدعاة إلى الإحباط الذي أصبح يعتري الكثيرين؛ إذ إن هذا التنازع على ميدان التحرير ومَن الأحق بتمثيله هو الذي يجعل منه رمزًا سياسيًا.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣٥) للمشاهدات الحية عن تجربة الوجود في الميدان انظر على سبيل المثال: Amira Noshokaty, «Eyewitness Accounts: People in the Egyptian Revolution,» *Ahram Online*, 20/2/2011, Available at: <http://english.ahram.org.eg/News / 5973.aspx>.

الفصل الخامس

الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبّان ثورة ٢٥ يناير في مصر

جمال علي زهران(*)

(*) رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس.

مقدمة

انطلقت الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في القاهرة وعواصم المحافظات الكبرى على مستوى الجمهورية، وهو اليوم ذاته الذي يواكب احتفالات الشرطة المصرية بعيدها السنوي. وقد اعتاد رئيس الدولة آنذاك، حسني مبارك، على مدار ثلاثين عامًا، أن يوجّه - في مثل هذا اليوم - خطابًا رسميًا، ويوزّع النياشين والمزايا على رجال الشرطة المصرية. وتحتفل وسائل الإعلام المصرية الرسمية بهذه المناسبة، وتُجري الحوارات مع وزير الداخلية ومساعديه. إلا أن مبادرة الشباب إلى تحديد موعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير للتظاهر وإعلان الاجتماع، حالت دون إتمام الترتيبات للحفل السنوي، واضطُرَّ رئيس الدولة إلى تقديم موعد الاحتفال وإقامته قبل يومين من موعده لعدم تعكير فرحة الشرطة بعيدها وحتى تتفرغ لمجابهة التظاهرات المنتظرة في يوم عيدها الرسمي المحدد بـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

ما أن انطلقت التظاهرات والاحتجاجات، حتى وصلت إلى مرحلة الاعتصامات في الميادين العامة؛ إلا أن المفاجأة الكبرى كانت في نجاح الشباب وفئات الشعب المختلفة في الوصول إلى ميدان التحرير في قلب القاهرة بنحو ٢٥٠ ألف متظاهر، ومكثوا فيه ورفضوا الخروج حتى هجمت عليهم قوات الأمن (البوليس) بالوسائل المختلفة؛ من الرصاص الحي إلى الرصاص المطاطي فقنابل المولوتوف والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه الساخنة والباردة. ووسط إظلام مُتَعَمَّدٍ تحوَّل ميدان التحرير إلى كتلة سوداء وسط دخان القنابل وظلام الليل، كان ذلك نحو الساعة الواحدة صباحًا. أدّى ذلك التصرف إلى تفكيك الاعتصام، وطرد جميع المتظاهرين ومطاردتهم في الشوارع ونقل جثث القتلى منهم سرًا؛ وجرى كل ذلك في

غياب تام لوسائل الإعلام. ومع فجر اليوم التالي (٢٦ كانون الثاني/ يناير)، كان الميدان خاليًا تمامًا ومضيئًا وكأنَّ شيئًا لم يكن (لا تظاهرات، ولا ضرب متظاهرين)! لكنَّ الشباب دعا في صباح اليوم التالي إلى تحديد موعد الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير - بعد يومين فقط - لتكون «جمعة الغضب» في أنحاء مصر، مع استمرار التظاهرات والاحتجاجات المحدودة خلال يومَي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/ يناير. هكذا، توالت الأحداث التي أدت إلى اندلاع الثورة واستمرارها حتى سقوط النظام، وإجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي يوم الجمعة ١١ شباط/ فبراير٢٠١١ بعد ١٨ يومًا فقط!

تستهدف هذه الدراسة المكثفة، التحليل السياسي لكيفية انطلاق الثورة المصرية واندفاعها وانتشارها الأفقي وطبيعة العلاقة بين المركز في العاصمة (القاهرة)، والفروع أو المناطق المختلفة على مستوى الجمهورية، حتى تحققت أهدافها الرئيسية. ويمكن استعراض ذلك وتحليله بتناول عدة نقاط.

أولًا: مفهوم الثورة وطبيعة الحالة المصرية

تتلاقى التعريفات الشارحة لمفهوم الثورة في المدارس العلمية المختلفة على كلمة أساسية: «التغيير الجذري والشامل»؛ فالثورة بهذا المعنى هي «التغيير الجذري والشامل للأوضاع السائدة، والاتجاه نحو إحلال أوضاع جديدة بدلًا منها تتجاوز الواقع إلى المأمول وهو ما يطمح إليه الشعب»؛ كما أنّها تعني التحرك الشعبي أو الجماهيري لإسقاط النظام القائم، وتغييره بنظام آخر يتفق وأهدافه وطموحه في حالة جديدة تحقّق نقلة كبيرة في حياته الشاملة. بعبارة أخرى؛ الثورة هي: حالة شعبية جماهيرية، وهي حالة تغييرية جذرية للأوضاع، وهي حالة هدم للواقع السائد، وهي حالة بناء لوضع جديد يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بمعنى آخر، هي حالة شاملة وليست أحادية الجانب أو جزئيته[1].

تختلف الثورة بهذا المعنى عن الانقلاب «الذي يستهدف تغيير السلطة

---

(١) حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٥٧ - ٥٨.

الحاكمة بسلطة أخرى، أو استبدال مجموعة حاكمة بمجموعة أخرى مع استمرار الأوضاع السائدة كما هي، واستصحاب تغيُّراتٍ شكلية أو سطحية تتفق وعملية نقل السلطة، لإضفاء شرعية على النخبة الحاكمة الجديدة، وذلك من دون مساس أو حتى اقتراب من قواعد الأوضاع السائدة، على العكس من الثورة التي تستهدف تقويضًا شاملًا للقديم، وبنيانًا كاملًا لأوضاع جديدة.

كما تختلف الثورة بهذا المعنى عن الحركات الاجتماعية وحتى الحركات الثورية، التي قد تستهدف تغييرًا جزئيًا أو تحقيق مطالب محدودة، قد تتوقف بتحقيقها أو تنطلق نحو مطالب أخرى. لكن تبقى العلاقة قائمة بين هذه الحركات الاجتماعية المختلفة والثورة، لأنها عادة ما تكون مقدمة للثورة، أو خطوات على الطريق في حالة تكاثرها وانتشارها الأفقي وتعدُّد مطالبها وتغيرها تدريجًا، وقد تصل الأمور إلى انفجار «الثورة»[2].

على الجانب الآخر، قد ترتبط الثورة بالعنف عمومًا وقد لا ترتبط، إلا أن من الثابت في أدبيات علم السياسة، أن الثورة تصاحبها درجة من درجات العنف سواء كان موجّهًا من الدولة لوقف الثورة أو إجهاضها، فينتج من ذلك سقوط ضحايا وجرحى، أو موجّهًا من القوى المضادة للثورة لإشاعة الفوضى بهدف تقويضها وإفشالها، أو موجّهًا من الثوار في ظل ما يعرف بقوانين الثورات لحماية الثورة[3].

في ما يتعلق بالحالة المصرية في هذا السياق، شهدت مصر ثلاث ثورات كبرى في أقلّ من مئة عام:

الأولى: ثورة ١٩١٩، وهي ثورة شعبية في ظل قيود الاحتلال الإنكليزي والقصر الملكي الحاكم، واستطاعت أن تحقق بعض الإنجازات، مثل: دستور ١٩٢٣، وإجراء الانتخابات... إلخ.

---

(٢) فاروق يوسف أحمد، **قواعد علم السياسة** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٠)، ص ١٠٨ و١٢٠. حيث أوضح الفروق والتمايزات بين الثورة وما يرتبط بها من مفاهيم مثل الانتفاضة، والحركة الثورية والاجتماعية، والانقلاب.

(٣) أرندت، المصدر نفسه، ص ١٣ و٢٦، وبارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية**، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٩ و٢٤.

والثانية: ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، وهي ثورة شعبية بقيادة الجيش لتحرير الشعب المصري واستقلاله وإعلان الجمهورية وإلغاء المَلَكية... إلخ. واستطاعت هي الأخرى، أن تُنجز تغييرًا جذريًا في المجتمع المصري، وحققت العدالة الاجتماعية وأقامت الاقتصاد الوطني. وكان للمرحلة الأولى من الثورة في عهد الزعيم جمال عبد الناصر، الأثر الكبير في بناء مصر القوية بتحالفاتها الإقليمية والدولية، وتحوّلاتها الداخلية لمصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب المصري. إلا أنه كان لتولّي أنور السادات رئاسة الدولة خلفًا لعبد الناصر، وإنجازه في حرب أكتوبر ١٩٧٣، الأثر الكبير في التحول عن قيم ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، وإحداث تغيير مضاد لمصلحة القوى الرأسمالية والإقليمية في الداخل والتحالف مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، والتخلي عن الترابطات المصرية بالعروبة، والإفريقية، ودوائر العالم الثالث، وعدم الانحياز، والعالم الإسلامي. وكان الرئيس حسني مبارك، الذي تولى الحكم عقب اغتيال السادات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، استمرارًا لتوجُّهات أنور السادات نفسها، بل وأكثر مغالاة في تمكين الرأسمالية وتعميق العلاقات مع إسرائيل وأميركا بصورة فجة، والتخلي التدريجي عن القضية الفلسطينية إلى حدّ المشاركة في حصار غزة، وبيع الغاز لإسرائيل، الذي تستخدمه في ضرب الفلسطينيين وحزب الله... إلخ[٤].

صاحبت ذلك سياسات إفقار الشعب المصري، مع انتشار الفساد بصورة غير مسبوقة بمشاركة الكبار، بمن فيهم الرئيس وأسرته؛ أضف إلى ذلك تزوير إرادة الشعب في جميع الانتخابات، حيث كان آخرها انتخابات برلمان تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، التي زُوّرت بطريقة فجّة، قبل الثورة بأقلّ من شهرين!

أدّى اتساع الفجوة بين الأغنياء الذين تكدّست الثروة عندهم، والفقراء

---

(٤) انظر: فاروق جويدة، «لهذه الأسباب قامت الثورة،» الشروق الجديد (مصر)، ٢٤/٤/ ٢٠١١، ص ٦، كريس هارمان، «الثورة في القرن الحادي والعشرين،» ترجمة أحمد كمال صلاح وسيد عبد الرحمن، أوراق اشتراكية (مصر)، العدد ١٦ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ٤٤، ٤٦ - ٤٧ و٥٠. حيث تناول نقطة مهمة هي: ما الذي يصنع الثورة؟ وكيف؟ وبمن.

الذين وصلت نسبتهم وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى نحو ٥٥ في المئة، إلى شعور الشعب بالظلم وقسوة الحياة وعدم القدرة على تحمل أعباء المعيشة، بحيث لم يعد الفقراء يميزون بين الحياة والموت، فانطلقوا نحو الشارع مشعلين ثورة شعبية عارمة.

أما الثورة الثالثة، فهي ثورة الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، التي دعا إليها الشباب وأيدها الشعب باندفاع غير مسبوق، حتى أصبحت ثورة شعبية سلمية تحركت في ربوع الوطن لا في القاهرة فحسب، واحتضنها الجيش بكل ما يملك من أدوات وعتاد وقوّة يخشاها الطرف الآخر بالتأكيد؛ الأمر الذي حسم نتيجة المرحلة الأولى لمصلحة الشعب. طالب الشعب بإسقاط النظام ـ بسبب ما سبقت إليه الإشارة ـ حيث ساد القهر السياسي وتزوير إرادة الأمة، والإفقار المتعمد للشعب، وثراء القلّة من مصادر غير مشروعة في إطار مشروع الفساد الكبير، ومشروع توريث الحكم لنقل السلطة من مبارك الأب إلى مبارك الابن (جمال). وكانت النتيجة النهائية هي القضاء على هذا المشروع، وإسقاط النظام بكامله[٥].

الثورة تحرُّك شعبي كبير، يهدف إلى إحداث تغيير جذري يهدم القديم ويؤسس للجديد، وهو الأمر الذي حدث في مصر في ثورة ٢٥ يناير. واقتصر العنف في المرحلة الأولى على استخدام الدولة، بواسطة وزارة الداخلية، القوة المفرطة التي ذهب ضحيتها نحو ألف شهيد، وعشرة آلاف جريح. كما حاولت القوى المضادة للثورة استخدام العنف ضد المتظاهرين في ما عُرف بموقعة الجمل التي دارت أحداثها في ميدان التحرير يومي ٢ و٣ شباط/ فبراير ٢٠١١، وذهب ضحيتها بعض الشباب؛ إلا أن فشلها دعم صمود الشعب في ثورته، وعجّل بإسقاط النظام، وأجبر الرئيس مبارك منذ الوهلة الأولى على التنحي يوم ١١ شباط/ فبراير؛ بعد ١٨ يومًا فقط من بدء الثورة[٦].

---

(٥) السيد يسين، «الثورة والسعي إلى الكرامة الإنسانية،» الأهرام، ٢/ ٦/ ٢٠١١.

(٦) معن زيادة، «الثورة والتقدم وحقوق الإنسان،» الفكر العربي، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٤ و٩.

ثانيًا: التصاعد الاجتماعي
دور التراكم في تفجير الثورة المصرية

كان للاحتجاجات الشعبية المختلفة في أنحاء الدولة المصرية، الدور الكبير في تَفَجُّرِ ثورة ٢٥ يناير، انطلاقًا من نظرية «التراكم السياسي» في الفعل والحركة؛ فمما هو مستقرّ في أدبيات علم السياسة بل متّفَق عليه، أنّ المخرجات هي نتاج مُدخلات وتفاعلات، وأنّ تكرار المخرجات يُحدث تراكمًا مستمرًا قد يدفع بعملية التغيير ـ بطريقة أو بأخرى ـ والتي قد تتحقق عن طريق الثورة. الثابت في الأدبيات السياسية ـ كذلك ـ أنّ الفعل السياسي وقوته، مرتبطان بالأوضاع المجتمعية وفي مقدّمتها الأوضاع السياسية، وأنّ الفعل السياسي لا يتحقّق في فراغ، بل في سياق وضعية عامة ومتكاملة. وبفضل الاستمرار في الفعل ـ وهنا نعني به الاحتجاجات ـ تَنتُجُ الحركة التي تتصاعد بحكم الاستمرار، فتتحوّل تراكميًا من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة، ومن حركة فئوية تتعلّق بمطالب محدودة كالأرباح أو بدل الوجبات، إلى حركة ثورية وانتفاضات أفقية تنتقل من مكان إلى آخر، لتتحوّل في النهاية إلى حركة رأسية تتجسد في ثورة شعبية شاملة وعارمة[٧].

بالنظر إلى ثورة ٢٥ يناير المصرية، نجدها بدأت بانتفاضة شعبية تحركت في معظم الميادين الكبرى وفي عدد كبير من المحافظات، ثمّ بالتأييد الشعبي والتحركات الجماهيرية، تحوّلت إلى ثورة شعبية حقيقية خصوصًا يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير وما بعده، حيث سقطت «الدولة البوليسية» لتحقّق الثورة أوّل نجاحاتها المستهدفة بموعد ٢٥ كانون الثاني/يناير الموافق عيد الشرطة، فتحوّل إلى يوم إسقاط دولة الشرطة التي استخدمت «القوّة المفرطة» ضد الشعب الأعزل لوقف الاحتجاج والانتفاضة؛ فكانت النتيجة اندلاع الثورة وسقوط الدولة البوليسية.

وقعت احتجاجات في طول البلاد وعرضها في أنحاء مصر كلها، في

(٧) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠١٠: جذور الثورة.. حقوق الإنسان في العالم العربي، الاصلاح؛ ٢٧ (القاهرة: المركز، ٢٠١١)، الذي رصد فيه ـ بالتعاون مع عدة مراكز حقوقية أخرى مثل مركز الأرض وغيره ـ حجم الاحتجاجات في مصر في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠.

الفترة من ٢٠٠٥ حتى اندلاع الثورة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وصلت إلى نحو ٥٠٠٠ احتجاج خلال ستة أعوام كاملة، بحسب رصد بعض المراكز الحقوقية في مصر(٨). وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية بإعلان قيام حركة «كفاية» عام ٢٠٠٥ في القاهرة وانتقلت إلى المحافظات؛ ثمّ قيام حركة «٦ أبريل» عام ٢٠٠٨، التي ولدت في مدينة المحلّة الكبرى في محافظة الغربية، لتصبح بداية لحركة نضالية شبابية؛ ثمّ جماعة خالد سعيد في ٢٠١٠؛ ثمّ حركات أخرى كثيرة انتشرت في أنحاء مصر كلّها.

لم تتوقف الاحتجاجات الشعبية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولم يكن لِيَمُرَّ يوم واحد إلا وهناك احتجاج شعبي واعتصام وإضراب ونمط من أنماط التمرّد السياسي المختلفة، من فئة شعبية ما. وكان الطابع العام لهذه الاحتجاجات أنّها مطالب فئوية في الغالب؛ أمّا المطالب السياسية فقد كانت محدودة. وكان ردّ فعل قوى الأمن هو ترك المطالب الفئوية كنوع من التنفيس، وتعاملت معها ـ في الغالب ـ بالطريقة الناعمة من دون استخدام القوّة إلا في استثناءات محدودة استخدمت القوّة لفضّها؛ لكن الشرطة تعاملت مع الاحتجاجات والتظاهرات المطالبة بالتغيير السياسي وغيره، بنوع من الشدة والحصار إلى حدّ استخدام القوّة.

مع ذلك، يصعب الفصل بين المطالب الاحتجاجية الفئوية والاحتجاجات السياسية، التي سرعان ما تحوّلت إلى التفاعل المشترك الذي أنتج الثورة التي كان في مقدّمة مطالبها (الحرية والتغيير وإقامة الدولة الديمقراطية)، ثمّ بعد ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية المعجلة بالثورة

أكّدنا سابقًا أنّ الثورة لا تأتي من فراغ، ولا تنفجر بالعدوى من ثورات مجاورة، وإلا لكان للثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني في عام ١٩٧٩، الأثر الكبير في تفجير الثورات عبر البلاد العربية آنذاك، وهو ما لم

(٨) نوبار هوفسبيان [وآخرون]، إيران: ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠، الثورات المعاصرة: القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٠ و١٣٢.

يتحقّق[٩]؛ ولكانت الثورة التي اجتاحت أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات قد أسهمت في تحريك الشعوب وفي اندلاع ثورات في المنطقة العربية، وهو أمر لم يحدث. لذلك، وصف البعض هذه المنطقة، أي: «العربية والشرق الأوسطية»، بأنّها عصية على التغيير وعلى الثورة ضدّ حكّامها. كما أن الثورة هي حصاد لواقع مجتمعي يتحرّك ضدّ الشعوب المحكومة، وهي الغالبة والمقهورة، وتعكس فشل السياسات الحكومية. وفي ظلّ الاستبداد، ينتقل الفشل من محطة إلى أخرى حتى يصل إلى الهاوية، فيغضب الشعب ويتحرّك ويحتج احتجاجًا قطاعيًا محدودًا، سرعان ما يتحرّك أفقيًا في التعبير عن مطالب شعبية بسيطة، يصعب على النظام الحاكم الفاشل حلّها. وهو ذلك النظام الذي يعتقد أنّ الوسط الاستبدادي، الذي يحكم في ظلّه وبأدوات الاستبداد، لقادر على التحكم في دَفَّةِ الأمور، وفي إطفاء نيران الغضب والاحتجاج. وقد يستخدم أسلوبَي «العصا والجزرة»، و«فرّق تَسُد»، كما يستخدم أداة التهديد والوعيد والقوّة المباشرة والمفرطة من دون إدراك عواقب الأمور.

من الملاحظ أنّ النظام الحاكم - من فرط استبداده - يميل إلى الغرق في بحيرة الاستبداد حتى أذنيه، متجاهلًا تلك التحركات الاحتجاجية من قطاعات مختلفة من الشعب، وفي أماكن متفرّقة من البلاد، ويركّز على العاصمة (المركز) في استخدام القوّة لتخويف بقية القطاعات المنتشرة في جميع أنحاء الوطن. وقد يتصور النظام أنّ العصا هي الوسيلة المثلى لمواجهة هذه الاحتجاجات الشعبية.

ومن فرط ما حدث في مصر، أنّ النظام الحاكم المستبد والفاشل في سياساته والغارق في استبداده، قد فشل - أيضًا - في استيعاب هذه الاحتجاجات الشعبية التي كانت تنتشر كلّ يوم في كلّ مكان في مصر، وفي كلّ موقع من مواقع العمل والإنتاج، بل شمل المواقع الحكومية وحتى المواقع الخاصة من دون تمييز بين هذه وتلك! وقد حرّك الشعور بالظلم

---

(٩) إلياس مرقص، «الديمقراطية بين الطبيعة والتاريخ وبين الثورة والتقدم،» الفكر العربي، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ١٠ و١٧.

وعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص، الغضب الجماهيري الذي انطلق صوب الحكومة من كل اتّجاه. وأثبتت الحكومة عجزها الكامل عن مطلق حلٍّ ولو لمشكلة واحدة تفجّرت في أي قطاع شعبي من المواطنين. لعل أبسط مثال على ذلك، العمالة الموقتة في الأجهزة الرسمية التي طالبت بتثبيتها في العمل، وهي التي تتقاضى أبسط الأجور، حيث لا يتجاوز بعضها حدود المئة جنيه شهريًا، أي ثلاثة جنيهات ونصف يوميًا، وهو ما يعادل نصف دولار ليوم بأكمله!

لا شكّ في أنّ هذا الفشل، كان له كبير الأثر في تحريك قطاعات الشعب المصري في البلاد بأسرها، ولم يقتصر الغضب الشعبي على القاهرة ـ وهي العاصمة والمركز الرئيس ـ بل امتدّ إلى عواصم المحافظات كلّها، البالغ عددها ٢٩ محافظة عند بداية التظاهر والثورة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[١٠].

في الوقت الذي انطلقت فيه جموع المتظاهرين في بعض أنحاء القاهرة يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، تظاهر نوّاب الشعب من أعضاء البرلمان الشعبي (الذي تكوّن بعد الإسقاط الجماعي لهم في الانتخابات البرلمانية المزوّرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) أمام دار القضاء العالي وسط القاهرة، ومعهم عدد كبير من المواطنين الذين كانوا رَهنَ حصارٍ أمني شديد، وكذلك تظاهر الشباب والجماهير بقطاعاتها المختلفة في ميدان رمسيس، وميدان مصطفى محمود في الجيزة، وفي ميدان الجيزة نفسه. بعدها، اتجه الجميع نحو ميدان التحرير في قلب القاهرة؛ لتنطلق في الوقت ذاته التظاهرات الاحتجاجية في ميادين مصر الكبرى، مثل: ميدان المنشية وميدان محطة مصر في محافظة الإسكندرية، وكذلك في المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية، وفي السويس، وفي الإسماعيلية، وفي محافظة القليوبية في ميدان المنشية وفي ميدان سعد زغلول في بنها عاصمة المحافظة، وكذلك ميادين مدينة شبرا الخيمة (العاصمة الثانية

(١٠) كان عدد المحافظات في مصر قبل اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير٢٠١١، ٢٩ محافظة، وبعد تولي حكومة عصام شرف في آذار/ مارس ٢٠١١، ألغيت محافظتان هما: حلوان و٦ أكتوبر، وعادت كل منهما إلى محافظتها الأصلية، وأصبح عدد المحافظات ٢٧ محافظة بعد الثورة.

لمحافظة القليوبية)[11]. وانطلقت تظاهرات أخرى محدودة في محافظات البحيرة والمنوفية وشمال سيناء. وقد اتضح أن التظاهرات الاحتجاجية تصاعدت في الوجه البحري وفي محافظات القاهرة الكبرى وبعض محافظات القناة وسيناء. ولم تُرصَد تظاهرات كبرى أو محدودة في محافظات الوجه القبلي باستثناء بعض التحركات الشبابية المحدودة.

بدت الشعارات محدودة المطالب في بداية الثورة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وظهر ذلك من خلال الهتافات واللافتات الصغيرة؛ حيث تضمنت الهتافات كلمات: «باطل.. باطل.. مجلس الشعب باطل.. مجلس الشورى باطل.. فتحي سرور.. صفوت الشريف.. جمال مبارك.. حبيب العادلي... إلخ باطل».

ولم ترفع شعارات إسقاط النظام أو حتى إسقاط حسني مبارك رئيس الدولة في أول أيام التظاهرات الاحتجاجية التي سرعان ما تحوّلت إلى ثورة شعبية جارفة وقوية وفي أنحاء مصر عقب الاستخدام المفرط والعنيف للقوّة بجميع وسائلها، حتى إطلاق الرصاص الحي مساء يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

خلال يومَي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/ يناير، بدأ الشباب يتعاملون بوسائل الاتصال الحديثة (الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني) ويستخدمونها في صوغ الشعارات الكبرى وفي الدعوة إلى تظاهرات مليونية في ميدان التحرير وكل الميادين في عواصم المحافظات المصرية، يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير عقب صلاة الجمعة، وسُمِّيَت «جمعة الغضب». وقد أجمعت القوى السياسية المختلفة ـ بقرارات جماعية وانفرادية ـ على الاشتراك في «جمعة الغضب»، والاستعداد لها حتى المجابهة مع قوّات الأمن؛ وقد اتُّخذت الترتيبات للاشتراك والاستمرار والصمود يوم «جمعة الغضب»، وجَهِّزت الأدوات اللازمة للصمود والمجابهة، ومن ذلك: كميات كبيرة من علب الكوكاكولا، وقِطَعِ البصل، والمناديل، والخلّ، والثوم، والكمّامات

---

(١١) تحليل المشهد الثوري في مصر هو نتاج المشاركة المباشرة للكاتب في الحدث ومتابعته على الطبيعة، ومتابعة وسائل الإعلام، صحافة وإذاعة وتلفزيون، ويتضمن معلومات دقيقة وأكيدة، ولديه أرشيف كامل بما كان يطبع ويوزع من بيانات الثوار في التحرير وميادين مصر كلها، بل كان مشاركًا في صوغ بيانات الثورة حتى تنحي الرئيس مبارك في ١١ شباط/ فبراير وما بعد ذلك.

الواقية... إلخ. وكلّها وسائل استُخدمت في المجابهات السابقة مع قوات الأمن، لتفادي دخان القنابل المسيلة للدموع وقنابل المولوتوف والرصاص المطاطي، وكان متوقَّعًا استخدامُ الوسائل ذاتها في التظاهرات اللاحقة.

بدأت التظاهرات الواسعة والشاملة والشعبية بمشاركة الفئات المختلفة في عموم محافظات مصر، بعد صلاة الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير، مع سيطرة قوات الأمن على جميع الميادين - وفي مقدمتها ميدان التحرير - وعلى جميع مداخلها، بحيث يستحيل على المتظاهرين دخولها! زد على ذلك لجوء قوات الأمن إلى إغلاق الجسور (الكباري) بين محافظة القاهرة ومحافظات الجيزة والقليوبية، ومنها: كوبري أكتوبر، وكوبري قصر النيل، وكوبري الجامعة، وكوبري عباس، وكوبري ١٥ مايو، وروض الفرج، وشبرا العلوي أغا خان... إلخ. استطاعت الجماهير تحمُّل أساليب قوّات الأمن واستخدامها المفرط للقوة لمدّة تصل إلى سبع ساعات، بعدها استطاعت إجبار تلك القوات على الاستسلام والفرار ودخول ميدان التحرير في قلب العاصمة المصرية (القاهرة) الذي كان دخوله مستحيلًا، فضلًا عن سقوطه في أيدي المتظاهرين، على الرغم من أنّ قبضة الأمن كانت شديدة وقوية وباطشة. استطاعت الجماهير في جميع أنحاء مصر احتلال الميادين الرئيسية، لتبدأ التحركات الشعبية الأفقية في جميع أرجاء مصر وساحاتها.

كانت شعارات «جمعة الغضب» في ٢٨ كانون الثاني/ يناير أكثر تصاعدًا؛ فقد تضمنت شعارات: «الشعب يريد إسقاط حسني مبارك» و«الشعب يريد إسقاط النظام»، وكذلك: «باطل حسني مبارك.. جمال مبارك باطل.. التوريث باطل.. سوزان مبارك باطل.. علاء مبارك باطل»، ثمّ الشخصيات الرسمية البارزة في الدولة، «كلها.. باطل.. باطل».

كما لوحظ أن هذه الشعارات وصلت إلى إسقاط أسرة مبارك كلها واعتبارها «باطلًا»، وهو ما يُعَدُّ تصعيدًا كبيرًا؛ كما أنّ الأمر لم يقتصر على إسقاط مبارك وأسرته وبطلان استمرارهم ووجودهم، بل امتدَّ إلى إسقاط النظام بأسره؛ وهو الشعار الذي بدأ في تونس قبل الثورة المصرية بعدة أسابيع: «الشعب يريد إسقاط النظام».

عَقِبَ احتلال الشعب ميادين مصر واعتصامه فيها، وفي مقدّمتها ميدان

التحرير في القاهرة، ثم بقية ميادين التحرير في عواصم المحافظات، بدأت اللافتات الكبرى ترتفع في تلك الميادين حاملة أهداف الشعب والمطالب التي يريد تحقيقها عبر ثورته؛ ووُضعت تلك الشعارات على سفوح العمارات وواجهاتها المحيطة بميدان التحرير. يُمكننا ـ من خلال حصرٍ ميداني لهذه اللافتات ـ إجمال أهداف الشعب واختزالها في إسقاط النظام المصري الحاكم بأجمعه، وهي كما يلي:

ـ رحيل حسني مبارك رئيس الجمهورية.

ـ إسقاط الدستور وإنهاء العمل به.

ـ حلّ مجلسَي الشعب والشورى المزوَّرين.

ـ حلّ المجالس الشعبية المحلية المزوّرة والفاسدة.

ـ حلّ الحكومة برئاسة أحمد نظيف وتأليف حكومة وطنية مستقلة.

ـ إعداد دستور جديد للبلاد.

ـ تأليف مجلس رئاسي (مدني/عسكري)، يتولى إدارة السلطة والبلاد خلال الفترة الانتقالية.

ـ إجراء انتخابات حرّة وسليمة.

ـ تطهير البلاد من الفاسدين ومحاكمتهم.

ـ حلّ الحزب الوطني الحاكم ومحاكمة قياداته.

ـ عزل المحافظين ومحاكمتهم.

ـ إقامة الدولة المدنية.

لذلك، كانت الشعارات المتداولة التي ردّدها الثوار في ميدان التحرير وفي بقية الميادين في مصر، مدنية وسلمية. كما ظهر شعار أحدث إجماعًا عليه من القوى السياسية والأمة المصرية جمعاء؛ وهو شعار ثلاثي الأهداف، رفعته تلك القوى لتحقيق «الحرية ـ التغيير مع التطهير ـ العدالة الاجتماعية».

تحوّلت المطالب الفئوية في الاحتجاجات من الحديث عن علاوات أو أرباح أو زيادات أجور، إلى مطلب جماعي كبير، هو الحرية فالتغيير

والتطهير ثمّ العدالة الاجتماعية. يعني ذلك تحوّل مطالب الشعب، من مطالب تتعلق بكل فئة على حدة وذات صيغة اقتصادية أو اجتماعية، إلى مطالب سياسية كبرى تتعلّق بالحرية والديمقراطية والتغيير والتطهير، ثمّ العدالة الاجتماعية مطلبًا أخيرًا. أي أن التغيير السياسي من طريق قيمتَي الحرية والديمقراطية هو المدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية الشديدة، وتعميق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، والقضاء على الظلم والقهر إلى غير رجعة. كما تحوّلت منابر المساجد في أغلب أنحاء مصر، إلى وسائل للتوعية والتشجيع على المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والثورة على الحاكم الظالم وبطانته الفاسدة.

من خلال ما سبق، يتضح أن هذا الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية كان مُعَجِّلًا بالثورة المصرية، في إطار نظرية «التراكم السياسي» في الأفعال والتصرفات التي تُنتج ما هو أكبر وأضخم؛ لذا أسفرت هذه الاحتجاجات وانتشارها وتواصلها واستمرارها في آخر الأمر عن ثورة شعبية شاملة انتظمت في جميع أنحاء مصر وأرجائها[١٢].

رابعًا: دور الشباب في الدعوة إلى الثورة والتمهيد لها

ساهم الشباب بدور محوري في الدعوة إلى ثورة ٢٥ يناير، والتمهيد لها بجهود كبيرة في التظاهر والاحتجاج خلال السنوات الستّ السابقة للثورة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١)[١٣]. ظهر ذلك في ما يلي:

ـ تحديد الشباب موعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير كي يواكب عيد الشرطة ويلفت الأنظار إلى الدور السلبي الذي تمارسه قوّات الشرطة ضدّ المتظاهرين، وبالتالي إفساد أفراحها واحتفالاتها. كما أن التظاهر في ذاك

(١٢) جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء عن دور الشباب في الثورة، هي حصيلة مشاركة مباشرة من الكاتب مع كل الحركات الشبابية التي شاركت في الإعداد للثورة، ومع ذلك يمكن للمزيد، انظر: فاروق جويدة، «شباب الثورة وإفلاس النخبة،» **الشروق الجديد**، ٢٠١١/٦/٥، وأسامة الغزالي حرب، «في معنى الثورة،» **الأهرام**، ٢٠١١/٧/٦، تضمن تحليلًا لما حدث ودور الشباب في الثورة.

(١٣) دينا شحاتة، **الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير**، كراسات إستراتيجية؛ ٢١٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١)، ص ١٥ و٣٠.

اليوم الاحتفالي، كان سيوضح للجميع مدى «العنف المفرط» الذي تستخدمه الشرطة ضدّ المتظاهرين، ليكون ـ بالتالي ـ حدثًا يصعب نسيانه في ما بعد.

ـ دعوة الشباب، بل الشعب المصري كلّه، إلى التظاهر في ظلّ «الإلهام التونسي»، حيث نجح الشعب التونسي في إجبار الرئيس زين العابدين بن علي، على الرحيل الذي تلاه سقوط نظامه بالكامل. كما أن كسر حواجز الخوف أصبح مهمّة قومية، إذ ليس من مفرٍّ سوى تحطيم الخوف في النفوس، والخروج إلى الشوارع بجرأة كبيرة للتظاهر المستمر حتى يتحقق الإصلاح والتغيير.

ـ استخدام الشباب وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج ضد الظلم والتزوير بهدف الإصلاح والتغيير. وقد استثمر الشباب وسائل «الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية»، فعُرفت الثورة المصرية بأنّها ثورة الشباب وثورة الفيسبوك، استنادًا إلى استخدامها أحدث وسائل الاتصال الحديثة؛ مثلما سبق أن استخدمت الثورة الإيرانية وسيلة «الكاسيت» كأحدث وسيلة اتصالية آنذاك، في تحريك الشعب الإيراني لإسقاط نظام شاه إيران. وقد ساعد استخدام أحدث وسائل الاتصال الجاذبة للشباب ـ في الاستخدام والتعاطي معها ـ في الانتشار الأفقي للدعوة إلى التظاهر والاحتجاج في أنحاء مصر كلها.

ـ حُسن استثمار الشباب حدثَ تزوير إرادة الشعب في آخر انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، التي تمخض عنها فوز الحزب الوطني الحاكم بنسبة ٩٧,٥ في المئة، والباقي، وهو نسبة ٢,٥ في المئة، لمعارضة هي في الغالب مشبوهة و«ملَكية» أكثر من النظام الحاكم نفسه. والدليل الذي ترجم ذلك، هو مشاركة بعض من نجحوا بوصفهم معارضة، في واقعة «الجمل» لضرب المتظاهرين في ميدان التحرير؛ وأحد هؤلاء المعارضين المشبوهين مسجون الآن إلى حين المحاكمة واسمه رجب حميدة. هذا الحدث كان محوريًا في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، واتُّخذ أساسًا لتغليب مطلب الحرية والديمقراطية على ما عداه من مطالب ثبت عجزُ النظام الحاكم وحكومته عن الاستجابة لها.

في ضوء هذه المظاهر لدور الشباب في الدعوة إلى هذه الثورة والتمهيد

لها، يمكن رصد أهم الجماعات الشبابية التي نشأت خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي مارس الشباب دورهم الحقيقي في إطارها[١٤]:

١ ـ حركة شباب من أجل التغيير

أُسّست هذه الحركة في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تحت مظلّة حركة «كفاية»، بعد شهرين من أول تظاهرة نظّمتها «كفاية» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة، وقد أُنشئت بمبادرة من شباب الحركة في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، والحركات المناوئة للحرب على العراق. ضمّت الحركة شبّانًا ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة، وعددًا من المستقلين. بدأت بنحو ٣٠ عضوًا مؤسسًا، واتسعت ونجحت في جذب عدد كبير من شبان الأحزاب الرسمية على مستوى الأقاليم لا القاهرة فحسب؛ وتتمثل أهمّ مطالبها في: الحرية والعدالة ونزاهة الانتخابات وعدم احتكار السلطة، وهي حركة ضدّ الدكتاتورية وتسعى للحرية والديمقراطية.

٢ ـ حركة تضامن

تعبّر عن مرحلة جديدة لشباب انبثق من حركة شباب من أجل التغيير، وذلك تضامنًا مع حركات الاحتجاج العمالية والفلاحية، التي انتشرت في هذه الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. أُسست الحركة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ من شبّان ينتمون إلى حزب العمل وحزب الغد، وآخرين ينتسبون إلى الاشتراكيين الثوريين وبعض المستقلين. وانطلقت على أساس إعلان تضامنها مع حركات الاحتجاج، وأنّ الحركات القاعدية هي المدخل الحقيقي إلى التغيير، وأنّ التغيير يتحقّق بالتشبيك بين الحركات الاجتماعية، والربط بين المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية.

٣ ـ حركة شباب ٦ أبريل

أُنشئت هذه الحركة في السادس من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، وذلك بسبب

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

إدراك مجموعة من الشبان حالة التردّي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأهم مطالبها التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية. وتُعَدُّ أولى الحركات الداعية إلى الثورة في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠. ينتمي الشباب في هذه الحركة إلى أحزاب سياسية وقوى مختلفة وعدد من المستقلين. وقد استخدم الشباب في الحركة الإنترنت الذي جذب عددًا كبيرًا من الشبان الذين لم يكن لهم نشاط سياسي من قبل. وارتبط اسم الحركة بإضراب السادس من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ في المحلّة الكبرى، وكان عبارة عن مواجهة مباشرة مع نظام الحكم، اتّسمت بالحدّة والعنف غير المسبوق. وقد بدأت الحركة بدعوة وجهتها الناشطة الشابة إسراء عبد الفتاح إلى الإضراب باستخدام الفيسبوك، وروّجت لذلك واستجاب الشباب، ووقع أكبر إضراب بعد هذه الدعوة في المحلّة الكبرى، حيث تحوّلت الدعوة إلى «حركة شباب ٦ أبريل». استمرّت الحركة بعد ذلك حتى الآن، ولها دور كبير قبل ثورة ٢٥ يناير وفي أثنائها وبعدها. وقد كان المنسّق العامّ للحركة أحمد ماهر.

٤ ـ حركة شباب من أجل الحرية والعدالة

هي مجموعة من الشباب المنشقّ عن جماعة ٦ أبريل. أُنشئت في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، واتّسمت بالتشدد بعد موجة الاحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل خالد سعيد في الإسكندرية. أهمّ مطالبها إسقاط النظام بالكامل. عقب انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ وتزويرها، كانت الحركة في طليعة الحركات الشبابية الداعية إلى الثورة على النظام. وبدأت الدعوة الرسمية إلى الثورة في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وقد كان المنسق العام للحركة محمد عواد.

٥ ـ الجبهة الحرّة للتغيير السلمي

أُنشئت في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، بسبب الاحتقان السياسي والطائفي وتردّي الأوضاع الاقتصادية. يصل عدد أعضائها إلى نحو خمسة آلاف شاب. أصدرت الجبهة بيانًا في الخامس من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بعنوان «التغيير أو الرحيل»، متضمنًا الدعوة إلى الثورة وإسقاط نظام الحكم. وقد كان المنسق العام للجبهة عصام الشريف.

٦ ـ الحملة الشعبية لدعم البرادعي

بدخول محمد البرادعي دائرة الصراع السياسي في مصر، قبل أن يترك منصبه رئيسًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نهاية عام ٢٠٠٩، وإصراره على تغيير قواعد اللعبة السياسية حتي يستطيع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، أُسِّست حركة سياسية باسم الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا للجمهورية، بقيادة الشاعر عبد الرحمن يوسف. وصل عدد مؤيدي الحركة بعد تدشين موقعها، إلى ألفَي مصري خلال ٢٤ ساعة، وسرعان ما وصل العدد إلى ٢٥٠ ألف عضو بعد مرور سنة واحدة فحسب، لتصبح صفحة الحركة المعنية ثاني أكبر صفحة مصرية على الفيسبوك، بعد صفحة حملة «كلنا خالد سعيد»، التي نجحت في اجتذاب نحو نصف مليون عضو.

بدأت الحركة بمؤسسها عبد الرحمن يوسف، ثمّ أصبح مصطفى النجّار منسقًا عامًا لها. أهمّ مطالبها: تغيير النظام وتطهير البلاد؛ وقد دعت في يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير إلى الاحتجاج والتظاهر في جميع أنحاء البلاد.

٧ ـ حركة «كلنا خالد سعيد»

كان سبب ظهور هذه الحركة مقتل خالد سعيد (٢٨ سنة) في الإسكندرية. أُنشئت في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، وأهمّ مطالبها: وقف التعذيب في أقسام الشرطة وتحقيق العدالة والمساواة. كانت من أوائل الحركات الشبابية الداعية إلى الاحتجاج والتظاهر والثورة على النظام الحاكم.

استطاعت تلك الحركة اجتذاب أكثر من ٣٠٠ ألف عضو على الفيسبوك في خلال عدة أسابيع بعد إعلانها. وكان قد شاع تعرض خالد سعيد، الشاب السكندري، للضرب حتى الموت على يد مخبرين بزيّ مدني في قسم شرطة سيدي جابر، عند مدخل إحدى البنايات، على مرأى من المواطنين. وقد كان عبد الرحمن منصور مُنسّقًا عامًّا للحركة المعنية.

شاركت الحركة ـ التي أخفت مؤسّسيها على الموقع تجنبًا لإلقاء القبض عليهم ـ في الدعوة والحشد إلى تظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير الاحتجاجية التي مهّدت للثورة.

٨ ـ حركة شباب حزب الجبهة الديمقراطية

هي حركة منبثقة من حزب الجبهة الديمقراطية، أراد أعضاؤها كسر هامش الحرية المقيّد للأحزاب الرسمية، وذلك للتفاعل مع حركات الشباب الأخرى المستقلّة، مع الحفاظ على هويتهم الحزبية. أُنشئت الحركة في منتصف عام ٢٠٠٦، وطالبت بالحرية والعدالة ومدنية الدولة كأهداف كبرى، بينما كان من ضمن مطالبها المحدودة والعاجلة حرية إنشاء الأحزاب وإطلاق حرية الصحف. شاركت هذه الحركة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، كما شاركت في الثورة واستمرارها. اتّسم الاتجاه السياسي لهذه الحركة، في سياق الحزب الذي تنتمي إليه بالليبرالية، وكان المنسّق العام لها شهاب عبد المجيد.

من الملاحظ أنّ أهمّ سمة جمعت بين هذه الحركات الشبابية إقرار آلية التظاهرات والاحتجاجات، لتعبئة الجماهير وحشدها للمطالبة بحقوقها. وقد كثّفت هذه الحركات لقاءاتها بعد تزوير انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، للإعلان عن الاحتجاج المستمر. وفي ضوء انفجار الثورة التونسية وسقوط بن علي ورحيله سريعًا في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تشجّع الشباب على تحديد ٢٥ كانون الثاني/ يناير موعدًا للتظاهر والاحتجاج، وحدّدوا الأماكن للتحرك والانطلاق، وجعلوا الوصول إلى ميدان التحرير في قلب القاهرة هدفًا لجميع تحركاتهم، ليصير بعدها مكانًا للتلاقي والإعلان عن المطالبات الشعبية. كانت شعارات الشباب، بحسب ما اتّفقوا عليه، «خبز.. حرية.. كرامة إنسانية».

في ضوء ما أسفر عنه نجاح تظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير ووصول الشباب إلى ميدان التحرير، وفضّ قوّات الأمن هذا التجمع باستخدام القوّة حتى الموت واستخدام الرصاص الحي، تولّد الأمل لدى الشباب بأنّ تجاوب الجماهير أصبح كبيرًا. ما دعاهم إلى تحديد موعد آخر للتظاهر والاعتصام يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير تحت شعار «جمعة الغضب»، ووجهوا الدعوة إلى جماهير مصر كلّها للتظاهر، وهو ما حدث فعلًا وفقًا لما أُشير إليه سابقًا.

هكذا يتّضح دور الشباب الحاسم في تنظيم التظاهرات والدعوة إليها

وقدرتهم على تعبئة الجماهير، ونجاحهم في ذلك. وليس بمستغرب القول إن هذه هي ثورة الشباب التي تحوّلت إلى ثورة شعبية غير مسبوقة؛ حتى إن الجميع تلاقى على حقيقة واحدة، هي أنّ ما بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير لن يكون مثل ما قبله[١٥].

خامسًا: دور التشابك الاتصالي في تحريك جموع الشعب بمبادرة الشباب

من الصعب أن يُنكر أحد ذلك الدور المؤثر لشبكة الإنترنت، الذي وصل إلى إحداث الانقلاب في الحياة الإنسانية المعاصرة. فممّا هو ثابت تاريخًا، أنّ أوّل دعوة لاقت قبولًا وتجاوبًا من شعوب العالم عبر وسيلة «الإنترنت»، هي الدعوة إلى وقف التحركات الأميركية للحرب على العراق في عام ٢٠٠٣؛ حيث وُجِّهت الدعوة بالشبكة إلى التظاهر في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، وقد شارك في هذه التظاهرات في المدن الكبرى في العالم، أكثر من ٢٠ مليون مواطن. ثمّ تكرّرت الدعوة إلى التظاهرات العالمية لمساندة القضية الفلسطينية، ووقف الحرب التي شُنت على العراق منذ ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، وانتهت باحتلاله في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. ثمّ تلت تلك الدعوة مطالباتٌ بوقف الحرب على لبنان (صيف ٢٠٠٦)، ووقف الحرب على غزة أكثر من مرة؛ آخرها الحرب الإسرائيلية ضدّ غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وغير ذلك من قضايا دولية.

استُحدثت أدوات جديدة مثل البريد الإلكتروني والمدوَّنات والفيسبوك والتويتر، وأصبحت جميعها وسائل فعّالة في الاتصالات بين مختلف أنواع البشر ومختلف ثقافتهم عبر العالم؛ كما أصبحت هذه الأدوات الجديدة وسائل فعّالة لتبادل المعلومات وتبادل الآراء والأفكار ونشر الدعوات الأيديولوجية، بل والنجاح في حشد الجماهير والملايين من الناس لأجل قضية واحدة. كما لا يمكن في هذا السياق، تجاهل الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي أوباما في عام ٢٠٠٨، التي اعتمدت اعتمادًا كليًا على هذه

---

(١٥) السيد يسين، «هل هي حقًا ثورة بلا قيادة،» الأهرام، ٢٠١١/٦/٩.

الوسائل الاتصالية الجديدة، الأمر الذي أدّى إلى نجاحها تمامًا وفوزها.

سجّلت الأحداث والوقائع، أنّ ثورة ٢٥ يناير تُعَدُّ النموذج الواضح والأمثل للفاعلية الكبيرة لهذه الوسائل، وفي مقدمتها الفيسبوك كوسيلة للتعبئة الجماهيرية والحشد نحو مطالبات ثورية كبرى، كالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكان من نتاج هذه التفاعلات عبر آليات شبكة الإنترنت، قيام ثورة ٢٥ يناير على نحو غير مسبوق. في تفسيرٍ لهذا القدر الكبير من الحشد الجماهيري، يبدو أن التفاعلات في مجتمع شبكة الإنترنت، هي تفاعلات أفقية لا تفاعلات رأسية. فالشبكة لا رئيس لها، والمتعاملون في رحابها لا يتلقّون تعليمات أو توجيهات من أحد، ولا يخضعون للرقابة المباشرة من أي جهة. فهم أحرار تمامًا، ويمارسون حريتهم في التعبير عن أنفسهم، كما هي الحال في المدوَّنات والفيسبوك والتويتر. وقد تحمل هذه الحرية في طياتها نقدًا سياسيًا عنيفًا ضدّ المجتمع الأبوي عامّة ـ سواء تجسّد ذلك في سلطة الزعماء السياسيين، أو حتى سلطة الأب في الأسرة ـ وضدّ النظم الشمولية والسلطوية مباشرة. كما يُلاحَظ أنّ جميع أولئك الذين يعبّرون عن آرائهم بحرية، هم أنداد ولا يخضعون لأي سلطة. كل ما يحدث في هذه الشبكة، هو في إطار من «النديِّةِ الكاملة». من هنا يمكن القول: إنّ ثورة ٢٥ يناير في مصر كانت بلا قيادة أو رأس كما يقال، فقط لأنّها حصيلة تفاعلات مركّبة وتشبيكات معقّدة، استمرت فترة طويلة، وتضمّنت انتقادات بالغة الحدّة والعنف ضد النظام السلطوي المصري، وانتهت هذه الانتقادات بالاتّفاق على النزول إلى ميدان التحرير يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير الموافق لعيد الشرطة[١٦].

---

(١٦) دينا قابيل، «الفرنسي روبير سوليه: شباب الثوار انتزعوا الاعتراف بهم من المجتمع الأبوي الضاغط: «الفرعون مقلوبًا» يفضح التغطيه الإعلامية للثوار ويعتبر «الشروق» جريدة معارضة،» الشروق الجديد، ٢٠١١/٦/١٠. هذا التحليل لواقع هذه اللجان الشعبية ودورها، من واقع المعايشة الكاملة والتشارك معها، ولم يكتب عنها تحليل حتى الآن، بل كُتبت عنها تحقيقات صحافية فيها مبالغات نتيجة مواقف شخصية للمحررين؛ لكنها تجربة تستحق التحليل الموضوعي بعد ذلك.

هكذا اندلعت الثورة على يد شباب الفيسبوك، الذين دعوا إلى التظاهر والاحتجاج في شوارع مصر وميادينها، والتفّت حولهم جموع الشعب، فتحوّلت بحكم الملايين المشاركة في التظاهر والاجتماع، إلى ثورة شعبية قامت لهدم النظام القديم، ولمحاولة بناء النظام الجديد على أساس الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وبحسب ما يرى الكاتب الفرنسي روبير سولين، استطاع الشباب الثوار في مصر انتزاع الاعتراف بهم من المجتمع الأبوي الضاغط، ومن النظام السلطوي الغارق في الدكتاتورية.

يتّضح من ثمّ الدور الإيجابي لآليات الشبكة العنكبوتية المعروفة بشبكة الإنترنت، وهي الفيسبوك، والتويتر بصفة رئيسية، في حشد الجماهير للثورة على النظام الاستبدادي في مصر حتى إسقاطه تمامًا.

سادسًا: آلية اللجان الشعبية في سدّ الفراغ الأمني بعد سقوط الدولة البوليسية

أكدت تطوّرات الأحداث بعد سقوط «الدولة البوليسية» في مصر مساء يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أن على الشعب تَحَمُّل مسؤولية أمنه مباشرة، وخصوصًا مع سريان شائعات من القوى المضادة للثورة ـ للالتفاف عليها وإجهاضها إن أمكن ـ بأن البلطجية يتحركون في كل حي وكل شارع على مستوى الجمهورية، لسلب الناس ونهبهم واغتصابهم ليلًا. سرت حالة خوف شديد، سرعان ما بددها الشباب أنفسهم بتأليف لجان شعبية في كل مربع سكني وفي المداخل الرئيسية لكل حي أو مدينة وفي الشوارع الرئيسية. وقد ظهرت هذه المجموعات (اللجان) وكأنّها مسلّحة لمواجهة أي طوارئ؛ فهي تفتش السيارات وتتأكد من هوية الأشخاص الذين يركبون السيارة أو الحافلة أو حتى الدراجة النارية، وذلك بهدف التأكد من عدم حمل الأسلحة أو أي وسائل عنف. وقد نجح الشباب في مهمّتهم طوال شهر كامل (من بداية شباط/ فبراير حتى نهايته، وفي خلاله تَنَحّى حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير) حيث كان عملهم يبدأ مع بداية ساعة حظر التجول ويستمر حتى صباح اليوم التالي بانتهاء حظر التجول. وقدم الشباب المصري في عموم

مصر تجربة جديدة بالنظر في حماية ثورته من التعرّض لمحاولات الالتفاف والإجهاض. إنّها تجربة تضاف إلى رصيد الشباب في الدعوة إلى الثورة وحمايتها في آن. وقد قدّم الشباب المصري بهذه التجربة، نموذجًا لكيفية سدّ «الفراغ الأمني» عند انسحاب الشرطة وتَنَصُّلِها من تأدية دورها ووظيفتها في خدمة الشعب وحفظ أمنه، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة. خلال هذه الفترة، استطاع هؤلاء الشباب أن يُشعِروا بقية أفراد الشعب بأن أبناءهم قادرون على حمايتهم في الظروف الاستثنائية. ولا تزال التجربة تعمل في المواقف الطارئة، وآخرها حماية لجان امتحانات الثانوية العامة، وشهادات معادلة الدبلومات الفنية. وهي تجربة نموذجية أكّدت أن انهيار مؤسسة أمنية متسلّطة، عانى الشعب منها ومن أدائها المعادي له، لم يسبب انهيار الشعب بل حفّزه على حماية نفسه بأبنائه الشباب. كما تؤكد التجربة أنّ الانتشار الأفقي للثورة كان أحد العوامل الأساسية لحمايتها من أعدائها والقوى المضادة لها. ولم يكن الأمر إذن، مقصورًا على المركز في القاهرة أو المراكز في عواصم المحافظات، بل وصل إلى كل شارع وحارة وحيّ وقرية ومدينة في أنحاء مصر كلها. ولو لم تكن الثورة قد وصلت إلى المناطق كلها أو معظمها على الأقل، لما كان لتجربة اللجان الشعبية أن تنجح في سدّ الفراغ الأمني؛ فنجاحها إذن، تأكيد للانتشار الأفقي للثورة في سائر أرجاء مصر.

ختام

يتّضح مما سبق عرضه وتحليله، أنّ ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في مصر، لم تكن مقصورة على تظاهرات احتجاجية مركّزة في القاهرة (العاصمة)، بل كانت منتشرة في عموم الوطن. وكان لانتشار التظاهر أفقيًا في معظم عواصم المحافظات وخصوصًا الوجه البحري، الأثر الكبير في اشتعال الثورة وتصاعدها رأسيًا في المطالب، حتى نجحت وأسقطت النظام بادئةً بإجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي وترك المنصب، وصار يُدعى بالرئيس المخلوع - إشارةً إلى إجباره على التنحي - بدلًا من وصفه بالرئيس السابق. ولم يكن هذا الانتشار الأفقي للتظاهر ليحدث إلا بعد تراكم سياسي كبير عبر سنوات كثيرة من الاحتجاج والغضب، الذي لم تستطع الحكومة

بل والنظام السياسي استيعابه ولو بالاستجابة للمطالب الجزئية. لا شكّ في أنّ الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١١ (أحد عشر عامًا) كانت فترة مهمّة في إحداث هذا الغبن السياسي وتراكمه المفضي إلى هذا الفعل التظاهري والاحتجاجي، الأمر الذي وصل إلى الذروة بانفجار شعبي كبير تجسد في ثورة شعبية كبرى، انتشرت أفقيًا وتصاعدت رأسيًا في مطالبها حتى أسقطت النظام برمّته من دون أدنى تراجع.

كذلك، قاد الفشل الحكومي في استيعاب مطالب المحتجين خلال السنوات الأخيرة، وانتقال الحكومة من فشل إلى فشل، إلى هيمنة الخيار السياسي على خيار المطالب الجزئية، ما ساهم في اشتعال الغضب والاحتجاج العام الذي أدّى بدوره إلى ثورة شعبية في عموم مصر.

كما كان لجهود الشباب في توظيف وسائل الاتصال الحديثة ومنها الشبكة العنكبوتية وآلياتها وبصفة خاصة الفيسبوك والتويتر والبريد الإلكتروني، الأثر الكبير في تشجيع الشعب في عموم مصر على التحرك، والتعبئة في اتجاه التظاهر في أنحاء مصر كلّها لا داخل القاهرة العاصمة فحسب، أو القاهرة الكبرى التي تضم محافظتي الجيزة والقليوبية إضافة إلى القاهرة العاصمة. وليس بمستغرب أن يطلق على الثورة المصرية اسم «ثورة الشباب» أو ثورة «الفيسبوك»، استنادًا إلى الفاعل الرئيس للثورة والوسيلة الحاسمة فيها. فالشباب استطاع أن يحرك الشعب ويساهم في تعبئته للتظاهر حتى الثورة؛ واستجاب الشعب وتَحَرَّكَ لا لهذه الدعوة فحسب، بل ـ أيضًا ـ بفعل فكرة الاستعداد المسبق لهذا الفعل الكبير في إطار نظرية «التراكم السياسي». فالثورة هي حصاد الفعل التراكمي، والحالة أو التربة الملائمة من حيث توافر العوامل المساعدة على تَفَجُّر الثورة ونجاحها.

كما أنّ التلاحم الكبير بين الشباب وقيادات العمل الوطني في أنحاء مصر كلّها ـ قبل الثورة وفي أثنائها وإلى الآن ـ كان له الأثر الكبير في صوغ برنامج الثورة وشعاراتها ومطالبها: ابتداءً من «الشعب يريد إسقاط النظام»، مرورًا بـ «حرية.. تغيير.. عدالة اجتماعية»، إلى صوغ برنامج بمطالب الشعب التي تركّزت وتجمّعت في الـ ١٢ مطلبًا التي عُرضت آنفًا. وكان الحديث في أنحاء مصر كلّها عن هذه المطالب والشعارات موحدًا، حتى

أصبحت هناك مفردات واحدة ولغة واحدة ومطالب واحدة. وإلى الآن ـ بعد مرور ما يقرب من سنة ـ ما زال هناك تلاقٍ على هذه المطالب، ما تحقّق منها وما لم يتحقّق. وما زالت المطالب مستمرة بما لم يتحقّق حتى الآن. وقد كان لـ «ميدان التحرير» في قلب القاهرة العاصمة، وللتظاهرات المليونية المستمرة، الدور الحاسم في ممارسة الضغوط على من في يدهم الأمر (المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة)، لتنفيذ هذه المطالب. وما زالت عملية التأثير والتأثر والانتشار الأفقي للثورة حِفاظًا عليها واستكمالًا لمطالبها، مستمرة إلى الآن. وهو الأمر الذي يُجسّد درجة التلاحم الكبيرة بين المركز، والفروع في حماية هذه الثورة.

الفصل السادس

توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ

محمد صابر عرب(*)

(*) رئيس دار الكتب والوثائق القومية.

أولًا: حتمية الثورة المصرية وأهميتها

تُعَدُّ الثورة مخزونًا ثقافيًا متراكمًا عرفه الإنسان، وعرفته الأمم على مرّ العصور منذ فجر التاريخ. والأمم، مثل الأفراد، نتاج بيئة اجتماعية وثقافية فضلًا عن الموروث التاريخي، الذي لا يوجد في الجينات بل في الميراث الاجتماعي الذي يسري من جيل إلى جيل، حيث تتولّد المشاعر الوطنية الجياشة[1] وهذه المشاعر هي التي تدفع الإنسان أو المجتمع إلى الثورة، التي تحدث غالبًا حينما يشعر الناس باليأس من افتقاد العدالة والقانون وحقوق الإنسان الطبيعية كلها.

قد يثور الإنسان لرفع الظلم عن نفسه، أو لرفعه عن كاهل أمّته (كالثورة على الاستعمار). وتختلف أنماط الثورة وأساليبها من مجتمع إلى آخر وفق البيئة، والأيديولوجيا، والعادات والتقاليد؛ فبينما تقوم ثورة دامية في مجتمع ما، نجدها سلمية بيضاء في مجتمع آخر، وقد تُحقّق الأخيرة كثيرًا من أهدافها، بينما قد تُحقّق الأولى قدرًا متواضعًا منها.

لا يمكن أن تقوم ثورة إلا إذا توافرت أسبابها: كالثورة على الاستعمار، أو الظلم، أو القهر، أو الفقر، أو التمييز العرقي أو الديني، أو الفساد. وقد تجتمع هذه الأسباب كلّها في ثورة واحدة.

من جهة أخرى، قد يأتي ذكر الثورة للتدليل على حدوث تغيير ما في نمط السياسة أو الاقتصاد، أو في أحد أنماط التفكير، أو حتى في التطوُّر في الاتصال؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن هناك من أطلق مصطلح الثورة على الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأميركي ريغان بعد حلفه اليمين رئيسًا للولايات

(١) روبرت أمرسن، **من الاستعمار إلى الاستقلال**، ترجمة نقولا الدر (القاهرة: الدار الشرقية للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ٨٣.

المتحدة الأميركية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، حينما أعرب عن أمله في «إعادة بناء أميركا قوية ومزدهرة تعيش في سلام مع نفسها ومع العالم»[٢].

مهما يكن من أمر، لا يمكن أن يثور مجتمع ما إلا بعد الاقتناع التام بأنه صاحب حقّ وقضية، وإلا فلا حاجة له إلى الثورة، ولا يمكن أن تقوم ثورة إلا حينما يبلغ الظلم والفساد والاستبداد مداه. وكما قيل: «إنّ القدر لا يصنع الثورات، بل يصنعها الرجال، رجال قد يكونون متنسّكين لكنهم عباقرة»[٣].

أمّا المصريون، فقد عرفوا الثورة منذ فجر التاريخ؛ إذ قاموا بثورتهم الاجتماعية الأولى في عهد ببي الثاني[٤] (قيل في عهد خليفتيه مري أن رع الثاني، والملكة نيت إفرت نيتوكريس) حينما ثار المصريون على مليكهم على الرغم من أنّهم كانوا يعتقدون بألوهيته، كما ثاروا على الكهنة وأمراء الأقاليم، وكانت لتلك الثورات عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلًا عن العوامل النفسية، وقد تحقّق ذلك حينما تنامى الوعي الشعبي إلى درجة دفعت الثائرين إلى القيام بثورتهم.

في جميع الثورات التي حدثت، تكاد الأسباب تكون واحدة، وخصوصًا حينما تتسلّط طبقة اجتماعية على أخرى؛ فقد كان من بين الأسباب الاجتماعية، تسلُّط طبقة معينة على الوظائف المهمّة كلّها في البلاد، واستغلال هذه الوظائف استغلالًا سيئًا[٥].

---

(٢) انظر: رونالد إيفانز وروبرت نوفاك، ثورة ريجان، كتب مترجمة؛ ٧٥٩ (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت])،

(٣) جاكوب برونوفسكي، **التطوّر الحضاري للإنسان**، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب؛ مكتبة الأسرة، ١٩٩٧)، ص ١٥٨.

(٤) هو أكثر حكّام الأسرة السادسة حكمًا، تولّى الحكم وعمره ست سنوات، وحكم لمدّة ٩٤ عامًا، ويعرف عصر هذه الأسرة بعصر الانتقال الأوّل أو عصر الثورة الاجتماعية الأولى. انظر: أحمد أمين سليم وسوزان عباس عبد اللطيف، **دراسات في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور وحتى بداية الدولة الحديثة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ و٢٠٠. وفي عهد الأسرة السادسة أخذت عبادة رع تتضاءل وحلّت محلّها عبادة فتاح، إله المقاطعة المحيطة بمنف التي انتقل إليها ملوك هذه الأسرة، انظر: محمد عبد الرحيم مصطفى وعبد العزيز مبارك، **تاريخ مصر القديم** (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٠)، ص ٥٤.

(٥) محمد بيومي مهران، **تاريخ مصر الفرعونية والشرق الأدنى القديم** (القاهرة: الهلال للطباعة والتجارة، [١٩٨٥])، ص ٥٢ ـ ٥٣.

لذا كانت وصية الملك الأهناسي لولده: «لا تفرق بين ابن النبيل وابن الفقير، وتخير الفرد بكفاءته الشخصية»[6] وهكذا كانت مصر من أسبق الدول إلى الثورة من أجل العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. وليس بمستغرب إذن أن يثور الشعب المصري يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ للأهداف والأسباب ذاتها، التي بسببها ثار أجداده عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر.

وضعت هذه الثورة قواعدَ جديدة وعقدًا جديدًا لأي حاكم مصري قادم؛ فقد تصوّر النظام السابق أن المصريين قد هزمتهم أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وأغفل تمامًا المخزون الثقافي والحضاري. فالمصري بحكم خبرته، غالبًا ما يتحمّل طغيان الحاكم وجبروته وقسوة رجالاته، لكن في لحظة ينقلب الأمر رأسًا على عقب. حدث ذلك في ثورة القاهرة على الاحتلال الفرنسي، وحدث على نحو أكبر في ثورة ١٩١٩، وتكرّر في عهد السادات عام ١٩٧٧. وفي جميع الحالات، كان المصريون أقوى من أي نظام، وهي خبرة تاريخية اكتسبوها.

جدير بالذكر أنّ الثورات الكبرى التي عرفها العالم عبر تاريخه قامت للأسباب نفسها مع اختلاف في بعض التفاصيل؛ فهناك الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والثورة السوفياتية عام ١٩١٧، بتأثيراتهما ونتائجهما المبهرة، إلا أنّ نتائجهما اختلفت وفق الواقع الاجتماعي والسياسي لكلٍّ من البلدين.

عدَّ المؤرّخون الثورة الفرنسية أهمّ حدث في تاريخ أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، نظرًا إلى ما أشاعته من مبادئ قانونية واجتماعية، وما أحدثته من انقلابات سياسية واجتماعية حفل بها تاريخ القرن التاسع عشر. وقد تعدّدت أسباب الثورة الفرنسية ما بين سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وفكرية، على أنّ أعظم ما يلفت النظر في هذه الأسباب، ذلك النظام الضرائبي المجحف الذي أرهق الشعب وابتعد كثيرًا عن العدالة والمساواة[7].

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٧) محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١)، ص ١١ و١٤.

لكن تبقى النتائج الرائعة التي حقّقتها الثورة الفرنسية، من قبيل:

ـ الإنسان ولد حرًّا وعلى قدم المساواة مع غيره، ومن حقّه الاحتفاظ بتلك الحالة.

ـ الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي تتلخّص في الحرية، وحقّ الملكية الفردية، والتمتع بالأمن، ومقاومة الاضطهاد.

ـ ليس لفرد أو لجماعة التمتع بالسلطة إلا إذا كانت تلك السلطة مستمدّة من الأمّة.

ـ معنى الحرية أن يفعل الإنسان كلّ ما يريد بشرط ألّا يضرّ عمله بغيره.

ـ إنّ القانون يعبّر عن رأي المجتمع، ومن حقّ جميع المواطنين أن يشاركوا بأنفسهم أو بواسطة مندوبيهم في سنّ القوانين، ويجب أن يسري القانون على الناس جميعهم على السواء.

ـ حرية الفكر والتعبير والرأي من أقدس حقوق الإنسان.

يمكن تلخيص هذه المبادئ في كلمات ثلاث: الحرّية، الديمقراطية، الوطنية[٨] ويندرج تحت الديمقراطية والوطنية مبدآن أساسيان من أسس الحكم الرشيد، العدالة والمساواة وفق الحقوق والواجبات.

أمّا من جهة تأثير الثورة الفرنسية في العالم الغربي فقد كان لها وجهان من التأثير؛ فقد انتشرت الديمقراطية وسادت الحرّية، ونشطت الإدارة المحلية في الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا، وفي كلّ تلك البلدان الأوروبية الصغيرة التي تبعت النموذج الإنكليزي للقومية (إسكندينافيا وهولندا)، وفي الدول الأخرى أثارت الثورة الفرنسية ما يُعرف بـ «القومية العسكرية»[٩].

---

(٨) حسين كامل سليم، تاريخ أوروبا الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣)، ص ١٠، ومحمد أحمد أبو زيد طنطاوي، عبد المنعم الشيخ وعبد الرؤوف العطيفي، أوروبا الحديثة وعلاقتها بالشرق (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٩) هانز كوهن، عصر القومية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، راجعه مصطفى حبيب، الألف كتاب؛ ٥٢٢ (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ١٦. وللتفاصيل عن الثورة الفرنسية، انظر: جورج ليفيير، عصر الثورة الفرنسية، تعريب جلال يحيى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

أمّا الثورة السوفياتية، فتُعَدّ واحدة من أعظم الثورات السياسية في التاريخ، فضلًا عن كونها أحدثت أكبر التغييرات إثارة للدهشة(١٠). اتسمت ثورة العمّال والفلّاحين في روسيا بأنّها حركة اقتصادية استهدفت تحسين مستوى حياتهم وشؤون عملهم، وآمنوا وقتئذٍ بأنّ تأييدهم البلاشفة(١١) يُعجّل في نهاية الحرب، أمّا طبقة المثقّفين فانصبّت كراهيتها على الحكومة أكثر من تحاملها على أعمالها. في عام ١٩١٧، كان الفلاحون والعمّال على استعداد ليتبعوا الزعماء الذين يعدونهم بتحسين أحوال معيشتهم، وقد ضمن البلاشفة تأييدهم بفضل دقّة نظامهم وسخائهم في بذل الوعود البرّاقة مهما كانت صلاحيتها للتطبيق(١٢).

في نيسان/ أبريل ١٩١٧، عاد لينين من منفاه في سويسرا ووعد الشعب بـ «السلام، والأرض، والخبز»، وفي ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩١٧ ضرب البلاشفة ضربتهم واعتقلوا أعضاء الحكومة الموقّتة وتولّوا السلطة باسم المجالس الشعبية «السوفيات»(١٣).

لم يكن نجاح الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ نتيجة ثورة مدبّرة، لأنّ أحدًا لم يرسم لها خطّة أو ينظّمها؛ وحتى البلاشفة الذين ظلّوا يحلمون بمثل هذا اليوم، وعدّوا أنفسهم محترفين في فنّ إحداث الثورات، أُخذوا على غرّة؛ فقد كانت ثورة شباط/ فبراير انهيارًا كاملًا لنظام ملكيّ قديم دهمته

(١٠) جورج ف. كينان، روسيا تتخلى عن الحرب، ترجمة عادل شفيق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص٩.

(١١) عام ١٩٠٣، عقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي مؤتمره الثاني في بروكسل ثمّ في لندن، وقد ظهرت من خلال المناقشات نزعتان متعارضتان، الأولى على رأسها لينين، والثانية على رأسها مارنوف، وبتروسوف، وبليخانوف، وفي بعض عمليات الاقتراع صوتت أغلبية المؤتمر في صفّ لينين، والأقلية في صفّ مارنوف ورفاقه، وهنا نشأ مصطلحا البلشفيك أو البلاشفة (أصحاب الأغلبية)، والمنشفيك (أصحاب الأقلية). عام ١٩٠٣ إذًا هو العام الذي نشأت فيه البلشفية مدرسة فكرية وحزبًا. انظر: فؤاد محمد شبل، الدستور السوفياتي: دراسة تحليلية انتقادية (القاهرة: شركة مكتبة؛ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨)، ص ١٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٣) محمود حسن صالح منسي، تاريخ القرن العشرين أوروبا ([القاهرة: د.ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٩١.

ضغوط حرب حديثة كبيرة لم يكن مؤهلًا لها، ما أدّى في النهاية إلى سقوطه هذا السقوط المدوّي(١٤).

حينما ننتقل بالحديث إلى ثورة ٢٥ يناير في مصر ونقارنها بثورتَي فرنسا وروسيا، فمن الإنصاف أن نشير أوّلًا إلى أنّ حركة كفاية التي ظهرت في مصر عام ٢٠٠٤ من كبار النشطاء السياسيين، هي أول مَن حرّك المياه الراكدة في الحياة السياسية في مصر، ولفت انتباه جموع الشعب المصري إلى طول بقاء فترة الرئيس في الحكم، ونبّهت إلى ما يحاك من مؤامرات لتوريث الحكم لجمال مبارك، فضلًا عن الفساد السياسي والاقتصادي. ولا ننسى أيضًا دور الجمعية الوطنية للتغيير التي ضمّت تيارات فكرية وسياسية متعدّدة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودور محمد البرادعي، و«حملة دعم البرادعي» اللذين أعطيا الحركات المناوئة للنظام زخمًا وقوّة. ثمّ جاء دور شباب الإنترنت (وكانوا في معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى)، حينما أشاعوا روحًا جديدة في المجتمع المصري (وخصوصًا فئة الشباب) نحو الثورة على الظلم والفساد والاستبداد. يأتي في مقدّمة هؤلاء شباب حركة ٦ أبريل، وصفحة «كلّنا خالد سعيد» على «الفيسبوك»، وقد تجاوز عدد المشاركين يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ما يزيد على سبعة عشر حزبًا وفصيلًا ومجموعات شبابية على المواقع الإلكترونية(١٥).

نحن، إذ نشير إلى كلّ هذه الحركات والجماعات السياسية المتنوّعة والمختلفة أيديولوجيًا، نوضح أنّ هؤلاء حينما اجتمعوا لم يجتمعوا إلا على هدف واحد هو إسقاط نظام الحكم، وكانت تحرّكاتهم سلمية ولم يعكّر صفوها سوى التدخّل العنيف من قوّات الأمن، وأرباب السوابق الذين اقتحموا على الثوار ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامي (٢ شباط/ فبراير ٢٠١١) في ما عُرف باسم «موقعة الجمل».

أمّا في ما يخصّ أسباب الثورة المصرية فهي متعدّدة؛ وكما ذكرنا في مستهلّ هذه الورقة، فإنّ الثورات لا تحدث إلا حينما تُفتقد العدالة

---

(١٤) كينان، روسيا تتخلى عن الحرب، ص ٩.

(١٥) انظر هذه المجموعات على موقع شبكة المحامين العرب: <www.mohamoon.com>.

والمساواة، ويسود الطغيان، والفساد السياسي والاقتصادي. والثورة المصرية لم تخرج على هذه الأسباب، ومنها:

- الفساد في المصالح الحكومية.

- قانون الطوارئ المعمول به منذ عدة عقود، الذي بموجبه اعتُقل الآلاف من أبناء الشعب من دون وجه حقّ.

- سطوة رجال الشرطة وانتهاكهم حقوق الإنسان.

- زيادة معدّلات الفقر.

- انتشار البطالة.

- ارتفاع الأسعار مع قلّة الدخل.

- الاستيلاء على المال العامّ.

- طول فترة حكم الرئيس والعمل على توريث الحكم لابنه.

- تزوير انتخابات مجلس الشعب في نهاية عام ٢٠١٠، التي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على ٩٠ في المئة من مقاعد مجلس الشعب الذي أصبح بلا معارضة.

راح المصريون يشاهدون كل يوم نماذجَ صارخة لافتقاد العدالة والمساواة في ظلّ بطالة بأعداد فاقت نسبة ١٥ في المئة من عدد السكان؛ وبدأ المجتمع المصري يتحوّل تحوّلًا مذهلًا، حيث ارتبطت الثروة بالسلطة، وتراجع دور الطبقة الوسطى التي تهاوت أحوالها إلى الدرك الأسفل من المجتمع، وتصدّرت المشهد السياسي والاقتصادي قلّةٌ من الوجوه الكريهة التي لم يُعرف لها دور تاريخي، بل صعدت إلى قمّة المجتمع في غفلة أذهلت الناس؛ لذا ساد اليأس واتسعت الهوّة بين النظام والشعب.

يكفي أن نشير إلى تقرير الشفافية الدولية في برلين عن النزاهة في مصر للعام ٢٠٠٩، المنشور في آذار/ مارس ٢٠١٠، الذي أشار بوضوح إلى شيوع حالات الفساد في مصر، بسبب افتقاد التشريعات القانونية الكافية، ودعا إلى إجراء إصلاحات عاجلة في أسلوب إجراء الانتخابات وتعزيز دور القضاء.

تناول التقرير أبرز المعوقات التي تحدّ من محاربة الفساد؛ من بينها تضارب المصالح، والتدخّل السياسي في عمل هيئات مكافحة الفساد، وافتقاد القواعد والآليات التي تتيح للسلطة التشريعية تأدية دورها المخوَّل لها وفقًا للقانون، وشيوع الفساد في السلطة التنفيذية بينما تفتقر الدولة إلى الشفافية في الوصول إلى المعلومات، وكثرة تضارب المصالح بين أعضاء البرلمان البارزين في مجتمع الأعمال، وعدم وجود آليات لمراقبة مخصّصات الموازنة.

كما أشار التقرير إلى دور الجهاز المركزي للمحاسبات، بوصفه هيئة المراقبة الحكومية في مصر، لكنه لا يملك السلطة ولا القدرة على مراقبة تنفيذ توصياته، مشيرًا إلى افتقاره إلى الشفافية في ما يتعلّق بإتاحة تقاريره للجمهور للاطّلاع عليها، فضلًا عن أنّه غير مستقلّ تمامًا عن المؤسّسة الرئاسية. ولفت التقرير النظر إلى أجهزة تنفيذ القانون خصوصًا جهاز الشرطة الذي تورّط في فساد ومخالفات تتعلّق بحقوق الإنسان من قبيل إساءة استخدام السلطة بالكثير من الوسائل[١٦].

أمّا عن الفساد الاقتصادي، فيكفي أن نشير إلى أنّ الديْن الخارجي على مصر تضاعف خلال العشرة أعوام الأخيرة؛ فبينما كان يبلغ نحو ١٨,٦١٣ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٠١، وصل إلى نحو ٣٤,٧ مليون دولار أميركي في عام ٢٠١٠[١٧].

أمّا في ما يخصّ البطالة، التي يعاني منها الشباب المصري وتؤدّي به في النهاية إمّا إلى الهجرة غير الشرعية، أو الدخول إلى عالم الجريمة، أو الانتحار، فقد وصلت معدّلاتها (البطالة) قبل الثورة إلى نحو ١٦,٧ في المئة[١٨].

كان المشهد منذ الشرارة الأولى للثورة في ٢٥ كانون الثاني/

(١٦) انظر شبكة «المعرفة» على الموقع الإلكتروني: <www.marefa.com>. ، والتقرير كاملا منشور على الموقع ذاته.

(١٧) انظر شبكة «المعرفة» على الموقع الإلكتروني: <www.marefa.com>.

(١٨) انظر موقع «وظيفتي» الإلكتروني: <www.wazifaty.com/eg>.

يناير٢٠١١ مهولًا، لا في القاهرة فحسب، بل في مدن مصر وقُراها كلّها من شمالها إلى جنوبها، كأنّ الناس جميعًا كانوا على موعد مع الثورة، إلى درجة أنّ النظام لم يجد من يدافع عنه إلا قلّة من الإعلاميين الذين سبق لهم أن شاركوا في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية. تضاعف الشعور بالمواطَنة، بمعناها المسؤول، عند كلّ مصري ومصرية، ومع سقوط أوّل شهيد في مدينة السويس يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير راح النظام يترنّح في سبيله إلى السقوط.

حينما نقارن بين الثورة المصرية وهي ثورة سلمية واجتماعية بامتياز، والثورتين الفرنسية (١٧٨٩) والروسية (١٩١٧)، نجد أنّ الثورة الفرنسية قد مُهّد لها بأفكار عدد من المفكّرين أمثال كنساي (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤)، ومونتسكيو (١٦٧٩ ـ ١٧٥٥) وجان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨)، وفولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨)، حيث انتشرت آراء هؤلاء بين الطبقات المستنيرة أوّلًا ثمّ انتشرت بعد ذلك بين الطبقات الأخرى؛ أمّا الثورة البلشفية فقد استندت فيها الجماهير إلى حزب واحد هو الحزب البلشفي بقيادة لينين.

أمّا الثورة المصرية، فلم تكن لها قيادة محدّدة بل هي صناعة جماهيرية، اشتركت فيها طوائف الشعب كلها على اختلافاتها الفكرية والعقائدية. أمّا فئة الشباب الذين قادوا الثورة، فلم تكن لهم قيادة موحّدة، لكن يُحسب لهم أنّهم كسروا حاجز الخوف فانساق الشعب وراءهم، بغضّ النظر عن آراء هؤلاء الشبّان وأفكارهم، لأنّ الجميع اتفق على هدف واحد وفكرة واحدة كانت تجيش في صدور الجميع منذ فترة طويلة.

أمّا في المقارنة بين تلك الثورات من حيث النتائج، فيمكن القول إنّ الثورة الفرنسية قد أحدثت نتائجَ اجتماعية وسياسية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وإنّ الثورة الروسية قد أحدثت نتائج اقتصادية في المقام الأوّل، حيث قامت بها الطبقة الكادحة من العمّال والفلاحين واستهدفت تحسين أوضاعهم المعيشية والعملية، وما أعقب ذلك من تصدير الفكر الاشتراكي إلى جميع أنحاء العالم، فضلًا عمّا أحدثته تلك الثورة من شيوع قيم ثقافية واجتماعية وأخلاقية جديدة. أمّا الثورة المصرية، فقد أحدثت صدًى كبيرًا في جميع أنحاء العالم، وخصوصًا في العالم العربي، حيث

سقط حاجز الخوف لدى الشعوب، وهو ما يفسّر الثورات المتتالية في ليبيا واليمن وسورية.

لفتت الثورة المصرية أنظار العالم على جميع المستويات الرسمية والشعبية. وكان الرئيس الأميركي أوباما أوّل من أشاد بالثورة المصرية، وقال إنّها «ألهبت مشاعر الأميركيين»؛ وأشاد بها رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني الذي قال «لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة»؛ وهاينز فيشر رئيس النمسا الذي قال «شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحقّ جائزة نوبل للسلام»؛ ومحمد صوالحة رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا بالقول «نحن نشهد ثورة هي الأكبر في التاريخ العربي، وربّما كانت الأعظم في التاريخ كلّه حيث تجمع ثلاثة ملايين شخص في مكان واحد ودبّروا أمورهم بنظام وسلام، إنّها ثورة نظيفة سلمية»؛ والروائي البرازيلي باولو كويلو بقوله «العالم يتحوّل إلى الأفضل لأن هناك شعوبًا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل. . . شكرًا يا مصريين»[١٩]؛ والمفكّر اليهودي نعوم تشومسكي الذي قال «لم أرَ في حياتي ثورة أكبر إبداعًا ممّا فعله المصريون»[٢٠].

شعر المصريون منذ اليوم الأوّل لسقوط النظام، كأنهم يتنفّسون هواءً طبيعيًا، وتضاعف شعور الجميع بالمسؤولية. ومع أنّ الثورات يصنعها المناضلون، ويسيء إليها الفاسدون الذين خرجوا على المجتمع وهم يمارسون قدرًا من العنف والقسوة، فإن ذلك يعدّ طبيعيًا في الثورات التي تتطلّع إلى دستور وبرلمان وحاكم رشيد. وفي سبيل تحقيق هذه الأمنيات يمكن أن تحدث هذه التجاوزات التي لا أتوقّع أن تستمرّ طويلًا.

هذا عن الثورة المصرية؛ أسبابها، ونتائجها، ومقارنتها باثنتين من أهمّ الثورات التي شهدها العالم في العصر الحديث، والتي تشابهت معهما في النتائج وهما الثورة الفرنسية، والثورة الروسية. فكيف تُوثّق هذه الثورة؟

---

(١٩) انظر موقع «البديل» الإلكتروني: <www.elbadil.net>.

(٢٠) انظر منتديات النيل الشاملة على الموقع الإلكتروني: <www.forum.alnel.com>.

ثانيًا: توثيق الثورة

علينا أن نشير أوّلًا إلى تعريف التوثيق وأهمّيته بوصفه عملًا إنسانيًا بحتًا، شعر الإنسان بأهميته منذ فجر التاريخ حينما وثّق أعماله وأفكاره وحياته اليومية؛ وقد بدا ذلك واضحًا على جدران المعابد في مصر وغيرها من البلدان ذات الحضارات القديمة. لذا، عُني العالم القديم والحديث بالوثائق، فخلف لنا آشور بنيبال أرشيفات نينوى، وترك المصريون القدماء أرشيفات تل العمارنة، ووُجد في معابد اليونان في ديليوس وديلفي مثل هذه الأرشيفات، وقديمًا حفظ الأباطرة الرومان قراراتهم في قصورهم وفي معابدهم[٢١].

في العصر الحديث، ظهرت الوثائق بأنواعها المختلفة، فضلًا عن المخطوطات والأوراق الرسمية التي مُلئت بها دور الوثائق في أنحاء العالم، ولا غنى عنها لأي باحث في التاريخ؛ ما استدعى تأسيس دور الوثائق ومراكز الأرشيفات الحكومية.

هناك تعريفات متنوّعة للتوثيق صاغها علماء متخصّصون بصيغ مختلفة، منها:

- تعريف موريتمر تاوبه (Toube): إنّه «التوثيق» مجموع العمليات التي يشتمل عليها توصيل المعلومات المتخصّصة، التي تتضمّن العمليات التي تكون العمل المكتبي المتخصّص، إلى جانب العمليات المبدئية الخاصّة بإعداد الموادّ ونسخها وما يتبعها من عمليات التوزيع.

- تعريف جيمس ماك (J. Mack)، وروبرت تايلور (R. Taylor): إنه مجموع العمليات اللازمة لتجميع توصيل المعرفة المتخصّصة وتنظيمها، وذلك لغرض توفير أقصى استخدام ممكن للمعلومات التي تشتمل عليها.

- تعريف برادفورد (Bradford): إنه عملية جمع وتصنيف جميع سجلّات المعرفة والمعلومات الحديثة، وتيسير استعمالها لمن يحتاج إليها من الباحثين[٢٢].

---

(٢١) محمد أحمد حسين، **الوثائق التاريخية** (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤)، ص ١.

(٢٢) أنور عبد القادر عبد العزيز الرشيد، «التوثيق: المنهجيات والنظم في علم تحليل التوثيق،» (أمانة مركز المعلومات واتخاذ القرار بالأمانة العامة لمجلس الوزراء لدولة الكويت)، على الموقع الإلكتروني: <www.informatiocs.gov.sa>.

بعرض هذه التعريفات، هل يمكن التسليم بأنّ التوثيق يعني الجمع فقط؟

ممّا لا شكّ فيه، أنّ عملية التوثيق لا تعني الجمع فقط، بل يجب أن يشمل التوثيق عمليات على قدر كبير من الأهمية مثل حصر الوثائق والمعلومات، وعمليات الفرز والتصنيف، وعمليات التحليل وغيرها، حتى يسهل على الباحثين الرجوع إلى المعلومات بسهولة.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا توثيق الثورة المصرية الآن؟ ألا يجب أن نتريث حتى تهدأ الأوضاع وتنجلي الأمور ثمّ نبدأ مرحلة التوثيق؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول إنّ هذا الرأي قد يكون صحيحًا في الفترات الزمنية السابقة، أمّا في الوقت الراهن فإنّ ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية، يدعونا إلى أن نبادر إلى توثيق أحداث الثورة كلّها، وجمع كلّ ما يمتّ إليها بصلة، سواء وثائق مكتوبة أو موادّ مصوّرة، وفي مراحلَ لاحقة يمكننا حفظ الوثائق في مراكز حفظها وفق الوسائل القانونية المعروفة والمتفق عليها.

وثائق الثورة هي جميع الأصول التي تحتوي على معلومات ذات أهمية، أو هي كلّ الأصول التي يعتمد عليها الباحثون عند كتابة التاريخ، أو هي كلّ ما هو مكتوب أو مطبوع وتكون له فائدة مستقبلية من قبيل الأوراق الحكومية سواء من أجهزة الأمن أو الإعلام، أو المؤسّسات السياسية أو الحزبية، أو حتى الأشعار والأناشيد والأغاني والرسومات بأنواعها المختلفة.

لم يعد من قبيل المصلحة كما كان سائدًا، اقتصار الوثائق على الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمراسيم والبراءات والاتفاقيات والمراسلات السياسية، والوثائق الشرعية، والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة، وعادات الشعوب ونظمها، والمشروعات المقترحة والصادرة عن مسؤولين رسميين، والمذكّرات الشخصية واليوميات[٢٣]؛ فقد تجاوز مفهوم الوثائق ذلك، إلى شهادات

---

(٢٣) عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ١٣٩.

المعاصرين رجالًا ونساء، لا في الميادين التي اشتعلت فيها الثورة فحسب، بل أيضًا في الأحياء والمدن المختلفة، ومنها مثلًا الإجراءات التي استخدمت في الأمن وحراسة المنشآت والمساكن الخاصّة.

يشمل ذلك أيضًا الأفلام الوثائقية، ومقاطع الفيديو التي تزخر بها المواقع الإلكترونية، واللوحات والصور، والوثائق السمعية كالتسجيلات، والمقابلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

١ ـ مصادر الوثائق الرسمية

تُقسَم الجهات التي يمكن أن نحصل منها على الوثائق الخاصّة بالثورة على النحو التالي:

أ ـ وثائق حكومية (الجهات السيادية)

مثل وزارة الدفاع والاستخبارات الحربية بصفة خاصّة، ووزارة الداخلية وخصوصًا وثائق أمن الدولة، ووزارة الخارجية، ومؤسّسة الرئاسة؛ إذ لا يمكن لأي باحث الوقوف على حقيقة ما جرى من أحداث في مصر في فترة الثورة، إلا بالرجوع إلى الوثائق الرسمية لتلك الجهات في ظلّ ما قيل عن دور كلّ من هذه الأجهزة في أثناء الثورة وبعد نجاحها. على سبيل المثال، لا نعرف حقيقة ما قيل عن الأوامر التي وُجّهت إلى رجال الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، إلا بالرجوع إلى وثائق ومحاضر اجتماعات كبار المسؤولين في وزارة الداخلية؛ وإلا فسيظلّ الأمر محلّ إنكار من كلّ من وُجّهت إليهم أصابع الاتهام وفي مقدّمتهم وزير الداخلية وكبار معاونيه. وقد وعد وزير الداخلية بتسليم كلّ وثائق الوزارة إلى دار الوثائق المصرية، ووجّهت الحكومة الوزارات والهيئات بسرعة إلى تسليم وثائقها لدار الوثائق.

لا يمكن الوقوف على حقيقة الآراء التي نُشرت في الصحف، وفي مقالات بعض الكتاب، ومواقع الإنترنت، القائلة إنّ أوامر قد وجّهت إلى الجيش لفضّ اعتصام المتظاهرين في ميدان التحرير بالقوّة ورفض الجيش تنفيذ هذه الأوامر، إلا بالرجوع إلى الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع ومؤسّسة الرئاسة.

للوثائق السيادية أهمية أيضًا في توضيح ما أُثير في وسائل الإعلام الرسمية (في أثناء الثورة وقبل تنحّي رئيس الجمهورية)، من أنّ الثوار لم يتحرّكوا إلا بتحريضٍ من قوى أجنبية لها «أجندات خاصّة» تريد تحقيقها في مصر؛ فبالرجوع إلى وثائق المخابرات الحربية، ووثائق أمن الدولة سوف تتضح الحقيقة.

ب ـ وثائق حكومية (غير سيادية)

نعني بها وثائق الوزارات المختلفة كالإعلام، والاقتصاد، والثقافة، والتعليم، والعدل، والصحة، والنقل والمواصلات، والاتصالات. . . إلخ.

توثيق الثورة من خلال وثائق هذه الوزارات يعني الوقوف على كثير من خفايا الثورة، خصوصًا وقد خرجت علينا بعض وسائل الإعلام الرسمية بتقاريرَ تفيد أنّ الحياة كانت طبيعية في مرافق الدولة كلّها. وحينما نعود إلى وثائق الوزارات وتقاريرها الخاصّة عن الأوضاع داخل القطاعات المختلفة المتصلة بكلّ وزارة، ونجد ـ على سبيل المثال ـ أنّ تقارير وزارة النقل والمواصلات تُظهر أنّ هناك توقّفًا لحركة الملاحة في قناة السويس، أو توقّفًا في الطرق التي تربط بعض المحافظات ببعضها الآخر، ندرك تمامًا أنّ الثورة قد شملت مناطقَ متعدّدة، وبتوقّف الملاحة في قناة السويس ندرك أنّ هناك مشاكلَ اقتصادية قد واجهت البلاد في تلك الفترة.

تخرج علينا وسائل الإعلام الرسمية بإحصاءات عن عدد الجرحى والقتلى في أثناء الثورة، وغالبًا ما تكون هذه البيانات ذات توجُّه سياسي، بينما الوثائق الرسمية لوزارة الصحة سوف تقدّم أرقامًا مختلفة تزيد كثيرًا على ما جاء في وسائل الإعلام الرسمية.

هناك وثائق وزارة العدل، وهي على قدر كبير من الأهمية. فالتحقيقات التي أُجريت بعد نجاح الثورة، مع كبار المسؤولين، والمتورّطين في قتل الثوار، والمتسبّبين بإهدار المال العامّ والاستيلاء عليه، سوف تقدّم لنا الحقائق التي لم تكشف عنها الوثائق الأخرى.

أي أنّ وثائق هذه الوزارات هي من الأهمية بمكان لكشف تطوّرات الأحداث في أثناء الثورة، وأثرها في القطاعات والمجالات المختلفة.

ج ـ وثائق المؤسّسات الدينية

يأتي في مقدّمة هذه المؤسّسات الأزهر والكنيسة والأوقاف. فهذه المؤسّسات لم تكن بمعزل عمّا كان يحدث في مصر إبان الثورة، بل كانت لها توجُّهاتها التي أعربت عنها عند اشتعال الثورة؛ وهذا ما أوضحته وسائل الإعلام الرسمية، وهو التأييد التامّ للسلطة الشرعية الممثّلة برئيس الجمهورية وحكومته؛ وبعد نجاح الثورة تغيرت مواقف هذه المؤسسات. وللوقوف على حقيقة الموقف داخل هذه المؤسّسات، يجب الرجوع إلى أوراقها الرسمية.

د ـ وثائق أجنبية رسمية

هي الوثائق التي تصدر عن الدول الأجنبية، وأهمّها بطبيعة الحال الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي، وغيرها. تأتي في مقدّمة هذه الوثائق تلك التي تصدر عن سفارات هذه الدول في مصر، التي تابعت عن كثب كلّ ما جرى. وبالطبع قد تتوافر لدى تلك السفارات بعض الإمكانات والوسائل التي تستطيع بها توضيح ما جرى في أثناء الثورة، وما دار في كواليس بعض متخذي القرار.

تجدر الإشارة إلى أنّ البعض قد يرى عدم إتاحة هذه المجموعات من الوثائق، سواء المصرية أو الأجنبية، إلا بعد فترات زمنية تتراوح ما بين ٢٠ و٥٠ سنة، بحسب درجة الأهمّية والسرّية. لكن على المسؤولين (وخصوصًا في الوزارات والهيئات الرسمية المصرية) حفظها في دار الوثائق القومية المصرية، إذ إنها الجهة الرسمية الوحيدة المنوط بها حفظ هذه الوثائق، لإتاحتها للباحثين وفق الفترات الزمنية المتفق عليها مع الهيئات والوزارات.

لعلّ مفهوم السرّية قد اختلف كثيرًا؛ فبينما كانت المعلومات تُحجب لأسباب أمنية وسياسية، لم يعد من الملائم في زمن تكنولوجيا المعلومات وثورة المعرفة أن تطبّق هذه المحاذير، وخصوصًا في ما يتعلّق بأحداث ثورة ٢٥ يناير، إلا إذا كانت هناك معلومات وثائقية قد تضرّ بمصالح مصر العليا في ما يتعلّق بعلاقاتها الخارجية.

٢ ـ مصادر الوثائق غير الرسمية

إضافة إلى ما ذُكر آنفًا من وثائقَ رسمية، هناك مصادر وثائقية أخرى لا تقلّ أهمّية عن الوثائق المكتوبة أو المصوّرة.

أ ـ شهادة المشاركين في الثورة (شهود العيان)

تأتي شهادة من ساهموا في قيام هذه الثورة في مقدّمة المطالَبين بتدوين شهاداتهم على كل ما جرى من أحداث في أثناء الثورة، وكبار الساسة مطالَبون ـ أيضًا ـ بتدوين مشاهداتهم وانطباعاتهم عن المرحلة الراهنة، حتى لا تتباعد بهم الفترة الزمنية وتختلط عليهم الأحداث.

لكن ممّا يؤخذ على هذه الشهادات إمّا المبالغة، أو إنكار دور الآخَر؛ فبعد أن هدأت ـ إلى حدّ ما ـ عاصفة الثورة، مُلئت صفحات الجرائد والمجلات بمئات الشهادات التي تسرد أحداث الثورة وفق رؤية راويها. وقد حفلت تلك الشهادات بكثير من التناقضات؛ فعلى سبيل المثال، أكّد كثير ممّن أدلوا بشهاداتهم أنّ الإخوان المسلمين اضطلعوا بدور مهمّ في تأمين الثورة والدفاع عن الثوار خصوصًا أثناء أحداث الأربعاء الدامي (٢ شباط/فبراير ٢٠١١)، بينما قلّل البعض من دورهم موضحًا أنّ موضوع حماية المتظاهرين من الإخوان يُعَدّ كلامًا مبالغًا فيه[٢٤].

يبقى أمر هذه الشهادات ـ على ما فيها من تناقض ـ في غاية الأهمية، لأنّها سوف تضع بين أيدي الباحثين معلومات مهمّة قد لا تتوافر في الوثائق الرسمية، وخصوصًا شهادات الشبان الذين تواصلوا في ما بينهم قبل أحداث الثورة، وهم الذين تدفّقوا على الميادين والشوارع ابتداءً من يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير بما في ذلك عمليات الإعاشة وعلاج المصابين... إلخ.

ب ـ وثائق الأحزاب

اضطلعت الأحزاب المصرية بدور مهمّ في أثناء الثورة، وجرت بينها

---

(٢٤) انظر على سبيل المثال: شهادة طارق زيدان (مؤسس ائتلاف مصر الحرة، وعضو اللجنة التنسيقية للثورة) في: «طارق زيدان: أخشى على الثورة من ديكتاتورية الثوار،» أجرى الحوار أحد فرغلي، الأهرام، ٦/٥/٢٠١١، ص ١٣.

وبين الجماعات غير الحزبية كجماعة الإخوان المسلمين، اجتماعات تنسيقية بشأن ما سيُتّفق عليه مع السلطة في المراحل الأولى للثورة. ومع أنّ الأحزاب كلّها بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، أعلنت قبل ٢٥ كانون الثاني/ يناير رفضَها المشاركة في الثورة؛ إلا أنّ الجميع لاحظ وجود هؤلاء في صدارة المشهد السياسي، وخصوصًا منذ جمعة الغضب (يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١). وبطبيعة الحال، لا بدّ من أن تكون قد عقدت اجتماعات خاصّة بكلّ حزب أو جماعة على حدة، إلى جانب اجتماعاتها المشتركة للتنسيق في ما بينها؛ وسوف تفصح هذه الوثائق عن الكثير من مواقف هذه الأحزاب وأدوارها، وسوف يجد فيها الباحث مادّة خصبة تعين على تفهّم مواقف تلك الأحزاب قبل الثورة وفي أثنائها وبعدها.

لم تكن أغلبية القوى السياسية والاجتماعية تقدّر حجم هذه الثورة التي تفجّرت كالبركان، وهو ما يفسّر إسراع القوى الحزبية، سياسية أو دينية، إلى التسابق نحو الدخول في أتون تلك الحشود الهائلة التي راحت تتوافد على الميادين والشوارع التي ضاقت بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم في ميدان واحد (ميدان التحرير) نحو ثلاثة ملايين (في يوم واحد).

ج ـ وثائق الجمعيات الأهلية ومنظّمات المجتمع المدني

تابعت الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، المحلية والأجنبية، أحداث الثورة المصرية عن كثب، وكان لها مندوبوها في المناطق المختلفة التي اجتاحتها الثورة من الإسكندرية إلى أسوان. وسوف تقدّم لنا وثائق هذه المنظّمات مادّة علمية مهمّة لمن يريد الوقوف على دور هذه المنظّمات في أثناء الثورة. وإذا ما توافرت جميع الوثائق الخاصّة بهذه المنظّمات، فإننا سنقف على حقيقة ما جرى من تجاوزات الشرطة ورجال الأمن واعتداءاتهم على الثوار، وعلى حقيقة ما قيل من أنّ المتظاهرين كانوا يتعمّدون إثارة رجال الأمن؛ فكلّ ذلك لن يُكشف إلا عن طريق وثائق محايدة كوثائق منظّمات المجتمع المدني.

د ـ الإعلام والإنترنت

شهد العالم ثورة تكنولوجية كبرى يستحيل معها أن يحتكر أحدٌ

الحقيقة؛ فبينما كانت أحداث الثورة المصرية تجري منذ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وحتى الأربعاء الدامي في الثاني من شباط/ فبراير ٢٠١١، كانت كاميرات التلفزيون المصري موجّهة صوب كوبري قصر النيل، والكورنيش الذي تسير فيه حركة الناس سيرًا شبه طبيعي، وكُتب أعلى الصورة «ميدان التحرير الآن»، الأمر الذي يُشعر من يشاهده أنّ الحياة في مصر طبيعية وليس فيها ما يعكّر الصفو، بينما كانت الحقيقة غير ذلك تمامًا؛ فقد كان الميدان يجسّد مشهدًا فريدًا بتلاحم بشري، فضلًا عن الشعارات والأغاني والأناشيد التي تمجّد الحرية وتطالب بإسقاط النظام. هذا المشهد المروع كانت تنقله قنوات أخرى، مثل الجزيرة، والعربية، وغيرهما من القنوات التي كانت تنقل الحدث مباشرة من قلب ميدان التحرير. هنا يستطيع الباحث أن يقارن بين ما شاهده هنا أو هناك، ويوضّح أن ما نقله التلفزيون الرسمي ليس المشهد داخل ميدان التحرير، بل هو المشهد المقابل لمبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون على كورنيش النيل، أمّا ما شاهده على القنوات الأخرى فهو المشهد الحقيقي الذي كان يرصد ما يدور داخل ميدان التحرير. معنى هذا أنه قد توافرت لدينا مادة إعلامية مرئية عن الثورة المصرية لم تتوافر لأي ثورة مصرية أخرى.

إضافة إلى الإعلام المرئي هناك الإعلام المكتوب، ونعني به الصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى التي تزخر بآلاف المقالات والصور والآراء والتعليقات عن الثورة. وتُحفظ نسخ ورقية من هذه الصحف والمطبوعات في قسم الدوريات في دار الكتب المصرية، كما تُحفظ في أرشيفات الصحف إلكترونيًا، بحيث يسهل الرجوع إليها في أي وقت وتكون متاحة للباحثين. بهذا، تتوافر مادّة توثيقية يمكن التعامل معها رقميًا واسترجاعها، والتعامل معها كأحد المصادر المهمّة لتوثيق الثورة، خصوصًا أنّ معظم الصحف كان حاضرًا في قلب الحدث لحظة بلحظة، ولها مندوبون في المدن المصرية كلّها. لذا، جاءت الصحافة وقد غطّت تفاصيل كثيرة تشعرك كأنّك تعيش التجربة لحظة بلحظة، على العكس من الصحافة الحكومية التي تدنّى أداؤها، وراحت في سبيل حرصها على النظام، تقدّم مادّة مزيفة للحقيقة، فرفضها الناس وقاطعوها إلى أن رحل النظام في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، وإذا بالصحف الحكومية وقد تحوّل موقفها تحوّلًا غير أخلاقي.

راحت صحيفة حكومية كـ **الأهرام** تتبنّى الموقف الحكومي والرسمي في أثناء التظاهرات، وتصف المتظاهرين بأوصاف، مثل أصحاب الأجندات، والمندسّين، والعملاء... إلخ، وتصف الثورة بلفظة «الأحداث» ولا تشير من قريب أو بعيد إلى مصطلح «الثورة». ونجد الجريدة ذاتها تتبنّى لغة مغايرة منذ تنحّي الرئيس مبارك عن الحكم في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، حيث تبنّت الثورة والثوار، وذهبت إلى أبعد من ذلك فأصدرت ملحقًا يوميًا أُطلق عليه اسم «شباب التحرير»[٢٥]، بل ومضت بعيدًا في تحوّلها حينما حمل عنوانها الرئيس في اليوم الثالث «وسقط الطاغية»، وهي سياسة تفتقد كلّ أخلاقيات المهنة.

أمّا عن وسائل الاتصال الحديثة وأهمّها الإنترنت، فعلى الجميع التكاتف من أجل حفظ أرشيفاتها في وحدات أرشيفية خاصّة؛ فمن المعلوم أنّ محتويات المواقع تُحدّث دوريًا وبانتظام، فتُزال بعض المحتويات القديمة لتحلّ محلّها محتويات حديثة وفقًا للقدرات الاستيعابية لكلّ موقع، وتختفي بعض المواقع وتمحى من الإنترنت نهائيًا، إمّا لعدم قدرة أصحابها على الاستمرار أو لأسبابٍ أخرى؛ وهذا يعني فقدان معلومات وأفلام وثائقية مهمّة عن الثورة قد تكون مفيدة لمن يهتمّ بمحتويات هذا الموقع.

تزخر هذه المواقع الآن بالكثير من المعلومات عن الثورة؛ فعلى سبيل المثال، حينما أردنا أن نعرف عدد النتائج عن «ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١» من خلال محرّك بحث واحد هو غوغل، وصل عدد النتائج إلى ١٤ مليونًا وسبعمئة ألف نتيجة ـ وبالبحث عن «مدوّنات ثورة ٢٥ يناير» وصل عدد النتائج إلى ٥١٨ ألف نتيجة[٢٦]، وهذا يعني أنّنا إذا انتظرنا عامًا آخرَ أو عامين فقد يُمحى بعض النتائج أو تحذف المواقع التي تتناولها؛ وهذا يدعونا إلى أن نؤكّد مرّة أخرى ضرورة حفظ محتويات تلك المواقع بطريقة أو بأخرى.

---

(٢٥) انظر: **الأهرام**، ٢٥/١/٢٠١١ ـ ١٢/٢/٢٠١١.

(٢٦) قمنا بذلك صباح يوم الأحد الموافق ٥ أيار/ مايو ٢٠١١ .

هـ ـ الفنون والآداب

ممّا لا شكّ فيه أنّ الفنون والآداب هي انعكاس لأحوال المجتمع وهي خير معبّر عن آمال الشعوب وآلامها. والمصري منذ القدم لا يعدم وسيلة فنية أو أدبية للتعبير عن آرائه وشكاواه؛ فقد عبَّر عن آماله وآلامه وطموحاته في ما يعرف بقصّة «الفلاح الفصيح». وحينما جاء الاحتلال البريطاني إلى مصر لم يعدم المصري وسيلة في التعبير عن مواقفه الرافضة لهذا الاحتلال، فحينما نُفي سعد زغلول ورفاقه وحرَّم الإنكليز على المصريين أن يذكروا اسم سعد، جادت قريحة الفنّان سيد درويش بأغنية أصبحت من التراث وتحتوي كلماتها على اسم سعد زغلول تصريحًا أو تلميحًا وكان مطلعها: «يا بلح زغلول»؛ وممّا جاء فيها:

مين بس ينكر زغلول يا بلح

يا روح بلادك ليه طال بعادك

تعا صون بلادك زغلول يا بلح

سعد وقالي ربي نصرني

وراجع لوطني زغلول يا بلح

وفي ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، جادت قرائح المصريين بعبقرية، معبّرين عن آرائهم وأفكارهم بالشعر والغناء تارةً، وبالمسرح الشعبي تارةً أخرى، وبالرسوم الكاريكاتورية تارة ثالثة، وغيرها من أدوات التعبير. وقد شهد ميدان التحرير إبّان الثورة ألوانًا مختلفة من الفنون والآداب، إلى درجة أنّ بعض الناس كانوا يذهبون إلى ميدان التحرير، لا للمشاركة في الثورة بل للاطّلاع على ما هو جديد من شعارات، وأشعار، وآراء، وتحليلات عن الأحداث؛ فكان الميدان في ذلك كأنه سوق عكاظ كبير، تبارى فيه الجميع لإظهار مواهبهم وعرض أفكارهم على الملأ.

هذه أهمّ الجهات الرسمية وغير الرسمية التي يجب حفظ أوراقها وأرشيفاتها وتوثيقها، لحفظ تراث هذه الثورة. ويبقى سؤال مهمّ: من يحفظ هذه الثورة ويوثّقها؟ تطالعنا الصحف كلّ يوم بأنّ الكثير من الهيئات والمؤسّسات الرسمية وغير الرسمية، والجمعيات الأهلية، وغيرها، في

سبيلها إلى حفظ الثورة وتوثيقها. وقد أعلنت أكثر من جهة عن عزمها القيام بهذه المهمّة، من بينها:

- دار الوثائق القومية.
- مكتبة الإسكندرية.
- السفارة الأميركية في القاهرة.
- الجامعة الأميركية في القاهرة.
- المؤسّسات الصحفية.
- الأحزاب السياسية.
- جماعة الإخوان المسلمين.
- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

كلّ هذه الجهود مشكورة ومحمودة، وأعتقد أنه لا تعارضَ بين هذه المؤسّسات التي سوف تعمل وفق منهج متباين بين جهة وأخرى، فضلًا عن تباين الإمكانات. لذا من المتوقّع أن تُكمِّل هذه المؤسّسات بعضها بعضًا، وخصوصًا أنّ مهمّة التوثيق تختلف عن مهمّة التأريخ التي يقوم بها المؤرّخون في فترة لاحقة يكون فيها المجتمع قد هدأ؛ فالموثّق يُعِدّ المادّة التي تمكّن المؤرّخ من الدراسة والتحليل بهدف الوصول إلى نتائج.

ويمكن أن نجمل ذلك في سؤال محدّد: هل التوثيق يُعدّ بديلًا من التأريخ؟

ليس الغرض من التوثيق (جمع كلّ ما يخصّ الثورة من وثائقَ وأوراق، وشهادات، وفنون، ومذكّرات... إلخ) كتابة تاريخ الثورة؛ فالمرحلة الحالية لا يمكن أن تتيح للباحث كلّ ما يتصل بالثورة، وأهمّها بالطبع الوثائق الرسمية. لكن الغرض الحقيقي من وراء ذلك هو إتاحة مادّة علمية مرتبة ومصنّفة تصنيفًا علميًا ليكون ذلك متاحًا للباحثين في مرحلة لاحقة قد تطول أو تقصر، فيحلل الباحث محتواها ويقرأها بعين المتخصّص بعيدًا من عوامل التأثير والتأثّر التي لا تتوافر - في الغالب - في هذا الظرف التاريخي.

ثالثًا: كتابة تاريخ الثورة

ننطلق من الإجابة عن السؤال السابق إلى أسئلة أخرى تتعلّق بكتابة التاريخ، فكيف يُكتب تاريخ الثورة؟ ومن الذي يكتب التاريخ؟ ومتى يُكتب تاريخ الثورة؟ وكيف يتلافى المؤرّخ التعارض ـ أحيانًا ـ في ما يتاح لديه من مادّة وثائقية عن الثورة؟

هذه الأسئلة قد تدور كلّها أو بعضها في ذهن القارئ. ولتوضيح ذلك نقول إنّ كتابة التاريخ بصفة عامّة، يجب أن تخضع لقواعدَ فنية، وإنسانية، وثقافية، لأنّ التاريخ يُكسبنا تصوّرًا صحيحًا لما هو عارض موقّت، قياسًا على ما هو أبدي في حياة الإنسان[٢٧].

من الضوابط الواجبة في الكتابة التاريخية، توافر المادّة العلمية الأصلية (وثائق، مخطوطات، مذكّرات، رسوم، صور... إلخ)، مع إلمام المؤرّخ الذي يتناول تاريخ الثورة المصرية، بكلّ ما يحيط بمصر من علاقات خارجية وأوضاع داخلية وتطوّر اقتصادي واجتماعي، ثمّ يشرع في مقارنة ما توصّل إليه من معلومات وتحقيقها؛ فلا يكفي أن يسرد الأحداث بل عليه أن يتحقّق من صحّتها وترجيح بعضها بالأسانيد الدالّة على ذلك.

مَن يكتب التاريخ؟ على من يتصدّى لكتابة تاريخ الثورة أو أي حقبة زمنية، أن يكون مؤهّلًا تأهيلًا علميًا، فضلًا عن اتصافه بالأمانة العلمية، فيشير إلى مصادره بالقدر نفسه من الأمانة إشارات صحيحة غير مغلوطة، وعليه أن يتجرّد من الهوى والانحياز الفكري والديني والمذهبي، حتى تخرج تحليلاته أقرب إلى الواقع والصدق، وأن يدرك أنّ ما توافر لديه من مادّة علمية ووثائقية هو ما سيتوافر لغيره، فعليه التأكد من صحّة مادّته العلمية وأصالتها، ولا يعتمد على الذاكرة الشخصية في كتابة التاريخ[٢٨].

فإذا ما توافرت كل هذه العوامل، والمادة العلمية الأصلية، والصفات

---

(٢٧) فاطمة قدوره الشامي، علم التاريخ: تطور مناهج الفكر وكتابة البحث العلمي من أقدم العصور إلى القرن العشرين (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٥٧.

(٢٨) للتفاصيل عن ذلك وعن الصفات التي يجب توافرها في المؤرخ، انظر: غنيم وحجر، في منهج البحث التاريخي، ص ٣٢ ـ ٣٥.

التي يجب توافرها في المؤرّخ كالثقافة، وملكة النقد والتحليل، والمثابرة، فهو إذًا جدير بالكتابة عن الثورة.

يقودنا هذا إلى الإجابة عن سؤال: **متى يُكتب تاريخ الثورة؟** بالطبع لن يستطيع الكثير من الجهات التي ذكرناها في معرض حديثنا عن التوثيق، تسليم كلّ الوثائق التي بحوزتها أو الكشف عنها في الوقت الراهن، لأنّ قوانين سرّية الوثائق قد ترفع سقف السرّية لوثائق الجهات السيادية إلى ثلاثين عامًا أو أكثر. لذا، يمكننا القول إنّ التاريخ الحقيقي للثورة لن يُكتب إلا بعد إتاحة كلّ (أو معظم) الوثائق للباحثين. وهذا لا يعني عدم إمكان التأريخ للثورة، بل إنّ ما يتوافر من معلومات شفهية أو إعلامية أو مكتوبة، يمكن أن يكون البداية لتاريخ هذه المرحلة، خصوصًا أنّ التاريخ لا يُكتب مرّة واحدة؛ فالموضوع الواحد يمكن أن يُكتب أكثر من مرّة وفق ما يتوافر من وثائقَ ومعلومات في كلّ مرحلة، والكتابة التاريخية عملية متجدّدة وفق المصادر وإمكانات كلّ باحث.

قد يتصوّر البعض أنّ ما يُكتب الآن في الصحافة أو في الدوريات على أنه كتابات سياسية أو اجتماعية أو تاريخية هو من قبيل الكتابة التاريخية، وهذا غير صحيح. فهذا النوع من الكتابة هو إحدى الموادّ التي يعتمد عليها المؤرّخ عند كتابة التاريخ، بما في ذلك شهادات الشهود والتقارير الإعلامية والإخبارية، وحتى ما يُنشر في الصحف من تحقيقات، بما في ذلك التحقيقات مع أركان النظام السابق.

يبقى السؤال الأخير: **كيف يتلافى المؤرّخ الوقوع في متناقضات ما كُتب عن الثورة؟** أوّلًا تجب الإشارة إلى أنّ ما تزخر به الصحف، والمجلات، ووسائل الإعلام والاتصالات الحديثة وغيرها، يُعَدُّ للباحثين والمؤرّخين للثورة المصرية مادّة علمية ضخمة، وقد يغتبط الباحثون لذلك؛ لكن المادّة العلمية على وفرتها وكثرتها قد تعدّ عنصرًا سلبيًا، نظرًا إلى ما يحيط بأكثرها من اختلافات وتناقضات.

من الأمور التي قد تجعل الباحث في حيرة من أمره، ذلك التضارب في سرد الوقائع، وربّما يكون ذلك في المصدر الواحد. فحينما يطّلع الباحث على جريدة من الجرائد الرسمية (**الأخبار** مثلًا) يجد وصفًا مهينًا للثوّار،

حيث وصفتهم بالعمالة، مع تأكيدها سلامة إجراءات الدولة للإجهاز على الثورة، وإنهاء هذه الأحداث التي أضرّت بالبلاد والعباد كما كان يقال[٢٩]، وفي يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١ كتبت الجريدة ذاتها في صدر صفحتها الأولى باللون الأحمر وبخطّ كبير جملة «وسقط النظام»[٣٠]، مع وصف النظام بكلّ المثالب التي كانت تصف بها الثوار. الباحث الذي يطّلع على هذه الأحداث ويريد أن يصدر حكمًا على الثوار أو النظام وراجع أعداد جريدة **الأخبار** بين ٢٥ كانون الثاني/يناير و١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، سيجد التناقض متجسّدًا بجميع أشكاله؛ لذا عليه أن يطّلع على الصحف الحزبية والخاصّة التي تناولت تلك الفترة، ولا يعتمد على مصدر واحد، حتى تخرج أحكامه أقرب إلى الحقيقة، ولا أقول الحقيقة المطلقة.

ختامًا، علينا ـ نحن العرب ـ أن ندرك أنّ شهوة السلطة لا تزال تحرّك النفوس، وتتسلّط على العقول، وأنّ من واجبنا أن نبقى في يقظة دائمة، وأن نضاعف من قوّتنا واستعدادنا. وكما أنّ غفلة شعوبنا كانت أكبر محرّض للاستعمار والعدوان عليها، فهي أيضًا أكبر محرّض على الفساد والطغيان.

---

(٢٩) **الأخبار**، ٢٥/١/٢٠١١ ـ ١١/٢/٢٠١١.

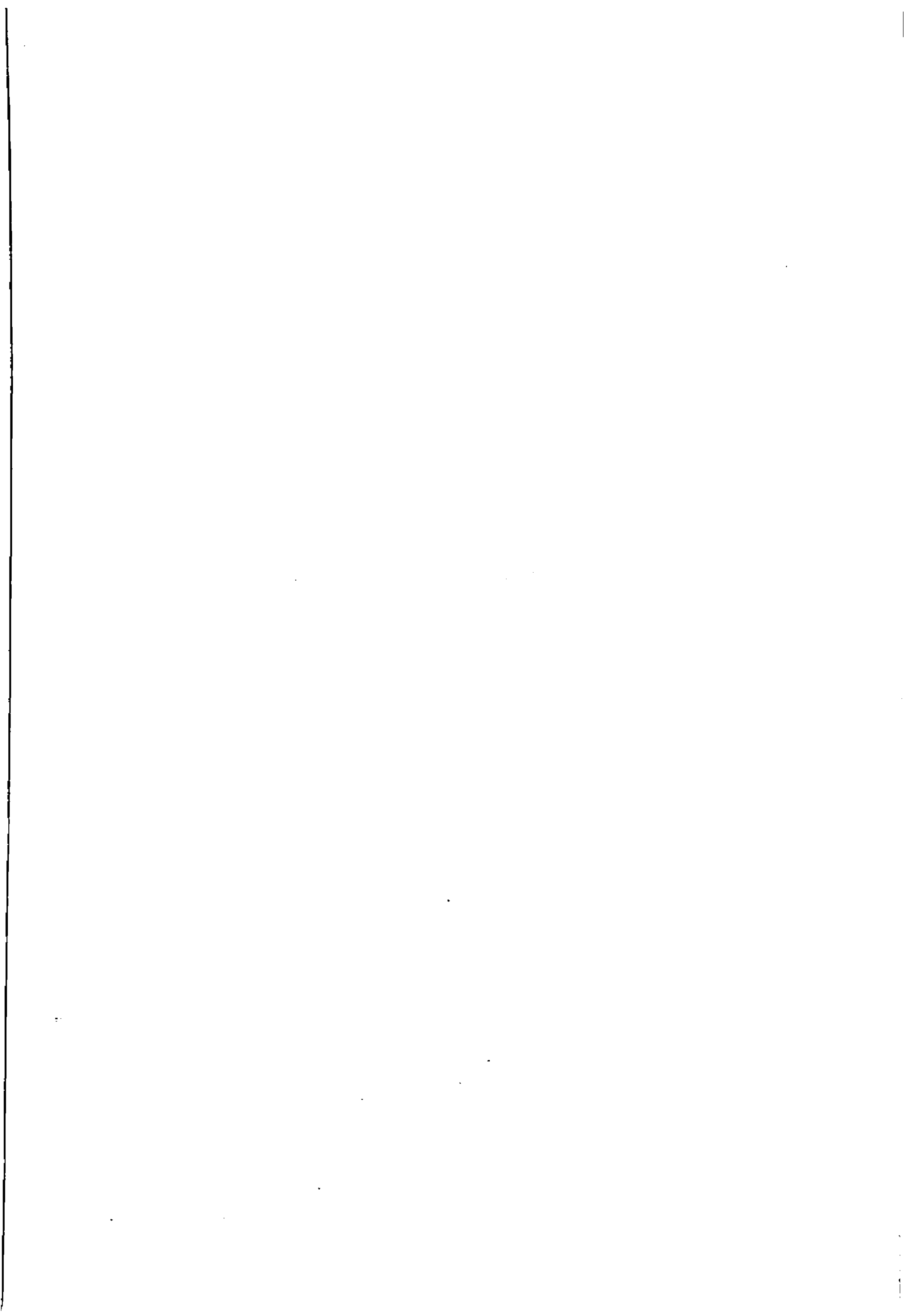
(٣٠) **الأخبار**، ١٢/٢/٢٠١١.

الفصل السابع

التعدُّدية الحزبية في مصر وثورة ٢٥ يناير

أحمد عبد ربه(*)

(*) مدرّس النظم السياسية المقارنة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.



مقدمة

جاءت الثورة المصرية، ومن قَبلها التونسية وما تبعها من ثورات وانتفاضات شعبية في عدد من البلدان العربية، لتمثّل تحدّيًا كبيرًا لدارسي السياسة ومنظّريها. ذلك أنّ تلك الثورات، بغضّ النظر عن درجة نجاحها في تحقيق أهدافها، جاءت مفاجِئة للكثير من الباحثين، سواء في الكيفية التي وقعت بها، أو السرعة التي تطورت بها، أو في التداعيات التي أنتجتها على الأصعدة الداخلية والإقليمية بل والعالمية؛ فقد عجز معظم الدراسات السياسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، عن توقع حدوث هذه الموجة من الثورات في العالم العربي للمطالبة بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. ومع التزايد المتنامي لمراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية العالمية المهتمة بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، وتخصيص جزء كبير من مواردها وأجندتها البحثية لموضوع الديمقراطية؛ فإن أيًا منها لم يتوقع وقوع ثورات شعبية متتالية لتطيح أنظمة شمولية حكمتها بقبضة من حديد منذ انتهاء الاحتلال الأجنبي في منتصف القرن الماضي، مُؤَسِّسَةً لمرحلة انتقالية يُتوقع أن تفضي إلى نُظُم حكم ديمقراطية تؤسس دولًا آخذة في ضرب الحداثة والتقدم، بعد عقود من التخلف والتقليدية.

على الرغم من تبنّي الكثير من مراكز الأبحاث العربية أُطرًا تنظيمية ومفاهيمية غربية في الاقتراب من مسألة الديمقراطية والحداثة في العالم العربي، فقد أخفقت هي الأخرى في توقُّع تلك التطورات الكبرى. من هنا تأتي أهمية أن يعيد الباحث العربي تنظيم أجندته البحثية وتضمينها كل ما يتعلق بالموارد المالية والبشرية والأطر التنظيمية، للاقتراب من الأوضاع السياسية في العالم العربي، وإعادة رؤيته لها، وتحليلها وفقًا لأسس عربية.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لإعادة تحليل تجربة التعددية الحزبية في مصر، وأسباب فشلها وعجزها عن القيام بوظائفها التقليدية في تجميع المصالح والتعبير عنها، ما أدّى إلى قيام ثورة شعبية أطاحت النظام السياسي برمّته.

تحاول هذه الورقة ـ في إطار إعادة الرؤية والتحليل ـ الإجابة عن عدد من الأسئلة، على النحو التالي:

ـ في أي سياق نشأت التعددية الحزبية في مصر؟ وما أهمّ سماتها؟

ـ ما أهمّ التحديات التي واجهت تلك التعددية في التجربة المصرية؟

ـ إلى أي حد تمكنت الأحزاب السياسية المصرية من ممارسة نشاط سياسي يفضي إلى تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها؟

ـ في أي سياق نشأ الحزب الوطني الديمقراطي في مصر وكيف تعاطى مع التعددية الحزبية؟

ـ ما ملامح التعددية الحزبية في مرحلة ما بعد الثورة؟

افتراضا الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من افتراضين:

أولهما وجود علاقة عكسية بين التعددية الحزبية، في السياق المصري، وقيام الثورة. أي أن وجود تعددية حزبية في مصر لم يكن في واقع الأمر سوى زيادة عدد حالات الأحزاب السلطوية ـ الفاشلة في التعبير عن مصالح الشعب وتجميعها ـ وزيادة فقدان الأمل في الإصلاح السياسي عن طريق القنوات الشرعية، ومن ثمّ قيام الثورة.

وثانيهما وجود علاقة ارتباطية بين فشل التعددية الحزبية ـ الموضح آنفًا ـ وأساليب عمل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (سابقًا). بعبارة أخرى، أدّت طبيعة نشأة الحزب الحاكم وأساليب تعاطيه مع التعددية الحزبية، إلى تقييدها وتفريغها من مضمونها، ومن ثمّ إلى فشلها في القيام بواجباتها في تجميع المصالح والتعبير عنها.

المدى الزمني للدراسة

تُركّز الدراسة على الفترة الزمنية بين عامَي ١٩٧٦ حين عادت التعددية السياسية إلى مصر بعد أعوام من إلغائها، و٢٠١١ حين قامت الثورة المصرية لتنهي ـ عمليًا ـ التجربة التعددية، وتؤسس مرحلة جديدة ما زال الجميع يتوق إلى استشراف معالمها؛ ففي خلال هذه الفترة أُنشئ ٢٤ حزبًا في مصر جاء معظمها بأحكام قضائية، وجُمّد عدد من الأحزاب، واستُبعِد عددٌ آخر أو أُغرِقَ في الكثير من المشاكل التنظيمية والقانونية.

يتناول الباحث هذه الفترة بالتحليل على ثلاث مراحل رئيسية، وَفقًا لتعاطي النظام السياسي الحاكم مع هذه التعددية، من خلال آلياته الدستورية والقانونية الرسمية فضلًا عن أساليبه غير الرسمية، وهي: مرحلة الثمانينيات، التي اتسمت بـ «التسامح النسبي»؛ ومرحلة التسعينيات، التي شهدت «خنق التعددية»؛ ثمّ مرحلة العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي مرحلة «موت سياسة النخبة وتوهج سياسة الشارع» وصولًا إلى قيام الثورة المصرية في ٢٠١١.

أولًا: تاريخ التعددية الحزبية في مصر وأهمّ سماتها

١ ـ تاريخ التعددية الحزبية في مصر

عرف النظام السياسي المصري التعددية الحزبية منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام ثورة تموز/يوليو التي أنشأت الجمهورية في ١٩٥٢؛ ففي هذه الفترة، نشأ عدد من الأحزاب السياسية التي كانت ـ بالضرورة ـ تمثل خريطة الطبقات القائمة آنذاك: مثلت أحزاب مثل «الأحرار الدستوريين و«الحزب السعدي»، طبقات ملاك الأراضي الزراعية وكبار الرأسماليين؛ وعبر حزبا «الوطني» و«الوفد»، عن فئات الطبقة الوسطى، بينما جاءت أحزاب مثل «مصر الفتاة» و«الحزب الوطني الجديد» لتعبر عن مصالح الطبقات البرجوازية الصغيرة؛ فضلًا عن عدد آخر من الأحزاب التي عبّرت عن طبقات العمال وفقراء الفلاحين والحرفيين مثل «الحزب الشيوعي للعمال والفلاحين»، و«الحزب الشيوعي المصري». ومع أن الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ شهدت نظامًا ملكيًا دستوريًا بُني على أسس ليبرالية، إلا أن خضوع

مصر للاستعمار البريطاني، واحتكار فئة محدودة من النخبة للثروات وكيفية توزيعها، فضلًا عن الاستغلال الرأسمالي الذي مارسته الشركات الأجنبية والمصرية على العمال؛ كل هذه الأسباب مجتمعة أدّت إلى تعطيل هذا التطور الليبرالي، بل إلى إفساده ثمّ إفراغه لاحقًا من مضمونه. ومن بابٍ دأب القصر ـ بالتعاون مع المحتل ـ على تزوير الانتخابات البرلمانية، إلى أن قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ لتضع حدًا لهذه المرحلة من تاريخ مصر. وفور تولي الضباط الأحرار حكم مصر وإنشاء الجمهورية، حدث صدام بينهم وبين الأحزاب السياسية القائمة؛ انتهى بمجلس قيادة الثورة إلى إصدار ثلاثة قرارات:

الأول، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ وهو المتعلق بإلغاء الدستور وبدء مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات؛ ثمّ كان القرار **الثاني**، في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ وهو القاضي بحل الأحزاب السياسية؛ وأخيرًا كان القرار **الثالث**، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ وقد سمح بقيام تنظيم سياسي واحد فقط هو هيئة التحرير. هكذا وضعت الدولة النهاية لنحو نصف قرن من التعددية الحزبية[١].

جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ مصر، حيث اهتزّت أسطورة عبد الناصر نسبيًا وبدأت تظهر معارضة منظّمة متزايدة للسلطة الحاكمة في مصر، بدأت بتظاهرات شباط/ فبراير ١٩٦٨ للمطالبة بالتغيير والحرية، تلتها تظاهرات أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه لتأكيد مطالب الديمقراطية. وبعد وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ وتولي أنور السادات الحكم، قامت تظاهرات الطلبة في الجامعات المصرية في عامَي ١٩٧٢ و١٩٧٣ للمطالبة بحسم تحرير الأراضي المصرية المحتلة وتحقيق الديمقراطية والحرية، تزامنَ ذلك مع عدد من الإضرابات العمالية في المناطق الصناعية مثل حلوان وشبرا الخيمة والمحلة. فضلًا عن ذلك، بدأ الكثير من التنظيمات السرّية في الظهور والحركة، مثل الحزب الشيوعي

(١) عبد الغفار شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» (دراسة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١ ـ ٣.

المصري، والحزب العمالي الشيوعي المصري، مع عودة جماعة الإخوان المسلمين إلى الساحة بعد الإفراج عن قادتها من السجون. إلى جانب ذلك، حدثت تطورات في السياق السياسي والاقتصادي المحيط: من إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وتجهيز السادات لتوقيع اتفاقية السلام معها، وتوجه السادات السياسي نحو الغرب (الولايات المتحدة)، والابتعاد عن الشرق (الاتحاد السوفياتي)، إضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى تغييرات عميقة في تركيبة الطبقات المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا. وقد أدرك السادات أنه لم يعد في إمكان تنظيم سياسي واحد استيعاب كل تلك التغيرات والتحولات الداخلية[٢].

من هنا، قرّر السادات، تمشّيًا مع الليبرالية الاقتصادية، أن يتجه نحو سياسات الليبرالية السياسية. فكان القرار الأشهر في عام ١٩٧٦ بالسماح بالتعددية الحزبية عن طريق تأسيس ثلاثة منابر سياسية وهي: منبر مصر العربي الاشتراكي لتمثيل الوسط، ومنبر التجمع الوطني لتمثيل اليسار، ومنبر الأحرار الاشتراكيين (وهو منبر ليبرالي) لتمثيل اليمين[٣]. وعبر أكثر من ثلث قرن، تحوّلت المنابر السياسية إلى أحزاب سياسية زاد عددها حتى وصل إلى ٢٤ حزبًا سياسيًا في عام ٢٠١١؛ حين قامت الثورة المصرية.

٢ ـ سمات التعددية الحزبية في مصر

المفترض أن تتّسم التعددية الحزبية بضمانات قانونية وفنية تحول دون سيطرة حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية واحتكارهما، وبتنوع بين تعددية حزبية توافقية، تتراضى بموجبها الأحزاب على حدٍّ أدنى من السياسات، بغضّ النظر عن الحزب الحائز الأغلبية التشريعية؛ وتعددية

(٢) محمد عبد الحميد ابراهيم، «التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات: التحولات الاساسية،» في: مصطفى كامل السيد، معد، حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي؛ منشورات مركز البحوث العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٥.

(٣) Abd al-Ghaffar Shukor, «Political Parties in Egypt,» in: *Building Democracy in Egypt: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections* (Stockholm: IDEA; ANND, 2005), p. 33.

أخرى تصارعية، حيث تستأثر الأحزاب الحاصلة على الأغلبية البرلمانية بصوغ سياسات صادمة ومتصارعة مع سياسات الأحزاب الأخرى. إلا أنه بخلاف هذا وذاك، جاءت التعددية الحزبية في مصر بما يسمّيه عليه علماء النظم الحزبية «التعددية السلطوية»، حيث يسيطر حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية مستبعدًا الأحزاب الأخرى من التشريع وصُنع السياسات؛ وهو ما يحوّل الأخيرة إلى معارضة دائمة، ويجعل التنافس الحزبي في الانتخابات أشبه بمباراة صفرية يتحكم الحزب الحاكم في تنظيمها القانوني والفني وفي إجرائها، فضلًا عن نتائجها التي تأتي لمصلحته دائمًا، بالطبع(٤).

يمكن استعراض أهم سمات التجربة التعددية في مصر في الفترة من ١٩٧٦ حتى ٢٠١١ في ما يلي:

أ ـ جاءت هذه التعددية، وعلى العكس من معظم تجارب التعددية في الدول الديمقراطية، كتعددية فوقية بقرار من الدولة والنظام الحاكم الذي ألغاها هو نفسه في مرحلة سابقة، فافتقدت بذلك التأييد الجماهيري. وفي خلال ٣٥ عامًا، لم تتمكن التجربة التعددية قطّ من تطوير قواعد جماهيرية للتغلب على هذا القصور الذي ارتبط بنشأتها وتكوينها(٥).

ب ـ عاشت هذه التعددية في ظل قيود دستورية وقانونية شلّت حركتها دائمًا؛ فقد جاءت في ظلّ نظام سياسي مختلّ بفعل الدستور الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات مطلقة: هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، والرئيس الأعلى لجهاز الشرطة، ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، فضلًا عن كونه رئيس السلطة التنفيذية ومن له الحقّ في تعيين نائب رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين وعزلهم. وهو من يعلن حال الطوارئ، ويبرم المعاهدات. ووفقًا للمادة ٧٤ من الدستور، فإنه يتّخذ جميع الإجراءات لمواجهة أي خطر

---

(٤) «Interest Aggregation and Political Parties,» in: Gabriel A. Almond [et al.], *Comparative Politics Today: A World View*, 9th ed. update (New York: Longman, 2010), pp. 88-94.

(٥) شكر، «الدولة والأحزاب السياسية: الواقع والآفاق،» ص ١٥.

يتهدّد الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسّسات الدولة عن القيام بدورها الدستوري.

النتيجة الطبيعية لكلّ هذه السلطات المطلقة هي قدرة رئيس الجمهورية وسلطته التنفيذية على تقييد الحياة الحزبية بما فيها الأحزاب السياسية، والتحكم في مقدّراتها[٦]. وازداد هذا الوضع تعقيدًا بفعل قانون الأحزاب السياسية الصادر في عام ١٩٧٧ وما أُدخِلَ عليه من تعديلات لاحقة. فقد تضمن القانون شروطًا قاسية ومتجاوزة للزمن لتأسيس الأحزاب واستمرارها، مثل:

(١) شرط ألّا تتعارض مقومات الحزب أو مبادئه وأهدافه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وكذلك ثورة التصحيح ١٩٧١، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، وتحالف قوى الشعب العاملة، والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية.

(٢) تميزت برامج الحزب وسياساته وأساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزًا ظاهرًا عن برامج الأحزاب الأخرى.

(٣) عدم قيام الحزب بما يتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

(٤) ألّا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته؛ من تقوم أدلة جدية على دعوته أو مشاركته في الدعوة أو الترغيب أو الترويج لمبادئ واتجاهات تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق.

(٥) ألّا تترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أي من الأحزاب التي أُلغيت سنة ١٩٥٣[٧].

كما هو واضح، فإنّ هذه الشروط، فضلًا عن اتساعها الشديد، جاءت شديدة العمومية، وتركت مساحة هائلة للسلطة التنفيذية للتحكم في نشأة الأحزاب أو منعها، على النحو الذي سنوضحه لاحقًا.

---

(٦) دستور جمهورية مصر العربية (١٩٧١).

(٧) القانون الرقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ الخاص بإنشاء الأحزاب السياسية.

ج ـ تميزت هذه التعددية دائمًا بعدم الحيادية، حيث تضمّن قانون نشأة الأحزاب تأليف لجنة شؤون الأحزاب بقرار من رئيس الجمهورية؛ وتضم اللجنة: رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء، إضافة إلى ثلاثة من رجال القضاء السابقين، وثلاث شخصيات عامّة غير منتمية إلى أي حزب سياسي[٨]. ولعلّ الملاحظة الرئيسية على هذا التشكيل، هي أنّ تلك اللجنة يغلب عليها الطابع الإداري، كما أنّ الواقع العملي جاء ليؤكد تحيز اللجنة. فرئيس اللجنة ـ على سبيل المثال ـ في المرحلة السابقة لقيام الثورة المصرية، هو الأمين العامّ المساعد وأمين التنظيم في الحزب الوطني، كما ضمّت اللجنة وزير الداخلية وثلاثة من أعضاء الهيئات القضائية كان يعينهم دائمًا وزير العدل المنحاز ـ بصفته ـ دائمًا إلى الحكومة، إضافة إلى تعيينه أيضًا ثلاثًا من الشخصيات العامة. ويُلاحظ أن عبارة «شخصية عامة» مطاطة للغاية ولا تضمن أي حياد. ومع أن وزير العدل خرج في الآونة الأخيرة من اللجنة، لم يغيّر الأمر شيئًا من انحيازها، وقد تحولت إلى ذراع للحزب الوطني؛ لرفض طلبات تأسيس الأحزاب. فمن بين ٢٤ حزبًا تأسست في مصر، وافقت اللجنة على عشرة أحزاب فقط، بينما جاء باقي الأحزاب بأحكام قضائية بعد أن رفضتها اللجنة!

د ـ حرصت الدولة دائمًا على وأد هذه التعددية من خلال خلق استقطاب إعلامي وسياسي بين الحزب الوطني و«الإخوان»، لكي تستخدم لاحقًا قوة الإخوان فزّاعة، استطاعت تسويقها ـ على أنها البديل الوحيد والأسوأ ـ للداخل والخارج. وقد لوحظ أن هذا الاستقطاب نجح لفترات طويلة، في إقناع القوى الخارجية وبعض القوى الداخلية ـ كالأقباط ـ بأفضلية الحزب الوطني ـ على الرغم مما فيه من مساوئ ـ مُقارنة بجماعة الإخوان. ولا يُبالغ الباحث إذا قال إن مثل هذا الاستقطاب كان من أهم المشاكل التي واجهت تجربة التعددية الحزبية في مصر.

هـ ـ أخيرًا، ظلّت تلك التعددية تعددية شكلية، حيث سيطر الحزب

(٨) عبد الغفار شكر، الأحزاب السياسية في مصر (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٤)، ص ٢٢.

الوطني على الحكم سيطرة دائمة. ومع إجراء الانتخابات في الأعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، إلا أنها ظلت انتخابات شكلية، شابها التزوير والتدخل الإداري بدرجات متفاوتة، ولم تُترجم هذه التعددية الشكلية إلى واقع معيش.

ثانيًا: خريطة الأحزاب السياسية القائمة في مرحلة ما قبل الثورة مع التركيز على الحزب الحاكم

١ ـ خريطة الأحزاب السياسية في مصر وأهمّ سماتها

الحديث عن الأحزاب السياسية في مصر هو في الواقع حديث عن أحزاب المعارضة، ذلك أن كل الأحزاب المصرية ـ كما سلف الذكر ـ عاشت مُستبعَدة باستثناء الحزب الوطني الحاكم، بالطبع. وقد استقرت الأدبيات على أن وظيفة أحزاب المعارضة، في الدول الديمقراطية، هي تجميع المصالح والتعبير عنها، فضلًا عن تكوين الثقافة السياسية القائمة في النظام السياسي. يُضاف إلى ذلك ـ بالطبع ـ صُنع القرار بالنسبة إلى الحزب الذي يصل إلى السلطة[9].

أما في الدول النامية الآخذة على ضرب الديمقراطية، فإن أحزاب المعارضة عادة ما ترتبط بعلاقة زبائنية (Clientelistic) مع الحزب الحاكم، حيث تحاول الحصول على درجة من درجات الرضا من الحزب الحاكم المسيطر، حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتقلّ هذه العلاقة الزبائنية كلما تطور النظام السياسي ديمقراطيًا[10]. إلا أن الوضع يختلف تمامًا بالنسبة إلى أحزاب المعارضة في الدول ذات الأنظمة السلطوية، التي يستخدمها النظام الحاكم دائمًا لتحسين شرعيته من خلال الأيديولوجيات والقيادة الكاريزمية، أو من خلال إيجاد مساحة للمشاركة السياسية؛ وذلك حتى تكون للنظام شرعية داخلية وخارجية. وتتحول أحزاب المعارضة بالتالي إلى أدوات لزيادة شرعية النظام الحاكم وتحسينها. فبدلًا

---

(٩) «Interest Aggregation and Political Parties,» p. 79.

(١٠) Herbert Kitschelt, *Party Systems* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 544-545.

من أن تكون أحزاب المعارضة أبوابًا للتحول الديمقراطي، تتحول إلى أدوات للإبقاء على السلطوية[11].

مع أن النظام السياسي في مصر تبنّى التعددية السياسية، ظلّت تلك التعددية خلال ٣٥ عامًا مهمّشة ومخنوقة؛ لأن النظام السياسي أنشأها منذ البداية كي يضيف شرعية داخلية وخارجية، من دون الإيمان الحقيقي بكون التعدُّدية وسيلة من وسائل التحول الديمقراطي. وقد أدّى ذلك إلى تقزيم أحزاب المعارضة وفصلها تمامًا عن الشارع، وهو السبب في كون القوة الوحيدة التي تمتعت بشعبية وقدمت بدائل للنظام الحاكم، كانت قوة غير معترَف بشرعيتها. وقد استغلت تيارات الإسلام السياسي ذلك الوضع ببراعة فكثفت حضورها السياسي وقدمت تحديًا حقيقيًا للنظام الحاكم؛ وهو ما انعكس جليًا على خريطة الأحزاب السياسية في مصر على النحو الذي يوضحه الجدول الرقم (٧ ـ ١).

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

خريطة الأحزاب السياسية في مصر (١٩٧٦ ـ ٢٠١١)[*]

	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضعه وقت قيام الثورة
١	مصر العربي الاشتراكي	١٩٧٦/ ١٩٩٢	لجنة شؤون الأحزاب/ حكم قضائي	موجود
٢	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٣	الأحرار الاشتراكيين	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
٤	الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٥	العمل	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٦	الوفد	١٩٧٨/ ١٩٨٣	لجنة شؤون الأحزاب/ حكم قضائي	موجود
٧	الأمة	١٩٨٣	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٨	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائي	مجمد
٩	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود

يتبع

(١١) Joshua A. Stacher, «Parties Over: The Demise of Egypt's Opposition Parties,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (November 2004), pp. 218-219.

تابــع

١٠	الاتحاد الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
١١	الشعب الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١٢	العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي	موجود
١٣	العدالة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائي	مجمد
١٤	التكامل الاجتماعي	١٩٩٥	حكم قضائي	موجود
١٥	الوفاق القومي	٢٠٠٠	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
١٦	مصر ٢٠٠٠	٢٠٠١	حكم قضائي	موجود
١٧	الجيل الديمقراطي	٢٠٠٢	حكم قضائي	موجود
١٨	الدستوري الاجتماعي	٢٠٠٤	حكم قضائي	موجود
١٩	الغد	٢٠٠٤	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
٢٠	السلام الديمقراطي	٢٠٠٥	حكم قضائي	موجود
٢١	شباب مصر	٢٠٠٥	حكم قضائي	موجود
٢٢	المحافظون	٢٠٠٦	حكم قضائي	موجود
٢٣	الجمهوري الحر	٢٠٠٦	حكم قضائي	موجود
٢٤	الجبهة الديمقراطية	٢٠٠٧	لجنة شؤون الأحزاب	موجود

(٥) اعتُمد على مجموعة مختلفة من مواقع الشبكة العنكبوتية للوصول إلى تحديث وتعديل الجدول ذاته الذي ورد متوقفًا عند عام ٢٠٠٢، في: عبد الغفار شكر، **الأحزاب السياسية في مصر** (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٤)، ص ٢٠ ـ ٢١، وموقع شبكة الانتخابات المصرية: <http://intkhabat.info/thread-197.html>.

بمراجعة الجدول الرقم (٧ ـ ١) يمكن تلخيص أهم سمات أحزاب المعارضة في مصر قبل الثورة في ما يلي:

أ ـ نشأة معظمها عن طريق أحكام قضائية: كما يوضح الجدول، فإنه من إجمالي ٢٤ حزبًا حصلت عشرة أحزاب فقط على موافقة لجنة شؤون الأحزاب، فيما اضطُرّ ١٤ حزبًا إلى اللجوء إلى القضاء. وإذا أخذنا في الحسبان أن حزبَي مصر العربي الاشتراكي والوفد جُمدا بعد قرار لجنة الأحزاب وعادا فقط بعد اللجوء إلى القضاء، يصبح عدد الأحزاب المُنشأة بقرار قضائي ١٦ حزبًا بنسبة تقترب من ٧٠ في المئة وهي نسبة عالية بلا شكّ، وتُعَدُّ مؤشرًا على عدم تسامح النظام الحاكم مع فكرة التعددية. كما أن لجنة شؤون الأحزاب ظلت ١٧ عامًا من دون أن تعطي موافقة واحدة

على إنشاء حزب، منذ تصريحها بإنشاء حزب الأمة في عام ١٩٨٣ حتى موافقتها على حزب الوفاق ـ الذي جُمّد لاحقًا ـ في عام ٢٠٠٠[١٢]. ومع أن كثرة عدد الأحزاب التي أُنشئت بحكم قضائي قد توحي بأن لديها فرصة كبيرة للحركة باستقلالية عن النظام الحاكم، يُشير الواقع إلى أن عددًا كبيرًا من هذه الأحزاب تورّط في علاقات زبائنية مع النظام للحصول على أكبر قدر من المكاسب المتاحة[١٣]، فضلًا عن أن النظام لم يتسامح أبدًا مع تلك الأحزاب؛ وحاول مرارًا تقييد حركتها.

ب ـ عدم تمايز برامجها وبعدها عن الشارع: أكّدت الخبرة العملية أن معظم أحزاب المعارضة كانت بعيدة تمامًا من الشارع، واكتفى معظمها بأمانات محدودة في بعض المحافظات، ولم تنشط إلا وقت عقد الانتخابات. وإذا كان بعض هذه الأحزاب امتلك بعض المنابر الإعلامية، ولا سيما الصحف، التي جاءت في معظمها ضعيفة التوزيع والمبيعات، فإن عددًا آخر لم يمتلك صحفًا. وإذا كان عصر السماوات المفتوحة أعطى أحزاب المعارضة في مصر فرصة كبيرة للتغلب على احتكار النظام للقنوات الحكومية، إلا أن معظمها لم يستغلّ هذه الفرصة. يضاف إلى ذلك أن معظم برامج أحزاب المعارضة جاء متشابهًا في المحتوى ولم يُصَغ معظمها بأي احترافية[١٤].

ج ـ شخصنة السلطة وغياب الديمقراطية في اتخاذ القرار: عانى معظم الأحزاب في مصر من شخصنة شديدة للسلطة، حيث أضحى مؤسس الحزب هو مركز الثقل الوحيد داخلها[١٥]. ويظل الحزب حيًا ما دام مؤسسه حيويًا، ويتجمد الحزب إذا مرض مؤسسه، وهو في كل الأحوال

---

(١٢) Hamdy A. Hassan, «Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime,» *Afro Asian Journal of Social Science*, vol. 2, no. 2.2, Quarter 2 (2011), p. 8.

(١٣) Kevin Koehler, «Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms,» *Democratization*, vol. 15, no. 5 (December 2008), pp. 980-982.

(١٤) راجع الباحث برامج أحزاب الجيل الديمقراطي والسلام الاجتماعي ومصر ٢٠٠٠ والمحافظين والجمهوري الحر فكان معظمها متشابهًا بل وركيكًا للغاية من حيث الصياغة.

(١٥) بمراجعة المواقع الإلكترونية لحزبي الدستوري الاجتماعي والسلام الاجتماعي، على سبيل المثال وجد الباحث أنه لا يوجد تأريخ لتأسيس الحزب إلا من خلال عرض السيرة الذاتية لمؤسسه!

رئيسه أيضًا. لذلك، كانت وفاة الرجل المؤسس للحزب تعني في كثير من الأحيان موتًا سريريًا للحزب وأنشطته، فضلًا عن التصارع بين أجنحته المختلفة لتحديد هوية خليفته، الذي يظل دائمًا محل جدل[١٦]. إضافة إلى ذلك ـ باستثناء أمثلة محدودة للغاية كحزب الوفد وحزب التجمع ـ لم يحدث أن جرى تداول منصب رئيس الحزب بطريقة ديمقراطية وسلمية. ويبدو أن أحزاب المعارضة في مصر تأثرت كثيرًا بشكل النظام الحاكم، وكذلك الحزب الحاكم؛ حيث تمحور كلاهما حول شخصية الرئيس السابق مبارك، والنخبة الضيقة المحيطة به.

د ـ المعاناة من الانشقاقات الحزبية: يكاد لا يخلو حزب معارض في مصر من الخلافات التي تصل إلى حد الانشقاق. ومع أن الخلافات هي ظاهرة صحية ومعتادة في أي حزب سياسي، إلا أن وجود قواعد داخلية واضحة ومحترمة من الجميع يضع عادة حدودًا لتطور مثل هذا الصراع. لكن، لأن معظم أحزاب المعارضة عانت من غياب أي آلية أو قواعد لحل النزاعات، وصلت هذه الخلافات في معظم الحالات إلى انشقاقات في صفوفها، ونزاعات على رئاستها؛ وهو ما أدى إلى تجميد عدد كبير منها، مثل أحزاب: العمل، ومصر الفتاة، والأحرار، والوفاق القومي، والعدالة الاجتماعية، ومصر العربي الاشتراكي، والشعب الديمقراطي، وهو الوضع الذي أدى إلى غياب هذه الأحزاب عن الشارع[١٧].

هـ ـ ضعف المنافسة في الانتخابات: لعلّ تلك السمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسيطرة النظام الحاكم على العملية الانتخابية، فضلًا عن جملة القيود القانونية والإدارية التي مارستها السلطة للحدّ من قدرة أحزاب المعارضة على المنافسة في الانتخابات. إلا أن طريقة النشأة الفردية لعدد كبير من هذه الأحزاب، مضافًا إليها غياب الجدية، وارتباط عدد آخر بعلاقات زبائنية اختيارية، كل هذا ساهم في ضعف المنافسة. وكانت النتيجة أن

---

(١٦) راجع على سبيل المثال لا الحصر، الصراع في حزب الأحرار بعد وفاة مؤسسه مصطفى مراد في عام ١٩٩٨ والذي استمر حتى عام ٢٠٠٦.

(١٧) شكر، الأحزاب السياسية في مصر، ص ٣٤ ـ ٣٥

عددًا قليلًا جدًا من الأحزاب السياسية حصل على مقاعد في البرلمان، بل إن عددًا آخر أخذ في تقديم أعداد قليلة جدًا للمنافسة على الانتخابات، ولم يتمكن أي حزب معارض في أي مرحلة من تقديم مرشحين لكل الدوائر الانتخابية.

و ـ المعاناة الاقتصادية: لعل إحدى أهم سمات الأحزاب السياسية المعارضة في مرحلة ما قبل الثورة المعاناة الاقتصادية الشديدة؛ حيث فشلت أغلبية هذه الأحزاب في تأمين موارد ثابتة لها، واعتمدت اعتمادًا كبيرًا على الإعانات التي قدمها النظام لها بأسلوب العصا والجزرة. ومع أن الأحزاب ـ عادة ـ تموّل نفسها من خلال العضوية السنوية، والتبرُّعات، وموارد بعض الصحف أو المشاريع التي تديرها، عانت أحزاب المعارضة من قلة عدد الأعضاء المنتسبين إليها، فضلًا عن أن عددًا كبيرًا منها إما أن يكون امتلك صحفًا ضعيفة التوزيع والمبيعات، أو لم يكن يمتلكها. إضافة إلى ذلك، عمد النظام السياسي الحاكم إلى خنق الأحزاب ماليًا. وقد تناولت إحدى الدراسات بالتحليل كيف أن النظام الحاكم استخدم دعمه المالي للأحزاب في شكل أموال سائلة أو تسهيلات عقارية وإدارية لدعم الأحزاب المرضي عنها واستبعاد تلك المُراد معاقبتها(١٨).

جاءت كل هذه السمات لتجعل من التعددية الحزبية في الحالة المصرية مسرحية أخرجها النظام كي يعزّز شرعيته داخليًا وخارجيًا من دون أن يؤمن بمضمونها. ولا يمكن إنهاء هذا الجزء التحليلي من دون التطرق إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان في سدّة الحكم، وإلقاء الضوء على أهمّ السمات التي ميزته في ظلّ تلك التعددية المزيفة.

٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي

منذ أن تأسّس الحزب الوطني (الحزب الذي يرئسه رئيس الجمهورية) في

---

(١٨) Abdul-Monem Al-Mashat, «Political Finance Systems in Egypt, Regulation and Disclosure: The Way Out,» Paper Presented at: «Global Transparency: Fighting Corruption for a Sustainable Tuture,» (The 13th International Anti-Corruption Conference (IACC), Athens, Greece, 30 October-2 November 2008).

عام ١٩٧٨ وهو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث حصل على الأغلبية الساحقة في مجلسي الشعب والشورى بنسبة تأرجحت دائمًا بين ٨٠ و٩٠ في المئة بل إنها وصلت إلى ٩٤ في المئة في بعض الأحيان. وبحسب برنامج الحزب، فإنه يبني شرعيته على ثورة تمّوز/ يوليو ١٩٥٢، إذ ينصّ على كونه التعبير الحي عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة تمّوز/ يوليو من أجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية. وقد أوقعت تلك المبادئ الحزب في تناقض شديد؛ لكونه اتّبع ـ بصورة دائمة ـ سياسات رأسمالية تتمشّى مع حرية السوق[١٩]. ومع أنّ الحزب تمتّع بالسلطات المطلقة؛ نتيجة وجود رئيس الجمهورية على رأسه، إلا إنه لم يتمتّع أبدًا بشعبية أو برضا بين المواطنين؛ لذا فإنّ أوّل ما طاولته نيران الثورة، أبنية الحزب الوطني ومقارّه، التي انتُزعت عبر الزمن من هيئات ومؤسّسات حكومية وأكاديمية مختلفة. ولم تكن مفاجأة أن يكون أوّل قرارات القضاء المصري بعد الثورة حلّ هذا الحزب لإفساده الحياة السياسية في مصر[٢٠]. وفي ما يلي عرض مبسّط لأهمّ السمات التي ارتبطت بالحزب منذ إنشائه حتّى قيام الثورة.

أ ـ غياب الأيديولوجيا: لوحظ على مدار اثنين وثلاثين عامًا أنّ الحزب الوطني غابت عنه الأيديولوجيا الواضحة، فاكتفى الحزب طوال تاريخه باتّباع خطاب شديد العمومية لا يمكن تصنيفه يمينًا أو يسارًا، وتكيُّف الحزب دائمًا مع تغير توجُّهات الدولة؛ كما اكتفى بطرح الشعارات العامّة مثل الديمقراطية والاستقرار والتنمية، من دون أن يعني هذا التزامًا منه بتحقيق أي منها[٢١].

ب ـ شخصنة السلطة: على مدار ثلاثة عقود، لم يخرج الحزب أبدًا من كنف رئيس الجمهورية؛ إذ استمدّ قوّته من ارتباطه برئيس الحزب الذي هو رئيس الجمهورية والمعبِّر عنه في الوقت نفسه. لذلك، تحوّل الحزب الوطني إلى إطار عام لتفاعل النخبة الحاكمة، وظهور آراء واتجاهات متباينة

---

(١٩) شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٠) الشروق الجديد، ١٦/ ٤/ ٢٠١١.

(٢١) للمزيد عن هذه النقطة انظر: **التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٠** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، [١٩٩٠])، ص ٤١٥.

يحسمها في النهاية رئيس الجمهورية. طالب الكثير من الإصلاحيين داخل الحزب بالفصل بين منصبَي رئيس الحزب ورئيس الجمهورية لإضفاء مزيدٍ من الحيادية على التعددية الحزبية القائمة، إلا أن أيًا من هذه الدعوات لم يُستجَب لها. كما جاء مشروع التوريث ليزيد من تأكيد الطابع الشخصي للسلطة واتخاذ القرار داخل الحزب.

ج ـ **المعاناة من البيروقراطية الشديدة في اتخاذ القرار**: يُعَدُّ هذا الأمر في الواقع انعكاسًا لطبيعة نشأة الحزب وتكوينه، وقد انعكست هذه السمة على الأداء السياسي للحزب بل على آليات العمل الداخلي، حيث إن جميع قرارات الحزب تأتي فوقية من دون أي استشارة للمستويات الأدنى[٢٢]. وقد أدخل الحزب في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ تعديلات كبيرة تمثلت بـ: انتخاب الهيئات القيادية من كل المستويات، وعلى مستوى القاعدة، وعقد المؤتمرات العامة للحزب سنويًا وبانتظام، وإدخال شريحة كبيرة من المتعلمين والحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه في كوادر الحزب ومستوياته المختلفة؛ وهو ما عُرف باسم «الفكر الجديد». إلا أنّ هذا لم يغيّر كثيرًا من الأمر، حيث ظلّت أمانة السياسات المستحدَثة في عام ٢٠٠٢ والمكوَّنة من عدد محدود للغاية من مسؤولي الحزب وقياداته العليا، هي المهيمنة على سلطة صنع القرار واتخاذه.

د ـ **الخلافات والانقسامات الشديدة داخل الحزب**: انقسمت آراء المحلّلين بين فريقٍ يرى أنّ تلك الخلافات كانت مفتعلة ومصنوعة لإضفاء واجهة إصلاحية على جمال مبارك، وأنّها جزء محوري من سيناريو التوريث الذي أراد إبراز وجه جمال مبارك على أنه الوجه الشبابي والدم الجديد المصلح داخل الحزب. وفريق آخر يرى أنّ تلك الخلافات كانت حقيقية، وربما عزّزها مبارك الابن لاحقًا لتعزيز مشروع توريثه الحكم. وقد ظهرت تلك الخلافات جلية مع مطلع الألفية بعد أن أعلن الحزب فكره الجديد؛ وأعاد تنظيم صفوفه الداخلية بين ما عُرف بالحرس القديم والحرس الجديد في الحزب. حاولت جماعة الحرس القديم وصقورها من رموز الحزب

---

(٢٢) شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» ص ٢٢.

والنظام الحفاظ على أوضاعهم ومراكزهم الإستراتيجية في اتخاذ القرار، في مواجهة تصاعد نجم جمال مبارك الابن في تنظيم الحزب الوطني حتى وصل إلى منصب الأمين العام المساعد للحزب، فضلًا عن كونه أمين لجنة السياسات ومعه مجموعة محدودة من الشبان. ومع أن الحزب نفى وجود مثل تلك الخلافات أو التشققات، إلا أنه ظهرت جليًا في عدّة مناسبات، تناقضات في التصريحات والقرارات من داخل الحزب، تعكس هذا التشقق.

إضافة إلى ذلك، عجز الحزب دومًا، منذ صعود «الفكر الجديد»، عن حسم مسألة الترشيحات للانتخابات من دون انشقاقات أو خلافات داخلية. ففي انتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠٠٠ ترشّح ٣٠٠٠ من المنتمين إلى الحزب الوطني - إضافة إلى ٤٤٤ مرشّحًا رسميًا - رافضين أن ينصاعوا لأوامر الحزب باحترام خياراته. وتكرّر الموقف مضخّمًا في انتخابات ٢٠٠٥ حيث نافس المرشّحون الرسميون للحزب أكثر من ٤٣٠٠ مرشّح مستقلّ من نوّابه السابقين[٢٣]! وبدا الموقف أكثر سوءًا في انتخابات ٢٠١٠، حين عقد الحزب انتخابات داخلية لإقرار مرشّحي الحزب وأجبر المتنافسين في تلك الانتخابات على التوقيع في الشهر العقاري بعدم الترشح مستقلّين في حال سقوطهم في تلك الانتخابات الداخلية. إلا أنّ الأمر تفجّر بعدما أعلن الكثير من الراسبين عن شبهة فساد شابت الانتخابات الداخلية، متّهمين القيادات العليا بالتدخُّل والمحاباة للبعض، بل ورفعوا دعاوى قضائية ضدّ الحزب[٢٤].

هـ - عدم تمتّع الحزب بأي شعبية: يمكن القول إنّ الحزب الوطني، عبر أكثر من ثلاثة عقود من الحكم، قوبل بكرهٍ شديد من قطاع كبير من المصريين. يعود ذلك إلى أسباب عديدة في مقدمتها أن ارتباط الحزب الدائم بالحكومة حمّله أي فشل حكومي.

ولما كانت الأخيرة فاشلة على مدار سنوات حكم الرئيس السابق مبارك

---

(٢٣) Koehler, «Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms,» pp. 983-986.

(٢٤) المصري اليوم، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٠.

(١٩٨١ ـ ٢٠١١) في الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن فشلها في توفير الحدّ الأدنى اللازم من خدمات الصحة والتعليم والأمن؛ فقد تحمل الحزب الوطني بالتبعية نتائج هذا الفشل كونه ببساطة حزب الحكومة. إضافة إلى ذلك، أدّى انتشار حالات الفساد المالي والإداري الصارخ الذي تورّط فيه عدد كبير من المنتمين إلى الحزب؛ إلى فقدان الحزب صدقيته وسط المواطنين بصورة كبيرة. كما أن إصرار الحزب على تزوير الانتخابات بصفة دائمة، وصل إلى درجة فجّة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام ٢٠١٠، في ظل صعود نجم جمال مبارك ومعه مشروع التوريث؛ فقد أدرك المصريون أن التوريث أصبح حقيقة في ظل مرض الرئيس السابق وضعف حيويته، وبزوغ نجم الابن في الإعلام والسياسات العامة الداخلية بل والخارجية. كل ذلك أدّى إلى قطع أي صلة للمواطن العادي بالحزب، بعد أن تأكّد أنّ الحزب الحاكم يتّجه نحو مزيد من السيطرة على ثروات البلد ومقدراتها في ظلّ فقر مدقع يعاني منه أكثر من ٤٠ في المئة من المصريين.

و ـ إدماج الحزب بالجهاز البيروقراطي للدولة: أصبح هناك خلط شديد بين أعضاء الحزب والصفّين الأوّل والثاني من قيادات المؤسسات الحكومية والقطاع العامّ والمرافق العامّة. وقد أدّت هذه القيادات دورًا مهمًّا في سيطرة الحزب على مقدرات الحياة السياسية بل واليومية للمواطن العادي، كما استُخدمت أداة حشد وتعبئة وتكتيل لأصوات الجماهير لمصلحة الحزب. من هنا كانت المطالبة الدائمة للمعارضة بالفصل بين الحزب وجهاز الدولة. ومما يُذكَر في هذا السياق، أن واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المرحلة الانتقالية في مصر، كيفية التخلص من فلول النظام وهم على رأس معظم مؤسسات الدولة وقطاعاتها الحيوية كرئاسات الجامعات وعمادة الكليات.

ز ـ استقطاب الحزب لرجال الأعمال: في الوقت الذي انفردت فيه الدولة بسلطتها القمعية في توفير هياكل الفرص السياسية لجميع الفواعل في الساحة المصرية، ومع اختزال الدولة كفاعل قمعي في الحزب الوطني، واختزال الأخير في لجنة السياسيات، أصبح لرجال الأعمال دورٌ كبيرٌ في

صنع سياسات الحزب بدءًا بتمويل جريدته مايو[٢٥]، وصولًا إلى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الحساسة من خلال لجنة السياسات. وقد حظي رجال الأعمال بنصيب الأسد في قيادات الحزب الممثلة بأعضاء المكتب السياسي والأمانة العامّة وأمانة السياسات. وهم ـ أي رجال الأعمال ـ إلى جانب عدد من أساتذة الجامعات والإعلاميين؛ مَن رفعوا شعار الفكر الجديد مستغلّين صلتهم الوثيقة بجمال مبارك. وقد تزامن ذلك مع تورّط عددٍ كبيرٍ منهم في قضايا فساد وجرائم جنائية، وصعود عددٍ آخرَ لتولّي مناصب وزارية ـ خصوصًا في وزارة أحمد نظيف ـ وهو ما مثّل مسمارًا في نعش شرعية الحزب وصدقيته لدى جماهير الشعب[٢٦].

ثالثًا: النظام الحاكم والتعدُّدية الحزبية (تتبُّع زمني)

بعد تحليل أهم سمات أحزاب المعارضة والحزب الحاكم في فترة الدراسة، يتحول الباحث الآن إلى دراسة إمبريقية مبسّطة للكيفية التي تعامل بها النظام السياسي مع التعددية الحزبية، من خلال اختبار عدد من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتقبل النظام الحاكم فكرة التعددية، وهي: النظام الانتخابي، وعدد الأحزاب التي حصلت على موافقة لجنة الأحزاب في مقابل تلك التي جاءت بحكم قضائي، وعدد الأحزاب المجمدة، والتسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية، وعدد الأحزاب المنافسة في الانتخابات وتلك المقاطعة لها، وأخيرًا نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان في تلك الفترة[٢٧].

---

(٢٥) ناهد عز الدين، **العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٥٢٦.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن دور رجال الأعمال وارتباطهم الوثيق بالحزب الوطني انظر: عبد المنعم المشاط وهبة رؤوف، «رجال الأعمال وإعادة تعريف الدور في المجال العام المصري: بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،» ورقة قدمت الى: «تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي،» (المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١١ ـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

(٢٧) تعتمد هذه الدراسة على نتائج مجلس الشعب (الغرفة الأدنى) وذلك بسبب ضعف الدور التشريعي لمجلس الشورى، فضلًا عن تعيين ثلث أعضائه بواسطة رئيس الجمهورية.

باختبار تلك المؤشرات يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي[٢٨]:

١ ـ مرحلة التسامح النسبي

يُلاحَظ في هذه المرحلة (ثمانينيات القرن العشرين) أن النظام السياسي الحاكم تسامحَ نسبيًا مع فكرة التعددية السياسية، حيث يتبين من اختبار مؤشرات تلك الفترة الآتي:

أ ـ النظام الانتخابي: يُلاحَظ أن النظام السياسي اتبع في تلك الفترة أكثر من أسلوب انتخابي استجابةً لمطالب القوى السياسية المختلفة، فبدأ باتباع أسلوب القائمة النسبية في انتخابات ١٩٨٤، ثمّ عدّله إلى النظام المختلَط في انتخابات ١٩٨٧ استجابة لضغوط المعارضة، ولحكم القضاء بعدم دستورية نظام القائمة لاستبعاده المستقلين.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحزاب: أبدى النظام الحاكم في تلك الفترة قدرًا نسبيًا من المرونة، حيث وافق النظام ولجنة الأحزاب على إنشاء سبعة أحزاب من إجمالي سبعة أحزاب قائمة، أي بنسبة ١٠٠ في المئة. يكون عدد الأحزاب المنشأة بقرار قضائي بالتالي صفرًا في المئة.

ج ـ عدد الأحزاب المجمَّدة: لجأ النظام إلى تجميد حزبين هما حزب الوفد والحزب العربي الاشتراكي، من مجموع سبعة أحزاب بنسبة ٢٨,٦ في المئة.

د ـ التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية: سمح النظام لجماعة الإخوان المحظورة بالتحالف مع الوفد في انتخابات ١٩٨٤، ثمّ عاد وسمح للناصريين والشيوعيين الذين لم تكن لهم أحزاب بعد، كما

---

(٢٨) يعتمد الباحث على الأرقام والإحصاءات الواردة في: ناهد عز الدين، «خريطة المرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥،» وخليل عبد المنعم خليل، «تحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري العاشر: قراءة كلية في المدخلات والمخرجات والدلالات،» في: كمال المنوفي، محرر، **انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٥** (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ مؤسسة كونراد أيناور، ٢٠٠٦)، ص ٦٥ ـ ١٠٨ و١٤٤ ـ ١٨٧ على التوالي.

سمح بتحالف الإخوان مع حزبَي العمل والأحرار في ما سُمّي «التحالف الإسلامي» لدخول الانتخابات.

هـ ـ عدد الأحزاب المُقاطعة للانتخابات: من إجمالي ستة أحزاب قائمة[٢٩]، قاطع انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ حزب واحد فقط هو حزب الأمة بنسبة ١٦٫٧ في المئة؛ بينما شاركت الأحزاب الأخرى في الانتخابات.

و ـ التمثيل النسبي للأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب: يُلاحَظ أن كلًا من الأحزاب الشرعية والقوى السياسية حصل على تمثيل أفضل نسبيًا من المراحل اللاحقة. فقد حصل ائتلاف الوفد والإخوان في ١٩٨٤ على ٥٨ مقعدًا من إجمالي ٤٤٨ مقعدًا (١٣ في المئة) بينما حصل الحزب الوطني على ٣٩٠ مقعدًا (٨٧ في المئة)، وفي انتخابات ١٩٨٧ حصل «التحالف الإسلامي» على ٦٠ مقعدًا موزّعة بـ ٣٠ مقعدًا للإخوان و٢٦ مقعدًا للعمل و٤ مقاعد للأحرار، كما حصل الوفد على ٣٥ مقعدًا فضلًا عن ٥ مقاعد للمستقلين، ليكون إجمالي مقاعد المعارضة ١٠٠ مقعدٍ (٢٢٫٣ في المئة) بينما حصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدًا (٧٧٫٧ في المئة). وبأخذ متوسط تمثيل المعارضة في فترة الثمانينيات تكون نسبة تمثيلهم ١٧٫٧ في المئة.

٢ ـ مرحلة خنق التعددية

ينطبق هذا الوصف على مرحلة التسعينيات من القرن الماضي حيث تدلّ المؤشرات المستخدمة على أن النظام أصبح أقل تسامحًا مع التعددية، وذلك وفقًا للمؤشرات التالية:

أ ـ النظام الانتخابي: يُلاحَظ أن النظام استجاب أيضًا لطلبات المعارضة بإنهاء النظام المختلط تمامًا والعودة إلى النظام الفردي، والالتزام بقرار القضاء المصري بعدم دستورية مجلس الشعب المنتخَب في ١٩٨٧. وقد جرت انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ وفقًا للنظام الفردي.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحزاب: يُلاحَظ في هذه

(٢٩) ظل حزب الأحرار مجمدًا حتى عام ١٩٩٢، بينما عاد الوفد بقرار قضائي في ١٩٨٣.

المرحلة أن عدد الأحزاب السياسية زاد من ستة أحزاب في الثمانينيات إلى ١٥ حزبًا، لكن يجب ألّا تكون هذه النتيجة خادعة؛ فمن إجمالي تسعة أحزاب، جاء ثمانية بقرار قضائي؛ ولم يُستثنَ من ذلك سوى حزب الوفاق الذي حصل على موافقة لجنة الأحزاب في عام ٢٠٠٠، بعد ١٧ سنةً كاملة من آخر موافقة أعطتها اللجنة لحزب وهو حزب الأمة. بذلك تكون نسبة الأحزاب المنشأة بقرار من لجنة الأحزاب في هذه المرحلة ١٢,٥ في المئة، وهي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بالفترة الماضية (١٠٠ في المئة).

ج ـ **عدد الأحزاب المُجمَّدة:** صدرت في تلك الفترة قرارات بتجميد حزبين هما مصر الفتاة وحزب الشعب، بنسبة ٢٥ في المئة، وهي نسبة مقارِبة لنسبة التجميد في المرحلة السابقة ٢٨,٥ في المئة.

د ـ **التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية:** أظهر النظام في تلك الفترة تسامحًا أقل مع الأحزاب غير الرسمية، ومع جماعة الإخوان، وهو ما انعكس في مقاطعة الأخيرة انتخابات ١٩٩٠ وفوز مرشّح وحيد لها في انتخابات ١٩٩٥. جدير بالذكر أنّ ما عزّز رغبة النظام في استبعاد الجماعات المحظورة في تلك الفترة هو انتشار حوادث العنف السياسي. ومع أنه لم يثبت أن الجماعة اشتركت في هذه الأعمال، إلا أن النظام استغلّ الأحداث لاستبعادها من الحياة السياسية.

هـ ـ **عدد الأحزاب المُقاطعة للانتخابات:** قاطعت الأحزاب السياسية جميعها ـ عدا التجمُّع ـ انتخابات عام ١٩٩٠ وعاد معظمها للمشاركة في انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠، إلا أنها لم تحظَ سوى بتمثيل هامشي كما سنرى لاحقًا.

و ـ **تمثيل الأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب:** شهد تمثيل أحزاب المعارضة انخفاضًا ملحوظًا في التسعينيات؛ ففي انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعتها الأحزاب جميعها ما عدا التجمع؛ حصل الأخير على ٥ مقاعد فقط بنسبة ١,١ في المئة، ولم يحسّن الوضع سوى حصول المعارضة على ٥٥ مقعدًا بنسبة ١٢ في المئة. وفي انتخابات ١٩٩٥، انخفضت نسبة تمثيل أحزاب المعارضة والمستقلين انخفاضًا كبيرًا وصل إلى ٢٧ مقعدًا فقط ـ منها

١٣ مقعدًا للمستقلين ـ بنسبة ٦ في المئة، مع تمتُّع ممثلي الحزب الوطني بـ٩٤ في المئة. أمّا في انتخابات ٢٠٠٠، فقد تحسّن الوضع قليلاً؛ إذ حصلت أحزاب المعارضة والمستقلّون على ٥٤ مقعدًا منها ٢١ مقعدًا للمستقلين بنسبة ١٢,١ في المئة. هكذا يكون متوسط نسبة تمثيل المعارضة والمستقلّين في هذه الفترة ١٠,٦ في المئة، في مقابل ١٧,٧ في المئة في الثمانينيات.

٣ ـ مرحلة موت السياسة[٣٠]

سادت هذه المرحلة في الفترة الممتدّة منذ مطلع الألفية ـ حيث ظهور «الفكر الجديد» وإعادة هيكلة الحزب الوطني وتصعيد نجم جمال مبارك ومشروع التوريث ـ حتى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في عام ٢٠١٠. وبتطبيق المؤشرات السالفة الذكر على تلك الفترة، يُلاحَظ أن النظام السياسي الحاكم قد لجأ إلى الانفراد التام بسلطة صنع القرارات السياسية وتنفيذها، ولم يعد قادرًا على التسامح مع التعددية السياسية وذلك على النحو التالي:

أ ـ النظام الانتخابي: أصرّ النظام الحاكم على الاستمرار في الأسلوب الفردي؛ على الرغم من مطالبة جميع القوى السياسية بالعودة إلى نظام القائمة أو النظام المختلط، نظرًا إلى ما أفرزه النظام الفردي من بلطجة وتعصّب قبلي، فضلاً عن انفراد الحزب الوطني بمعظم مقاعد البرلمان في فترة التسعينيات.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحزاب: استمرّت لجنة الأحزاب في عدم التسامح مع التعددية؛ رافضة عددًا كبيرًا من طلبات إنشاء الأحزاب؛ فمن بين تسعة أحزاب جديدة ظهرت في تلك الفترة، وافقت اللجنة على حزبين فقط هما حزب الغد والجبهة الديمقراطية، بنسبة ٢٢,٢ في المئة، في حين حصلت سبعة أحزاب على أحكام قضائية. ومع أن هذه

---

(٣٠) هذا المفهوم ليس من صنع الباحث، حيث استخدمه في تحليلات وسياقات مختلفة قبل الثورة كتّاب ومفكرون كبار أمثال السيد يسين، وفهمي هويدي.

النسبة أفضل نسبيًا من سابقتها (١٢,٥ في المئة) إلّا أنه يجب عدم التعويل كثيرًا عليها في الإشارة إلى تسامح النظام، إذ إن حزب الغد سريعًا ما دخل في سلسلة لا تنتهي من الصراعات بعد الزجّ برئيسه أيمن نور في السجن في قضية توكيلات مزوّرة لتأسيس الحزب[٣١].

ج ـ عدد الأحزاب المُجمّدة: صدرت في هذه المرحلة قرارات بتجميد حزبين هما مصر الفتاة والوفاق، بنسبة ٢٢,٢ في المئة، وهي نسبة مقاربة للنسبة السابقة (٢٥ في المئة) إذا أُخذ في الحسبان أن اللجنة لم توافق سوى على حزبين في تلك الفترة، أي أنه مقابل إصدار حزبين جُمِّد آخران تحت دعاوى مختلفة، وهو مؤشّر يدلّ على ضيق شديد بالتعددية والتسامح.

د ـ التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية: أظهر النظام في تلك الفترة ضيقًا شديدًا بالجماعات غير الشرعية وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، وخصوصًا بعد انتخابات ٢٠٠٥ التي أبلت فيها الجماعة بلاءً حسنًا، حيث عمد النظام إلى الزجّ بعدد كبير من أعضاء الجماعة في السجون، فضلًا عن الاعتقالات والاحتجازات التي طاولت أعضاء الجماعة وعددًا كبيرًا من ناشطي الحركات السياسية المعارضة، ووصلت ذروتها قبل انتخابات مجلس الشعب في ٢٠١٠.

هـ ـ عدد الأحزاب المُقاطعة للانتخابات: مع أن انتخابات ٢٠٠٥ لم تشهد مقاطعة من أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى، إلا أنّ انتخابات مجلس الشعب في ٢٠١٠ شهدت مقاطعة عدد كبير من الأحزاب السياسية، إضافة إلى جماعة الإخوان، وخصوصًا بعد نتائج الجولة الأولى التي شهدت تزويرًا فجًا في النتائج. فقد تأكّد من هذا التزوير، أن النظام يريد استبعاد المعارضة كاملة من التمثيل البرلماني في محاولة منه لإمرار مشروع التوريث. وقد أكّدت جماعة الإخوان وحزب الوفد تبرُّؤهما من

(٣١) لا ينكر الباحث أن كلمة «زجّ» فيها قدر من التحيز الذي لا يتمشّى مع المعايير الأكاديمية في التحليل، خصوصًا عندما لا تتوافر أدلة دامغة. لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن يغفل الباحث في تحليله، حجم الإيماءات التي انتشرت بين النخبة والشعب على السواء، بأن القضية كانت نوعًا من الانتقام من أيمن نور بعد أن رشح نفسه أمام الرئيس السابق مبارك في انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٥.

الأعضاء الذين دخلوا جولات الإعادة، وأنهم لا يمثلون الحزب أو الجماعة، بحيث فصل حزب الوفد الأعضاء الستة الذين نجحوا بعد الإعادة.

و ـ التمثيل النسبي للأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب: مثّلت هذه المرحلة انتكاسة شديدة وإنهاءً فعليًا للتعددية السياسية. فقد مورست أساليب فجّة في التزوير والإفساد الانتخابي (كالرشوة وشراء الأصوات وبيعها) وإقصاء المعارضين؛ ففي انتخابات ٢٠٠٥، حصلت قوى المعارضة على أكبر نسبة تمثيل في تاريخها منذ بداية تجربة التعددية الحزبية، وذلك بالحصول على ١١٤ مقعدًا، بنسبة ٢٥,٧ في المئة، بعد أن تمكّن القضاء من الإشراف على الانتخابات؛ فحقّقت جماعة الإخوان تقدّمًا كبيرًا في المرحلتين الأولى والثانية بالحصول على ٨٨ مقعدًا. إلا أنّ تدخلات معتادة أدّت إلى عدم حصول الجماعة على أي مقعدٍ في المرحلة الثالثة! أمّا انتخابات ٢٠١٠، فقد انتهت بنتائجَ كارثية؛ إذ هيمن الحزب الحاكم على ٤٧٣ مقعدًا من إجمالي ٥١٦ مقعدًا[٣٢] بنسبة ٩١,٧ في المئة، مع احتكار سيدات الحزب الوطني كلّ مقاعد حصّة (كوتا) المرأة. بذلك، يكون متوسّط تمثيل المعارضة في هذا العقد ١٧ في المئة في مقابل ١٠,٥ في المئة في التسعينيات، و١٧,٥ في المئة في الثمانينيات. وإذا أخذنا في الحسبان نتيجة انتخابات مجلس الشورى التي جرت قبل أشهر في العام نفسه، حيث سيطر الوطني على الأغلبية العظمى من المقاعد، يتضح لنا كيف قرّر النظام إنهاء المعارضة والتعددية نهائيًا، والقيام بوظيفتي المعارضة والأغلبية في الوقت ذاته؛ وهو ما كان مؤشّرًا حقيقيًا على موت السياسة والتعددية في مصر.

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ تلك الفترة شهدت أيضًا أحداثًا أخرى صبّت جميعها في اتجاه وأد التعددية السياسية، والانفراد بالحكم. وقد وُضعت من أجل ذلك ترتيبات سياسية أُريدَ لها أن تظهر ديمقراطية، لكن على النقيض، فُرِّغَت من مضمونها كي تُنهي التعددية الحزبية واقعًا. يُذكَر في هذا الصدد ـ إضافة قطعًا إلى مشروع التوريث الذي أشرنا إليه سابقًا ـ

---

(٣٢) بعد إضافة حصة (كوتا) المرأة.

إجراء انتخابات رئاسة تعدُّدية للمرّة الأولى في ٢٠٠٥ بعد أن ظلّت تُجرى بأسلوب الاستفتاء. ومع أنّ الخطوة تبدو ـ شكليًا ـ في اتجاه الديمقراطية، إلا أنّ المضايقات الكثيرة التي تعرّض لها منافسا الرئيس مبارك في الانتخابات، أيمن نور ونعمان جمعة، انتهت بسجن الأوّل، وظلّت الاتهامات تلاحق تلك الانتخابات بأنها لم تكن نزيهة. ثمّ جاءت التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ لتفرغ الانتخابات الرئاسية من مضمونها بعد أن فُصِّلَت على مرشّح الحزب الوطني لضمان ترشيحه وفوزه بالرئاسة. فالمادّة ٧٦ وضعت شروطًا تعجيزية لغير مرشّحي الوطني، يُضاف إلى ذلك[٣٣] ما سبق وأشرنا إليه من تزوير وتدخّل إداري في الانتخابات.

هكذا اتجه النظام السياسي من مرحلة التسامح النسبي مع التعددية في الثمانينيات، إلى مرحلة خنقها في التسعينيات، ثمّ التخلي عنها تمامًا في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. نتيجة لذلك، أنشأت جميع القوى السياسية في مصر، بعد سيطرة الحزب الوطني على المجلس التشريعي بغرفتيه، ما سمّته، للمرة الأولى، البرلمان الموازي، تعبيرًا عن رفضها الأسلوب الذي أدار به النظام الانتخابات التشريعية في ٢٠١٠ واعتبرته دليلًا لا يقبل الشك على خطوة توريث السلطة لجمال مبارك في انتخابات الرئاسة في ٢٠١١، وهو ما أجهضته الثورة.

رابعًا: افتراضات الدراسة واستشراف مستقبل التعدُّدية

يتّضح من الدراسة أنّ الفرضين الرئيسيين قد أُكِّدا؛ فزيادة عدد الأحزاب الذي وصل إلى ٢٤ حزبًا قبل قيام الثورة لم تكن بالفعل إلا زيادة لعدد الأحزاب السلطوية التي تشابهت كثيرًا مع الحزب الوطني من حيث ضعف البنية المؤسّسية والبعد عن الشارع. وهو ـ ضمن عوامل أخرى ـ ما أفضى إلى وقوع الثورة المصرية، حيث تأكّد الشعب أنّ التعددية السياسية قد ماتت ولا أمل أبدًا في عودتها في ظلّ النظام السياسي القائم. فكانت الثورة التي هي في الواقع، نوع من أنواع الاتصال السياسي خارج الإطار

(٣٣) المادة ٧٦ من الدستور المصري لعام ١٩٧١.

المؤسّسي والشرعي، بعد أن عجزت الأحزاب عن القيام بوظيفتها الرئيسية في تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها. كما أنّ الفرض الثاني للدراسة: من أنّ أسلوب نشأة الحزب الوطني في كنف النظام وارتباطه به وجودًا وعدمًا، والطريقة التي تعاطى بها الأخير مع التعددية الحزبية والسياسية، قد أفضت في النهاية إلى موت السياسة وقيام الثورة.

يُعَدُّ استشراف مستقبل التعدُّدية في هذه المرحلة من الصعوبة بمكان، نتيجة لحالة السيولة الشديدة التي يتّسم بها الفضاء السياسي المصري بعد الثورة، التي تجعل من ضبط الأدوات الأكاديمية لاستشراف المستقبل خطوة صعبة. يرى الباحث أنّ هناك عددًا من المعضلات الرئيسية التي ستواجه مرحلة التعدُّدية الحزبية في مصر ما بعد الثورة على مستوى العامّة، وعلى مستوى المجتمع المدني، ومؤسّسات النظام السياسي، على النحو التالي:

١ ـ على مستوى العامّة

تعاني العامّة من مجموعة من التحدّيات بعد الثورة. ويُمثّل التغلب عليها دفعة للتعددية الحزبية؛ حيث يُعاني العامّة بعد الثورة من:

أ ـ انخفاض شديد في مستوى الوعي السياسي نتيجة لأسباب كثيرة، مثل الانشغال طوال المرحلة الماضية بلقمة العيش، والانفصال القسري الذي خلقه النظام السابق بين السياسة والمواطن بعد أن خصخص الأولى واحتكرها، واستنزاف المواطن في تفصيلات دينية واقتصادية أنهكته وأبعدته تمامًا عن الاهتمام بالشأن العام. من هنا، فإنّ تبدو مفاهيم الحزب والتعددية والنظم الانتخابية وغيرها مجهولة تمامًا بالنسبة إلى المواطن العادي.

ب ـ يعاني المواطن أيضًا من التباس شديد وحيرة في مواجهة المستقبل السياسي، ذلك أنه بعد عقود من السلطوية وانفراد الحاكم والنخبة الضيقة بعملية صنع القرار واتخاذه، وجد المواطن نفسه فجأة مدعوًا إلى الاختيار بين بدائل متعددة، وهو ما أوقعه في حيرة شديدة في الطريقة التي يبني عليها تقويمه واختياره. لعل هذه المعضلة ترتبط أيضًا بالنقطة الأولى، ذلك أن ضعف وعي المواطن بالديمقراطية وطبيعتها جعله في غاية الحرج عندما وجد نفسه فجأة مدعوًّا إلى ممارستها. يُضاف إلى ذلك أن إصرار نفر من

الجماعات الاجتماعية، ولا سيما الدينية منها، على وضع الديمقراطية في مواجهة الدين وكأنهما نقيضان أو متنافسان، يزيد من هذه الحيرة والالتباس، ويجعل المواطن في حالة تحفُّز وتصادم دائم مع الديمقراطية وكل ما يتعلق بها من مُفردات مثل التعددية الحزبية، والانتخابات. . . إلخ(٣٤).

ج ـ يعاني المواطن أخيرًا من عدم الثقة في جميع المؤسسات التي تتعاطى الشأن العام ـ ولا سيما السياسي منه، ذلك أنه استقر في وجدان المواطن أن كل من يحكم هو بالضرورة فاسد أو كاذب. هكذا يلاحِظ الباحث أن قطاعًا كبيرًا من المواطنين لا يُعوِّل كثيرًا على مستقبل التعددية والديمقراطية، وأن عددًا منهم يرى أن مستقبل مصر السياسي لن يكون بالضرورة أفضل من ماضيها.

٢ ـ على مستوى المجتمع المدني والنخبة الثقافية

لم تعد الحدود التي تميز الحركة في فضاء المجتمع المدني والعمل الدعوي، وتلك التي في الفضاء السياسي، واضحة المعالم. ويُمكن إيجاز تلك المعضلات في النقاط التالية:

أ ـ هناك سيولة شديدة في الاتجاه نحو إنشاء الأحزاب تعكس قدرًا من الجهل بالفرق بين الحزب السياسي وجماعات الضغط أو المصلحة من جهة، كما أنها من جهة أُخرى تعكس التعطُّش إلى إنشاء مؤسسات سياسية للتعبير عن مصالح المواطنين وتجميعها بعد سنوات من الحرمان. وتكمن مشكلة هذه السيولة في أنها تزيد مساحة الحيرة لدى المواطنين ـ كما أشرنا من قبل ـ عند تعاطي الشأن السياسي، خصوصًا في ظل جهل قطاع كبير منهم بالديمقراطية وطبيعتها وآلياتها، كما أنها من ناحية أخرى تدفع نحو تجفيف المجتمع المدني من ناشطيه(٣٥). ولا شكّ في أن هذه السيولة تَحدّ

---

(٣٤) شاهد على سبيل المثال لا الحصر: خطبة للشيخ حسين يعقوب تعقيبًا على موافقة الأغلبية على قبول التعديلات الدستورية التي أُجريَت في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١١ واشتهرت إعلاميًا باسم «غزوة الصناديق»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=8HcOtzss8Bs>.

(٣٥) تلا ذلك إعلان عدد كبير من الناشطين في مجال المجتمع المدني تأسيسهم أحزابًا أو انضمامهم إليها، مثل إعلان الداعية عمرو خالد الترشح لانتخابات الرئاسة في مصر.

كثيرًا من قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره في دفع التعددية السياسية عمومًا وتلك الحزبية منها خصوصًا.

ب ـ هناك أيضًا التباس شديد في دمج الأيديولوجيات المتناقضة والتعبير عنها في الحزب نفسه، حيث لوحظ أن عددًا كبيرًا من النشطاء السياسيين ذوي التوجُّهات الأيديولوجية المتعارضة أعلنوا الانضمام إلى الحزب نفسه؛ وهو ما يُمثّل ـ في حال تنفيذه ـ إعادة إنتاج التناقضات في الأيديولوجيا والسياسة التي قدَّمها الحزب الوطني في مرحلة ما قبل الثورة، حينما جمع بين سياسات رأسمالية وأيديولوجيا اشتراكية أعجزته عن الحركة ومحت هويته[٣٦].

ج ـ تكمن المشكلة أيضًا في الخلط والسيولة الشديدة بين ما هو ديني وما هو سياسي. وتؤثر تلك المعضلة تأثيرًا كبيرًا في مستقبل التعدُّدية السياسية، إذ إنها تُستغَل من عدد كبير من الحركات والمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء، لخلق سياقات غير محايدة يُستقطَب فيها المواطن للانضمام إلى الحزب الذي يُمثّل «إرادة الله وحكمه»، ويستبعد الأحزاب المدنية[٣٧]. وهو ما يقوّض مبدأ التعددية الحزبية القائم أساسًا على خلق سياق محايد، تتنافس فيه الأيديولوجيات والبرامج الوضعية بشفافية، ليختار المواطن منها ما يناسبه.

د ـ أخيرًا، تكمن المعضلة في أنّ عددًا كبيرًا من النشطاء السياسيين والمثقفين، أخذ مواقف مسبقة معارضة لبعض التفصيلات والآليات المرتبطة بالتعددية الحزبية، لفشلها في مرحلة ما قبل الثورة. مثال على ذلك، أن عددًا كبيرًا من هؤلاء يدفع في اتجاه رفض النظام الفردي في الانتخابات، والرئاسي في نظام الحكم؛ متخيّلًا أنّ هذه النظم هي التي أدّت إلى احتكار الحزب الوطني الحكم في مرحلة مبارك. والحقيقة أنّ

---

(٣٦) على سبيل المثال: إعلان زياد العليمي ـ الناشط ذي التوجهات الاشتراكية ـ التحالف مع عمرو حمزاوي ـ ذي التوجهات الليبرالية ـ في تأسيس الحزب المصري الديمقراطي قبل أن ينفصل حمزاوي لاحقًا.

(٣٧) Ahmed Abd Rabou, «Will Islamists Rule Post-Revolution Egypt?,» *Japan Times*, 10/5/2011.

العبرة في السياقات التعدّدية هي دائمًا في التطبيق. من هنا، فغياب الإرادة لدى النظام السياسي السابق لتطبيق التعددية، وسعيه لخنقها ثمّ إنهائها - كما أشرنا سابقًا - هو ما أدّى إلى السلطوية، لا نظم الانتخاب والحكم. ولا شكّ في أنّ هذا التحيز ضدّ الأنظمة - الفردية في الانتخاب، والرئاسية في الحكم - يخلق سياقًا آخر غير محايد في الاختيار والتقويم، وهو ما يُقَوِّض التعددية مجددًا.

٣ - مؤسّسيًا

لأنّ المؤسّسية هي أحد أركان التعددية السياسية والحزبية، فتحليل المعضلات التي تتعرض لها يكون مهمًا لاستشراف المستقبل. في هذا السياق، تتعرض المؤسسية لعدد من المعضلات كما يلي:

أ - لعلّ أوّل معضلة ستواجه التعددية الحزبية مستقبلًا هي غياب الخبرة المؤسسية في مرحلة ما قبل الثورة؛ ذلك أنّ العلاقات الشخصية وما تشمله من علاقات قوى - تحتاج إلى مناورات ومهارات إنسانية واجتماعية بعيدًا من حكم القانون والقواعد والأعراف المؤسسية، كانت هي السائدة طوال عصر مبارك. وهو ما أشاع الفساد وأبعد الأحزاب عن الشارع، كما أشرنا من قبل، فتحولت الأخيرة بالضرورة إلى مؤسسات رخوة، تعتمد على مؤسسها وعلاقات القوة التي يكوّنها بداخلها، ولا تعتمد على اللوائح والبرامج فضلًا عن الأيديولوجيات. تسبب هذا الوضع بغياب المؤسسية وتقاليدها عن الممارسة في السياقين العام والخاص. من هنا يصبح التحدي الكبير: إلى أي مدى تنجح الدولة المصرية بمعناها الأوسع، في إعادة ترسيخ مفهوم المؤسسة، وما يشمله من آليات وممارسات، في أذهان المواطنين؟

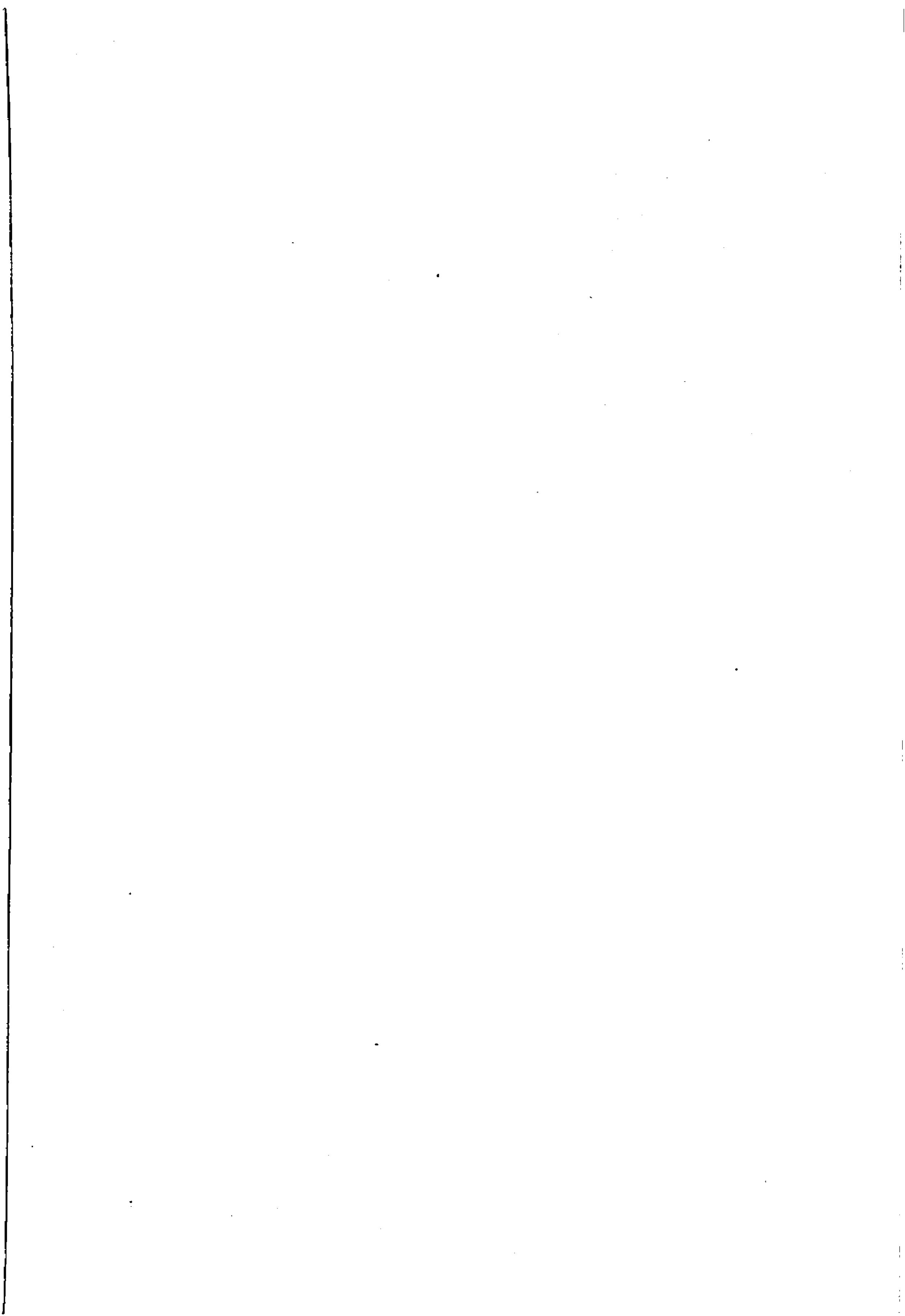
ب - أما التحدي الثاني والأخير في السياق المؤسسي، فيتمثل بما يسمّيه الباحث «معضلة الجيش»؛ فقد ارتبط الجيش في أذهان كثير من المصريين منذ قيام الثورة المصرية، بصورة البطل أو المخلص أو «حامي الثورة». ومع تصاعد الأحداث والانفلات الأمني، الذي أعقب الثورة وما ارتبط به من حوادث بلطجة وأخرى طائفية، ظهر أن مقاليد الأمور هي في يد مؤسسة

الجيش وحدها، وهو أمر ينذر بالخطر؛ إذ إن الجيش قد يُدفع، مع استمرار الانفلات الأمني وتدهور أعمال سيادة الدولة، وقد يصادف هذا هوى في نفوس جنرالاته، إلى أخذ مساحة أوسع في خكم مصر حتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، خصوصًا في ظل تصعيد بعض التيارات الدينية لفكرة الدولة الدينية، وتأكيد الجيش أنه سيتصدى لها ولن يسمح «بقيام خميني آخر»[٣٨].

إن قدرة المجتمع المصري ومؤسساته المدنية على رفع الوعي السياسي لدى المواطنين، والمدى الذي سيتمكن فيه المجتمع المدني من إيقاف تجفيفه والتمييز بينه والمساحة السياسية والحزبية، وقدرة الأحزاب القائمة في الوقت الراهن على إعادة بناء برامجها وترميم مؤساساتها، فضلًا عن التزام المجلس العسكري بتعهده بألا يحكم مصر ـ كلها أمور ستحدد مدى التطور الديمقراطي وما يشمله من تعددية حزبية في مصر.

---

(٣٨) الأهرام، ٥/٤/٢٠١١.

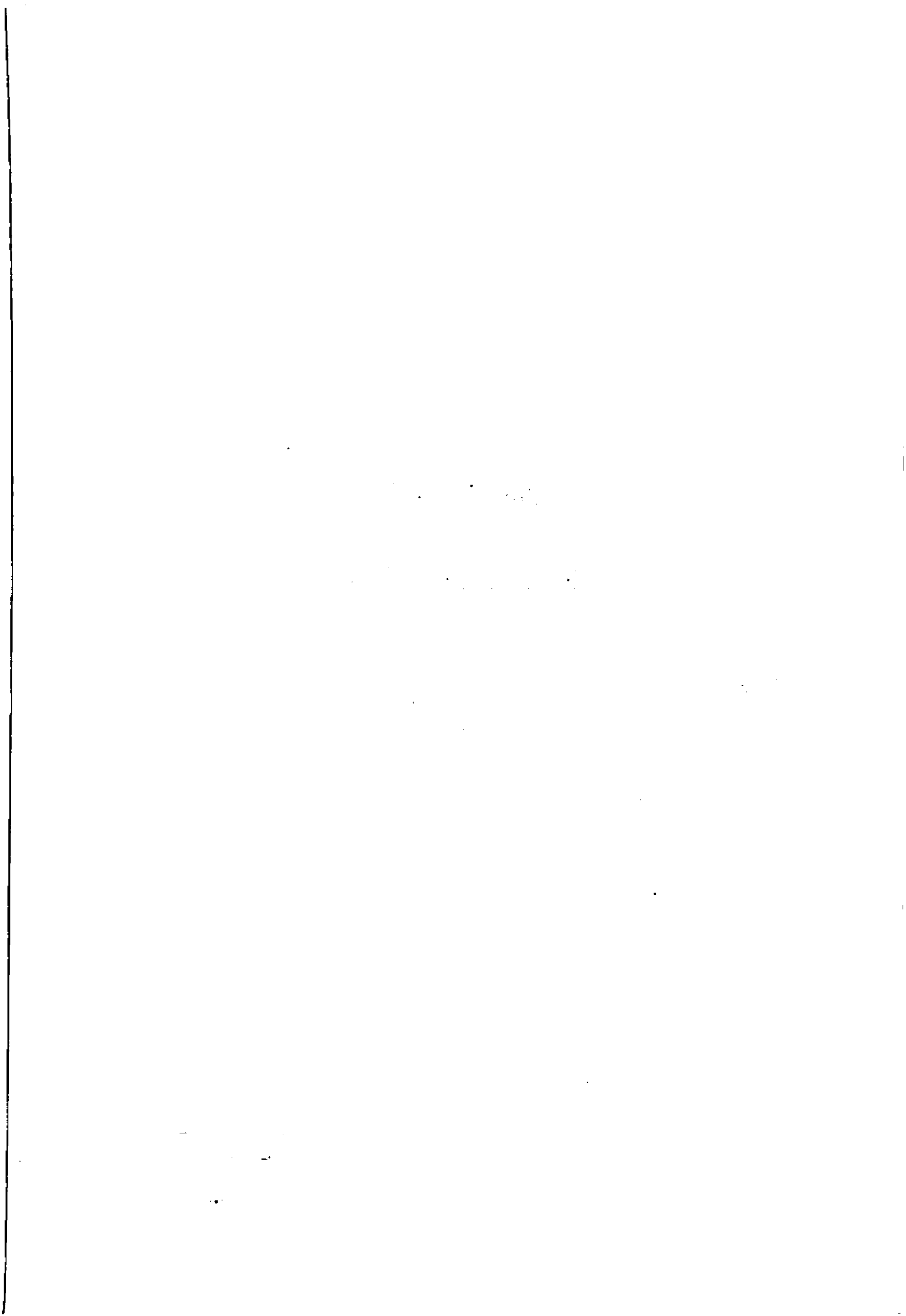


الفصل الثامن

الإسلاميـون والثـورة

أميمة عبد اللطيف(*)

(*) باحثة مصرية.



مقدمة

كان من النتائج المهمة لثورة ٢٥ يناير، الانتعاش الملحوظ للتيار الإسلامي بتوجُّهاته وفصائله المختلفة، حتى إنّ بعض الكتابات رأت أنَّه مع ذهاب الرئيس السابق حسني مبارك وجهاز القمع، يعيش إسلاميو مصر الآن حالة «نهضة». وثمّة حالة من الزخْم والزهو، واستعراض القوّة ـ أحيانًا ـ تسيطر على فصائل التيار الإسلامي، أثارت مخاوفَ ـ بعضُها مُفتعَل ـ عند قطاع من النخبة المصرية، من محاولات «استيلاء» الإسلاميين على السلطة أو «الانقضاض على الثورة» والاستفادة من مكاسبها؛ كأنّ الإسلاميين أو بعض فصائلهم لم يكونوا تيارًا أصيلًا ضِمن التيارات والحركات الوطنية التي أسّست للثورة وشاركت فيها! وظهرت كتابات تتحدّث عن «صفقة» ما، بين فصائل التيار الإسلامي في مجمله والمجلس العسكري، الحاكم الفعلي للبلاد، لاقتسام النفوذ السياسي. إنّ هذه القراءة تنظر إلى فصائل التيار الإسلامي على أنّها كتلة صمّاء متجانسة تسلك سلوكًا متشابهًا، وهو أمر ثبت خطؤه ـ أوّل ما ثبت ـ في أثناء ثورة ٢٥ يناير المجيدة؛ ففي حين قرّر بعض التيارات ـ الإخوان المسلمون خصوصًا، وتيار هامشي في الحركة السلفية ـ أن يكون جزءًا أصيلًا من الثورة الشعبية المجيدة، اختارت فصائل أخرى ومنها التيار السلفي العامّ، والجماعة الإسلامية، أن تقف على مسافة من الحدث وصلت إلى حدّ التحريض في بعض الأحيان.

تتناول هذه الدراسة موقف بعض فصائل التيار الإسلامي من ثورة ٢٥ يناير. وسيقتصر البحث هنا على اثنين من فصائل التيار الإسلامي الأكبر والأكثر تنظيمًا من غيرهما، وهما جماعة الإخوان المسلمين، والحركة السلفية. وسبب هذا الاختيار؛ كون الجماعة والحركة، تعرّضتا لمجموعة من التغييرات العميقة التي قد تؤسّس لقطيعة مع الماضي، وهي من التغييرات التي ما كانت لتحدث لولا وقوع ثورة ٢٥ يناير.

كان من تداعيات ثورة ٢٥ يناير، حالة من الاستنفار عند القواعد الشبابية في جماعة الإخوان المسلمين، وصفها الإعلام تارةً بـ «التمرّد» وتارةً أخرى بـ «ثورة شباب الإخوان»[١]؛ وهو **التغيير الأول** الذي أصابها. وقد حدث ذلك حين أسّس عدد من شبان الجماعة حزب «التيار المصري»، مخالفين بذلك القرار الذي ألزم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعدم الانضمام إلى أي أحزاب غير حزب الحرية والعدالة. والواقع أنّ الأمر لم يكن يتعلّق بـ «صراع حزبي» بقدر ما كان تعبيرًا عن «حالة» موجودة بين قواعد شباب الإخوان المسلمين، ولا سيما العناصر التي ساهمت فعليًا في الثورة؛ فهؤلاء يرون أن من الضروري إعادة النظر في الطريقة التي تدير بها الجماعة شؤونها بعد الثورة، وتغيير طريقة التعاطي مع «ملفّات كبيرة» - على حدّ تعبير أحد شباب الإخوان - كانت تُنَحَّى جانبًا ومسكوتًا عنها، بسبب القمع والاضطهاد الذي تعرّضت له الجماعة، وفَرَض عليها السرّية حِفاظًا على تماسكها ووحدتها؛ فذلك لم يعد مقبولًا بعد سقوط النظام الأمني الاستبدادي. الحقيقة أنّه لا يمكن تسمية ما حدث بالانشقاق، لأنّ هذا النفر من الشباب لم يختر طواعية الانفصال عن الجماعة[٢]، بل دُفع إلى ذلك دفعًا نتيجة فصل الجماعة اثنين من الأعضاء الشبّان، وتجميد عضوية خمسة أعضاء آخرين لمدّة ستّة أشهر، بسبب تأسيسهم حزب «التيار المصري»[٣]. يتعلّق أحد الملفّات «الكبيرة» المشار إليها آنفًا، بالدور المنوط بالشباب داخل الجماعة، وبدور المرأة، وبالعلاقة بين الدعوي والسياسي.

التغيير الثاني الذي تعرّضت له الجماعة، هو إجراؤها - للمرّة الأولى -

---

(١) «شباب الجماعة يروون لـ «شروق»: «في مشمش» نقله نوعية للإخوان المسلمين، ننتظر ثورة داخل جماعة الإخوان في الأيام المقبلة،» أدار الندوة محمد سعد عبد الحفيظ ومحمد خيال، **الشروق الجديد**، ٢٠١١/٢/٢٧.

(٢) يقول أحمد عبد الجواد أحد الأعضاء المفصولين: «نحن متمسكون ببقائنا في الإخوان ونحترم وجودنا فيها وليس لنا خلاف مع منهج الجماعة، لكن نرفض استخدامنا لإرساء قواعد مخالفة لمنهج الإخوان داخل الجماعة»، انظر: محمد خيال، «الإرشاد يصدق على فصل القصاص وحفيد المرشد الخامس،» **الشروق الجديد**، ٢٠١١/٧/١٧.

(٣) محمد خيال، «أزمة داخل الإخوان بعد فصل مؤسسي «التيار المصري!» **الشروق الجديد**، ٢٠١١/٧/٦. فُصل محمد القصاص وأحمد عبد الجواد وعبد الرحمن خليل، ومن الشبّان المحالين على التحقيق أحمد نزيلي ومحمد عباس (عضو ائتلاف شباب الثورة) ومحمد شمس.

نقاشات علنية لبعض شؤون الجماعة التي ظلّت طَي السرية؛ فقد عُقد أوّل اجتماع علني ـ بعد الثورة ـ لمكتب الإرشاد يوم ٢٧ نيسان/ أبريل[٤]، ثمّ عقد مجلس شورى الإخوان ـ الذي يُعَدُّ بمنزلة السلطة التشريعية للإخوان، وقراراتُه ملزمة ـ يومَي ٢٩ و٣٠ نيسان/ أبريل، للمرّة الأولى منذ ١٥ عامًا، حين داهمت قوّات الأمن آخر اجتماع للمجلس، وألقت القبض على المشاركين فيه، وأحالتهم إلى محاكمَ عسكرية[٥]. من ذلك أيضًا، إجراءُ مكتب الإرشاد انتخابات لاختيار ثلاثة أعضاء يخلفون أولئك الذين انضمّوا إلى حزب الحرية والعدالة.

أمّا **التغيير الثالث** والمهمّ الذي طرأ على جماعة الإخوان المسلمين بفضل ثورة يناير، فهو أنّ الجماعة حظيت للمرّة الأولى منذ ثورة تمّوز/ يوليو ١٩٥٢، بالشرعية القانونية عن طريق تأسيس الحزب السياسي. وقد أثار تأسيس حزب الحرية والعدالة نقاشات مهمّة، تتعلّق بطبيعة العلاقة بين الحزب والجماعة، وما إذا كان الحزب هو الجناح السياسي للجماعة الذي يأتمر بأمر مكتب الإرشاد، أم ثمّة مساحة من الاستقلال عن الجماعة سوف تحكم علاقته بها.

وبينما يرى أنصار جماعة الإخوان المسلمين أنّها كانت «الكتلة الصلبة لإنجاح الثورة»[٦]، اتخذت الحركة السلفية ـ ما عدا تيارًا هامشيًا منها[٧] ـ موقفًا سلبيًا إن لم يكن معاديًا كلّيًا للثورة. فالسلفيون كانوا

---

(٤) منذ يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير، كان مكتب الإرشاد في حالة انعقاد دائم وإن لم يعلن عن ذلك (مقابلة مع عصام العريان، حزب الحرية والعدالة، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١١).

(٥) «مجلس شورى الإخوان ينعقد للمرّة الأولى منذ ١٦ عامًا،» **الشروق الجديد**، ٢١/ ٤/ ٢٠١١.

(٦) عبد الرحمن حسام، «إدارة الفاعلية وفاعلية الإدارة،» (ورقة غير منشورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١).

(٧) الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص) هذه الحركة تمثل شباب السلفيين وهي اتخذت مواقف متقدمة كثيرًا على الحركات السلفية كلها في ما يتعلق بالاشتغال بالسياسة. وهي تمثل سابقة غير معهودة على مسار التيار السلفي في مصر، بوصفها حركة تطالب بالإصلاح وتتّخذ مسارًا سياسيًا ذا طبيعة جماهيرية متفاعلة مع القضايا الجدلية المطروحة على الرأي العام. وخرجت «حفص» من رحم الدعوة السلفية مع أنّها تتخذ وسائل في التحرك يتحفظ مشايخ السلفية في مصر عن معظمها، =

يرون في التظاهر أو الاعتصامات «بدعة»، وصدرت لهم فتاوى بتحريم المشاركة في التظاهرات[٨]. لكن مع وجود هذا الموقف السلبي، سُجّلت مشاركة شباب التيار السلفي - وإن كانوا فرادى - في التظاهرات. ثمّ طرأ تغيير مهمّ ونوعي على التيار السلفي بعد ثورة ٢٥ يناير، وذلك بمغادرة المواقف السابقة الرافضة كليًا للاشتغال بالسياسة، ومحاولة الحصول على الشرعية القانونية بتأسيس أحزاب سياسية، والانخراط بقوّة في العمل العامّ.

أولًا: الإخوان المسلمون

١ - الإخوان المسلمون والثورة

قبل يومين من تنحّي مبارك، كتب عصام العريان - أحدُ أعضاء مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين - مقالةً نُشرت في جريدة **نيويورك تايمز** بعنوان «ماذا يريد الإخوان المسلمون؟»، وجاءت الإجابة مختصرة - بعد مُطَوَّلَةٍ يشرح فيها نبذ الإخوان للعنف، والتزامهم بمدنية الدولة وسلمية التظاهرات - فالإخوان ليست «لديهم أجندة خاصّة بهم، وجدول أعمالنا هو ما يقرّره الشعب المصري»[٩].

منح سقوط النظام - الذي اضطهد الإخوان المسلمين - الجماعة زَخْمًا وحضورًا غير مسبوقَيْن على الساحة السياسية. والحقيقة أنّ الإخوان - بخلاف القوى السياسية التي كانت موجودةً قبل الثورة - نجحوا في اللحاق بـ «قطار

= وهي أصدرت بيانًا يوم ١٨ كانون الثاني/يناير دعت فيه إلى المشاركة في تظاهرة ٢٥ يناير بعنوان: «بيان للحركة السلفية من أجل الإصلاح حول المشاركة في ثورة التغيير في مصر يوم ٢٥ يناير،» على الموقع الإلكتروني: <http://alharakahalsalafiah.blogspot.com/2011_01_01_archive.html>.

(٨) يقول الشيخ ياسر البرهامي من مشايخ الدعوة السلفية في الإسكندرية حين سئل عن حكم المشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير أسوة بتونس: «حرصًا على مصلحتها، وتقديمًا وتغليبًا لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصيبة، وتفويتًا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير. وكلام المشايخ واضح جدًّا في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس». انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=23680>.

(٩) Essam El-Errian, «What the Muslim Brothers Want,» *New York Times*, 9/2/2011.

الثورة» وكانوا أحد العناصر الفاعلة فيها؛ فالحركة التي أُسّست عام ١٩٢٨، ظلّ لقبُ «الجماعة الإسلامية الأكبر والأكثر تنظيمًا»، مُلازمًا لها، وظلّت هي كذلك خلال سنوات الإقصاء والتهميش والضربات الأمنية المتلاحقة واعتقال نحو ٣٠ ألف عضوٍ من أعضائها خلال حكم مبارك على مدى ثلاثين عامًا[١٠]. وكانت شديدة الحرص على أمرين: الحفاظ على وحدة كيان الجماعة وتماسكها، والمشاركة السياسية في ظلّ الاضطهاد، وهو ما يفسّر المشاركة في العمليات الانتخابية وآخرها في عام ٢٠١٠، حين شاركت بنسبة محدودة للغاية، ثمّ ألّفت مع قوى سياسية أخرى، برلمانًا موازيًا للضغط على الحكومة.

إنّ مباركة الإخوان للتظاهرات الشعبية، وإن لم يكونوا البادئين بها، ومن ثمّ مشاركتهم الفاعلة لاحقًا، أسبغت على الجماعة مشروعية في المساهمة في بناء النظام السياسي الجديد الذي أخذ في التبلور. يمكن قراءة هذه المشاركة، في إطار سمات السلوك الاحتجاجي لجماعة الإخوان المسلمين؛ ذلك أنّ إقرار الانخراط في عملٍ احتجاجي ما، يعتمد على تقويم الجماعة تداعيات هذا الاحتجاج، من أجل إقامة حدود مع الفاعلين الآخرين وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف معهم. وقد اضطُرّت جماعة الإخوان المسلمين إلى مراجعة إستراتيجية الاحتجاج لديها، التي قامت على إشراك شبّان فقط من الجماعة في بداية العمل الاحتجاجي يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، من دون اتّخاذ قرار حاسم بالمشاركة على المستويات الأخرى. لكنّ انخراط أقسام من شبّان الجماعة مع فاعلين آخرين في الحركة الاحتجاجية ونجاحها، كان لا بدّ من أن يؤسّس لِتَشَابُهٍ ما مع القوى المؤيدة للديمقراطية، وبالتالي كان القرار بالمشاركة في التظاهرات.

يمكن القول إنّ موقف جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة في الثورة، جاء في ثلاثة بيانات أصدرتها الجماعة تمهيدًا للتظاهرات: أولها صدر يوم ١٩ كانون الثاني/يناير بعنوان «الإخوان المسلمون والأحداث الجارية: انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري»؛ وكان البيان رسالة

---

(١٠) الشروق الجديد، ١٢/٢/٢٠١١.

واضحة إلى النظام، وتضمّن جملة مطالب، أهمُّها: إنهاء حالة الطوارئ، وحلُّ مجلس الشعب، والإفراج والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين. ثمّ اجتمع مكتب الإرشاد يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير، وأصدر بيانًا رفض فيه التهديدات الأمنية التي هدفت إلى ثني الجماعة عن المشاركة في تظاهرة ٢٥ كانون الثاني/ يناير[١١].

عاد مكتب الإرشاد واجتمع مرّة أخرى يوم الأربعاء ٢٦ كانون الثاني/ يناير، ليقرّر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب، وصدر أمرُ تكليفٍ باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة إلى ميدان التحرير[١٢].

تؤكّد بعض قيادات الجماعة أنّ ثورة ٢٥ يناير، هي: «ثورة شعبية لا يقودها فصيل سياسي بعينه، بل شباب مصري من جميع الانتماءات»، وأنّها ليست «من صنع الإخوان المسلمين»[١٣] بل هم شاركوا فيها «بنسبة معقولة، وعملوا على حمايتها من العنف المضادّ الذي مورس ضدّها من الحكومة والأجهزة الأمنية». إلا أنّه - من ناحيةٍ أخرى - يمكن تَلَمُّسُ موقف آخر لدى أعضاء الجماعة، يرى أنّ ثورة ٢٥ يناير لم تكن لتنجح، لولا «مشاركة الإخوان الكاملة والاستثنائية» فيها، التي كانت «العمود الفقري»[١٤] الذي حفظ استمرار الثورة واتّجاهها في طريق النجاح، حيث استثمروا قدرتهم في التنظيم والتعبئة، واستطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير.

لم يصدر قرارٌ جماعي بالمشاركة يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير؛ وكان مجيء بعض قادة الجماعة - ومنهم محمد البلتاجي، وجمال حشمت، وسعد

---

(١١) عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١).

(١٢) مقابلة شخصية أجريت مع عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) في القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(١٣) الشروق الجديد، ٢٠١١/٢/١٢.

(١٤) عبد الرحمن حسام، «ثورة ٢٥ يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية،» الفصل ١٧ من هذا الكتاب.

الحسيني - إلى التظاهرات في ذلك اليوم «لتقييم الوضع»[١٥]، وسُمِح لشبان الإخوان بالمشاركة اختياريًا[١٦].

لم تكن تلك المشاركة هي المرّة الأولى التي يمنح فيها قياديو الجماعة وشيوخها القاعدة الشبابية الضوء الأخضر للقيام بمبادرات ذاتية مع غيرها من التيارات السياسية الأخرى. لكنّ الإجراء - في السابق - كان يُتَّخذ من دون الحصول على موافقة المسؤول الإداري عن مجموعة الشباب؛ وهو ترتيب أقرّته الجماعة، لكي لا يُسأل المسؤولُ الإداري عن الشبان في الجماعة أمام سلطات الأمن في هذه المبادرات، ولِيَبدُو الأمر وكأنّ شباب الإخوان لا قيادة لهم أو «كبير» (كما هم شبان حركة ٦ أبريل). كانت تلك إحدى الطرق التي لجأت إليها الجماعة لتحريك القاعدة الشبابية للتغلُّب على الخناق الأمني الذي مارسه النظام السابق في حقّها؛ فقد انضوى عدد من شباب الإخوان الناشطين، تحت لواء التحالف المعروف بـ «شباب من أجل التغيير»، الذي ضمّ عددًا من القوى والحركات الاحتجاجية، منها: حركة ٦ أبريل، وكلّنا خالد سعيد، وجبهة دعم الدكتور محمد البرادعي، والجبهة الشعبية من أجل التغيير، وحزب الكرامة، وحزب الغد؛ وهو التحالف الذي كوّن نواة ائتلاف شباب ثورة الغضب. وشارك شبانُ جماعة الإخوان المسلمين في الكثير من الوقفات الاحتجاجية، التي نُظّمت بالتنسيق مع الحركات الاحتجاجية، ومنها على سبيل المثال مبادرة حراسة دور العبادة المسيحية يوم ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ردًا على تفجير كنيسة القدّيسين في الإسكندرية. كان هذا «الحراك الشبابي» داخل الجماعة يلقى قبولًا بل ودعمًا من بعض القيادات الوسيطة، وكانت جموع الناشطين من شبان

---

(١٥) جاء تقييم قيادات الجماعة للموقف أن «هذه حركة لا بد من أن تتحوّل لثورة» وأن الإخوان لا يستطيعون القيام بثورة بمفردهم ولا بدّ من توافق القوى السياسية وإجماع شعبي، ويقول عصام العريان إنّ أحدًا لم يعرف أنّ الجيش يمكن أن يكون محايدًا، مقابلة شخصية أجريت مع عصام العريان في القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(١٦) في اجتماع يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير مع مجموعة من الشباب المشرفين على العمل الطلابي في الجماعة، خاطب محمد المرسي، عضو مكتب الإرشاد، الحضور قائلًا: «ليت الشباب ينزل» غير أنّه لم يكن أمرًا مباشرًا بالنزول بل دعوة إلى النزول فرديًا. مقابلة مع الطبيب محمد عبد الناصر، المشرف على العمل الطلابي في جماعة الإخوان المسلمين، نقابة الأطبّاء، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

الإخوان الذين نسّقوا وشاركوا مع شبان الحركات الأخرى، تضغط على تلك القيادات الوسيطة، لتضغط ـ بدورها ـ على القيادات العليا، لتتّخذ قرارًا بالمشاركة في الانتفاضة الشعبية التي بدأت يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وصولًا إلى تنحية مبارك[١٧].

عقد مكتب الإرشاد اجتماعًا يوم الأربعاء ٢٦ كانون الثاني/ يناير، قرّر فيه المشاركة بكثافة في يوم جمعة الغضب (٢٨ كانون الثاني/ يناير)، وصدر قرارٌ باستدعاء قواعد الإخوان من المحافظات، لتسجّل أوّل مشاركة جماعية في ذلك اليوم. وسجّل الإخوان ـ مثل غيرهم من القوى الشعبية والسياسية في ميدان التحرير ـ حضورًا مهمًا يوم موقعة الجمل في الثاني من شباط/ فبراير، حين صدر التكليف الرسمي بـ «الثبات في الميدان»، ونُصرة من يُعتدى عليهم. وبحسب شهادات ناشطين غير محسوبين على الجماعة، أبلى شباب الإخوان بلاءً حسنًا، وانتهت المعركةُ بانتصار الثوار[١٨].

في الثالث من شباط/ فبراير، أصدر الإخوان بيانًا أعلنوا فيه عدم رفضهم حوارًا جادًّا ومنتجًا، بغية التوافق على طريقة الخروج من الأزمة. وقد فُسّر هذا الموقف، على أنّه استعجال إخواني، لالتقاط أوّل فرصةٍ لانفتاح النظام عليهم، حيث قبلوا بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها عمر سليمان، بعد تعيينه نائبًا للرئيس السابق. أدّى ذلك إلى توجيه انتقادات عنيفةٍ إليهم، في الوقت الذي كانت تأتي فيه رسائل الشبان من الميدان برفض الحوار، لأنّ «المزاج في الميدان لن يقبل بأقلّ من تنحّي مبارك الآن»؛ فكان أن تراجع الإخوان عن قرارهم[١٩].

في السابع من شباط/ فبراير أصدر النظام بيانًا، وقال إنّ جميع القوى

---

(١٧) مقابلة أجريت مع الناشط معاذ عبد الكريم، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢ أيار/ مايو ٢٠١١.

(١٨) عبد الرحمن يوسف، يوميات ثورة الصبار (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٢١.

(١٩) حين سئل بعض قيادات الجماعة لاحقًا عن سبب القبول بالحوار قالوا إنّهم وضعوا شروطًا قبل الحوار، منها وقف الهجوم على المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير بعد موقعة الجمل وإنّهم كانوا يسعون للحصول على ضمانات بسلامة المتظاهرين كشرط أساسي للدخول في الحوار.

توافقت عليه، إلّا أنّ الجماعة رفضته، معتبرةً إياه لا يرقى إلى مستوى تطلّعات الشعب، بعد أن رفع الميدان سقف المطالب بضرورة تنحية رئيس الجمهورية.

في الثامن من شباط/ فبراير أصدرت الجماعة بيانًا آخر، أكّدت فيه أنّ النظام الذي سقطت شرعيته بالمسيرات والتظاهرات، لا يزال يتحدّى الناس، وأنّ اللجنة القانونية التي ألّفها الرئيس لاقتراح تعديلات دستورية غير شرعية، لأنّها صادرة عن رئيسٍ فاقدٍ للشرعية.

بعثت الجماعة رسائلَ عديدة، لطمأنة الداخل (العسكر خصوصًا) والخارج إلى أنّها لا تريد السلطة، ولن ترشّح أحدًا للرئاسة. وكان خطاب الإخوان في شأن حكم العسكر واضحًا ولا لبس فيه ولا مداورة أو مناورة؛ فهم ثمّنوا الوعود والعهود التي قطعها المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة على نفسه، بنقل السلطة إلى المدنيين نقلًا سلميًا وسريعًا، حتّى يتفرّغ لمهمّاته العظيمة في حماية الوطن والشعب.

٢ ـ الإخوان المسلمون ما بعد الثورة

أ ـ خلفية

ليست ظاهرة الانشقاقات في تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي جديدة، وغالبًا ما تكون الانشقاقات لأسبابٍ قيادية (الخلافات الشخصية) أو لأسباب تكتيكية. ويتوقّف استمرار الظاهرة على دينامية العمل والحركة والتنظيم داخل الجماعة.

تركت مرحلة ما بعد الثورة آثارًا سلبية على بنية جماعة الإخوان المسلمين، وأظهرت تناقضاتٍ سياسية وشخصيةً كامِنَةً، واحتقانًا داخليًا ظهر علنًا على عدّة مستويات.

يرى بعض الكتابات أنّ التطوّرات التنظيمية وسجالات ما بعد الثورة أوضحت أنّ البنية التنظيمية للجماعة مشخصنةٌ وأنّ الروح المؤسّسية، وثقافة الحوار الديمقراطية، وتقاليد النقد والنقد الذاتي التي تحفظ حقّ الاختلاف داخل التنظيم، ما زالت ـ جميعُها ـ طريةَ العود أمام مفاهيم الولاء والطاعة؛ بل إنّ مفاهيم المحاسبة والمراجعة والتقييم الذاتي التي هي من أساسيات

العمل الجماعي لا تزال هشّةً، قياسًا على العمر التنظيمي والتجربة السياسية؛ وهذا الخروج من الجماعة، يتهدّد ـ إذا ما استمرّ ـ بـ «نزيف» قد يصيب الجسم التنظيمي.

يعود أحد أسباب الخلافات، إلى قراءة الفلسفة التنظيمية الناظمة للعلاقات بين الأعضاء والمنظّمة لآليات اتّخاذ القرار، على المستوى التنظيمي وعلى المستوى السياسي والفكري. وقد ثبت عجز هذه الآليات عن امتصاص الخلافات وتنظيمها واستيعابها؛ وأنّ أقصى ما كانت تقدّمه، تسويات موقّتة، تؤجّل المشاكل وتخفّف من حدّة التجاذبات، بما يمنع حدوث انشقاقات «تحتية». لكنّها لم تمنع حدوث خروقات «فوقية»، اتّضحت بخروج بعض القيادات المهمّة، التي كان يمكن أن تؤدّي دورًا كبيرًا في تطوير الجماعة وعملها في مرحلة ما بعد الثورة.

كشفت أزمة شباب الإخوان عن أنّ المفاهيم التنظيمية في الجماعة المرتكزة على فكرة الطاعة والولاء، تقوم على شحنة زائدة من «السلطة الأبوية» (شبَّه عصام العريان هؤلاء الشبان بالأبناء العاقّين الذين يجب عقابهم). وهو الأمر الذي من شأنه أن يضعف بنية الجماعة، ويشتّت تركيزها، ويضعف قدرتها على التأثير الشعبي والفاعلية السياسية.

غير أنَّ من الإنصاف القول إنّ الجماعة أخذت في تنظيم بنيتها الداخلية؛ إذ عقدت أكثر من مؤتمر تنظيمي، وأصبحت تُدخل بعض التعديلات على لوائحها وأنظمتها ولو بطريقةٍ تدريجية بطيئة؛ وأجرت انتخابات علنية ـ للمرّة الأولى ـ لمجلس الشورى ولبعض أعضاء مكتب الإرشاد.

غير أنّه ما زال ثمّة غموضٌ يتعلّق بقضايا المحاسبة والمساءلة، ورسم حدود الصلاحيات، والتراتب التنظيمي، التي يمكن أن تكون منعطفًا مهمًّا في تاريخ الجماعة التنظيمي، يساعد على امتصاص الخلافات وتنظيمها واستيعابها، بهدف أن يُصبح التنوع في الآراء والاجتهادات مصدرَ غنى، لا سببَ شقاقٍ ونزاع أو خروج على الشرعية التنظيمية.

سوف يكون تبنّي عناصر من الآليات الديمقراطية، وبعض أوجه الشورى في البنية التنظيمية الجديدة، عنصرَ قُوَّةٍ في توطيد وحدة التنظيم، لكنّه غير

كافٍ، ما لم يتأسّس على ثقافة إسلامية جديدة، لا تعتمد التأرجح بين منهجين، ما ينتج بنيةً فكرية ثنائية الوجه، تعتمد مبدأ أنّ «لكلّ مقام مقال» وما يقال في الداخل لا يقال في الخارج.

يتطلّب اعتماد منهج الحوار والاعتراف بالآخر ثقافةً فكريةً مُعمَّمةً بوضوح من دون التباساتٍ، داخل الوسط التنظيمي أوّلًا، ثمّ التعبير عنها في المشروع السياسي والممارسة السياسية، وتكون المواقف والتحالفات تجسيدًا لها.

يتطلّب الأمر بالتالي مسارًا متوازيًا يتواكب فيه التجديد التنظيمي مع المراجعة الفكرية والممارسة السياسية، ما يُولِّدُ دينامية جديدة، يمكن القول معها إنّ تَحوُّلًا جِدِّيًا قد حصل.

فهل حدث هذا الأمر مع جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعة السلفية؟ وما المستحدثات في المشروع الفكري والسياسي لكلّ منهما، التي يُفترض أن تواكب بعضًا من التغيير الحادث على المستوى التنظيمي ومستجدات الأمور في الوضع السياسي المصري؟

يمكن القول إنّ جماعة الإخوان أخذت تتّجه نحو حسم خياراتها التنظيمية وفلسفتها في العمل الجماعي، وإن كان ذلك يسيرُ تدريجًا وببطء وتردّد. والمتفحّص للخطاب السياسي الجديد الذي بدأت الجماعة تستخدمه، يدرك أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه جماعات الإسلام السياسي، هو مسألة التأهيل للثبات أمام تيارات الفكر الديمقراطي واتّجاهات حقوق الإنسان، من دون التفريط في الثوابت الفكرية والعقائدية والسياسية.

ب ـ ثورة الشباب داخل الجماعة: هل عاد النموذج التركي مطروحًا؟

يبدو أنّه في ظلّ نظام سياسي يتّسم بالانفتاح، لا يمكن أن تُحكَم الجماعةُ وتُدار بالطريقة التقليدية نفسها، التي كانت تُدار بها في ظلّ نظام سياسي مستبدٍّ. الأمر الذي يمكن أن يفسّر ما اصطُلح على تسميته «ثورةَ شباب الإخوان» مع التحفّظ عن المصطلح.

يرى بعض المحلّلين، أنّ جماعة الإخوان ستكون ضمن أكثر التيارات الإسلامية تأثّرًا بالتغييرات العميقة التي أحدثتها الثورة في المشهد السياسي

المصري. وقد تبدّى ذلك أوّلًا، في الخلاف الذي نشأ بين بعض القواعد الشبابية في الجماعة وبعض القيادات، على كيفية إدارة الجماعة في مرحلة ما بعد الثورة؛ ما أدّى إلى فصل مجموعة من شباب الإخوان، وجلّ هؤلاء كانوا ممثّلين للجماعة في ائتلاف شباب الثورة، قبل أن تتبرّأ الجماعة منهم، وعادوا ليؤسّسوا حزب «التيار المصري».

يرى أولئك الشبّان أنّهم دفعوا الجماعة إلى النزول إلى الشارع والالتحام بالثورة[٢٠]، عن طريق التأثير في القيادات الوسيطة، التي أقنعت شيوخ الجماعة بتاريخية اللحظة؛ وأنّ قرارهم المشاركة أثبت «صحّة رؤاهم»؛ وهم الذين شاركوا في إدارة الميدان، في الوقت الذي لم يدخل شيوخ الإخوان ميدان التحرير. لذا كان من المنطقي أن يحاجج هؤلاء ـ بعد أن وضعت الثورة أوزارها ـ في لزوم إعادة النظر في الأدوار المعطاة للشباب داخل الجماعة، وفي تمثيلهم في هياكل الجماعة الإدارية، وفي طرح الكثير من الملفّات التي كانت مؤجّلة بسبب القمع والاستبداد، للتداول والنقاش. يقول أحد الناشطين من شباب الإخوان إنّ بزوغ المدوّنات التي فتحت فضاءات مهمّة للنقاش والتواصل بين شباب الإخوان بعيدًا من أجهزة القمع، كانت سببًا رئيسيًا في تبلور الرؤية لدى الشباب عن كيفية إدارة الجماعة، ومن ثمّ فإنّ النقاش الحاصل بعد الثورة أمر طبيعي، «لأنّنا أصبحنا أحرارًا بعد الثورة» على حدّ تعبيره.

تزامن هذا الحراك مع بعض الاستقالات أو الإقالات والفصل، وأهمّها ـ على الإطلاق ـ قرار فصل عبد المنعم أبو الفتوح، وقد كان تقدّم باستقالته من مجلس شورى الجماعة؛ وفُصل إبراهيم الزعفراني، أحد أهمّ كوادر الإخوان في الإسكندرية، الذي استقال من الإخوان وأسّس حزب النهضة. وأعلن عشرة من قادة الجماعة وأعضائها في البحيرة انضمامهم إلى حزب

---

(٢٠) كان شبّان الإخوان المسلمين قد تقدّموا بتصوّر يقوم على فكرة الضغط في ملفّ التغيير من خلال حملة اسمها «مصر الجديدة» تبنّاها قسم الطلاب في الجامعات وذلك بالتغيير عن طريق العصيان المدني واعتصامات أمام الميادين والأماكن والأحياء الحيوية في كلّ محافظة، وقد لاقى ذلك التصوّر ردود فعل متباينة داخل الجماعة إلا أنّ الرأي الغالب استبعد الأمر كليًا وعَدّه من قبيل المستحيلات. الشروق الجديد، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.

النهضة، مخالفين بذلك قرار مرشد الإخوان محمد بديع، بعدم جواز انضمام عضو في الجماعة إلى حزب غير حزب الحرّية والعدالة.

من الأهمّية بمكان هنا، الإشارة إلى مطالب القاعدة الشبابية التي وردت في مؤتمرين للشباب. المؤتمر **الأول**، عقدته مجموعة من الشبّان يوم ٢٦ آذار/ مارس، أي بعد شهر من اندلاع الثورة، بحضور ٣٠٠ شابّ من قواعد الإخوان. والمؤتمر **الثاني**، عُقد تحت رعاية الجماعة يوم ١٦ نيسان/ أبريل، ردًّا على المؤتمر الأول. وبمراجعة المطالب التي صدرت عن المؤتمرَين، يُلاحَظُ أنّها لا توحي بوجود بوْن شاسع من الاختلافات الفكرية، أو برغبة في الانشقاق أو الانفصال عن الجماعة، بقدر ما تشير إلى إحساس بالتهميش ورغبة في القرب من منطقة اتّخاذ القرار، والمساهمة في رسم سياسات الجماعة. وعلى الرغم من توقُّع بعض المحلّلين أنّ المرحلة المقبلة سوف تشهد «انشقاقات كبرى داخل الجماعة الإسلامية الأكبر في العالم»[٢١]، فإنّ من الواضح أنّ الصراع القائم هو صراع «أفكار» لا صراع «أجيال»؛ حتّى إن اتّخذ هيئة صراع بين جيلين مختلفين؛ ذلك أنّ جماعة الإخوان تتمتّع بما يمكن وصفه بالاستمرارية والتواصل النسبي بين الأجيال. يتّضح ذلك ـ على وجه الخصوص ـ في التواصل بين الأجيال الشابّة، أجيال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وجيل سبعينيات ذلك القرن، الذي هو جيل الوسط في إدارة شؤون الجماعة[٢٢]، الذي ورث عنه الشباب سعة الأفق، والحركة الواسعة، واستقطاب الشبّان، والقدرة على التفاعل مع القوى السياسية الأخرى، من دون أن يثير ذلك حساسية أحد.

الخلاف ـ في الحقيقة ـ هو في تصوُّر كلّ فريق وفهمه دور الجماعة ووضعها في مرحلة ما بعد الثورة[٢٣]. وقد بدا هذا جليًا في مؤتمرات

---

(٢١) خالد عبد الله المشوح، «الإخوان المسلمون.. الصراع الداخلي والانقسام،» (الإسلاميون ـ الموقع الإلكتروني، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١).

(٢٢) أحمد التهامي عبد الحي، **الأجيال في السياسة المصرية: دراسة حالة لجيل السبعينات** ([القاهرة: د.ن.]، ٢٠٠٩).

(٢٣) «شباب الجماعة يروون لـ «شروق»: «في مشمش» نقله نوعية للإخوان المسلمين، ننتظر ثورة داخل جماعة الإخوان في الأيام المقبلة».

الشباب؛ ففي المؤتمر **الأول**، طالب الشبّان باعتماد مبدأ الكفاءة في التوظيف داخل الجماعة، وبالشفافية، وإعادة النظر في تكوين مجلس الشورى العامّ، ومكتب الإرشاد، وتفعيل دور الأخوات وإدماجهنّ في الهيكل التنظيمي للجماعة، وإتاحة الفرصة لهنّ في مؤسّسات الجماعة»[24]. وفي المؤتمر **الثاني**، ناقش الشبّان آليات اتّخاذ القرار، والهيكل التنظيمي للجماعة، ولجانها الفنية وصلاحياتها، وتحوّل الجماعة إلى العمل العلني، والحالة الداخلية للإخوان[25]. كان الاستنتاج أنّه مع وجود المساحات الواسعة الممنوحة للشبّان في جماعة الإخوان المسلمين، فقد كانت مساحات مركّزة في أيدي القيادات الوسطى والتنفيذية للحركة، أكثر ممّا هي متعلّقة باتّخاذ القرارات الرئيسية والإستراتيجية، والمشاركة في القيادة العليا للجماعة.

هذه الانشقاقات - التي تقلّل جماعة الإخوان المسلمين من تأثيرها في تماسك الجماعة وقواعدها الشعبية - قد تؤسّس حالة من الانقسام، ربّما تظهر آثارها في صندوق الاقتراع؛ فالتيار الذي يمثّله أبو الفتوح داخل الجماعة، تيار مهمّ ولا سيما بين أوساط الشباب، الذين قال بعضهم صراحةً إنّهم سوف يصوّتون لأبو الفتوح في أي انتخابات رئاسية مقبلة، بغضّ النظر عن موقف الجماعة من الأمر. والحزب الذي أسّسه المنشقّون عن الإخوان - حزب النهضة - وإن كان لا يزال في طور البدايات، ولا يملك الخبرات التنظيمية التي تملكها جماعة الإخوان، لكنّه قرّر المشاركة في الانتخابات وترشيح أفراد عنه؛ وإن كان هذا الأمر لا يؤدّي بالضرورة إلى هزيمة الإخوان، إلّا أنّه سيؤدّي إلى تفتيت الصوت الإسلامي في الانتخابات.

ج - الانتقال من الدعوي إلى السياسي: حزب الحرّية والعدالة نموذجًا

كان تأسيس جماعة الإخوان حزبًا سياسيًا، خطوةً دحضت بعض الفرضيات التي ذهبت - سابقًا - إلى أنّ الإخوان لن يُقدموا على خطوة كهذه، حتّى في حال تغير النظام؛ وأنّ الأمر لا يتعلّق برفض النظام السابق لذلك،

(٢٤) محمد خيال، «بوادر «تمرّد شبابي» في الإخوان،» **الشروق الجديد**، ٢٧/٣/٢٠١١.

(٢٥) هاني الوزيري، «شباب «الإخوان» يطالبون بالعمل العلني للتنظيم وإنشاء مؤسسة عالمية للجماعة وإطلاق مشروع «رخصة الزواج»،» **المصري اليوم**، ١٧/٤/٢٠١١.

بقدر ما يتعلّق بمعارضة أعضاء الإخوان أي خطوة من هذا النوع. ورأت هذه الفرضيات أنّ ثمّة مخاوفَ عميقةً لدى قطاعات واسعة من الإخوان، من انتقال جماعتهم إلى حزب سياسي، على حساب التزامها بالدعوة والإرشاد[٢٦].

ظهرت أولى بوادر الخلاف، بعد الإعلان عن تأسيس حزب الحرية والعدالة مباشرة؛ وهو خلاف داخلي، نشأ على خلفية اختيار مكتب الإرشاد القادة الثلاثة الأُوَل في رئاسة الحزب، الأمر الذي عُدَّ تدخّلًا من الجماعة في شؤون الحزب، ودليلًا على أنّ الحزب لن يكون مستقلًّا عن الجماعة.

كان مكتب الإرشاد قد سمّى محمد مرسي ومحمد سعد الكتاتني وعصام العريان، مرشّحين لقيادة حزب الحرية والعدالة من دون التشاور والتنسيق مع مجلس شورى الجماعة، بوصفه المجلس البرلماني والتشريعي للإخوان. وشهدت الكواليس داخل الجماعة تباينًا كبيرًا في الرأي إزاء الجهة التي لها الحقّ في اختيار قيادات حزب الحرية والعدالة، وهل من حقّ الجماعة الانفراد والاستئثار بالاختيار، أم كان من الواجب ترك هيئة مؤسّسي الحزب تختار قادتها من دون تدخّل جماعة الإخوان. وكانت الخلافات والتباين في الرأي ـ بين «مكتب الإرشاد» الجهة التنفيذية في الجماعة و«مجلس الشورى» الجهة التشريعية والبرلمانية ـ قد وصلت ذروتها، أثناء الاجتماعات التي عُقدت في مقرّ الجماعة في المُقطّم، حينما رفض أعضاء مجلس الشورى الأسماء التي رشّحها مكتب الإرشاد لقيادة الحزب، وهم أعضاء مكتب الإرشاد: مرسي، والكتاتني، والعريان. هذا وقد رشّح أعضاء مجلس الشورى ثلاثة أسماء أخرى، في مواجهة مرشّحي مكتب الإرشاد، ما أدّى إلى تفاقم الموقف، وألحق حرجًا بالغًا بمرشّحي مجلس الشورى، جعلهم يقرّرون التنازل عن الترشيح والاعتذار لزملائهم أعضاء مجلس الشورى، كخطوة ضرورية لإنهاء هذا الموقف. وانتهى الأمر بفوز مرشّحي مكتب الإرشاد بقيادة حزب الحرية والعدالة، بعد انسحاب مرشّحي مجلس الشورى[٢٧].

---

(٢٦) خليل العناني، **الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن**، تقديم محمد سليم العوا وضياء رشوان (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧).

(٢٧) صبحي عبد السلام، «نزع فتيل أزمة عاصفة بين مكتب الإرشاد ومجلس الشورى حول طريقة اختيار قيادات حزب الحرية والعدالة،» **المصريون**، ٦/٥/٢٠١١.

طَرحت هذه الحادثة سؤالًا مهمًّا عن طبيعة العلاقة بين الحزب والجماعة وبالأخصّ مكتب الإرشاد، وهل تتحوّل الجماعة إلى العمل الدعوي الصرف وتترك السياسة للحزب؟

يحرص أعضاء حزب الحرية والعدالة، على التأكيد أنّ الحزب وإن كان يحمل «فكر الجماعة وتوجّهاتها»، إلا أنّ ثمّة استقلالًا ماليًا وإداريًا بين الحزب والجماعة، وأنّ هناك فصلًا كاملًا في العضوية بينهما، ولكلّ مؤسّساته ومستوياته القيادية[28].

أثار هذا الأمر هواجسَ لدى شباب الجماعة، وكان من بين مطالبهم ضرورة الفصل الواضح بين الحزب والجماعة. وثمّة مخاوف من أن يتحوّل حزب الحرّية والعدالة إلى جناح سياسي للجماعة، وأن تكون هناك ازدواجية في القيادة، وينتهي الأمر بالحزب إلى اتخاذ قراره من مكتب الإرشاد.

من أهمّ الاستحقاقات التي بدأها الحزب الوصول إلى توافق مع مختلف القوى السياسية الأخرى في الانتخابات؛ ذلك أنّ جماعة الإخوان المسلمين ترى أنّ الاستقطاب الذي ساد المجتمع المصري منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ما بين التيار العلماني والليبرالي من جانب وتيار الإسلام السياسي من الجانب الآخر، كان أحد أهمّ التحديات التي تواجه الجماعة[29]. كان واضحًا في خطاب الجماعة، حرصها على تعدّدية المشهد السياسي في مصر، وعلى تجميع القوى الوطنية للتنسيق الانتخابي والتوافق الوطني، من أجل التغلّب على حالة الاستقطاب السياسي هذه.

ينطبق هذا على العلاقة مع الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية مثل حزب الوسط، حيث يعترف الحزب نفسه بأنّ موقف الإخوان منه بعد الثورة اختلف عمّا قبلها، لأنّ الطرفين شاركا في الثورة وعملا معًا في أجوائها[30].

بدأت المحاولة بدعوة المرشد يوم ٣٠ نيسان/ أبريل إلى فتح قنوات

(٢٨) الشروق الجديد، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

(٢٩) مقابلة أجريت مع خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(٣٠) ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية.

اتّصال مع التيارات السياسية كلّها، ثمّ أعقبتها مبادرة الإخوان إلى «الاتّفاق على كلمة سواء» التي طرحها محمود غزلان، عضو مكتب الإرشاد في الجماعة في السابع من حزيران/يونيو؛ وترجم ذلك في اللقاء الذي عُقد يوم ٢١ حزيران/يونيو، بين مختلف القوى السياسية في مقرّ حزب الحرية والعدالة لإعلان التحالف الديمقراطي من أجل مصر. وكان الحزب سعى قبل التنسيق الانتخابي لتحقيق توافق على حزمة من المبادئ الدستورية، تتبنّى الدولة المدنية، دولة المواطَنة والمساواة وسيادة القانون، وتدافع عن الحرّيات الأساسية، بما في ذلك حرّية العقيدة والعبادة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا: الحركة السلفية والثورة

كان الظهور القوي للجماعات السلفية بعد الثورة، واحتلالها مساحة من النقاش العامّ، من التطوّرات اللافتة للنظر. وقد بدأ الظهور فرديًا ببروز عدد من شيوخ السلفية، الذين انتقلوا من فضائيات يملكونها ومحسوبة على التيار السلفي، إلى أن يكونوا ضيوفًا على شاشات الفضائيات المصرية، وأخذوا في إبداء الرأي حيال قضايا الراهن المصري. ثمّ ظهرت تنظيمات مؤطّرة، منها «ائتلاف دعم المسلمين الجدد»، وهي حركة ظهرت حديثًا كردّة فعل بعد عدد من الحوادث التي أعلنت فيها نساء مسيحيات إسلامهنّ، فسلّمتهنّ الدولة للكنيسة (وفاء قسطنطين وكاميليا شحاتة نموذجًا). غير أنّ وجود هذه التنظيمات، تكثّف في موضوعين أساسيين: الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومستقبل النظام السياسي للبلاد.

اصطدم السلفيون بأكثر من فصيل سياسي ومجتمعي، حين قرّروا مغادرة فعل «التقية» التي مارسوها خلال فترة الحكم السابق. وأثار دخولهم المشهد السياسي وإبداؤهم الرأي في الكثير من القضايا السياسية، جدلًا مجتمعيًا وإعلاميًا واسعًا ولا سيما بعد أن اتُّهموا بكونهم المحرّك والدافع الأساسي لعدد من الحوادث ذات البعد الطائفي، وهو اتّهام لم تثبت صحّته (محاولة تطبيق الحدود، التحريض على التظاهرات في قنا ضدّ تعيين محافظ قبطي، الاستيلاء على عدد من المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والخطابة فيها، إصدار فتوى بهدم الأضرحة والمزارات).

وقد قُدمت عدّة تفسيراتٌ للبروز المفاجئ لبعض الجماعات السلفية على المشهد السياسي:

ـ رؤية الحركة السلفية ذاتها؛ لأنّ عودتها إلى العمل بعد تعرّضها للقمع والتهميش هو «رجوع إلى الحقّ»، ولا سيما أنّ السلفيين ـ بحسب أحد قادتهم ـ «شاركوا في الثورة، ولم ينفكّوا عنها منذ اليوم الأول، بل كانوا موجودين في مداخل ميدان التحرير ومخارجه، لحماية الثورة والدفاع عنها»[٣١].

ـ طاول الحركاتِ السلفيةَ القمعُ الشديد خلال عهد الرئيس السابق، وهذا البروز هو نتيجة حالة السيولة السياسية التي شهدتها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير، ونتيجة «ضعف الدولة وغيابها»، وهم عديمو الخبرة السياسية، لعدم اشتغالهم بالسياسة بسبب القمع الذي مورس عليهم، وهم سيكونون جماعة ضغط سياسية كبيرة وقوّة تصويتية مهمّة، لكن ليس لهم مستقبل سياسي.

ـ نظرة ثالثة، ترى أنّ صعود السلفيين هو «ظاهرة مقلقة»، نظرًا إلى أنّ في إمكانهم التأثير في ثلث الشعب المصري[٣٢].

ورأى أعضاء ائتلاف شباب الثورة، أنّ السلفيين هم «الخطرُ الحقيقي» على الثورة، حتّى إنّه ظهرت دعوات منهم إلى عقد اجتماع لمناقشة تأثير التحرّكات السلفية الأخيرة، وكيفية مواجهتها، أو الحدّ من تأثيرها في المجتمع المصري. تنطلق هذه النظرة من كون مطالب السلفيين ليست من صميم القضية الوطنية، وأنّه مع تفهّم القمع والظلم الذي عانى منه السلفيون في عهد النظام السابق، لا يمكن تفهّم إصرارهم المستمرّ على زيادة التوتّر الطائفي في هذه المرحلة الحسّاسة من تاريخ مصر[٣٣].

هناك فريقٌ آخر في ائتلاف شباب الثورة، يرى أنّ السلفيين هم من

---

(٣١) منير أديب وهيثم الشرقاوي، «الجماعات السلفية جناة أم مجني عليهم؟،» المصري اليوم، ١/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٢) بسنت زين الدين، ««البرادعي»: السلفيون «مقلقون» أكثر من الإخوان لأنهم يؤثرون على ثلث الشعب،» المصري اليوم، ١/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٣) ابتسام تعلب ومحمود رمزي، ««شباب الثورة»: ممارسات «السلفيين» هي الخطر الحقيقي على ثورة ٢٥ يناير،» المصري اليوم، ١/ ٥/ ٢٠١١.

«صنع النظام السابق»، وأنّ الحضور السلفي على الساحة السياسية يتهدّد نجاح التجربة الديمقراطية، بسبب المرجعية المتشدّدة التي ينتمون إليها.

١ ـ من هم السلفيون؟

يرى أحد ناشطي ائتلاف ثورة ٢٥ يناير، أنّ أحد أسباب القلق حيال صعود السلفيين، هو كون الحركة السلفية «مجموعات متفرّقة، ليس لها رأسٌ أو قائدٌ واحد»؛ فقد بدأ بروز السلفيين يفجّر عددًا من القضايا، مثل أسباب اشتغالهم فجأة بالسياسة، بعد أن كانوا من دعاة الابتعاد عن الشأن العامّ، ومثل: من هم؟ وهل هم جماعة واحدة، أم جماعات تختلف في ما بينها؟

هناك مدارس متعدّدة بين السلفيين؛ وهنا يشرح الشيخ محمد يسري ـ الأمين العامّ للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح ـ الأمر قائلًا: إنّ «التيار السلفي أربعُ فئات:

الفئة الأولى، جماعة منظّمة ومرخّص لها من هذه الدولة، في مقدّمتها جماعة أنصار السنّة المحمّدية.

الفئة الثانية، جماعات منظّمة غير مرخّص لها، كالجماعة الموجودة في الإسكندرية المسمّاة بالدعوة السلفية، وغيرها من الجماعات المنسوبة إلى مشايخ أو متبوعين من أهل العلم. وهؤلاء لهم تلاميذهم وجمهورهم ونشاطهم، ويعملون بطريقة جماعية منظّمة، وفي سائر المحافظات المصرية؛ مثل المجموعة الموجودة في البحيرة بقيادة هشام عقدة ومن معه، أو تلك المجموعة التي في الإسكندرية بقيادة هشام مصطفى ومن معه؛ ومثل المجموعة السلفية الموجودة في طنطا، سامح منير، وهشام منير، وسامح قنديل؛ ومثل مجموعات كثيرة وكبيرة موجودة في القاهرة، مثل مجموعة أسامة عبد العظيم ومن معه، ومجموعة محمد عبد المقصود ومن معه.

الفئة الثالثة، جماعات سلفية منظّمة وغير مرخّص لها من الدولة، مثل الجمعية الشرعية، وهي جماعة منظّمة تُعَدُّ في قاعدتها الأولى وأصولها الأساسية سلفية تحتكم إلى الكتاب والسنّة، وليست منتسبة إلى فرقة كلامية، ولا إلى طائفة مسلكية، وإن وجد فيهم من يُنسب إلى المتكلّمين أو من يُنسب

إلى المتصوّفة، لكنّها لا ترفع راية شيء من هذا أو ذاك. وهذه الجمعية يرئسها محمد المختار المهدي، وتوالى على رئاستها وقيادتها أعداد من هؤلاء العلماء الكبار المعروفين. إذن هناك مجموعات منظّمة سلفية ومرخّص لها حكوميًا، وأخرى منظّمة وغير مرخّص لها.

الفئة الرابعة: المشايخ والعلماء، وهؤلاء لهم طلبتهم الذين يستمعون إليهم، ويأخذون عنهم ويتلقّون منهم. ثمّ بعد ذلك خطباء ينطلقون من القاعدة السلفية، مثل: الشيخ محمّد حسان، والشيخ محمد حسين يعقوب، والشيخ أبو إسحاق الحويني. وهناك الكثيرون ممّن يتكلّمون انطلاقًا من هذه القاعدة السلفية، التي تعني جموع المسلمين في هذه البلاد. هؤلاء هم الخطباء الذين يستمع إليهم عامّة الناس؛ نعم نستطيع أن نقول إنّ جموعًا كثيرةً تحتشد وهم يخطبون، لكن هل هذه الجموع منظّمة كلّها!

ويرى هؤلاء أنّ التيار السلفي يمثّل «قاعدة الأمّة»، وهذه القاعدة هي القاعدة الجماهيرية الغالبة، حتّى من ينتسبون إلى الإخوان المسلمين، فإنّهم ينتسبون إلى صحيح الكتاب والسنّة أيضًا، وينطلقون في أصولهم وقواعدهم من هذا المنطلق أيضًا. وبالتالي لا يوجد فصل بين هذه القوّة وتلك، فهاتان قوّتان مجتمعتان على «نُصرة الإسلام وعزّ المسلمين»[٣٤].

٢ ـ التيار السلفي والثورة

توضّحت مواقف السلفيين من ثورة ٢٥ يناير في ثلاثة بيانات أصدرتها الحركة السلفية في الإسكندرية، وتمثّلت في مجموعة فتاوى، أهمّها: فتوى صادرة عن الشيخ ياسر البرهامي، حين سئل عن حكم المشاركة في تظاهرة ٢٥ يناير، فأفتى بعدم مشروعية ذلك.

صدر البيان الأوّل يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير بعنوان «بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث»، استحثّت الحركة فيه المسلمين على ما من شأنه «التعاون على حماية الممتلكات العامّة والخاصّة، والتحذير من التخريب والسلْب والنهْب والسرِقات والاعتداءِ على الناس»، وأنّ الغرض هو إيقاف

---

(٣٤) مقابلة مع الشيخ محمد يسري، عقيدتي (١٧ آذار/مارس ٢٠١١).

الفوضى، وحثّت على ضرورة التعاون مع قوّات الجيش. وصدر البيان الثاني يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير أيضًا بنبرة وعظية، بعيدًا من الخوض في السياسة، واستحثّت الحركة فيه الدعاة والشباب والمواطنين على «المحافظة على الدماء والأعراض والأموال التي حرَّمها الله ـ عزّ وجلّ ـ سواء في ذلك دماء المسلمين أو غيرهم، والتصدّي للعصابات الإجرامية التي تعيث في البلاد فسادًا وإرهابًا وترويعًا للآمنين، والتسلُّح بما أمكن من أدواتٍ لردع هؤلاء المجرمين، وحماية الممتلكات العامّة كالمستشفيات والمصانع والبنوك وسائر المرافق الحيوية، أو الممتلكات الخاصّة كالمحالّ التجارية والعمارات السكنية، والأخذ بحزم على يد مَن يحاول المساس بها».

ثمّ كان البيان الثالث يوم الأوّل من شباط/ فبراير الذي غادرت الحركة فيه موقفها من عدم الخوض في أمور السياسة، إلى الحديث مباشرة عن الأوضاع السياسية، فضمّنته مطالبات وقالت فيه: إنّ تغيير الوضع السابق على الأحداث بات «ضرورةً حتميةً»؛ فلا يمكن أن يستمرّ مَن أدّى بالبلاد إلى حافة الهاوية. لكن الحركة حذّرت من أنّ العواقب ستكون وخيمة، إذا استمرّت التظاهرات؛ وأنّه مع غياب قيادة للتظاهرات وعدم توحّد الأحزاب، فإنّ التقاتل وسفك الدماء وانتهاك الحرمات ستكون النتيجة الحتمية للتغيير.

ورجّحت الحركة فترة انتقالية تمهيدًا لانتخابات حرّة حقيقية من أجل تولية الأكفاء، وحدّدت حزمة من الإصلاحات المطلوبة، منها: إلغاء قانون الطوارئ، ومنع الاستبداد والقمع والتعذيب والسجن والاعتقال من دون محاكمة، وإصلاح التعليم، وإصلاح جذري للإعلام، ورفع الاضطهاد الأمْني الذي تعرَّض له الإسلاميون في مجالات التوظيف والتعليم والإعلام وغيرِها[٣٥].

وجاءت توصيات المؤتمر السلفي الذي عُقد في الإسكندرية في شأن أحداث ٢٥ كانون الثاني/ يناير، واتضح منها أنّ الدعوة السلفية في الإسكندرية لم تؤيد التظاهرات التي أفضت إلى الثورة.

---

(٣٥) «بيان الدعوة السلفية حول معالجة الموقف الراهن (٣)،» (صوت السلف، ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١).

٣ ـ الدعوة السلفية ما بعد الثورة

يسوق خصوم التيار السلفي من ذوي التوجُّهات الليبرالية والعلمانية جملة اتّهامات، منها أنّ «السلفيين» مسؤولون عن الكثير من حوادث التأجيج والعنف الطائفي التي وقعت بعد الثورة، وأنّهم يقودون انقلابًا على الدولة المدنية، مستغلّين حالة غياب الدولة لفرض إرادتهم وأجندتهم على المجتمع[٣٦]. يُحمّل هؤلاء التيارَ السلفي مسؤولية التشظّي المجتمعي والانقسام الطائفي الذي خبرته البلاد بعد الثورة؛ فلم يوفّر السلفيون فصيلًا مجتمعيًا ولا سياسيًا إلا واشتبكوا معه، بدءًا من المتصوّفين، حين أصدر بعض شيوخ السلفيين فتوى بهدم أضرحتهم، مرورًا بالأقباط والليبراليين، وأخيرًا بالاشتباك الحاصل مع الشيعة، حين أعلن هؤلاء أنّهم في صدد الانتظام في حزب سياسي، فكان أن تعهّد أحد شيوخ التيار السلفي بـ «محاربته»[٣٧].

يضيف هؤلاء، أنّ التيار السلفي بكلّ مكوّناته، كان يعيش في كنف النظام السابق، بل وصدرت عن قادته وشيوخه عدّة فتاوى، منها ما أحلّ توريث الحكم، ومنها ما قال بعدم جواز الخروج على الحاكم، وأنّ علاقتهم بالأجهزة الأمنية لم تكن فوق مستوى الشبهات؛ كان ذلك قبل الثورة بأيام قليلة. ويجري تداول روايات كثيرة ـ وإن كانت غير مؤكّدة ـ عن دعم وتمويل خليجي (سعودي على وجه الخصوص)[٣٨] كان سببًا في هذا الظهور القوي للتيار السلفي بعد الثورة. وذكر أحد الكتّاب في مقابلة متلفزة، أنّ «عددًا من ضبّاط أمن الدولة السابقين الذين تولّوا ملفّ الحركة السلفية في مصر، موجودون في إحدى الدول الخليجية، حيث يدار الملفّ السلفي من هناك».

في المقابل، يردّ أنصار التيار السلفي أنّهم ـ كغيرهم من فئات المجتمع

(٣٦) كريمة كمال، «هوجة السلفيين،» المصري اليوم، ٢٠١١/٤/٢٨.

(٣٧) «السلفيون يحذرون من تأسيس حزب شيعي مدعوم من إيران،» الفجر (مصر)، ٢٠١١/٥/٢٥.

(٣٨) أسامة المهدي وحمدي دبش، «بلاغ للنائب العام يتهم حسان والحوينى وبرهامى ورموز «السلفية» بإثارة الفتن الطائفية بتمويل سعودي،» المصري اليوم، ٢٠١١/٦/١.

المصري ـ تعرّضوا للتنكيل والقمع من الأجهزة الأمنية، وكان ظهورهم في المشهد العامّ نتيجة مساحة الحرية التي أوجدتها الثورة. ويشدّد هؤلاء على أنّ ثمّة «فزعًا ليبراليًا» غير مبرّر حيال السلفيين يرمي على أكتافهم مشاكل المجتمع كلّها، ويعمل على شيطنتهم وإنتاج صور مخيفة عنهم وبثّها لدى الرأي العامّ في الداخل والخارج. غير أنّ شيوخ الحركة السلفية يقرّون بأنّ قلّة الخبرة في الشأن السياسي، وعزلة التيار السلفي عن التفاعل مع المجتمع لفترات طويلة، قد سبّبت بعض الأخطاء الفردية التي استخدمها الخصوم من التيار الليبرالي والعلماني في التعميم، لطرح الأمر وكأنّه ظاهرة.

واقع الحال أنّه، على نقيض ما يصوَّر من أنّ السلفيين كانوا على مسافة من ثورة ٢٥ يناير، وأنّهم لم يشاركوا فيها؛ ثمّة دلائل على مشاركة «سلفية» فردية، ومن الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)؛ فقد اتّخذت الحركة موقفًا متقدّمًا على بقية التيارات السلفية، حين دعت في بيان لها صدر يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير، إلى المشاركة في تظاهرة ٢٥ يناير «من أجل الإنكار على النظام الحاكم آثامه وجرائمه في حقّ الشعب المصري، وعدم تحكيم الشريعة والاستهانة بحقوق الإنسان ونهب المال العامّ»[٣٩]. ثمّ أصدرت الحركة بيانًا آخر للمشاركة في «جمعة الغضب وثورة المساجد» ضدّ «الحاكم الجائر الظالم حسني مبارك»، ورأت أنّ مشاركة المسلمين كلّهم في ثورة الغضب باتت «ضرورة شرعية لا يجوز تأخيرها». وناشدت الحركة ـ التي تضمّ في معظمها شباب التيار السلفي ـ كلّ العلماء والدعاة إلى مشاركة الشبّان «ثورتهم على الظلم، وأن يكونوا معهم في الميدان»[٤٠].

واقع الحال أنّ السلفيين في مصر ليسوا تيارًا واحدًا، بل هناك عدّة تقسيمات داخل الحركة السلفية. ويزداد التقسيم حدّةً ولا سيما في ما يتعلّق بموضوعات ليست محلّ إجماع أو حسم قاطع، ومنها الاشتغال بالسياسة؛ فهناك سلفية تنادي بعدم الدخول في السياسة، وتُحرّم التظاهر والخروج على

(٣٩) ايمان عبد المنعم، «حركة «حفص» السلفية تدعو للمشاركة في يوم ٢٥ يناير.. وتؤكد: النظام وصل لمدى بعيد من الظلم،» الدستور الأصلي، ٢١/١/٢٠١١.

(٤٠) «بيان الحركة السلفية من أجل الإصلاح: الدعوة للمشاركة في جمعة الغضب وثورة المساجد،» (الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

الحاكم، وهؤلاء يرون أنّ الدعوة إلى الله والموعظة الحسنة أفضل من دخول السياسة؛ وهناك من يرى عكس ذلك. ومن الصعوبة بمكان أن تتّفق التيارات السلفية على فكر واحد، بسبب خلافات فكرية منذ سنوات طويلة، كانت عائقًا أمام توحّد السلفية في تنظيم واحد حتّى الآن.

٤ ـ التيار السلفي والسياسة

لا يُنكر قادة الحركة السلفية أنّ الموقف من الاشتغال بالسياسة، هو أكثر الموضوعات إثارة للجدل والنقاش داخل الفضاء السلفي. وعندهم، أنّ الخلاف مع بقية تيارات الإسلام السياسي لم يكن إزاء ممارسة السياسة من عدمها، بل «صلاحية المشاركة لأن تكون طريقًا لتطبيق دين الله في الأرض»[٤١]، وأنّ الأهداف السياسية لا بدّ من أن تكون ضمن الأهداف الشرعية، لأنّ الغاية واحدة، وهي تحقيق العبودية للّه وإن اختلفت الوسائل.

غير أنّه قبل ثورة ٢٥ يناير لم تسجَّل للسلفيين ـ في ما عدا تجربة الحركة السلفية من أجل الإصلاح، التي سيأتي ذكرها لاحقًا ـ المشاركة في أي عمل أو نشاط ذي طبيعة سياسية. ومبرّر ذلك عندهم هو عداء النظام الحاكم السابق للتنظيمات الإسلامية كلّها، وما تبعه من اضطهاد وقمع، وبالتالي كان «الثمن المدفوع مكلف جدًّا، بينما النتيجة معلومة مسبقًا»؛ وثانيًا لأنّ أي مشاركة كانت تستدعي تقديم تنازلات «شرعية»، منها على سبيل المثال، العمل في مؤسّسات الدولة التي يؤمنون بكونها «لاإسلامية» وهو ما لم يقبل به السلفيون.

ومع أنّ الحراك السياسي والمجتمعي في البلاد انتقل إلى حالة جديدة منذ عام ٢٠٠٥ تقريبًا، اختار التيار السلفي بتلاوينه المختلفة، عدم الخوض في السياسة. وفي مقالة مطوّلة لياسر برهامي ـ أحد قادة الدعوة السلفية في الإسكندرية ـ بعنوان «المشاركة السياسية وتوازن القوى»، شدّد على أن «كون المرء جزءًا من اللعبة السياسية، يعني المساومة على المبادئ»؛ ورأى كذلك أنّ تجربة الحركات الإسلامية في السياسة غير مشجّعة بتاتًا، لأنّ

(٤١) عبد المنعم الشحات، «السياسة... ما نأتي منها وما نذر،» (طريق السلف، نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

هؤلاء «تخلّوا عن مبادئهم الإسلامية وهويتهم الإسلامية لمنصب هنا أو فرصة هناك». واستنتاجًا، يرى برهامي أنَّه لن يُسمح للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات واستخدام أدوات الديمقراطية إلا بعد المساومة على حساب قيمهم الإسلامية، وأنّ تجنّب المشاركة في العملية السياسية بصورتها الحالية، أي تنظيم الاحتجاجات والمشاركة في العملية الاقتراعية وإنشاء أحزاب سياسية، هو في حدّ ذاته فعل احتجاج سياسي لأنّ «رفضك أن تكون جزءًا من العملية السياسية، هو أحد السبل إلى نزع الشرعية عنها»(٤٢).

غير أنّ عدم المشاركة في العمل السياسي، لم يمنع أتباعَ الحركة السلفية ونشطاءَها من تقديم الدعم للمرشّحين الإسلاميين في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية، بينما كانوا يمتنعون عن التصويت في الانتخابات البرلمانية لأنَّها «إقرار بالباطل»، حيث تسنّ قوانين مخالفة لأحكام الإسلام في هذه البرلمانات.

بقيام ثورة ٢٥ يناير، التي رأى أحد قادة الحركة السلفية أنَّها «صنعت لنا معروفًا لا ننكره»، برز تطوّر لافت للنظر في نشاط الحركة السلفية. وسجّل أوّل دخول للتيار السلفي الحركي في المشهد السياسي في مصر، في البيان الأوّل الذي أصدرته الدعوة السلفية في الإسكندرية يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير وطالبت فيه بالتعاون مع قوّات الجيش وتمكينها من حفظ الاستقرار، وحثّت المواطنين على الحفاظ على المؤسّسات العامّة. وفي ٣١ من الشهر نفسه صدر بيانٌ ثانٍ مماثل. وصدر البيان الثالث في الأوّل من شباط/فبراير وفيه مطالبة الحركة بتأكيد هوية مصر الإسلامية ومرجعية التشريع؛ واللافت للنظر في هذا البيان هو دخول الحركة صراحة، للمرة الأولى، على خطّ الأحداث السياسية والمطالبة بجملة مطالب ذات صبغة سياسية واضحة، من أهمّها:

- فترة انتقالية تمهيدًا لانتخابات حرّة حقيقية؛

- إلغاء قانون الطوارئ، ومنع الاستبداد والقمع والتعذيب والاعتقال من دون محاكمة؛

(٤٢) ياسر برهامي، «المشاركة السياسية وتوازن القوى،» (صوت السلف، نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

ـ رفع الاضطهاد الأمني الذي تعرّض له الإسلاميون، ومحاربة الفساد المالي، وإصلاح التعليم.

وصدرت جملة بيانات باركت «ثورة الشباب»، وحذّرت من التخويف من الانتماء الإسلامي الذي «لا يتصادم مع الوطنية»، ومن استخدام الإسلاميين فزّاعة للغرب. ثمّ تبدّى الظهور القوي للحركة السلفية مع تأليف لجنة لتعديل بعض موادّ الدستور، حيث دشّنت الحركة حملة سُمّيت «حملة الدفاع عن هوية مصر الإسلامية»، جُمعت عن طريقها تواقيع على ضرورة الإبقاء على المادّة الثانية من الدستور، مع أنّها لم تكن مطروحة ضمن الموادّ المقترحة للتعديل أو للإلغاء.

رُوِّجَ للحملة على موقع فيسبوك الشهير للتواصل الاجتماعي يوم ١٣ شباط/ فبراير، قبل إنشاء موقع خاصّ بها على الإنترنت، وهي كانت ـ بحسب منسّقي الحملة ـ «خطوة استباقية» تهدف إلى تأكيد هوية مصر الإسلامية وعدم المساس بها، وإجهاض الدعوات إلى إلغائها من أي دستور جديد.

بلغ عدد أعضاء صفحة الحملة على الفيسبوك أكثر من ٣١ ألفًا حتّى صباح يوم الجمعة ١٨ آذار/ مارس قبل يوم واحد من الاستفتاء، في حين بلغ عدد الموقّعين على أهداف الحملة على موقعها الإلكتروني زهاء ٣٠ ألفًا[٤٣].

كانت الحملة مدخلًا إلى تنظيم الدعوة السلفية، وإلى الإعلان عن نفسها ووجودها على الساحة السياسية؛ وكان اللافت للنظر أنّهم توجّهوا بهذه الحملة ـ بحسب موقع الحملة ـ «إلى كلّ أبناء هذا الوطن» (شباب مصر وشيوخها، نساؤها ورجالها، أقباطها ومسلموها). غير أنّ خصوم التيار السلفي رأوا أنّ تشديد السلفيين على مسألة المادّة الثانية من الدستور، وتصوير الاستفتاء على التعديلات الدستورية وكأنّه استفتاء على هذه المادّة (التي تشير إلى هوية الدولة الإسلامية وإلى أنّ الشريعة مصدر التشريع)، قد أثّر سلبًا في العملية، وأدّى إلى حالة استقطاب مجتمعي حادّ، نتج منه تطييف عملية التصويت.

---

(٤٣) انظر الموقع الإلكتروني: <www.facebook.com/IslamicId>.

وفي حين كانت بيانات الدعوة السلفية في الإسكندرية، والحملة، عملًا جماعيًا معبِّرًا عن كلية الحركة السلفية، برز بالتوازي مع ذلك عدد من مشايخ الدعوة السلفية، بظهورهم الإعلامي المتواصل وخوضهم في نقاشات السياسة اليومية بل ومشاركتهم في أنشطة ذات طبيعة سياسية. ومن ذلك ما قام به الشيخ محمد حسان، من وساطة في حادث كنيسة صول في إطفيح، وفي حوادث اعتراض الأهالي في قنا على تعيين محافظ قبطي للمحافظة؛ الأمر الذي أعاد طرح تساؤلات قديمة عن حقيقة موقف السلفيين من العملية السياسية برمّتها، حتّى إنّ الشيخ محمد حسان ـ أحد شيوخ السلفية الذين صعد نجمهم بعد الثورة ـ استحثّ علماء السلفية على إعادة النظر في كثير من المسلّمات، كمسألة الترشُّح لمجلس الشعب والشورى والرئاسة والحكومة قائلًا:

«ينبغي ألا نكون سلبيين... أُطالبُ شيوخنا بأن يجتمعوا وأن يؤصِّلوا ليُخرجوا شبابنا من الفتنة التي عاشوا فيها طوال الأيام الماضية، وأتساءل إن لم نوجد على أرض الساحة لنوجّه شبابنا وأولادنا فمتى سنخرج؟»[٤٤].

في ٢٢ آذار/ مارس، أصدرت الدعوة السلفية في الإسكندرية بيانًا قالت فيه إنّها اتّخذت قرارًا بـ «المشاركة الإيجابية في العملية السياسية». وقد عُدَّ القرار أمرًا غير مسبوق في تاريخ أكبر الجماعات السلفية في مصر، وكان القرار نتاج مشاورات طويلة بين شيوخ الدعوة السلفية.

يجيب ياسر برهامي عن تساؤل: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية[٤٥]؟ بقوله إنّ السبب الرئيس هو:

«توافر قدر كبير من الحرية يمنع أن تفرض على الحركة تنازلات، وليس في الانتخابات تزوير، ويوجد احترام لأن يعرض كلّ إنسان ما يريد، ولأنّ الثمن المدفوع كان جدّ مكلفٍ أيام نظام مبارك والنتيجة معلومة مسبقًا».

أمّا السبب الآخر الذي دفع الحركة السلفية إلى الانخراط في العمل

(٤٤) كلمة الشيخ محمد حسان في المؤتمر السلفي بالمنصورة، ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١.

(٤٥) حوار مع الشيخ ياسر برهامي (طريق السلف، ٣ نيسان/ ابريل ٢٠١١).

السياسي، فهو من أجل «توجيه الشعب المصري إلى ما يتوافق مع مرجعيته الإسلامية؛ ولا يستطيع أحد أن يصل هذا الشعب بمرجعيته الإسلامية وصلًا صحيحًا إلا التيار الإسلامي بأطيافه المختلفة، ولهذا تعيّن علينا العمل في السياسة»[٤٦].

غير أنّ ما لم يشر إليه برهامي ـ عن قصد أو غير قصد ـ هو أنّ أحد أهمّ الأسباب التي دفعت بالسلفيين إلى الانخراط في العمل السياسي، هو الضغوطات التي مورست من داخل الحركة السلفية ذاتها ومن فصيل الشباب فيها؛ فمع أنّ الحركة نبذت السياسة، إلا أنّها لم تكن بمعزل عن الحراك السياسي والمجتمعي في البلاد، الذي تمخّضت عنه حركة احتجاجية بين شباب الحركة السلفية على ما وصفوه بمنهج الشيوخ المتحفّظ عن مبدأ المشاركة السياسية. وقد انتظم هؤلاء الشبان في «الحركة السلفية من أجل الإصلاح»، التي شاركت في عدد من التظاهرات قبل الثورة، ونظّمت عددًا من الوقفات الاحتجاجية المُندِّدة باحتجاز السيدة كاميليا شحاتة داخل أحد الأديرة.

وفيما كان انعزالهم عن الخوض في شؤون السياسة قد جنّبهم أن يكونوا طرفًا في الاستقطاب السياسي الحاصل في البلاد، فإنّ دخولهم السياسة قد جعلهم طرفًا أساسيًا في النقاش الدائر على نوع النظام السياسي المقبل وهويته. وهو ما أثار جدالًا حادًّا بين بعض قيادات الحركة السلفية وبعض التيارات الليبرالية، ودفع النقاش إلى موضوعات تخطّاها الواقع المصري ولم تكن من ضمن الموضوعات المطروحة في أثناء الثورة، منها على سبيل المثال، النقاش الدائر في شأن مدنية الدولة ومبدأ المواطَنة.

برز رأي بعض شيوخ السلفيين القائل إنّ هدف الحركة السلفية من المشاركة في العملية السياسية، هو «أنّ السلفيين يسعون لإقامة دولة إسلامية، يُطبَّق فيها التشريع الإسلامي بآليات الشورى، لتحقيق مجتمع قوي ودولة قوية»، فيما ذكر آخر، أنّه في حال وصول السلفيين إلى الحكم، فسيعملون على «تغيير كلّ القوانين المخالفة للشرع». هذه الآراء أثارت

---

(٤٦) «مؤسسو حزب الفضيلة: حزبنا مفتوح لجميع المصريين طالما التزموا ببرنامج الحزب،» المصريون، ١/٥/٢٠١١.

هواجس ومخاوف لدى النخبة الليبرالية والعلمانية، وربّما كان أحد الأسباب التي دفعتها إلى الحشد في اتجاه تأجيل الانتخابات البرلمانية، الخوف من أنّ تلك القوى الإسلامية المنظّمة، تتمتّع بأدوات نفوذ وحشد وتعبئة مهمّة، قد تفوز بنسبة مؤثّرة في أي انتخابات.

كشف هذا النقاش عن عدّة إشكاليات تواجه السلفيين في محاولتهم الانخراط في العملية السياسية، بما قد يتطلّب أن يعيدوا النظر في مجموع الفتاوى والآراء التي برّروا بها عدم الانخراط في شؤون السياسة، ومن أهمّها:

أ ـ فهم السلفيين للديمقراطية

يرفض السلفيون مفهوم الديمقراطية بمعناه الغربي، حتّى إنّ عبد المنعم الشحّات المتحدّث باسم الدعوة السلفية في الإسكندرية، وصفها في معرض حديثه في مؤتمر «التيار السلفي ومستقبل التحول الديمقراطي» بأنّها «لعبة قذرة» لأنّ الأفراد ـ بحسب فهمه الديمقراطية ـ يقومون فيها بالتشريع بدلًا من الله سبحانه وتعالى، ولأنّ البناء الفلسفي للديمقراطية قائم على عدم وجود إله، أو أنّ الإله قد خلق الكون وتركه. ويشيرون إلى أنّهم (السلفيين) لن يمارسوا الديمقراطية إلا إذا ضمنوا أنّ المجلس التشريعي لن يخالف الأحكام الشرعية. من هنا يمكن فهم لماذا امتنعوا عن التصويت في الانتخابات البرلمانية، فيما كانوا يشاركون في انتخابات اتحادات الطلبة والنقابات المهنية.

ب ـ موقع الشريعة الإسلامية

يعتقد السلفيون ـ بمختلف تياراتهم ـ بما قاله منظّرهم، الداعية ياسر برهامي، وهو أنّه لا يجوز عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد لأخذ رأيهم فيها، وهو ما يعني أنّ تطبيق الشريعة واجب، إضافة إلى فكرة الحاكمية وهي أنّ الحكم ينبغي ألّا يكون إلا للّه، لا للمجالس التشريعية. من هذا المنطلق يهاجمون الديمقراطية، لأنّها تتّخذ من المجالس التشريعية آلية لها.

ج ـ التعددية السياسية

تُعَدُّ التعدّدية ركيزة أي نظام ديمقراطي. وهم يرون أنّ وجود أحزاب تعتنق مذاهبَ غير إسلامية مثل العلمانية والليبرالية مخالِف للشريعة، لكنهم

يستندون إلى قاعدة فقهية تبيح «ارتكاب المنكر من أجل تغيير منكر أكبر»؛ وبهذا يرون أنّ خوض الانتخابات منكَر عليهم فعله، من أجل إلغاء منكَر أكبر وهو المجالس التشريعية والديمقراطية. غير أنَّهم تعهّدوا بأنّ «السلفيين سوف يلتزمون برأي الأغلبية سواء في استفتاء أو انتخابات».

ثمّة تناقض بين هذه الآراء والبرنامج السياسي الذي أصدرته بعض التيارات السلفية التي تسعى للحصول على ترخيص حزبي، ومنها حزب النور على سبيل المثال؛ فقد قرّر الحزب في برنامجه أنّ «الشعب هو مصدرُ كلّ السلطات» وتعهّد بأن يحترم النظام القائم. وهذا يثير تساؤلًا إزاء التناقض بين الخطاب والبرنامج السياسي، وما إذا كان البرنامج السياسي هو فقط من قبيل لزوم ما يلزم، أي الحصول على مشروعية سياسية، فيما هو في حقيقة الأمر لا يعبّر عن قناعة حقيقية أو عن تغيير جذري في الرؤية حيال آليات العمل السياسي.

٥ ـ الدعوة والسياسة: لمن الأولوية اليوم؟

أحد أهمّ الإشكالات التي تواجه التيار السلفي الحركي اليوم، هو كيف يمكنه المشاركة في الحياة السياسية من دون تقديم تنازلات منهجية وعقائدية تتصادم مع ثوابت المنهج الإسلامي، وكيف تستقيم العلاقة بين الدعوي والسياسي؟

فأي حديثٍ سلفي عن المشاركة السياسية، لا بدّ من أن يصحبه تأكيد أنّ الأولوية والهدف «حراسة الدين وتربية الناس على عقيدة صحيحة»، أو ـ كما عبّر أحد شيوخ الحركة السلفية ـ «حراسة الدين وسياسة الدنيا بالدين»، وأنّه عند حصول تعارض بين السياسة وثوابت المنهج، فلا بُدَّ من تقديم أمانة الدعوة وحراسة المفاهيم». ويقول الشيخ محمد إسماعيل: «إذا كنّا محصورين بين خيارين، إمّا حراسة الدين أو الخوض في السياسة، فلن نقبل إلا خيارًا واحدًا»[٤٧]. وحذّر آخر من انشغال مشايخ الدعوة بالقضايا السياسية عن الدعوة الدينية، ورأى أنّ الدور الحقيقي لأئمّة الدعوة السلفية،

(٤٧) محمد إسماعيل، «الدعوة السلفية وصدى الأحداث،» (طريق السلف، شباط/ فبراير ٢٠١١).

متعلّق بالدعوة إلى الدين، ونشر المفاهيم الصحيحة للعبادات والمعاملات الدينية[٤٨].

ولكي يتجنّب السلفيون التفتّت عبر كيانات حزبية كثيرة وضعيفة، ثمّة طروحاتٌ ـ اليوم ـ بإدماج الأحزاب ذات المرجعية السلفية في ائتلاف واحد، يُسمّى «ائتلاف جبهة الإصلاح».

٦ ـ خريطة التيارات السلفية

أ ـ مجلس شورى العلماء

يتكوّن المجلس من أبرز شخصيات التيار السلفي حاليًا (محمد حسان، جمال المراكبي، محمّد حسين يعقوب، وعبد الله شاكر رئيسًا).

آراؤهم: منع أعضاء المجلس من ممارسة السياسة، سواء بالترشّح في الانتخابات أو بالانضمام إلى حزب ذي توجّه سلفي، «حتّى لا تشغلهم السياسة عن الدعوة».

سيقتصر دور هؤلاء على «الدعوة وتوعية الناس، لاختيار أفضل من يمثّلهم». وهذا لا يعني أنَّهم سوف يساندون أي حزب ذي توجّهات سلفية، بل تكون المساندة وفقًا لبرنامج الحزب. ويرى هؤلاء أنَّه «لا بدّ من الفصل بين الدعوة والسياسة، ولن يُدعم أي حزب سياسي، إلا إذا كان يسعى لمصلحة البلد، «حتّى لو كان لديه بعض القصور في الناحية الدينية، لكنّه أمين على مصر وشعبها».

صار هؤلاء وجوهًا معروفة بعدما تصدّروا المشهد الإعلامي نتيجة المشاركة في وساطات بين مواطنين مسلمين وأقباط، ولديهم قنوات فضائية (الناس ـ الحافظ ـ الرحمة ـ الحكمة).

ب ـ الدعوة السلفية (الإسكندرية) حزب النور

يقول أحد مؤسّسي حزب النور، إنّ التأسيس جاء بناءً على مطالبة شبّان

---

(٤٨) حازم شومان (موقع مصراوي، ١٦ آذار/ مارس ٢٠١١).

الدعوة السلفية بالمشاركة في الحياة السياسية بعد الثورة، وقد اختير عدد من شبّان الدعوة السلفية المتخصّصين في مجالات مختلفة لوضع برنامج للحزب، وإنّ الحزب لن يضمّ بين أعضائه أيًا من وجوه الدعوة السلفية الذين سوف يكتفون بالدور الدعوي.

يمثّل حزب النور الدعوة السلفية في الإسكندرية، ولا يوجد إحصاء دقيق لعدد المنتمين إليه، ويقدّر بعض قادة الحركة عدد الأعضاء بعشرات الآلاف. ومن أبرز وجوه الحركة من جيل المؤسّسين: الشيوخ محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، وأحمد فريد، وأحمد حطيبة، ومحمد عبد الفتاح، وعبد المنعم الشحات. ويُعَدّ متابعو الحركة السلفية «مدرسة الإسكندرية» - كما يُسمُّون - من أهمّ المدارس السلفية وأكثرها نضجًا في المنطقة العربية، بما عرف من أدبياتها ونِتاجها الفكري من الاشتباك مع القضايا والإشكاليات الفكرية والسياسية المستحدثة.

في السياق، هناك عدد من الأمور اللافتة للنظر عند مراجعة البرنامج السياسي لحزب النور:

- يبدو جليًا أنّ مسألة الهوية حاضرة بقوّة في البرنامج الذي يخصّص الفصل الأوّل منه، للتأكيد أنّ الهوية المصرية هي «الإسلامية العربية، بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها»؛ والمطالبة باعتماد «الإسلام دينًا للدولة، والشريعة الإسلامية المصدرَ الرئيسي للتشريع»؛ وجعل تلك المبادئ فوق دستورية.

- يتعهّد الحزب في برنامجه بـ «تأمين الحرّية الدينية للأقباط» وحقّهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور العقيدة، أمّا غير ذلك من أمور الحياة فـ «لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم».

- في ما يخصّ نوع النظام السياسي، حرص القائمون على البرنامج على «رفض النموذج الثيوقراطي والنموذج اللاديني»، مع التأكيد أنّ الشعب «مصدر جميع السلطات، وله الأحقّية في تقرير الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة».

- تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، يتحقّق بممارسة الشعب حقّه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها، والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرّة مباشرة ونزيهة، وكذلك حرّية اختيار الشعب نوّابه وحكّامه، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وإطلاق الحرّيات ودعمها مع الحفاظ على ثوابت الأمّة والنظام العامّ.

- اعتماد المرجعية العليا للشريعة الإسلامية، نظامًا عامًّا وإطارًا ضابطًا للاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- يطرح البرنامج مجموعة من الرؤى السياسية والاقتصادية والتنموية تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع المصري بما يتوافق ومطالب ثورة ٢٥ يناير، حيث يشجّع البرنامج على الدفع نحو النهوض بالجانب الاقتصادي على جميع الأصعدة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي بالضوابط والضمانات التي تحقّق مصلحة الشعب.

- في مجال السياسة الخارجية، يرى أنّ العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى ينبغي أن تؤسَّس على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، والتعايش السلمي، وتقوم على أساس تكامل الحضارات لا صراع الحضارات، وتحقيق قيم العدل والحرية والمساواة، وعدم الاعتداء واغتصاب حقوق الغير بالقوّة.

يتّضح ممّا سبق، أنّ البرنامج يُعَدُّ سابقة في تاريخ الحركة السلفية لأنّه يعترف - للمرّة الأولى - بـ «الديمقراطية» آليةً للحكم، بوضعها في «إطار الشريعة الإسلامية». وهو بذلك يقطع مع مجموع الفتاوى والرؤى السابقة التي رفضت الديمقراطية من حيث المبدأ. لكن يلاحَظ وجود تناقض بين ما ذهب إليه الحزب الجديد في برنامجه السياسي، وبعض التصريحات التي ما زالت تُنسب إلى قيادات الحركة السلفية، ومنهم عبد المنعم الشحّات الذي اقترح وجود «مجلس فقهي محايد» في البرلمان، تحال إليه القوانين ليفصل في الجدل إزاء شرعية هذه القوانين، وقال إنّ السلفيين سيقبلون بما يُصادق عليه هذا المجلس الفقهي، حتّى وإن اختلفوا مع رأيه.

ج ـ حزب الفضيلة (حسام البخاري)

من بين السلفيين الذين اتّجهوا إلى العمل السياسي حسام البخاري، عضو حزب «الفضيلة». وهو كان أسّس «ائتلاف المسلمين الجدد» لنصرة الأقباط الذين اعتنقوا الإسلام، وكان الائتلاف مسؤولًا عن تنظيم الكثير من الوقفات الاحتجاجية أمام الكنائس والأديرة، الأمر الذي ساهم في تأجيج الاحتقان الطائفي. وهو يري أنّ المشايخ الذين لا يريدون الدخول في السياسة يخشون فقدان أرصدتهم لدى الناس، لأنّهم يرون أنّ وجودهم في حزب سيكون عائقًا أمامهم بطريقة غير مباشرة، ويشغلهم عن الدعوة. وانتقد البخاري من يعملون «بفكر ما قبل الثورة»، ويعتقدون أنّ العمل في السياسة يُحدث نوعًا من التفرقة بين المسلمين.

ينتمي حزب الفضيلة إلى تيار السلفية الحركية، وهو ينادي بالانفتاح على جميع التيارات الدينية والسياسية الموجودة في البلد، ومعظم مؤسّسيه كوادر علمية لديها فكر واسع منفتح على الأفكار المختلفة.

هذه الأحزاب ذات المرجعية السلفية سوف تحرص على التمايز بعضها من بعض، مع أنّ برامج عملها تكاد تتطابق، حيث الأولوية لمسألة الهوية الإسلامية.

د ـ الحركة السلفية من أجل الإصلاح

قالت الحركة إنّها لن تشارك في «العملية السياسية»، ولن يكون لها «أي مطامح أو أطماع في كرسي الحكم»، لكنها «تمثّل الخطّ العلمي والدعوي الإسلامي الذي يؤيد أي تحرُّك سياسي أو عسكري، يُمهِّد لتحقيق أهداف الحركة مع الحفاظ على الثوابت الشرعية».

ومع أنّها لن تشارك في العملية السياسية، إلا أنّ ناشطيها قدّموا عددًا من المقترحات، في ما يخصّ مشاركة السلفيين في العمل السياسي، ومنها التركيز على العمل الشعبي الخدمي عن طريق انتخابات المحليات والنقابات واتّحادات العمّال، بدلًا من خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي من شأنها أن تضع السلفيين أمام تحدّيات عظيمة لا يملكون القدرة على مواجهتها، أدناها عدم معرفة الجماهير بهم ولا ببرامجهم، وانتهاء

بالمشكلات الكبرى للأمّة التي سيكون السلفيون مخاطبين بها ومدعوّين للمساهمة في إيجاد الحلول العملية المباشرة لها.

تتّخذ الحركة من الإنترنت وسيلتها للانتشار والإعلان، وللحركة مدوَّنة خاصّة، تحمل اسمها «الحركة السلفية من أجل الإصلاح».

عبّرت الحركة السلفية من أجل الإصلاح عن نفسها في الشارع المصري، بظهور أعضائها ولافتاتها العلنية في التظاهرات، ومشاركتها آخرين في تنظيم هذه التظاهرات والفعاليات كـ «رابطة المحامين الإسلاميين» التي يتزعّمها المحامي ممدوح إسماعيل في نقابة المحامين، و«المرصد الإسلامي»، و«نشطاء الفيسبوك».

ترى «الحركة السلفية من أجل الإصلاح» أنّ بداية تحرُّك السلفيين للعمل السياسي تكون بتحريك قواعد قيادات الصفّين الثاني والثالث، نحو العمل السياسي العامّ تحت مرجعية قيادات الصفّ الأوّل، بواسطة نافذة سياسية عامّة تدير الأداء السياسي للسلفيين بأنماطه وأنشطته المختلفة؛ ولا بأس من تعدّد هذه النوافذ في المرحلة الراهنة، إذا وجدت صعوبات في توحيد الصوت السلفي، على أن يعمل أهل الحلّ والعقد على تجميع الجهود ذات الصلة، تحت قيادة ومرجعية موحّدة قدر الإمكان.

خلاصة

يدحض ظهور السلفيين على الساحة السياسية والمجتمعية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وانخراطهم المفاجئ في العمل العامّ، وفي الشأن السياسي خصوصًا، عددًا من الفرضيات التي سادت الأدبيات، في ما يخصّ العلاقة القائمة بين التيار السلفي والعمل السياسي.

والسجال الحاصل اليوم في شأن دور الجماعات والشخصيات السلفية، ومحاولتها إيجاد مساحة سياسية خاصّة بها، والمساهمة كغيرها من القوى الأخرى في تحديد نوع نظام الحكم، ومضمون الدستور، وطبيعة الدولة في مرحلة ما بعد الثورة، هو من تداعيات الثورة. ولا شكّ في أنّ مساهمة هذه الجماعات والشخصيات في هذه القضايا، سوف تفتح الباب أمام تساؤلات تتعلّق بمستقبل التحول الديمقراطي في البلاد، وبمدى قدرة هذه القوى

الجديدة ـ التي تمارس العمل السياسي لأوّل مرة ـ على تأدية دور في المرحلة الانتقالية ولا سيما بعد محاولتها تأطير نفسها في أحزاب سياسية أو ائتلافات أو حركات مدنية.

هناك تساؤلات أيضًا، تتناول الإشكالات التي تواجه التيار السلفي حين يقرّر الاشتغال بالسياسة، خصوصًا أنّه لم تجرِ أي مراجعة لفتاواهم ومواقفهم قبل الثورة، أو مواقف بعض قيادات الحركة السلفية التي ترى أنّ «للسياسة دورًا كبيرًا جدًّا في الحِفاظ على الهوية الإسلامية، هو أعظم بكثير من دور الدعوة»، أو فتاوى التيار الخاصّة بالاشتغال بالسياسة، عملًا بمبدأ «لا سياسة في الدين ولا دينَ في السياسة».

إنّ التيار السلفي حديث العهد بالسياسة، ومن ثمّ يمكن فهم هذا الارتباك في تعاطيهم الشأن السياسي؛ ذلك أنّهم أصّلوا ونظّروا طويلًا لرفض الديمقراطية والتعدّدية، ثمّ لم يلبثوا أن انقلبوا على طروحاتهم بالقول إنّهم سوف يتعاونون مع غيرهم من الأحزاب ذات المرجعيات المختلفة؛ وتارة أخرى ينكرون أنّ الدعوة السلفية سوف تتحوّل إلى حزب أو فصيل سياسي، وأنّها ستبقى جماعة دعوية[٤٩]، ثمّ لا نلبث أن نجد حزبين مرجعيتهما سلفية.

تتمتّع هذه التيارات بحسّ براغماتي. ويبدو ذلك جليًا في القضايا التي عالجتها البرامج السياسية التي طرحتها الأحزاب ذات المرجعية السلفية ومنها ـ على سبيل المثال ـ موضوع السياسة الخارجية ولا سيما في ما يتعلّق بكلٍّ من إيران وإسرائيل. وننقل في ما يلي ما قاله أحد مؤسّسي حزب الفضيلة ردًّا على سؤال عن العلاقة مع إيران ومصير معاهدة كامب ديفيد:

«إيران دولة إسلامية كانت على المذهب السنّي الشافعي إلى عهد قريب، وكوْن الإيرانيين تحوّلوا إلى المذهب الجعفري الشيعي، لا ينفي أنّ هناك طوائفَ كثيرة جدًّا من أهل السنّة تسكن إيران، ونحن نطالب إيران باحترام حقوق هذه الطوائف السنّية، وأن تحترم الحقوق والحرّيات العامّة

(٤٩) «عبد المنعم الشحات: الدعوة السلفية لن تتحول إلى فصيل أو حزب سياسي،» حاوره علي عبد العال (نيسان/أبريل ٢٠١١).

ولا تصادرها. نحن سنبني معها علاقات أيًا كانت وجهتها، على أساس الاحترام المتبادل، ونطالبهم كذلك بألّا يتدخّلوا في شؤون الجيران العرب، وإلا فإنّه معلوم أنّ المعاملة بالمثل، هي المبدأ السائد في العلاقات بين الدول، كغيرها من الأحزاب السياسية الأخرى».

وقال في ما يتعلّق بمعاهدة كامب ديفيد:

«نحن نرى ما يراه عامّة الشعب المصري، أنّها يجب أن تراجَع وفق المعطيات الجديدة، وأنّ هذه الاتفاقية قد وُقّعت وقت نشوة الانتصار في حرب أكتوبر ـ رمضان ١٩٧٣، ونرى أنّ فيها كثيرًا من الجور الذي يقع على المصريين، خصوصًا في ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي؛ وإذا كانت لنا مشاركة في الحكومة، وبأي قدر، فسوف نلتزم بالنداءات الشعبية؛ فهذه قضية أمن قومي، وينبغي أن يكون الشعب هو الهيئة الحارسة لهذا الأمن».

وعن طبيعة العلاقة مع الأحزاب الأخرى ذات المرجعية الاشتراكية والليبرالية:

«نحن حزب سياسي لنا مرجعيتنا وهذه الأحزاب لها مرجعيتها، وينبغي عدم إغفال هذه المسألة بحالٍ من الأحوال، لكنّ هذا لا يمنع أن يكون هناك قدر من التعاون بيننا وبينهم، لأنّنا نعمل معًا من أجل مصلحة بلدنا، ونحن نظنّ أنّ كثيرًا من القائمين على هذه الأحزاب أصحاب نيّات حسنة، ويرجون الخير والتقدُّم لمصر، لكن ربّما اختلفت وجهات النظر في الوسائل والأساليب التي يجب أن تُتّبع، ونحن نقول إنّ مصر دولة إسلامية وكذلك هويتها، بل هي أكبر الدول الإسلامية في العالم، وهذه مسألة جوهرية ينبغي ألا نغفل عنها».

يمكن الاستنتاج ممّا سبق، أنّ الهدف النهائي من الاشتغال بالسياسة ـ عند السلفيين ـ هو نشر الدعوة، بمعنى أنّ الغاية هي الدعوة، فيما السياسة ليست سوى وسيلة. فالعمل السياسي ليس سوى «وسيلة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في قطاعات كبيرة ذات تأثير في المجتمع.

غير أنّ ثمّة وجهة نظر ترى أنّ ممارسة الحركات السلفية للعملية السياسية، من شأنها أن تقلّل من راديكاليتهم، وتجعلهم أقرب إلى الواقعية

السياسية بحكم الاحتكاك بالجماهير. وبالتالي، بدلًا من أن يقوموا هم بـ «تديين السياسة» أي تغليب الديني على السياسي، سوف ينتهي بهم الأمر إلى تسييس الدين، أي: غلبة السياسي على الديني، إن هم أرادوا المنافسة السياسية والاحتكام إلى قواعد اللعبة السياسية.

لكن لا بدّ من ملاحظة أنّ وثيقة البرنامج السياسي لحزب الفضيلة، تُعَدُّ نقلة مهمّة في فكر الحركة السلفية، وإن كانت المسألة ليست في إنتاج برامج سياسية وصوغ الشعارات. فالتحدي الذي يواجه الحركات السلفية خصوصًا، هو توليد ثقافة سياسية، وكادر بشري يستطيع أن يترجم المشروع السياسي عن طريق ممارسة يومية، ومواقف جدية وجريئة، وتحالفات على برامج وقضايا تهمّ الناس في معيشتهم وحياتهم وحريتهم، والانفتاح على الآخر مسلمًا كان أو مسيحيًا، والحوار معه في القضايا الوطنية الخلافية. أمّا الاكتفاء من الحياة السياسية بالانخراط في العملية الانتخابية وكأنّها اكتشاف وفتحٌ مبين، فإنّ ذلك يؤدّي إلى اختزال السياسة في عمليات تقنية، وأساليب حشد وتعبئة وتحالفات، ما يؤدّي إلى إفراغ عملية الانتخابات من دورها كأداة ووسيلة للعمل السياسي.

لعلّ من أهمّ الإشكالات التي تواجه الحركات السلفية، مسألة التنقُّل بين ثوابت الفكر الديني ذي الطابع الإطلاقي والشمولي، وقضايا الفكر السياسي النسبي والمتغير، ما يهدر الكثير من الخيارات ويدفعها نحو حقل الالتباس، ويغرقها في العمومية والضبابية.

على أي حال، تأكّدَ أنّ التغيير السياسي في مصر، دفع الحركات الإسلامية إلى مراجعاتٍ فكرية في اتجاه التطبيقات السلمية للفكرة الإسلامية في الواقع المعاصر. وقد وُفِّق فهمي هويدي بقوله: إنّ أهمّ إيجابية في تحوُّل الخطاب السلفي إلى الميدان، يظهر في تبنّيه الخيار السلمي للتغيير، وهو ما يرشّحه لتنامي تطبيقات سلمية التغيير.

الفصل التاسع

الإعلام الجديد وفرص التحوُّل الديمقراطي في الأنظمة السلطوية
دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيًا بالتطبيق على مصر نموذجًا

نرميـن سيد(*)

(*) مدرّسة مساعدة في كلية الإعلام ـ جامعة عين شمس.

مقدمة

مع توالي الأحداث في الآونة الأخيرة في المنطقة العربية، واتّساع رقعة التظاهرات المطالبة بالتغيير والديمقراطية وتسارع إيقاعها، جذبت ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت الأنظار، وأثارت التساؤلات عمّا يمكن أن تُقدّمه من إمكانات وما قد تتيحه من فرص، لجذب الشباب نحو المشاركة في العملية الديمقراطية، وتمكينهم سياسيًا في ظل الظروف السياسية والمجتمعية الخاصة بالمنطقة العربية؛ فقد تردّد أن انطلاق هذه التظاهرات ـ على الأقل في مراحلها الأولى ـ كان استجابة لدعوات نُشرت بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي الإلكتروني ومواقعه، مثل الفيسبوك والتويتر. ويُعَدُّ البحث الحالي محاولة لإلقاء الضوء على ما تردد من مزاعم بشأن طبيعة هذا الدور، من خلال التعرُّف إلى تصورات عينة من الشباب المصري الناشط سياسيًا، لما يمكن أن تتيحه هذه الساحات من فرص التفاعل الديمقراطي والتغيير السياسي. أُجريَت الدراسة الميدانية في فترة شديدة الحساسية وعميقة الدلالة، هي الفترة القصيرة التي سبقت اندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير. ومن ثمّ فإن الدراسة تلقي الضوء على اتجاهات هؤلاء الشباب، بعيدًا ممّا قد تثيره أجواء الثورة من حماسة، وما قد يصاحبها ـ بالتالي ـ من تحيُّز في الاستجابات لأسئلة البحث. وقد جُمعت البيانات الخاصة بالدراسة، بتطبيق استمارة استبيان على عيّنة شبكية، قوامها ٣٦٧ شابًا من الشباب المصري الناشط سياسيًا، للتعرف إلى الدوافع التي حملتهم على توظيف ساحات التفاعل الاجتماعي سياسيًا، ولإلقاء الضوء ـ كذلك ـ على عدد من عوامل السياق السياسي والمجتمعي في مصر، مثل: الكفاءة السياسية، والشك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية، والخوف من السلطة؛ وهي عوامل من المتوقع أن يكون لها تأثير في دوافع الشباب إلى استخدام مواقع التفاعل الاجتماعي

عبر الإنترنت، بوصفها ساحات للتحاور والتفاعل السياسي، ومن ثمّ التأثير في ميولهم وانصرافهم إلى الانخراط في أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت، وفي الواقع.

تشير نتائج الدراسة، إلى أن تواصل الشباب سياسيًا في تلك الساحات، كان مدفوعًا ـ بالدرجة الأولى ـ بدوافع التوجيه السياسي (Guidance) والمراقبة العامة (Surveillance)، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية قوية، بين ممارسة النشاط السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، وممارسته في الواقع الميداني.

مع ظهور وسائل الإعلام الجديد عبر شبكة الإنترنت وانتشارها، وامتداد أثرها من موطنها الأصلي في دول الغرب إلى الوطن العربي، انقسم الباحثون بين مؤيد ومعارض، لقدرة هذه القنوات الحديثة على خلق فرص حقيقية للتفاعل السياسي، وفتح مجالات جديدة ـ ولا سيما أمام الشباب ـ للانخراط في الحياة السياسية، بعدما شهد الواقع السياسي العربي عزوف الشباب عن ممارسة حقهم في العمل السياسي والاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم. ومع أن هذا السجال قد دار ـ وما زال مستمرًا ـ في معظم جولاته في الغرب، حيث لمجتمعاته سمات خاصة، أنشأت وضعية محابية للاستخدام المُسَيَّس والمنظّم للإعلام الجديد، بهدف حشد الرأي العام وتعبئته؛ إلّا أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها تونس، وأدت إلى إقصاء الرئيس التونسي ـ السابق ـ زين العابدين بن علي عن الحكم، ثمّ ردّد تيار التغيير صداها في المشهد المصري، لتضيف ـ أيضًا ـ لقب «السابق» إلى النظام الحاكم في مصر، ثمّ تنامت إلى موجة للتغيير، ترسم ملامح ما سمّاه البعض «الربيع العربي» (Arab Spring). أثارت هذه الأحداث جدلًا في الأوساط السياسية والإعلامية، بشأن فرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وطبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل، التي يجري الحديث عن ارتباطها بتحريك الأحداث الأخيرة في المشهد السياسي العربي.

شهدت القاهرة في بداية عام ٢٠١١ ثورة عارمة، يرى البعض أنها الثورة الأقوى والأكثر تأثيرًا في تاريخ مصر الحديث. فقد انطلقت أولى تظاهرات «ثورة الغضب» من ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية

القاهرة؛ لتعم عددًا من المدن والمحافظات المصرية شملت الإسكندرية والسويس وطنطا. وخرج الشباب المصري إلى ميدان التحرير في يوم عيد الشرطة في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، مطالبين بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد. والشاهد في هذه الثورة، أن شرارتها الأولى انطلقت من موقع التفاعل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في الإنترنت (الفيسبوك). كما ساهم في اشتعالها ومتابعة أحداثها موقع «تويتر»، الذي استخدمه الشباب المُسَيَّسُ وغيرُ المُسَيَّس، في نقل أخبار الأحداث بتغريداتهم (Tweets)، وذلك في أثناء عمليات حجب الإنترنت ومواقع عدد من الصحف، التي بدأت منذ الساعات الأولى لاشتعال الثورة، واستمرّت حتى انقطعت الخدمة تمامًا عن جميع المحافظات والمدن المصرية، كما انقطعت خدمة الهاتف المحمول في ميدان التحرير أولًا، ثمّ امتدت إلى باقي الأنحاء مدة أربع وعشرين ساعة كاملة. أمّا خدمة الرسائل القصيرة (SMS)، التي يبلغ عدد مستخدميها أكثر من ٦٠ مليون مستخدم، فقد استمر حجبها إلى ما يقرب من ثلاثة عشر يومًا من اندلاع الثورة، وذلك ـ كما أشارت جريدة **الدستور** المصرية ـ وفقًا لتعليمات أمنية صدرت إلى شركات المحمول الثلاث العاملة في مصر بوقف الخدمة، في محاولة للتضييق على المتظاهرين وقطع وسائل الاتصال بينهم، سعيًا لاحتواء الثورة بتقويض قنواتها.

شهدت مصر حراكًا سياسيًا ملحوظًا منذ منتصف العقد الماضي، وتوالت الأحداث التي كان للإعلام الجديد ـ ولا سيما ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ دَورٌ مِحوَرِي فيها، مصاحبٌ أحيانًا، ومحفزٌ غالبًا، لإنشاء عدد من الكيانات السياسية الفضفاضة (Loose Political Networks)[1]، التي برزت لاعبًا أساسيًا في المعترك السياسي المصري في الآونة الأخيرة. وقد خرجت هذه الكيانات إلى الواقع في عدد من المسيرات والتظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممارسات الحكومية، والمطالبة بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٤، حيث ظهرت الحركة المصرية من أجل

(١) Clay Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 1 (January-February 2011) pp. 1-12.

التغيير «كفاية»، وحركة «شباب السادس من أبريل»، و«الحملة الشعبية لدعم الدكتور البرادعي»؛ كما خرجت تظاهرات للاحتجاج على ممارسات أجهزة الأمن ضد المواطنين، التي تلت نشر مقاطع فيديو على موقع «يوتيوب» لحالات التعذيب التي أفضت إلى الموت. إلا أن تلك الأحداث وغيرها قوبلت بغضّ الطرف المُتعمَّد، والاستخفاف بهؤلاء الذين اعتبرهم النظام «شخصيات افتراضية» تتخذ من تلك الوسائل الجديدة ساحاتٍ لـ «اللهو السياسي» و«التفريغ الاجتماعي».

سرعان ما أثارت تلك الأحداث جدلًا في أوساط الباحثين والمحللين والمراقبين، يتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الجديد، بواسطة شبكة الإنترنت، في إثراء الحياة السياسية، وجذب الشباب إلى المعترك السياسي وتمكينه ـ بأدوات معاصرة ـ من المشاركة، بعدما أصابه من حالة عزوف رسّختها وسائل الإعلام الحكومية، مُستَغِلَّةً عدم وضوح المفاهيم السياسية لدى شريحة عريضة من أبناء الشعب، الذي امتنع أو «مُنع» من الانخراط في السياسة لفترة طويلة نسبيًا.

مشكلة البحث

عمّت موجة الإصلاحات السياسية عددًا من الدول النامية المتجهة إلى تحقيق الديمقراطية. إلا أنَّ مصر ـ حالها كحال عدد من دول الشرق الأوسط ـ نجحت في الالتفاف على هذه الإصلاحات، وصولًا إلى ما سمّته رباب المهدي[٢] «السلطوية المرنة» التي اتسمت بها الإصلاحات، ووصفها آخرون بكونها إصلاحات نظرية، تحصل في إطار من الحفاظ على هيمنة الدولة، أكثر من كونها ضمانًا لتحقيق التنمية المجتمعية وحفظ حقوق المواطنين[٣]؛ فهي تفتقر إلى إمكان التطبيق على أرض الواقع، من دون صدام مع النظام وأجهزته؛ الأمر الذي يمكن معه وصف حقوق المواطنين ـ وفقًا لما أطلقه عليها هيتر ـ بـ «الحقوق المشوهة، حيث لا تمثّل الصيغة الحذرة لمواد

---

(٢) Rabah El-Mahdy, «Enough: Egypt's Quest for Democracy,» *Comparative Political Studies* (*CPS*), vol. 42, no. 8 (August 2009) pp. 1011-1039.

(٣) Charles Tripp and Roger Owen, eds., *Egypt Under Mubarak* (Chippenham: Antony Rowe Ltd., 1989).

الدستور ضمانًا، لأن ما تمنحه إحدى مواد الدستور من حقوق للمواطنين، تقوضه مواد أخرى»[٤].

بمتابعة الأحداث التي توالت على الساحة السياسية المصرية والعربية، وبدا فيها دور الإعلام الجديد بارزًا في إطلاق الشرارة الأولى، وأدّى فيها الشباب ـ بمُخْتلف أطيافه ـ وانتماءاته دور البطولة؛ واستنادًا إلى فكرة الجمهور النشط (Active Audience) التي تقوم على فرضية الاختيار الواعي لوسائل الإعلام بما يلبّي حاجات الجمهور ويشبع رغباته؛ وبالنظر إلى واقع وسائل الإعلام المملوكة للدولة، التي تعبّر عن سياسات الدولة وتروّج لها في أوضاع سياسية واجتماعية لم يعتد المواطن فيها على ممارسة حقّه الكامل في التعبير الحرّ عن رأيه، ولا سيما في ما يتعلّق بسياسة الدولة في الداخل والخارج؛ في غضون كلّ ذلك، يسعى هذا البحث للتعرُّف إلى أهمّ العوامل التي تدفع الشباب المصري الناشط سياسيًا إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام البديل، مستخدمًا ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت لممارسة نشاطه السياسي، ومدى تأثير هذا النشاط القائم في العالم الافتراضي، في واقع الانخراط السياسي. ويسعى البحث كذلك، للإجابة عن تلك التساؤلات، في ظل مناقشة المصاحِبات المحتملة لمكونات مركب التفاعل السياسي المقترح في الأنظمة السلطوية، مُمَثّلًا بعدم الثقة في صدقية وسائل الإعلام الحكومية (Media Skepticism)، وحدود الفاعِلية السياسية (Political Efficacy)، ومستوى الخوف من السلطة (Fear of Authority)، بوصفها عوامل سابقة لدوافع التواصل السياسي بالإنترنت (Motivational Antecedents).

أهمية البحث

يستمدّ هذا البحث أهمّيته من أربع نقاط هي:

ـ تُعَدُّ المجتمعات العربية مجتمعات مستوردة للتقانة، ما يُتَوقّع معه أن تختلف نتائج استخدام هذه التقانة ـ ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ في هذه المجتمعات عنها في المجتمعات الغربية، وأن تختلف بالتالي أسباب هذا الاستخدام وطبيعته وتأثيراته؛ وهو ما يستدعي دراسة

(٤) Derek Heater, *What Is Citizenship?* (Malden, Mass: Polity Press, 1999), pp. 39 and 41.

هذه الوسائل وتأثيراتها المحتملة بالنظر إلى خصوصية سياقات تفعيلها.

- يتركز معظم الدراسات التي تناولت وسائل الإعلام الجديد ودورها في المشاركة السياسية، في العالم الغربي حيث الأنظمة الديمقراطية الراسخة، في حين اهتمّ معظم الدراسات التي أُجريت في العالم العربي ولا سيما تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، بدور وسائل الإعلام التقليدية. وهو ما يضيف إلى أهمية هذه الدراسة في ما يتعلّق بالمشاركة وملء هذه الفجوة، وإثراء المكتبة العربية بهذه النوعية من الأبحاث، التي تزايدت الحاجة إلى إجرائها في الآونة الأخيرة.

- جُمعت البيانات الإمبريقية (الميدانية) لهذا البحث في توقيتٍ زمني شديد الحساسية، ووثيق الصلة بمجريات الأحداث في المجتمع المصري وتأثيراتها - المحتملة آنذاك - في التحوُّل النوعي الذي تشهده ساحة السياسة المصرية حاليًا؛ فقد طُبِّقت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الواقعة بين إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر ٢٠١٠ - التي وُصفت بأنها الانتخابات الأكثر تلفيقًا على الإطلاق في تاريخ الانتخابات المصرية - واندلاع «ثورة الغضب» في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وهو ما يؤكّد قيمة البيانات التي جمعت وخصوصيتها في إطار إجراء هذا البحث، ويؤكّد كذلك أهمية نتائج هذه الدراسة، في إضافة بُعد تحليلي جديد إلى فاعلية الإعلام الجديد في التسويق السياسي، بحسب ما يراه الشباب الناشطون الأكثر استخدامًا لتلك الوسائل، بعيدًا من المبالغات التي قد ترتبط بتحليل علاقة الإعلام الجديد بالحراك السياسي ولا سيما بعد اندلاع الثورة.

- يتبنى هذا البحث الفرضيات الأساسية في مدخل الاستخدامات والإشباعات (Uses & Gratifications Approach) إطارًا نظريًا مُوسّعًا، لدراسة دوافع الشباب الناشط سياسيًا نحو استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف المشاركة السياسية، ليضيف بذلك أبعادًا جديدة إلى دوافع الاستخدام مقارنةً بأبحاث الاستخدامات والإشباعات التي ركزت في معظمها على الجانب الاجتماعي لتلك الوسائل، كما يستوعب هذا الإطار عددًا من المفاهيم النظرية التي يتبناها البحث، بهدف وضع الإعلام الجديد في السياق المجتمعي للدراسة، مثل مفاهيم: التشكيك في صدقية وسائل الإعلام

الحكومية، ومدى التمكين السياسي للمواطنين، ومعدل الخوف من السلطة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث ضمن أهدافه لتحقيق المقاصد التالية:

- التعرف إلى أهم الدوافع (Motivations) التي تقود الشباب المصري الناشط سياسيًا، إلى استخدام وسائل الإعلام الجديد ولا سيما ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي.

- تحديد عدد من العوامل التي يدركها الشباب الناشط سياسيًا، على أنها معوقات (De-Motivations) لتفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت سياسيًا.

- رصد خصوصية المجتمع المصري ومدى تأثيرها في استخدام الإنترنت في التواصل السياسي، وذلك بتحليل عدد من الدوافع الأولية السابقة لأسباب استخدام الشباب ـ محل الدراسة ـ لمختاراتهم من وسائل الإعلام الجديد؛ وتشمل هذه الأسباب: التشكيك في صدقية وسائل الإعلام، ومستوى الكفاءة السياسية، ومدى الشعور بالخوف من السلطة، وكذلك السمات الديمغرافية للشباب محل الدراسة.

- التعرف إلى مدى تأثير السياق السياسي والمجتمعي (ممثلًا بالعوامل السابقة) في دوافع استخدام وسائل الإعلام الجديد، وفي المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت.

- التعرف إلى تصورات عينة من الشباب المصري الناشط سياسيًا، لفرص المشاركة السياسية التي تتيحها ساحات التفاعل الاجتماعي بواسطة شبكة الإنترنت، وإلى تأثير هذه التصورات في ميولهم إلى ممارسة أنماط مختلفة من التواصل السياسي في تلك الساحات، وفي الواقع.

قراءة في الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة التي أُجريَت في مجال المشاركة السياسية عددًا من العوامل التي قد تتدخل لتُحدّد مدى استعداد الفرد للاضطلاع بدور

إيجابي في العملية السياسية، وتساهم في تكوين نمط مشاركته في نشاط سياسي. يتعلق بعض هذه العوامل بالاتجاهات السياسية لدى الفرد، مثل: مستوى الاهتمام السياسي (Political Interest)، ومستوى الكفاءة السياسية (Political Efficacy)، وبعضها يرتبط بأداء وسائل الإعلام واستخدام الفرد لتلك الوسائل، مثل: درجة الثقة في وسائل الإعلام وما تقدمه من محتوى (Media Skepticism)، ومدى إدراك الفرد أهمية وسائل الإعلام بصفتها مصدرًا للمعلومات السياسية (Media Importance)، وبعضها الآخر يتعلق بما قد يفرزه المحيط الاجتماعي والتكوين السياسي للمجتمع من سمات نفسية، مثل: درجة الشعور بالخوف من السلطة (Fear of Authority) ولا سيما في الأنظمة السلطوية، التي قد تفرض على الأفراد قيودًا لتقويض نشاطهم السياسي والحد من فرص المشاركة المجتمعية الفعالة.

من الجدير بالذكر، أن هذه العوامل ليست معزولة بعضها عن بعض. فقد أشار عدد من الدراسات السابقة، إلى تداخل الاتجاهات السياسية، وتلك المرتبطة بوسائل الاتصال، والاتجاهات النفسية للفرد ـ في ما بينها ـ لتحدد مدى ميل الفرد إلى الانخراط في العمل السياسي على مختلف مستوياته وأشكاله. كما أشارت تلك الدراسات إلى أن هذا الميل، يتأثر أساسًا بدوافع الفرد إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة، بهدف التواصل السياسي.

بناء على ما تقدَّم، واستنادًا إلى خصوصية التكوين السياسي للمجتمع المصري، اختيرَ عدد من العوامل التي يمكن بواسطتها رسم صورة لملامح السياق المحيط بالشباب المصري الناشط سياسيًا، التي يتوقع أن يكون لها تأثير في تكوين دوافعهم نحو استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي. تشمل هذه العوامل: الشك في صدقية وسائل الإعلام، ومستوى الكفاءة السياسية للفرد، ودرجة الشعور بالخوف من السلطة، إضافة إلى دوافع التواصل، وعلاقة تلك المتغيرات بالمشاركة السياسية كما تناولتها الدراسات السابقة. وفي ما يلي استعراض لما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، في ما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه ساحات التفاعل الاجتماعي في مجال المشاركة السياسية، والتأثير المتوقع للمتغيرات التي أُشيرَ إليها سابقًا.

أولًا: شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت والمشاركة السياسية: التحفيز في بيئة عدائية

صاحب ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها ـ ولا سيما ما عُرف بالإعلام الجديد وشبكات التفاعل الاجتماعي ـ تزايد الجدل واحتدام النقاش في أوساط الباحثين والمحللين، بخصوص قدرة هذه الوسائل على التسويق السياسي، وجذب المواطن العادي إلى الانخراط في الحياة السياسية. وقد أسفرت الأبحاث في هذا السياق، عن نتائج متداخلة أحيانًا ومتعارضة أحيانًا؛ ففي حين تَبَنَّى البعض رؤية متفائلة لدور الإعلام الجديد في عملية التمكين السياسي. شكّك البعض الآخر في قدرة هذه الوسائل على تفعيل الممارسة الديمقراطية؛ فبدلًا من جذب فئات جديدة تعاني العزلة السياسية ودمجها في المعترك السياسي، أو خلق فرص جديدة لممارسة أشكال مختلفة من التواصل السياسي، ساهمت شبكة الإنترنت في استنساخ نمط المشاركة الواقعية، وسحب أنماط النشاط السياسي التي يمارسها الأفراد في الواقع على السياق الآني، حتى إن البعض ذهب إلى القول إن شبكة الإنترنت مسؤولة عن ترسيخ الفجوة التقنية (Digital Gap)، من خلال جذب الفئات المهتمة سياسيًا لممارسة النشاط السياسي عبر الإنترنت، وتمكينها هي؛ بدلًا من ضخ دماء جديدة في الحياة السياسية(٥) كما أثار البعض مخاوف تتعلق بتأثير عامل الوقت الذي يقضيه الفرد في استخدام الإنترنت، وما قد يرتبط به من شعور بالانعزال، ومن ثمّ العزوف عن ممارسة النشاط السياسي(٦).

من ناحية أخرى تبنّى عدد من الباحثين رؤيةً أكثر تفاؤلًا، حيث ذهبوا

(٥) Bruce Bimber: «Information and Political Engagement in America: The Search for Effects of Information Technology at the Individual Level,» *Political Research Quarterly*, vol. 54, no. 1 (March 2001), pp. 53-67, and «Measuring the Gender Gap on the Internet,» *Social Science Quarterly*, vol. 81, no. 3 (September 2000), pp. 868-876, and Corrina di Gennaro and William Dutton, «The Internet and the Public: Online and Offline Political Participation in the United Kingdom,» *Parliamentary Affairs*, vol. 59, no. 2 (April 2006), pp. 299-313.

(٦) Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000), and D. Shah [et al.], «Nonrecursive Models of Internet Use and Community Engagement: Questioning Whether Time Online Erodes Social Capital,» *Journalism and Mass Communication Quarterly*, vol. 79, no. 4 (Winter 2002), pp. 964-987.

إلى القول إنّ لشبكة الإنترنت من السمات ما يجعلها العامل المحفّز للمشاركة السياسية. فهي ـ كما يرى تولبرت وماكنيل ـ تُعَدُّ مصدرًا للأخبار، يمكن بواسطته معالجة الخلل لدى بعض وسائل الإعلام التقليدية، في متابعة الأحداث والقضايا السياسية؛ مثل الانتخابات[٧]. كذلك أشارت نتائج عدد من الأبحاث التي أُجريت حديثًا، إلى قدرة الإنترنت على زيادة عدد المهتمين والمشاركين سياسيًا ولا سيما عبر الإنترنت[٨]، حيث تُعَدُّ شبكة الإنترنت، وسيلة اتصال منخفضة التكلفة، لا يتطلّب التواصل السياسي بها بذل المال أو الجهد أو الوقت، مقارنة بالأنماط التقليدية للمشاركة السياسية، ما يجعلها وسيلة «ملائمة» (Convenient) لممارسة النشاط السياسي، ومن ثمّ لجذب المزيد من المشاركين[٩]. وفي المجتمعات السلطوية، حيث تقويض حرية التعبير عن الرأي، وحصار الممارسة السياسية الفعالة، قد يتسع مفهوم الملاءمة وخفض التكلفة، ليشمل قدرة شبكة الإنترنت على تقليل حجم الأخطار، التي قد ترتبط بالمشاركة في الحياة السياسية في هذه المجتمعات، بما تتيحه من إمكانية التفاعل بين مستخدميها، عن طريق ما يختارونه من هويات، وما يختارون إتاحته عن أنفسهم من معلومات.

أما في ما يتعلق بشبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت تحديدًا، وما تحمله من فرص التمكين السياسي، فقد اتبع البحث المساق نفسه، حيث يرى البعض أن هذه الوسائل تؤدي دورًا مفصليًا في عملية التحفيز السياسي، وزيادة ميل الأفراد إلى التعبير عن آرائهم، عن طريق عملية بناء العلاقات أو ما يُسمّى «التشبيك» (Networking Function)[١٠]؛ فالمجموعات التي ينتمي

---

(٧) Caroline J. Tolbert and Ramona S. McNeal, «Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?,» *Political Research Quarterly*, vol. 56, no. 2 (June 2003), pp. 175-185.

(٨) Rachel K. Gibson, Wainer Lusoli and Stephen Ward, «Online Participation in the UK: Testing a 'Contextualized' Model of Internet Effects,» *British Journal of Politics & International Relations (BJPIR)*, vol. 7, no. 4 (November 2005), pp. 561-583, and Brian S. Krueger, «Assessing the Potential of Internet Political Participation in the United States,» *American Politics Research*, vol. 30, no. 5 (September 2002), pp. 476-498.

(٩) Tolbert and McNeal, Ibid., and Shelley Boulianne, «Does Internet Use Affect Engagement? A Meta-Analysis of Research,» *Political Communication*, vol. 26, no. 2 (2009), pp. 193-211.

(١٠) Fei Shen [et al.], «Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 21, no. 4 (2009), pp. 451-476.

إليها الفرد بواسطة هذه الشبكات، تعمل بوصفها الجماعة المرجعية الداعمة والمحفزة للتعبير عن رأيه، حتى لو كان هذا الرأي يُصنّف الفرد ضمن فئة الأقلية[11]. في هذا السياق، كشف شين وزملاؤه عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية، بين حجم شبكة أصدقاء الفرد بالإنترنت، ودرجة الدعم الذي يتلقاه الفرد من هذه المجموعة، حيث تزداد ثقة الفرد وقدرته على التعبير عن رأيه، كلما كان عدد أصدقائه بالإنترنت أكبر. كما أضافوا أن تصورات الفرد لقدرة الإنترنت على التمكين السياسي تهتز، في ظل الرقابة اللصيقة على وسائل الإعلام، وما يرتبط بها من تقويض لحرية التعبير عن الرأي، حيث لا تعود لكفاءة الإنترنت السياسية (Internet Efficacy) ـ في هذه الحالة ـ علاقة باستعداد الأفراد للتعبير العلني عن آرائهم السياسية[12].

من ناحية أخرى، يرى سميتين، أن شبكة الإنترنت ـ على ما تتمتع به من مميزات ـ من شأنها تمكين المجتمعات الآنية من ممارسة النشاط السياسي، إلا أن هذا النشاط قد يقوّضه عدد من العوامل، التي تحدّ من تأثيره في نطاق جذب انتباه الرأي العام، نحو القضايا السياسية محل اهتمام تلك المجتمعات؛ فهذه المجتمعات تفتقر ـ وفقًا لسميتّين ـ إلى الانتظام على أهداف سياسية محددة، كما أنها تواجه صعوبات تتعلق بقدرتها المحدودة على اختراق النظام السياسي، خصوصًا في المجتمعات السلطوية والأنظمة الدكتاتورية، حتى إذا توافرت لديها القدرة على تحديد أهدافها السياسية. هذا الوضع يضيف تحديات تتعلق بالقدرة على تفعيل نشاط تلك المجتمعات بالإنترنت في سياق الواقع السياسي، لتحقيق مكاسب سياسية ملموسة تتجاوز حدود العالم الافتراضي. كما أن تلك المجتمعات الافتراضية، لا تتبع في هيكلها التنظيمي قانونًا محددًا، ما يُثير تساؤلات عن مدى كفاءة عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات في هذه المجتمعات، الأمر الذي يبرر ـ بالتالي ـ

(١١) Jessica Vitak [et al.], «‹Poking› People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election,» Paper Presented at: «The 59th Annual Meeting of the International Communication Association,» (Chicago, IL, 21-25 May 2009), and Kurt Neuwirth and Edward Frederick, «Peer and Social Influence on Opinion Expression: Combining the Theories of Planned Behavior and the Spiral of Silence,» *Communication Research*, vol. 31, no. 6 (December 2004), pp. 669-703.

(١٢) Shen, Ibid.

عدم التعاطي مع هذه المجتمعات، بوصفها عوامل مؤثرة في الحقل السياسي[١٣]. كما ترى دانه بويد، أن الناشطين السياسيين يغالون في تقديرهم الفرص التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت، لتمكين المواطن العادي سياسيًا[١٤].

من ناحية أخرى، قد تتمكن تلك المجتمعات من جذب انتباه وسائل الإعلام التقليدية، ومن ثمّ الوصول إلى الرأي العام وكسب ثقل سياسي، كما أنّ قدرة تلك المجتمعات الآنية على التنسيق مع جماعات الضغط، والاستفادة من اتصالاتها والاستعانة بخبراتها في تنظيم أحداث وفعاليات سياسية على أرض الواقع، قد تساهم في تحقيق عدّة مكاسب سياسية[١٥].

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن سياق المشاركة السياسية في المجتمعات السلطوية يختلف عنه في المجتمعات الغربية وفي المجتمعات التي اجتازت شوطًا في التجربة الديمقراطية؛ حيث جرت معظم المحاولات لتقييم تجربة الإعلام الجديد، وما قد يتيحه من فرص التفاعل السياسي[١٦]. في مصر مثلًا، لا يتيح التكوين السياسي قنوات، يمكن أن يمارس المواطنون من خلالها حقهم في المشاركة السياسية، ما قد يجعل الطريق الوحيد إلى المشاركة ونيل حقوقهم السياسية، هو الثورة ضد هذا التكوين. وقد شهدت مصر في الفترة بين عامَي ١٩٩٨ و٢٠٠٤، ألف تظاهرة بعضها رفع شعارات سياسية، ومعظمها اتخذ صبغة اجتماعية ـ اقتصادية. وقد بلغ هذا النشاط السياسي ذروته في الفترة بين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، حيث شهدت هذه الفترة تأسيس عدد غير مسبوق من الجماعات السياسية السلمية المعارضة[١٧]، كما

---

(١٣) Susanne In der Smitten, «Political Potential and Capabilities of Onlie Communities,» *German Policy Studies*, vol. 4, no. 4 (2008), p. 51.

(١٤) Danah Boyd, «Can Social Network Sites Enable Political Action?,» in: *Rebooting America*, edited by Allison Fine [et al.] (New York: Personal Democracy Press, 2008), pp. 112-116.

(١٥) Smitten, Ibid., pp. 33-62.

(١٦) P.B. Brandtzaeg and J. Heim, «Why People Use Social Networking Sites,» in: A. Ant Ozok and Panayiotis Zaphiris, Eds., *Online Communities and Social Computing: Third International Conference, OCSC 2009, Held as Part of HCI International 2009, San Diego, CA, USA, July 19-24, 2009. Proceedings*, Lecture Notes in Computer Science; 5621 (New York: Springer, 2009), pp. 143-152.

(١٧) El-Mahdy, «Enough: Egypt's Quest for Democracy».

استمر عدد التظاهرات في التزايد، في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٥، مع تحول ملحوظ في الدافع وراء القيام بهذه التظاهرات، التي كان معظمها يخرج للمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، أكثر من كونها ذات طابع سياسي[١٨].

يمكن القول كذلك إنّ العزوف السياسي في تلك المجتمعات، هو أمر تفرضه تلك الأنظمة على مواطنيها؛ إذ يفرض التكوين السياسي على الأفراد قيودًا وتحديات، ولا يتيح لهم الفرص الملائمة للمشاركة في الحياة السياسية[١٩] واستنادًا إلى عدد من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة، يمكن القول أيضًا إن ساحات التفاعل الاجتماعي عبر الإنترنت، يمكن أن تساهم كأداة فعالة للتحفيز والمشاركة السياسية، في هذه المجتمعات. فقد توالت ـ على سبيل المثال ـ نجاحات المدونين في إحراج الحكومة وإجبارها على تقديم عدد من العناصر الأمنية للمحاكمة لانتهاكهم حقوق المواطنين[٢٠]، كما خرجت التظاهرات ونُظّمت الوقفات الاحتجاجية في السنوات الخمس الماضية، من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت مثل الفيسبوك واليوتيوب[٢١]. ويمكن الإشارة إلى الأحداث المتكرّرة، التي

(١٨) Marina Ottaway and Amr Hamzawy, «Protest Movements and Political Change in the Arab World,» (Joint Report, Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, Washington, DC, 28 January 2011).

(١٩) Moheb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994* ([Cairo]: Konrad Adenauer Stiftung, Ibn Khaldoun Center, [1995]).

(٢٠) Lawrence Pintak, «The Role of the Media as Watch-Dogs, Agenda-Setters and Gate-Keepers in Arab States,» Paper Presented at: «Harvard-World Bank Workshop, 29-31st May 2008,» (Harvard Kennedy School), pp. 1-16.

(٢١) في أواخر عام ٢٠٠٧ حوكم اثنان من رجال الشرطة، لتعذيبهما سائق تاكسي، بعد أن نشر المدوّن وائل عباس مقطع فيديو يُظهر تلك الواقعة من خلال مدونته. وفي عام ٢٠٠٨، خرج العمال في مدينة المحلة، يساندهم عدد كبير من المواطنين في مختلف المدن والمحافظات المصرية، في يومي السادس من نيسان/أبريل والرابع من أيار/مايو، في وقفة احتجاجية للمطالبة برفع الأجور وتحسين الأحوال المعيشية، وقد تردد الحديث عن ارتباط تلك الأحداث، بالدعوة إلى التظاهر بواسطة موقع الفيسبوك. وفي شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠١٠، تأسست مجموعة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك، للتنديد بمقتل الشاب خالد سعيد على أيدي عناصر الشرطة، ومناهضة العنف ضد المواطنين؛ وقد رُبط بين خروج عدد من التظاهرات في القاهرة والإسكندرية، والدعوات التي أطلقها أعضاء هذه المجموعة في الفيسبوك، كما تردّد أيضًا أن الدعوة إلى الخروج =

استطاع الشباب المصري فيها استخدام تلك المواقع، لتعبئة الجماهير ضدّ ارتفاع معدلات التضخم والفساد الإداري والتجاوزات الأمنية ضد المواطنين، إلا أنه لا دليل على ارتباط ممارسة النشاط السياسي «الافتراضي» مباشرة بالتعبئة الجماهيرية للمشاركة الفعالة في الواقع(٢٢). وفي هذا الصدد، أشار كل من أوتاوي وحمزاوي إلى أنّ المدى الزمني القصير لتلك الأحداث، قد يدلّ على ضعف إحساس الشباب الناشط سياسيًا، بالالتزام تجاه المجموعات التي ينتمون إليها بواسطة تلك المواقع(٢٣).

بناءً عليه، لا تزال الحاجة إلى التعرف إلى طبيعة ما يمكن أن تقدّمه وسائل الإعلام الجديد قائمة، ولا سيما ساحات التفاعل الاجتماعي ـ الأكثر تفضيلًا لدى الشباب ـ للحياة السياسية، ومدى قدرتها على ضخّ دماء جديدة في المعترك السياسي، والمساهمة في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، والتحول إلى الديمقراطية ـ خصوصًا في مجتمع تتجاوز نسبة الأمّية فيه ٣٤ في المئة(٢٤)، ولا يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت ٢١,٢ في المئة من إجمالي عدد سكّانه الذين يتمركزون في المناطق الحضرية؛ منهم ٤,٠٧٧,٥٢٠ مستخدمًا يستخدمون موقع الفيسبوك، بنسبة اختراق تكاد لا تتجاوز الـ ٥ في المئة(٢٥).

ثانيًا: الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية والمشاركة السياسية

تُعَدُّ وسائل الإعلام إحدى الركائز الأساسية اللازمة لتكوين منظومة

= في يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير انطلقت من الموقع نفسه، بحيث أصبح مقتل خالد سعيد نقطة لانطلاق التظاهرات وإثارة الحماسة بين صفوف المتظاهرين.

(٢٢) Wael Salah Fahmi, «Bloggers' Street Movement and the Right to the City. (Re)Claiming Cairo's Real and Virtual «Spaces of Freedom»,» *Environment and Urbanization*, vol. 21, no. 1 (April 2009), pp. 89-107.

(٢٣) Ottaway and Hamzawy, «Protest Movements and Political Change in the Arab World».

(٢٤) UNICEF, «Egypt,» (2005-2008), Retrieved (28 February 2011), from Information by Country: <http://www.unicef.org/infobycountry/egypt_statistics.html>.

(٢٥) Internet World Stats, «Egypt, Internet Usage and Telecommunications Reports,» (2010), Retrieved (3 February 2011): <http://www.internetworldstats.com/af/eg.htm>.

المشاركة السياسية، إذ يُعَدُّ الاتّصالُ الثُنائي الاتّجاه ضرورةً حتميةً للممارسة الديمقراطية القائمة على إتاحة المعلومات اللازمة عن القضايا المهمة، وكذلك توفير الفرص الملائمة للتعبير الحرّ عن الآراء السياسية وإيصالها إلى الجماهير.

أمّا في ظلّ الأنظمة السلطوية، فمن المتوقّع أن تُحَيدَ وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمُدارة بواسطة أجهزتها، لتصبح أبواقًا تعبّر عن مصالح النظام وتوجّهاته، وما يصاحب ذلك من ممارسة للرقابة اللصيقة على مختلف أنماط الأنشطة، التي قد تمثّل تهديدًا لمصلحة الدولة. من ناحية أخرى، من المتوقّع أن تقدّم وسائل الإعلام في ظلّ تلك الأنظمة، معالجة إعلامية مغلوطة لأنشطة المعارضة السياسية بهدف تضليل الرأي العامّ. وهذا هو نمط الأداء الذي يُتَوَقّع أن يتّخذ توجُّهًا أكثر انحيازًا في أوقات الصراع الاجتماعي والأزمات التي قد تواجه الدولة[٢٦]؛ حيث تميل أنماط المشاركة السياسية في هذه الأوقات إلى الخروج على النمط التقليدي (Conventional Participation)، ومن ثمّ لا يلقى ممارسوها الإذاعة الإعلامية الموضوعية لما يمارسونه من أنشطة، أو يجري التعتيم الكامل على ممارساتهم وأنشطتهم، للتقليل من شأنها والحدّ من تأثيرها[٢٧]، وتتّخذ تلك الممارسات الإعلامية حيال تيارات المعارضة السياسية عدّة أشكال، تتراوح بين تقديم صورة نمطية سلبية للناشطين السياسيين[٢٨]، أو ربط المعالجة الإخبارية لأنشطتهم السياسية بنعوت سلبية (Smearing Labels)[٢٩].

أشارت الأبحاث والدراسات السابقة إلى أنّ تقديم هذا النمط من البثّ الإعلامي المتحيز، قد يدفع المتلقّين له إلى إظهار تقويمهم السلبي لما تُقدّمه وسائل الإعلام، ومن ثمّ يميل الجمهور نحو التشكيك في صدقية وسائل

---

(٢٦) Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994.*

(٢٧) Michael P. Boyle and Mike Schmierbach, «Media Use and Protest: The Role of Mainstream and Alternative Media Use in Predicting Traditional and Protest Participation,» *Communication Quarterly*, vol. 57, no. 1 (January-March 2009), pp. 1-17.

(٢٨) Douglas M. McLeod, «Communicating Deviance: The Effects of Television News Coverage of Social Protest,» *Journal of Communication*, vol. 45 (1995), pp. 3-23.

(٢٩) Pamela J. Shoemaker, «Media Treatment of Deviant Political Groups,» *Journalism Quarterly*, vol. 61, no. 1 (1984), pp. 66-75.

الإعلام الحكومية (National Media Skepticism) وما تُقدّمه من مضمون يراه الجمهور مفتقدًا الدقة والصدقية(٣٠).

عبّرت هالة فهمي - المذيعة المستقيلة من العمل في التلفزيون المصري - عن هذه الرؤية بقولها: كان أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة جزءًا من خطّة وضعتها الحكومة لتهميش أبناء الشعب المصري وتضليلهم، بهدف الترويج للنظام الحاكم وإقناع أبناء الشعب بأنّ هذا النظام هو أفضل ما يمكنهم الحصول عليه(٣١).

في إطار هذا التكوين الإعلامي المعيق للمشاركة السياسية، من المتوقّع أن يلجأ الناشطون سياسيًا إلى الالتفاف على تلك العوائق، وتفعيل مصادر بديلة من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. وقد أثبتت الدراسات السابقة - على سبيل المثال - وجود علاقة ارتباطية إيجابية، بين تشكيك الجمهور في صدقية ما تُقدّمه وسائل الإعلام التقليدية من أخبار، واستخدامهم شبكة الإنترنت مصدرًا بديلًا للمعلومات السياسية(٣٢). في هذا الإطار، يمكن القول إنّ مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، تُعَدُّ شبكة اتصالية متكاملة، يمكن أن يمارس مستخدموها دورًا أكثر إيجابية، وينطوي على قدر من التحكم في العملية الاتصالية، حيث يتجاوز مستخدمو هذه الوسائل دور مستهلك الرسالة الإعلامية إلى المتفاعل معها، بل والمنتج لها في بعض الأحيان. كما يمكن أن يبني مستخدمو تلك الوسائل شبكاتهم الخاصّة من المعارف والأصدقاء، وتُناقَش بالتالي القضايا ذات الاهتمام المشترك. من هذا المنطلق، يمكن أن تكون مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، ساحات بديلة لممارسة النشاط السياسي ولا سيما بين صفوف الشباب، الذي قد تتاح له الفرصة لترجمة النشاط السياسي الذي يمارسه بواسطة ساحات العالم الافتراضي إلى نشاط في

---

(٣٠) Yariv Tsfati and Joseph N. Cappella, «Do People Watch What They Do Not Trust?: Exploring the Association Between News Media Skepticism and Exposure,» *Communication Research*, vol. 30, no. 5 (October 2003), pp. 504-529.

(٣١) مقابلة أجريت مع هالة فهمي بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ٢٠١١.

(٣٢) Tsfati and Cappella, Ibid.; Tolbert and McNeal, «Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?,» and Yariv Tsfati, «Media Skepticism and Climate of Opinion Perception,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 15, no. 1 (2003), pp. 65-82.

الواقع، وذلك وفق ما قد يفرزه هذا الواقع من معطيات وما يفرضه من تحدّيات.

على سبيل المثال، تكرّر الربط بين خروج تظاهرات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير إلى ميدان التحرير وإطلاق دعوة إلى التظاهر على صفحة «كلّنا خالد سعيد» في موقع الفيسبوك، وكذلك ارتباطه بالرسالة المصوّرة (Statement to Camera)، التي وجّهتها الناشطة السياسية أسماء محفوظ على موقع اليوتيوب، لحثّ الشباب على الخروج في هذا اليوم. هناك الكثير من الأمثلة الدالّة على تفعيل الشباب وسائل الإعلام الجديد لجذب انتباه الجمهور وتوجيهه، بل وإحراج وسائل الإعلام التقليدية، لتقديم الحدّ الأدنى من البثّ الإعلامي الجماهيري عن القضايا المهمة في ما يمكن تسميته «جمهرة وسائل الإعلام الجديد»؛ وهو ما قد يساعد على انتشار المضمون الإعلامي على نطاق أوسع، ويساهم في تجاوز بعض عوائق التواصل بواسطة شبكة الإنترنت، كارتفاع نسبة الأمّية، وضعف معدّل الاختراق (Internet Penetration)، وتفتيت الجمهور (Audience Fragmentation).

ثالثًا: مستوى كفاءة الفرد السياسية والمشاركة السياسية

أثبتت الدراسات السابقة أنّ معدّل كفاءة الفرد السياسية، يُعَدُّ من العوامل المهمة التي تؤثّر في استعداده للمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية[٣٣] في دولة مثل مصر، مارس النظام السابق فيها عمليات قمع المعارضة والتضييق على مظاهر النشاط السياسي المختلفة، خصوصًا إذا ما تعارض مع مصالح الصفوة، ومن المتوقّع بالتالي أن يتنامى لدى الأفراد شعور بعدم الكفاءة السياسية، حيث يعتقدون أنّ التأثير في النظام السياسي وإحداث التغيير، أمرٌ خارجٌ على نطاق إمكاناتهم وقدراتهم[٣٤].

من ناحية أخرى، أشار الباحثون إلى إمكان رفع مستوى الكفاءة

---

(٣٣) Weiwu Zhang [et al.], «The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior,» *Social Science Computer Review*, vol. 28, no. 1 (February 2010), pp. 75-92.

(٣٤) Paul R. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 3 (September 1982), pp. 502-521.

السياسية من خلال عدد من العوامل، إلا أن عددًا منهم[٣٥] أخفقوا في إثبات وجود علاقة دالّة بين استخدام الإنترنت والشعور بالتمكين السياسي لدى مستخدميها؛ حيث ثبت أن مستوى كفاءة الفرد في استخدام الإنترنت، يُعَدُّ أحد العوامل الوسيطة التي قد تتدخّل لتكوين العلاقة بين ممارسة النشاط السياسي عبر الإنترنت وفي الواقع. بعبارة أخرى، إذا توافر لدى الفرد كلّ من درجة الاهتمام بالشأن السياسي، ومعدّل الكفاءة السياسية، فإنه لن يتمكّن بالضرورة من ممارسة النشاط السياسي بالإنترنت، إذا لم يتوافر لديه القدر الكافي من كفاءة استخدام شبكة الإنترنت ذاتها (Internet Efficacy)[٣٦]، وهو ما يضيف تحدّيًا آخر أمام قدرة الإنترنت على رفع مستوى المشاركة السياسية بين الأفراد. لكن الأمر قد يتطلّب أكثر من ذلك في السياق المصري حيث ترتفع معدّلات الأمّية والفقر، ويتلقّى الأفراد نمطًا تعليميًا قائمًا على التلقين والحفظ بالدرجة الأولى، وهو أبعد ما يكون عن التشجيع على الابتكار؛ يُضاف إلى ذلك أنّ النظام السياسي - السابق - أثقلهم بالكثير من المشكلات المجتمعية، التي كانت كفيلة بإعادة ترتيب أولوياتهم، وإلهائهم عن الانخراط في العمل السياسي.

رابعًا: الخوف من السلطة والمشاركة السياسية

قد يعتقد البعض أنّ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بواسطة الإنترنت، هو العلاج الشافي للقيود التي تفرضها الأنظمة السلطوية على منابر الرأي؛ إذ يستطيع مستخدمو تلك الساحات حجب هوياتهم والتفاعل

(٣٥) M. Kent Jennings and Vicki Zeitner, «Internet Use and Civic Engagement: A Longitudinal Analysis,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 67, no. 3 (Autumn 2003), pp. 311-334; Yang Lin and Sunhee Lim, «Relationships of Media Use to Political Cynicism and Efficacy: A Preliminary Study of Young South Korean Voters,» *Asian Journal of Communication,* vol. 12, no. 1 (2002), pp. 25-39, and Barbara K. Kaye and Thomas J. Johnson: «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information,» *Telematics and Informatics,* vol. 21, no. 3 (August 2004), pp. 197-223, and «Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information,» *Journal of Broadcasting and Electronic Media,* vol. 46, no. 1 (March 2002), pp. 54-71.

(٣٦) Corinna di Gennaro and William Dutton, «The Internet and the Public: Online and Offline Political Participation in the United Kingdom,» *Parliamentary Affairs,* vol. 59, no. 2 (April 2006), pp. 299-313.

مع غيرهم من المستخدمين، باستخدام هويات مختلفة خصوصًا عند مناقشة القضايا الحسّاسة. فعلى سبيل المثال، وجدت فيتاك وزملاؤها[٣٧] أنّ إحدى المزايا التي يقدّمها موقع الفيسبوك لمستخدميه، هي تزويدهم بساحة للتفاعل السياسي «غير المحفوف بالأخطار»، الأمر الذي وجده المستخدمون على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصًا عند مناقشة قضايا تتعلّق بالسياسة أو الدين.

لكن عند الخروج بالنشاط السياسي من عالم الإنترنت لتحقيق التغيير الملموس على أرض الواقع، من المتوقّع أن يواجه الناشطون السياسيون عوائقَ أكبر وتحدّيات أكثر - من تلك القيود - قد تنجم عن المواجهة المباشرة مع النظام. قد يتعاظم من ثمّ الشعور بالخوف ممّا قد يواجه هؤلاء من أخطار تنجم عن الاحتكاك بالقوى الأمنية، فينسحب الأفراد من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، كما أثبتت الدراسات السابقة[٣٨].

شهدت مصر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات في اتجاه تحقيق الديمقراطية، إلا أنّ السلطة - كما أُشيرَ سابقًا - استطاعت الالتفاف على تلك الإصلاحات، وممارسة ما سمّته رباب المهدي «السلطوية المرنة»[٣٩]. وتُعَدُّ حرّية التعبير عن الرأي أحد الأمثلة الصارخة على تلك «المرونة المشروطة للسلطة»؛ فمع أنّ الدستور يكفل حرية التعبير، إلا أنّ تلك الحرية تُقوَّض على نطاق واسع في الواقع؛ إذ تنحصر ممارستها في إطار من الفهم لما جرت العادة على تسميته «الخطوط الحمر»[٤٠] ولا سيما في ما يتعلّق بقضايا فضفاضة التعاريف، مثل هيبة الدولة أو مصلحة الوطن[٤١]. على

---

(٣٧) Vitak [et al.], «“Poking” People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election».

(٣٨) Lars Willnat, Waipeng Lee and Benjamin H. Detenber, «Individual-Level Predictors of Public Outspokenness: A Test of Spiral of Silence Theory in Singapore,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 14, no. 4 (2002), pp. 391-412.

(٣٩) El-Mahdy, «Enough: Egypt's Quest for Democracy».

(٤٠) مقابلة شخصية أُجريت مع م. كمال (M. Kamal) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٤١) Hussein Amin, «Freedom as a Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes Among Journalists,» *Political Communication*, vol. 19, no. 2 (2002), p. 128.

سبيل المثال، تنصّ المادة ٨٠ (د) من قانون العقوبات المصري، على أنّ «المساس بصورة الدولة، يعدّ جريمة يعاقب عليها القانون»[٤٢]. من ثمّ يمكن القول إنّ ممارسة النشاط السياسي أو محاولة الترويج لقضيةٍ ما، خصوصًا إذا ما تعارض هذا النشاط أو تلك القضية مع مصالح النخبة الحاكمة، هو كـ «التحفيز في بيئة عدائية» أو بتعبير آخر هو: نتيجة لما تفرضه هذه البيئة من قيود ومعوقات.

خامسًا: دوافع التواصل والمشاركة السياسية

صاحب ازدهارَ الإعلام الجديد وتَسَارُعَ انتشار وسائله، اهتمامٌ في أوساط الباحثين بالكشف عن «أسباب» استخدام فئات محدّدة من الجمهور، وسائل اتصال بعينها[٤٣]؛ فعلى سبيل المثال، أكّدت دانه بويد[٤٤] أهمية دراسة دوافع التواصل بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي، للتعرف إلى حجم الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل في الحياة السياسية، ولا سيما بين مستخدمي تلك الوسائل من الشباب. في هذا الإطار، تناول عدد من الباحثين شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت بالدراسة، من خلال عدسة «مدخل الاستخدامات والإشباعات»؛ إلا أن هذه الدراسات تركزت - في معظمها - على الجمهور العام من مستخدمي وسائل الإعلام الجديد[٤٥]. كما طبّق عدد من الباحثين فرضيات المدخل على مستخدمي الإنترنت، ممّن لديهم اهتمامات بالشأن السياسي

(٤٢) Fahmi, «Bloggers' Street Movement and the Right to the City. (Re)Claiming Cairo's Real and Virtual «Spaces of Freedom»».

(٤٣) Kaye and Johnson, «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information».

(٤٤) Boyd, «Can Social Network Sites Enable Political Action?».

(٤٥) Ivy L.B. Liu, Christy M. K. Cheung and Matthew K.O. Lee, «Understanding Twitter Usage: What Drive People Continue to Tweet,» Paper Presented at: «The 14th Pacific Asia Conference on Information Systems (PACIS),» (Taipai, Taiwan, 9-12 July 2010); Guosong Shao, «Understanding the Appeal of User-Generated Media: A Uses and Gratification Perspective,» *Internet Research*, vol. 19, no. 1 (2009), pp. 7-25, and Ralph Stoeckl, Patrick Rohrmeier and Thomas Hess, «Motivations to Produce User Generated Content: Differences Between Webloggers and Videobloggers,» Paper Presented at: «The 20th Bled eConferencee Mergence: Merging and Emerging Technologies, Processes, and Institutions,» (Slovenia, 4-6 June 2007), pp. 398-412.

عمومًا[٤٦]، وعلى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بهدف إشباع حاجات سياسية، على وجه التحديد[٤٧].

كشفت الدراسات السابقة عن وجود عدد من الدوافع والأسباب وراء استخدام وسائل الإعلام الجديد. على سبيل المثال، وجد شاو[٤٨] أنّ مستخدمي وسائل الإعلام القائمة على الفرد المنتج للمضمون (User-Generated Media - UGM)، يمارسون أنشطة مختلفة بواسطة تلك الوسائل لإشباع عدد من الحاجات، كان من أهمّها - وفقًا لشاو - «سهولة الاستخدام»، و«الشعور بالسيطرة» بوصفها من السمات الأساسية لتلك الوسائل الإعلامية. كما تبيّن من الدراسة الميدانية التي أجراها ستوكل وزملاؤه[٤٩] على عينة قِوَامُهَا ٤٨٩ مدوّنًا، أن المبحوثين كانوا يمارسون إنتاج المضمون الإعلامي سعيًا وراء الشعور بالإشباع، الذي تحقّقه لهم ممارسة ذلك النشاط في حدّ ذاته. من ناحية أخرى، وجد الباحثون أنّ غير منتجي المحتوى أي المتصفّحين (Lurkers)، لم يمارسوا هذا النشاط لأسباب تتعلّق بطول الوقت المستغرق، والمعوقات التقنية المرتبطة بهذا النشاط، ولا سيما في ما يتعلّق بإنتاج المحتوى المصوّر (Video Blogging). أمّا ليونغ، فقد وجد أنّ منتجي مضمون وسائل الإعلام الجديد، كانوا يسعون بالدرجة الأولى لإشباع حاجات الكفاءة وإثبات الذات. كما وجد ليونغ أنّ التفاعلات

---

(٤٦) Kaye and Johnson: «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information,» and «Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information».

(٤٧) Louis Leung, «User-Generated Content on the Internet: An Examination of Gratifications, Civic Engagement and Psychological Empowerment,» *New Media and Society*, vol. 11, no. 8 (December 2009), pp. 1327-1347; Raluca Cozma and Monica Ancu, «MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates,» *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, vol. 53, no. 4 (December 2009), pp. 567-583; Gary L. Hanson, Paul M. Haridakis and Rekha Sharma, «Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election,» *Electronic News*, vol. 5, no. 1 (March 2011), pp. 1-19, and Namsu Park, Kerk F. Kee and Sebastian Valenzuela, «Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes,» *CyberPsychology and Behavior*, vol. 12, no. 6 (December 2009), pp. 729-733.

(٤٨) Guosong Shao, «Understanding the Appeal of User-Generated Media: A Uses and Gratification Perspective,» *Internet Research*, vol. 19, no. 1 (2009), pp. 7-25.

(٤٩) Stoeckl, Rohrmeier and Hess, «Motivations to Produce User Generated Content: Differences Between Webloggers and Videobloggers».

التي تحدث بين منتجي المحتوى الاتصالي ومستهلكيه بواسطة وسائل الإعلام الجديد، تؤدّي إلى بناء وتعزيز مجتمع افتراضي، تجمع أعضاءه اهتمامات مشتركة. أمّا في ما يتعلّق بالاستخدامات السياسية على وجه التحديد، فقد وجد كل من هانسون وشارما علاقة ارتباطية قوية بين الدوافع المتعلقة بمراقبة البيئة السياسية وممارسة أنشطة سياسية، مثل متابعة الأخبار، والإعلانات السياسية، والمقاطع المصورة التي يتحدث فيها مقدّم الرسالة الإعلامية إلى الكاميرا مباشرةً (Direct-to-Camera Videos)(٥٠).

من ناحية أخرى، وجد كوزما وأنكو(٥١) أنّ الناخبين يتصفّحون الملفّات الخاصّة بمرشّحي الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٨ على موقع التفاعل الاجتماعي MySpace، لأسباب تتعلّق بالتفاعل مع مؤيدي المرشّحين ممّن تجمعهم بهم اهتمامات مشتركة، تلت ذلك أسبابٌ تتعلّق بالحصول على المعلومات والترفيه.

في الإطار نفسه، سادت الأسباب المتعلّقة بإشباع حاجات الترفيه والحصول على المعلومات لدى مستخدمي موقع يوتيوب، في أثناء الانتخابات الأوّلية للرئاسة الأميركية للعام نفسه(٥٢). ومع أنّ هذه النتائج تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة التي أُجريت عن أسباب التواصل السياسي بوسائل الإعلام، إلا أنّها تتّفق مع طبيعة وسائل الإعلام الجديد، التي صُمّمت في الأساس لتخدم أهداف التواصل مع الأصدقاء وبناء شبكات من المعارف. لكن تجدر الإشارة إلى ما توصّلت إليه الدراسات التي أُجريت حديثًا، عن العلاقة بين استخدام تلك الوسائل مصدرًا للمعلومات السياسية وممارسة النشاط السياسي، حيث أثبتت وجود علاقة دالّة بين المتغيرين(٥٣).

بمراجعة الدراسات التي تناولت الاستخدامات السياسية لوسائل الإعلام

---

(٥٠) Hanson, Haridakis and Sharma, «Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election».

(٥١) Cozma and Ancu, «MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates».

(٥٢) Hanson, Haridakis and Sharma, Ibid.

(٥٣) Park, Kee and Valenzuela, «Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes,» and Zhang [et al.], «The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior».

الجديد، تُلاحَظ ندرة الدراسات التي ألقت الضوء على طبيعة الدور الذي تؤدّيه وسائل التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الحياة السياسية، إذ ركّز معظمها على استخدام تلك الوسائل، بوصفها ساحات للتفاعل الاجتماعي بين الأصدقاء والمعارف، ما قد يتمشّى مع طبيعة الهدف الذي صُمّمت من أجله هذه الوسائل في المقام الأوّل. من ناحية أخرى، طُبّق معظم الدراسات التي أُجريت في هذا المجال في بيئات اجتماعية وسياسية تختلف معطياتها عن عناصر التكوين السياسي للمجتمع المصري، الذي يتفاعل فيه الناشطون السياسيون محلّ الدراسة، عبر آلياته ووفق معطياته، ما قد يُفرز تجربة إعلامية ـ سياسية تختلف عن نظيراتها في المجتمعات الغربية والأنظمة الديمقراطية عمومًا. لذا، تتزايد الحاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسات الإمبريقية (الميدانية) لإلقاء الضوء على خصوصية تجربة الإعلام الجديد في العالم العربي، وملء الفجوة البحثية في هذا الشأن، ولا سيما في ظلّ المعطيات والأحداث السياسية المتلاحقة التي اجتاحت المنطقة في الآونة الأخيرة، وكان للإعلام الجديد دورٌ محوري فيها، كما يردّد البعض.

سادسًا: الاستخدامات السياسية والإشباعات الديمقراطية للإعلام الجديد: المدخل النظري

«انشغل الساسة في الماضي بإعداد خطابات متكاملة عند التوجه إلى الرأي العام؛ أمّا ساسة اليوم، فيجدون أمامهم تحدّي مواجهة الجمهور النشط، الذي أصبحت لديه القدرة على التفاعل مع المحتوى الإعلامي، ومن ثمّ تفنيد وتعديل، بل وتحدّي وإعادة إرسال الرسائل التي يتلقّاها؛ ففي عصر تكنولوجيا التفاعل الرقمي، أصبح إنتاج الرسالة وبناء الصورة الذهنية السياسية، أكثر عرضة للتدخّل وإعادة الصوغ والبناء في مرحلة مبكرة بمجرد تلقّي الرسالة»[٥٤].

استنادًا إلى الدور المحوري لوسائل الاتصال بصفتها أحد العناصر الرئيسية في المركب السياسي في أي مجتمع، التي قد تساهم في تحفيز

(٥٤) Michael Gurevitch, Stephen Coleman and Jay G. Blumler, «Political Communication: Old and New Media Relationships,» in: Doris A. Graber, ed., *Media Power in Politics*, 6th ed. (Washington, DC: CQ Press, 2011), p. 51.

المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية أو تقويضها، وعوضًا عن طرح التساؤلات عن إيجابيات الإعلام الجديد وسلبياته، يسعى هذا البحث لتسليط المزيد من الضوء على مستخدمي تكنولوجيا الإعلام الجديد، للتعرف إلى تصوراتهم وفهمهم لقدرة هذه التكنولوجيا ـ وخصوصًا مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ على تحفيز الجمهور وتعبئته، ومن ثمّ ميلهم إلى تفعيل إمكانات هذه الساحات لخدمة هذا الهدف. ينطلق هذا البحث أولًا موصف ومناقشة دوافع الشباب الناشط سياسيًا، إلى التواصل بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني. وحتى لا يأتي هذا التوصيف منفصلًا عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي يتفاعل الشباب استنادًا إلى آلياته ووفق معطياته؛ يتناول البحث أيضًا عددًا من المتغيرات التي تعبّر عن الاتجاهات السياسية والنفسية ـ الاجتماعية للشباب محلّ الدراسة، وتلك المتعلقة بأداء وسائل الإعلام الحكومي؛ وهو ما من شأنه أن يساهم في استقصاء مدى إدراك هؤلاء الشباب، عناصر محددة ضمن تكوين المركب السياسي لمجتمعهم؛ إذ من المتوقع أن يقود هذا الإدراك تفعيلهم ساحات الإعلام الجديد، ويؤثر في ما يرتبط بهذا التفعيل من أنشطة، سواء بواسطة الإنترنت أو في الواقع. لتوضيح طبيعة العلاقات المقترحة بين تلك المتغيرات، يتبع هذا البحث مدخل الاستخدامات والإشباعات إطارًا عامًا يقود الدراسة الإمبريقية (الميدانية)، للإجابة عن التساؤلات المثارة في شأن أسباب وطبيعة تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي، ضمن السياق السياسي للمجتمع المصري.

يتناول مدخل الاستخدامات والإشباعات الحاجات التي يسعى مستخدمو وسائل الاتصال لإشباعها، من خلال استخدامهم النشط لتلك الوسائل. وترجع كلاسيكيات هذا المدخل إلى أربعينيات القرن الماضي، إذ تركزت الاهتمامات البحثية آنذاك على الاتصال الترفيهي أكثر من السياسي، وتُعَدُّ دراسة بلوملور وماكويل *Television in Politics* (التلفاز في السياسة ـ ١٩٦٩) من أشهر الدراسات التي طبقت فرضيات مدخل الاستخدامات والإشباعات في مجال التواصل السياسي[٥٥].

(٥٥) J. Orbell, «Power in Politics,» *American Political Science Review*, vol. 63, no. 4 (December 1969), pp. 1284-1286.

تُعَدُّ فكرة الجمهور النشط محور دراسات الاستخدامات والإشباعات، حيث يقترح هذا المدخل أنّ الأفراد «مستهلكون» نشطون لمضمون وسائل الاتصال الجماهيري، إذ إنهم يتعاملون مع المحتوى الاتصالي بطرق مختلفة؛ فهم يستخدمون الوسيلة المفيدة لهم، وهم إذ يستخدمونها فإنّ لديهم ما يدفعهم إلى ذلك، أو قد يستخدمونها لمنع حدوث تأثير ما. ووفقًا لفرضيات هذا المدخل، يكون استخدام وسائل الاتصال موجّهًا لتحقيق أهداف مُعيّنة، وإشباع حاجات بعينها، من خلال اختيار الوسائل الاتصالية والتعرض لمضامين محدّدة، بما يتلاءم مع تحقيق تلك الأهداف(٥٦).

وفقًا لبلوملور وكاتز، يستقي مدخل الاستخدامات والإشباعات فرضياته الأساسية ـ بحسب التحليل الوظيفي ـ من: (١) الأصول النفسية والاجتماعية لـ (٢) الاحتياجات التي تولّد (٣) التوقعات نحو (٤) وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المصادر ما يؤدّي إلى (٥) أنماط مختلفة من التعرض لوسائل الإعلام (أو القيام بأنشطة اخرى)، ما ينتج منه (٦) إشباع الاحتياجات و(٧) غيرها من النتائج التي ربّما يحدث بعضها عن غير قصد(٥٧).

من ثمّ فإنّ المدخل يقترح وجود ارتباط بين الحاجات التي يسعى الأفراد لإشباعها من خلال استخدام وسائل الاتصال المختلفة، والبيئة الاجتماعية التي يتفاعل هؤلاء الأفراد فيها، حيث تتداخل عوامل هذه البيئة ومحدداتها مثل: متغيرات العمر والنوع، والجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، لتساهم في تكوين حاجات الأفراد.

وُجِّهَتْ إلى مدخل الاستخدامات والإشباعات انتقاداتٌ صاحبتها أو تلتها تعديلاتٌ وتحوّلاتٌ في المسارات البحثية. على سبيل المثال، واجهت الدراسات الكلاسيكية لاستخدامات وإشباعات وسائل الاتصال انتقادات بسبب: (١) اعتمادها المتزايد على التقارير الذاتية للمبحوثين، (٢) عدم الدقّة في ما يتعلّق بتحديد المقصود بالأصول الاجتماعية للحاجات التي تدفع

(٥٦) Mark Balnaves, Stephanie Hemelryk Donald and Brian Shoesmith, *Media Theories and Approaches: A Global Perspective* (Basingstoke, [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2009).

(٥٧) Merrill Morris and Christine Ogan, «The Internet as Mass Medium,» *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 1, no. 4 (March 1996), p. 46.

الأفراد إلى استخدام وسائل الإعلام، (٣) السطحية في أسلوب تناول العلاقة بين الفرد والمجتمع وأنماط محدّدة من الإشباعات، وكذلك (٤) تركيز الاهتمام على التنوع في جمهور وسائل الاتّصال، وإغفال المعوقات التي قد يفرضها النصّ أو المحتوى الاتصالي[٥٨].

شملت موجات التحديث والتعديل التي أُدخلت على المدخل ـ وفقًا لويمور وروجيرو ـ تحديد عدد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية وتعريفها إجرائيًا، لكي تعمل بوصفها محددات سابقة (Antecedents) للأنماط المختلفة لاستخدام وسائل الاتصال. يُعَدُّ هذا التوجه نقطة تحوّل في بحوث الاستخدامات والإشباعات، من كونها بحوثًا وصفية (Descriptive) تهدف إلى التصنيف النوعي للإشباعات المختلفة وفق فئات محددة، إلى جعل هذا الإطار النظري مدخلًا وظيفيًا[٥٩] (Functionalist Perspective) يضفي المزيد من الإيجابية على دور الجمهور، مقارنة بالدراسات الأولى للاستخدامات والإشباعات؛ الأمر الذي يتمشّى مع طبيعة وسائل الإعلام الجديد، الذي يتيح للجمهور ممارسة دور أكثر إيجابية في العملية الاتصالية.

كما واجه المدخل عددًا من الانتقادات، لكونه مدخلًا فرديًا لا يسمح بالتنبؤ بالنتائج المترتّبة على استخدام وسائل الاتصال خارج إطار الجمهور محلّ الدراسة، ولا يُقَدِّرُ المُصَاحِبَاتِ الاجتماعية لاستخدام وسائل الإعلام. لكن من ناحية أخرى، ساهم المدخل في بناء قائمة من الاستخدامات المتوقعة لوسائل الاتصال التي تُعَدُّ قاعدة بيانات أساسية، يمكن الاستعانة بها في دراسة استخدامات وسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، أشار كلّ من بيرس ودون إلى أهمية الإجابة عن تساؤلات تتعلق بكيفية استخدام وسائل الاتصال وأسبابها، كشرط أساسي لأي محاولة لفهم المُصَاحِبَاتِ الاجتماعية والثقافية لانتشار تقانة الاتصال الحديثة[٦٠].

---

(٥٨) Elihu Katz, «Communication Research Since Lazarsfeld,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 51, no. 4 (Winter 1987), pp. 525-545.

(٥٩) Thomas E. Ruggiero, «Uses and Gratifications Theory in the 21st Century,» *Mass Communication and Society*, vol. 3, no. 1 (2000), pp. 3-37.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٣٧.

أمّا منهجيًا، فقد أشارت كيمبرلي ماسي إلى بعض المشكلات التي يواجهها مدخل الاستخدامات والإشباعات، في ما يتعلق بالطريقة التي يتبعها المدخل لتحديد نشاط الجمهور وقياسه، وباستخدامه وسائل الاتصال إمبريقيًا. ومع أن الاتساق في نتائج استخدامات وإشباعات وسائل الاتصال، كما يعبّر عنها المبحوثون، يشير إلى ملاءمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث اتبعت تلك النتائج «نمطًا منتظمًا يمكن التنبؤ به (Regular Pattern)»[٦١]، إلا أن كيمبرلي ماسي تشير استنادًا إلى آراء دينزن ودويتشر إلى أنّ الاتساق لا يُعَدُّ في حدّ ذاته ضمانًا لثبات المقاييس، وتضيف أنّ قوائم الإشباعات المعدّة مسبقًا، لا تشمل بالضرورة استخدامات وإشباعات جميع وسائل الاتصال، كما أنّ الاعتماد على المنهج الكمّي في جمع البيانات، لا يتيح للمبحوثين الفرصة الكافية للتعبير عن خبراتهم الشخصية في التعامل مع وسائل الإعلام[٦٢].

من ناحية أخرى، اقترح باحثون مثل ديسمبر، وكوهين، وموريس وأوجان أن النماذج الكلاسيكية للاستخدامات والإشباعات ما زالت تُمثّل مدخلًا نظريًا، يُعَدُّ نقطة بدء ملائمة لدراسة الإنترنت ووسائل الإعلام الجديد، حيث طبّق الباحثون فرضيات المدخل لدراسة أسباب استخدام الأفراد للوسيلة «الجديدة»، وطبيعة تأثيرها في اتّجاهاتهم، وكيفية ارتباط تلك الدوافع والاتجاهات بالسياق الاجتماعي والثقافي عمومًا. من ثمّ فقد تحوّل اتجاه أبحاث الإعلام الجماهيري من دراسة تأثير وسائل الاتصال في مستخدميها، إلى دراسة الوظائف التي تساهم تلك الوسائل في أدائها والأهداف التي تعمل على تحقيقها. يأتي هذا التحول متناغمًا مع فكرة «الجمهور النشط»[٦٣]، ومع طبيعة شبكة الإنترنت بوصفها «وسيلة لها القدرة

---

(٦١) Denis McQuail, *Mass Communication Theory: An Introduction*, 2nd ed (London; Newbury Park: Sage Publications, 1987).

(٦٢) Kimberly B. Massey, «Analyzing the Uses and Gratifications Concept of Audience Activity with a Qualitative Approach: Media Encounters During the 1989 Loma Prieta Earthquake Disaster,» *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, vol. 39, no.3 (1995), pp. 328-349.

(٦٣) Susan Kippax and John P. Murray, «Using the Mass Media: Need Gratification and Perceived Utility,» *Communication Research*, vol. 7, no. 3 (July 1980), pp. 335-360.

على تمكين الأفراد، سواء في ما يتعلق بإمدادهم بالمعلومات، أو تمكينهم من إنتاج المعلومات»[٦٤].

مع ظهور وسائل الإعلام الجديد وانتشارها، تغيّرت طبيعة النشاط الذي يمارسه الجمهور من التعرض، ثمّ التذكر، ثمّ التفسير الانتقائي للمضمون الإعلامي، إلى القدرة على التحكم في طريق المعلومات السريع، وإمكان التفاوض مع المضمون، وإنتاج مضامينهم الخاصة كذلك. كما أصبح لجمهور وسائل الإعلام جمهوره الخاص أيضًا ـ وغدا مُسْتَهْدِفًا ومُسْتَهْدَفًا؛ فبإمكانه أن يخاطب غيره من مستخدمي ساحات الإعلام الجديد. مع أن هذه القدرة مقيدة بحجم دائرة أصدقائه ومعارفه في تلك الوسائل من ناحية، وبأن يكون هذا الجمهور ـ كما هو متوقّع ـ مشتّتًا (Fragmented) بشبكة الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة خارج نطاق تلك الدائرة الخاصة من المعارف والأصدقاء، من ناحية أخرى. وقد أشار لين إلى أن هذا المدخل الوظيفي «يضيف بُعد «الغاية ـ الوسيلة» إلى مدخل الاستخدامات والإشباعات، ليفتح بذلك آفاقًا جديدة لدراسة الإعلام الوسيط (Mediated Communication)، بوصفه عملية وظيفية هادفة، تصاحبها وتنتج منها مخرجات نفسية واجتماعية محددة»[٦٥] بهذا المنطق، يمكن القول إن أبحاث وسائل الإعلام التفاعلي، يمكن أن تتناول «الوظائف» (Functions) التي يمكن أن تؤديها ساحات الإعلام الجديد للمستخدم النشط، لتمكينه من «التأثير» (Affect) في دائرة أخرى من مستخدمي تلك الساحات (مثل الترويج السياسي).

جذبت ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (Social Networking Sites - SNSs) انتباه باحثي الاستخدامات والإشباعات، ما أسفر عن عدد من الدراسات التي سعت لتسليط الضوء على الدوافع السابقة لاستخدام تلك المواقع. لكن هذا الاهتمام لم يحل دون تركيز تلك الأبحاث ـ في معظمها ـ على الجمهور العام من مستخدمي تطبيقات شبكة الإنترنت، وما يحيط بهذا الاستخدام ويصاحبه من عوامل ونواتج اجتماعية. أمّا الدراسات، التي

---

(٦٤) Jane B. Singer, «Online Journalists: Foundations for Research into their Changing Roles,» *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 4, no. 1 (September 1998), p. 10.

(٦٥) Ruggiero, «Uses and Gratifications Theory in the 21st Century,» p. 27.

تناولت دوافع تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي سياسيًا بواسطة الإنترنت على وجه التحديد ـ من خلال عدسة الاستخدامات والإشباعات ـ فهي قليلة. وبمراجعة ما كُتب في هذا المجال ـ كما أُشيرَ سابقًا ـ نجد أن بعض هذه الدراسات تناول مستخدمي شبكة الإنترنت من المهتمين بالحياة السياسية عمومًا، مثل كتابات باربرا كاي وتوماس جونسون[٦٦]، والبعض الآخر تناول استخدام مواقع التفاعل الاجتماعي تحديدًا، مثل أبحاث كل من ليونغ، وكوزما وآنكو وبارك وزملائه، وهانسون وزملائه[٦٧].

إضافة إلى ندرة الدراسات التي تتناول التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، تناول معظم هذه الدراسات الدوافع وراء تفعيل هذه الساحات سياسيًا، في إطار اجتماعي وسياسي مغاير تمامًا لعناصر التكوين السياسي والمجتمعي الذي يتواصل الشباب المصري الناشط سياسيًا وفقًا لمعطياته. وحيث إنه من المتوقع أن يفرز هذا المركب الاجتماعي ـ السياسي، وفقًا لمدخل الاستخدامات والإشباعات، حاجات مختلفة يسعى الأفراد لإشباعها من خلال ممارسة أنشطة مختلفة بوسائل الاتصال المتنوعة[٦٨]، فإن هذا البحث يسعى لتسليط الضوء على هذه المنطقة البحثية المعتمة، للتعرف إلى دوافع التواصل السياسي وإشباعاته من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، في إطار التكوين السياسي للمجتمع المصري.

سابعًا: تصميم البحث وتساؤلاته في ضوء الإطار النظري

تنطلق المقولات الأساسية لهذا البحث من فرضية تزاوج السمات المميزة لوسائل الإعلام الجديد، بما تتيحه من فرص التفاعل مع اتجاهات مستخدمي

(٦٦) Kaye and Johnson: «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information,» and «Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information».

(٦٧) Cozma and Ancu, «MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates;» Hanson, Haridakis and Sharma, «Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election;» Leung, «User-Generated Content on the Internet: An Examination of Gratifications, Civic Engagement and Psychological Empowerment,» and Park, Kee and Valenzuela, «Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes».

(٦٨) K. E. Rosengren, «Uses and Gratifications: A Paradigm Outline,» in: Jay G. Blumler and Elihu Katz, eds., *The Uses of Mass communications* (Harmondsworth,UK: Penguin, 1976), pp. 135-165.

تلك الوسائل وسماتهم الشخصية، في إطار خصوصية السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري، حيث وسائل الإعلام الحكومية مملوكة للدولة، وممارسة النشاط السياسي تخضع لعدّة أشكال من القيود. هذا التزاوج قد يدفع الشباب إلى استغلال المنابر التي تتيحها تلك الوسائل، من أجل تحقيق المزيد من المشاركة في مجتمعهم، بهدف التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي.

يعمد جمهور وسائل الاتصال ـ بوصفه جمهورًا نشطًا ـ إلى تحديد اختياراته من الوسائل المتاحة، وفقًا لتوقّعاته المسبقة (Gratification Sought - GS) لما يمكن أن تحققه تلك الوسائل من إشباع لحاجاته (Ratification Obtained- GO) التي تُعَدُّ المحرّك الأساس لاستخدام الوسائل المختارة[٦٩]. كما أنّ دوافع الفرد إلى تحديد اختياراته من وسائل الاتصال لإشباع حاجات بعينها، تأتي نتيجة تفاعل عدد من الدوافع الأولية في مرحلة سابقة ـ وفقًا للنظرية ـ لدوافع الفرد إلى استخدام وسائل الإعلام، حيث يفترض المدخل أن تفاعل السمات الديمغرافية لمستخدمي وسائل الاتصال ـ مع حاجاتهم إلى التواصل وسماتهم النفسية والاجتماعية ـ ينتج منه تكوين دوافع الفرد إلى استخدام وسائل الاتصال[٧٠].

يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية، في سبيل تحليل فرص التحوّل الديمقراطي من خلال التواصل السياسي بوسائل الإعلام الجديد، وذلك وفقًا لرؤية عينة من الشباب المصري الناشط سياسيًا لهذه الفرص:

ـ ما دوافع الشباب المصري الناشط سياسيًا إلى استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي؟

ـ ما طبيعة العلاقة بين كلّ من الدوافع الأولية للشباب ـ محلّ الدراسة ـ ممثلة بالمتغيرات الديمغرافية وعوامل السياق (مستوى الكفاءة السياسية، ومدى الخوف من السلطة، ورؤيتهم لوسائل الإعلام ممثّلة في مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية)، ودوافع استخدام هؤلاء

---

(٦٩) Z. Papacharissi and A. M. Rubin, «Prediction of Internet Use,» *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, vol. 44, no. 2 (March 2000), pp. 175-196.

(٧٠) Pavika Sheldon, «The Relationship Between Unwillingness to Communicate and Students' Facebook Use,» *Journal of Media Psychology*, vol. 20, no. 2 (January 2008), pp. 67-75.

الشباب ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف المشاركة السياسية؟

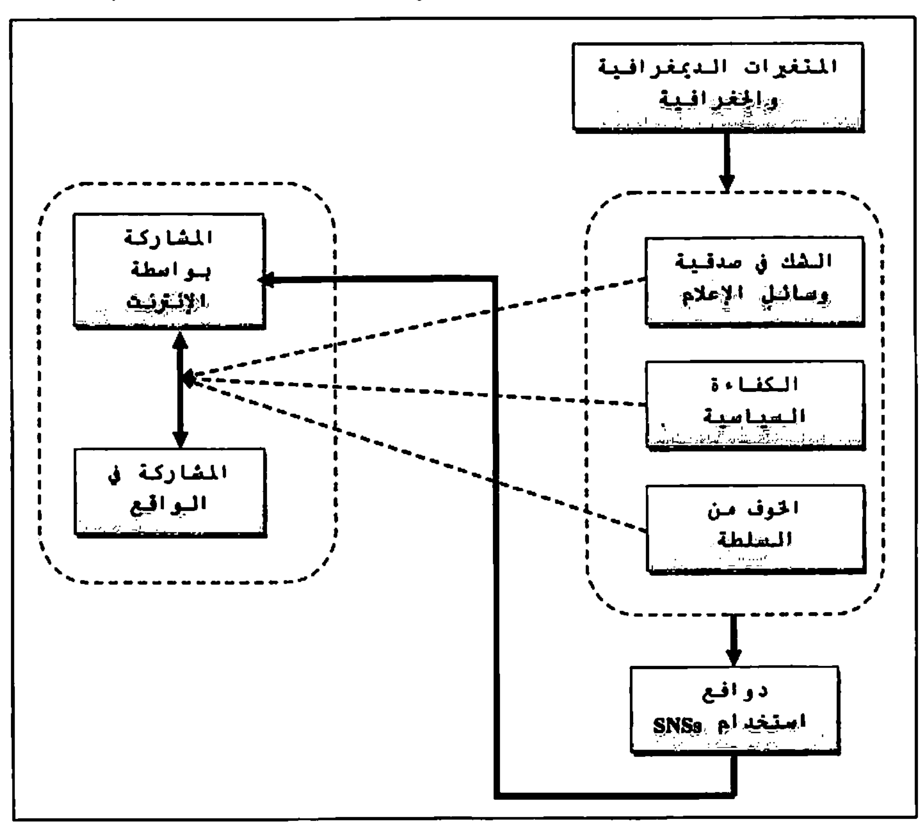
- كيف تؤثّر دوافع التواصل السياسي من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الناتج السلوكي لاستخدام تلك الساحات (ممارسة نشاط سياسي عبر الإنترنت (Online))؟

- كيف تُظْهِرُ ممارسة الشباب محلّ الدراسة أشكالًا من التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي (Online)، في مشاركتهم السياسية في الواقع (Offline)؟

يوضح الشكل الرقم (٩ ـ ١) تصميم الدراسة وطبيعة العلاقة المتوقّعة بين متغيراتها كما هو موضح في التساؤلات البحثية.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)

المتغيرات الرئيسية للدراسة والعلاقة المقترحة بينها وفقًا للتساؤلات البحثية



يتّبع هذا البحث المنهج الكمّي في جمع البيانات (Quantitative Method Approach)، حيث جُمعت البيانات الإمبريقية (الميدانية) الأساسية للدراسة، بتطبيق استمارة استبيان على عينة قِوَامُها ٣٦٧ مشاركًا من الشباب المصري الناشط سياسيًا من مستخدمي الإنترنت، وخصوصًا مستخدمي مواقع التفاعل الاجتماعي بهدف التواصل السياسي. وقد اعتُمد الاستبيان منهجًا لجمع بيانات هذه الدراسة، نظرًا إلى ما تحقّقه هذه الوسيلة من وفر في الوقت والجهد اللازمين لإجراء الدراسة الإمبريقية، كما أنها تُعَدُّ وسيلة منخفضة التكلفة نسبيًا إذا ما قورنت بغيرها من وسائل جمع البيانات. إضافة إلى ذلك، يتيح الاستبيان للباحث إمكان التعرف إلى سمات عدد كبير نسبيًا من أفراد مجتمع الدراسة ورؤاهم، مقارنة بالطرق الكيفية[(٧١)]. لكن من ناحية أخرى، تنبغي الإشارة إلى أن استخدام استمارة الاستبيان يقيد المبحوثين في نطاق عدد من الاستجابات المحددة مسبقًا ـ وَفْقًا للنظرية التي يتبناها البحث ـ ولا يتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم خارج حدود الاستجابات المقترحة لأسئلة الاستبيان أو بعضها ـ ومن ثمّ فإن هذه الوسيلة قد تتيح رؤية أكثر اتساعًا (Horizontal)، لا عمقًا (Depth) للظاهرة محل الدراسة.

طُبقّت الدراسة الميدانية في الفترة بين ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهي الفترة التي جاءت تاليةً للانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وسابقةً مباشرةً لأحداث ثورة الغضب في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتُعَدُّ هذه العينة عيّنة غير احتمالية (Non-probability Sample)، جُمعت بأسلوب» العينة الشبكية» أو «كرة الثلج» (Snow Ball Sample)، حيث جرى التواصل مع عدد من الشباب الناشطين سياسيًا الذين عملوا بدورهم على ترشيح ناشطين آخرين للاشتراك في البحث، وهكذا. يُعَدُّ هذا الأسلوب ملائمًا لطبيعة الدراسة وظروف تطبيقها، حيث ساعد على تقديم الباحث إلى

---

(٧١) John W. Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches,* 3rd ed. (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2009).

مجتمع الدراسة وبناء الثقة مع المشاركين في الدراسة، وهو أمر في غاية الأهمية، بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث وظروف تطبيقه. لكن من ناحية أخرى، يصعب ـ مع العينات غير الاحتمالية ـ تعميم النتائج التي يجري التوصّل إليها على مجتمع الدراسة، وإن كانت مفيدة في وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها.

ثامناً: نتائج الدراسة

ملفّ المبحوثين (Respondent Profile)

جرى حساب التكرارات البسيطة لتوضيح طريقة توزيع عينة البحث، وفقًا للمتغيرات الرئيسية للدراسة، التي تشمل: المتغيرات الديمغرافية، مثل النوع، والفئة العمرية، والدخل الشهري، ومستوى التعليم، وكذا التكرارات الخاصة بالمواقع الإلكترونية التي يستخدمها المبحوثون. يوضح الجدول الرقم (٩ ـ ١) طريقة توزيع عيّنةِ البحث وفقًا لتلك المتغيرات.

يتّضح من الجدول المذكور، أنّ عينة البحث توزعت بين الذكور والإناث بنسبة ٣٩,٢ في المئة إلى ٥٩,٤ في المئة على التوالي (n = 362)، معظمهم (٦٤,٩ في المئة) من طلبة الجامعة؛ وبحسب التحصيل العلمي يمثّل الحاصلون على شهادة جامعية ٢٤,٣ في المئة، ثمّ الحاصلون على درجة فوق الجامعية ٨,٢ في المئة (n = 357). وقد جاء هذا التصنيف متسقًا مع التوزيع العمري لعيّنةِ البحث، حيث تراوحت أعمار معظم الشبان محل الدراسة بين ١٨ و٢٢ عامًا، في حين تراوحت أعمار ٤,٤ في المئة منهم فقط بين ٣٠ و٣٥ عامًا (n = 362). أما في ما يتعلق بالدخل الشهري للمبحوثين، فقد أشار ٣٨,١ في المئة منهم إلى أن إجمالي دخلهم يتراوح بين ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠ جنيه مصري، في حين تساوت نسبة المبحوثين ممن تتراوح دخولهم الشهرية بين ٣٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠ وممن تتراوح دخولهم بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ جنيه مصري وبلغت ٢١ في المئة لكل منهما. ووقعت النسبة الأقل من المبحوثين في فئة الدخل الأكثر ارتفاعًا، حيث أشار ١٥ في المئة منهم فقط، إلى أن دخولهم الشهرية تتجاوز الـ ٧٠٠٠ جنيه شهريًا (n = 346).

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

توزيع المبحوثين بحسب المتغيرات

المتغيرات الرئيسية للبحث	توزيع العينة	
التكرارات (ك)	النسب المئوية	النوع
ذكر	١٤٤	٣٩,٨
أنثى	٢١٨	٦٠,٢
التعليم		
طالب جامعي	٢٣٨	٦٦,٧
حاصل على شهادة جامعية	٨٩	٢٤,٩
حاصل على مؤهل أعلى من الجامعة	٣٠	٨,٤
العمر		
١٨ إلى ٢٢	٢٣٤	٦٤,٦
٢٢ إلى ٢٦	٤٣	١١,٩
٢٦ إلى ٣٠	٣٨	١٠,٥
٣٠ إلى ٣٥	١٦	٤,٤
أكثر من ٣٥ عامًا	٣١	٨,٦
الدخل الشهري (جنيه مصري)		
١٠٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	١٤٠	٤٠,٥
٣٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	٧٧	٢٢,٣
٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠	٧٧	٢٢,٣
أكثر من ٧٠٠٠	٥٢	١٥,٠

كما استجاب المبحوثون لسؤال عن أكثر المواقع التفاعلية التي يتواصلون فيها بالإنترنت[٧٢]، وجاءت النتائج لتضع موقع الفيسبوك على رأس هذه المواقع بنسبة ٩٠,٩ في المئة، يليه موقع اليوتيوب بنسبة ٥٠,٦ في المئة، أما الذين أشاروا إلى استخدامهم مواقع الصحف التفاعلية بالإنترنت، فلم تتجاوز نسبتهم الـ ١٥ في المئة من إجمالي عيّنةِ البحث،

(٧٢) هذا السؤال متعدد الإجابات، حيث يمكن أن يختار المبحوث أكثر من موقف تفاعل اجتماعي.

يليهم بفارق بسيط مستخدمو موقع تويتر بنسبة ١٢,٣ في المئة، وأخيرًا المدوّنات بنسبة ٧,٣ في المئة.

١ ـ دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي (SNS Use Motives)

للإجابة عن السؤال الأوّل الذي يطرحه البحث عن دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، استجاب المبحوثون لمقياس دوافع الاستخدام السياسي ـ المُعدّل ـ لمواقع التفاعل الاجتماعي، وجرى حساب متوسط دوافع المبحوثين إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

وكما يتّضح من الجدول الرقم (٩ ـ ٢)، جاء التوجيه (Guidance) على رأس أسباب تواصل الشباب الناشط سياسيًا محل الدراسة بتلك الوسائل، حيث أشاروا إلى أن استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت يهدف بالدرجة الأولى إلى تكوين آراء واتخاذ قرارات تجاه القضايا السياسية المهمة، وإلى أنها ترشدهم ـ أو تمكّنهم من إرشاد غيرهم ـ نحو اتخاذ قرارات سياسية مهمة (*M* = 16.6). تلت ذلك بفارق طفيف الأسباب الخاصة بالحصول على المعلومات السياسية أو نشرها في شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (Information Seeking/Dissemination) (M = 16.2). ثمّ جاءت الأسباب المتعلقة بملاءمة الوسيلة (Convenience) (M = 11.8)، يليها التشبيك (Networking) (M = 11.1) بوصفها دوافع إلى تواصل الشباب الناشط سياسيًا بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت.

أما إشباع الحاجات المتعلقة بالتواصل الاجتماعي (Social Utility)، فقد جاءت في المرتبة الخامسة بين أسباب التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الإلكتروني (M = 7.7)، واحتلت الأسباب المتعلقة بالترفيه في التواصل السياسي بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي، ذيل قائمة دوافع استخدام تلك الساحات سياسيًا كما هو متوقع. يوضح الجدول الرقم (٩ ـ ٢) المتوسط والانحراف المعياري لكل من فئات الدوافع الستة.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)

دوافع التواصل السياسي بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

الدوافع	المتوسط (M)	الانحراف المعياري (SD)
دوافع التوجيه (Guidance)	١٦,٧	٣,٦
دوافع الحصول على المعلومات ونشرها (Information Seeking/Dissemination)	١٦,٢	٢,٤
دوافع الملاءمة (Convenience)	١١,٨	٢,٤
دوافع التشبيك (Networking)	١١,١	٢,٣
دوافع المنفعة الاجتماعية (Social Utility)	٧,٧	١,٥
دوافع الترفيه (Entertainment)	٦,٥	٢,٣

أ ـ محددات دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (Predictors of Motivations)

جرى اختبار تأثير عدد من العوامل الوسيطة في دوافع تواصل الشباب الناشط سياسيًا بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، وذلك بهدف إلقاء الضوء على طبيعة تأثير البيئة المحيطة بهؤلاء المبحوثين، في ميولهم نحو تفعيل آليات تلك الساحات التفاعلية لتحقيق أهداف سياسية، في إطار ما قد تفرز هذه البيئة من معطيات أو ما قد تفرضه من تحديات.

ب ـ المتغيرات الديمغرافية (Demographics)[٧٣]

أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الأصول الاجتماعية لإشباعات وسائل الاتصال، أن المتغيرات الديمغرافية تُعَدُّ من ضمن العوامل المسؤولة عن تكوين دوافع الأفراد تجاه تلك الوسائل. على سبيل المثال، ثبت وجود اختلافات بين كل من الذكور والإناث، وكذا بين الفئات العمرية

(٧٣) نظرًا إلى الأحداث التي وقعت في أثناء فترة تطبيق الدراسة الميدانية (أحداث العمرانية وتفجيرات كنيسة القديسين في الإسكندرية) والتي أحدثت توترًا بين المسلمين والمسيحيين في مصر، حذف سؤال خاص بالديانة من استمارة الاستقصاء، منعًا لإثارة أي شكوك أو تساؤلات لدى المبحوثين.

المختلفة في ما يتعلق بالأسباب التي تدفع الأفراد إلى استخدام وسائل الاتصال المختلفة[٧٤]. أما في ما يتعلق باستخدام الإنترنت على وجه التحديد، فقد اتخذت الدراسات السابقة اتجاهات مختلفة في ما يتعلق بتأثير تلك المتغيرات في دوافع مستخدمي الإنترنت؛ وأشارت الدراسات منذ السنوات الأولى لانتشار شبكة الإنترنت، إلى أن مستخدميها هم بالدرجة الأولى من الذكور، ممن ينتمون إلى مستوياتٍ اجتماعية ـ اقتصادية مرتفعة[٧٥]، ما دفع بعض الباحثين إلى القول إن شبكة الإنترنت ما زالت وسيلة الصفوة، ولم تتحول بعدُ إلى وسيلة اتصال جماهيري مع وجود تنوع ملحوظ بين مستخدميها من الفئات المختلفة[٧٦].

لكن تجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى ما توصل إليه عدد من الدراسات التي أجريت حديثًا، من أن تكنولوجيا الإعلام الجديد، آخذة في الانتشار بين شرائح الجمهور المختلفة، وهو ما يشير إلى تضاؤل تأثير المتغيرات الديمغرافية في دوافع شبكة الإنترنت وإشباعاتها، مقارنة بغيرها من وسائل الاتصال التقليدي[٧٧].

جرى حساب مُعامل الارتباط الخطّي (بيرسون r) لتوضيح مدى تأثير وطبيعة كل من العمر، ومستوى التعليم، والدخل الشهري للمبحوثين في الأسباب التي تدفعهم إلى التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فهذه العوامل تُعَدُّ، وَفْقًا لمدخل الاستخدامات والإشباعات، دوافع أوّلية قد تؤثّر في طبيعة الحاجات التي يسعى الأفراد لإشباعها باستخدام وسائل الإعلام[٧٨]. أمّا بالنسبة إلى النوع، فهو متغير فئوي (Categorical) (أو اسميّ Nominal)، لذا جرى حساب اختبار T (T-test)

(٧٤) Kippax and Murray, «Using the Mass Media: Need Gratification and Perceived Utility».

(٧٥) Rick Busselle [et al.], «Factors Affecting Internet Use in a Saturated-Access Population,» *Telematics and Informatics*, vol. 16, nos. 1-2 (February-March 1999), pp. 45-58.

(٧٦) Eric P. Bucy, «Social Access to the Internet,» *Harvard International Journal of Press/Politics*, vol. 5, no. 1 (Winter 2000), pp. 50-61.

(٧٧) Kaye and Johnson, «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information».

(٧٨) Papacharissi and Rubin, «Prediction of Internet Use».

لتوضيح ما إذا كانت هناك اختلافات بين الذكور والإناث، في ما يتعلق بدوافع استخدامهم وسائل الإعلام الجديد محلّ الدراسة.

يلخّص الجدول الرقم (٩ ـ ٣)، والشكل الرقم (٩ ـ ٢) النتائج.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)
معامل الارتباط بين المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين ودوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

المتغيرات الديمغرافية	معامل الارتباط (بيرسون)					
	دوافع التوجيه	دوافع الحصول على المعلومات ونشرها	دوافع التشبيك	دوافع المنفعة الاجتماعية	دوافع الترفيه	دوافع الملاءمة
النوع (T-test)		*٠,١٣٠	٠,٠٦٨	**٠,١٤٤	**٠,١٧٨	٠,٠٣٦
العمر	*٠,١١٩	٠,٠٩٦	٠,٠٤٣	٠,٠٨٠	*٠,١٢٠	٠,٠٠٩
التعليم	٠,٠٠٠	٠,٠٦٧	٠,٠١٧	**٠,١٥٢	**٠,١٦٣	٠,٠٦٥
الدخل الشهري	٠,١٠٧	**٠,١٦٨	*٠,١١٦	*٠,١٢٩	٠,٠٣٢	٠,٠٧٢

ملاحظة: *p < 0.05, **p < 0.01

يتضح من بيانات الجدول السابق، أنّ المتغيرات الديمغرافية للمشاركين في الدراسة، لها تأثير متوسط الشدة في دوافعهم تجاه استخدام مواقع التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، حيث أظهرت النتائج أنّ ١١ من أصل ٢٤ علاقةً ارتباطيةً جرى اختبارها، كانت دالّةً إحصائيًا في ما يتعلق بالنوع؛ فقد ثبت وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في ما يتعلق بدوافع التوجيه، حيث يستخدم الذكور مواقع التفاعل الإلكتروني بهدف التوجيه والحصول على المعلومات ونشرها، أكثر من استخدام الإناث لها ($p < 0.05$)، بينما كان استخدام المواقع لأسباب تتعلق بالمنفعة الاجتماعية والتواصل مع الآخرين والترفيه، أعلى لدى الإناث منه لدى الذكور ($p < 0.01$). أما في ما يتعلق بدوافع التشبيك والملاءمة، فلم يثبت وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث.

يمكن تفسير هذه النتائج بالنظر إلى الملاءمة (Convenience) والتشبيك (Networking)، على أنهما من الإشباعات الأساسية المرتبطة بطبيعة التواصل، بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فهذه الإشباعات ترتبط ـ في الغالب ـ بالبعد الاتصالي لساحات التفاعل، وبالحاجات التي يمكن أن

تساهم هذه الساحات في إشباعها، بصرف النظر عن مستخدمي الوسيلة أو الأهداف التي يسعون لتحقيقها. فالإنترنت تُعَدُّ وسيلة اتصال «سهلة الاستخدام» لا يتطلب التواصل بها بذل الكثير من المال أو الوقت أو الجهد، إذا امتلك مستخدموها القدر الكافي من الكفاءة (Internet Efficacy) التي تمكّنهم من استخدامها بفعالية. إضافة إلى ذلك، ابتُكرت مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الأساس لتكون ساحات للتواصل بين الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة، وبناء مجتمعات تجمع بين أعضائها اهتماماتٌ مُشتركةٌ. وكما يتّضح من نتائج البحث، فإنّ مستخدمي هذه الساحات من الشباب الناشطين سياسيًا محلّ الدراسة ـ ذكورًا كانوا أم إناثًا ـ يستمرّون في تفعيل الإمكانات التي تتيحها تلك الساحات، لخدمة أهدافهم السياسية في إطار هذا الفهم لطبيعة الوسيلة.

أمّا العمر، فقد كان من أقلّ المتغيرات الديمغرافية التي أثّرت في أسباب استخدام الشباب محلّ الدراسة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت. فقد ثبت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين العمر ودوافع التوجيه ($r = .119, p < 0.05$)، كما ثبت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين هذا المتغير ودوافع الترفيه ($r = -.120\ p < 0.05$)؛ فالمبحوثون الأكبر سنًّا يميلون إلى التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الإلكتروني لأسباب تتعلق بالتوجيه السياسي، في حين يظهر تأثير دوافع الترفيه أقوى من غيره لدى المبحوثين الأصغر سنًّا.

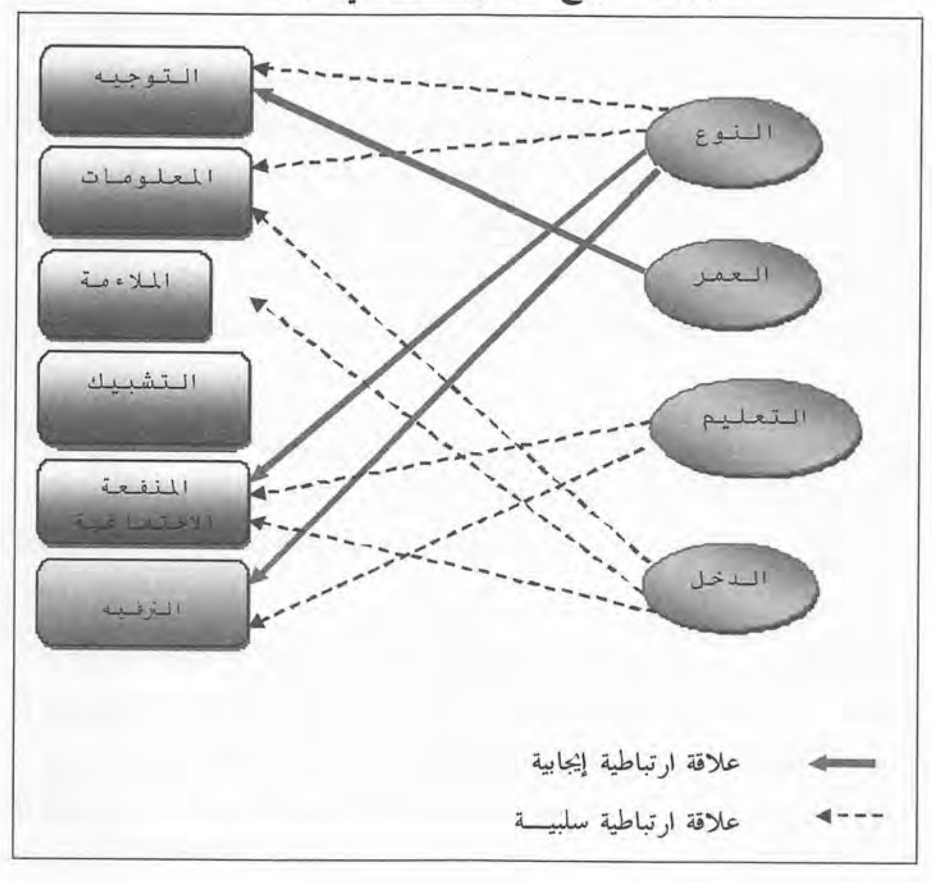
ارتبط الدخل الشهري للمبحوثين ارتباطًا سلبيًا بدوافع البحث عن المعلومات ونشرها ($r = -.168, p < 0.01$)، كما ارتبط سلبيًا بدرجة أقلّ شدة، بكل من دوافع التشبيك ($r = -.116, p < 0.05$) ودوافع المنفعة الاجتماعية ($r = -.129, p < 0.05$).

في ما يتعلّق بالتعليم، ارتبط بعلاقة سلبية قوية بكل من دوافع المنفعة الاجتماعية ($r = -.152, p < 0.01$)، ودوافع الترفيه ($r = -.163, p < 0.01$)؛ فكلما ارتفع مستوى تعليم الشباب الناشط سياسيًا محل الدراسة، قلّ احتمال تفعيلهم ساحاتِ التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، لإشباع حاجات تتعلّق بالمنفعة الاجتماعية والترفيه.

من الجدير بالملاحظة أنّ التشبيك ـ أحد الأسباب التي قد تدفع الشباب إلى التفاعل السياسي من خلال مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ لم يرتبط بعلاقة دالَّةٍ بأي من المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين. وقد تشير هذه النتيجة إلى إدراك المبحوثين أهمّية بناء شبكات من العلاقات بصفتها شرطًا أساسًا لتوصيل رسالتهم، بصرف النظر عن النوع والمستوى التعليمي وغيرها، كما أنها تتّفق ـ من ناحية أخرى ـ مع طبيعة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، التي تهدف أساسًا إلى إتاحة التواصل بين الأصدقاء وبناء علاقات بين مستخدمي تلك المواقع.

الشكل الرقم (٩ ـ ٢)

المتغيرات الديمغرافية: محدّدات دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت



ج ـ عوامل السيـاق (Contextual factors)

للإجابة عن التساؤل البحثي الثاني، جرى حساب معامل الارتباط الخطّي (بيرسون r) بين كل من عوامل الكفاءة السياسية، وعوامل التشكيك في صدقية وسائل الإعلام، وعوامل الخوف من السلطة؛ ودوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بالنظر إلى أنّ هذه العوامل سابقة لتلك الدوافع. كما جرى حساب محدّدات مختارة في إطار هذا البحث، لتُظهر ملامح البيئة السياسية ومعطياتها التي يتفاعل فيها المبحوثون. يلخّص الجدول الرقم (٩ ـ ٤) نتائج البحث في ما يتعلّق بهذا التساؤل.

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)
معامل الارتباط بين متغيرات السياق ودوافع المبحوثين
إلى التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

متغيرات السيـاق	معامل الارتباط (بيرسون r)					
	دوافع التوجيه	دوافع الحصول على المعلومات ونشرها	دوافع التشبيك	دوافع المنفعة الاجتماعية	دوافع الترفيه	دوافع الملاءمة
الكفاءة السياسية	*٠,١١٩	*٠,١١١	٠,٠٧٢	٠,٠٠٥	*٠,١٢٣	٠,٠٨١
التشكيك في صدقية وسائل الإعلام (الحكومية)	**٠,٢١٠	٠,٠١٢	*٠,١١٧	**٠,١٤٨	**٠,١٧٠	٠,٠٧٨
الخوف من السلطة	٠,٠٤٤	٠,٠٤٦	٠,٠٠٢	**٠,١٧١	**٠,١٤٢	*٠,١٣٥

ملاحظة : *$p < 0.05$, **$p < 0.01$

يتّضح من الجدول، وجود عشر علاقات دالة إحصائيًا من أصل ١٨ علاقة اختُبرت بين مجموعتي المتغيرات محلّ الدراسة. ويُعَدُّ التشكيك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية (National Media Skepticism) ـ إجمالًا ـ من أقوى المتغيرات تأثيرًا في دوافع تواصل الشباب المُسَيَّس، بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فكلّما زاد شعور الأفراد بالشك في ما يقدّمه الإعلام الحكومي من مضامين، زاد ميلهم نحو تفعيل ساحات التفاعل

الاجتماعي بالإنترنت بديلًا لتلك الوسائل. تأتي هذه النتيجة متّسقة مع ما توصّلت إليه نتائج الدراسات السابقة، التي أثبتت أنّ الأفراد يسعون للحصول على المعلومات السياسية بواسطة الإنترنت، في حال إخفاق البثّ الإعلامي الذي تقدّمه وسائل الإعلام التقليدية عن القضايا السياسية في إشباع حاجاتهم[79].

من الجدير بالملاحظة أنّ التشكيك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية لم يرتبط بعلاقة دالّة إحصائيًا بدوافع الحصول على المعلومات ونشرها في مواقع التفاعل الاجتماعي، في حين كان له تأثير دالّ في كل من دوافع اتّخاذ القرار السياسي (التوجيه)، والانضمام إلى مجموعات ذات اهتمامات سياسية، وتجميع الأفراد تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك (التشبيك). وقد تعبّر هذه النتيجة عن إدراك المبحوثين بعض الجوانب السلبية، في ما يتعلّق بصدقية مواقع التفاعل الاجتماعي بوصفها مصدرًا موثوقًا به للمعلومات السياسية، ما يقلّل من درجة اعتمادهم عليها مصدرًا للحصول على المعلومات لأسباب قد تتعلق بمهنية الممارسة. لكن هذا لا ينفي الاعتماد أيضًا على مصادر معلومات بديلة لوسائل الإعلام الحكومية بواسطة الإنترنت، يمكن أن تشمل على سبيل المثال، مواقع الصحف المستقلّة، أو شبكات الأخبار العالمية. ومن ناحية أخرى، قد تقترح العلاقة الدالة بين متغير التشكيك وكل من دوافع التوجيه والتشبيك تفسيرًا آخر، لاستخدام شبكات التفاعل الاجتماعي بديلًا للإعلام الحكومي، مفاده: أن اعتماد المبحوثين على هذا المصدر البديل في اتخاذ القرار السياسي، لا يأتي من كون شبكات التفاعل مصدرًا موثوقًا به للمعلومات، بل نتيجة تأثير الأصدقاء (Peer Pressure)، وهو ما يؤكده ثبوت العلاقة مع دوافع التشبيك.

أما في ما يتعلق بالخوف من السلطة، فقد أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين هذا الشعور، وكل من دوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، لأسباب تتعلق بتحقيق منافع

(٧٩) Tolbert and McNeal, «Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?».

اجتماعية كالدخول في نقاشات سياسية مع الآخرين ($r = .171, p < 0.01$)، والترفيه ($r = .142, p < 0.01$). كما ارتبط الشعور بالخوف من السلطة، بعلاقة إيجابية أقل شدة بدوافع ملاءمة الوسيلة ($r = .135, P < 0.05$). تشير هذه النتائج إلى أن الأفراد قد يميلون إلى تقليل حدة الشعور بالخوف من السلطة، عن طريق تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، لإشباع حاجات أقرب إلى أهداف التفاعل الاجتماعي والتواصل مع الأصدقاء، منها إلى الحصول على المعلومات السياسية واتخاذ القرارات، في ما يمكن أن يُسمّى «الاستخدام المُيَسَّر لمواقع التفاعل» (Soft Utilization of SNSs). ما يؤكد هذه النتيجة، عدم ثبوت علاقات دالة بين الخوف من ناحية وكل من دوافع التوجيه، والحصول على المعلومات ونشرها، والتشبيك، من ناحية أخرى.

انطلاقًا من المنطق ذاته، أثبت تحليل الارتباط وجود علاقات دالة إحصائيًا بين الشعور بالكفاءة السياسية لدى الناشطين السياسيين محل الدراسة، ودوافع استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التوجيه ($r = .119, P < 0.05$)، والحصول على المعلومات ($r = .111, P < 0.05$)؛ فكلما شعر الأفراد بالقدرة على التأثير في الحياة السياسية، زاد ميلهم إلى تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بهدف الحصول على المعلومات السياسية واتخاذ القرارات. وكما هو متوقع، ثبت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الشعور بالكفاءة السياسية والاستخدام السياسي، لمواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف الترفيه ($r = -.123, P < 0.05$).

٢ ـ دوافع استخدام مواقع التفاعل الاجتماعي والمشاركة السياسية عبر الإنترنت (SNS Motives and Online Political Participation):

تناول التساؤل البحثي الثالث العلاقة بين دوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، وممارسة المشاركة السياسية بواسطة تلك الساحات. ولاختبار تلك العلاقة، طُبِّق تحليل التدرج الخطي (Linear Progression Analysis)، بحيث جُعِلت فئاتُ الدوافع المختلفة «المتغير المستقل»، والمشاركة السياسية بالإنترنت «المتغير التابع». أظهرت نتائج الاختبار أن التوجيه ـ أحد دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل

الإلكتروني - لم يرتبط بممارسة المشاركة السياسية بواسطة تلك المواقع. في هذا الإطار، أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن مستخدمي موقع الفيسبوك، يميزون بين أنماط الأنشطة السياسية المختلفة، التي يمكنهم ممارستها بواسطة هذا الموقع، ولا يميلون إلى التعبير عن آرائهم السياسية بواسطة الموقع، بل رأوا الفيسبوك وسيلة «غير ملائمة» لإقناع الآخرين بتغيير معتقداتهم وآرائهم السياسية أو بتبنّي آراء جديدة، أو بممارسة أنشطة سياسية معيّنة[٨٠].

أظهرت النتائج أيضًا أنّ الوفر في الوقت والجهد والتكلفة المادية (الملائمة) الذي يحقّقه استخدام الإنترنت، لا يؤثّر في ميل الشباب الناشط سياسيًا إلى ممارسة أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت، ما قد يشير إلى استعداد هؤلاء الشباب لبذل المال والجهد والوقت لتحقيق أهدافهم من خلال المشاركة السياسية بواسطة تلك المواقع. أمّا في ما يتعلّق بدوافع الحصول على المعلومات ونشرها بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، فقد ثبت تأثيرها في المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت؛ فكلّما سعى الشباب للحصول على المعلومات ونشرها بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني، زاد ميلهم إلى المشاركة في أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع ($\beta = 0.227, P < 0.01$).

وكذلك الحال بالنسبة إلى دوافع التشبيك؛ فكلما زادت حاجة الشباب إلى الانضمام إلى/ أو تكوين مجموعات ذات اهتمامات سياسية بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي، زاد ميلهم إلى المشاركة في أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع ($\beta = 0.291, P < 0.01$). تأتي هذه النتيجة متسقة مع طبيعة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، التي أُطلقت لتكون ساحات للتواصل والتفاعل الاجتماعي بين الأصدقاء الحاليين، وكذا لبناء صداقات جديدة بين مستخدمي تلك الساحات[٨١].

---

(٨٠) Vitak [et al.], ««Poking» People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election».

(٨١) Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, «Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship,» *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 13, no. 1 (October 2007), pp. 210-230.

كما تظهر هذه النتيجة أيضًا إدراك الشباب محلّ الدراسة، أهمية امتلاك شبكة واسعة من المعارف والأصدقاء بواسطة الإنترنت، ما يمكّنهم من إيصال رسالتهم إلى عددٍ أكبر من المشاركين المحتملين في النشاط السياسي، ويزيد بالتالي من قدرتهم على التحفيز لتحقيق أهدافهم السياسية؛ وهو ما أكّدته دراسة شين وزملائه(٨٢)، حيث رأت في اتساع شبكة الأصدقاء التي يمتلكها مستخدمو الإنترنت، شرطًا أساسيًا لدعم قدرتهم على تحفيز مستخدمين آخرين، لتبنّي أفكار محدّدة أو القيام بسلوك معين.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين دوافع المنفعة الاجتماعية، وممارسة النشاط السياسي بواسطة الإنترنت ($\beta = -0.207, P < 0.01$). وكذلك الحال بالنسبة إلى دوافع الترفيه ($\beta = -0.125, P < 0.05$)؛ فكلما كان استخدام الشباب الناشطين سياسيًا لشبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت مدفوعًا بالحاجة إلى التواصل الاجتماعي و/أو الترفيه، قلّ ميلهم إلى ممارسة أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع. إضافة إلى كون هذه النتيجة متوقعة، فإنها تأتي متسقة أيضًا مع نتائج البحث المتعلقة بالتساؤل الأوّل، عن دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني؛ فقد جاء التوجيه، والسعي للحصول على المعلومات ونشرها، على رأس قائمة الأسباب التي تدفع الشباب الناشطين سياسيًا إلى التواصل السياسي بواسطة الإنترنت، في حين احتلّت المنفعة الاجتماعية والترفيه ذيل القائمة؛ ما لا يُتوقّع معه أن يؤثّر هذا النوع من الدوافع ـ الذي لا يرتبط بطبيعته بالنشاط السياسي ـ في سلوك الشباب الناشط سياسيًا.

٣ ـ المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت وفي الواقع (Online and Offline Participation):

طرح البحث الحالي تساؤلًا عن وجود علاقة بين المشاركة السياسية في العالم الافتراضي وفي الواقع، وطبيعة تأثير كلّ منهما في الآخر. وبتطبيق

(٨٢) Shen [et al.], «Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China».

معامل الارتباط الخطّي (بيرسون r) ثبت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرين؛ فالشباب الناشطون سياسيًا بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي يميلون إلى ممارسة نشاطهم السياسي في الواقع أيضًا ($r = .601, P < 0.01$). ولاختبار مدى ثبات هذه العلاقة في سياق التكوين السياسي للمجتمع المصري، اختُبر تأثير عدد من المتغيرات الوسيطة في ثبات العلاقة وشدّتها؛ فقد كان من المتوقّع على سبيل المثال، أن يؤثّر الشعور بالخوف من التعرض للإيذاء في ممارسة النشاط السياسي في الواقع، حيث يفتقر الأفراد إلى ما قد يتمتّعون به من شعور بالأمان في النشاط بواسطة الإنترنت. فهم - على سبيل المثال - لا يستطيعون حجب هوياتهم أثناء التواصل السياسي، كما هي الحال في ساحات شبكة الإنترنت (أشار معظم الناشطين إلى استخدامهم أسماءهم الحقيقية أو أسماء عُرف ارتباطها بهوياتهم، وإلى أن أجهزة الأمن قادرة نسبيًا على تتبّع نشاطهم بواسطة الإنترنت). وباختبار تأثير عامل الخوف من السلطة، ثبت كذلك وجود العلاقة الارتباطية بين ممارسة النشاط السياسي بواسطة الإنترنت وفي الواقع ($r = .576, P < 0.01$). وقد أشارت الدراسات السابقة في هذا الشأن، إلى أن ممارسة التعبير عن الرأي في أحد السياقات، ترتبط بالتعبير عنه في سياقات أخرى؛ فالتعبير عن الرأي في سياق العالم الافتراضي، يزيد من احتمالات التعبير عنه في الواقع أيضًا[٨٣].

كما ثبت ارتباط ممارسة النشاط السياسي في كلا السياقين أيضًا عند اختبار تأثير كل من التشكيك في صدقية وسائل الإعلام ($r = .611, P < 0.01$)، والشعور بالكفاءة السياسية، ($r = .561, P < 0.01$) وهو العامل اللازم لممارسة النشاط السياسي ولا سيما في الواقع حيث المجال لإحداث التغيير الملموس. ومن ثمّ فإنّ شعور الفرد بالقدرة على إحداث التغيير، وبقيمة ما يمارسه من نشاط سياسي، يُعَدُّ من الشروط الأساسية لتكبُّده عناء الانخراط

(٨٣) Xudong Liu and Shahira Fahmi, «Testing the Spiral of Silence in the Virtual World: Monitoring Opinion-Climate Online and Individuals' Willingness to Express Personal Opinions in Online Versus Offline Settings,» Paper Presented at: «The 59th Annual Meeting of the International Communication Association».

في العمل السياسي ومشقّته، ولاسيما إذا كانت ممارسته هذا النشاط تجري في بيئة عدائية غير محبذة.

تاسعاً: مناقشة النتائج والاستنتاجات

تتناول هذه الورقة البحثية رؤى الشباب الناشط سياسيًا لقيمة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت كمواقع الفيسبوك، واليوتيوب، والتويتر، وقدرتها على تمكينهم من تحدّي احتكار السلطة، وممارسة دور إيجابي في الساحة السياسية في ظلّ حكم الأنظمة السلطوية. وقد ثار الجدل ودار معظم النقاشات في شأن فاعلية الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام الجديد في هذا المجال، في الدول المتقدمة. وتعاملت الدراسات التي اهتمّت بهذا الشأن، مع وسائل الإعلام بوصفها بيئة متجانسة، أُطلق عليها اصطلاح «بيئة الإعلام العالمي الحالية» (Today's Global Media Environment)، مُفْتَرِضَةً أنّ القضايا التي تواجه صناعة الإعلام، تتّسم بالطابع الدولي، وتقبل التعميم في السياقات المختلفة[٨٤].

من ناحية أخرى، دار معظم النقاشات المتعلقة بشأن ما يمكن أن تؤدّيه الإنترنت في قضايا التحوّل السياسي والمجتمعي، في المجتمعات الغربية، حيث «الفردية وديمقراطية المؤسّسات، تمثل العناصر الأساسية للمركب الثقافي فيها»[٨٥].

كشفت الدراسة الحالية عن أنّ ممارسة الاتصال السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (SNS)، ترتبط بعلاقة إيجابية بممارسة أنشطة سياسية في الواقع. وقد ثبتت العلاقة بين هذين المجالين حتى عند اختبار تأثير عوامل السياق التي تناولها هذا البحث، مثل الشعور بالكفاءة

---

(٨٤) G. Berger, «New Media and Press Freedom in the Developing world,» Paper presented at: «New Media: The Press Freedom Dimension. Challenges and Opportunities of New Media for Press Freedom,» (Sponsored by the World Press Freedom Committee, co-sponsored by UNESCO, in Partnership with the Coordinating Committee of Press Freedom Organizations, and the The John S. and James L. Knight Foundation, Paris, 15-16 February 2007).

(٨٥) Shen [et al.], «Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China,» p. 453.

السياسية، والشك في صدقية وسائل الإعلام، وكذا الخوف من السلطة. وتتّفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أيدت الدور الإيجابي، الذي يمكن أن تؤدّيه شبكة الإنترنت في مجال التمكين السياسي وتعبئة الجماهير عمومًا[٨٦] كما أنّها تُعَدّ استجابة لواقع السياق الذي أُجريت فيه الدراسة، وتعبيرًا عن التكوين السياسي للمجتمع المصري الذي «يحكمه قانون الطوارئ، الذي يمكن بمقتضى أحكامه إلقاء القبض على المواطنين وإلقاؤهم في السجن من دون محاكمة، وتعريض ممثّلي قوى المعارضة للمضايقات الأمنية والتعذيب، وتوجيه الاتّهامات والسجن بالجملة لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بدعوى خطورتهم على أمن الدولة، وفرض القيود والرقابة على حرية الرأي والتعبير التي طاولت شبكة الإنترنت ومواقع التفاعل الاجتماعي، وغيرها من الممارسات التي جعلت الشعب المصري يشكو العيش في سجن مفتوح، حيث ينكر عليه سجّانه أبسط الحقوق الأساسية»[٨٧].

لكن قبل القفز إلى الاستنتاجات والمغالاة في تفسير النتائج بخصوص «تحقيق أحلام الناشطين السياسيين في تمكين المواطن العادي، وتفعيل مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بوصفها منابر للرأي الحرّ في مواجهة السلطة»[٨٨]، ولا سيما في إطار الربط المتكرّر بين وقوع ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير في مصر، وغيرها من الأحداث التي وقعت في عدد من الدول العربية، واستخدام وسائل الإعلام الجديد؛ ينبغي تفسير النتائج التي توصّل إليها البحث في ضوء متغيرين أساسيين:

الأول يتعلق بالعيّنة التي طُبّقت الدراسة الإمبريقية على مفرداتها، وهي عيّنة شبكية (Snowball Sample) من الشباب الناشط سياسيًا، ما قد يشير إلى أن المشاركين في البحث هم من المهتمين بالشأن السياسي، وما قد يرتبط

---

(٨٦) Boulianne, «Does Internet Use Affect Engagement? A Meta-Analysis of Research».

(٨٧) Simon Tisdall, «Hosni Mubarak: Egyptian 'Pharaoh' Dethroned Amid Gunfire and Blood,» (guardian.co.uk, 11 February 2011), Retrieved 27 February 2011, on the Web: <http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/11/hosni-mubarak-resigns-analysis>.

(٨٨) Boyd, «Can Social Network Sites Enable Political Action?,» p. 112.

بذلك من شعور بالكفاءة السياسية والقدرة على إحداث تغيير. من ناحية أخرى، تشير الفئة العمرية للغالبية العظمى من المبحوثين محل الدراسة، إلى إمكان امتلاك هؤلاء درجة عالية من كفاءة استخدام شبكة الإنترنت، وهو العامل الذي ثبت ارتباطه إيجابًا بممارسة أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت[٨٩] كما تنبغي الإشارة أيضًا إلى محدودية القدرة على تعميم نتائج العينات غير الاحتمالية، التي تندرج تحتها عيّنةُ الدراسة الحالية.

أمّا العامل الثاني، فيتعلق بالفترة التي طُبّقت خلالها الدراسة الميدانية، وهي الفترة التي تلت انتخابات مجلس الشعب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، التي وصفت بأنها الانتخابات «الأكثر تلفيقًا على الإطلاق»[٩٠]، ما أدّى إلى إثارة حفيظة قطاع عريض من أبناء الشعب المصري، ودقّ ناقوس الخطر، فعجّل بقيام ثورة الغضب في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومن ثمّ، فمن المتوقّع أن تتّسم هذه الفترة بحيوية النشاط السياسي وكثافته في كلا السياقين، الافتراضي والحقيقي، لتحفيز الجماهير وتعبئتها وراء مطالب التغيير، ما يُتوقّع معه أن تظهر سمات هذه الفترة بما فيها من أحداث، في اتجاه النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

قد يدعم اندلاع الثورة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، في ما يتعلق بارتباط ممارسة السياسة بواسطة الإنترنت بممارستها في الواقع، بل وقد يؤدي إلى المغالاة في الحديث عن «ثورة الفيسبوك». لكن تجدر الإشارة إلى أن تفسير تلك النتائج في ضوء أحداث ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، من شأنه أن يلقي الضوء على عدد من العوامل التي ساهمت ـ على الأرجح ـ في دفع التظاهرات إلى حد «الثورة»، كما قد يُساهم في وضع ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في مكانها الواقعي ضمن تلك السلسلة من العوامل، عوضًا عن النظر إليها بوصفها «محرك الثورة».

(٨٩) Shen [et al.], «Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China».

(٩٠) Tisdall, «Hosni Mubarak: Egyptian 'Pharaoh' Dethroned Amid Gunfire and Blood».

على العكس ممّا هدفت إليه السلطات وتوقّعته عند قطعها شبكة الإنترنت بعد ثلاثة أيام فقط من انطلاق تظاهرات الغضب، أتاح انقطاع الاتصال الإلكتروني الفرصة لبناء شبكات من العلاقات الإنسانية المبنية على **الثقة المتبادلة** (Trust-Based Networking) **والتواصل الشخصي** (Face-to-Face Communication)، الذي اتُّهمت الإنترنت - منذ انتشارها على المستوى الجماهيري قبل أكثر من عقد - بالتقليل من أهميته وتقويض الفرص المتاحة أمام ممارسته[٩١].

كما استطاع المتظاهرون خلق ما يمكن تسميته «منظومة الجمعة» حيث نظّموا سلسلة من التظاهرات، تخرج كبراها في يوم الجمعة رافعة شعارًا يعبّر عن موقف معين، كردّ فعل الجماهير إزاء مواقف السلطة، أو يعلن عن مطالب محدّدة، أو يحدد مرحلة تالية في أحداث الثورة (مثل جمعة الغضب، جمعة الرحيل، جمعة النظافة. . . إلخ). وقد ساهم ذلك في تنسيق المجال العامّ (Public Sphere)، وخَلقِ نوعٍ من التنظيم شبه التلقائي لسلسلة التظاهرات الأساسية في الثورة، وإفساحُ المجال أمام تفعيل آليات التشبيك القائمة على التواصل الشخصي، كما أُشيرَ سابقًا. ومن ثمّ يمكن القول، انطلاقًا من تحليل أوتاوي وحمزاوي لحركة التظاهرات في المنطقة العربية، إن هذه المنظومة قد ساهمت - وما زالت - في تمكين المتظاهرين من خلق حلقات متسلسلة، يكمل كلّ منها الآخر، لتكون بذلك نوعًا من التنظيم المتناغم لحركة اجتماعية متكاملة[٩٢].

من ناحية أخرى، نجح المتظاهرون في تفعيل وسائل الاتصال التقليدية («Old» Media) للالتفاف على الرقابة اللصيقة المفروضة على وسائل الإعلام، ولا سيما تلك المساندة للثورة (مثل قنوات تلفزيون الجزيرة الإخبارية)، وخلق «هجين اتصالي» من تلك الوسائل (مثل استخدام خطوط هاتف دولية لنقل التغريدات (Tweets)، وكذا استخدام تردّدات الراديو المحلّية، وأجهزة

---

(٩١) Zhang [et al.], «The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior,» and Robert Kraut [et al.], «Internet Paradox. A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-Being?,» *American Psychologist*, vol. 53, no. 9 (September 1998), pp. 1017-1031.

(٩٢) Ottaway and Hamzawy, «Protest Movements and Political Change in the Arab World».

الفاكس لنقل مقاطع الويكيليكس الخاصّة بالأحداث في مصر(٩٣). وقد أتاح لهم هذا الهجين التكنولوجي، ما سمّاه كاستيل وآخرون «التحفيز الومضي (Flash Mobilization)»(٩٤) في محاولة لتوصيل صوت المصريين إلى خارج نطاق الحصار الإعلامي المفروض عليهم. من ناحية أخرى، أدّى **عامل الخوف** دورًا إيجابيًا في دفع المشاركة السياسية في الواقع. ومع أنّ الإحساس بالخوف يؤدّي في الغالب إلى تراجع معدّلات المشاركة في أنشطة سياسية في ظلّ الأنظمة السلطوية، إلا أنّ هذا المتغير قد عمل ـ على الأرجح ـ لمصلحة الثورة وأهداف التغيير. فالخوف من التوقيف والتعذيب ربّما يكون مسؤولًا عن إصرار المتظاهرين على الاستمرار في التظاهر لنيل مطالبهم؛ فبعد أن أصبحت وجوه العديد منهم وأسماؤهم معروفة لدى السلطات، ولم يعودوا شخصيات افتراضية (Avatars) كما كانت الحال في الإنترنت، لم يعد أمامهم مجال للعودة: فإمّا التغيير أو الموت في ميدان التحرير. تبيّن ذلك من نتائج الدراسة التي أظهرت أن الشعور بالخوف لم يؤثّر في ميل الشباب محلّ الدراسة، إلى ممارسة نشاطهم السياسي في الواقع، حيث احتمال مواجهة السلطة وبطشها أكبر من غيره.

من ناحية أخرى، أدّى **الإعلام التقليدي**، المملوك للدولة والمُدار بواسطة أجهزتها مصحوبًا بردود أفعال النظام إزاء التظاهرات ومطالب المتظاهرين، دورًا في تحريك إيقاع الثورة. فقد أدّى التعامل مع المتظاهرين والناشطين من الشباب من منطلق أنهم «مجموعة من الأطفال»، إلى انزلاق النظام ـ السابق ـ في سلسلة من الممارسات التي تنتهك حقوق المواطنين، مصحوبة بالتجاهل المُتعمَّد لمطالبهم والاستجابة لها بتصريحات جاءت متأخّرة في توقيتها، ومراوِغة في مضامينها؛ ما دفعهم إلى الإصرار على مطالبهم، بل ورفع سقف تلك المطالب إلى حدّ «إسقاط النظام».

---

(٩٣) «Old Technology Finds Role in Egyptian Protests,» (BBC, 31 January 2011), Retrieved (22 February 2011), on the Web: <http://www.bbc.co.uk/news/technology-12322948>.

(٩٤) Manuel Castells [et al.], «The Mobile Civil Society: Social Movements, Political Power, and Communication Networks,» in: Manuel Castells [et al.], *Mobile Communication and Society: A Global Perspective: A Project of the Annenberg Research Network on International Communication*, Information Revolution and Global Politics (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2007), pp. 200-229.

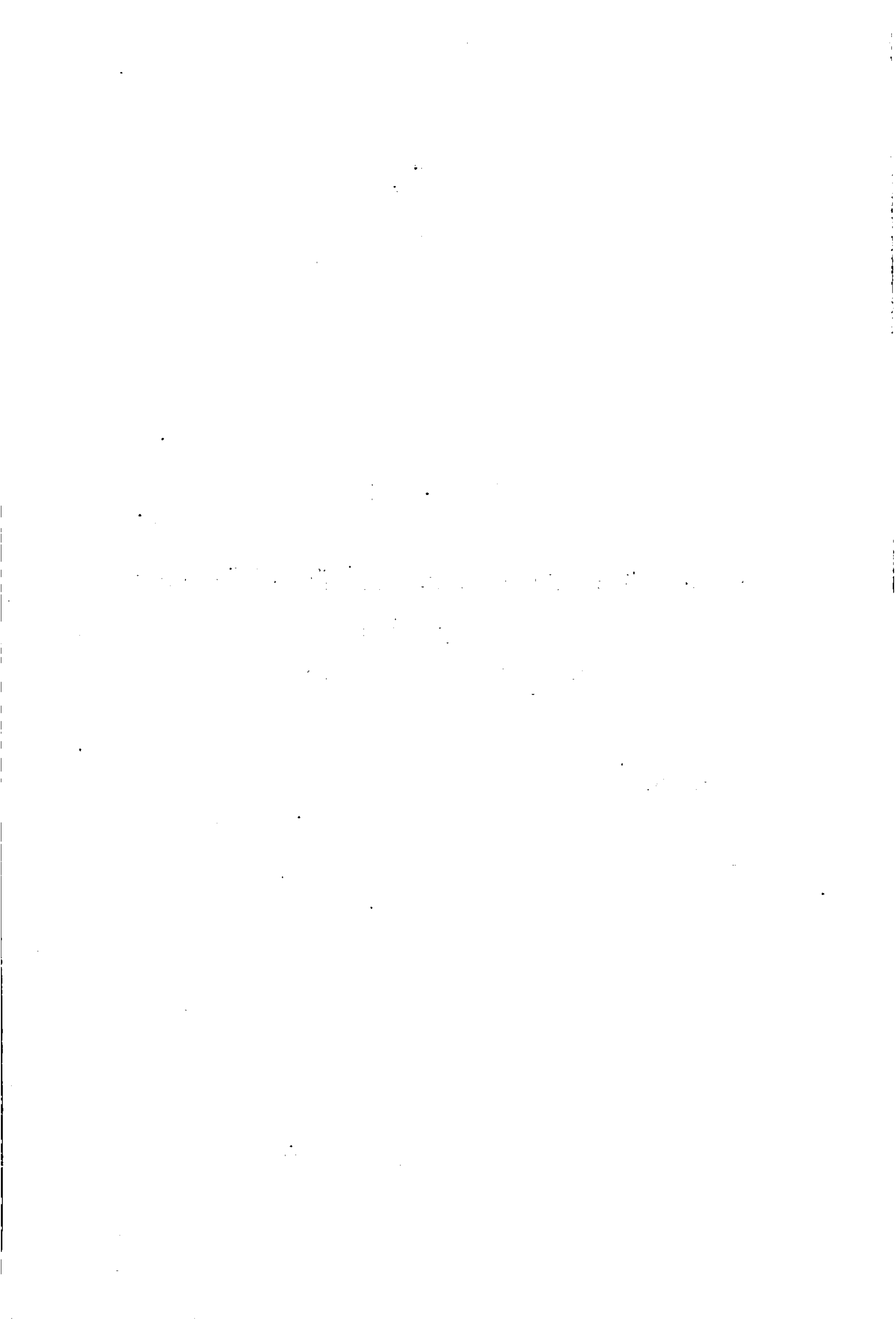
بناءً على التحليل السابق، يمكن القول إنّ وسائل الإعلام الجديد قد أمدّت هؤلاء الشباب بقنوات جديدة للتواصل لم تكن متاحة لهم من قبل، ومكّنتهم بالتالي من ممارسة أنماط من النشاط السياسي أكثر ملاءمة للتكوين السياسي للوسط الذي يتفاعلون في نطاقه. كما أنّ تلك الساحات قد مكّنتهم من تنظيم ممارسة هذا النشاط، ودعوة آخرين إلى ممارسته في الواقع، حيث تتداخل عوامل أخرى لتحدّد ملامح تلك الممارسة. ومن ثمّ فالحاجة ما زالت قائمة إلى إجراء المزيد من الأبحاث، للتعرّف إلى تأثير التكوين السياسي الخاصّ بالمجتمعات العربية، في الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام الجديد في الحراك السياسي، وفي تحديد كثافة (Scale) أنماط السلوك الجمعي الهادفة إلى إحداث التغيير السياسي والإصلاح المجتمعي، وانتشارها (Spread).

الفصل العاشر

المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحوُّل الديمقراطي في العالم العربي الثورة المصرية نموذجًا

علاء الشامي(*)

(*) مدرّس في كليّة الإعلام - جامعة عين شمس.



مقدمة

تفضي القراءة العامّة للمشهد السياسي في عالمنا العربي إلى القول إنّ ثمّة ثلاث مراحل كبرى مرّت بها هذه المنطقة من العالم خلال المئة سنة الأخيرة، ساهمت ـ ولا تزال ـ في تكوين واقعها السياسي والاجتماعي إلى حد كبير. ارتبطت المرحلة **الأولى** بحقبة الاستعمار الأجنبي لأراضيها؛ وطُبعت المرحلة **الثانية** بنضال شعوبها الطويل من أجل الحرية والاستقلال والتخلص من براثن هذا الاستعمار؛ أما المرحلة **الثالثة**، فتتبلور الآن بفعل ما تعيشه المنطقة العربية من نضال شعوبها المستميت، بُغيةَ التحرر من أنظمتها السياسية المستبدة والعمل على إسقاطها.

أثار علماء السياسة والاجتماع والباحثون في الشأن العربي، طوال مرحلة ما بعد خروج المستعمر من الأراضي العربية (المرحلة الثانية)، تساؤلات كثيرة ومشروعة، جاء في مقدمتها السؤالان التاليان: لماذا تتوقف سحب الحرية والديمقراطية كلما مرت بسماء المنطقة العربية، في الوقت الذي عبرت فيه هذه السحب عبورًا طبيعيًا أجواء المناطق الجغرافية المتاخمة للمنطقة العربية من كل اتجاه؛ شمالًا (دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال)، وجنوبًا (غانا وجنوب إفريقيا على سبيل المثال)، وشرقًا (التجربتان الماليزية والتركية على سبيل المثال)، وغربًا (التحولات الديمقراطية التي شهدتها بعض دول أميركا الجنوبية)؟

أمّا السؤال الثاني، فيمكن صوغه على النحو التالي: هل الشعوب العربية بطبعها لا تثور؟ بصيغة أخرى: لماذا لا تثور الشعوب العربية مع توافر الحدّ الكافي أو الحدّ الأعلى في بعض الحالات، كما كان قائمًا في الحالة المصرية على سبيل المثال، وما صاحبها من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية (السيئة) اللازمة لاندلاع الثورة؟

ظلّ هذان السؤالان يمثّلان تحدّيًا صعبًا أمام المحللين والباحثين لفترة

طويلة حتى جاءت اللحظة المنتظرة، لتتوقف فيها سحب الحرية والديمقراطية في أجواء منطقتنا العربية، في ما بات يُعرف بـ «ربيع الحرية»، الذي بدأت تباشيره من المغرب العربي في تونس، ليحلّ رأسًا نحو مصر قلب الأمّة النابض، ولينتقل منها غربًا إلى ليبيا ثمّ إلى الجنوب في اليمن، ثمّ إلى الشمال في سورية.

وكما كان غياب سحب الحرية عن عالمنا العربي مريبًا، جاء حضورها مباغتًا للجميع؛ حكّامًا ومحكومين، ثوّارًا ومنظّرين. بمعنى آخر، إذا كان غياب الحرية قد أصبح «ظاهرة» حيّرت الباحثين، فإنّ حضورها المباغت والمكثّف يُعَدُّ «ظاهرة» مماثلة استدعت التأمّل والدراسة، وهو ما يدعونا إلى التوقف قليلًا لعرض عدد من الملاحظات.

الملاحظة **الأولى** تكمن في أنّ أهمّ ما يلفت الانتباه في المشهد السياسي الراهن، أنّ نسمات الحرية سرت في جسد العالم العربي من أحد أطرافه (تونس)، لا كما كان متوقّعًا أن تسري من قلبه النابض (مصر). واللافت للنظر كذلك، أنّ استجابة القلب لما أصاب أحد أطراف الجسد جاءت سريعة ومؤثّرة، لتسري الحركة من بعد ذلك من القلب مباشرة إلى بقية أجزاء الجسد؛ كل بحسب طاقته ووَفقَ تسارع الأحداث وتدافعها، دونما حاجة إلى وجود خريطة تفصيلية شارحة؛ إذ كان كافيًا أن يتوافر «النموذج».

الملاحظة الثانية هي أنه كما كانت نقطة البدء (تونس) مُفَاجَأَةً، فإنّ تَصَدُّرَ الشباب (وقود الثورات العربية) واجهة المشهد الثوري العربي، كان مفاجأةً أخرى؛ فقد اعتدنا لفترة طويلة، على أن تتصدّر «النخبة» واجهة المشهد السياسي العربي وتنهض بأعباء التغيير. لكن يبدو أنّ الشباب العربي قد يئس من نُخَبِه بقدر ما يئس من حكّامه، فقرّر أن يتحمّل عبء التغيير وأن يدفع ثمنه من دون استئذان من أحد، سواء كان هذا «الأحد» نخبةً أو حكّامًا؛ وقد أحدث هذا الفعلُ صدمةً كبيرةً للنخبة والحكام على حدّ سواء. واللافت للنظر في هذه المفارقة، أنّ «النخبة الحاكمة» ظنّت أنّ خصمها الرئيسي هو «النخبة المثقّفة» وأنّ معركتها الكبرى ستكون معه، في الوقت الذي كانت فيه طاقات «النخبة المثقفة» قد استُنفدت إمّا في صراعاتها الأيديولوجية البينية، أو في مساومات وتوازنات سياسية اعتادت القيام بها

مع «النخبة الحاكمة»، وهو ما أفقدهما (النخبة الحاكمة والنخبة المثقّفة) ثقة الفصيل الأكبر حجمًا والأكثر حيوية في جسد الأمّة العربية، وهو الشباب. اللافت للنظر كذلك، أنّ الشباب العربي كان قد تعرّض - خلال العقد الأخير خصوصًا - لحملات تشكيك وتشويه واسعة وَسَمَتْهُ بالضعف والسلبية وفقدان الحلم والإرادة من ناحية، وباستخدامه السلبي لشبكة الإنترنت في ما لا يفيد من ناحية أخرى. ولم ينتبه القائمون على هذه الحملات إلى أنّ استخدام الشباب المكثّف والمتراكم لشبكة الإنترنت، قد خلق لغة خاصّة بينهم من ناحية، وأفرز وعيًا مختلفًا إزاء مفهوم التغيير وسبل تحقيقه من ناحية أخرى. وهو ما تبدّى واضحًا في المشهد الثوري الراهن.

الملاحظة **الثالثة** مفادها أن مسارات المعارضة السياسية التي سلكتها «النخبة المثقفة» في صراعها الطويل مع «النخبة الحاكمة» طوال فترة ما بعد الاستعمار (المرحلة الثانية)، اتّسمت بأنّها تقليدية ومتوقّعة وتجري بعلم «النخبة الحاكمة» وبإذن منها في معظم الأحيان، ومن ثمّ تأتي من داخل السياق. أمّا مسارات المعارضة السياسية الإلكترونية التي سلكها «الشباب العربي»، فاتّسمت بأنّها غير تقليدية وغير متوقّعة؛ إذ أتت عن طريق وسيط إلكتروني والواقع الافتراضي، أي من خارج السياق. وقد أفضى اختلاف مسار المعارضة السياسية الإلكترونية ذاك، إلى مواجهة «النخبة الحاكمة» صعوبةً في محاصرتها أو القضاء عليها في مهدها أو مساومتها. وواجهت «النخبة المثقفة» من جهتها، صعوبة مماثلة في استيعاب المعارضة السياسية الإلكترونية أو التعاطي معها على نحو فاعل، نتيجة انقطاع التواصل الإنساني بين الجيلين (جيل الشيوخ وجيل الشباب) من ناحية، أو لأسباب تقنية تتعلّق بتفاوت قدرات الجيلين على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة من ناحية أخرى.

الملاحظة **الرابعة** هي أنّ أهمّ ما يلفت الانتباه في المشهد الثوري العربي الراهن، أنّ سُحب الحرية والتغيير التي باغتت الداخل (النظام السياسي/ المعارضة التقليدية/ الجماهير/ الثوار أنفسهم)، قد باغتت الخارج (القوى الفاعلة الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة وأوروبا) بالقدر ذاته. ونحن نعلم يقينًا أنّ «الخارج» كان دائمًا طرفًا أصيلًا في معادلات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية، سواء خلال المرحلة الاستعمارية (المرحلة الأولى) أو خلال مرحلة ما بعد الاستعمار (المرحلة الثانية). من ثمّ يمكن القول إنّ المشهد الثوري العربي

الراهن (المرحلة الثالثة)، يؤسس مرحلة جديدة فيها حُيِّد «الخارج الغربي» ـ للمرة الأولى ـ على هذا النحو، وهو ما أكسب المشهد الثوري مشروعية كان الثوار في أمَسِّ الحاجة إليها، وذلك لأسباب موضوعية ثلاثة:

الأوّل، أنّ تحييد الخارج الغربي على هذا النحو، دفع عن الثوار ومؤيديهم أي شبهة ارتباط بالخارج، وهو ما اعتادت الأنظمة السياسية العربية (حليفة الخارج الغربي طوال الوقت) اتخاذه ذريعة للتخوين ومن ثمّ ممارسة أقسى درجة ممكنة من القمع في حق المطالِبين بأي استحقاقات سياسية أو اجتماعية.

السبب **الثاني**، أنّ تحييد الغرب على هذا النحو، أفضى إلى أنّ الثوار باتوا في حِلٍّ من أي ولاءات للخارج الغربي في حال نجاح الثورة، وهي الولاءات التي اعتادتها «النخبة الحاكمة» وكثير من «النخب المثقفة»، وهو ما يعني في نهاية الأمر، أنّ ولاء الثوار الرئيسي سيكون للمبادئ التي خرجوا من أجلها واستشهدوا في سبيلها.

أمّا السبب **الثالث**، فهو أنّ «الخارج الغربي» سيُضطرّ، للمرة الأولى، إلى التعاطي مع المنطقة العربية وفق قواعد جديدة تحكمها لغة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، لا لغة التهديد وفرض الإملاءات.

الملاحظة **الخامسة** تقوم على أن من المفارقات المثيرة للتأمُّل في المشهد السياسي العربي الراهن، أن يكون ما حدث هو المرّة الأولى التي تُوَظَّف فيها شبكة الإنترنت لإحداث تغيير سياسي جذري على هذا النحو، في منطقة هي الأعلى بين مناطق العالم من حيث معدلات الأمّية[1]؛ فمع أنّ شبكة الإنترنت ظهرت إلى العالم بوصفها «مبادرة غربية» بامتياز، إلا أنّ توظيفها على هذا النحو غير المسبوق في المجال السياسي والتحول الديمقراطي سيجعلها «مبادرة عربية» بامتياز، وهو ما سيتوقف عنده دارسو الإعلام والسياسة مليًا في الفترة المقبلة.

* * *

---

(١) نشير بالأمية هنا إلى أمية القراءة والكتابة لا إلى أمية استخدام الحاسب الآلي، وهو الأمر الذي يزيد من دلالة هذه المفارقة.

في ضوء الاستعراض السابق لأهمّ قسمات المشهد السياسي العربي الراهن (المرحلة الثالثة)، يغدو من الأهمية بمكان التوقف قليلًا عند تجربة «القلب النابض»، ونقصد بها التجربة المصرية وذلك لأسباب ثلاثة:

يتعلق **الأول** بثقل مصر التاريخي والجغرافي والبشري، وهو ما يكسب تجربتها الثورية أبعادًا تأثيرية تتخطّى حدودها الجغرافية لتشمل دولًا عربية أخرى.

أمّا السبب **الثاني**، فموضوعيّ، وهو أنّ تجربة مصر الثورية تختلف نسبيًا عن مثيلاتها في تونس وليبيا واليمن وسورية من عدة أوجه؛ منها ما يتعلّق بدوافع الثورة ووقائعها ونتائجها المتحققة وتلك المحتملة، ومنها تحوُّل الواقع الافتراضي في التجربة المصرية إلى رأس مال اجتماعي حقيقي، حيث نجحت «المعارضة السياسية الإلكترونية» ـ للمرة الأولى ـ في أن تكون «الكتلة الحرجة» اللازمة لإحداث التغيير الشامل بواسطة الفضاء الإلكتروني أولًا، ثمّ في تحريك تلك «الكتلة الحرجة» إلى «الشارع» المصري ثانيًا.

أمّا السبب **الثالث**، فشخصي يتعلق بمعايشة الباحث لوقائع الثورة وأحداثها وتفاصيلها يوميًا، ومن ثمّ فإنّ الأطروحات التي تدفع بها الدراسة تستند إلى منطلقات نظرية وأخرى واقعية عايشها الباحث بنفسه، وهو ما قد يُضفي أهمية «نسبية» على ما تتوصّل إليه الدراسة من نتائج.

يحسن بنا بعد هذه التقدمة، أن نشير ـ بدايةً ـ إلى ما تعنيه الدراسة بظاهرة «المعارضة الإلكترونية» ودوافعها ودلالاتها في الواقع المصري، وذلك من خلال الاستعراض التالي.

أولاً: المعارضة السياسية الإلكترونية

١ ـ في المصطلح

ثمّةَ اتّفاقٌ بين علماء اللغة، على أنّ المصطلحات لا يَفضُلُ بعضُها بعضًا، إذ لِكلٍّ منها جذرُه ودلالتُه اللغوية المستقلة. غير أنّ ذلك لا يحول دون القول إنّ المصطلحات تتمايز، إمّا بأسبقية ظهورها تاريخيًا أو بقدرتها على التأثير في عقول السامعين ونفوسهم حال ذكرها، أو بقدرتها على التكيُّف والتطوُّر عبر العصور المختلفة. ومصطلح «المعارضة» يُعَدُّ واحدًا من هذه المصطلحات.

من الناحية التاريخية، ارتبط ظهور المصطلح بنشأة «الدولة الحديثة»[٢] وما صاحبها من مفاهيم وآليات لممارسة العملية السياسية كـ «الديمقراطية»؛ وبصفة خاصّة الديمقراطية الليبرالية[٣]، التي تعني تداول السلطة سلميًا بين من هم في سُدّة الحكم ومن هم في صفوف المعارضة، وَفقَ قواعد نظرية وممارسات عملية واضحة المعالم.

من حيث القدرة على التأثير في نفوس السامعين، يمتاز مصطلح «المعارضة» بقدرته المزدوجة على التأثير في السلطة من ناحية، حيث تطرح

(٢) لا نعني بذلك انتفاء وجود ظاهرة «المعارضة» قبل ظهور الدولة الحديثة أو قبل ظهور مفهوم الديمقراطية بالمطلق، لكن الباحث عمد إلى التعاطي مع هذين المفهومين (الدولة الحديثة/المعارضة) وفق الفهم العام السائد والمستقر لهما في واقعنا المعاصر. أما في ما يتعلق بقِدم ظاهرة المعارضة، فالباحث يعتقد أنه أينما كانت الدولة/ السلطة كانت المعارضة؛ إذ إنها الوجه الآخر للسلطة، يرتبطان معًا وجودًا وعدمًا. ومن ثمّ فإننا نتحدث عن ظاهرة قديمة قِدم ظهور «الدولة» ذاتها التي ترجع وفق تقديرات البعض إلى عصر الفراعنة، الذين أقاموا أول دولة نظامية مركزية في التاريخ وفق تلك الرؤية. وعلى صعيد المحيط الإسلامي، يمكن القول إن البدايات الأولى لظهور المعارضة السياسية في تاريخ «الدولة الإسلامية» ترجع إلى فترة مبكرة جدًا تلت ـ في رأينا ـ اللحظات الأولى لوفاة الرسول. نشير بذلك إلى اجتماع المهاجرين والأنصار (المعارضة) في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة للمسلمين «الحاكم»؛ وهو الاجتماع الذي شهد أول خلاف «كبير» بين المسلمين الذي جاء سياسيًا محضًا، ولم يكن في شأن من شؤون العقيدة أو العبادة أو أمر من أمور الدين. في ذلك يقرر الأشعري بأن «أوّل ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم «صلى الله عليه وسلم» اختلافهم في الإمامة. . . وكان الاختلاف بعد الرسول في الإمامة، ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه وأيام عمر، إلى أن ولّي عثمان بن عفان رضي الله عنه». انظر: أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، **مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، ٢ ج في ١ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٩)، ص ٣٩ ـ ٤٩. لمزيد من التفاصيل عن طبيعة المعارضة السياسية في إطار الممارسة الإسلامية، انظر: علاء الشامي، «دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضايا السياسية،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، وبصفة خاصة الفصل الثالث الذي يناقش طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في إطار الممارسة الإسلامية. وفي ما يتعلق بتاريخ المعارضة السياسية في إطار الفكر الإسلامي، انظر: نيفين عبد الخالق، **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي** (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ١٩٨٥).

(٣) يشير مفهوم «الديمقراطية الليبرالية» إلى حكم الشعب وفقًا لرأى الأغلبية شريطة أن تضمن ممارسات الأغلبية وقراراتها حقوق الأقليات الدينية والعرقية والسياسية المختلفة في المجتمع. يعني ذلك أن «الديمقراطية الليبرالية» من شأنها كبح جماح «الديمقراطية» إذا ما أسفرت ممارسات الأغلبية عمّا يضرّ بمصالح أو حقوق الأقليات في المجتمع. ولا أدلّ على ذلك مما انتهى إليه بعض الممارسات الديمقراطية في بعض دول العالم، من تكريس أنماط حكم دكتاتورية مارست أبشع أنواع الظلم السياسي والاجتماعي لا ضد الأقلية فحسب بل ضد الأغلبية التي أتت بها.

نفسها بديلًا مرتقبًا أو على الأقل منافسًا شرسًا للسلطة القائمة، كما أنّها تؤثّر في الجماهير من ناحية أخرى، لما تنطوي عليه من معانٍ ترتبط بالشعور بالمظلومية السياسية.

أمّا من حيث مرونة المصطلح وقدرته على التطوُّر عبر العصور، فتجدر الإشارة إلى أنماط متعدّدة اتّخذتها المعارضة، اختلفت باختلاف المكان والزمان الذي ظهرت فيه؛ فمنها مثلًا المعارضة بمفهومها الدموي، والمعارضة الحزبية المعروفة بتقاليدها الراسخة في الديمقراطيات الغربية والمستندة إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة، والمعارضة في إطار نموذج الانقلابات العسكرية، والمعارضة الحزبية المستأنسة المتعارف عليها في كثير من دولنا العربية التي تُعَدُّ - بطريقة أو بأخرى - ركنًا من أركان النظام السياسي القائم لا بديلًا حقيقيًا له؛ والمعارضة الإلكترونية التي ارتبط ظهورها بانتشار الإنترنت واستخدامه على نحو كثيف خصوصًا في ظلّ الأنظمة الاستبدادية، لكونها (المعارضة الإلكترونية) الملاذ الأخير والآمن لممارسة الحقوق السياسية ومن بينها الحق في التعبير عن الرأي.

ونظرًا إلى أنّ المعارضة الإلكترونية في مصر هي موضوع الدراسة الراهنة، يغدو من الأهمية بمكان تعريف ذلك المصطلح وفقَ الرؤية التي تتبنّاها الدراسة، ثمّ التعرف إلى ملامح المشهد المصري العام الذي أفرز هذه الظاهرة، وأخيرًا التوقف عند بعض الدلالات التي تنطوي عليها ظاهرة المعارضة الإلكترونية في الواقع المصري.

نعني بالمعارضة السياسية الإلكترونية، تلك الظاهرة التي يلجأ بمقتضاها الأفراد أو الجماعات[٤] من ذوي المرجعيات السياسية والثقافية والاجتماعية

---

(٤) لا تندرج الأنشطة السياسية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المصرية المعارضة على شبكة الإنترنت، أو ما تتضمنه النسخ الإلكترونية من صحفها الورقية المطبوعة، ضمن الفهم الذي تتبناه الدراسة الراهنة لمصطلح المعارضة السياسية الإلكترونية نظرًا إلى تحوّل هذه الأحزاب (طوعًا أو كرهًا) إلى كيانات تقوم بدور وظيفي - إن جاز التعبير - يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة النظام لا العكس. ومن ثمّ فشلت الأحزاب السياسية في أن تكون رهانًا محتملًا سواء ببرامجها الانتخابية، أو بقياداتها الفكرية والسياسية، أو صحفها الورقية، أو مواقعها الإلكترونية؛ يمكن أن تستند إليه الجماهير في إحداث التحول الديمقراطي المنشود أو في تكوين الرأي العام. أما في ما يتعلق بأنماط التواصل الإلكتروني بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبينهم وبين الرأي العام من ناحية أخرى، =

المختلفة، إلى استخدام شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني والاعتماد عليها مصدرًا رئيسيًا، في الحصول على المعلومات الخاصة بالقضايا المثارة في المجتمع المصري من ناحية، واعتمادهم عليها مصدرًا رئيسيًا للتواصل السياسي والتعبير عن الآراء والاتجاهات السياسية من ناحية أخرى. وقد أفضى ذلك الاستخدام/ الاعتماد على شبكة الإنترنت، إلى خلق عالم افتراضي (Virtual World)، ينعم فيه هؤلاء الأفراد والجماعات بممارسة حقوقهم السياسية بحرّية وفاعلية، بعد أن ضاق بهم الحيز الحقيقي (Real World) على اتساعه، نتيجة احتكار النظام السياسي السابق للثروة والسلطة معًا من ناحية، وبفعل انسداد القنوات الشرعية المتعارف عليها لممارسة العمل السياسي علنًا من ناحية أخرى.

٢ ـ في المشهد

في ضوء التعريف السابق، يمكن القول إنّ ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية، تكاد تكون إحدى الظواهر المميزة لأنظمة الحكم الاستبدادية؛ إذ لا حاجة ملحّة للأفراد أو الجماعات في ظلّ أنظمة الحكم الديمقراطية، إلى اللجوء إلى العالم الافتراضي لممارسة الحقوق السياسية، ما دامت سبل ممارستها متوافرة لهم في الحيز الحقيقي، إلا إذا جاء اعتمادهم على ذلك العالم الافتراضي، لممارسة المزيد من الضغوط على نظام الحكم القائم في اتجاه معيّن، أو بغرض حشد الجماهير وتعبئتها على نحو أكثر فاعلية تجاه قضية معيّنة.

يبدو كذلك أنّ ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية ظاهرة حديثة نسبيًا؛ إذ ازدادت أهميتها عقب ظهور شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وخصوصًا في السنوات القليلة الماضية، حيث ساد الاعتقاد أنّ المجال الحيوي لشبكة الإنترنت يكمُن ابتداءً وانتهاءً في قدرته اللامحدودة

= فإنها تندرج ضمن الفهم الذي تتبناه الدراسة لمصطلح المعارضة السياسية الإلكترونية؛ إذ لم يعد أمام الجماعة من سبيل أكثر أمنًا في التواصل مع أعضائها ومع المجتمع من الفضاء الإلكتروني، وذلك في ظل التضييق الأمني الذي تعرضت له الجماعة في ظل النظام السابق، وهو ما ساهم في النهاية بقدر ما في ما شهدته الساحة السياسية المصرية من حراك أفضى ـ مع عوامل أخرى ـ إلى اندلاع الثورة.

على إتاحة كمّ هائل من المعلومات وتبادلها على نطاق عالمي. غير أنّ ظهور شبكات التواصل الاجتماعي ـ بأنماطها المختلفة ـ أوجد نقلةً نوعيةً في طرق التعاطي مع شبكة الإنترنت، بحيث باتت وسيلة رئيسية لا على صعيد تبادل المعلومات فحسب، بل بهدف إشباع رغبات المستخدمين في التواصل الاجتماعي والسياسي، بكلّ ما يتضمّنه الأخير من إمكانات تتعلق بالقدرة على توعية الجماهير وتوجيهها وحشدها، في الواقعيْن الافتراضي والحقيقي.

إذا انتقلنا إلى المشهد العامّ المتعلق بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، فإنّ إطلالة عامّة على ذلك المشهد، تتيح الخروج باستنتاجات أوّلية نعرضها على النحو التالي:

أوّلًا: يمكن القول إنّ البدايات الحقيقية للمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر ـ وَفقَ المفهوم الذي تتبنّاه الدراسة الراهنة ـ قد بدأت بالمدوّنات الإلكترونية (Blogs)[٥]؛ إذ عمَد المدوّنون إلى رفع سقف الحرية المسموح به، وطرحوا في مدوّناتهم الإلكترونية وناقشوا الكثير من القضايا المسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية آنذاك. ووَفقًا لمعلومات المصدر، انقسمت المدوّنات الإلكترونية إلى نوعين: **الأوّل** اختار أصحابه الإفصاح طوعًا عن هوياتهم الشخصية عملًا بمبدأ «الشفافية» من ناحية، ولمزيد من التواصل مع مرتادي تلك المدوّنات من ناحية أخرى[٦]؛ أمّا **النوع الثاني** فقد آثر أصحابه عدم الإفصاح عن هُوياتهم الحقيقية، عملًا بمبدأ «التقية الأمنية» من ناحية، أو بُغيةَ التركيز على محتوى المدوّنة ـ ذاته ـ وما تطرحه من قضايا، أكثر من

---

(٥) لمزيد من التفاصيل عن المدوّنات الإلكترونية في مصر والعالم العربي ورصد تأثيراتها المحتملة في واقعنا العربي، انظر: Bruce Etling [et al.], «Mapping the Arabic Blogosphere: Politics and Dissent Online,» *New Media and Society*, vol. 12, no. 8 (December 2010), pp. 1225-1243.

(٦) من هذه المدوّنات على سبيل المثال مدوّنة الناشط كريم عامر، أول مدوّن مصري اعتقل وحوكم في عام ٢٠٠٥ على خلفية نشره آراء شخصية في قضايا ذات صلة بالدين الإسلامي، والأزهر وشيخ الأزهر، والفتنة الطائفية، عن طريق شبكة الإنترنت؛ فقد فُصل كريم عامر من جامعة الأزهر واعتُقل أكثر من مرة على إثر نشره تلك الآراء، وانتهى الأمر بحبسه مدة أربع سنوات. ومن المدوّنات «معلومة الهوية» مدونة «الوعي المصري» واسعة الانتشار للمدوّن وائل عباس؛ إذ كان لتلك المدونة الفضل الأكبر في نشر معظم كليبات التعذيب التي يمارسها ضبّاط ومعاونو الشرطة على المواطنين في أقسام الشرطة، وهو ما أفضى إلى اعتقال وائل عباس أكثر من مرة فضلًا عمّا تعرّض له من مضايقات أمنية متكرّرة.

تركيزها على صاحبها؛ غير أنّهم قد عَمَدوا في الوقت ذاته، إلى اختيار أسماء مدوّناتهم بعناية فائقة، بحيث تجذب انتباه القرّاء منذ الوهلة الأولى(٧).

كانت للمدوّنات أهمية خاصّة ونوعية في عملية تبلور المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، إلا أنّها ـ أي المدونات ـ ظلت نخبوية إلى حد كبير؛ فمن حيث الإتاحة، لم تكن شبكة الإنترنت متاحة وقتذاك أمام قطاعات عريضة من الناس كما هي متاحة الآن، ومن حيث اللغة المستخدمة، غلب عليها ما يمكن تسميته مجازًا «لغة النخبة» (سواء ما كتب منها باللغة العربية الفصحى أو بالإنكليزية)، التي تميل ـ غالبًا ـ إلى التنظير لا إلى مخاطبة الجماهير بـ «لغة الشارع»، وهو ما اتسمت به المرحلة اللاحقة التي شهدت استخدامًا مكثفًا لشبكات التواصل الاجتماعي باستخدام «لغة الشارع»، وهي لغة لا تبتعد من «التنظير للواقع» فحسب، بل تستهدف ـ في المقام الأول ـ تغييره وتقديم حلول وبدائل عملية يسهل تبنّيها وتطبيقها في أرض الواقع/ الشارع.

لم تقتصر مظاهر الاختلاف بين مرحلتَي التفاعل بواسطة «المدونات الإلكترونية» والتفاعل بواسطة «شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني» على اللغة المستخدمة فحسب، بل امتدّت لتشمل الخصائص الديمغرافية للمستخدمين (النوع، المستوى الاجتماعي الاقتصادي، المستوى التعليمي، المرحلة العمرية، الانتماءات الحزبية)، والمرجعيات السياسية والثقافية للمستخدمين، ومعدل الاستخدام، واختلاف تقنيات الوسيلة من حيث البدائل السمعية والبصرية التي تُتيحُها في أثناء التواصل الإلكتروني، وأهداف التواصل وغاياته (أهداف مرحلية/ تحقيق تغيير شامل)، ومجال التواصل ومساراته (نخبوي/ جماهيري، جماهيري/ جماهيري).

ثانيًا: يلاحظ المتتبع لمراحل تطور المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر أنها قد بدأت بمبادرات فردية، بدأها أشخاص يمتلكون القدرات

(٧) تُعَدُّ مدونة «بهية» واحدة من أهم المدونات المصرية مجهولة الهوية. المدونة مكتوبة باللغة الإنكليزية وتتضمن تعليقات تتسم بالعمق الشديد في تحليلها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. ووَفقًا لصاحبة المدونة، ترمز «بهية» إلى مصر، وكما تقول في صدر مدونتها «إنّ الاسم مستوحى من أغنية شهيرة للشيخ إمام عيسى والشاعر أحمد فؤاد نجم يقول مطلعها مصر يا أمّة يا بهية».

المادية والتقنية اللازمة لإنشاء موقع إلكتروني أو مدوَّنة إلكترونية خاصة. ثمّ ما لبثت أن تطورت هذه المعارضة لتصبح عملًا جماعيًا منظمًا أحيانًا وغير منظم في أحيان أخرى، يتفاعل في نطاقه مئات الآلاف من المستخدمين، معلومي الهوية ومجهوليها، ممّن يتمتعون بقدرات هائلة على نقل المعلومات والمواد السمعية والبصرية (الثابتة والمتحركة) وتبادلها على نطاق واسع في اللحظة نفسها وبسرعة فائقة، بواسطة تقنيات يسيرة الاستخدام، سريعة الانتشار، وقوية التأثير[٨].

ثالثًا: تعززت مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية بالإصدارات الإلكترونية من الصحف الورقية الخاصة كـ **الدستور**، **الفجر**، **المصري اليوم**، **صوت الأمة**، **الأسبوع** وغيرها، والمواقع الصحفية التي نشأت وظلّت إلكترونيةً كـ «موقع اليوم السابع، إيلاف، مصراوي، الدستور الأصلي»[٩] وغيرها، فكانت إضافةً نوعيةً أخرى في مسيرة هذه المعارضة، حيث أتاحت فرصًا أكبر أمام القرّاء، للتعرُّف إلى توجهات أطياف المعارضة المصرية المختلفة ورؤاها، من دون الوقوع أسرى تيار أو جماعة سياسية معيّنة، ممن يمتلكون القدرة على إصدار صحيفة ورقية يومية أو أسبوعية.

رابعًا: يُلاحَظ أنّ ثمّة تغيرًا ملحوظًا شهدته مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، في ما يتعلق بالغاية من استخدام الفضاء الإلكتروني وتوظيفه في المجال السياسي؛ فقد كانت الرغبة في تبادل المعلومات والآراء

---

(٨) يُشار في هذا الصدد ـ على سبيل المثال ـ إلى حجم الأعداد الهائلة (من المنتمين وغير المنتمين سياسيًا) التي انضمت إلى عضوية صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك، فور نشر مقاطع مصورة تظهر وحشية التعذيب الذي تعرض له ذلك الشاب، قبل مقتله على يد قوات الشرطة، وفقًا لأقوال أهله وأصحابه، انظر كذلك إلى مئات الألوف من مستخدمي موقع الفيسبوك، ممن انضموا إلى حملة التوقيع على مطالب الجمعية الوطنية للتغيير التي تزعمها البرادعي، بعد عودته إلى مصر منذ عام تقريبًا، إضافة إلى مئات الألوف ممن سارعوا إلى تفويض وائل غنيم على موقع الفيسبوك، للتحدث باسم ثوار التحرير في الساعة الأولى التي أعقبت ظهوره العلني لأوّل مرّة في أحد البرامج الحوارية (العاشرة مساءً) المصرية وبكاءه وانسحابه من البرنامج على الهواء، تأثرًا بمشاهدته صور شهداء التحرير.

(٩) انفصل موقع الدستور الأصلي عن صحيفة الدستور الورقية، بعد إقالة مؤسسها إبراهيم عيسى بقرار من رئيس حزب الوفد المعارض ورجل الأعمال، السيد البدوي، وذلك عقب توقيعه عقد شراء جريدة الدستور.

السياسية بشفافية، وفي كشف المسكوت عنه في الخطاب الإعلامي التقليدي، تُعَدُّ الهدف الرئيسي لدى مستخدمي شبكة الإنترنت. ثمّ تغير الوضع بمرور الوقت، ليتحول الهدف الرئيسي إلى توظيف الفضاء الإلكتروني بوصفه بديلًا «آمنًا»، للتعبير علنًا عن الرأي في القضايا المختلفة المثارة في المجتمع. ثمّ ما لَبِث هذا الهدف أن تغيّر مرة أخرى، لتصبح الرغبة في «تحريك» الشارع المصري وتوجيهه على نحو منظم لخدمة قضية معيّنة هي الهدف الرئيسي، وهو ما حدث بالفعل في أثناء الثورة، عندما نجح مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني في تحويلها إلى ما يشبه «إذاعة وتلفزيون الثورة» بمفهومها التقليدي. وساد الاعتقاد بأنّ من يسيطر على «إذاعة وتلفزيون الثورة»، هو من سيكسب المعركة في النهاية. وقد فطن النظام السياسي إلى ذلك، فأقدم على ارتكاب خطأ إستراتيجي بعقاب الشعب عقابًا جماعيًا عبر قطع خدمة الإنترنت. لكن خطوة النظام ـ هذه ـ أضرّت به؛ إذ جعلته في مرمى الانتقادات والضغوط الدولية الشديدة والمستمرة من ناحية، فضلًا عمّا أفضت إليه من تضامن شعبي مع الثوار من ناحية أخرى؛ ذلك أنّه لم يعد أمام مستخدمي شبكة الإنترنت والأفراد العاديين وذويهم لمواجهة ذلك التحدي، سوى التواصل مع المتظاهرين وجهًا لوجه في ميدان التحرير وغيره من الميادين الأخرى، لا بواسطة الفضاء الإلكتروني، الأمر الذي أكسب الثورة زخْمًا شديدًا كانت في أمَسِّ الحاجة إليه، من حيث لا يدرى النظام السابق ولا يحتسب.

خامسًا: بالعودة إلى الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى ظهور المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر على هذا النحو، يتبين أن الشعور العام باليأس والإحباط والعزوف الجماعي عن المشاركة في الحياة السياسية، جاء في مقدمة هذه الأسباب. ورأت مجموعات كبيرة من الناشطين سياسيًا، أنّ الفضاء الإلكتروني هو البديل الآمن لممارسة الحقوق السياسية. تشير هذه النقطة إلى مفارقة جديرة بالاهتمام في مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية. فمع أنّ المعارضة بدأت تعبيرًا عن حالة العزوف عن ممارسة الحقوق السياسية «في الشارع»، إلا أنّها انتهت بالعودة إلى «الشارع» مرّة أخرى، بحضّ الجميع على النزول إليه للتعبير عن آرائهم ومطالبهم وحقوقهم السياسية. لكنّ الجديد هذه المرّة، أنّ استجابة «الشارع» جاءت مفاجئةً

للجميع. جاءت الاستجابة سريعة ومنظّمة وبأعداد غفيرة، بحيث جعلت النظام السابق يفشل في التعاطي معها أو القضاء عليها، على الرغم ممّا لديه من قوّة بشرية وتقنية، وتاريخ طويل في ممارسة القمع والقهر السياسي.

٣ ـ في دلالات المشهد

يثور الجدل بين الباحثين في مجال الإعلام السياسي[١٠] في شأن التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مثيلاتها في الواقع الفعلي؛ ففي حين يرى البعض أنّ من شأن التواصل السياسي الكثيف بالإنترنت زيادة معدّلات المشاركة السياسية في الواقع الفعلي، نظرًا إلى قدرته على التعبئة وحشد الجماهير ـ وهو ما تبلور في فرضية «القدرة على الحشد» (Mobilization Hypothesis) ـ يَدفعُ آخرون بفرضيةٍ مُناقِضَةٍ، تفيد بأنّ التواصل السياسي الكثيف بالإنترنت، لا يزيد من معدلات المشاركة السياسية في الواقع الفعلي. يقول هؤلاء، إنّ التواصل السياسي بالإنترنت، يدور غالبًا بين مجموعات سياسية نشطة في الأساس، وهو ما يُفضي إلى تحول المشاركة السياسية الإلكترونية إلى عملية اعتيادية (Normalization Hypothesis)، تخلق انطباعًا زائفًا بأنّ ارتفاع معدلات التواصل السياسي بالإنترنت، يقابله نشاط سياسي موازٍ في الواقع الفعلي، وهو ما لا يُعَدُّ استنتاجًا دقيقًا في معظم الأحوال.

وفقًا لدراسة أجراها كل من هيرزالا، وزونين، وريدر[١١] عن التأثيرات

---

(١٠) للتعرف على مظاهر هذا الجدل وأبعاده انظر على سبيل المثال إلى الدراسات التالية: Jens Hoff and Flemming Bjerke, «Fences and Gates in Cyberspace: Is the Internet Becoming a Threat to Democracy?,» *Information Polity*, vol. 10, nos. 1-2 (January 2005), pp. 141-151; Aeron Davis, «New Media and Fat Democracy: The Paradox of Online Participation,» *New Media and Society*, vol. 12, no. 5 (August 2010), pp. 745-761; Homero Gil de Zúñiga [et al.], «Digital Democracy: Reimagining Pathways to Political Participation,» *Journal of Information Technology and Politics*, vol. 7, no .1 (Spring 2010), pp. 36-51; Andrea Kavanaugh [et al.], «Net Gains in Political Participation: Secondary Effects of Internet on Community,» *Information, Communication and Society*, vol. 11, no. 7 (October 2008), pp. 933-963, and James Gomez, «Online Opposition in Singapore: Communications Outreach Without Electoral Gain,» *Journal of Contemporary Asia*, vol. 38, no. 4 (November 2008), pp. 591-612.

(١١) Ji-Young Kim, «The Impact of Internet Use Patterns on Political Engagement: A Focus on Online Deliberation and Virtual Social Capital,» *Information Polity*, vol. 11, no. 1 (January 2006), pp. 35-49.

الإيجابية والسلبية المحتملة لاستخدام الإنترنت في معدلات المشاركة السياسية، يرجع التناقض في مواقف هذين الفريقين إلى المنهجية التي استخدمها كل فريق في التوصل إلى ما انتهى إليه من نتائج؛ ففي ما يتعلق بالفرضية التي انتهى إليها أنصار الفريق الأول (تسميهم الدراسة «المتفائلون بالفضاء الإلكتروني» (Cyber-Optimists))، فإنّها تنبني - في الأساس - إمّا على دراسات نظرية (Theoretical)، أو دراسات تُطَبَّق على نطاق ضيق يشمل عيّنة من مستخدمي شبكة الإنترنت (Web-Based Studies). في مقابل ذلك، تُبيّن الدراسة أن الفرضية التي انتهى إليها أنصار الفريق الثاني (تسميهم الدراسة «المتشائمون بالفضاء الإلكتروني» (Cyber-Pessimistic) تنبني على دراسات ميدانية تشتمل على عيناتٍ كبيرة ومتنوعة نسبيًا (Survey-Based Studies). إضافة إلى ذلك، أشارت هذه الدراسة إلى أنّ أنصار الفرضية الأولى (التحشيد - Mobilization)، يهتمون في المقام الأول بالبحث في كيفية توظيف الإنترنت في حالات بعينها وفي توقيت بعينه (Internet Use in Specific Cases at Specific Moments)، في حين يُعنى أنصار الفرضية الثانية (الاعتيادية - Normalization) بالبحث في تأثير أنماط استخدام الإنترنت في المجال السياسي عمومًا (General Internet Use Patterns). وقد أفضت مظاهر الاختلاف السابقة إلى تلك النتائج المتناقضة التي انتهى إليها كل فريق.

للتحقق من صدقية الفرضية السابقة (التحشيد مقابل الاعتيادية - Mobilization vs Normalization)، أجرى الباحثون دراسة ميدانية على عيّنة من ٨١٩ شخصًا ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات البرلمانية في هولندا في عام ٢٠٠٦. هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كان تعرُّض الناخبين لبعض المواقع الإلكترونية الهولندية[١٢] المتخصصة في نصح وإرشاد الناخبين لاختيار المرشح الأقرب في توجُّهاته وبرامجه الحزبية إلى توجهاتهم وميولهم الحزبية، يرفع من معدلات مشاركتهم السياسية أم لا. انتهت النتائج

---

(١٢) تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة إنشاء مواقع إلكترونية لنصح الناخبين إبان فترات الانتخابات هي ظاهرة حديثة نسبيًا انتشرت في الديمقراطيات الغربية، حيث تتنافس عشرات الأحزاب على مقاعد البرلمان. وتقوم هذه المواقع على فكرة بسيطة تتمثل في دخول الناخب إلى الموقع والإجابة عن مجموعة من الأسئلة (Online Vote Advice Applications). في ضوء نتائج الإجابة عن تلك الأسئلة يختار الموقع - موضوعيًا - الحزب والمرشح الأقرب في توجهاته الفكرية والسياسية إلى فكر الناخب.

إلى صِحّة الفرضية المتعلقة بقدرة الإنترنت على الحشد السياسي (Mobilization) في ما يتعلق بفئة الشباب، في حين ثبتت صحة الفرضية القائلة بتحول النشاط السياسي الإلكتروني إلى عملية اعتيادية (Normalization)، في ما يتعلق بالفئة العمرية الأكبر سنًا.

إذا ما عدنا إلى الواقع المصري في محاولة للتعرف إلى أي من الفرضيتين السابقتين تُعَدُّ أكثر مُلاءَمةً لتفسير ما يحدث في ذلك الواقع، ينبغي أن ننظر إلى متغير مهم يتوسط العلاقة بين الظاهرتين: الإعلامية (الاعتماد على الإنترنت بديلًا للمعارضة السياسية) والسياسية (القدرة على حشد الشارع السياسي وتعبئته)، نعني به المتغير الاقتصادي؛ فعلى مدار الثلاثين عامًا الأخيرة، نجحت الحكومات المصرية المتعاقبة في ما فشلت فيه سابقاتها (منذ اندلاع ثورة ١٩٥٢)، أي في جعل المواطن المصري ينشغل بتأمين الحدّ الأدنى من المعيشة الكريمة، ليصرف من ثمّ جُلَّ طاقته لتحقيق ذلك الهدف. في ضوء ذلك العامل الاقتصادي المُلِحّ، تحوّل الاهتمام بالشأن السياسي العام في مصر، في نظر الكثيرين، إلى «ترف» أو «وجاهة» اجتماعية أو سياسية، بفضل السياسات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، كما تحوّل الانشغال بالعامل السياسي من خانة «فرض العين» إلى «فرض الكفاية»، الذي إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. تراكم هذا الشعور السلبي خلال سنوات طويلة، إلى أن تغيرت قواعد اللعبة الإعلامية والسياسية، فجاء جيل جديد من الشباب له لغته وأدواته وطرق تفاعله الخاصة مع الظاهرتين الإعلامية والسياسية، إلا أنّ ذلك لم يقلّل من أهمية العامل الاقتصادي.

بعد الإشارة إلى أهمية العامل الاقتصادي بوصفه متغيرًا وسيطًا، يؤثّر في طبيعة العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، تجدر الإشارة إلى بعض دلالات المشهد ذي الصلة بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، وذلك على النحو التالي:

أوّلًا: في ضوء المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، يمكن القولُ إنّ المعارضة السياسية الإلكترونية قد نجحت، للمرّة الأولى في تاريخ مصر المعاصر، في تكوين «الكتلة الحرجة» من الجماهير اللازمة لإحداث

التغيير بمفهومه الشامل بواسطة الفضاء الإلكتروني أوّلًا، ثمّ نجحت بعد ذلك في إقناع تلك «الكتلة الحرجة» بالنزول إلى الشارع، وهو الهدف الذي فشلت في تحقيقه القوى الاجتماعية والسياسية والحزبية المختلفة على مدار عقود طويلة.

ثانيًا: في ضوء النقطة السابقة، يتبين أنّ توظيف الإنترنت في المجال السياسي في الحالة المصرية، يفضي إلى القبول بفرضية التحشيد (Mobilization) ورفض فرضية الاعتيادية (Normalization)، وهو ما يؤكّد ـ بدوره ـ صحّة مقولات المتفائلين بالتأثيرات الإيجابية المحتملة للفضاء الإلكتروني في تحقيق تحوُّلات سياسية جذرية.

ثالثًا: مع ذلك، لا يمكننا الادعاء أنّ نجاح الثورة المصرية يرجع إلى سبب وحيد فقط، يتعلق بتوظيف شبكة الإنترنت في المجال السياسي على النحو الذي أشيرَ إليه سابقًا؛ فثمّةَ تاريخٌ عريضٌ من النضال السياسي المتراكم خلال العقود الثلاثة الماضية ـ بلغ ذروَته في العقد الأخير ـ قاده أفراد وجماعات وحركات اجتماعية وسياسية، استندت إليه الثورة عندما اندلعت. بمعنى آخر، يمكن القولُ إنّ الثورة جاءت تتويجًا للنضال السياسي السابق لها، الذي لولاه لما نجحت ولما تحقّقت أهدافها. ساعدها في ذلك ـ أيضًا ـ تضافر عوامل أخرى عدة، مثل ردود الأفعال الأمنية العنيفة التي أمدّت الثورة بالوقود اللازم لاستمرارها، نعني بذلك دماء الشهداء؛ إضافة إلى وجود بؤر للصدام العنيف بين الشرطة والمتظاهرين في كلٍّ من السويس والإسكندرية، بما لهما من تاريخ نضالي عريق في مقاومة المحتلّ الأجنبي خلال فترات تاريخية سابقة؛ ثمّ نجاح الثورة التونسية التي سبقت الثورة المصرية بأيام معدودة. تضافرت العوامل السابقة وغيرها، إذن، لإنجاح الثورة المصرية التي تحوّلت بدورها إلى «نموذج» اهتدت به ثورات ليبيا واليمن وسورية.

رابعًا: من الدلالات المهمّة التي يمكن استخلاصها من مشهد المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، أنّ الثورة التي تمخّضت عنها قد تميزت بما يمكن وصفه بـ «النقاء الثوري». نعني بذلك أنّ الثورة قد حدّدت هدفًا معلَنًا منذ البداية، ولم تساوم أو تفاوض عليه أو تتنازل عنه في مقابل تحقيق أهداف مرحلية أخرى، بدت أقلّ أهميةً من وجهة نظر الثوار. وقد تحدّد هذا الهدف

في إسقاط النظام[١٣]؛ أي أنّها لم تدخل في أي مساومات مع النظام، أو أي تحالفات مع قوى المعارضة الأخرى، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، ولم تعقد أي صفقات مع الخارج. أربكت ظاهرة «النقاء الثوري» تلك، النظام السابق، كما أربكت القوّة الأكثر تنظيمًا في مصر، وهي جماعة الإخوان المسلمين. أكبر دليل على ذلك، تناقضُ مواقف الجماعة في استجابتها للدعوات التي أطلقها الناشطون السياسيون في الفضاء الإلكتروني إلى الخروج الجماعي في تظاهرة الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/ يناير. انتهى موقف الجماعة لدى هذا المأزق ـ كعادتها ـ إلى حَلٍّ وسط، يقرّر أنّ من يشارك من أعضاء الجماعة في هذه التظاهرة، إنّما يمثّل شخصه فقط، ولا يعبّر في ذلك عن موقف الجماعة. إلا أنّ موقف الجماعة ما لبث أن تغير جَذرِيًا، بعدما فوجئ الجميع بعدد المشاركين في هذه التظاهرة[١٤]، فسارع الجميع إلى اللحاق بركب الثورة؛ إمّا لقطف الثمار أو لتحمّل عبء التغيير ودفع الثمن. تتابع بعد ذلك خروج التظاهرات المليونية أيام الجُمَعِ ـ في تعبير عن حالة إبداع ثورية فريدة ـ لا في ميدان التحرير فحسب، بل كذلك في ميادين مصر الكبرى المختلفة، بفضل ذاك النقاء الثوري.

خامسًا: في ضوء التوظيف السياسي لشبكة الإنترنت، المشار إليه

---

(١٣) تجدر الإشارة إلى أن المطالبة بإسقاط النظام على النحو الذي شهدناه، لم تتبلور قبل يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير، بل جاءت ردّ فعل فوريًا في الميدان، نتيجة التعامل الوحشي الذي واجهه المتظاهرون المسالمون من قوات الشرطة، في الوقت الذي كانت فيه المطالبات الأولى للمتظاهرين، هي وقف عمليات التعذيب المنهجية في السجون المصرية، ومعاقبة أفراد الشرطة المتورطين فيها، وكذلك الحق في «عيش، حرية، كرامة إنسانية» وفق الشعارات الأولى التي رفعها المتظاهرون.

(١٤) كثيرة هي المواقف المترددة، التي اعتادت جماعة الإخوان المسلمين اتخاذها إزاء الأحداث والقضايا السياسية المفصلية في مصر المعاصرة، وهو ما كان يعرّضها لانتقادات حادة من داخل الجماعة نفسها ومن خارجها، غير أنّ من الإنصاف الإشارة إلى شهادات تواترت من جهات مختلفة تؤكد حقيقة الدور الكبير الذي أدّاه أعضاء الجماعة في حماية الثورة، بعد أن أذنت لهم قيادة الجماعة بالمشاركة. تجلى هذا الدور يوم الأربعاء الدامي الموافق ٢ شباط/ فبراير، عندما تحركت حشود من «البلطجية» المسلّحين لفضّ اعتصام المتظاهرين في ميدان التحرير بأي ثمن، عقب إلقاء الرئيس السابق خطابًا عاطفيًا أكّد في خلاله أنه وُلد على الأرض المصرية وعلى ترابها سيموت ويدفن. أسفرت أحداث هذا اليوم الدامي، الذي بات يُعرَف إعلاميًا بـ «موقعة الجمل»، عن استشهاد عشرات المتظاهرين، من بينهم أعضاء في الجماعة، ما يدل على أنهم كان في صدارة المشهد تلك الليلة.

سابقًا، يمكن القول إنّ الفضاء الإلكتروني قد تحوّل للمرّة الأولى في تاريخ مصر المعاصر ـ إن لم يكن على المستوى العالمي ـ إلى رأسمال اجتماعي افتراضي (Virtual Social Capital). هذا، في الوقت الذي تحولت فيه القوى السياسية الأخرى (ما عدا جماعة الإخوان المسلمين) لتكون خصمًا من رأس المال الاجتماعي ذاك؛ إذ لم تنجح على مدار عقود طويلة، في استيعاب الطاقات السياسية «المبعثرة» لفئةٍ لا يُستهان بها من فئات المجتمع المصري، هي فئة الشباب. اللافت للنظر أنّ مصر وفق الإحصاءات الرسمية[١٥] تُعَدُّ مجتمعًا شابًا بامتياز. تحوّلَ «الفضاء الإلكتروني» إذن، ليكون هو الحلّ، في حين لم يَعُد «الحزب الوطني ولجنة السياسات هما الحلّ»، ولم يَعُد «الإسلام هو الحلّ»، وهو شعار الإخوان المسلمين الذي ينبني على أرضية إسلامية، تُعَدُّ ـ بطبيعتها ـ حاجزًا أمام الملايين من الشباب المصري الذي يتوق إلى ممارسة العمل السياسي على خلفية وطنية ليبرالية تَسَعُ الجميع، دونما فرز عقائدي أو مذهبي أو طائفي أو أيديولوجي.

ثانياً: في المنهج

ماهية المشكلة البحثية

في ضوء الملامح العامّة لمشهد المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر ودلالاته، تحدّدت مشكلة الدراسة البحثية في محاولة الكشف عن أهم العوامل التي أفرزت ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، وخصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، إضافةً إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية وثورة ٢٥ يناير.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في الأبعاد التالية:

أوّلًا: طبيعة الموضوع الذي تعالجه؛ المرتبط بلحظة تاريخية استثنائية

---

(١٥) وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء في مصر، تبلغ نسبة الفئة العمرية الواقعة بين ١٥و٤٥ عامًا، ٥٠ في المئة من إجمالي عدد السكان في مصر (وفق إحصاءات ٢٠٠٦). لمزيد من التفاصيل عن التركيبة السكانية في المجتمع المصري يرجى زيارة موقع الجهاز على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/2-13.pdf>.

في تاريخ مصر الحديث والمعاصر؛ فهذه اللحظة شهدت انطلاق ثورة غير مسبوقة، بدأت شبابية (حيث دُعي إليها ناشطون سياسيون شبّان بواسطة شبكة الإنترنت) وانتهت شعبية (عندما شاركت فيها فئات الشعب المختلفة). من ثمّ تغدو محاولة البحث في المقدّمات التي سبقت تلك اللحظة، ورصد أهمّ النتائج التي ترتّبت عليها، من الأهمية بمكان.

ثانيًا: التوقيت الذي أُجريت فيه الدراسة، عقب الأيام الأولى التي تلت بيان التنحّي (الجمعة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١)، وهو ما يكسب محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين مكوّنات الظاهرة محلّ الدراسة إبّان فترة حدوثها، وفي ضوء معايشة الباحث الشخصية لتفاصيلها الدقيقة، أهميةً خاصّة.

ثالثًا: الكشف عن ماهية تأثير الإنترنت، الذي أصبح أحد عناصر رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، في مسار الثورة؛ وذلك بالاتصال بمصادر أوّلية اشتملت على عيّنة من الناشطين سياسيًا وإلكترونيًا ممّن شاركوا مباشرة في أحداث الثورة.

رابعًا: تحوُّل الثورة المصرية إلى «نموذج» قابل للتطبيق والتكرار في دول عربية أخرى؛ ومن شأن التصدّي لدراسة «ظاهرة» يتعدّى تأثيرها حدود الدولة المصرية ليشمل دولًا عربية أخرى، إضفاءُ أهمية متزايدة على ما تتوصّل إليه الدراسة من نتائج.

خامسًا: دراسة العلاقة المركّبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، انطلاقًا من مقولات نظرية ثرية ـ يمكن في ضوئها ـ فهْم العلاقة بين عدّة عوامل، مثل: الشعور بعدائية وسائل الإعلام (Hostile Media)، والشعور بالنقمة على وسائل الإعلام (Media Indignation)، والشكّ في صدقية الوسيلة (Media Skepticism)، واعتقاد الجمهور المسبق بتحيزات الوسيلة (Prior Believe in Media Bias)، ومعدّل السخط السياسي (Political Cynicism). ومن شأن الاعتماد على مقولاتٍ نظرية ثرية، التوصُّل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة المركبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، وخصوصًا في الواقع المصري.

سادسًا: تُعَدُّ الدراسة الراهنة من الدراسات الأولى ـ في حدود معرفة الباحث ـ التي تُعنى بالبحث في ظاهرة جديدة تتعلّق بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، ومحاولة توصيفها، ورصد دوافعها، وتأثيراتها المحتملة

في مسار ثورة ٢٥ يناير، وهو ما يزيد من أهمية ما تتوصّل إليه من نتائج.

أهداف الدراسة

تصبو الدراسة الراهنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

أوّلًا: رصد العوامل التي أفرزت ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، خصوصًا في العقد الأخير.

ثانيًا: التحقّق من طبيعة التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مسار الثورة المصرية، والبحث في هذا الإطار عن ماهية العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية بالتطبيق على الحالة المصرية.

ثالثًا: السعي لاختبار العلاقات المتبادلة بين مجموعة من المتغيرات الإعلامية والسياسية في علاقتها بالثورة المصرية، ومن المتغيرات: معدّلات السخط السياسي، ومستويات الاعتماد على الفضاء الإلكتروني بديلًا للتفاعل السياسي، والشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية، ومستويات الاهتمام بالشأن السياسي العامّ، والنقمة على وسائل الإعلام الحكومية، ورؤية الجمهور المصري نحو التحيزات المسبقة في وسائل الإعلام الحكومية، ومستويات الثقة في صدقية الإنترنت مصدرًا للمعلومات، ومستويات المشاركة السياسية في الواقع الحقيقي في مقابل مثيلاتها في الواقع الافتراضي.

الإطار النظري للدراسة

أ ـ نظرية عدائية وسائل الإعلام: سياقات الظهور

ترجع البدايات الأولى للنظرية إلى عام ١٩٨٠ عندما أجرى كلّ من روبرت فالون ولي روس ومارك ليبر دراسة[١٦] على عيّنة من الناخبين الأميركيين، قبل ثلاثة أيام من الاقتراع لانتخابات الرئاسة الأميركية، التي تنافس فيها كلّ من كارتر وريغان وأندرسون. استهدفت الدراسة التعرُّف إلى

---

(١٦) Robert P. Vallone, Lee Ross, and Mark R. Lepper, «The Hostile Media Phenomenon: Biased Perception and Perceptions of Media Bias in Coverage of the Beirut Massacre,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 49, no. 3 (September 1985), pp. 577-585.

تقييمات الناخبين لنقل الصحافة أخبار حملات مرشّحي الرئاسة. انتهت الدراسة إلى أنّ ثمّة تباينًا واضحًا في مواقف القرّاء تجاه ذلك النقل الصحفي؛ حيث رأى قرّاء الصحف الموالون لكارتر أنّ النقل كان مُنحازًا تمامًا إلى ريغان، في حين رأى أقرانهم من أنصار ريغان أنّ النقل نفسه كان مُنحَازًا بشدّة إلى كارتر. أمّا أنصار أندرسون، فقد رأوا أنّ النقل كان مُنحَازًا إلى أحد المرشّحين الآخرين.

في ضوء تلك المؤشّرات الأوّلية، حاول فالون وزملاؤه التحقّق من صدقية هذه النتائج من خلال إجراء دراسة ثانية، على جمهور أوسع، عقب انتهاء الانتخابات (التي فاز فيها ريغان)، إلا أنّهم فشلوا في إثبات صحّة هذه المؤشّرات. ومع أنّ نتائج هذه الدراسة بدت محبطة لفالون وزملائه في بادئ الأمر، إلا أنّها أكّدت لهم - في المقابل - أنّ ظاهرة الشعور بعدائية وسائل الإعلام، ليست ظاهرة حتمية الحدوث أو لا يمكن تجنّبها (Inevitable Phenomenon) كما كانوا يظنّون، إذ يتوقّف حدوثها على عدة عوامل، من بينها - مثلًا - نوع القضية محلّ التطبيق، ومدى قدرتها على تغيير قناعات الشخص وتهديد ولاءاته الحزبية.

دَفَعَ التطَوُّرُ في فهم فالون وزملائه لظاهرة عدائية وسائل الإعلام، إلى إعادة محاولة اختبارها مرّة أخرى، بالتطبيق هذه المرّة على قضية شديدة الاستقطاب، هي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي من وجهة نظرهم. في هذا السياق، أجرى الباحثون دراسة تجريبية على عيّنة من طلاب جامعة ستانفورد الأميركية، قُسّمَ الطلابُ بمقتضاها، وفقًا لمواقفهم المسبقة من الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى ثلاث مجموعات: الأولى موالية للعرب، والثانية موالية لإسرائيل، والثالثة محايدة. شاهدت المجموعات الثلاث شريطًا إخباريًا مصوَّرًا (سبق أن أذيعت محتوياته في محطات تلفزيونية أميركية رئيسية) يعرض أحداث مجزرة صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢. طُلِب من المجموعات الثلاث - بعد مشاهدة محتويات الشريط المصوَّر - إبداءُ الرأي في ما إذا كان النقل الإخباري - محلّ الدراسة - قد اشتمل على تحيزاتٍ إعلاميةٍ كامِنَةٍ لطرفٍ على حساب الآخر، أم لا.

أظهرت النتائج أنّ الطلاب الموالين للعرب، رأوْا أنّ النقل الإخباري

بدا مُتَحَيّزًا بوضوح إلى الجانب الإسرائيلي على حساب الجانبِ العربي، في حين اعتقد الطلابُ الموالون لإسرائيل، أنّ النقل ذاتَه بدا مُتَحَيزًا بوضوح إلى الجانب العربي على حساب إسرائيل. أمّا الطلاب المحايدون، فقد رأوْا أنّ النقل بدا موضوعيًا إلى حدٍّ كبير في تناوله القضية محلّ الدراسة، حيث عرض بطريقة متوازنة، وجهات النظر المختلفة المؤيدة والمعارضة للجانبين العربي والإسرائيلي على حدٍّ سواء. في ضوء هذه النتائج، تحقّق الباحثون بدقّة من صحّة فروض النظرية.

التراث النظري: إطلالة عامّة

نشر فالون وزملاؤه نتائج الدراسة التجريبية المشار إليها، في عام ١٩٨٥. إلا أنّ محاولتهم طرح مقولات جديدة عن كيفية تفاعل الجمهور مع مضامين وسائل الإعلام، ونظريتهم بشأن عدائية وسائل الإعلام، لم تلقَ القدر الكافي من اهتمام الباحثين آنذاك. وفي خلال السنوات العشر التي أعقبت ظهور الدراسة، لم تسْعَ سوى دراستين إلى التحقُّق من صحّتها؛ الأولى أجراها ريتشارد بيرلوف في عام ١٩٨٩[١٧]، والثانية أجراها روجر سورولا وشيلى شيكن في عام ١٩٩٤[١٨]. وقد تحقّقت الدراستان بالفعل من صحّة فروض النظرية.

قد يرجع ضعف اهتمام الباحثين بالنظرية في بادئ الأمر إلى التوقيت الذي ظهرت فيه، حيث سادت مقولات تفيد بميل الجمهور إلى إدراك مضامين وسائل الإعلام، على نحوٍ يتشابه مع مواقفه واتجاهاته الشخصية من القضايا المثارة (Assimilation Bias)، في حين جاءت نظرية عدائية وسائل الإعلام بمقولات مغايرة لذلك تمامًا، تفيد أنّ الجمهور ـ وخصوصًا شديدي الانتماء الحزبي ـ يميل إلى إدراك مضامين وسائل الإعلام، على نحو يتناقض مع مواقفه واتّجاهاته الشخصية من القضايا المثارة (Contrast Bias).

تُعَدُّ نتائجُ الدراسات الثلاث السابقة، اللبنات الأساسية الأولى التي

(١٧) Richard M. Perloff, «Ego-Involvement and the Third Person Effect of Televised News Coverage,» *Communication Research*, vol. 16, no. 2 (April 1989), pp. 236-262.

(١٨) Roger Giner-Sorolla and Shelly Chaiken, «The Causes of Hostile Media Judgments,» *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 30, no. 2 (March 1994), pp. 165-180.

ساهمت في ما بعد، في التعريف بالنظرية على نطاقٍ أوسع، إضافة إلى شرح آليات عملها وتحديد ماهية الشروط اللازم توافرها في القضايا مجال التطبيق؛ وهو ما أفضى في نهاية الأمر إلى تراث نظري شديد الثراء، يزيد حتّى الآن على أربعين ورقة بحثية[١٩] ـ في حدود ما اطّلع عليه الباحث ـ سعت لاختبار فروض النظرية والعمل على تطويرها.

أتاحتْ القراءة الأوّلية لذلك التراث النظري الخروج باستخلاصات عامّة، يأتي في مقدّمتها ما يلي:

أوّلًا: تنوُّع القضايا التي سعى الباحثون لاختبار النظرية في إطارها، لتشمل القضايا الصحية والاجتماعية والرياضية والقانونية، بعد أن ظلّت القضايا السياسية هي القضايا الرئيسية محلّ التطبيق وقت ظهور النظرية ولفترة طويلة.

ثانيًا: تعدُّد مجالات تطبيق النظرية، لتشمل البرامج الترفيهية والدراما والبرامج الحوارية، إضافة إلى الأخبار والبرامج الإخبارية مجال التطبيق الأساس للنظرية.

ثالثًا: اتّساع النطاق الجغرافي للمحاولات التي سعت لاختبار فروض النظرية ليشمل دول العالم المختلفة، بعد أن كان مقصورًا على الولايات المتحدة.

رابعًا: مع أنّه مرّ ما يزيد على خمسة وعشرين عامًا على ظهور النظرية، لم تتوقّف محاولات الباحثين إعادة اختبارها إلى الآن. أسفرت تلك

---

(١٩) من هذه الدراسات على سبيل المثال ما يلي: Albert C. Gunther, Nicole Miller and Janice L. Liebhart, «Assimilation and Contrast in a Test of the Hostile Media Effect,» *Communication Research* (Online First), vol. 20, no. 10 (October 2009), pp. 1-18; Albert C. Gunther and Dominic M. Lasorsa, «Issue Importance and Perceptions of a Hostile Media,» *Journalism Quarterly*, vol. 63, no. 4 (Winter 1986), pp. 844-848; Yariv Tsfati and Jonathan Cohen, «Democratic Consequences of Hostile Media Perceptions: The Case of Gaza Settlers,» *Harvard International Journal of Press/Politics*, vol. 10, no. 4 (October 2005), pp. 28-51; Michael Huge and Carroll J. Glynn, «Hostile Media and the Campaign Trail: Perceived Media Bias in the Race for Governor,» *Journal of Communication*, vol. 60, no. 1 (March 2010), pp.165-181, and Laura M. Arpan and Arthur A. Raney, «An Experimental Investigation of News Source and the Hostile Media Effect,» *Journalism and Communication Quarterly*, vol. 80, no. 2 (June 2003), pp. 265-282.

المحاولات بدورها عن طرح متغيرات جديدة لم يسبق أن طرحتها النظرية في نسختها الأولى، وهو ما ساهم في فهم أكثر عمقًا لكيفية عمل النظرية. يمكن استعراض بعض تلك المتغيرات الجديدة وفقًا للمحورين التاليين:

المحور الأوّل يتعلق بالمتغيرات المستقلّة التي يمكن عن طريقها التنبؤ بحدوث الظاهرة، منها على سبيل المثال ما يلي:

- مستوى أهمية القضية (Issue Importance)
- مستوى الاهتمام بالشأن العامّ السياسي (Interest in Public Affairs)
- طبيعة المناقشات الدائرة بين الأفراد، وما إذا كانت مناقشات آمنة (Safe Discussion) أم تَحُفُّها الأخطار (Dangerous Discussion)
- مستوى السخط السياسي (Political Cynicism)
- الشكّ في صدقية وسائل الإعلام (Media Skepticism)[٢٠]
- الاعتقاد المسبق بتحيُّز وسائل الإعلام (Prior Belief in Media Bias).

المحور الثاني: المتغيرات التابعة الناتجة من الشعور بعدائية وسائل الإعلام، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- القيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الافتراضي (Online Political Corrective Actions)[٢١]

---

(٢٠) يرجع الفضل في طرح هذا المتغير للاختبار على صعيد الدراسات الإعلامية إلى ياريف تسفاتي، في دراسته التي أجراها في الولايات المتحدة خلال حملة انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ٢٠٠٠. يعرّف الباحث مصطلح «الشك في وسائل الإعلام» بأنه «ذلك الشعور الشخصي بعدم ثقة الأفراد عمومًا، في الأخبار التي تبثّها وسائل الإعلام ومن ثمّ التشكيك في صحّتها». ويؤكّد الباحث في هذا الصدد أنّ ثمّة شعورًا عامًا يسود بين أوساط الرأي العامّ بأن جميع المعالجات الصحفية للقضايا المثارة غالبًا ما تكون منحازة وغير عادلة، كما يسود بينهم الاعتقاد أنّ الصحافيين غالبًا ما يضحّون بمعايير الدقّة والموضوعية في نقل الحدث في سبيل تحقيق السبق الصحفي في أحسن الأحوال أو تحقيق منافع شخصية أو مادية في أسوئها. لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسة انظر: Yariv Tsfati, «Media Skepticism and Climate of Opinion Perception,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 15, no. 1 (March 2003), pp. 65-82.

(٢١) طُرح هذا المتغير لأول مرة في دراسة لهيرناندو روجاس (Hernando Rojas) الذي أراد به الإشارة إلى سعي الأفراد لتفعيل مكثف لمشاركتهم السياسية بواسطة شبكة الإنترنت، بهدف طرح =

- القيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الحقيقي (Offline Political Corrective Actions)

- النقمة على وسائل الإعلام التقليدية (Media Indignation)[٢٢]

- مستوى الثقة في ديمقراطية الدولة (Trust in Democracy)

- احتمالية القيام بردود أفعال عنيفة تجاه القرارات الحكومية (Potential Violent Reaction)

خامسًا: يُلاحَظ أنّ ثمّة تحوّلًا نوعيًا في طريقة تعاطي الباحثين مع النظرية عمومًا؛ فبعدما كانت ظاهرة يسعى الباحثون للتحقُّق من وجودها، بات التعامل معها بوصفها ظاهرة ترتب تأثيرات بعينها في أنماط سلوك الجماهير الاتصالي.

سادسًا: تعدُّد المناهج البحثية التي اعتمد عليها الباحثون في اختبار الظاهرة ودراسة تأثيراتها المختلفة لتشمل الدراسات التجريبية، وشبه التجريبية، والمسوح الميدانية بأنواعها المختلفة؛ وهو ما يؤكّد ثراء النظرية من ناحية، وإمكان اختبارها بمناهج علمية مختلفة من ناحية أخرى.

ب ـ ظاهرة «عدائية وسائل الإعلام» وعلاقتها بالواقع الافتراضي على الإنترنت

أتاح ظهور شبكة الإنترنت واستخدامها بكثافة، فرصة غير مسبوقة أمام الفرد العادي للتعبير علنًا عن رأيه تجاه القضايا والأحداث المثارة من ناحية، وإمكان اطّلاعه على قدر هائل من المعلومات والأخبار والصور والوثائق

= آرائهم المتعارضة مع الاتجاه السائد في وسائل الإعلام التقليدية، خوفًا من أن تظن الجماهير أنّ ما تروّج له وسائل الإعلام التقليدية يعكس الاتجاهات المختلفة الموجودة في المجتمع. لمزيد من التفاصيل عن هذه الفرضية، انظر: Hernando Rojas, ««Corrective» Actions in the Public Sphere: How Perceptions of Media and Media Effects Shape Political Behaviors,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 22, no. 3 (Autumn 2010), pp. 333-363.

(٢٢) لمزيد من التفصيل عن هذا المفهوم وطرق قياسه، انظر: Hyunseo Hwang, Zhongdang Pan and Ye Sun, «Influence of Hostile Media Perception on Willingness to Engage in Discursive Activities: An Examination of Mediating Role of Media Indignation,» *Media Psychology*, vol. 11, no. 1 (March 2008), pp. 76-97.

وتبادلها على نطاق واسع من ناحية أخرى. يمكن القول إنّ التغيرات الجذرية التي أحدثتها شبكة الإنترنت في أنماط التواصل والتفاعل الإنساني، جعلتنا كأننا نعيش في عالمين مستقلّين: **الأول واقعي** (Real World)، يشتبك فيه الفرد مع وقائع الحياة اليومية، وتفاصيل السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم، بسلبياته وإيجابياته المختلفة؛ **والثاني افتراضي** (Virtual World)، يشتبك فيه الفرد مع فضاء إلكتروني غير محدود، يتّسع باتساع الكون، ويتعاطى كذلك مع أفكار تتعدّد وفق أعداد المشاركين في ذلك الفضاء الكوني غير المحدود.

ساهم وجود ذلك العالم الافتراضي بدوره في انتقال النظرية إلى عالم أرحب، حيث سعى بعض الباحثين للتحقّق من وجودها في ذلك العالم الافتراضي، في حين سعى آخرون للتحقّق ممّا إذا كان الشعور بالعدائية في العالم الواقعي بسبب التعرّض لوسائل الإعلام التقليدية، يفضي إلى التأثير في أنماط السلوك الاتصالي في العالم الافتراضي بواسطة شبكة الإنترنت أم لا.

من بين المحاولات الأولى والقليلة التي تصدّت لدراسة العلاقة الجدلية بين العالمين الواقعي والافتراضي، دراسة أجرتها لوسي أتكنسن[٢٣] إبّان انتخابات الرئاسة الأميركية في عام ٢٠٠٤. استهدفت الدراسة المقارنة بين مستويات شعور الأفراد بالعدائية تجاه كلّ من وسائل الإعلام التقليدية وشبكة الإنترنت. انتهت نتائج الدراسة إلى أنّ المعتمدين على شبكة الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن المرشّحين، قد أبدوا شعورًا بالعدائية أقلّ من ذويهم المعتمدين على وسائل الإعلام التقليدية. وقد فسّرت الباحثة هذه النتيجة في ضوء المزايا النسبية التي تتّسم بها شبكة الإنترنت، والتي تتيح لمستخدميها إمكان الانتقاء العمدي لمواقعَ إلكترونية بعينها، للبحث عن معلومات سياسية عن المرشّحين، وهو ما لا تتّسم به وسائل الإعلام التقليدية.

---

(٢٣) Lucy Atkinson, «Online and Ticked Off? An Exploration of Online Political News Coverage and Hostile Media Phenomenon,» Paper Presented at: «The Annual Meeting of the International Communication Association, TBA,» (San Francisco, CA, 2004), Retrieved (15 March 2011), on the Web: <http://www.allacademic.com/meta/p172129_index.html>.

أشارت نتائج دراسة أخرى أجراها هرناندو روجرز[٢٤] في الولايات المتحدة الأميركية، إلى أنّه كلّما زادت معدّلات شعور الأفراد بالعدائية لوسائل الإعلام التقليدية، زادت معدّلات مشاركتهم السياسية في كلّ من الواقعَيْن الحقيقي (Offline Political Participation) والافتراضي (Online Political Participation). وقد فسّر الباحث هذه النتيجة في ضوء ميل الأفراد إلى القيام بما سمّاه «الأفعال التصحيحية» (Corrective Actions) مستهدفين إسماع أصواتهم المعارضة لما تروّج له وسائل الإعلام التقليدية، لأكبر عدد ممكن من الجماهير، بحيث لا تنخدع الجماهير بأنّ الاتجاه الذي تروّج له تلك الوسائل يعكس الآراء والاتجاهات السائدة بين أوساط الرأي العام.

فروض الدراسة

في ضوء الإطار النظري للدراسة، وفي إطار التراث النظري المتاح، تطرح الدراسة تساؤلًا علميًا رئيسيًا تسعى للإجابة عنه، إضافة إلى أربعة فروض علمية تسعى لاختبارها، وهو ما يعرضه الباحث على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي: ما العوامل المؤثّرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر؟

الفرض الأوّل: ثمة علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (Electronic Opposition) ومعدّلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية في الواقع (Offline Political Opposition).

الفرض الثاني: توجد فروق دالّة إحصائيًا في مستويات ثقة المبحوثين في صدقية كلٍّ من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت، بوصفها مصادر لاستقاء المعلومات عن الثورة.

الفرض الثالث: كلّما زادت مستويات ثقة المبحوثين في صدقية شبكة الإنترنت، زادت مستويات اعتمادهم عليها مصدرًا رئيسيًا في استقاء معلومات عن الثورة.

---

(٢٤) Rojas, ««Corrective» Actions in the Public Sphere: How Perceptions of Media and Media Effects Shape Political Behaviors,» pp. 344-364.

الفرض الرابع: كلّما زادت معدّلات السخط السياسي لدى المبحوثين، زادت معدّلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في نقل أحداث الثورة.

منهجية الدراسة

أ ـ عيّنةُ الدراسة

أُجريت الدراسة على عينة بلغت (٢٢٦) شخصًا من الناشطين سياسيًا في مصر، ممّن يستخدمون شبكة الإنترنت، في استقاء المعلومات عن القضايا والموضوعات السياسية المثارة محليًا ودوليًا. وقد اعتمدت الدراسة على العينة الشبكية (Snowball Sample/Network)، بوصفها أحد أنواع العينات غير الاحتمالية (Non Probability Samples). وتعتمد هذه العينةُ على المبحوثين أنفسهم، في الوصول إلى مبحوثين آخرين عن طريق شبكة علاقاتهم الاجتماعية والشخصية.

ب ـ أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان أداةً لجمع البيانات من مفردات الدراسة. وقد تضمّنت الاستمارة ثلاثة أجزاء رئيسية، يضمُّ كلٌّ منها محورًا من المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأوّل: يستهدف التعرف إلى بعض المتغيرات العامّة ذات الصلة بالمبحوثين، منها مثلًا:

- تقدير مستوى اهتمام المبحوثين بمتابعة أحداث الثورة.
- التعرف إلى معدلات اهتمام المبحوثين بالشأن السياسي العام في مصر عمومًا.
- تقدير مستوى الأهمية التي يوليها المبحوثون للنتائج المترتبة على الثورة سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى المجتمع المصري.
- التعرف إلى معدلات مشاركة المبحوثين في أحداث الثورة من عدمها.
- التعرف إلى أهم مصادر المعلومات التي اعتمد عليها المبحوثون لمتابعة أحداث الثورة.

المحور الثاني: يستهدف اختبار المقولات والفروض الرئيسية التي تتضمّنها الدراسة، ومنها مثلًا ما يلي:

- قياس مستوى الاعتماد على الإنترنت في متابعة تطوّرات الثورة وأحداثها.

- قياس مستوى صدقية الإنترنت مصدرًا لاستقاء المعلومات عن الثورة.

- قياس معدّلات استعداد المبحوثين للقيام بأنشطة سياسية «تصحيحية» في الواقع الافتراضي، في مقابل استعدادهم للقيام بتلك الأنشطة في الواقع الحقيقي.

- قياس مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا.

- قياس مستويات السخط السياسي عند المبحوثين.

- قياس مستوى شعور المبحوثين بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في النقل الإعلامي لأحداث الثورة.

- قياس مستوى شعور المبحوثين بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة.

المحور الثالث: يستهدف التعرّف إلى الخصائص الديمغرافية للمبحوثين، كالنوع والانتماء الحزبي والمستوى التعليمي والمرحلة العمرية.

ج - أساليب قياس متغيرات الدراسة

(١) قياس مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية: اشتمل مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية على ثلاثة أبعاد مختلفة هي: معدّل الاعتماد على الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن الثورة، ومستوى الثقة في صدقية الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن الثورة، ومعدّل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية بواسطة الفضاء الإلكتروني، لتصحيح ما قد يرد من معلومات خاطئة عن الثورة.

وقد جُمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوثون في ضوء الأبعاد الثلاثة، لتكون مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية. بلغت الدرجات الكلّية لهذا المقياس ١٨ درجة، وبلغ المتوسّط الحسابي لدرجات المبحوثين على هذا المقياس ١٥,٣، وانحراف معياري بلغ ٢,٧٧.

أمّا في ما يتعلق ببقية متغيرات الدراسة فنعرضها مجمعة في الجدول الرقم (١٠ ـ ١).

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)
أساليب قياس متغيرات الدراسة

المقياس	عدد العبارات التي تقيسه	المجموع الكلّي لدرجات المقياس	المتوسط الحسابي لدرجات المبحوثين	الانحراف المعياري
مستوى الاهتمام بمتابعة الشأن العام السياسي في مصر	عبارة واحدة	٣	٢,٤	٠,٦٦٢٩
مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة وتطوّراتها	عبارة واحدة	٣	٢,٨	٠,٣٩٤٦
مستوى أهمية النتائج المترتبة على الثورة من وجهة نظر المبحوثين سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي	عبارة واحدة	٣	٢,٩	٠,٣٠٠٤
معدّل المشاركة في أحداث الثورة	عبارة واحدة	٣	١,٦	٠,٧٢٥٥
معدّل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الحقيقي	٤ عبارات	١٢	٩,٩	١,٨١٣٦
مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية خلال نقلها أحداث الثورة	٣ عبارات	١٥	٨,٦	١,٨٣٥٣
معدّل الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة	٤ عبارات	٢٠	١٦,٢	٣,٨٠٩٤
معدّل الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا	٤ عبارات	٢٠	١٦,٢	٣,٦٩٧٢
معدّلات السخط السياسي	٤ عبارات	٢٠	١٨,٥	٢,٠٢٥٤

(٢) المعالجة الإحصائية للبيانات: في ضوء الفروض العلمية التي سعت الدراسة لاختبارها، استخدم الباحث المعاملات الإحصائية التالية:

ـ معامل بيرسون للارتباط (Person Correlation) لقياس شدّة العلاقة بين متغيرين واتجاهها.

- اختبار Paired-Samples T Test للتحقّق من وجود فروق دالّة إحصائيًا بين مجموعتين مترابطتين.

- معامل الانحدار الخطّي المتعدّد (Multiple Linear Regression) لقياس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

- تحليل التباين (ANOVA) للتحقُّق من وجود فروق دالّة إحصائيًا بين أكثر من مجموعتين.

- اختبار LSD لبيان أقلّ فرق معنوي بين المجموعات.

ثالثًا: نتائج الدراسة

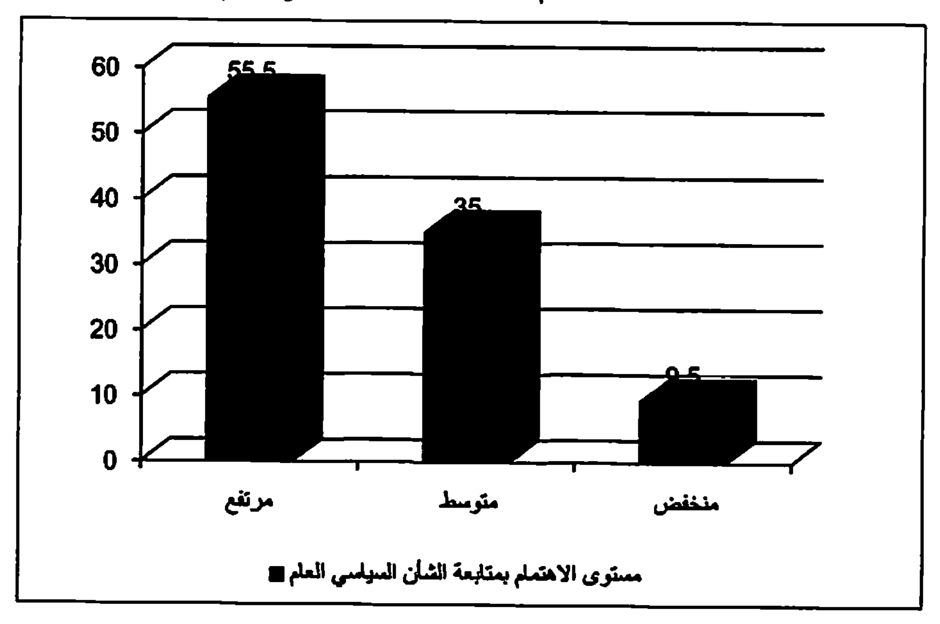
١ ـ النتائج العامّة

- كشفت نتائج الدراسة (الشكل الرقم (١٠ ـ ١)) عن ارتفاع معدّلات اهتمام المبحوثين بمتابعة الشأن السياسي العامّ في مصر عمومًا؛ إذ بلغت نسبة من أفادوا بأنّ متابعة تطوّرات الشأن السياسي العامّ في مصر تقع ضمن اهتماماتهم المباشرة ٥٥,٥ في المئة، في حين بلغت نسبة من يهتمّون بالشأن السياسي العامّ في مصر من حين إلى آخر ٣٥ في المئة.

أمّا من يعتقدون أنّ تطورات الشأن السياسي العامّ في مصر لا تقع ضمن اهتماماتهم المباشرة فقد بلغت نسبتهم ٩,٥ في المئة فقط من المبحوثين. يتّضح إذن أنّ ٩٠,٥ في المئة من المبحوثين (بعد جمع نسبتَي ذوي الاهتمام المرتفع والمتوسّط بمتابعة الشأن السياسي العامّ في مصر) تشغلهم متابعة تطوّرات الشأن السياسي العامّ في مصر - بطريقة أو أخرى - مع وجود الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتفاصيل الحياة اليومية التي تحاصرهم.

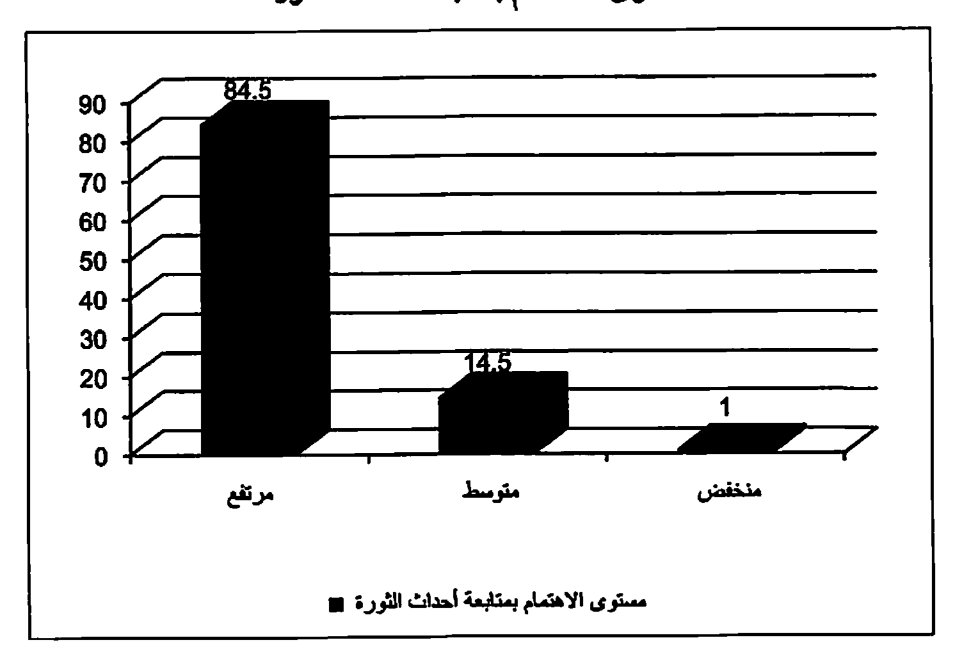
ولعلّ ما يؤكّد هذه النتيجة نزول ملايين الأفراد - فرادى وجماعات - إلى الشارع فور اندلاع الثورة، واتحادهم جميعًا على مطالب واستحقاقات سياسية، تنمّ عن وعي وفهم لحقيقة الأوضاع والمشكلات السياسية التي يعاني منها المجتمع المصري.

الشكل الرقم (١٠ ـ ١)
معدّلات الاهتمام بمتابعة الشأن السياسي العام



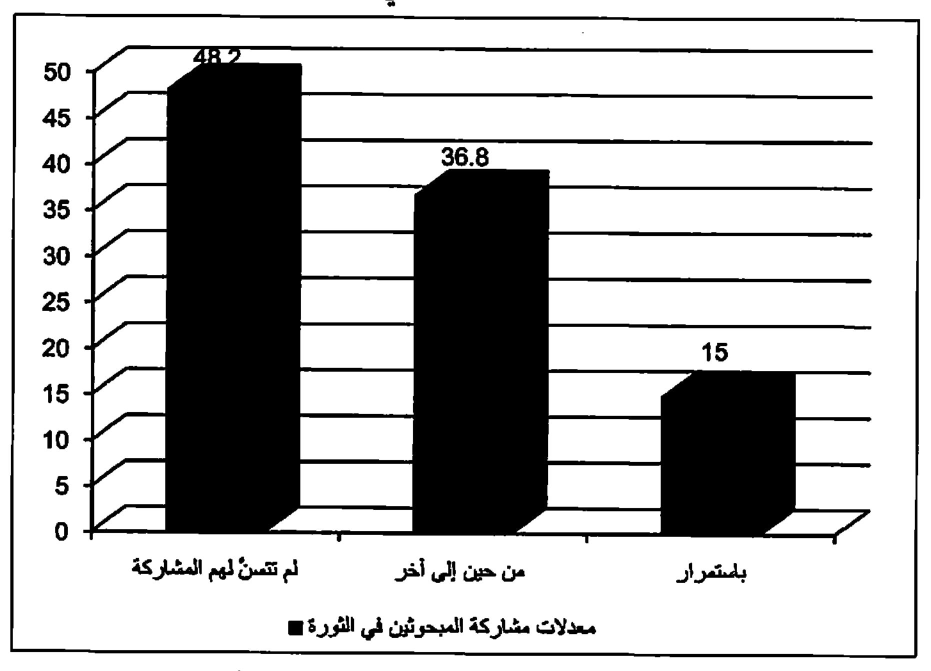
كان طبيعيًا مع تصاعد أحداث الثورة، أن تحظى متابعة وقائعها وتفاصيلها اليومية باهتمام كبير من المبحوثين، وهو ما عبّرت عنه النتائج بوضوح (الشكل الرقم (١٠ ـ ٢))؛ إذ أفاد ٨٤,٥ في المئة من المبحوثين أنهم كانوا يتابعون تفاصيل الأحداث لحظة بلحظة، في حين أفاد ١٤,٥ في المئة منهم أنّهم كانوا يتابعونها من حين إلى آخر. تعني هذه النتيجة أنّ متابعة أحداث الثورة وتفاصيلها اليومية قد حظيت باهتمام ٩٩ في المئة من المبحوثين. ويبدو أنّ ارتفاع هذه النسبة كان متوقّعًا؛ إذ لم يكن هناك أثناء تلك الفترة سوى صوت الثورة، وأعداد الشهداء، ونتائج المصادمات العنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في الميادين المختلفة. ويمكن الزعم في ضوء أعداد الملايين التي خرجت إلى الشوارع، أنّ كلّ أسرة، وشارع، وحارة مصرية، قد خرج منها شخص واحد على الأقلّ. وكان من الطبيعي أن يتابع ذوو هؤلاء أخبار أبنائهم الذين خرجوا لمواجهة المجهول؛ وهو ما أفضى في النهاية إلى ارتفاع معدّلات الاهتمام بمتابعة تفاصيل الثورة إلى هذا الحدّ.

الشكل الرقم (١٠ ـ ٢)
مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة



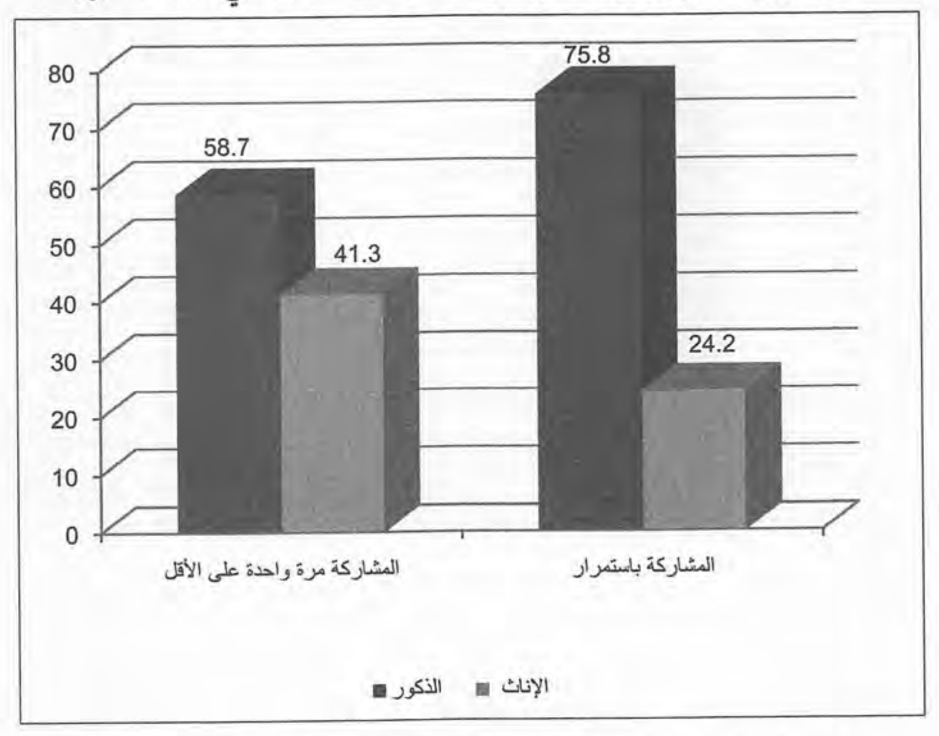
من حيث مستوى أهمية النتائج المترتّبة على الثورة، يعتقد ٩٣,٢ في المئة من المبحوثين أنّ نتائج الثورة ستكون لها تأثيراتها المباشرة فيهم أو في باقي أفراد المجتمع المصري. ولعلّ ما يؤكّد صحّة هذه النتيجة ما أشارت إليه النتائج (الشكل الرقم (١٠ ـ ٣)) من ارتفاع معدّلات مشاركة المبحوثين الفعلية في الثورة، حيث أفاد ٥١,٨ في المئة أنهم شاركوا في أحداث الثورة بالمشاركة في التظاهرات (٣٦,٨ في المئة شاركوا من حين إلى آخر، و١٥ في المئة شاركوا مشاركة مستمرة). أمّا من لم تتسنَّ لهم فرصة المشاركة (بغضّ النظر عن السبب) فقد بلغت نسبتهم ٤٨,٢ في المئة. وإذا نظرنا إلى الأخطار المحيطة بالمشاركة في التظاهرات والنزول إلى الشارع، لتبينَ أنّ مشاركة ما يزيد على ٥٠ في المئة من المبحوثين تُعَدُّ نسبة مرتفعة، خصوصًا أنّ حالة الانفلات الأمني التي صاحبت اندلاع الثورة، دفعت قطاعات عريضة من المصريين إلى التزام بيوتهم وأحيائهم للدفاع عنها، لكون ذلك أولوية قصوى حالت دون مشاركة الكثيرين منهم في التظاهرات.

الشكل الرقم (١٠ ـ ٣)
معدّلات مشاركة المبحوثين في أحداث الثورة



أشارت النتائج كذلك إلى ظاهرة تستحقّ التأمّل تتعلّق بارتفاع معدّلات مشاركة الإناث في الثورة؛ إذ بلغت نسبة من شاركن في الثورة عمومًا ٥١,٨ في المئة، في مقابل نسبة ٥٨,٧ في المئة للذكور. وبلغت نسبة من شاركن لمرّة واحدة على الأقلّ ٤١,٣ في المئة من إجمالي المشاركات؛ أمّا من اعتدن المشاركة المستمرّة في التظاهرات فبلغت نسبتهنّ ٢٤,٢ في المئة، مقابل ٧٥,٨ في المئة للذكور (الشكل الرقم (١٠ ـ ٤)). وما من شكّ في أنّ مشاركة الإناث في الثورة على هذا النحو تُعَدُّ ظاهرة جديدة تستحقّ الدراسة في المجتمع المصري، خصوصًا إذا نظرنا إلى حجم الأخطار التي كانت تتهدّد المتظاهرين جميعًا، ذكورًا كانوا أم إناثًا، من جرّاء المشاركة في التظاهرات، إلا أنّ ذلك لم يمنع الإناث من المشاركة بهذه النسب المرتفعة. وقد نتج من مشاركة الإناث جنبًا إلى جنب مع الذكور في التظاهرات، اضطرار الأمّهات منهن إلى اصطحاب أطفالهن والنزول بهم إلى الشارع بغضّ النظر عن مراحلهم العمرية، وهو ما جعل من الثورة المصرية حالة فريدة، قلّما شهدتها الثورات المماثلة في دول العالم المختلفة.

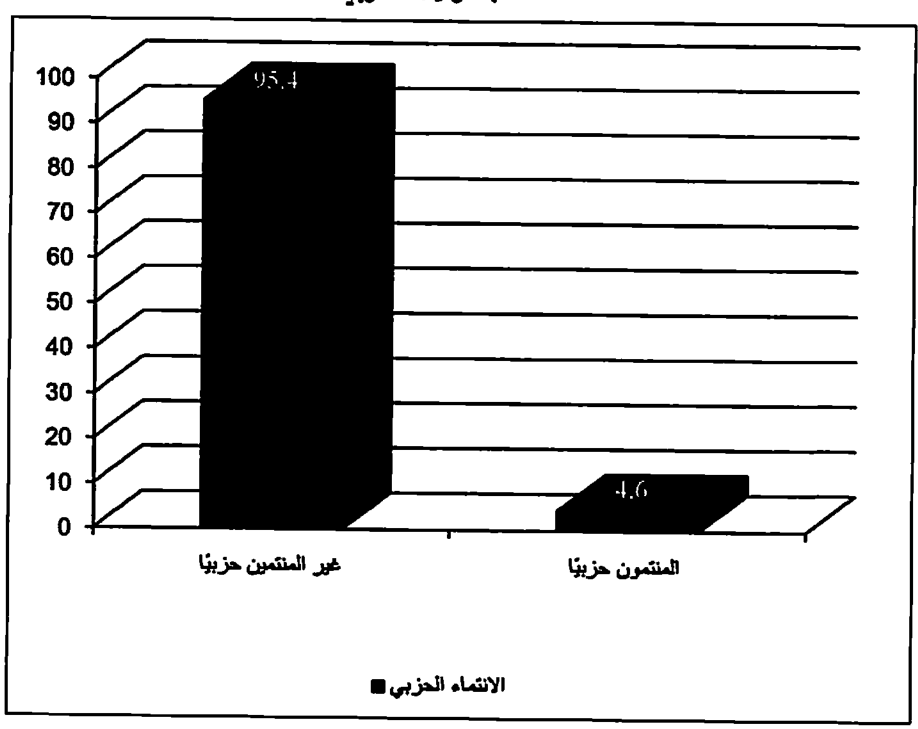
الشكل الرقم (١٠ ـ ٤)
المقارنة بين الذكور والإناث من حيث معدّلات المشاركة في أحداث الثورة



تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع معدّلات الاهتمام بالشأن السياسي العامّ، وارتفاع معدّلات استعداد المبحوثين للتعبير علنًا عن آرائهم نحو القضايا والأحداث السياسية المثارة من خلال النزول إلى الشارع وتحمّل تبعات ذلك. وبسؤال المبحوثين عن انتماءاتهم الحزبية تبين (الشكل الرقم (١٠ ـ ٥)) أنّ النسبة الغالبة منهم (٩٥,٤ في المئة) لا ينتمون إلى أي من الأحزاب السياسية المصرية على كثرتها، إذ تفوق أعدادها ٢٠ حزبًا سياسيًا.

وتؤكّد هذه النتيجة صحّة ما سبق أن أشرنا إليه من فشل القوى السياسية في مصر على مدار الثلاثين عامًا الماضية في استيعاب طاقات المجتمع ـ وخصوصًا الشبابية منها ـ السياسية وتوجيهها وتوظيفها في ما يخدم مصلحة الوطن. من ثمّ لم يعد أمام هذه الطاقات «المهدورة» سوى البحث عن بدائل أخرى لممارسة العمل السياسي، بعيدًا من ثنائية الإخوان/ الحزب الوطني، فكان اللجوء إلى الفضاء الإلكتروني.

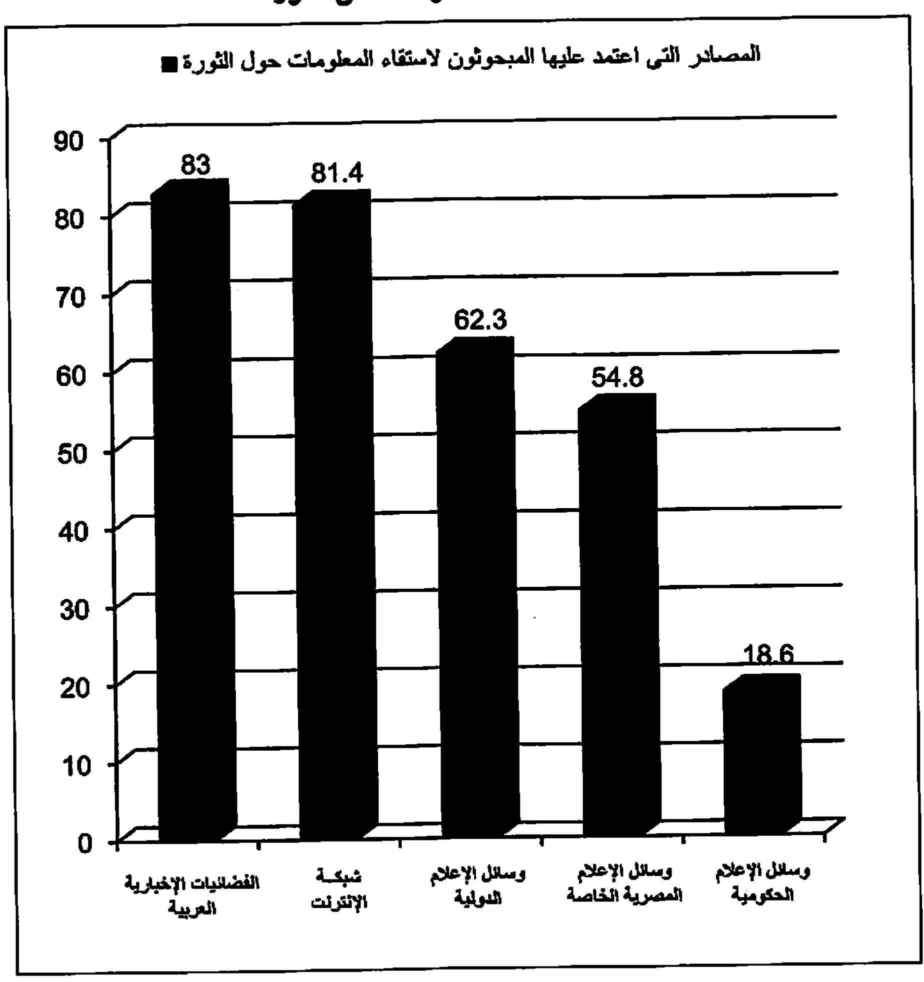
الشكل الرقم (١٠ ـ ٥)
انتماء المبحوثين الحزبي



إذا انتقلنا إلى نتائج البحث في طريقة تعاطي المبحوثين مع وسائل الإعلام خلال الثورة (الشكل الرقم (١٠ ـ ٦))، نجد أنّ أهم مصادر المعلومات التي اعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات عن الثورة وأحداثها المتلاحقة، جاء على النحو التالي: القنوات الفضائية الإخبارية العربية جاءت في مقدّمة تلك الوسائل بنسبة ٨٣ في المئة من استجابات المبحوثين، تلتها شبكة الإنترنت مباشرة بنسبة بلغت ٨١,٤ في المئة، ثمّ وسائل الإعلام الدولية بنسبة ٦٢,٣ في المئة، تلتها وسائل الإعلام المصرية الخاصّة بنسبة ٥٤,٨ في المئة، في حين جاءت وسائل الإعلام المملوكة للدولة في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت ١٨,٦ في المئة من استجابات المبحوثين[٢٥].

(٢٥) سُمح للمبحوثين في هذا السؤال باختيار أكثر من بديل، ومن ثمّ يُلاحَظ أن النسبة الإجمالية تخطّت حاجز ١٠٠ في المئة، حيث احتُسبت النسبة المئوية في ضوء استجابات المبحوثين لا في ضوء عددهم.

الشكل الرقم (١٠ ـ ٦)
مصادر استقاء المعلومات عن الثورة

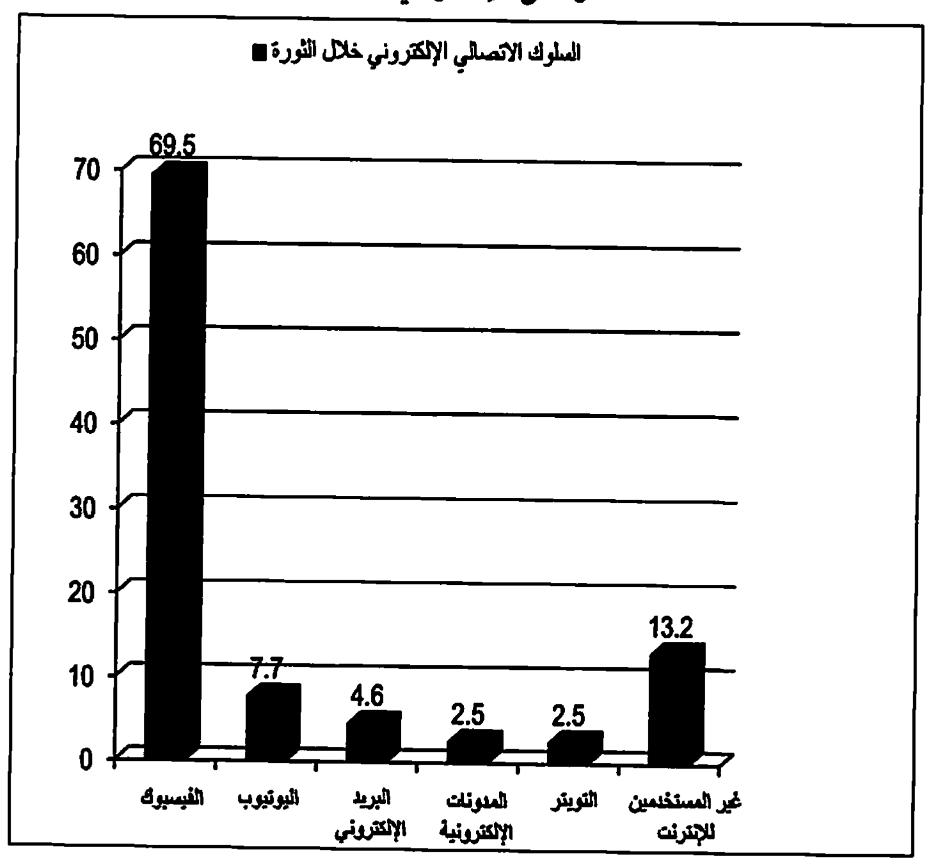


للتعرف إلى أنماط سلوك المبحوثين الاتصالي الإلكتروني خلال الثورة خصوصًا، أوضحت النتائج (الشكل الرقم (١٠ ـ ٧)) أن ٦٩,٥ في المئة منهم أفادوا أنهم كانوا يعتمدون على «الفيسبوك» بالدرجة الأولى في التواصل الاجتماعي خلال الثورة، وجاء «اليوتيوب» في المركز الثاني بفارق كبير بنسبة بلغت ٧,٧ في المئة، تلاه التواصل بالبريد الإلكتروني بنسبة ٤,٦ في المئة، ثمّ المدونات الإلكترونية والتويتر معًا في المرتبة نفسها بنسبة ٢,٥ في المئة لكل منهما، في حين أفاد ١٣,٢ في المئة من المبحوثين أنّهم لم

يستخدموا شبكة الإنترنت ـ على الإطلاق ـ بهدف التواصل الاجتماعي في ما يتعلق بأحداث الثورة.

يتبين من هذه النتيجة أنّه، وإن تصدّر «الفيسبوك» قائمة الوسائل الإلكترونية التي اعتمد عليها المبحوثون، فقد كانت هناك وسائل إلكترونية أخرى استخدموها في التواصل الاجتماعي في أثناء الثورة الإلكترونية، وهو ما يشير بدوره إلى محاولة المبحوثين الاستفادة من المزايا التقنية التي تتميز بها كل من شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني المذكورة سابقًا، بما يضمن تبادل المعلومات والمواد السمعية والبصرية ذات الصلة بتطورات الثورة، على أوسع نطاق ممكن.

الشكل الرقم (١٠ ـ ٧)
أنماط التواصل الإلكتروني خلال الثورة



٢ ـ النتائج ذات الصلة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها

الإجابة عن التساؤل الرئيسي: ما العوامل المؤثرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر؟

مرّت الإجابة عن هذا التساؤل بمرحلتين:

المرحلة الأولى: قُسمت بموجبها العوامل المحتمل تأثيرها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر إلى أربع مجموعات منفصلة هي:

ـ المجموعة **الأولى**، تتعلق بالخصائص الديمغرافية للمبحوثين (النوع، الانتماء الحزبي، مستوى التعليم، السن).

ـ المجموعة **الثانية**، تبحث في تأثير عامل مستقلّ واحد وهو مستوى السخط السياسي لدى المبحوثين.

ـ المجموعة **الثالثة**، تبحث في تأثير بعض العوامل الإعلامية في: مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة؛ ومستوى الشعور بالنقمة تجاه وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة؛ إلى مستوى الشعور المسبق بتحيُّز وسائل الإعلام الحكومية عمومًا؛ ثمّ مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا.

ـ المجموعة **الرابعة** والأخيرة، تدرس تأثير بعض العوامل السياسية في مستوى الاهتمام بالشأن السياسي العام؛ فمستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة؛ ثمّ مستوى أهمية النتائج المترتبة على الثورة؛ وفي مُعدّلات المشاركة في أحداث الثورة.

المرحلة الثانية: أُدخلت المجموعات الأربع السابقة في معادلة انحدار خَطِّي متعدد (Multiple Linear Regression Model)، كل مجموعة على حدة، لمعرفة مدى تأثير كلٍّ منها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية.

ويعرض الباحث ما أسفرت عنه نتائج معامل الانحدار في الجدول الرقم (١٠ ـ ٢).

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)
معامل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد ماهية العوامل المستقلة المؤثرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر (المتغير التابع)

العوامل المستقلة		المتغير التابع (ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية)				
		قيمة معامل Beta	مستوى معنوية Beta*	قيمة معامل الانحدار R	قيمة معامل ANOVA (F)	مستوى معنوية Φ**
المجموعة الأولى (عوامل ديمغرافية)	النوع	-٠,١٩٧	٠,٠٢	٠,٣٣١	٠,٢٧٩	٠,٠٠٥
	الانتماء الحزبي	-٠,٠٤٣	٠,٦			
	مستوى التعليم	٠,٢٤٩	٠,٠١			
	السن	-٠,٢٨٥	٠,٠٠٤			
المجموعة الثانية (عامل السخط السياسي)	السخط السياسي	٠,٠٦٦	٠,٤	٠,٣٣٧	٣,٢٤٨	٠,٠٠٩
المجموعة الثالثة (عوامل إعلامية)	الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية	٠,١٧٩	٠,١	٠,٥٣٦	٥,٥٠٩	٠,٠٠٠
	الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية	٠,٤٢٤	٠,٠٠٠			
	الاعتقاد المسبق في تحيز وسائل الإعلام الحكومية	-٠,٠٠٩	٠,٩			
	الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية	-٠,١٤٨	٠,١			
المجموعة الرابعة (عوامل سياسية)	الاهتمام بالشأن السياسي العام في مصر	-٠,١٢٥	٠,١	٠,٥٧١	٤,٤٣٧	٠,٠٠٠
	الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة	٠,٦٣٧	٠,٣			
	مستوى أهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج	٠,١٩٩	٠,٠٢			
	معدّل المشاركة في أحداث الثورة	٠,٠٢٦	٠,٧			

ملاحظتان:

(*) يشير مستوى معنوية Beta إلى ما إذا كانت قيمة Beta دالة إحصائيًا أم لا. أو بمعنى آخر، ما إذا كان المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع أم لا. ويُعَدُّ مستوى المعنوية دالًا، إذا كان أقل من أو يساوي ٠,٠٥.

(**) يشير مستوى معنوية F إلى مدى صلاحية العوامل موضع الدراسة للاختبار من الناحية الإحصائية. كما يشير إلى أنّ التباين في ما بينها لا يرجع إلى عامل الصدفة. وتكون دالةً إحصائيًا عند مستوى أقل من أو يساوى ٠,٠٥. ويتضح من الجدول السابق، أنّ المجموعات الأربع (محل الدراسة) صالحة للاختبار من الناحية الإحصائية؛ إذ لم تتجاوز مستويات المعنوية الخاصة بكل منها ٠,٠٥.

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

أوّلًا: في ما يتعلق بالمجموعة الأولى، تتأثر معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر بكل من المتغيرات التالية: النوع، والمرحلة العمرية، والمستوى التعليمي. في ما يتعلق بالنوع، تبين أنّ الذكور[٢٦] أكثر من الإناث، استعدادًا للتعبير عن معارضتهم السياسية في الفضاء الإلكتروني (قيمة Beta بلغت ـ ٠,١٩٧، مستوى معنوية ٠,٠٢). وفي ما يتعلق بمستوى التعليم، تشير النتائج إلى أنّه كلما زاد المستوى التعليمي للمبحوثين، زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت ٠,٢٤٩، مستوى معنوية ٠,٠١). أمّا في ما يتعلق بعامل السن، فتوضّح النتائج أنّه كلما انخفض سنّ المبحوثين زادت مستويات معارضتهم السياسية بالإنترنت (قيمة Beta بلغت ـ ٠,٢٨٥، مستوى معنوية ٠,٠٠٤). وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حدّ كبير، إذ يتفوّق الشباب على كبار السن من حيث قدرتهم على التواصل بشبكة الإنترنت، وهو ما دعا البعض في البداية إلى وصف الثورة بأنّها شبابية، حيث بدرت الدعوات الأولى إلى النزول إلى الشارع والمشاركة في تظاهرة يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير من شباب وعلى صفحات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ثمّ تغير وصف الثورة بعد ذلك، لتصبح شعبية بعد أن شاركت فيها فئات الشعب المختلفة.

وللتعرف إلى مزيد من التفاصيل عن طبيعة الفروق الإحصائية بين الفئات العمرية المختلفة محلّ الدراسة، استخدم الباحث معامل تحليل التباين ANOVA، الذي أكّدت نتائجه صحّة وجود فروق إحصائية بين الفئات العمرية محلّ الدراسة، حيث بلغت قيمة F ٣,١٠، (وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠,٠٢). ولتحديد طبيعة الفروق بين الفئات العمرية الأربع من حيث معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية، أشارت نتائج معامل LSD إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين الفئات العمرية الثلاث الأصغر سنًا من ناحية [من ١٨ إلى أقلّ من ٢٢ (متوسّط حسابي بلغ ١٥,٢)، ومن ٢٢ إلى

(٢٦) أُعطيَ الذكور القيمة الرقم ١ عند ترميز (تكويد) استمارة الاستبيان، في حين أعطيَت الإناث القيمة الرقم ٢، ومن ثمّ تعني الإشارة السلبية أن ارتفاع مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية يرتبط بكون المبحوث ذكرًا.

أقلّ من ٣٠ (متوسط حسابي بلغ ١٥,٦)، ومن ٣٠ إلى أقلّ من ٤٥ سنة (متوسّط حسابي بلغ ١٥,٤)]، والفئة العمرية الرابعة الأكبر سنًّا من ناحية أخرى [من ٤٥ إلى أقلّ من ٦٠ (متوسط حسابي بلغ ١٢,٤)]. غير أنّ النتائج لم تتحقّق من وجود فروق دالّة إحصائيًا في مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية، بين الفئات العمرية الثلاث الأصغر سنًّا.

ثانيًا: أوضحت نتائج معامل الانحدار أنه لا يمكن بعامل السخط السياسي، التنبؤ بارتفاع/انخفاض مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (مستوى معنوية بلغ ٠,٤)، وهو ما يعني عدم تأثُّر معدّلات استعداد المبحوثين للتعبير عن معارضتهم السياسية بالإنترنت، بمستويات سخطهم على النظام السياسي «السابق». وتشير هذه النتيجة إلى أنّ الشباب يميلون إلى التعبير عن اتجاهاتهم السياسية في الفضاء الإلكتروني، بغضّ النظر عن مستوى رضاهم/سخطهم على الأداء الحكومي.

ثالثًا: في ما يتعلّق **بالعوامل الإعلامية** التي يمكن بها التنبؤ بارتفاع/انخفاض معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية، تشير نتائج معامل الانحدار إلى أنّ الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية بسبب نقلها أحداث الثورة هو العامل الوحيد المؤثّر في هذا الصدد، من بين عوامل إعلامية أربعة جرى اختبارها. تشير نتائج معامل الانحدار في هذا السياق إلى أنّه كلّما زادت مستويات الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية، زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت ٠,٤٢٤، مستوى معنوية ٠,٠٠٠). وبالعودة إلى تعريف متغيّر الشعور بالنقمة، يتبين أنه ينطوي على مشاعرَ شديدة السلبية (كالازدراء، والاستياء، والغضب) أثناء متابعتهم النقل الإعلامي الحكومي لأحداث الثورة، وهو ما أفضى إلى ارتفاع معدّلات استعدادهم للتعبير عن معارضتهم السياسية بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، لا من أجل طرح وجهات نظر معارضة لما يتردّد في وسائل الإعلام الحكومية فحسب، بل أيضًا بهدف السخرية والتهكّم من طريقة نقل الإعلام الحكومي للأحداث، وذلك بشبكة الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة على وجه الخصوص.

رابعًا: للبحث في طبيعة **العوامل السياسية** المحتمل تأثيرها في معدلات

المعارضة السياسية الإلكترونية، سعت الدراسة لاختبار أثر أربعة عوامل رئيسية. كشفت نتائج معامل الانحدار أنّ مستوى إدراك المبحوثين لأهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج، هو العامل الوحيد الذي يمكن به التنبؤ بانخفاض/ ارتفاع مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت ٠,١٩٩، مستوى معنوية ٠,٠٢). تدلّنا نتائج الجدول إلى أنّه كلما زادت مستويات الأهمية «المدركة» لنتائج الثورة المتوقّعة، زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية. وتؤكّد هذه النتيجة أنّ إدراك المبحوثين لأهمية اللحظة التاريخية غير المسبوقة التي تمرّ بها مصر، التي من شأنها أن تؤثّر كثيرًا في مستقبل الأجيال القادمة، قد دفعهم إلى تكثيف نشاطهم السياسي المعارض بواسطة شبكة الإنترنت مستهدفين تفنيد كثير من المزاعم، وتبديد المخاوف التي يردّدها الموالون للنظام السابق، عن الأخطار الاقتصادية والسياسية الكارثية المترتّبة على الثورة.

تؤكّد هذه النتيجة من ناحية أخرى، حقيقة الصراع السياسي الشديد[٢٧] الذي أعقب اللحظة الأولى لاندلاع الثورة، ولا تزال تداعياته ماثلة حتّى بعد تنحّي الرئيس السابق. وقد دار هذا الصراع بين قوّتين رئيسيتين: الثوّار والمتعاطفين معهم من جهة، وأركان النظام السابق والموالين له والمنتفعين منه سياسيًا واقتصاديًا من ناحية أخرى. وقد تركّز هذا الصراع على كسب الرأي العامّ المصري بأي ثمن، أو على الأقلّ إبقائه على الحياد تجاه ما تشهده البلاد من أحداث. وحشد كلُّ فريقٍ ما لديه من قدرات عاطفية ومنطقية، إضافة إلى استخدامهما آليات الضغط المتاحة، لكسب هذه المعركة التي ظلّت مستعرة حتّى اللحظة الأخيرة التي سبقت بيان التنحّي، حيث بلغ الصراع ذروته لا بين الفريقين فحسب، ولكن داخل كلّ فريق على حدة.

على صعيد المتظاهرين، بدت مظاهر ذلك الصراع في الانشقاق الكبير

---

(٢٧) اتخذ هذا الصراع عدة مظاهر منها مثلًا: نجاح أعوان الحزب الوطني في حشد مجموعات كبيرة من «البلطجية» ودفعها إلى ميدان التحرير لفضّ اعتصام الثوار بأي ثمن، في ما عُرف بالأربعاء الدامي، وكذلك التفريغ العمدي للسجون والمعتقلات من المساجين وتسليحهم وإطلاقهم في الشوارع المصرية لإشاعة الفوضى والرعب في قلوب المصريين الآمنين لدفعهم إلى الاعتقاد أنهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الأمن أو الحرية.

الذي أعقب الخطاب الأخير للرئيس السابق الذي ألقاه يوم الخميس ١٠ شباط/ فبراير قبل بيان التنحّي بيوم واحد، الذي أعلن فيه تفويض صلاحياته الرئاسية لنائبه. نجح هذا الخطاب في شقّ صفوف الثوار وإقناع أعداد غفيرة من المعتصمين في ميدان التحرير بالانصراف من الميدان، معلنين بذلك انتصارهم في معركتهم مع النظام. وأعلن هؤلاء رفضهم الاستجابة للدعوات إلى الزحف نحو قصر الرئاسة في اليوم التالي لهذا الخطاب. كاد هذا الانشقاق يودي بالثورة لولا استجابة عشرات الآلاف من المتظاهرين لتلك الدعوة وزحفهم بالفعل نحو القصر الرئاسي، وهو ما كاد ينذر بوقوع معركة دامية لا بين النظام والثوار هذه المرة، بل بين الشعب والجيش. كان ذلك بالفعل اختبارًا قاسيًا على الجميع؛ الجيش من ناحية، والنظام من ناحية أخرى، والشعب من ناحية ثالثة، لولا خروج نائب الرئيس في اليوم ذاته معلنًا بيان التنحي.

أمّا في ما يتعلّق بمظاهر ذلك الصراع بين أركان النظام السابق وأعوانه، فتدلنا الشواهد على وجود صراع محتدم دار بصورة رئيسية بين رؤيتين: الأولى تدفع في اتجاه التنحي، في حين تدفع الثانية في اتجاه التصعيد إلى النهاية في محاولة لإقناع الرئيس السابق بالبقاء في موقع الرئاسة متمسّكًا بـ «حقوقه الدستورية» حتى اللحظة الأخيرة مهما كانت النتائج. إلا أنّ ثمّة تطوّرًا نوعيًا فاجأ الجميع، تجسّد في انعقاد المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة برئاسة قائده العامّ (المشير طنطاوي) لا قائده الأعلى (الرئيس السابق). إضافةً إلى ذلك، أصدر المجلس الأعلى للقوّات المسلحة بيانًا أعلن فيه أنه في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الأحداث. وقد فهم الجميع من ذلك أن الجيش، خطّ الدفاع الأخير عن النظام وعن الشعب أيضًا، قد أعلن منذ هذه اللحظة وقوفه على الحياد بين «النظام» و«الشعب»، وأنه لن يكون طرفًا في المعركة الدائرة بينهما، وهو ما رجّح في النهاية كفّة الثوار وساعد في نجاح الثورة.

يتبين ممّا سبق أنّ الصراع السياسي المحتدم الذي شهدته الساحة المصرية إبّان الثور، متعدد الأبعاد بين وجهات نظر شديدة الاختلاف والتناقض. وقد أكدت نتائج الجدول السابق هذه الحقيقة، في إشارتها إلى أن مستوى إدراك المبحوثين لأهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج وخطورته، قد دفعهم إلى توظيف شبكة الإنترنت بكثافة وتنظيم، للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم السياسية المعارضة، لكل ما يروّج له النظام السابق من أكاذيب

ومعلومات؛ مخافة تأثير هذه الأكاذيب سلبًا في توجُّهات الرأي العامّ.

أ ـ نتيجة اختبار الفرض الأوّل

ثمّة علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (Electronic Opposition) ومعدّلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية في الواقع الفعلي (Offline Political Opposition).

ثبتت صحّة هذا الفرض؛ إذ بلغت قيمة معامل بيرسون للارتباط (٠,٤٢٨)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٠). يعني ذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسّطة الشدّة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية ومعدّلات استعداد المبحوثين للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة في الواقع الفعلي. بعبارة أخرى، كلما زادت معدلات المعارضة السياسية للمبحوثين في الواقع الافتراضي بشبكة الإنترنت، زادت معدلات استعدادهم لممارستها في الواقع الفعلي (الشارع). لكن مع ثبوت صحة هذا الفرض، لا يمكن الزعم أن ارتفاع معدلات الاستعداد للتعبير عن المعارضة السياسية علنًا في «الشارع» المصري، جاء نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات المعارضة السياسية في الواقع الافتراضي فحسب؛ فقد سبق مرحلة الزخم السياسي الإلكتروني المتزايد الذي شهدته مصر خلال السنوات القليلة الماضية، حراك مجتمعي متراكم بدأ اجتماعيًا/ اقتصاديًا بخروج مئات، إن لم يكن آلاف التظاهرات والاحتجاجات الفئوية المطالبة بتحسين الأجور وتثبيت العمالة وغيرها من المطالب، ثمّ انتهى سياسيًا بخروج الملايين إلى الشارع مطالبين بإسقاط النظام السياسي ذاته.

غير أنّ ذلك لا يمنعنا، في الوقت نفسه، من الإشارة إلى أنّ ثبوت صحّة هذا الفرض، تؤكّد حقيقة تفيد أنّ استجابة الملايين لدعوات المعارضة الإلكترونية السياسية بالنزول إلى الشارع، قد صادفت لحظة «مؤاتية» تمامًا تعلقت بقضية خالد سعيد، وما أعقبها من إطلاق الناشطين سياسيًا صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك، وانضمام الآلاف إليها في أيام معدودة. عقب ذلك الحادث المروع، جاءت قضية مماثلة ارتبطت بمقتل الشاب السلفي السيد بلال في الإسكندرية، بعد إلقاء قوّات الشرطة القبض عليه إثر تفجيرات كنيسة القديسين في الإسكندرية.

على خلفية هاتين الحادثتين الفارقتين، انطلقت الدعوات في الفيسبوك إلى النزول إلى الشارع يوم عيد الشرطة (الذي يصادف ٢٥ كانون الثاني/يناير من كل عام) للمطالبة بوقف التعذيب «المنظم» في السجون، وتقديم المتورطين في جرائم التعذيب إلى التحقيق. هكذا، تزامن ذلك النشاط الإلكتروني المتصاعد، مع احتقان شديد متصاعد في الشارع المصري، ومع مشروع للتوريث انتقل من مرحلة الاختبار إلى مرحلة التنفيذ. تزامن هذا كله مع أضخم عملية تزوير منهجي لانتخابات برلمانية لم تشهد مصر لها مثيلًا - بحسب قول خبراء في القانون - من ناحية، ومع قرب إجراء انتخابات رئاسية، لا تنطبق شروط الترشح لها إلا على شخصين في مصر هما الرئيس السابق ونجله. يتضح إذن أن ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية تزامنت مع لحظة مؤاتية، مثّلتا معًا «القشة التي قصمت ظهر البعير»، الأمر الذي مهّد الطريق لاندلاع الثورة ونجاحها في إسقاط النظام السياسي السابق.

ب - نتيجة اختبار الفرض الثاني

ثمة فروق دالّة إحصائيًا بين المبحوثين من حيث مستويات الثقة في صدقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت بوصفها مصادر للحصول على المعلومات عن الثورة.

الجدول الرقم (١٠ - ٣)
اختبار Paired T.Test لبيان الفروق في مستويات الثقة في صدقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت

المتغير التابع	المجموعات	العدد ١٧٧	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
مستوى الثقة في صدقية الوسيلة	مستخدمو وسائل الإعلام الحكومية	١٧٧	١,٢	٠,٤٨٥٦	-١٩,٨٩	١٧٦	٠,٠٠٠
	مستخدمو شبكة الإنترنت	١٧٧	٢,٣	٠,٥٩٤٠			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ ثمّة فروقًا دالّة إحصائيًا في مستويات الثقة في صدقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت، بوصفها مصادر للحصول على المعلومات عن الثورة. فقد بلغت قيمة Paired T.Test

(ـ ١٩,٨٩)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠). ويتّضح من متوسطات الثقة الموضحة في الجدول، أنّ معدلات ثقة المبحوثين في صدقية شبكة الإنترنت (٢,٣) تفوق مثيلاتها بين مستخدمي وسائل الإعلام الحكومية (١,٢). وللتحقّق ممّا إذا كانت مستويات الثقة المرتفعة في صدقية شبكة الإنترنت بوصفها مصدرًا إخباريًا، قد دفعت مستخدميها نحو مزيد من الاعتماد عليها مصدرًا إخباريًا ووسيلة للتواصل كذلك، استخدم الباحث معامل بيرسون للارتباط، ونعرض نتائجه في الفرض التالي:

ج ـ نتائج اختبار الفرض الثالث

كلما زادت مستويات الثقة في صدقية شبكة الإنترنت، زاد معدل الاعتماد عليها مصدرًا رئيسيًا للحصول على المعلومات في أثناء الثورة.

مثّلت شبكة الإنترنت أحد أهم المصادر التي اعتمدت عليها فئات عريضة من المجتمع المصري، لا من أجل استقاء معلومات أكثر دقّة وصدقًا عن الثورة فحسب، بل أيضًا بهدف التواصل الاجتماعي والسياسي، وخصوصًا بين الناشطين سياسيًا. وفقًا لنتائج العديد من الدراسات السابقة، ترتفع معدّلات الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية في أثناء الأزمات/ الثورات خصوصًا، حيث تتحوّل الوسيلة لتصبح الرسالة. بمعنى آخر، تتحوّل الوسيلة، بإمكاناتها التقنية وسياستها التحريرية والتزامها الموضوعية والقواعد المهنية، إلى الرسالة ذاتها، التي تجذب بدورها المتلقّي أو تفضي إلى عزوفه عنها، والبحث عن بديل آخر أكثر صدقًا وموضوعية.

يتّضح ممّا سبق، أنّ ثمّة ارتباطًا «متوقّعًا» بين الصدقية التي تحظى بها الوسيلة ومعدّل الاعتماد عليها خلال وقت الأزمات. للتحقّق من صدقية هذا الفرض، أوضحت نتائج معامل بيرسون للارتباط أنّ ثمّة علاقة ارتباطية موجبة (شدّتها دون المتوسطة) بين معدّلات ثقة المبحوثين بشبكة الإنترنت ومستويات الاعتماد عليها (مصدرًا إخباريًا ووسيلة للتواصل في آن) في خلال الثورة؛ حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,٣٧٣)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٠). يعني ذلك أنّه كلّما زادت معدّلات الثقة

بشبكة الإنترنت، زاد الاعتماد عليها بوصفها مصدرًا لاستقاء المعلومات عن الثورة من ناحية، ومصدرًا مهمًّا للتواصل الاجتماعي والسياسي خلال الثورة من ناحية أخرى.

د ـ نتائج اختبار الفرض الرابع

كلّما زادت معدّلات السخط السياسي لدى المبحوثين زادت معدّلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في نقل أحداث الثورة.

يثور الجدل في حقل الدراسات الإعلامية في شأن ماهية الوظائف التي تؤدّيها وسائل الإعلام في المجتمع، وما إذا كانت تلك الوظائف تنحصر في نقل الواقع كما هو، ومن ثمّ التعامل معه بوصفه الفاعل الرئيسي المؤثّر في النقل الإعلامي، أم تتّسع هذه الوظائف لتشمل إعادة تكوين هذا الواقع تكوينًا يبتعد قليلًا أو كثيرًا عن الحقيقة، ومن ثمّ تصبح وسائل الإعلام هي الفاعل الرئيسي المؤثّر في الواقع. في إطار هذه الجدلية، جاء اهتمام الدراسة الراهنة بمحاولة اختبار فرضية ذات صلة بطبيعة العلاقة بين معدّلات السخط السياسي (بوصفه ظاهرة سياسية ناتجة من الشعور بالقهر السياسي والتهميش الإعلامي) وشعور الجماهير بالعدائية تجاه وسائل الإعلام، حال نشرها أخبار الأحداث والقضايا المثارة (بوصفه ظاهرة إعلامية).

كشفت نتائج معامل بيرسون للارتباط عن وجود علاقة ارتباطية موجبة (شدّتها دون المتوسّطة) بين مستوى الشعور بالسخط السياسي لدى المبحوثين وشعورهم بالعدائية من وسائل الإعلام الحكومية، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,٣٧٩)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٠). يعني ذلك أنه كلّما زادت مستويات السخط السياسي لدى المبحوثين، زاد شعورهم بالعدائية تجاه وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة.

ولعلّ ما يؤكّد صدقية هذه الفرضية في الحالة المصرية، الإشارة إلى ما يلي:

ـ ظاهرة عزوف الجماهير الجماعي عن متابعة وسائل الإعلام الحكومية

بصفة عامّة خصوصًا في أثناء الثورة، ولجوئهم إمّا إلى الفضاء الإلكتروني أو إلى القنوات الفضائية الإخبارية العربية أو الأجنبية، في حين يُفترض أن تكون العلاقة بين المواطن المصري ووسائل إعلامه شديدة الصلة، وذلك لأسباب موضوعية تتعلق بتاريخ مصر العريق في المجال الإعلامي، وأسبقيتها التاريخية على الدول العربية، من حيث ملكية وسائل الإعلام وتنوّع الإنتاج الإعلامي، والقدرات البشرية المتاحة.

- النقل الإخباري «الرديء» لأحداث الثورة، وهو ما دعا رئيس قطاع الأخبار إلى الاعتذار - علنًا - عن ذلك في أوّل ظهور تلفزيوني له عقب سقوط النظام، كاشفًا النقاب عن حجم الضغوط والتدخُّلات السياسية التي تعرّض لها شخصيًا والعاملون معه في قطاع الأخبار، وهو ما ارتدّ سلبًا - على حدّ قوله - على النقل الإعلامي لأحداث الثورة. مع ذلك، أكّد رئيس قطاع الأخبار أنه لم يكن في إمكانه - وقتذاك - تقديم نقل إخباري للأحداث أفضل ممّا قدّم.

- المحاولات المتكرّرة من السلطات الأمنية المصرية لمنع مراسلي الصحف ووكالات الأنباء ومحطّات التلفزيون العربية والأجنبية، والتضييق عليهم في خلال نقلهم أحداث الثورة.

- حرب «التشويش» الإعلامي التي مارسها النظام المصري ضدّ بعض الفضائيات العربية، وخصوصًا قناة الجزيرة، وسحب تراخيص مراسليها، ووقف بثّها على القمر الاصطناعي المصري النايل سات.

- استمرار الاعتصامات والتظاهرات، عقب سقوط النظام للمطالبة بتغيير جميع القيادات الإعلامية التي ارتبط اسمها بالنظام السابق، في إشارة واضحة إلى ارتباط الظاهرتين الإعلامية والسياسية.

خاتمة

عالجت الدراسة الراهنة قضية تتّسم بالحداثة والأهمية في آن. من حيث **حداثتها**، تبحث الدراسة في ماهية ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، ودوافعها، وتأثيراتها المحتملة في مسار الثورة المصرية، وتُعَدُّ ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية ظاهرة حديثة نسبيًا، لا على صعيد الدراسات

الإعلامية في مصر والعالم العربي فحسب، بل على صعيد الدراسات الإعلامية الغربية عمومًا. ومن حيث الأهمية، تناقش الدراسة الراهنة حدثًا غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تجلّى في اندلاع ثورة بدأت شبابية، إذ دعا إليها ناشطون سياسيًا من الشباب المصري، عن طريق شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وانتهت شعبية شاركت فيها فئات الشعب المصري المختلفة.

بُني الإطار النظري للدراسة على مقولات «نظرية الشعور بعدائية وسائل الإعلام» إطارًا نظريًا تفسيريًا متكاملًا، يمكن في ضوئه فهم العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية وتفسيرها. وقد طرح الباحث، في ضوء الإطار النظري والتراث النظري المتاح، تساؤلًا رئيسيًا واحدًا، إضافة إلى طرح أربعة فروض رئيسية للاختبار. واعتمد الباحث على طرق إحصائية مختلفة للتحقّق من صدقية فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلها الرئيسي.

تحدّدت الدراسة في محاولة التعرُّف إلى ماهية التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، بالتطبيق على عيّنةٍ من الناشطين سياسيًا في مصر ممّن يعتمدون على شبكة الإنترنت في استقاء المعلومات السياسية وفي التواصل الاجتماعي والسياسي. ومن ثمّ يقترح الباحث متابعة الموضوع محلّ الدراسة، في إطار عيّنةٍ أشمل ومساحة جغرافية أوسع ممّا تضمّنته الدراسة الراهنة. ويقترح كذلك أن تهتمّ الدراسات المستقبلية بتحليل خطاب مواقع المعارضة السياسية الإلكترونية، قبيل اندلاع الثورة وفي أثنائها وعقبها، للوقوف على ماهية الأطاريح التي دفعت بها هذه المواقع، ومدى تأثيرها في الرأي العامّ المصري بالنزول إلى الشارع والمشاركة الكثيفة التي شهدتها ميادين مصر المختلفة.

أوضحت نتائج الدراسة أنّ ثمّة ارتفاعًا ملحوظًا في معدّلات الاهتمام بالشأن السياسي العامّ المصري لدى المبحوثين عمومًا، وارتفاعًا ملحوظًا في معدّلات اهتمامهم بمتابعة أحداث الثورة. في الوقت نفسه، أشارت النتائج إلى مفارقة سياسية تستدعي التأمّل، حيث تبين أنّ النسبة الغالبة من المبحوثين أفادوا أنهم غير منتمين إلى أي من الكيانات أو الأحزاب السياسية المصرية على كثرتها، وهو ما يعكس قدر الخلل الذي شاب المشهد السياسي المصري طوال

العقود الثلاثة الماضية، بفعل سياسة التجريف المنظم والمتعمّد للحياة السياسية المصرية، التي انتهجها الحزب الوطني طوال هذه المدّة.

أشارت النتائج إلى ماهية العوامل المؤثّرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، التي انقسمت وفق رؤية الباحث إلى أربعة عوامل رئيسية (ديمغرافية، إعلامية، سياسية، معدّلات السخط السياسي). وانتهت نتائج الدراسة إلى أنّ كلًّا من: النوع، والمستوى التعليمي، والسنّ، ومستوى إدراك المبحوثين أهمية النتائج المترتّبة على الثورة، والشعور بالنقمة على وسائل الإعلام، هي العوامل الأكثر تأثيرًا من غيرها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية، التي يمكن بواسطتها التنبؤ بارتفاع/انخفاض معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية.

من بين النتائج المهمّة التي أشارت إليها الدراسة، أنّه كلّما زادت معدّلات المعارضة السياسية في الواقع الافتراضي عن طريق شبكة الإنترنت، زادت معدّلات المعارضة السياسية في الواقع الفعلي. مع ذلك، لا يمكن الزعم أنّ ارتفاع معدّلات المعارضة السياسية في الواقع، يمكن تفسيرها في ضوء متغير واحد ينحصر في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية. فقد تعدّدت هذه المتغيرات لتشمل على سبيل المثال، ما يلي:

١ ـ حراك اجتماعي وسياسي طويل مهّد الطريق أمام نزول الجماهير إلى الشوارع المصرية.

٢ ـ ارتفاع معدلات الشعور بالقهر الاجتماعي والسياسي، وانسداد القنوات السياسية المشروعة للتعبير عن الرأي.

٣ ـ حالة الوحدة الشعبية الناتجة من سقوط الشهداء المتتالي في ميدان التحرير وغيره من الميادين، التي وضعت الجميع أمام «حقيقة» أنّ الانسحاب من «الميدان»، أو القبول بما يقدّمه النظام من تنازلات حكومية سيُعَدُّ هدرًا لدم هؤلاء الشهداء، ومن ثمّ لم يعد ثمّة بديل يغني عن إسقاط النظام السياسي بأكمله.

٤ ـ اندلاع الثورة التونسية ونجاحها في إزاحة الرئيس التونسي عن المشهد السياسي.

٥ ـ تزامن ذلك كلّه مع لحظة مؤاتية استطاعت خلالها مجموعات شبابية أن تكون «الكتلة الحرجة» من الجماهير اللازمة لإحداث التغيير الشامل في الواقع الافتراضي، وإقناعها بالنزول إلى الشارع بهذه الأعداد الغفيرة ـ لأوّل مرة ـ وهو ما عجّل بسقوط النظام السابق.

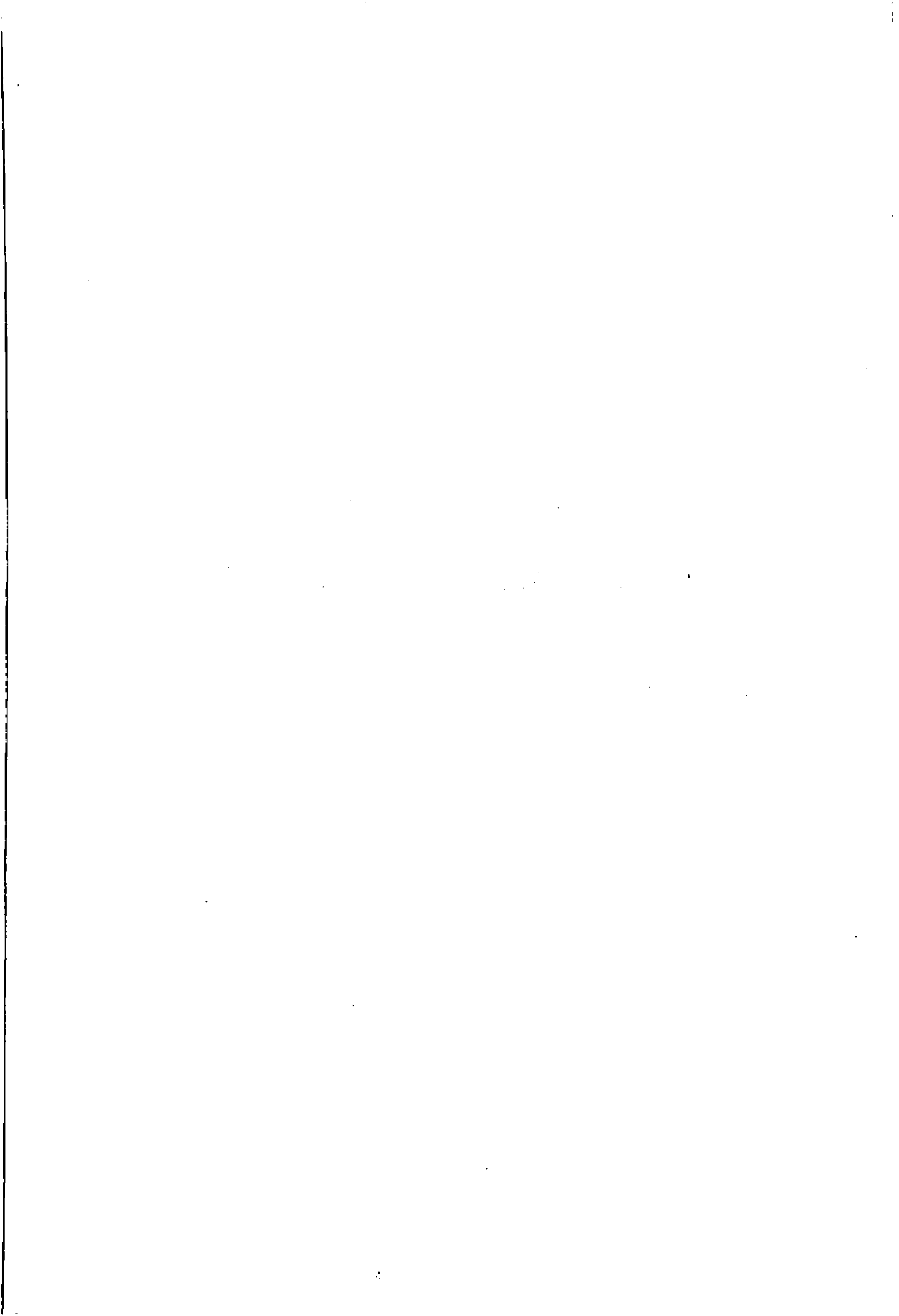
يؤكّد الباحث في نهاية الدراسة نقطة مهمّة مفادها أنّ الثورة المصرية تُعَدُّ تجربة إنسانية ثرية وغير مسبوقة في حياة المصريين، اختلط فيها الاجتماعي بالاقتصادي، والإعلامي بالسياسي، والعالم الافتراضي بالواقعي، في حالة سيتوقّف عندها طويلًا دارسو الإعلام والسياسة والاجتماع والتاريخ في السنوات القليلة المقبلة.

الفصل الحادي عشر

الإعلام المصري وثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير

محمد شومان(*)

(*) عميد المعهد الدولي للإعلام وأستاذ الإعلام في جامعة عين شمس.



تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل للخطاب الإعلامي لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير والثورة المضادة، وتركز على أهم الانقطاعات والتحولات التي طرأت على الخطاب الإعلامي، الذي أقصد به القول والفعل والممارسة المهنية والاجتماعية في لحظة تحوُّل ثوري فريد وغير مسبوق في تاريخ مصر الحديث، من عدة زوايا أهمّها: حجم المشاركة الجماهيرية الواسعة ومستواها، ووحدة الصراع والاستقطاب السياسي، واستعمال تكنولوجيا الاتصال والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والافتقار إلى قيادة سياسية وتنظيم سياسي وأيديولوجيا جامعة[1].

أولًا: النظام الإعلامي المصري قبل الثورة

لكي نتمكن من تحليل الخطاب الإعلامي للثورة، والخطاب الإعلامي للثورة المضادة، لا بد من التوقف أمام خمس حقائق تتعلق بالنظام الإعلامي المصري قبل الثورة، وبنوعية الخطابات المتصارعة، التي كان الإعلام يُنتجها ويروّج لها، والجمهور يستهلكها.

الحقيقة الأولى

اتسم النظام الإعلامي المصري بدرجة عالية من الاستقطاب الشديد بين: **إعلام حكومي**، تابع ومؤيد للحكومة والنظام السياسي ومندمج في الدولة؛ **وإعلام معارض**، يعبّر عن أحزاب المعارضة الشرعية، وأحزاب وقوى محجوبة عن الشرعية؛ **وإعلام خاص**، يعبّر عن مصالح متضاربة لبعض رجال الأعمال، مع سعي متعثر لتحقيق درجات من الاستقلال

(١) محمد شومان، **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧)، ص ٢٤ ـ ٢٨.

والحياد، ومستويات مهنية متقدمة تراعي التوازن والتعدُّد في الآراء. وقد تجسد الإعلام الحكومي في الصحف القومية واتحاد الإذاعة والتلفزيون ـ الذي يحتكر البث الإذاعي ـ والقنوات الأرضية، علاوة على عدد كبير من القنوات الفضائية. وفي خلال سنوات حكم مبارك، حظي الإعلام الحكومي بإمكانيات مادية وبشرية هائلة، أنتج من خلالها خطابًا دعائيًا يُشيد بإنجازات النظام، ويُشكِّك في وطنية المعارضة وشرعيتها، مع السماح ـ بدرجة محدودة ـ بانتقاد بعض ممارسات النظام ورموزه، وتوظيف هذه الانتقادات، للدلالة على توافر الحرية والتعددية ضمن منظومة الإعلام الحكومي.

أمّا إعلام المعارضة، فقد اتسم بالضعف المالي، ومحدودية الانتشار ـ حيث لم يُسمح له بامتلاك قناة تلفزيونية واحدة ـ وجسّدته صحف أحزاب المعارضة، وبعض الصحف ومواقع الإنترنت والمدوَّنات الشخصية. وقدم الإعلام المعارض خطابات انتقادية للحكومة ونظام مبارك، اختلفت في حدّتها وعمقها، بحسب الموقف السياسي، وعلاقات التعاون والصراع مع النظام، علاوة على نمط الملكية والتوزيع.

أما الإعلام الخاص، فقد سُمح له ـ وفق ترتيبات أمنية وسياسية ـ بامتلاك صحف وقنوات خاصة، اجتهدت في تقديم خطابات تدّعي التوازن والحياد؛ إلا أنها كانت من الناحية العملية، تميل ـ أحيانًا ـ إلى جانب الحكومة أو المعارضة، في ضوء مجموعة من الاعتبارات والحسابات السياسية والمهنية المعقّدة، علاوة على التنافس على جذب الجمهور والمعلنين[٢].

الحقيقة الثانية

تتمثل في التطور الكبير الذي طرأ على النظام الإعلامي المصري، من حيث الكمّ والنوع وتعدد الخطابات المقدمة؛ فقد كانت تصدر ٢١ صحيفة يومية، ونحو ٥٢٣ مجلة وصحيفة أسبوعية وشهرية؛ وتبثّ عبر «النايل سات» ٥٤ قناة تلفزيونية مصرية، منها ٣١ قناة خاصة؛ علاوة على مئات المواقع الإعلامية في الصحف الإلكترونية، وآلاف المدوَّنات ومجموعات

---

(٢) أحمد حسن السمان، «الدور المستقبلي للصحافة المصرية في المشاركة في التنمية المستدامة،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٩٨ ـ ١٠١.

الفيسبوك[٣]. والإشكالية هي: أن هذا التطور الإعلامي، لم يواكبه تطور تشريعي مماثل؛ ينظم أداءه، ويضمن حقّ المجتمع، وحقوق الإعلاميين. فقد تعثرت محاولة إصدار قانون موحَّد للبث الإذاعي والتلفزيوني، وبالتالي ظلت القوانين القديمة التي تنظم عمل إعلام الدولة، عاجزة عن احتواء الأداء التنافسي الصاخب للفضائيات الخاصة؛ التي عملت من دون مواثيق شرف إعلامية، ومن دون ضمانات تكفل للإعلاميين العاملين فيها حق تأسيس تنظيمات نقابية أو مهنية تدافع عنهم. كما ظلت نقابة الصحفيين مجالاً للصراع السياسي، وعجزت عن تطوير قوانينها لتواكب ظهور الصحافة الإلكترونية والصحافيين العاملين فيها، بينما اتسع نفوذ المجلس الأعلى للصحافة؛ الذي خضع منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ لسيطرة الحزب الوطني الحاكم.

الحقيقة الثالثة

ظلّ النظام الإعلامي في مصر مع اتساع دوره وتنوُّع خطاباته، يواجه أزمة حادّة ملازمة لأزمة نظام مبارك؛ ما فتئت تهدّد حريته، وقدرته على التجدُّد والعمل، وفق معايير مهنية وأخلاقية مرضية، تكفل حقّ الجمهور في المعرفة والفهم. ولعلّ أبرز جوانب تلك الأزمة أنّ الإعلام المصري يخضع خضوعًا مباشرًا وفجًّا لسياسة الدولة، ولا يشارك في صنعها أو توجيهها؛ فالدولة تملك أكبر وسائل الإعلام وأكثرها تأثيرًا، وتحرص على تقزيم الدور المستقل للإعلام، وعلى ربطه بتوجهاتها، حتى لو جاء ذلك على حساب مستواه المهني. ويمتلك عددٌ محدودٌ من رجال الأعمال أكبر الصحف والفضائيات الخاصة، كما يتحكمون في قسم كبير من «كعكة» الإعلانات. وليس خافيًا وجود شبكة المصالح والعلاقات المعقّدة التي تربط هؤلاء بالحكومة. من هنا، ثمّة مخاوف حقيقية من تركيز الملكية الخاصّة في الإعلام المصري. إلى جانب ذلك، ثمة قيود أمنية وقانونية وإدارية، وآليات متعددة للسيطرة على الأداء الإعلامي وترويضه؛ بعضها غير معلن، وكثير منها واضح بل ومستفزّ،

---

(٣) نعايم سعد زغلول: «التليفزيون المصري.. مسيرة خمسون عامًا،» (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، تموز/يوليو ٢٠١٠)، و«الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحدّيات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/فبراير ٢٠١٠).

ولا يمكن تغييره إلا في إطار تغييرات قانونية وتنظيمية شاملة، ربما يقدم عليها نظام ما بعد ثورة ٢٥ يناير.

الحقيقة الرابعة

أنّ التقدم المتلاحق في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، قد أجبر النظام الإعلامي في مصر وفي الدول العربية على التغيير؛ لكن من دون ترحيب من النخبة الحاكمة، أو إدراك حقيقي منها لنتائج هذا التطور، على مستوى تطوير البنية الإعلامية والقوانين والهيئات، والأهم من هذا وذاك: تأثيرات ثورة الاتصال والإعلام في المجتمع والرأي العام. من هنا، اتجه تفكير نظام مبارك إلى أمرين: **الأول** السماح بتعددية في الإعلام من دون حرية حقيقية، وعلى طريقة ديمقراطية التنفيس، أو كما كان يعرف في مصر قبل الثورة، من أن الصحافة تقول ـ في حدود ـ ما تشاء، والحكومة تفعل ما تريد. **والثاني** اللجوء إلى المنع في حالة تجاوز السقف المسموح أو الخطوط المتّفق عليها. وهو أسلوب غير فعّال ـ اسْتُخْدِمَ في أثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ـ لا لأنّ الأصل في الإعلام هو الحرية والإباحة فحسب، بل نتيجة حتمية للتطور في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، التي جعلت المنع أقرب إلى المستحيل. في هذا الإطار، ارتفع معدل اعتماد الجمهور المصري على الفضائيات العربية والأجنبية الناطقة بالعربية، كما تضاعفت أعداد مستخدمي الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي والجوال، حيث يُقدَّر عدد مستخدمي الإنترنت بـ ٢٣ مليونًا، والهاتف المحمول بـ ٦٥ مليون مواطن، ما سمح بتبادل الآراء والمعلومات بحرّية، وبعيدًا من رقابة أجهزة الأمن. كما سمح بتنامي ظاهرة صحافة المواطن.

الحقيقة الخامسة

أنّ النظام الإعلامي المصري، كان ولا يزال يتفاعل ويتأثر بالفضائيات العربية والأجنبية، كما يحفل بالتنوُّع وبالآراء المتعارضة في الصحافة الورقية والإلكترونية وقنوات التلفزيون الفضائية الخاصة، ما قد يُضعف من مقولة تزييف الرأي العام، وبأنّ الحكومة قادرة على الهيمنة والتوجيه الإعلامي. وجاءت ثورة ٢٥ يناير لتؤكد هذه الحقيقة؛ فعلى الرغم من الهيمنة الكمّية

للإعلام الحكومي، والقبضة الأمنية لنظام استبدادي شمولي، جرى إنتاج خطابات نقدية وتداولها، عبر إعلام المعارضة وبعض الصحف والقنوات التلفزيونية الخاصّة، والفضائيات العربية والأجنبية، وعبر ـ وهو الأهمّ ـ الفيسبوك، وتويتر، والمدوَّنات، واليوتيوب. نجحت هذه الخطابات في فضح خطاب الإعلام الحكومي وكشف زيفه، وإنهاء العمليات المنهجية لتزييف وعي المواطنين، والتلاعب بعقولهم ومشاعرهم لمصلحة نظام مبارك. باختصار، حدث تحوُّل ناعم في وعي أغلبية الشعب المصري، دفعها ـ عن قناعة ـ إلى التحرُّك الفوري والمفاجئ لإسقاط النظام، وإسقاط خطاباته الإعلامية الدعائية.

ثانيًا: خطاب الإعلام الحكومي

في ظل الحقائق السابقة، قدّم الإعلام الحكومي ـ وهو أمر متوقع ـ خطابًا دعائيًا لمصلحة استمرار النظام وضد الثورة والتغيير. وهو بذلك الخطاب، يحافظ على استمرارية النظام الإعلامي ومكاسب قياداته التي كانت تحصل على رواتب وامتيازات هائلة، مقارنة بالأوضاع العامة للعاملين في الإعلام المصري، إضافة إلى تورُّط عدد من هذه القيادات في تهم فساد واستغلال نفوذ، يجري التحقيق فيها حاليًا.

لم يمنع الخطاب الدعائي للإعلام الحكومي التحرُّك الجماهيري الواسع في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، الذي مثّل مفاجأة من العيار الثقيل لكل الأطراف، بمن فيهم شباب الثورة وأحزاب المعارضة وقواها؛ فمع كل بلاغة الخطاب الإنجازي للنظام وهجومه المتواصل على المعارضة، إذ بالشارع ينتفض وينجز ثورته. من هنا، حدثت صدمة داخل أروقة الإعلام الحكومي الذي بدا كنمر من ورق، وداخل النظام بأكمله، الذي بدا هو الآخر عاجزًا وغير قادر على المبادرة أو الحركة السريعة. لذلك جاءت تحركاته بطيئة ومتأخرة كثيرًا عن حركة الجماهير، وكانت حركة الإعلام الحكومي ـ بحكم التعود ـ تابعة لحركة النظام السياسي ومماثلة له في البطء والعجز، ومن ثمّ ذهب الخطاب الإعلامي الحكومي، كما ذهب النظام إلى إنكار حدوث الانتفاضة. اقتصر الخطاب الإعلامي على إشارات محدودة للغاية وغير دقيقة، عن تظاهر عشرات أو مئات من الشباب الغاضب وأحيانًا المغرر بهم، وعن أن المطالب التي رفعوها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير هي حق مشروع، لذلك لم تتعرض

لهم الشرطة بالإيذاء أو تحاول منعهم. وهي معلومات غير صحيحة؛ إذ استخدم الأمن المركزي القوة المفرطة في تفريق الاعتصام الأول الذي نظمه الشباب في ميدان التحرير في الساعات الأولى من ٢٦ كانون الثاني/ يناير.

ردد الإعلام الحكومي خطابًا غير متماسك، ينطوي على تناقضات ومعلومات خاطئة في الأيام الثلاثة الأولى من الثورة وحتى بداية جمعة الغضب في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، حين أكد أن مطالب الشباب مشروعة، وأن تحركاتهم السلمية مسموح بها في إطار القانون والحفاظ على الأمن العام. لكنه أشار إلى أن هناك قوى تستغل التحركات السلمية للشباب، وأن هذه القوى لها مصالح وأجندات مرتبطة بقوى خارجية، لذلك لا داعي - من وجهة نظر الحكومة - لتكرار التظاهر؛ فرسالة الشباب ومطالبهم قد وصلت، والحكومة تعمل على تنفيذها. وكان ذلك من دون الإعلان عن إجراءات محددة، أو خطط زمنية للإصلاح السياسي والاجتماعي الذي طالب به الشباب.

كان ارتباك مثل هذا الخطاب - في الحقيقة - امتدادًا طبيعيًا للارتباك وحالة العجز التي ضربت النظام والحزب الوطني من جهة، والإعلام الحكومي الذي ارتبط تاريخيًا بالحزب وبالدولة من جهة أخرى، مع العلم أن الحزب الوطني كان مندمجًا في الدولة. التزم النظام الصمت، وبدا عاجزًا عن طرح أي مبادرات لاحتواء حالة الغضب التي اجتاحت المجتمع، وعبرت عن نفسها في تسارع الاستعدادات لجمعة الغضب في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، وفي استمرار الانتفاضة في مدينة السويس وبعض أحياء القاهرة خلال يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/ يناير. ظل الخطاب الإعلامي الحكومي عاجزًا عن طرح أي جديد مقنع، يستطيع به احتواء التجهيزات المتسارعة لجمعة الغضب، كما لم يقدم اجتماع أمانة الحزب الوطني يوم الخميس ٢٧ كانون الثاني/ يناير أي مبادرة سياسية، يمكن استخدامها في تجديد مكونات الخطاب الدعائي والتضليلي للإعلام الحكومي. واستمر الاعتماد على الحلول الأمنية، سواء في طريقة التفكير، أو في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، كما استمرّ اللجوء إلى المنع والتضييق على حرية الإعلام والإعلاميين.

في هذا السياق، حدث تحوُّل غير مسبوق في خطاب الاتصال والإعلام المصري؛ عندما قطعت الحكومة خدمة الإنترنت والهاتف الجوال فجر ٢٨

كانون الثاني/ يناير، في محاولة متأخرة لحرمان شباب الثورة وقوى المعارضة التواصل والتنسيق، واستخدام الفيسبوك وتويتر وسائل لإعلام الثورة في مواجهة سطوة الإعلام الحكومي، الذي دخل في تحالفات مع بعض القنوات والصحف الخاصة، ضد الثورة وحق الجماهير في التظاهر السلمي.

يُعَدُّ وقف خدمة الإنترنت والهاتف الجوال قطيعة في تاريخ الاتصال والإعلام في مصر، واعتداءً غير مسبوق على حقوق الاتصال التي أقرتها المواثيق الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لكن هذه القطيعة أربكت الخطاب الإعلامي الحكومي؛ إذ عجز عن تقديم تفسير أو تبرير مقنع للرأي العام، بما في ذلك المتعاطفون مع النظام. وجاءت تظاهرات جمعة الغضب لتزيد من ارتباك الخطاب الإعلامي الحكومي وفشله؛ إذ حافظ على منهج إنكار وجود تظاهرات شعبية واسعة ضد النظام، وإنكار وجود قمع منهجي يُرتكَب ضد المتظاهرين. ويمكن القول إن انهيار الأجهزة الأمنية مساء ٢٨ كانون الثاني/ يناير، والإعلان عن نزول الجيش لحفظ الأمن، كان بمنزلة إعلان رسمي عن سقوط النظام والإعلام الحكومي. أما الفترة من ٢٨ كانون الثاني/ يناير وحتى الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك في ١١ شباط/ فبراير، فقد كانت عبارة عن بحث مرتبك في عملية التخلص من النظام وإعلامه ورموزه ـ أي دفن النظام ـ والبحث عن نظام جديد، قد يكون امتدادًا للنظام نفسه، مع تغيير الواجهات والشخوص أو بناء نظام جديد. وهي المخاوف التي تسيطر على المشهد المصري حتى الآن.

مساء ٢٨ كانون الثاني/ يناير ـ بعد أن اختفت الشرطة ـ سقط الإعلام الحكومي سقوطًا مدويًا بطعم الفضيحة المهنية والأخلاقية وربما الوطنية؛ فقد تعمّد الإعلام الحكومي تقديم خطاب ترويعي تخويفي يستهدف نشر الرعب والفزع بين المواطنين، وإحداث حالة من الفوضى تجعل الرأي العام أمام أحد خيارين: إما الفوضى وغياب الأمن، أو استمرار نظام مبارك. اعتمد هذا الخطاب ـ غير الأخلاقي ـ على بثّ متكرر وواسع النطاق لصرخات استغاثة، وروايات لرجال ونساء ـ لم تثبت صحتها ـ عن اقتحام البلطجية الشقق للسرقة والاغتصاب. وكان الأجدى والأقرب إلى المهنية، إبلاغ الجيش بمثل هذه الاستغاثات حال حدوثها، وإطلاق تحذيراتٍ تُصاغ وتُقدَّم بأسلوب إعلامي،

وفق قواعد إعلام الأزمات التي توازن بين التحذير وتجنب إثارة الفزع.

لجأ هذا الخطاب الترويعي، المتحالف مع عدد من القنوات والصحف الخاصة، إلى استخدام «الفزاعات»، مثل فزاعة غياب الأمن وانتشار الفوضى والبلطجة، وفزاعة المؤامرة الخارجية، وفزاعة الغزو العسكري الأميركي والإسرائيلي لمصر، وفزاعة الإخوان والتطرف الإسلامي، وفزاعة الإضرار بالاقتصاد وضرب السياحة وتعطيل مصالح المواطنين، وأخيرًا فزاعة الفراغ السياسي؛ فرحيل مبارك معناه عدم وجود بديل، ومعناه انتشار الفوضى. مثّلت هذه الفزاعات وغيرها، خطاب الترويع والتخويف من الحاضر والمستقبل، الذي استمر إنتاجه وتداوله جنبًا إلى جنب مع خطاب الإنكار وإنتاج الأكاذيب. ثمّ استجد خطاب دعائي ثالث يقوم على «شيطنة» المتظاهرين والمعتصمين في ميدان التحرير؛ فهم إما عملاء أو مأجورون لجهات أجنبية يتلقون منها المال والتعليمات، للتخريب والإضرار بمصلحة مصر وأمنها القومي؛ أي أن نظام مبارك، في الخطاب العالمي للحكومة، صار صنوًا لمصر، وهو ترادف جرى العمل به تاريخيًا، ضمن منظومة الإعلام الحكومي. ومن العجيب أن الخطاب الإعلامي الحكومي اختار جهات ودولًا أجنبية بينها تناقضات واضحة في السياسات والمصالح كأميركا وإسرائيل، وحزب الله وإيران، وقطر، وجماعة الإخوان المحظورة، وتنظيم القاعدة!! الأمر الذي أكد هشاشة الخطاب الحكومي وعجزه وتآكل صدقيته، حيث بدا واضحًا التفاف أغلبية المصريين على الفضائيات العربية والأجنبية وفي مقدمتها الجزيرة.

استدعت شيطنة الثوار وتشويه صورتهم، اختلاق أكاذيب عن حقيقة أهدافهم وسلوكهم، واستخدام فنانين ونجوم كرة ومشاهير في تشويه صورتهم، والمطالبة باستخدام القوة، بل وبحرق المعتصمين وإبادتهم في ميدان التحرير[4]!! هكذا نشأت ملامح خطاب إنكاري في البداية، ترافق معه خطاب اغتيال معنوي وسياسي، يشيطن المعتصمين في ميدان التحرير والمتظاهرين في مدن مصر، ويجرّدهم من الوطنية والأخلاق. يُلاحَظ أن الخطاب هنا يتناقض مع

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد السرجاني، «أداء المؤسسات الإعلامية،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

ما قدّمه الإعلام الحكومي مساء ٢٥ كانون الثاني/ يناير وحتى ٢٧ منه، في شأن مشروعية تحركات الشباب ومطالبهم وتفهم رسالتهم. تبدو المفارقة في أن بعض القنوات والصحف الخاصة التي يمتلكها بعض رجال الأعمال وبعض الدعاة السلفيين، قد ساهمت في إنتاج الخطاب الحكومي ذاته وترويجه بكل مكوناته وتحولاته غير المنطقية، التي أكدت ارتباكه وعجزه وعدم قدرته على التعامل مع الواقع الثوري المتحول والمتسارع في اتجاه إسقاط النظام.

بعد إلقاء مبارك كلمته في الأول من شباط/ فبراير، التي طالب فيها بالاستمرار في الحكم لإنهاء ولايته في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وتمنى فيها أن يموت ويُدفن في وطنه الذي عمل في خدمته، أنتج الإعلام الحكومي خطابًا عاطفيًا استجدى فيه عواطف المصريين، وحاول توظيفها للالتفاف على الانتفاضة واحتوائها لمصلحة استمرار الرئيس، بحيث مزج بين الاستجداء والاستعطاف والتلاعب بالمشاعر واستغلالها سياسيًا؛ فمبارك خدم مصر لسنوات طويلة، وقدّم التضحيات في الحرب والسلم، ثمّ إنه كبير العائلة، والأب لأغلبية المصريين الذين وُلدوا ولم يشاهدوا إلا رئيسًا واحدًا هو حسني مبارك. اللافت للنظر أن بعض الصحف والفضائيات الخاصة، رددت الخطاب ذاته وروجت له ولطروحه وبراهينه المتداعية، التي رفضتها أغلبية المصريين، لأنها تخلط بين منصب الرئيس بصفته وظيفة عامة، وروح الأبوّة والعطف على كبار السن واحترامهم وتقديرهم. فهذه ـ بالطبع ـ قيم نبيلة، لكنها تتعارض مع احتكار الحكم ومحاولة توريثه، فضلًا عن الفساد وسوء الإدارة وإصدار أوامر بقتل المتظاهرين؛ وهي اتهامات ينظر فيها القضاء المصري حاليًا، وقد تصل العقوبة المترتبة عليها ضد الرئيس السابق إلى حد الإعدام.

لكن النظام السياسي المرتبك والمتخبّط، الذي سقط عمليًا مساء جمعة الغضب في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، تحوّل إلى موقع التآمر على الثورة ومحاولة تصفيتها. ساهم الإعلام الحكومي في هذا التحول، من خلال تغطيته المتحيزة وغير الأخلاقية للعدوان الهمجي المسلح، على المعتصمين في ميدان التحرير في الثاني من شباط/ فبراير، المعروف إعلاميًا باسم «موقعة الجمل»؛ فقد أنتج الإعلام الحكومي (خطاب الثورة على الثورة) بحسب وصف أحد الصحافيين المقرَّبين من النظام، وهو توصيف زائف، يخاصم

الوقائع المؤسفة لهذا اليوم. إنه خطاب للثورة المضادة بامتياز، حيث تعمّد الكذب والتضليل، وصوّر المشهد العام وكأن هناك انقسامًا في المجتمع إلى فريقين متساويين في شأن استمرار الرئيس، كما ادعى أن الاعتداء المدبَّر على المعتصمين في ميدان التحرير ـ الذي قام به البلطجية المأجورون، وما تبقى من أتباع الحزب الوطني وأفراد الأجهزة الأمنية ـ ما هو إلا اشتباك بين مؤيدين ومعارضين لبقاء الرئيس مبارك.

لكن وجود الفضائيات العربية، ووسائل الإعلام الأجنبية، علاوة على وسائل الإعلام الجديد، فضح حقيقة ما يجري من اعتداء على المعتصمين. من هنا جاءت قرارات وزارة الإعلام ـ التي أُلغيَت بعد الثورة ـ بالتضييق على عمل المراسلين العرب والأجانب، ثمّ بإغلاق مكتب قناة الجزيرة، مع تصعيد الإعلام الحكومي ضد كل وسائل الإعلام الأجنبية والعاملين فيها، خصوصًا من غير المصريين، حيث كل الأجانب ـ بلا استثناء ـ متآمرون ضد مبارك ومصر. وقد وقع عدد من الاعتداءات على صحافيين أجانب، ما مثّل تحولًا في الخطاب الإعلامي الحكومي، ضد حرية وسائل الإعلام العربية والأجنبية. إلا أن التحوُّل الأكثر أهمية، الذي يمثّل سابقة جديدة وقطيعة خطابية، جاء بعد تعمُّد إيقاف بث قناة الجزيرة وعدد من الفضائيات العربية، والتشويش عليها. أشعل ذلك حربًا فضائية إعلامية جديدة بين الإعلام الحكومي والمواطنين الذين تابعوا الجزيرة على ترددات جديدة، وكلما تعرض تردد الجزيرة الجديد للحجب، تابعها المواطنون على تردد جديد! وقد وشاركت بعض الفضائيات العربية في نقل بث الجزيرة تضامنًا معها. ويُلاحَظ أن نمط منع بث الفضائيات العربية والتشويش عليها، وكذلك قطع خدمة الإنترنت والهاتف الجوال، قد أصبح تقليدًا مارسته السلطة في كل من ليبيا وسورية واليمن، في محاولات يائسة لانتهاك حقوق المواطنين في الاتصال، ومنعهم من معرفة الحقائق من مصادر مستقلة.

ما أن أعلن الرئيس مبارك تخليه عن الحكم، حتى حدث انقطاع مهم ومفاجئ في خطاب الإعلام الحكومي، إذ تحول من النقيض إلى النقيض؛ فبعد أن كان يرفض الثورة ويؤيد نظام مبارك، أصبح ـ من خلال الشاشات والصحف والوجوه والأقلام نفسها ـ يدعم الثورة ويبكي شهداءها. لكن سرعة

التحول لم تقنع قطاعات واسعة من الجمهور؛ وربما أثارت شفقة كثير من الإعلاميين المستقلين داخل مصر وخارجها، حيث أتت ـ تقريبًا ـ على ما بقي للإعلام المصري من صدقية واحترام بين الجمهور، وشوهت صورة الإعلاميين لديه، وعادت الوجوه الأقلام ذاتها التي كانت تدافع باستماتة وحماسة عن النظام السابق، لتدافع عن الثورة بالحماسة والاستماتة نفسيهما؛ بل إن بعض الصحف هاجمت النظام السابق بدرجة تفوق هجوم صحف المعارضة!! من هنا ربما تكوّنت لدى الجمهور صورٌ سلبيةٌ عن الإعلام والإعلاميين؛ فالإعلام تابع للسلطة ومنافق لها، والإعلاميون منافقون ويعملون من دون مبادئ أو أخلاق، ومثل هذه الصورة غير صحيحة، وتنطوي على تعميم، وتتعامل مع الإعلاميين كتلة واحدة، لا تميز بين الصالح منهم والطالح، وخصوصًا أن أي مهنة لا تخلو من الفاسدين أو المنافقين. وإذا كان هناك إعلاميون غير ملتزمين بقواعد العمل المهني وأخلاقيات الإعلام فإنهم أقلية محدودة، لكنها كانت بارزة ـ فقط لأن النظام السابق أتاح لها حرية النشر، ومنحها أجورًا ومكافآت ومزايا ضخمة. أما أغلبية الإعلاميين، فقد رفضت بيع ضمائرها، وتمسكت بشرف المهنة وأخلاقياتها، وقد عانت من المطاردة والتضييق، والحرمان من النشر، أو الظهور على الشاشة؛ وكثير من هؤلاء الإعلاميين عارضوا النظام وشاركوا في ثورة ٢٥ يناير.

بغضّ النظر عن هذه القضايا، اتسم خطاب الإعلام الحكومي والصحف والقنوات الخاصة في المرحلة الانتقالية ـ بعد رحيل مبارك ـ بقدر كبير من الانفتاح على كل الآراء، مع تطوير ملحوظ في تغطية الأحداث، لكن مع قدر من التحيز في ما يتعلق بتأييد قرارات المجلس العسكري الذي يدير البلاد، ما دفع البعض إلى الحديث عن محاولة الإعلام المصري البحثَ عن سيد جديد (!)؛ فالإعلام الحكومي وأغلبية العاملين فيه، لم يتدربوا أو يعتادوا ممارسة العمل الإعلامي بحرّية، ووفق قواعد مهنية، ومن دون إكراهات أو توجيهات. من هنا يُلاحَظ أن الخطاب الإعلامي الحكومي، وخطاب القنوات والصحف الخاصة، حائر وغير مستقر في تناول قضايا كثيرة، ويبدو ناقلًا للواقع ولمختلف الآراء بصورة مبتذلة ومن دون رؤية، أو ضوابط مهنية، ما يوقعه ـ أحيانًا ـ في أخطار التحيز، وإثارة ملفات شائكة كالعلاقة بين المسلمين والأقباط.

ثالثًا: خطاب إعلام الثورة

يُقدِّم هذا الخطاب نموذجًا فريدًا لعملية تحوُّل الخطاب من دوائر الظل والتهميش والإقصاء، إلى دوائر الضوء والحضور والهيمنة، بحيث صار هو خطاب المرحلة، حتى وإن عملت في إطاره قوى وأطراف لا تؤمن تمامًا بالثورة أو ضرورات تفجُّرها واستكمال مسارها. المفارقة في أن هذا الخطاب أحدث قطيعة مع خطاب الإعلام في مصر، من حيث القول والممارسة الاجتماعية والمهنية، على عدة مستويات:

الأول: أنه أكد شرعية الإعلام الجديد الاجتماعية وفاعليته، عبر الإنترنت وشبكات التفاعل الاجتماعي، بوصفها أدواتٍ بالغةَ الأهمية في الاتصال والتواصل والإعلام، علاوة على الحشد والتعبئة السياسية؛ فقد اعتمد خطاب الثورة على وسائل الإعلام الجديد من ضرب الفيسبوك وتويتر ورسائل الهاتف المحمول ـ وهي تقنيات جديدة تملكها أغلبية المصريين ـ لمواجهة الآلة الإعلامية الضخمة والتقليدية لنظام مبارك، التي تُنْتِجُ خطابًا دعائيًا إنجازيًا، يتأسس على حجب الحقائق والتلاعب بالآراء وتزييف وعي المواطنين ـ وتُرَوِّجُ له. ولا شكَّ في أن تراجع صدقية الخطاب الإعلامي الحكومي، وكذلك خطاب أغلبية القنوات والصحف الخاصة، قد مكّن الإعلام الجديد من تأكيد مكانته وشرعيته، خصوصًا في ظل استخدامه الواسع لمقاطع فيديو وصور ورسوم وشعارات تحظى بالصدقية، فضلًا عن جدة المضامين وجاذبيتها ودعوتها إلى التغيير، في ظل واقع سياسي واجتماعي أُعِدَّ فعليًا لقبول هذه الدعوة.

الثاني: القدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع، والتحرُّك مع الجماهير، هما من أهم إنجازات ثورة ٢٥ يناير وآليات عملها وتطويرها، وربما الحفاظ عليها حتى تستكمل تحقيق أهدافها بصفتها ثورة شاملة. وأعتقد أن مفهومَي المجتمع الشبكي والذات الفاعلة في عصر المعلومات، وفق ما طرحه مانويل كاستلز قد يُفسّر ـ إلى حد كبير ـ خصوصية الثورة المصرية؛ إذ تقوم الشبكات بإنتاج القوة والتجربة وتداولهما، وبناء ثقافة افتراضية تتجاوز الزمان والمكان، كما تتجاوز كثيرًا من مكونات الصراع الطبقي، وتفتح المجال لدور أكبر للحركات

الاجتماعية ـ حركات الشباب، والنساء، والسلام، والحفاظ على البيئة[٥].

في هذا السياق، تُطْرَحُ بقوة مفاهيم «مواطن الشبكة» و«المجال العام الرقمي» أو «الفعل السياسي الرقمي» و«المشاركة الرقمية». وتُعدُّ ثورة ٢٥ يناير من المنظور الشبكي؛ نقلة نوعية غير مسبوقة عالميًا، على طريق التشبيك الاجتماعي والفعل السياسي الافتراضي، ثمّ الانتقال الناجح والسريع إلى الواقع الفعلي، بما يعني تلاشي الفروق بين الافتراضي والواقعي. فعبر مجموعات أشهرها: «كلنا خالد سعيد» و«٦ أبريل» و«حملة دعم ترشيح البرادعي» و«٢٥ يناير»، نشأت حركة اجتماعية شبابية ضمّت مئات الألوف، وتحالفت مع حركات «كفاية» و«شباب حزب الغد» و«الإخوان» و«الكرامة». وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين هذه الحركات، إلا أنها نجحت في الانتقال من عالم الشبكة الافتراضي إلى أرض الواقع، وتحوّلت إلى قاطرة سحبت معها جماهير واسعة من مختلف الطبقات، لتصنع معًا أكبر ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث؛ اعتمدت على التظاهر السلمي المتواصل بالملايين، مع الاعتصام لأكثر من أسبوعين في ميدان التحرير وحول مقارّ الدولة في القاهرة والأقاليم.

الثالث: استخدم بعض الثورات الشعبية والانتفاضات وسائل الإعلام الجديد والإنترنت كما حدث في الفيليبين عام ٢٠٠١، وفي إسبانيا عام ٢٠٠٤، وروسيا البيضاء عام ٢٠٠٦، وفي إيران وتايلاند عام ٢٠٠٦؛ لكنها لم تحقق النجاح الذي أحرزته الثورة المصرية؛ فالتجارب السابقة لم تتمكن من استثمار تراكمات الفساد والاستبداد والغضب الشعبي، أي أن الإنترنت والواقع الافتراضي لم ينجحا في الحشد وتفعيل المشاركة الجماهيرية الاحتجاجية وتحقيق أهدافها، بينما نجح الشباب المصري في حشد كتلة جماهيرية مليونية في القاهرة والمدن الكبرى (وصلت إلى ثمانية ملايين مواطن في أحد أيام الثورة). تمكّنت الكتلة الجماهيرية هذه من تحقيق أغلبية أهدافها، وبأقل قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية، على الرغم من عنف قوات الأمن في ضرب المتظاهرين، ثمّ مؤامرة انسحاب الشرطة وإطلاق سراح المساجين

(٥) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج (دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠١٠)، ص ٣٠ و٣١.

والحملات الدعائية. من هنا يبرز تفرُّد التجربة المصرية وقوتها في سياق التجارب العالمية، باستخدام الواقع الافتراضي في التشبيك الاجتماعي والحشد والمشاركة السياسية. مع ذلك، لا يعني تميُّز الثورة المصرية وتفردها في استخدام وسائل الاتصال الحديثة رهانًا مطلقًا على هذه الأدوات؛ فهي تبقى في التحليل الأخير، أدوات للثورة، بما يعني أنها لا بد من أن تتفاعل مع واقع اجتماعي، يعاني مشكلات القهر والاستبداد والفساد والظلم الاجتماعي، أي أنها لا تكفي وحدها وفي معزل عن توافر شروط الثورة[٦].

وهنا قد أشير **أولًا**، إلى أن الإنترنت والهاتف الجوال ومواقع التشبيك الاجتماعي ـ التي ترتبط بمجتمع المعرفة والقوة الناعمة ـ أصبحت من أهم أدوات العمل السياسي في القرن الحادي والعشرين، خصوصًا في الدول الشمولية البوليسية، التي تلغي المجال العام أو تضيّق عليه، ولا تسمح بحرية العمل السياسي، وتقمع الحريات العامة. ويُلاحَظ أن الأمن المصري ـ وبالمثل الإعلام الحكومي ـ قد فشل في ملاحقة هذه الأنشطة الجديدة التي لم يعرفها أو يتدرب عليها. فهو قديم ويعتمد على القوة الخشنة، وبالتالي لجأ ـ في خصام مع التاريخ ـ إلى قطع خدمات الهاتف الجوال والإنترنت. وأشير **ثانيًا**، إلى أن استخدام أدوات الشبكة في العمل السياسي، يتطلب جهدًا ووقتًا وإمكانات مادية محدودة؛ لكنه يتطلب ـ وهذا هو الأهم ـ بشرًا لديهم رغبة قوية في الانتقال من الواقع الافتراضي إلى الواقع الفعلي، وبما يحتمه ذلك الانتقال، من تحمُّل أعباء الصدام مع أجهزة قمعية.

وثالثًا ألفت إلى أن التجربة المصرية تُقدّم دروسًا مهمة، يمكن أن يُستفادَ منها؛ فقد صنع الشباب المصري عالمه السياسي الافتراضي منذ عام ٢٠٠٤، ثمّ نجح في تنظيم أول إضراب عام في ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨. ونظّم بعدها الكثير من التظاهرات التي حققت نجاحًا محدودًا، وتعرّض المئات من الشباب للاعتقال والملاحقات الأمنية، لكنهم التقوا في أرض الواقع. أي أن ثورة ٢٥ يناير، سبقتها تجارب وتمارين للحشد والتنظيم والتظاهر السلمي والتضحية وتحمّل بطش الأمن.

---

(٦) محمد شومان، «مصر ثورة غير مسبوقة ولكن إلى أين؟،» **الحياة** (لندن)، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١.

ورابعًا، نجد أن خطاب إعلام الثورة تجاوز الخطابات السياسية للأحزاب الشرعية، والقوى السياسية غير الشرعية؛ فلم ينطلق من إطار أيديولوجي محدد أو متفق عليه، أو يبشر بنظام سياسي واجتماعي جديد محدد المعالم؛ كما لم يتبنَّ منذ البداية قضايا كبرى، كالوحدة العربية وتحرير فلسطين أو إسقاط كامب ديفيد، بل عبر عن مطالب سياسية واجتماعية تتفق عليها أغلبية المصريين ـ على ما بينهم من اختلافات أيديولوجية وسياسية ودينية ـ وتتلخص في الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية. ومع استمرار الثورة وتنامي قوتها، ارتفع سقف هذه المطالب، وأضيفَ إليها كثير من التفاصيل، التي حرص خطاب الثورة على أن تكون محل اتفاق كل القوى والفاعليات التي شاركت في صنع الثورة.

فمن المطالبة مساء يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير بعدم ترشح الرئيس مبارك وابنه، وإلغاء قانون الطوارئ، ارتفعت المطالب إلى إسقاط النظام، ورحيل مبارك، وبناء دولة مدنية ديمقراطية، وحل مجلسي الشعب والشورى، وإقالة «وزارة نظيف». وقبيل إعلان مبارك تخليه عن الحكم بعدة أيام، أضيفت مطالب محاكمة الرئيس وكبار المسؤولين، ورفض تعيين نائب الرئيس عمر سليمان، وإسقاط حكومة أحمد شفيق، وحلّ جهاز مباحث أمن الدولة. ويُلاحَظ أن خطاب الثورة لم يتطرق إلى شكل النظام السياسي بعد رحيل مبارك، أو إلى الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما بعد الثورة، أي أنه حافظ على وحدة قوى الثورة، بواسطة أهداف وشعارات عامة بسيطة وملهمة.

ترافقت مستويات القطيعة الأربعة التي أحدثها خطاب الثورة، مع تبني خطاب تحريضي قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير وبعدها، امتلك زمام المبادرة وتجاوز أداء الخطاب الإعلامي الحكومي، مطالبًا الجماهير بالتظاهر السلمي ضد الفساد والقهر والاستبداد، وطلب الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية. ثمّ تطور إعلام الثورة بعد ٢٨ كانون الثاني/يناير نحو إنتاج وتداول خطاب يطالب بإسقاط النظام، والثأر لدماء الشهداء، من خلال محاكمة رموز النظام وقادة الشرطة، الذين أطلقوا الرصاص الحيّ على المتظاهرين. وفي كل هذه الممارسات الخطابية، كان الاعتماد أساسًا على وسائل الإعلام الجديد، وإعلام المواطن، والقنوات الفضائية العربية، خاصة قناة الجزيرة، التي فتحت المجال أمام الثوار للتواصل مع الرأي العام، ولا سيما بعد قطع

خدمات الإنترنت والهاتف الجوال. ومع رحيل مبارك، أنتج إعلام الثورة خطابًا احتفاليًا بهذا الانتصار، يفتخر بالوطنية المصرية، وبما أنجزه المصريون من ثورة سلمية متحضرة، ويؤكد - في الوقت نفسه - استمرارية الثورة وضرورة الحفاظ عليها، حتى تستكمل تحقيق أهدافها. وثمّة خطاب جامع وتوحيدي هيمن على خطاب الثورة: فلا تمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو التعليم أو الطبقة، أو الانتماء السياسي، إضافة إلى تأكيد وحدة الشعب والجيش، مع ما بدا أحيانًا من بطء في تنفيذ أهداف الثورة.

لا تعني هيمنة الخطاب الوطني الجامع والاحتفائي بالثورة اختفاء الخطاب النقدي ضمن إعلام الثورة؛ فهذا الخطاب حاضر ومتفاعل مع الأحداث، بحيث حفلت مواقع الإنترنت وصفحات الفيسبوك بانتقادات لبعض قرارات المجلس العسكري ولمواقف بعض المسؤولين، بل ولمسيرة الثورة ذاتها ومواقف بعض القوى السياسية التي شاركت فيها. ويتخوف الخطاب النقدي من تقلب مواقف بعض قوى الثورة، وكذلك من تحركات قوى الثورة المضادة ومواقفها. من جانب آخر، حفل إعلام الثورة عبر وسائل الإعلام الجديد والصحف وقنوات التلفزيون الحكومي والخاص، بنقاشات واختلافات عميقة بين بعض القوى السياسية، التي توحدت مواقفها في مرحلة الثورة والمطالبة بإسقاط النظام، لكنها تمارس الاختلاف والصراع السياسي في شأن المرحلة الانتقالية وآلياتها، وقانون تأليف الأحزاب الجديد، والاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

أسجّل هنا الاستقطاب الخطابي في إعلام الثورة ووسائل الإعلام المصرية والعربية، بين أغلبية قوى وفصائل الإسلام السياسي، والسلفيين، والصوفيين (أنصار الدولة الإسلامية أو الدولة ذات المرجعية الإسلامية) من جهة، والقوى والتيارات الليبرالية والقومية والاشتراكية (التي يطلق عليها البعض معسكر الدولة المدنية) من جهة أخرى؛ في شأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية، واستمرار هذا الاستقطاب مع ما يصاحبه من توظيف سياسي ودعائي للدين أحيانًا، ولدماء شهداء الثورة في أحيان أخرى. والشاهد أن هذا الاستقطاب الخطابي قد يتحرّك ويتخذ مسارات وتناحرات داخلية ضمن التيارات الإسلامية، أو داخل صفوف قوى الدولة المدنية.

صفوة القول: إن خطاب الثورة لا يزال قيد التكوُّن؛ فهو خطاب مفتوح

وغير مغلق ولا يخضع لإكراهات أيديولوجية، ومن ثمّ فهو يتسم بالحيوية والقدرة على التغيير، وبالفاعلية والمتابعة النشطة للأحداث، مع إتاحة الفرصة أمام كل الجماعات للتعبير الحرّ عن آرائها؛ وذلك على حدة الاستقطاب والتوظيف السياسي، والخلط بين الدعوي والديني، والسياسي والقانوني، علاوة على تغليب العواطف على العقل والمنطق في كثير من القضايا. أعتقد أن هذه السمات ترتبط دائمًا بالتحوُّلات الكبرى في تاريخ الشعوب، التي تأتي بعد فترة من القمع والتضييق على المجال العام. ولا شكّ في أن الطبيعة المنفتحة لخطاب الثورة، لا تهيمن عليه أيديولوجيا محددة أو برنامج سياسي متفق عليه يسمح بتطوير الخطاب ذاته وإكسابه طاقات جديدة ربما تصل به إلى تجاوز حالة الاستقطاب بين أنصار الدولة المدنية، وأنصار الدولة الإسلامية، وأنصار الدولة ذات المرجعية الإسلامية. لكن انفتاح خطاب الثورة وحركيته، وعدم اكتمال تكوُّنه، يتيح لقوى الثورة المضادة ـ التي ما زال كثير من رجالها يعملون في الإعلام ـ إثارة الشكوك في جدوى استمرار الثورة، وطرح قضايا تعرقل نمو الفعل الثوري، وتحاول احتواء آثاره لمصلحة الإبقاء على النظام القديم، مثل قضية المصالحة بدلًا من المحاكمة، ومطالبة الجيش بالاستمرار في الحكم، والدعوة أحيانًا إلى فضّ التظاهرات والاعتصامات بالقوّة تحت دعوى الحفاظ على هيبة الدولة، وأخيرًا السعي بأساليب مختلفة للإيقاع بين أنصار الدولة المدنية وخصومها، والإيقاع بين الجيش وشباب الثورة.

خاتمة

إذا كان خطاب الثورة الإعلامي قد تكوّن في ظل الحصار، وبإمكانيات مادية ومهنية محدودة، فإن اعتماده على مساهمة المواطنين، ودعوته إلى التغيير في مناخ اجتماعي وسياسي يستجيب لهذه الدعوة، قد أكسبه الصدقية والقدرة على التأثير في الرأي العام. لقد امتلك إعلام الثورة زمام المبادرة وقيادة النقاش العام. والمفارقة في أن إعلام الثورة حاز موقع الهجوم، على تواضع إمكانياته والتضييق الحكومي عليه، بينما اتخذ الإعلام الحكومي، مع ضخامة إمكانياته، موقع الدفاع، وجاء دفاعه تقليديًا بائسًا، عبر خطابات متناقضة وغير مقنعة وبعيدة من الواقع، الأمر الذي فاقم من ضعف الإعلام الحكومي، وخصوصًا أنه قد خسر صدقيته ـ تراكميًا ـ منذ سنوات طويلة.

عمومًا، أنتج الإعلام الحكومي خطابات متناقضة ومرتبكة؛ إذ غابت عنه الرؤية، وهو ما أتى نتيجة طبيعية لتبعيته المباشرة لنظام مبارك، الذي عانى بدوره من الارتباك وعدم القدرة على التعامل مع الانتفاضة الشعبية التي تحولت إلى ثورة شعبية واسعة في خلال أقل من أسبوعين. ومع انهيار نظام مبارك، تفاقمت أزمة الإعلام الحكومي؛ حتى إن تحوُّله المفاجئ من معاداة الثورة إلى تأييدها بدا زائفًا وغير مقنع، بل دلالة على استمرارية العداء للثورة، أو محاولة انتهازية لركوب الموجة الثورية، ولا سيما أن كثيرًا من قيادات الإعلام الحكومي الذين كانوا يروّجون لنظام مبارك، ما زالوا في مواقعهم، وإن تحدثوا إيجابًا عن الثورة!

يمكن القول إن إعلام الثورة قد نجح في تحديد أهدافه، وظلّ منذ اليوم الأول للثورة محافظًا على طبيعته المنفتحة على كل التيارات والجماعات، مع إنتاج خطاب تحريضي، توحيدي، يتأسس على الوطنية المصرية الجامعة، والمطالب العامة المتعلقة بالحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية. وأثبت خطاب الثورة حيويته وقدرته على التجديد والابتكار في اللغة والشعارات، مع الحفاظ على الموروث الشعبي؛ فاستخدم العامية والفصحى البسيطة والسخرية والنكتة[٧]، وهي أمور تغيب عن خطاب الإعلام الحكومي بحكم بيروقراطيته وجموده. كما نجح إعلام الثورة ـ بامتياز ـ في «أيقنة» (تحويل الرمز إلى أيقونة) بعض الشعارات والرموز وترويجها على نطاق واسع، من خلال عَلم مصر، وصور الشهداء، وصور الحشود المليونية في ميدان التحرير، هذا الميدان الرمز الذي صار أيقونة ضمن خطاب الثورة الإعلامي. لكن خطاب الثورة المنفتح والتوحيدي، اعتراه قدر من الارتباك بعد رحيل مبارك، إزاء التفكير والعمل لما بعد مرحلة مبارك، وتجسدت أبرز ملامح هذا الارتباك في الموقف من التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، وما رافق ذلك من استقطابات سياسية وأيديولوجية.

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عادل عبد الصادق، «شعارات ثورة ٢٥ يناير، قراءة في المغزى والدلالات»، في: ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، ص ١٨٦ ـ ١٩١.

الفصل الثاني عشر

الثورة المضادة في مصر

رابحة سيف علام(*)

(*) باحثة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ القاهرة.

مقدمة

قبل أن تكتمل الثورة المصرية، أو تحقّق أول نجاحاتها بإطاحة الرئيس السابق مبارك، كانت المخاوف من الثورة المضادة تشغل الساحة السياسية. وقد تعددت الآراء إزاء حقيقة وجود الثورة المضادة؛ فهناك من ينفي وجودها كليًا، معلّلًا تعثُّر الثورة بعدم جاهزية المجتمع المصري للتغيير الذي أحدثته، وهذا الرأي يعبّر - في الغالب - عن قادة الثورة المضادة الذين ظلّوا يتحكّمون في الإعلام الرسمي لفترة لا تقلّ عن شهر ونصف بعد إطاحة مبارك. هناك رأي آخر يعتبر أنّ الثورة المضادة قائمة بالفعل وقوية، ولها أركان في أرجاء الدولة المصرية كلّها، وأن ما يساعد عليها تخبط الثورة أو بطء تقدّمها أو التلكّؤ في تنفيذ مطالبها، كما يرى هذا الرأي أنّ قادة الثورة المضادة يتوزّعون بين رجال دولة ورجال أعمال ورجال شرطة ورجال إعلام فاسدين، يخشون إن تقدّمت الثورة في خطاها أن تكشف فسادهم وتحاسبهم وتُفقدهم الحظوة والنفوذ. يُعَدُّ هذا الرأي هو الرأي الغالب بين المثقّفين والمحلّلين الداعمين للثورة، والساعين لاستكمال أهدافها وتوطيد أركانها؛ ومع ذلك هو لا ينفي أنّ الثورة المضادة لا تشعل إلا الفتيل الأول لعرقلة الثورة، ثمّ يعقب ذلك تناثر الشرارة ليشتعل الموقف ذاتيًا، مستفيدًا من تناقضات المجتمع المصري الذي لم يتخلص كليًا من الثقافة السابقة للثورة. أمّا الرأي الثالث، فيذهب بعيدًا ويتّهم المجلس العسكري نفسه بقيادة الثورة المضادة، وتعمُّد تأجيل تنفيذ مطالب الثورة بدعوى الحفاظ على الأمن وإعادة الأمور إلى نصابها. ومع أنّ هذا الرأي لا يلقى قبولًا واسعًا في الساحة السياسية، إلا أنّه اكتسب أهمية خاصّة في جمعة التطهير والمحاكمة في الثامن من نيسان/ أبريل ٢٠١١.

نحاول في هذه الورقة أن نرصد تجلّيات الثورة المضادة في المجالات

المختلفة، وكيفية تطوُّر مراحلها، والرابط بين أحداثها، وما تحمله من فرص للاستمرار حتى عقب تقديم مبارك وأفراد أسرته ومساعديه المقرّبين للمحاكمة.

أولًا: تعريف الثورة المضادة

تنشأ الثورة المضادة عادةً عقب اندلاع الثورة، في محاولة ممّن تضرّرت مصالحهم بفعل الثورة، للالتفاف عليها وإحباطها أو منع تقدُّمها واكتمال تحقيق أهدافها. في هذا الإطار، يصبح الصراع بين الثورة والثورة المضادة صراعًا بين نظام جديد يحاول أن يرى النور، ونظام قديم سقط شعبيًا لكن أركانه الفعليةُ لا تزال تحاول جاهدة استعادته حتّى لو غيرت أشخاصه، في سبيل بقاء قواعد عمله وأركانه. لذا، قد يتراوح هدف الثورة المضادة بين إعادة النظام القديم كما كان، أو إعادته بوجهٍ جديد وأشخاص جدد، أو عرقلة تقدُّم الثورة فقط للحفاظ على بقايا النظام القديم، وحماية هذه البقايا من التعقُّب أو المحاسبة أو الاقتلاع[١].

قد تأخذ الثورة المضادة بالتالي أسلوبًا معطِّلًا للثورة أو داحضًا لقيمها ومشكّكًا في جدواها وفي قادتها ونواياهم. وبالمثل، قد تأخذ مظهر الفوضى الشاملة، بما يؤدّي إلى ضياع أولويات الثورة والتركيز على أولوية الأمن، وحماية الناس لأنفسهم وممتلكاتهم بدلًا من البحث في كيفية استكمال الثورة وتحقيق أهدافها. ومن ثمّ تحاول الثورة المضادة إغراق الثورة في مستجدّات دامية فوضوية، في محاولةٍ لسحق الثورة بالكامل أو - في الحدّ الأدنى - لشغل الناس عن استكمالها، وإفقادهم الثقة في البدائل المستقبلية التي قد تطرحها. يجري ذلك باستحضار فزّاعات تشكّك في جدوى الثورة بحدّ ذاتها، ما يخفّف من قوّة الدفع التي كانت الثورة قد اكتسبتها ابتداء. مع ذلك، لا يمكن إغفال أنّ الثورة المضادة نفسها قد تصبح هي الأخرى فزّاعة لدى القوى الثورية، فتندفع بعيدًا عن الإجماع الوطني، أو تلجأ إلى التخوين والتجهيل بين مكوّنات القوى الثورية؛ وقد تجلّى ذلك المشهد عشية الاستفتاء الدستوري الأول في مصر بعد الثورة.

---

(١) وحيد عبد المجيد، «الثورة المضادّة بين التهوين والتهويل،» الأهرام، ٢٦/ ٤/ ٢٠١١.

اختلفت الآراء في تحديد متى بدأت الثورة المضادة في مصر، والمرجّح أنها قد بدأت قبل الحادي عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أي قبل إطاحة مبارك؛ فلم يكن من المتوقّع أن يرى المنتفعون من النظام السابق ذلك الحشد الشعبي الكبير الذي يتغنّى بالشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام»، من دون أن يتحرّكوا لإنقاذ نفوذهم وفضّ هذا الحشد الشعبي بأي وسيلة كانت. من هنا، يرى البعض أنّ أهمّ أسباب نجاح ثورة ٢٥ يناير هي ذاتها الأسباب التي مكّنت الثورة المضادة من التغلغل تباعًا في محاولةٍ لإحباط أهداف الثورة لاحقًا؛ فقد تميزت ثورة ٢٥ يناير بكونها فجائية في حجمها واتساعها وتأثيرها، وقد فوجئ بها الداعون إليها والداعون إلى ضدّها على حدٍّ سواء، الأمر الذي أفقد النظام القدرة على مواجهة الثورة مباشرةً، ومن ثمّ استغرق بعض الوقت لاستعادة توازنه وتنظيم صفوفه ثمّ مباشرة هجوم مضادّ على الثورة في ما بعد. أمّا الخاصية الثانية التي أنجحت الثورة، فكانت غياب القيادة التنظيمية لها، ما أفقد النظام أي ورقة ضغط لمساومة قادة الثورة وبما يمكّنه من إجهاضها مبكرًا. لكن في المقابل، كان قادة النظام السابق وأنصاره يملكون إطارًا تنظيميًا ناظمًا لنشاطهم المناهض للثورة، وشبكة علاقات قوية تربط بينهم وتمكّنهم من الاتصال لإمرار خطط الثورة المضادة، بينما كانت قوى الثورة غارقة في جدلية استمرار الثورة عن طريق التظاهرات الحاشدة، أو التوجُّه إلى بناء هياكل وأحزاب وتحالفات وائتلافات، من أجل تحقيق أهداف الثورة عن طريق مؤسّسات من دون الاكتفاء بالمشهد المليوني المطلبي. وثالثًا، كانت الثورة المصرية فضفاضة المطالب بما وسّع من دائرة الشعارات والأهداف لتشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ما شجّع قطاعات واسعة من المجتمع المصري على التماهي مع قيم الثورة، والانخراط فيها بما فاق قدرة النظام على القمع أو المساومة لإجهاض الثورة. لكن في المقابل، كانت تلك المطالب الفضفاضة ثغرة عبَرت منها الثورة المضادة؛ ففي الوقت الذي فقدت فيه الثورة زمام المبادرة إزاء تقديم تصوُّرات وخطط محدّدة ودقيقة عن كيفية تحويل هذه المطالب إلى سياسات وواقع على الأرض، كان تصوُّر الثورة المضادة لنظامٍ اقتصادي واجتماعي فاسد، قائمًا بالفعل ومستقرًّا في

مستويات مؤسّسات الدولة المختلفة، وجماعات المصالح، وصولاً إلى عصابات النهب والبلطجة المنظّمة[٢].

من جهةٍ ثانية، نجد أنّ نجاح أي ثورة يُقاس بمقدار ما تُحدثه من تغيير في بنية النظام الذي قامت لاقتلاعه، وفي طبيعته وهياكله. ومن ثمّ تُعَدُّ عرقلة إجراء هذا التغيير في بنية النظام ثورة مضادة، سواء جاء ذلك عن طريق إدارة مركزية في قمّة هرم المنتفعين من النظام السابق، أو عن طريق صغار المنتفعين المتنفّذين في هيكل النظام السابق، الذين يتحرّكون بدافع البقاء وحماية مصالحهم الخاصّة والضيقة. على ذلك، يمكن أن تكون القطاعات الكبرى التي ارتكز عليها النظام السابق لتمكين حكمه مراكزَ قوية للثورة المضادة، إن لم يجرِ تفكيك بنيتها القديمة وإعادة هيكلتها على أساس المبادئ والقيم التي قامت عليها الثورة. في هذا الإطار، نجد أنّ للنظام بنية سياسية، وذراعًا أمنية، وذراعًا إعلامية، وهيكلًا اقتصاديًا، تخلّلتها الثورة من دون أن تبلغ مرحلة التغيير الكامل؛ بينما تحاول قوى الثورة المضادة إبقاء الوضع على ما هو عليه عن طريق تجلّيات أمنية وسياسية وإعلامية واقتصادية. تُضاف إلى ذلك البنية الإدارية، سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلّي، التي لم تبلغها الثورة إلى الحدّ الذي يمكن معه القول إنّ الثورة والثورة المضادة تتصارعان فيه، بل إن الثورة المضادة تكاد تكون المتحكّمة بالكامل في أرجاء هذه البنية.

ثانيًا: رهانات الثورة المضادة

راهنت قوى الثورة المضادة على أكثر من عامل من عوامل إفشال الثورة، سواء كانت عوامل متوازية أو متتالية؛ ففي مرحلةٍ أولى راهنت على إحداث فوضى بما يُفشل مهمّة الجيش في السيطرة على الوضع (وهو رهانها الأول). وكان التجلّي الأول لهذه الفوضى أمنيًا عن طريق سحب قوّات الشرطة، وفتح السجون وهروب الألوف من المساجين الجنائيين، لخلق انفلاتٍ أمني، على أمل إفشال مهمّة الجيش ثمّ المجلس العسكري في

(٢) ضياء رشوان، «مواجهة الثورة المضادة واستكمال الثورة: كيف؟،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

السيطرة على الأمور؛ وتجلّى ذلك في الليلة الأولى لانتشار الجيش في الشوارع في مساء الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير. أمّا التجلّي الثاني فكان فوضى الإضرابات العمّالية أو ما اصطُلح على تسميته التظاهرات الفئوية، للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وتغيير رؤساء العمل، ورفع الأجور، والمطالبة بالمستحقّات المالية المتأخّرة.

وكان **الرهان الثاني** للثورة المضادة على إحداث فتنة طائفية تشقّ وحدة الشعب المصري، وتشتّت انتباهه عن مكتسبات الثورة باستدعاء الفزّاعة الإسلامية، لكن في نسختها السلفية هذه المرّة. وكان الجدل المدني ـ الديني على هوية الدولة على أشدّه، خصوصًا مع الظهور الإعلامي المكثّف للإسلاميين، حديثي العهد بالسياسة وبالخطاب السياسي العامّ في مصر، وأبرزهم عبود الزمر وشيوخ السلفية. وقد حطّ هذا من سقف الاتفاق العامّ بين مزاولي العمل السياسي من التيارات المختلفة، ومن ضمنهم الإسلاميون، على هوية الدولة ومستقبل غير المسلمين فيها. وتحقّقت مقوّمات الثورة المضادة بحادثة هدم كنيسة إطفيح، واشتباكات المقطم الدامية في مساء التاسع من آذار/ مارس.

تمحور **الرهان الثالث** للثورة المضادة على كسر المقولة الشعبية التي انطلقت عفويًا في الليلة الأولى لانتشار الجيش في الشوارع: «الجيش والشعب يد واحدة»؛ فكانت بداية محاولة التشكيك في نوايا الجيش تجاه الثورة: **تارةً** يُتّهم المجلس العسكري بالقيام بعمل صوري لحساب الرئيس السابق الذي لا يزال يحكم من خلف الستار، **وتارةً ثانية** يُتّهم المجلس العسكري بالرغبة في تمكين الإخوان المسلمين عن طريق التمسّك بالانسحاب من الحياة العامّة في غايةٍ أقصاها ستّة أشهر، وهو ما عُدّ مكسبًا للإخوان بوصفهم الأكثر تنظيمًا واستعدادًا من غيرهم لخوض انتخابات برلمانية في المدى القريب. لهذا، وقف أحد قادة المجلس العسكري ـ في مؤتمر صحفي ـ ينفي نفيًا صريحًا انتماء الجيش إلى الإخوان المسلمين أو إلى غيرهم من القوى السياسية، ويؤكّد انتماءه إلى مصر وحدها[٣]. **تارةً**

---

(٣) المصري اليوم، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١.

ثالثة يستفزّ الجيش من قوى تبدو ثورية بما يُحدث صدامًا بين الجيش والثورة، ويجعل الجيش يتخلّى عن الثورة أو ربّما يسحقها، وهو ما من شأنه أن يتهدّد ثقة الشعب بالجيش وينهي فرص تقدّم الثورة في تحقيق أهدافها. تجلّى هذا الرهان في مليونية التطهير، والمحاكمة يوم الجمعة الثامن من نيسان/ أبريل، وإصرار بعض المتظاهرين على الاعتصام، بالمخالفة لإجماع القوى الوطنية والشبابية، لحماية بضعة ضبّاط من الجيش جاءوا للاعتصام إلى أن يرحل المشير حسين طنطاوي. واللافت للنظر أنّ المجلس العسكري قد استخدم في بياناته بهذا الخصوص، لفظ «فلول النظام السابق والحزب الوطني» بوصفهم تهديدًا لاستقرار البلاد وأمنها ولطموحات شعب مصر(٤).

الرهان الرابع والأخير الذي يبدو مرجَّحًا استمراره، هو إحداث تأزُّم اقتصادي عن طريق الحلف الاقتصادي الذي لا يزال مسيطرًا على الاقتصاد المصري، بهدف إفقاد الناس الإيمان بجدوى الثورة حيث لم يتحقّق أي تقدّم اقتصادي ملموس، لا بل تدهور الوضع الاقتصادي. وقد يتراوح نشاط الثورة المضادة في هذا الصدد، بين التهويل والتخويف من مستقبل الاقتصاد المصري الذي تأثّر بالثورة إلى حدّ إعلان الإفلاس، واتخاذ خطوات فعلية لإثبات تدهور الاقتصاد عن طريق تلاعب محتكري سوق الأغذية بأسعار الموادّ الأساسية(٥)، وذلك في محاولة للترويج أنّ الثورة قد أحدثت ضررًا اقتصاديًا هائلًا يفوق ما كان حادثًا بالفعل من قبْل في ظلّ الفساد المالي والممارسات الاحتكارية، التي اتسمت بها النخبة الحاكمة في النظام السابق.

ثالثًا: تجلّيات الثورة المضادة

١ ـ الحشد الشعبي ضدّ الثورة

تختلف الآراء في تحديد متى بدأت الثورة المضادة في النشاط لمقاومة توسُّع الثورة؛ فالبعض يعتقد أنها بدأت بعد تنحّي الرئيس السابق بأيام

---

(٤) «رسالة رقم (٣٤) من المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» (٩/ ٤/ ٢٠١١).

(٥) علي صالح، رقية عنتر وأحمد أبو حجر، «مؤامرة الثورة المضادة لتجويع مصر،» الوفد (١ نيسان/ ابريل ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/index.php?option= com_content&view=article&id=29631:%D>.

قليلة، والبعض يعتقد أنها بدأت بالفعل قبل التنحي لكن أولويات عملها وخريطة تحرّكها اختلفت تبعًا لتطوُّر أحداث الثورة[٦].

روى أحد شباب الحزب الوطني المنحلّ الذي استقال حديثًا أنّ توجيهات عليا صدرت من الأمانة العامّة للحزب ومكتب أمين التنظيم السابق أحمد عز إلى مسؤولي المحافظات يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير، بتسيير تظاهرات تأييد للرئيس السابق بمقابل مادّي ووعود بمناصبَ حزبية للقيادات التي تنجح في الحشد، تُعطَى لهم فور انكسار الثورة واستتباب الأمر للنظام السابق[٧]، وهو ما يفسّر انطلاق تظاهرات مكثّفة لتأييد مبارك في هذا الأسبوع الذي شهد موقعة الجمل الشهيرة، وهي الواقعة التي يمكن الرجوع إليها باطمئنان بوصفها أحد أهمّ محاور الثورة المضادة؛ ففي يوم الثاني من شباط/ فبراير صبيحة الخطاب الثاني لمبارك منذ اندلاع الثورة الذي استدرّ فيه عطف المصريين متمسّكًا بالبقاء في منصبه حتّى نهاية ولايته، انطلقت تظاهرات تأييد للرئيس السابق في عدّة مناطقَ وأهمّها في العاصمة، حيث نُظّمت تظاهرة في ميدان مصطفى محمود في المهندسين، وتحرّك قسم من هؤلاء المؤيدين للتظاهر أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون القريب من ميدان التحرير، موقع اعتصام الثوار في وسط القاهرة. وقد اقتحم المؤيدون اعتصام الثوار بخيول وجمال استُقدمت من منطقة الأهرام الأثرية بمقابل مادّي، بواسطة عدد من نوّاب الحزب الوطني في الجيزة. ومع أنّ الإعلام الرسمي قد روّج لرواية أنّ هؤلاء المؤيدين قد اندفعوا تلقائيًا لتأييد الرئيس السابق طلبًا للاستقرار ولإعادة انتعاش قطاع السياحة الذي تضرّر بفعل الثورة، أثبتت التحقيقات التي توسّعت في هذا الصدد شبهة الحشد بهدف التحريض على الاعتداء على المتظاهرين بمقابلٍ مادّي. وقد استمرّ مشهد الاشتباكات بين المؤيدين لمبارك والمعارضين لنظامه أكثر من ١٤ ساعة حتّى فجر اليوم التالي، في

---

(٦) Jean Marcou, «Egypte: gare à la contre-révolution,» (3/2/2011), on the Web: <http://www.cyberpresse.ca/opinions/201102/02/01-4366307-egypte-gare-a-la-contre-revolution.php>.

(٧) أحمد فؤاد أنور، «"الثورة المضادة": اعترافات شاب مستقيل من لجنة الحزب الوطني الإلكترونية،» (بوابة الأهرام، ٣/ ٣/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News / 45043.aspx>.

مشهدٍ دموي كان القصد من ورائه إغراق الثورة السلمية في فخّ العسكرة، لسلبها الصورة الإيجابية التي انتشرت عنها حول العالم ولدى الرأي العامّ المصري. الأدهى من ذلك أنّ سيارات الإسعاف التابعة لمعهد القلب القومي، استخدمت تمويهًا لنقل زجاجات المولوتوف والحجارة التي استخدمت في الاعتداء على المتظاهرين، وذلك بشهادات موثّقة لعدد من سائقي هذه السيارات(٨).

اللافت للنظر أنّ أسماء كثيرة اتُّهمت بالتدبير لهذه الأحداث، في مقدّمتها رجل الأعمال إبراهيم كامل، وصفوت الشريف (رئيس مجلس الشورى)، وفتحي سرور (رئيس مجلس الشعب). غير أنّ التحقيقات التي أُجريت بعد التنحي لم تتطرّق إلى المذكورين ولم تتّخذ بحقّهم أي إجراءات، واقتصرت على بعض النوّاب والمسؤولين في الحزب الوطني كإيهاب العقدة، وعبد الناصر الجابري، ويوسف خطاب، وشريف والي، ووليد ضياء الدين، وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال. وأسفرت تظاهرة المحاكمة يوم الثامن من نيسان/ أبريل عن تصعيد الاتهام في التحريض على هذه الواقعة ليصل إلى رئيسيْ مجلسي الشعب والشورى السابقيْن. وقد وُجّهت إليهم جميعًا تهمٌ تتعلّق بقيامهم بالتحريض والاتّفاق والمساعدة على قتل عدد من المتظاهرين السلميين العزّل يومي الثاني والثالث من شباط/ فبراير الماضي، بمعاونة مجموعاتٍ من الخارجين على القانون ورجال الشرطة والبلطجية، مع سبق الإصرار، علاوةً على اقترانها بارتكاب جناية أخرى هي الشروع في قتل عدد آخر من هؤلاء المتظاهرين(٩). أمّا القبض على إبراهيم كامل، بواسطة الشرطة العسكرية، فجاء لاحقًا على خلفية تظاهرة التطهير والمحاكمة والاعتصام الذي أعقبها.

بخلاف هذه الواقعة الشهيرة، كان الحشد الشعبي المضادّ للثورة يجري أيضًا على مواقع شبكة التواصل الاجتماعي التي شهدت باكورة

(٨) طارق التهامي، «أسرار جديدة من موقعة الجمل،» الوفد (٤ أيار/ مايو ٢٠١١).

(٩) انظر المواقع الإلكترونية: <http://www.masress.com/elbadil/30098>; <http://arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/4/21/serour.azmi/index.html>, and <http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=464150&pg=14>.

الدعوة إلى الثورة. وقد صدرت تعليمات عليا إلى ما يُسمّى اللجنة الإلكترونية للحزب الوطني بفتح آلاف الحسابات الوهمية على فيسبوك وتويتر بهدف التأثير في الرأي العام على هذه المواقع. واستخدمت هذه الحسابات قبل التنحي للترويج لفكرة أنّ مطالب الثورة قد استُجيب لها بتغيير الحكومة، وأنّ الرئيس يحظى بتأييد الجماهير التي خرجت في تظاهرات حاشدة بينما التظاهرات المعارضة تتناقص؛ فضلًا عن دعوة الناس إلى الكفّ عن النزول إلى التظاهرات المعارضة[١٠]. بالفعل، انتشر عددٌ من الصفحات المؤيدة لمبارك على فيسبوك مثل صفحة «كارهي وائل غنيم» وتضمّ نحو ٣٥ ألف عضو، وصفحة «ضدّ تفويض وائل غنيم للتحدّث باسم ثوّار مصر» وتضمّ سبعة آلاف عضو، وصفحة «أنا آسف يا ريس» وتضمّ نحو ثلاثة آلاف عضو. وقد قادت هذه الصفحة الأخيرة الدعوة إلى النزول يوم ١٨ شباط/فبراير بتظاهرة لردّ الجميل للرئيس السابق في ميدان مصطفى محمود[١١].

اللافت للنظر في هذه الصفحات أنّها تتشابك في ما بينها، فكلّ صفحة تدعو إلى الاشتراك في الصفحة الأخرى مع تفاوت العضوية بينها، كما أنّها تنشط أسبوعيًا لا يوميًا. وبالمثل لم يقتصر نشاط هذه اللجنة على صفحات خاصّة بالمؤيدين، بل إنّ الحسابات التي أنشئت لهذا الغرض تفاعلت أيضًا على الصفحات الداعمة للثورة كصفحة «كلّنا خالد سعيد» وغيرها، بهدف تسريب شائعات أو تغيير قناعات الداعمين للثورة. وقد تميزت هذه الحسابات بنشر التعليق الواحد على التوالي وأكثر من مرّة، في عدد من الصفحات الداعمة للثورة بهدف نشره على أوسع نطاق. تراوحت التعليقات بين التهويل من مخطّطات خارجية ضدّ مصر كمخطّط التقسيم والاحتلال الخارجي من أميركا وإسرائيل، وتشويه الشخصيات البارزة في الثورة مثل وائل غنيم، ومحمد البرادعي، وإبراهيم عيسى، وغيرهم، وذلك باتهامهم بالعمالة لمصلحة أميركا، وإسرائيل، وإيران، وقطر.

---

(١٠) أنور، ««الثورة المضادة»: اعترافات شاب مستقيل من لجنة الحزب الوطني الإلكترونية».

(١١) اليوم السابع (١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١).

٢ ـ المجال الإعلامي

لا شكّ في أنّ أداء الإعلام الرسمي والصحف القومية في أثناء الثورة كان متدنّيًا للغاية وملحقًا بطريقة فجّة بموقف النظام. فالصحف القومية مثلًا تجاهلت الثورة، ثمّ عادت واعترفت بوجود مطالب محقّة لمن يقف خلف التظاهرات؛ وتوسّعت في التهويل من شأن الفوضى إذا ما سقط النظام أو تنحّى الرئيس، ثمّ وصلت أخيرًا إلى الاحتفال بنجاح الثورة بعد التنحي وكأنها كانت من الداعمين لها ابتداءً. واللافت للنظر أنّ صحيفتي **الأهرام** و**الجمهورية** قد حذفتا جزءًا كبيرًا من أرشيفهما الصحفي خلال الثورة للتنصُّل من مواقفهما قبل التنحي. وبالمثل، سار التلفزيون المصري على النهج ذاته، حيث بدأ بالتجاهل، ثمّ بإذاعة أخبارٍ كاذبة والتهويل من شأن الفوضى، وصولًا إلى ترويع المواطنين بإشاعة وقوع حوادث بلطجة وسرقة بالإكراه واغتصاب في أماكن متفرّقة من البلاد، لتأليب الرأي العامّ ضدّ الثورة وحصر المصريين بين خياري الفوضى أو القبول باستمرار حكم مبارك. تضاف إلى ذلك حملة التشويه التي شنّها عدد من نجوم الفنّ والرياضة ضدّ المتظاهرين واتّهامهم بممارسة الرذيلة وتعاطي المخدرات[(١٢)]. مع ذلك، كان أداء المؤسسات الإعلامية الرسمية بعد التنحي أكثر خطورة على مستقبل الثورة؛ إذ استمرّ عدد كبير من رؤساء تحرير الصحف القومية ومجالس إداراتها ومسؤولي التلفزيون في مناصبهم لمدّة تقارب الشهرين. وقد أجروا جميعهم ما بات يطلق عليه «عملية التحول» من مناصرة النظام والتهوين من الثورة، إلى تمجيد الثورة والاحتفاء بها، من دون إبداء أي حرج من تحوُّل المواقف بين ليلة وضحاها. وقدّموا أداءً إعلاميًا شديد التخبُّط، فكانوا يدّعون مناصرة الثورة في حين أنّ المحتوى الإعلامي لصحفهم وبرامجهم ينبئ بغير ذلك، بتضخيمه الآثار الجانبية للثورة كالانفلات الأمني والتطرف الديني؛ فمسؤولو الإعلام الرسمي الذين استمرّوا في مناصبهم بعد التنحي، كانوا جميعهم أعضاء ناشطين في الحزب الوطني، وشاركوا في إيجاد البيئة السياسية الفاسدة التي ثار المصريون

---

(١٢) خالد السرجاني، «أداء المؤسسات الإعلامية،» في: ربيع، محرر، **ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية**، ص ١٢١ ـ ١٢٨.

لتغييرها، بينما انصرف هؤلاء الإعلاميون بعد التنحي إلى التأصيل الإعلامي للثورة المضادة. على سبيل المثال، وُصف مقال «الرومانسية والواقعية في الثورة المصرية» في الأهرام بأنه مانيفيستو الثورة المضادة[١٣]، إذ استعرض ثورات فرنسا وروسيا وإيران بوصفها نماذج لثورات شعبية بدأت نقية ثمّ انتهت ـ على حدّ وصف المقال ـ بكوابيس مرعبة. وقد استند المقال إلى تحليل يرى أنّ الثورة بدأت شبابية ثمّ انضمّت إليها القوى السياسية ذات الأجندات الأيديولوجية، ثمّ القوى ذات المطالب الفئوية، ثمّ انضمّ إليها المساجين الهاربون والبلطجية وأصحاب السوابق، مبشّرًا بأنّ المرحلة الخامسة ستشهد انضمام سكّان العشوائيات والجياع[١٤].

في مثال آخر، صنّف عبد الله كمال، توزُّع المجتمع المصري في المرحلة الانتقالية ـ بعد التنحي وحتّى عقد الانتخابات ـ إلى أربع قوى بحسب تقديره؛ قوى تقليدية تقوم على ولاءات عائلية وتنتمي إلى الحزب الوطني، وقوى ثورية أشعلت شرارة الثورة، وقوى تعبّر عن الأقباط، حيث تتصادم جميعها مع القوى الدينية التي تتّحد في ما بينها ضّد القوى الثلاث المذكورة آنفًا[١٥]. وهي رؤية تعبّر عن تكريس شقّ صفّ المصريين على أساس ديني أو طائفي، وعن إنكار كلّي لفكرة الاصطفاف على أساس الموقف من الثورة؛ إذ رأى أنّ القوى التقليدية التي يحتكر تمثيلها الحزب الوطني ستتحالف مع القوى الثورية، وكأنّ الثورة لم تقم لمواجهة فساد الحزب الوطني واستبداده بالحياة السياسية خلال ثلاثة عقود متتالية. وتُظهر هذه الرؤية هدفًا أساسيًا من أهداف الثورة المضادة، في تجلّيها الإعلامي، يرمي إلى تكريس شقّ الصفوف، وإذكاء الفزّاعات وخصوصًا الفزّاعة الإسلامية من أجل حشد الناس للتمترس على أساس ديني وطائفي لا على أساس ثورة ونظام سابق. وقد قصد طرح هذه الرؤية في بداية شهر آذار/ مارس، وكأنّها تحضير إعلامي لإحداث فتنة طائفية بواسطة ذراع أمنية طولى للنظام السابق كانت لا تزال تتحرّك من دون وعي كبير من قوى الثورة.

---

(١٣) خالد الخميسي، «الإعلام والثورة المضادة،» الشروق الجديد، ٢٠/ ٣/ ٢٠١١.

(١٤) عبد المنعم سعيد، «الرومانسية والواقعية في الثورة المصرية،» الأهرام، ١٤/ ٣/ ٢٠١١.

(١٥) عبد الله كمال، تحالف واجب بعد «غزوة الصناديق»،» روز اليوسف، ٢٣/ ٣/ ٢٠١١.

تُضاف إلى ذلك محاولة الإعلام الرسمي وخصوصًا التلفزيون، خلق حالة من التعاطف مع الرئيس السابق ونظامه عن طريق الترويج لمرضه أو حالته النفسية السيئة لما أصابه من غدرٍ وإنكار الجميل من جانب شعبه، أو المطالبة بعدم محاكمته لكبر سنّه ومرضه. ترافق ذلك مع قيام العاملين في الإعلام الرسمي ـ بجناحيه المرئي والمقروء ـ بحملة واسعة من أجل تغيير قياداتهم واستبدال أخرى لم تناصب الثورة العداء؛ وأسفرت الحملة عن تغيير جزئي شمل قيادات المؤسّسات الصحفية القومية في منتصف شهر آذار/ مارس ثمّ في نهايته، مع وعد باستكمال التغييرات في اتحاد الإذاعة والتلفزيون تدريجًا. يُذكَر أنّ محاولات تبييض ساحة رجال النظام السابق لم تقتصر على الإعلام الرسمي، بل امتدّت إلى الإعلام الخاصّ؛ حيث خصّصت جريدة **المصري اليوم** عدة صفحات لحوار مطوّل مع رئيس مجلس الشعب السابق فتحي سرور تبرّأ فيه من أفعال النظام السابق[١٦]؛ وهو ما حدا بمجموعة من الصحافيين الشبان في الجريدة المذكورة، إلى تقديم اعتذار إلى الشعب المصري عن نشر هذا الحوار، متهمين بعض قيادات التحرير في الجريدة بمحاولة إمرار مشروع الثورة المضادة[١٧].

من جهة ثانية، كشفت الطريقة التي اتبعها عدد من الصحف في نشر أخبار ما يجري خلال أحداث الفتنة الطائفية، عمّا يمكن وصفه بـ «مانشيتات الثورة المضادة»؛ فقد أدّى تمويل رجال أعمال ـ متحالفين بحكم مصالحهم الاقتصادية مع النظام السابق ـ عددًا من الصحف اليومية والأسبوعية في مصر، إلى توظيف هذه الصحف للإثارة والتهييج والتهويل من تداعيات الثورة[١٨]، وهو ما برز في مانشيتات مثل «نزيف الاقتصاد بدأ: مصر بلا سولار»[١٩]، و«انفلات في الشارع واختفاء أنابيب البوتاجاز، انهيار أمني

---

(١٦) المصري اليوم، ٢٤ ـ ٢٦/ ٣/ ٢٠١١.

(١٧) عمرو بدر، «صحفيون بالمصري اليوم يعتذرون للقراء عن حوار الجريدة مع «فتحي سرور»،» الدستور الأصلي، ٤/ ٤/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/politics/egypt/11/april/4/39486>.

(١٨) أحمد إبراهيم، «قراءة في مانشيتات الثورة المضادة،» الوفد (١٦ أيار/ مايو ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=45556>.

(١٩) المصري اليوم، ١٥/ ٥/ ٢٠١١.

وفوضى»[٢٠]. وفي ذلك إغفال تامّ لدورية أزمات السولار والغاز خلال عهد مبارك في مثل هذا الوقت من كلّ عام. وبالمثل، عنْونت إحدى الصحف صفحتها الأولى بـ «انهيار الدولة في مصر» و«ضرب القضاة في الشوارع لإجبارهم على تغيير الأحكام للبراءة»، و«كساد في الاقتصاد يهدّد بالإفلاس»، و«دقّت طبول الحرب الأهلية»[٢١].

٣ ـ المجال الأمني

انطلق التجلّي الأمني للثورة المضادة قبل التنحي أيضًا، وتجسّد في إحداث حالة من الانفلات الأمني المتعمّد من القيادات السابقة في وزارة الداخلية، من أجل صرف الناس إلى حماية أنفسهم وممتلكاتهم بدلًا من التظاهر لإسقاط النظام. وقد تأكّد هذا الأمر بإطلاق السجناء الجنائيين من عدة سجون، وسحب أو انسحاب الشرطة من الشارع بالتزامن مع نزول الجيش لحفظ الأمن، وفرض حظر التجوُّل ليلة ٢٨ كانون الثاني/ يناير؛ ففي التحقيقات التي باشرها النائب العام في شأن الانفلات الأمني، أقرّ عددٌ من الضبّاط بالاستعانة بمجموعات من أصحاب السوابق وتوزيعهم بحسب الأقسام المسجّلين فيها، وعُهد إليهم بمهمة الاندساس بين المتظاهرين والاعتداء عليهم ثمّ اعتقالهم وتسليمهم إلى رجال الأمن. وأقرّ الضبّاط أيضًا أنه جرى التغاضي عن قيام هؤلاء المسجّلين، بسرقة المواطنين بالإكراه في الشوارع قبل ساعات من انسحاب الشرطة. كان بديهيًا بالتالي أن تصبح الشوارع تحت السيطرة التامة للبلطجية بعد انسحاب الشرطة[٢٢]. وقد تضاربت الأنباء عن أسباب انسحاب الشرطة من الشوارع؛ ففي بعض الأماكن تلقّى الضبّاط أمرًا بالانسحاب تزامنًا مع اقتحام عدد من المسلّحين أقسام الشرطة وسرقة الأسلحة منها وإضرام النار فيها، فضلًا عن صدور أوامر إلى رجال الأمن المركزي بالانسحاب، وإلى الضباط بخلع الزي

---

(٢٠) الدستور، ١٥/ ٥/ ٢٠١١.

(٢١) الفجر، ١٥/ ٥/ ٢٠١١.

(٢٢) «شهادة من ضباط شرطة يوم جمعة الغضب،» متابعة محمد عبد اللطيف، **الأهرام**، ٨/ ٥/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org/Incidents/News/76841.aspx>

الرسمي وارتداء الزي المدني[٢٣]. وفي أماكنَ أخرى انسحب الضبّاط بتقديرٍ شخصي منهم بعد انقطاع الأوامر عنهم بسبب تعطُّل أجهزة اللاسلكي الخاصّة بهم وصعوبة التواصل مع رؤسائهم في ظلّ انقطاع خدمات المحمول. وأكّدت لجنة تقصّي الحقائق التي انتُدبت للتحقيق في أحداث الثورة، أنّ فتح السجون وتهريب المساجين كان متعمّدًا، بعد دحض روايات مسؤولي عدد من السجون عن تعرّض السجن لإطلاق النار من خارج أسواره، بكشف عدم تطابق رواياتهم مع المعاينة الفنية للأسوار الخارجية للسجن. وتعزّز ذلك بانتشار مشاهد مصوّرة توضح خروج المساجين مصطحبين متعلّقاتهم الشخصية بحراسة رجال الشرطة الذين كانوا يحثّونهم على الإسراع، وهو ما ينفي روايات مسؤولي السجون عن حدوث تمرّد داخل السجن، أو احتجاز المساجين عددًا من الضبّاط للضغط على إدارة السجن لفتح الأبواب[٢٤].

في جانب آخر من التجلّي الأمني للثورة المضادة، أطلّت الفتنة الطائفية بهدم ثلاث كنائس وحرقها، واشتباكات دامية وقعت في منشأة ناصر وفي إمبابة، بفاصل زمني بين هذه الأحداث لا يتعدّى شهرين. في الحادثة الأولى، تطوّرت قضية شرف رفض فيها الأب قتل ابنته المسلمة التي كانت على علاقة بشاب مسيحي، إلى مقتل الأب على يد أبناء أعمامه، ودفع ذلك شبّان قرية صول في إطفيح إلى هدم الكنيسة الكائنة في القرية انتقامًا لمقتل الأب بسبب الشابّ المسيحي[٢٥].

وقعت هذه الحادثة بعد أيام قليلة من تسلّم حكومة عصام شرف مهماتها، وفُسّرت سريعًا على أنها من تدبير الثورة المضادة، وردًّا من جهاز أمن الدولة الذي اقتحم الثوار مقارّه بعد تسلّم شرف الحكومة مباشرة.

---

(٢٣) نص تقرير لجنة تقصى الحقائق حول احداث ثورة يناير الصادر بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١١.

(٢٤) محمد صلاح، «تقصي الحقائق: العادلي أمر بفتح السجون لنشر الفوضى،» البشاير، ١٩/ ٤/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elbashayer.com/news.135788.html>.

(٢٥) محمود حسين، «تفاصيل عملية تحويل «قضية شرف» في قرية صول إلى أكبر فتنة طائفية بعد الثورة،» الفجر، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elfagr.org/Portal_NewsDetails.aspx?nwsId=6901&secid=5>.

عزّزت هذا التفسير رواية أهالي القرية الذين أفادوا أنّ من بين المحرّضين على هدم الكنيسة، اثنين من مخبري جهاز أمن الدولة في عهد النظام السابق[٢٦].

واللافت للنظر أنّ التحقيقات التي أُطلقت يوم التاسع من آذار/ مارس بشأن هدم الكنيسة لم تصل إلى شيء، واكتُفي بصلح بين أهالي القرية من الجانبين بحضور شيخ سلفي ذائع الصيت ومجموعة من شبّان الثورة ومثقّفيها، وتعهّد القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة على المساحة نفسها وفي المكان نفسه، وهو ما تحقّق بعد أسابيع قليلة. لكن حتّى قاتلي الأب لم يُقدَّموا إلى المحاكمة، في منحًى يشابه منحى النظام السابق في إدارة هذه النوعية من الأزمات عن طريق الصلح والجلسات العرفية. وبعد أقلّ من يومين على هذه الواقعة، خرج عدد من سكّان منشأة ناصر بينهم مسلمون ومسيحيون في مسيرة احتجاج ضدّ هدم كنيسة إطفيح، فهاجمهم عدد من البلطجية وتطوّر الأمر إلى اشتباكات استمرّت عدة ساعات تسبّبت بمقتل ١١ شخصًا وإصابة العشرات. ومن الغرابة أنّ التحقيقات في هذه الواقعة لم تعلَن، في حين أفاد أهالي المنطقة أنّ عددًا من البلطجية والمخبرين السرّيين التابعين لجهاز أمن الدولة والمعروفين لدى الأهالي، شوهدوا ينشرون شائعات في المنطقة من أجل تأجيج المشاعر العدائية؛ فبعد الهجوم على مسيرة الأهالي السلمية، راجت شائعات مفادها أنّ المحتجّين المسيحيين أشعلوا النار في مسجد السيدة عائشة القريب من المنطقة ويحتجزون حافلات فيها ركّاب مسلمون، وشائعات أخرى أسهمت في استمرار الاشتباكات عدّة ساعات[٢٧]. واتّهم ائتلاف شباب الثورة فتحي سرور باستئجار بلطجية من منطقة السيدة زينب لإحداث فتنة، مستندين في ذلك إلى شهادات أهالي المنطقة الذين يعرفون البلطجية من نشاطهم السابق هناك من أجل تزوير الانتخابات[٢٨].

---

(٢٦) تيريزا سمير، «أهالي قرية صول يكشفون عن أسماء المتهمين،» **الأقباط متحدون**، ٧/ ٩/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://copts-united.com/Arabic2011/Article.php?I=736&A=32327>.

(٢٧) «أهالي منشية ناصر: أمن الدولة استخدم البلطجية والشائعات لإشعال الفتنة بين المسلمين والأقباط،» تحقيق إسلام الكلحي، **البديل الجديد**، ٩/ ٣/ ٢٠٠١، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.net/%d8%a3%d9%87%d8%a7%d9%84%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%b4%d9>.

(٢٨) **الدستور الأصلي**، ٩/ ٣/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/politics/egypt/11/march/9/37779?quicktabs_1=2>.

فُسّرت الاشتباكات التي وقعت في إمبابة في بداية شهر أيار/ مايو بالمنطق نفسه، مع التمسُّك هذه المرة بملاحقة المشاركين في حرق الكنيستين والمحرّضين على ذلك؛ فإثر تجمُّع العشرات من السلفيين وأهالي المنطقة أمام إحدى الكنائس في إمبابة، بدعوى تحرير فتاة أسلمت حديثًا وتُحتجَز داخل الكنيسة، حدثت اشتباكات وتراشق بالحجارة والمولوتوف والأعيرة النارية بين المئات من المسلمين والمسيحيين، ما أسفر عن مقتل ١٥ شخصًا وإصابة ٢٣٢ آخرين. وقد اتّهم رئيس الوزراء عصام شرف أصحاب المصلحة في الإبقاء على النظام السابق بتأجيج الفتنة، من دون أن يغفل أثر غياب رجال الأمن في توسيع دائرة هذه الأحداث[٢٩].

أُلِّفَت لجنة تسمى لجنة العدالة الوطنية بتكليف من مجلس الوزراء، من أجل إعداد مشروع قانون يجرّم التمييز بين المصريين، ودراسة مشروع القانون الموحّد لبناء دُور العبادة، على أن يُنجَز القانونان خلال ٣٠ يومًا، وأن تُفتح الكنائس المغلقة بعد درس اللجنة الجديدة كلّ حالة[٣٠]. وكُلّفت جهات التحقيق باستكمال التحقيقات في أحداث إطفيح والمقطم، وسرعة الإعلان عنها بما لا يُخلّ بسرّية التحقيقات، وأحيل المتّهمون في أحداث إمبابة من المسلمين والمسيحيين، إلى نيابة أمن الدولة العليا، بينما دخل المئات من شباب الأقباط في اعتصام أمام مبنى ماسبيرو إلى أن يُحاكَم الجناة، ويصدر قانون موحّد لدُور العبادة، وتُفتح الكنائس المغلقة، ويُفرج عن المتّهمين من المسيحيين[٣١].

في المقابل، استمرّت حالة الانفلات الأمني بدرجات متفاوتة في الشارع المصري وسط أنباء عن امتناع ضبّاط ورجال الشرطة عن مزاولة العمل. فقد كشف أحد أعضاء الائتلاف العام لضباط الشرطة، الذي أنشئ بعد الثورة لرأب الصدع بين الشرطة والمواطنين، أنّ عددًا من قيادات وزارة

---

(٢٩) الشروق الجديد، ١٢/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٠) الأهرام، ١٢/ ٥/ ٢٠١١.

(٣١) علياء علي [وآخرون]، «٧ مطالب لفض اعتصام «ماسبيرو»،» الوفد (١٤ أيار/ مايو ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=44512:7%#axzz1MWPl3OM2>.

الداخلية يحرّضون صغار الضبّاط على عدم العمل بفاعلية وعدم النزول إلى الشارع لحفظ الأمن، وذلك خدمةً لمصالح النظام السابق. كذلك، أشار وزير الداخلية منصور العيسوي إلى أنّ أربعة من مساعدي الوزير الأسبق حبيب العادلي، لا يزالون في مواقعهم إلى حين بلوغهم سنّ المعاش[٣٢]. ويستدعي هذا الوضع إجراء إصلاح هيكلي في الوزارة من أجل القطيعة التامّة مع ممارساتها السابقة، فضلًا عن تحقيق استتباب جدّي وحقيقي للأمن، وتفويت الفرصة على الثورة المضادة التي تنشط في ظلّ الفوضى الأمنية.

٤ ـ المجال الاقتصادي

كان متوقّعًا أن يكون للثورة المضادة تجلٍّ اقتصادي كبير، خصوصًا أنّ معظم المستفيدين اقتصاديًا من النظام السابق لم يخسروا نفوذهم بعد، ويستطيعون التحكّم في الأسواق ومجال الأعمال في مصر؛ فسوق الغذاء مثلًا تُعَدُّ من أهم الأسواق القائمة على ممارسات احتكارية، حيث نجد فيه أن أربعة من رجال الأعمال العرب يسيطرون على سوق الدواجن بما يتجاوز ٣٥ في المئة من حجم السوق؛ وينطبق الأمر على سوق اللحوم المستوردة، حيث يتحكّم رجل أعمال مصري واحد في ما يتجاوز ٣٠ في المئة من حجم السوق، وذلك بحكم علاقته القوية بوزير الزراعة السابق[٣٣]؛ وشهدت سوق الخُضَر والحبوب والزيوت والألبان ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، التي قفزت تباعًا لتزيد بنسبة تقارب ٤٠ في المئة حدًّا أقصى وبنسبة ١٠ في المئة حدًّا أدنى، وبحيث وصف تجّار التجزئة هذه الزيادة في الأسعار بغير المبرّرة، واتّهموا كبار التجّار بتعمُّد سحب كميات كبيرة من السلع من الأسواق، بدعوى ارتفاع سعر الدولار وزيادة الأسعار عالميًا، وتصاعد موجة إضرابات العمّال. ورأى خبراء الاقتصاد أنّ رفع الأسعار غير المبرّر يُظهر تحرُّك محتكري السلع الغذائية من أجل خدمة الثورة المضادة، وذلك بهدف

---

(٣٢) الشروق، ٢٢/٥/٢٠١١.

(٣٣) صالح، عنتر وأبو حجر، «مؤامرة الثورة المضادة لتجويع مصر،» على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=29631:%D>.

إحداث تذمُّر بين المواطنين وإشعارهم بعدم فائدة الثورة في تحسين ظروفهم المعيشية، ومن ثمّ يطالبون بعودة النظام السابق أو رجال الحزب الوطني عن طريق الانتخابات البرلمانية المقبلة. وبذلك يحقّق المحتكرون مكاسبَ مادية تترتّب على رفع الأسعار من جهة، ومن جهة ثانية يعدّون المناخ لإحداث أزمة اقتصادية تعرقل تقدّم الثورة، وتجهض خطط محاسبة المفسدين وإصلاح هيكل الاقتصاد، بما يؤدّي في النهاية إلى إبقاء الوضع الحالي الذي يصبّ في مصلحتهم(٣٤). إلى جانب ذلك، دأبت حكومة أحمد شفيق في الأيام الأولى التالية للتنحّي إلى التهويل بحجم الأزمة الاقتصادية بوصفها وليدة أحداث الثورة لا وليدة السياسات الخاطئة للحزب الوطني طوال ثلاثة عقود، وحذّر رئيس الوزراء السابق من نفاد السلع الغذائية الأساسية في غضون شهر أو شهرين، في حين صرّحت وزيرة التجارة في حكومته، سميحة فوزي، بأنّ مخزون القمح لدى مصر يكفي لثلاثة أشهر ترتفع إلى ستّة أشهر بعد وصول الصفقات التي تعاقدت عليها مصر بالفعل، إضافة إلى توافر كميات هائلة من السكّر وأخرى من الزيوت وغيرها تكفي الاستهلاك المحلّي لعدة أشهر(٣٥).

من جهة ثانية، اختلفت الآراء تجاه تفجُّر المطالب الفئوية غداة التنحي في عدة قطاعات في أنحاء مصر؛ فهناك من رأى أنّ مطالب العمال محقّة، ولا يصحّ منعهم من الضغط بالإضرابات والاعتصامات من أجل تحقيق مطالبهم في تحسين الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتغيير القيادات الفاسدة. وذهبت آراء أخرى إلى أن تفجُّر المطالب الفئوية حدث بناءً على توجيهات من قيادات الثورة المضادة، الذين لا يزالون يتحكّمون في عصب الاقتصاد المصري، وذلك بهدف عرقلة الإنتاج وإحداث فوضى. في ضوء هذين الرأيين، لا يمكن وصف مطالب العمال بأنّها نوع من الثورة المضادة إلا بعد تمحيصٍ دقيق، خصوصًا أنّ توالي الإضرابات في الأيام القليلة التي سبقت التنحي قد ساهم بقوّة في إحداث ضغط مضاعف على النظام. من هنا

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) وائل جمال، «خرافات اقتصادية في خدمة الثورة المضادّة،» الشروق الجديد، ٦/٣/٢٠١١.

يمكن التمييز بدقّة بين المطالب الفئوية المحقّة، والمطالب الأخرى المبالغ فيها بهدف عرقلة تقدُّم الثورة. واستنادًا إلى تجربة الاحتجاجات العمّالية التي تفاقمت منذ عام ٢٠٠٦، فإن العمال يطالبون بثلاثة مطالب أساسية هي: تحسين ظروف العمل، ورفع الأجور أو صرف المستحقّات المتأخرة، إضافة إلى محاسبة القيادات الفاسدة وإقالتها من مواقع العمل. أمّا الاحتجاجات الفئوية التي يمكن وصفها بأنها من مظاهر الثورة المضادة، فتركّز بصفة أساسية على المطلبين الأوّل والثاني، وتُغفل تمامًا المطلب الثالث الداعي إلى محاسبة القيادات الفاسدة، لأنّها ـ الاحتجاجات ـ عادة ما تكون بتحريض منهم. وهي تترافق أيضًا مع أعمال شغب وعنف وتخريب لمواقع العمل، وهو الملمح الذي لم يُرصد من قبل في الاحتجاجات العمالية منذ انطلاقها قبل خمس سنوات؛ فلا يمكن للعامل الذي يطالب بحقوقه أن يخرّب مورد رزقه. لذا، أصدر المجلس العسكري مرسومًا بقانون بتجريم التظاهر والاعتصامات، يتضمّن عقوبة الحبس مدّة تصل إلى سنة مع غرامة تصل إلى نصف مليون جنيه. وقد أثار هذا القانون استياء النشطاء السياسيين والقوى العمّالية، التي عدّته انتكاسة لدائرة الحقوق والحريات التي كانت قد اتسعت بفعل الثورة؛ في حين رأى وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي أنّ القانون يستهدف إجهاض مخطّطات فلول النظام السابق لإشاعة الفوضى في الشارع المصري، مؤكّدًا أنّ هذا القانون سيكون موقّتًا وسينتهي العمل به مع إلغاء قانون الطوارئ[٣٦].

في هذه الأثناء، ترك تعيين أحمد البرعي وزيرًا للقوى العاملة، ارتياحًا لدى القوى العمالية المناهضة للنظام السابق، خصوصًا أنّ الوزير الجديد كان محاميًا لعدد من الناشطين في مجال حقوق العمال. وانخفضت الاحتجاجات العمّالية في انتظار السياسات الجديدة، حيث تعهّد الوزير البرعي بتحقيق جميع المطالب العمّالية المشروعة وفي مقدّمتها وضع حدٍّ أدنى عادل للأجور. وبالفعل، قبلت الوزارة إنشاء عددٍ من النقابات المستقلّة التي ترعى حقوق العمّال وتباشر التفاوض باسمهم، وأوقفت صرف الدعم للنقابات، والخصم

(٣٦) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59D162D0-43AA-48A8-8D53-C69EB2C94A64.htm>.

التلقائي من أجور العمال لمصلحة اتّحاد العمال على أساس أنّ الاشتراك اختياري لا إجباري، وعلى النقابات أن تدير شؤونها باستقلال تامّ عن الوزارة[٣٧]. اصطدمت الوزارة بسبب هذا الإجراء مع اتحاد عمّال مصر الذي لا يزال رجال النظام السابق يسيطرون عليه، ويقبع رئيسه في الحبس على ذمّة التحقيقات؛ حيث قال القائم بأعمال رئيس اتّحاد العمّال إنّ الوزير يسهّل إنشاء نقابات مستقلّة محاباةً لأصدقائه من قيادات هذه النقابات. والواقع أنّ الهدف الرئيسي من هذا التوجّه، كان ضمان استقلال هذه النقابات عن سلطة النظام الذي كان قد أفسد اتّحاد العمّال وأقصاه عن حماية مطالب العمال، بما أدّى إلى تفجُّر الاحتجاجات العمّالية خلال السنوات الأخيرة. وقد أثمرت وساطة سيد مشعل، وزير الإنتاج الحربي، بين اتحاد العمال ووزير القوى العاملة عقْدَ صلح بين الجانبين في انتظار إجراء انتخابات اتحاد عمّال مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، على أن تخضع للإشراف القضائي الكامل لضمان نزاهتها وتمثيلها الحقيقي لعمّال مصر[٣٨].

مع ذلك، لا يمكن إنكار الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد الوطني؛ فصحيح أنّ قطاع السياحة، وهو يمثّل نحو ٩ في المئة من حجم الناتج القومي، قد تراجع بحدّة نتيجة الاضطرابات وغياب الأمن، فضلًا عن تدنّي تصنيف مصر الائتماني من مستقرّ إلى ب ـ ٣ (B-3)، وانخفاض مستوى الثقة في الاقتصاد المصري، ووقف تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومع ذلك لا يمكن الدفع بأنّ مصر قد تصل إلى حدّ الإفلاس؛ فعجلة الإنتاج لم تتوقف لكنّها تباطأت فحسب، ومصر لم تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، سواء في مجالات التجارة أو سداد الديون الخارجية، علمًا أنّ الالتزامات الدولية الخاصة بالدين الخارجي لا تتعدّى مليار دولار سنويًا. بالمثل، لم تمتنع المؤسّسات المالية في مصر كالمصارف

---

(٣٧) «وزير القوى العاملة: وقف صرف أي دعم للنقابات العمالية،» (مصراوي، ١٦/ ٣/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/march/16/cruitment.aspx?ref=buble>.

(٣٨) «مصدر نقابي: طي صفحات الخلاف بين اتّحاد العمال والوزارة،» (مصراوي، ٣٠/ ٤/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/apri/30/worker_united.aspx?ref=buble>.

وشركات التأمين والبورصة والتمويل العقاري عن سداد التزاماتها تجاه الأفراد؛ وما قامت به هو تنظيم السحب من حسابات البنوك لفترة قصيرة. ويملك الجهاز المصرفي فائضًا تمويليًا يُقدَّر بنحو ٤٥٠ مليار جنيه، تبحث عن فرص الاستثمار المناسبة التي تعود بالنفع على المجتمع ككلّ. إضافة إلى ذلك، لا تزال موارد مصر من النقد الأجنبي تتمتّع بهامش كبير من الاستقرار، مثل عوائد قناة السويس، وتزايد عدد السفن المارّة في القناة، علمًا بأنها لم تتأثّر سلبًا في أي وقت بأحداث الثورة[٣٩].

مع ذلك، لا يمكن أن تمضي الحكومة الحالية في تنفيذ السياسات السابقة للنظام المنهار، بهدف عودة الاقتصاد إلى ما كان عليه، بل الأوْلى بها أن تتخطّى سياسات ردّ الفعل التي تستهدف استعادة الأداء الاقتصادي السائد قبل الثورة، إلى استخدام أدوات وسياسات جديدة لتفكُّك النظام الاقتصادي الاحتكاري. ولا يمكن الدفع بأن مطالبة العمال والموظفين بزيادة الأجور قد تؤدّي إلى انهيار الاقتصاد، بل بمقدور الحكومة أن تجعل من الاستجابة لمطالب رفع الأجور أداة مالية مهمّة لإعادة دفع الأسواق الراكدة. ذلك أنّ رفع أجور صغار الموظفين والعمّال مع خفض أجور كبار الموظفين، سيؤدّي إلى توجيه هذه الزيادة تلقائيًا لتحريك ركود السوق المحلّي، نظرًا إلى أنّ إنفاق هذه الشرائح بطبيعته استهلاكي وسيظهر فورًا كانتعاش تجاري[٤٠]. وبالمثل، لا بد من الشروع فورًا في خطط تستوعب معدّلات البطالة المرتفعة، من ذلك إطلاق ورشة عمل كبرى من المشروعات الصغيرة، تشرف عليها حضانة قومية تتولّى توجيه المشروعات وتوفير تمويلها، وتسويق منتجاتها، وضبط المواصفات القياسية للمنتجات بما يسمح بتسويقها في الداخل والخارج. وينبغي إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الإنفاق العام وتوظيفه بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة ودائمة في الصناعة والزراعة والخدمات الحقيقية. من ذلك أيضًا

---

(٣٩) «مصر لا تعرف الإفلاس. .؟ والحديث عنه ثورة مضادة»، تحقيق محمد عادل، الوفد (٧ أيار/ مايو ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=42101>.

(٤٠) إبراهيم العيسوي، «أساليب مرفوضة للإنعاش الاقتصادي،» الشروق الجديد، ١١/ ٥/ ٢٠١١.

تطبيق العدالة في توزيع مخصّصات الأجور بوضع سقف للدخول الشاملة (الأجر الأساسي مضافة إليه البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت)، للعمال والموظفين في القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي، بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل لأي مستوى وظيفي ١٥ ضعفًا للحدّ الأدنى لأجر العامل في الدولة[٤١]. ينبغي كذلك سنّ مراسيم بقوانين تضمن نزاهة المنافسة الاقتصادية ومنع الاحتكارات، بما يقلّل من قدرة النخبة الاحتكارية التي لا تزال متحكّمة في الاقتصاد المصري، من افتعال أزمات اقتصادية تتهدّد تقدّم أهداف الثورة، ومن أهمّها العدالة الاجتماعية.

٥ ـ المجال السياسي والقانوني

كانت إحدى المقولات الشائعة للثورة المضادة في الأيام الأولى من الثورة، تقول إن مطالب الشباب الثائر قد تحقّقت بإقالة حكومة أحمد نظيف وتولّي حكومة أحمد شفيق المسؤولية. لكن أحمد شفيق لم يكن معترفًا بتوصيف «الثورة»، وهو ما ظهر في معرض حديثه عن الحدث الجلل الذي أصاب مصر وجعل من تكليف حكومته محاولة للخروج من تداعيات هذا الحدث؛ فتارةً يصفها بالحركة وتارةً أخرى بالاحتجاج الحادّ، وتارة ثالثة يتهكم على المعتصمين في التحرير عارضًا توزيع الحلوى عليهم؛ الأمر الذي يكشف عن حالة إنكار، أو على أقلّ تقدير، عدم إدراك للوضع السياسي، ولطبيعة مهمّة حكومته التي كان من المفترض أن تعبّر عن حالة قطيعة تامّة مع ما قبلها من حكومات. بيد أنّ تأليف الحكومة التي ضمّت ٢٩ وزيرًا لم يعبّر عن ذلك، إذ ضمّت ١٥ وزيرًا من الحكومة السابقة و١٤ وزيرًا جديدًا كان معظمهم محسوبًا على الحزب الوطني أو يمثّل القيادة الثانية في تلك الحكومة، مع استثناءات قليلة في هذا الصدد[٤٢]. والواقع أنّ تكليف شفيق

---

(٤١) مي قابيل، «أحمد السيد النجار إلى «الشروق»: إصلاح الأجور بوّابة خروج المصريين من نفق الفقر،» الشروق الجديد، ١٨/٣/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/print.aspx?id=411500>.

(٤٢) «تشكيلة حكومة أحمد شفيق،» (الجزيرة، ٣١/٣/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DD8CD2F-5785-4554-B46E-DAFC16E3CB5F.htm>.

كان محاولة من مبارك لإنقاذ نظامه والالتفاف على الثورة، لكن الثورة استمرّت ونالت حماية الجيش الذي دخل إلى الساحة السياسية لعزل مبارك تنفيذًا لمطالب الثوار؛ فقد أدّت الحكومة اليمين الدستورية أمام الرئيس السابق في ٣١ كانون ثاني/ يناير، قبل أن يرحل بأيام قليلة تاركًا حكومة تدين له بالولاء لإنقاذ نظامه من بعده. وقد أثار هذا استياء الثوار، وإصرارهم على استكمال الحشد الشعبي لإسقاط حكومة شفيق، فنظّموا تظاهرات حاشدة يوم الجمعة ٢٥ شباط/ فبراير، تطالب بإقالة حكومة شفيق قبل الجمعة التالية وإلا نفّذوا تهديدهم بالدخول في اعتصام مفتوح في ميدان التحرير إلى حين إقالة الحكومة[٤٣]. وأُقيلت الحكومة يوم الخميس التالي، واستُقبل عصام شرف رئيس الحكومة الجديد استقبالًا حاشدًا في ميدان التحرير.

واللافت للنظر أنّ شفيق حاول تطعيم حكومته بتسعة وزراء جدد فضلًا عن نائب لرئيس الوزراء هو الفقيه الدستوري المعارض يحيي الجمل[٤٤]، إلا أنّه لم يفلح في تغيير موقف الثوار منه. كان التناقض الرئيسي في تأليف الحكومات بعد الثورة في كونه محاولة لتهدئة غضب الثوار ضدّ حكومة شفيق التي نُعِتت بحكومة تسيير الأعمال الموقّتة، وهي الصفة التي استمرّت تلاحق حكومة شرف بعد تغيير رئيسها وأحد عشر من وزرائها، وتزكية رئيسها مباشرة من الثوار. يكمن المأزق الحكومي بالتالي في أن الحكومة الحالية هي حكومة بين بين، تارة تكون حكومة الثورة وتارة تكون حكومة تسيير أعمال، الأمر الذي أربك أعضاءها وأفقدهم المبادرة وجعل معظم عملها يقتصر على ردّ الفعل لا الفعل المبادر؛ فحين يتفجّر الوضع في شأن ما، تسعى لمعالجة الخلل، من دون أن تمتلك أو حتّى تسعى لامتلاك برنامج واضح لما يجب القيام به خلال الفترة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات البرلمانية ثمّ الرئاسية. ووفقًا للإعلان الدستوري الموقّت الصادر في نهاية آذار/ مارس، يتولّى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كلّ في ما يخصّه، وللمجلس على الأخصّ مباشرة الاختصاصات الآتية:

---

(٤٣) الوفد (٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١).

(٤٤) الأهرام، ٢٢/٢/٢٠١١.

١ ـ الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوّات المسلحة في وضع السياسة العامّة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقًا للقوانين والقرارات الجمهورية.

٢ ـ توجيه أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسّسات العامّة وتنسيقها ومتابعتها.

٣ ـ إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقًا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.

٤ ـ إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات.

٥ ـ إعداد مشروع الموازنة العامّة للدولة.

٦ ـ إعداد مشروع الخطّة العامّة للدولة.

٧ ـ عقد القروض ومنحها وفقًا للمبادئ الدستورية.

٨ ـ ملاحظة تنفيذ القوانين والحفاظ على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة[٤٥].

غير أنّ معظم الوزراء ليسوا قادرين على مزاولة صلاحياتهم كاملة، فهم من جهة يخافون من اتخاذ قرارات حاسمة تستتبع جدلًا في شأنها أو اعتراضًا من المواطنين ما يؤثّر في فرصة بقائهم في الوزارة. أو ربّما هم لا يملكون بعد رؤية لتنفيذها سواء من حيث إصلاح هيكل العمل وطريقته في الوزارة، أو بطريقة تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي هم أقرب إلى مزاولة تسيير الأعمال. وفي تصوُّر آخر للمسألة، يرى البعض أنّ أغلبية المشكلات أو ما يمكن وصفه بمخطّطات الثورة المضادة قد تفجّرت بتولّي شرف رئاسة الوزراء، الأمر الذي يعزّز من مقولة إنّ خروج أحمد شفيق كان إيذانًا باستخدام أدوات أخرى لإحباط أهداف الثورة من خارج الحكومة[٤٦]. في المقابل، ذهب البعض إلى أن الثورة المضادة تنطلق من قلب الحكومة الجديدة بسبب النظام البيروقراطي القديم الذي لا يزال قائمًا ويملك حجب المعلومات أو إيصالها إلى شرف، ما أسفر عن

---

(٤٥) المادة ٥٧.

(٤٦) سمير فريد، «استقبال الثورة المضادة لحكومة شرف،» المصري اليوم، ٢٠١١/٣/١٢.

اختيارات خاطئة في حركة المحافظين وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان[٤٧]، فضلاً عن تأخير تغيير القيادات الجامعية وحلّ المجالس المحلية؛ الأمر الذي حدا برئيس الحكومة إلى تعيين مستشارين سياسيين واقتصاديين له من خارج هيكل الحكومة من أساتذة الجامعة المختصّين. في هذا الإطار، بدأت حملة ضد حكومة عصام شرف وشخصه من خلال وصفه بالضعيف أو غير القادر على إدارة الأزمات المتتالية خصوصًا عقب تفجُّر اشتباكات طائفية في إمبابة واعتصام الأقباط على إثر ذلك أمام ماسبيرو وشحّ السولار وأنابيب الغاز من الأسواق[٤٨]، فضلًا عن إطلاق حملة إعلامية واسعة تشكّك في قدرة حكومته على اجتياز الأزمة الاقتصادية المرشّحة للتصاعد[٤٩].

من جهة أخرى، ثار جدل كبير في شأن مستقبل الحزب الوطني، وهل يجوز السماح له بمزاولة العمل السياسي أم يجب حلّه ومصادرة أملاكه وإعادتها إلى الدولة؛ فقد رأى البعض أنّ الخطر الرئيسي الذي يتهدد الثورة، هو الانخداع بالنُخب السابقة للحزب الوطني التي تحاول الظهور بمظهر داعم للثورة، من أجل خلق فرصة للفوز في الانتخابات المقبلة كي تعود وتسيطر من جديد على الحياة السياسية. وبالتالي، طُرحت مبادرات لتأليف قائمة موحّدة من الداعمين للثورة من القوى والأحزاب التي عارضت نظام مبارك في السابق، إضافة إلى شباب الثورة، وكوادر الحزب الوطني التي لم تتورّط في فساد، وذلك في محاولة لعزل ممثلي الحزب الوطني عن الحياة السياسية عن طريق تحالفات قوية داعمة للثورة، من دون الحاجة إلى عزل قانوني يجمّد نشاطهم السياسي[٥٠]، بالنظر إلى أنّ الحزب الوطني كان قد أصدر تعليمات إلى قياداته الوسيطة بالانخراط محليًا في جهود تأسيس

---

(٤٧) محمود جمعة، «الحكومة المصرية تقود الثورة المضادة،» (الجزيرة، ١٧/ ٤/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/NewsDetailedPage.aspx?GUID=42C8ACBD-7C69-45C6-A7BD-B38C1881D8FC>.

(٤٨) اليوم السابع (١٩ أيار/ مايو ٢٠١١).

(٤٩) المصري اليوم، ١٨ ـ ١٩/ ٥/ ٢٠١١.

(٥٠) ضياء رشوان، «الثورة المضادة: كيف المواجهة؟،» الشروق الجديد، ٢٨/ ٢/ ٢٠١١.

أحزاب جديدة. مع ذلك، انتشرت دعوات إلى حلّ الحزب بالوطني لما تسبّب به من إفساد للحياة السياسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. في المقابل، دعا البعض الآخر إلى عدم ممارسة سياسة الإقصاء التي سبق ومارسها الحزب الوطني، وإلى الثقة في أنّ الناخب وحده سيكون قادرًا على معاقبة هذا الحزب. وقد واكب الحزب الوطني هذا الجدل بمحاولات جادّة لإعادة تجميع صفوفه وتبييض ساحة قيادات الصفّ الثاني استعدادًا لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة؛ فقبل التنحي أُعلن عن سلسلة من الاستقالات بين رجال الصفّ الأوّل أمثال جمال مبارك وصفوت الشريف وأحمد عزّ، وعن صعود عدد من القيادات الإصلاحية إلى الواجهة في مقدّمتهم حسام البدراوي. لكن بعد التنحي تغيرت خطط الحزب؛ إذ اتّجه إلى استقطاب طلعت السادات المعارض الشهير لنظام مبارك لرئاسة الحزب من أجل إضفاء صبغة ثورية على حلّته الجديدة[٥١].

استمرّ الجدل إلى أن أصدرت دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا حكمًا بحلّ الحزب وردّ أرصدته وأملاكه إلى الدولة، بسبب تورّطه في الانفراد بالحكم مستندًا إلى أغلبية جاءت عن طريق تزوير إرادة المصريين، فضلًا عن استغلاله جهاز الدولة وأموالها في الدعاية الحزبية الخاصّة به. وأوضحت المحكمة في حيثيات الحكم أنّ إسقاط النظام وحاكمه يتطلّب إسقاط أدواته التي مارس بها النظام سلطته ومن أهمّها الحزب الوطني[٥٢].

من جهة أخرى، رأى البعض أنّ المضي قدمًا في الخطّة السياسية التي أعدّها مبارك، والتي تقضي بإجراء انتخابات في نهاية العام، هو عين الثورة المضادة؛ فقد دفع البعض بضرورة تغيير الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية لتمتدّ إلى عام أو عامين، كي تتمكّن الأحزاب الجديدة من بناء قدراتها، وتوعية المواطنين، وبناء ثقافة سياسية حاضنة للديمقراطية. غير أنّ إجراء

---

(٥١) الشروق الجديد، ١٣/ ٤/ ٢٠١١.

(٥٢) «حيثيات حل الوطني: الحزب أفسد الواقع المصري وانفرد بالحكم،» (مصراوي، ١٧/ ٤/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2011/april/17/watany_hezb.aspx>.

الاستفتاء على التعديل الدستوري قد حسم الأمر لمصلحة الجدول الانتقالي الأقصر، واستمرار المجلس العسكري في حكم البلاد من موقع رئيس الجمهورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل نهاية العام. مع ذلك، ظلّ طرح مدّ الفترة الانتقالية يتردّد في الساحة السياسية عقب إصدار الإعلان الدستوري في نهاية آذار/ مارس، الأمر الذي عمّق من حجم الخلاف بين القوى الداعمة للثورة، وشتّت توجّهاتها إزاء كيفية استكمال الثورة وإجهاض خطط الثورة المضادة.

في المقابل، كان من شأن تأخير بدء التحقيقات مع مبارك وأسرته وكبار معاونيه، استئناف القوى الثورية تظاهراتها، عقب تعليق التظاهر والاعتصام مع تولّي حكومة شرف مهامّها. فقد تظاهر مئات الآلاف في جمعتيْن متتاليتين في الأول والثامن من نيسان/ أبريل للمطالبة بمحاكمة أسرة الرئيس، ورئيس ديوانه، ورئيسَي مجلسَي الشعب والشورى. وفي الجمعة الأخيرة على وجه الخصوص، استجدّ رافدٌ جديد للثورة من داخل المؤسسة العسكرية؛ إذ انتشرت دعوات على الإنترنت من ضبّاط سابقين في الجيش المصري، تُحرّض الجنود والضبّاط على التظاهر في ميدان التحرير بالزي العسكري، تعبيرًا عن رفضهم لما عدّوه تواطؤ قيادات المجلس العسكري في حماية مبارك. ومع أنّ جميع القوى الوطنية اتّفقت على فضّ التظاهرة طوعًا في نهاية يوم الجمعة، إلا أنّ عددًا من الشبان دخل في اعتصام مفتوح حماية لثمانية ضبّاط من الجيش لبّوا الدعوة وجاؤوا للتظاهر وتضامنًا معهم. وعمدت الشرطة العسكرية إلى فضّ الاعتصام بالقوة لإلقاء القبض على الضبّاط المعتصمين، ما خلّف ثلاثة قتلى و٧١ مصابًا من العسكريين والمدنيين(٥٣)؛ فكان على إثر ذلك، أن تجمّع الآلاف مرّة أخرى في التحرير، مندّدين بفضّ الاعتصام بالقوة ومردّدين هتافات ضدّ المشير. تسبّب هذا المشهد الدموي بهزّ ثقة الشعب في الجيش، وكاد يكسر الشعار الشهير «الجيش والشعب يد واحدة»، حيث أدانت القوى السياسية فضّ الاعتصام بالقوة، وفي مقدّمتها ائتلاف شباب الثورة الذي علّق حواره مع المجلس العسكري إلى حين تأليف لجنة للتحقيق في هذا التجاوز، الذي عدّه انتهاكًا

(٥٣) المصري اليوم، ٩/ ٤/ ٢٠١١.

لحقوقٍ اكتسبها الشعب بثورته[٥٤]. في الوقت نفسه، شدّد الائتلاف على رفضه التامّ لحدوث انقسام داخل المؤسسة العسكرية، وعلى تمسّكه باستمرار قوّة العلاقة بين الجيش والشعب وعدم السماح لأحد بالعبث بتلك العلاقة، واستمهل الائتلاف الجيش لمحاولة فضّ الاعتصام الذي استمرّ حتى الثلاثاء عن طريق الحوار والإقناع، ونجح في ذلك بالفعل.

بالتزامن مع ذلك، وجّه مبارك خطابًا إلى الشعب المصري يستنكر فيه حملة التشهير التي طاولته، وينفي امتلاكه أرصدة وعقارات في الخارج ويهدّد بمقاضاة من يطعن في نزاهته[٥٥]؛ وهو الأمر الذي دفع النائب العام إلى استدعائه وولديه إلى التحقيقات، فضلًا عن التحقيق مع عزمي، وسرور، والشريف. ويبدو أنّ اتفاقًا ضمنيًا قد عُقد بين الجيش ومبارك يقضي بتنحّي الأخير عن الحكم واعتزاله الحياة السياسية مقابل عدم محاكمته وأسرته، غير أنّ إصرار ابني مبارك على التحريض على الاعتداء على المتظاهرين، ومحاولة إحداث الفوضى في البلاد للوقيعة بين الجيش والشعب، فضلًا عن ظهور مبارك مرةً أخرى ومخاطبته الشعب، قد عجّل بخرق الاتفاق[٥٦]. وكانت علاقة الجيش والشعب على المحكّ بعد فضّ اعتصام الثامن من نيسان/ أبريل، فكان لا بد من إثبات أنّ مبارك لا يلقى أي حماية من المجلس العسكري وأن هذا الأخير ملتزم بتنفيذ مطالب الشعب. في الوقت نفسه، كان لا بد من دحض ما تردّد عن ضلوع حكومات عربية في مقايضة إعفاء مبارك وأسرته من المحاكمة بحزمة مساعدات لمصر[٥٧].

وبالفعل، نجح المجلس العسكري في تطويق محاولات التشكيك في نواياه بعد استدعاء مبارك إلى التحقيق، ومع ذلك بقي الجدل إزاء أن يكون تأخير بدء التحقيقات قد تسبّب في طمس الأدلّة، أو صعّب من عملية تتبع الأرصدة في الخارج؛ ما أثار الخوف من احتمال إفلات ممثّلي النظام

---

(٥٤) البديل الجديد، ١٠/ ٤/ ٢٠١١.

(٥٥) انظر الموقع الإلكتروني: .<http: //www.alarabiya.net/articles/2011/04/10/144947.html>

(٥٦) جبريل محمد، «تليجراف تكشف سر محاكمة مبارك،» الوفد (١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٥٧) دينا عزت، «دولة خليجية تعرض «حزمة مساعدات سخية» لإعفاء مبارك وأسرته من المحاكمة،» الشروق الجديد، ٩/ ٤/ ٢٠١١.

السابق من المحاكمات الجنائية بالفساد المالي، التي يحضّر لها جهاز الكسب غير المشروع ويحقق فيها. تعالت بالتالي الدعوات إلى ضرورة محاكمة مبارك وممثّلي نظامه السابق بالفساد السياسي، لما ارتكبه من عدوان على روح النظام الجمهوري، والبقاء في الرئاسة ٣٠ سنة، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة، والتصرُّف في موارد البلد وثرواته كما لو كانت ملكًا شخصيًا، فضلًا عن الإهمال الجسيم في القضايا الإستراتيجية للأمن القومي المصري، مثل قضية مياه النيل، والفتنة الطائفية، والتعاون مع إسرائيل[٥٨]. في هذا الإطار، تتضاعف الدعوات إلى إصلاح النظام القضائي بما يضمن استقلاله التامّ، وتطهيره من القضاة الذين كانوا يتعاونون مع جهاز أمن الدولة في السابق، من أجل ضمان نزاهة المحاكمات المنتظرة وعدالتها لممثّلي النظام السابق وفي مقدّمتهم مبارك وأسرته[٥٩].

خاتمة

يتبين لنا من العرض السابق لأهمّ اختراقات الثورة المضادة في مصر أنّ الثورة المصرية لم تتوصّل بعد إلى إحداث تغيير جذري وهيكلي في المجالات المختلفة التي تجلّت فيها الثورة المضادة؛ فالثورة المصرية نجحت نجاحًا كبيرًا في إزاحة عدد من الشخصيات التي احتكرت المشهد السياسي المصري لعقود، لكن التغيير بوصفه قيمة عليا لا يستهدف تغيير الأشخاص فحسب، بل تغيير السياسات والهياكل التي تنفّذ السياسات، والأسس والمعايير الخاصّة باختيار الأشخاص المسؤولين عن وضع السياسات وتنفيذها. في هذا الإطار، نجد أنّ الثورة لا تزال حبيسة المشهد المطلبي الذي يستخدم أدوات التظاهر والاعتصام والإضراب، كي يجبر هياكل النظام القديم ومؤسساته على الاستجابة لهذه المطالب، ولم تتحوّل إلى بناء هياكل جديدة أو إحداث تغيير حقيقي في الهياكل القائمة. ولعلّ السبب الأساس في هذا الأمر أنّ النجاح السريع في إزاحة رأس النظام، لم يمهل القوى الثورية الوقت الكافي لبناء مؤسّساتها بما يمكّنها من استلام

(٥٨) «المفكرون والإخوان وشباب الثورة يرحّبون بدعوة هيكل لمحاكمة مبارك سياسيًا،» الأهرام، ١٤/ ٥/ ٢٠١١.

(٥٩) فهمي هويدي، «الشعب يريد تطهير القضاء،» الشروق الجديد، ٢٤/ ٤/ ٢٠١١.

السلطة أو إحكام قبضتها على مؤسسات الدولة[٦٠]. وبالتالي تصبح مهمة الثورة مضاعفة في هذه اللحظة الانتقالية الفارقة. فهي من جهة، مطالبة باستكمال تحقيق أهداف الثورة، بالدفع إلى إصدار قوانين محدّدة وواضحة تضيّق المنافذ التي تتسلل منها الثورة المضادة؛ ومن جهة أخرى، هي مطالبة بالتمكين المؤسسي للثورة في المستويات المختلفة للإدارة والبيروقراطية في جهاز الدولة، بما يمكّنها من الإشراف المباشر على تنفيذ هذه القوانين المعبّرة عن السياسات الجديدة؛ فمن غير الممكن انتظار اجتياز المرحلة الانتقالية وانتقال السلطة إلى المدنيين كي تستكمل الثورة تحقيق أهدافها، وكلّ يوم يمرّ من دون إحراز تقدم جديد في أي مجال هو بالفعل نجاح لقوى الثورة المضادة في عرقلة تقدّم الثورة. من ناحية ثالثة، يجب ألا تغرق الثورة كثيرًا في جدل استمرار هدم النظام القديم أم الشروع في بِناء النظام؛ إذ عليها أن تباشر مساري الهدم والبناء في الوقت ذاته.

(٦٠) Asef Bayat, «Paradoxes of Arab Refo-lutions», *Jadaliyya*, 3/3/2011, on the Web: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/786/paradoxes-of-arab-refo-lutions>.

الفصل الثالث عشر

اقتصاد ما بعد الثورة
تفكيك شبكات الفساد المالي والإداري
وتحقيق العدالة الاجتماعية
الحالة المصرية عقب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

غادة موسى(*)

(*) خبيرة في مركز الحوكمة ـ القاهرة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من ارتباطه المباشر باندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في مصر، وبما جسّدته من مراجعة نقدية للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية طوال السنوات العشر السابقة لاندلاع الثورة. استندت تلك المراجعة إلى معادلة غير واقعية ـ في جوهرها ـ وإن بدت منطقية في شكلها من حيث الشعارات واللافتات، على سبيل المثال:

المزيد من الاستثمار يؤدي إلى المزيد من فرص العمل.

المزيد من فرص العمل يؤدي إلى المزيد من الدخول.

المزيد من الدخول يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المزيد من الدخول يؤدي إلى زيادة موارد الدولة في صورة ضرائب.

المزيد من موارد الدولة يؤدي إلى المزيد من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

تعاملت الحكومة المصرية مع هذه المعادلة بفهم ستاتيكي ومطلق، يرى أن المقدِّمات ستؤدي ـ حتمًا ـ إلى النتائج المرجوة، وهي: الرفاهية والعدالة الاجتماعية. غير أن السياسات التي وُضعت لتطبيق المعادلة على أرض الواقع، انحرفت عن تحقيق الأهداف المرجوة إلى الحد الذي أدّى إلى جذب استثمارات تسببت بإهدار حقوق العمال وموارد الدولة. وأدت زيادة الإنفاق العام بالاقتراض الداخلي والخارجي ـ في معظم الأحيان ـ إلى توفير خدمات محدودة وباهظة التكاليف، سواء في تكلفتها المالية المباشرة، أو في تكلفة الحصول عليها بمدفوعات غير مبررة في صورة رشًى.

مشكلة البحث

هل من المحتم أن تختلف اقتصاديات ما بعد الثورات ـ في الألفية الثالثة ـ عن التوجهات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل اندلاع تلك الثورات؟ كيف يمكن إحداث التوازن بين الاقتصاد الرأسمالي الحر وتحقيق العدالة الاجتماعية من دون التضحية بأحدهما؟ هل انتهت الثورة في مصر لنتحدث عن اقتصاد ما بعد الثورة؟ هل اندلعت ثورة ٢٥ يناير لأسباب سياسية أم اقتصادية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ تحليل أسباب اندلاع الثورات بالتعرف إلى حجم كل من المكونين السياسي والاقتصادي فيها.

ـ التعرف إلى نمط النظام الرأسمالي السائد في مصر قبل اندلاع الثورة وتداعياته على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ـ تحليل التكلفة الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير، على المديين القصير والمتوسط.

مقدمة

يحمل عنوان اقتصاد الثورة عددًا من الإشكاليات والمفاهيم الضمنية؛ فعند تحليل الثورات وأسباب اندلاعها، يتزاحم كلٌّ من البعدين السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي ليقدّما تفسيرات لاندلاع الثورات، الأمر الذي يقود ـ في كثيرٍ من الأحيان ـ إلى حدوث تنازع على أولوية تقديم تفسير على آخر وأسبقيته.

كما يثور تساؤلٌ؛ عن أي اقتصاد نتحدث؟ هل هو اقتصاد ما قبل الثورة ـ الذي قد يكون أحد أسباب اندلاعها ـ أم اقتصاد مرحلة الثورة والمرحلة الانتقالية التي تفرضها، أي التكلفة الاقتصادية للثورة؟ أم نتحدث عن استشراف الوضع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورة على المدى البعيد، أي العائد الاقتصادي للثورة، وتأثير الثورة وما تفرزه من نظم وقوانين وأوضاع جديدة في النمو الاقتصادي؟

وإذا كان التركيز سينصبّ على البعد الاقتصادي للثورة، فما العنصر الفعال والحاكم لهذا البعد؟ هل هو السياسة الاقتصادية الكلية للدولة التي اندلعت فيها الثورة؟ أم متغيرات بعينها ترتبط بسياسات الأجور وتوزيع الثروات وعوائد التنمية؟ أم بعلاقة الدولة بالقطاع الخاص وحدود دورها في الحياة الاقتصادية؟

كل هذه التساؤلات وما تحمله من إشكاليات ترتبط بالثورة ودوافعها وتداعياتها ـ مهمة ومحورية؛ غير أنّ هذه الورقة البحثية ستركّز ـ بالدرجة الأولى ـ على الخصائص الاقتصادية للمرحلة السابقة للثورة مباشرةً، وللمرحلة المباشرة لما بعد الثورة أيضًا.

أولًا: نظرية الثورة.. مراجعة نقدية لأسباب اندلاع الثورات

يختلف الباحثون في ما بينهم في شأن الإطار الفكري المفسِّر لاندلاع الثورات؛ فهناك من يرى أنه لا يمكن فهم أسباب الثورة من دون وجود إطار نظري يساعدنا على تفسير كيف ولماذا تحدث الثورات؛ كالاتجاه ـ مثلًا ـ إلى فهم العلاقة بين الطبقات في المجتمع، أو التركيز على نظرية الثقافة السياسية. في حين يرى البعض أن نظريات الثورة أخفقت في تفسير أسباب اندلاع الثورات؛ لأنها وإن تناولت الأسباب والنتائج من جانب، فإنها أغفلت تفسير اندلاع الثورات في إطار خصائص العمليات والإجراءات (Processes) التي تمر بها الدول النامية من جانب آخر، حيث تتباين أسباب اندلاع الثورات في هذه الدول عن نظيراتها في الخبرة الأوروبية. ويرى كليفتون كروبر (Clifton Kroeber) أن علماء الاجتماع ركزوا على مُسبِّبات الثورات أكثر مما ركزوا على تداعياتها، وأغفلوا ـ تمامًا ـ الإجابة عن السؤال الأهم: لماذا نجحت محاولات التغيير الجذري في بعض الدول، بينما أخفقت في دول أخرى[1]؟

شهد تاريخ البشرية أول تحليل علمي للثورة كظاهرة على يد سقراط، الذي رأى أنها إحدى الظواهر السياسية، وتحدّث عن انقلاب عنيف يصحبه

---

(١) Clifton B. Kroeber, «Theory and History of Revolution,» *Journal of World History*, vol. 7, no. 1 (Spring 1996), pp. 2-4.

تغير في الدستور. ثمّ تبعته الخبرة الإيطالية في دولة المدينة، حيث استُخدم مصطلح «الثورة» وعُرف على أرض الواقع للمرة الأولى في القرن الرابع عشر للميلاد، عندما استُبدل النظام الديمقراطي بالأوليغارشية الحاكمة. لكنّ حدوث التغير في النظام السياسي في إيطاليا لم يصحبه تغير في النظام الاجتماعي (Social Order)، حيث لم يتضمن المشاركة الفعالة للطبقات الأدنى. وفي عام ١٧٨٩، قدّمت الثورة الفرنسية مفهومًا جديدًا للثورة استند إلى افتراضين: إمكان التحول وإحداث تعديل كلي في بنية المجتمع، وأهمية النظر إلى المستقبل وإلى الأجيال القادمة من دون اللجوء إلى تفسيرات من الماضي والاعتماد عليها؛ فالإنسان يستطيع أن يغير المجتمع استنادًا إلى قيم إنسانية[٢].

وقد أشارت تجربة الثورة الفرنسية إلى أن الثورات هي خطوات تقدمية لتطوير الوضع الإنساني، أو وضع الفرد في اتجاه مساواة أكبر مما هي عليه، هي المساواة الموجودة في القانون الطبيعي.

الثورات، وفقًا لماركيز دو كوندورسيه (Marquis de Condorcet) في كتابه **نشرة تمهيدية لجدول تاريخي بمراحل تقدم العقل البشري** *(Outline of a Historical Picture of the Human Mind)*، هي «توسيع فرص المساواة الاقتصادية والسياسية التي تستند إلى توسيع فرص التعليم، وإزالة سيطرة الخرافات تدريجًا في مجالات النشاط الاجتماعي كلها؛ فالفقر وعدم المساواة نتاج فردية النخبة ورغبتها في إبقاء الأغلبية في المجتمع مُجَهَّلةً؛ بما يساعد على إحكام السيطرة السياسية عليها»[٣].

وقد جاءت كتابات كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وخصوصًا **البيان الشيوعي** *(Communist Manifesto)* الذي نُشر في عام ١٨٤٨ - بعد أن هز عدد من الثورات أرجاء القارة الأوروبية - لتفسر المنطق الداخلي للثورات وتطورها الطبيعي بما سمّاه ماركس «أنماط الإنتاج»؛ فقد وضحت هذه الكتابات العلاقة بين قوى الإنتاج (الأدوات والتقانة) وعلاقات الإنتاج.

---

(٢) Lawrence Henry Gibson, *The Coming of the Revolution 1763-1775*, New American Nation Series (New York: Harper, [1954]), p. 7.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨ - ٩.

والطبقات التي في ظلّ كل نمط إنتاجي - في إطار ما ذكره ماركس وإنجلز - تُعَدُّ نِتاجًا لخمس مراحل في سياق تطور المجتمع الإنساني: الجماعية، والعبودية، والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، والأخيرة يمكن وصفها بمرحلة التحرر الطبقي؛ وأنّه في لحظةٍ ما في تطور وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، يحدث صراعٌ في علاقات الإنتاج القائمة، بحيث يؤدي إلى ثورة اجتماعية بسبب تراكم رأس المال عند طبقة بعينها (البرجوازيين). وتراكم رأس المال - كما حُدِّدَ في «المانيفستو» - ينتج من العمل بأجر، والأجور تُحدَّد عن طريق المنافسة بين العاملين. وفي الوقت الذي تتقدم فيه الصناعة وتنتعش، يجري تهميش العمالة وزيادة المنافسة في ما بينها. وعندما تحدث الثورة - كما حدث في الثورة الفرنسية - فإنّ فِعل الثورة في حد ذاته، يدفع بالأمور في اتجاه عدّة تحولات، قد تشمل أنماط الإنتاج بل أنماط الحياة كلها[٤].

من جانب آخر، وصف إدموند بيرك الثورات، بأنَّها: «أعمال بربرية»؛ على خلاف منظِّري الثورة الفرنسية وكارل ماركس وفريدريك إنجلز، الذين رأوا في الثورات تقدمًا في حركة التاريخ.

مع ذلك، ما زال الكثير من المنظرين يرون في الثورات إحلال نظام سياسي ونظام اقتصادي محل نظام آخر مع أسس الشرعية التي يستند إليها. كما أنّها تزيل الطبقة الحاكمة وتُحلّ طبقة أخرى محلّها، وتُغيّر في المجال المؤسسي وخصوصًا في الاقتصاد والعلاقات الطبقية، بما يساعد في تحديث مناحي الحياة المختلفة[٥].

غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ إذ يرى بعض منظِّري الثورات، أنّ العمليات يجب ألا تركز على الهياكل - فقط - كتفسير يختلف عن المقدمة من علماء الاجتماع، التي تركز على مسبّبات الثورات. فمن وجهة نظر جون والتون (John Walton) لا يختلف هذا التفسير - في محدوديته - كثيرًا عن التفسيرات التي تركز على الأسباب؛ فهو لا يستبعد سوى العوامل النفسية

---

(٤) Karl Marx, *Capital, the Communist Manifesto and Other Writings*, Modern Library of the World's Best Books (New York: Modern Library, 1959), pp. 17-22.

(٥) Gibson, Ibid., p. 10.

الفردية، على رأسها الثقافة والوعي الجمعي، وبذلك لا يخرج على كونه أحد التحيزات الأخرى في تفسير الثورات. ولا ينكر والتون أهمية الأبعاد الثقافية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية في تفسير الثورات، لكنه يراها عوامل تساعد في فهم الثورات، ولا تفسّر حدوثها، استنادًا إلى النظم السياسية والاجتماعية التي تحدث فيها؛ كما أنها لا تنظر إلى الثورات بوصفها «عملية تاريخية منتظمة تتسم بالقصر النسبي وبالهشاشة». ومن ثمّ، لا يمكن تفسير اندلاع الثورات - خصوصًا في دول العالم الثالث - بعيدًا من حالة التخلف والتبعية، ومن دور القوى الاجتماعية المختلفة في التنمية، لا في اندلاع الثورة فحسب. بعبارة أخرى، يؤكد والتون ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي في التنمية (Sociology of Development)؛ فمقدمات اللحظة الثورية - من وجهة نظره - تتجلى في التوترات بين الضغوط الأيديولوجية في التطلعات نحو بناء دولة عادلة، ومحدودية القدرات المؤسسية والإمكانيات الفردية لتحقيق هذه التطلعات. ولا تكون النتيجة دومًا في اتجاه حدوث ثورات؛ إذ قد يطول أمد هذه المقدمات، من دون أن تتحول إلى ثورة درامية تحمل معها الحلول لمشكلات المجتمع كلها. لذلك تشهد المجتمعات الحديثة، وخصوصًا في دول العالم الثالث، نوعًا جديدًا من الثورات هي الثورات الممتدة، وهذه ليست سريعة ولا تتضمن - بالضرورة - نقلًا كاملًا للسلطة السياسية إلى طبقة اجتماعية أخرى، أو تحولًا جذريًا في التوجهات الأيديولوجية[٦].

اللحظة الثورية - هنا - تنشأ في ظل أوضاع التخلف، في مقدمتها جعل الحكومة مجالًا للتنافس بين قوى سياسية، يدعي كلٌّ منها أحقيته في السلطة والسيطرة، إذ إنّها تتمتع بتأييد جزء من الشعب. يجد الشعب نفسه محاطًا بوعود لا تتناسب مع قدرات الحكومة، ووعود من قوى أخرى تدّعي سيطرتها على الحكومة[٧].

جدير بالذكر أن المحور الثالث في هذه الورقة، سيتناول الحالة المصرية في ضوء ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بوصفها ثورة اندلعت في إحدى

(٦) John Walton, *Reluctant Rebels: Comparative Studies of Revolution and Underdevelopment* (New York: Columbia University Press, 1984), pp. 12-14.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤١.

الدول النامية؛ فهذه الثورة يمكن أن ينطبق عليها ـ جزئيًا ـ تفسير والتون ـ المذكور آنفًا ـ والمتعلّق بالأوضاع التي تؤدي إلى اندلاع الثورات؛ إلا أن الحالة المصرية تتشابه ـ أيضًا ـ في لحظة الثورة ذاتها، مع اللحظة الثورية المجرية في عام ١٩٥٦.

جسدت الثورة التي اندلعت في المجر في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٥٦ لحظة درامية مفاجئة وغير متوقعة. بل إن الذين قاموا بعمليات الاحتجاج على التبعية للاتحاد السوفياتي، وعلى الانقسامات في الحزب الشيوعي المجري، وإقصاء رئيس الحزب من دون أسباب معروفة ـ لم يكونوا منَظّمين في أي حركة، أو يتلقّون تعليماتهم من أي فصيل داخلي أو خارجي؛ فقد أدّى اغتراب النظام السياسي عن الشعب، والاختلافات الداخلية في الحزب الشيوعي في شأن مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى الثورة الشعبية في ١٩٥٦. وقد أُطلق على الثورة اسم «انقلاب المسرح» (Coup de Theatre)، إذ إنّها أنهت الأزمة السياسية الداخلية للنظام الحاكم، وطرحت قضية التحول والإصلاح السياسي بقوة وعنف. أي أنه كانت هناك عمليتان أو إجراءان يتحرّكان جنبًا إلى جنب في اتجاه الثورة: إجراء النخبة وإجراء الجماهير. وكانت العملية النخبوية تدريجية ومتصاعدة في إطار الخلافات النخبوية وإقصاء شخصيات سياسية إلى حد استخدام العنف؛ أمّا العملية الجماهيرية فكانت مستمرة لكنها متقطعة، حيث أخذت شكل الاحتجاجات المرحلية التي كانت تُجابَه بردود فعل عنيفة من النظام الحاكم. فالثورة المجرية كانت حصيلة العمليتين. ويذهب المحللون إلى أن العملية الجماهيرية بمفردها، لم تكن لتنجح إلا في ظل وجود نزاعات على مستوى النخبة[٨].

جدير بالذكر أن الثورات الحديثة لا تنشأ في ظل أوضاع سياسية داخلية فحسب، بل تتأثر في اندلاعها واستمرارها بالأوضاع السياسية الخارجية؛ فالثورات ليست أحداثًا مهمّة أو حيوية في تاريخ الأمم فحسب، بل تُحْدِث تَحوُّلًا في توازن القوى، وتُغيّر أنماط التحالفات الدولية، وتُعيد النظر في الاتفاقيات بين الدول. وحين تحدث ثورة في دولة ما، فإن تأثيرها يمتد إلى

---

(٨) Paul Kecskemeti, *The Unexpected Revolution: Social Forces in the Hungarian Uprising* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1961), pp. 3-9.

خارج حدود تلك الدولة. بل يذهب كاتب هذه السطور، إلى أنّ الثورات قد تؤدّي إلى حروب في أحيان كثيرة.

الكثير من الثورات يثير جدلًا في دول أخرى؛ يتراوح بين التكيف مع ما يحدث هناك والتدخل لإنقاذ مصالح قد يتهددها النظام الجديد. وتبدو نماذج التكيف والتدخل واضحة في الموقف الأوروبي عقب الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا من جهة، والموقف الأميركي إزاء الثورات في المكسيك وكوبا والصين وإيران. من جهة أخرى، فموقف الولايات المتحدة من معظم هذه الثورات هو موقف المتشكك، بل ويحاول إجهاض هذه الثورات لأنها ـ في نظرها ـ تتهدد مصالحها. وظل تعامل السياسة الأميركية مع تلك الثورات تعاملًا ضعيفًا وغير ناجح في معظم الأحيان(٩).

ثانيًا: البعد الاقتصادي
نظرية السلع العامة ودورها في تفسير حدوث الثورات

يؤكد العديد من نظريات علم الاجتماع حقيقة مَيل الإنسان إلى تعظيم منافعه ومصالحه وثرواته استنادًا إلى نظرية الاختيار العقلاني.

(٩) Stephen M. Walt, *Revolution and War*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 2-4.

يرى أنصار النظرية الواقعية وما بعد الواقعية، أنّ على الدول التي تشهد ثورات جعل الأمن يعلو على ما عداه من الأهداف، لكي تضمن عدم تهميشها أو استبعادها من المجتمع الدولي. وينبغي التنبه إلى أنّ التغير في ميزان القوّة قد يدفع الأمور بعد الثورة نحو الحرب. فزيادة قوّة الدولة عقب الثورة لا تعني أنّ النظام الثوري أصبح أكثر عدوانية، كما أن انعدام القوّة لدى النظام الثوري لا يعني أنّه أكثر قابلية للاختراق، ويتوقف الأمر ـ في كل الأحوال ـ على إدراك النظام الثوري قوّته أو ضعفه.

تُحْدث الثورات تحوّلًا في قدرات الدول على الفعل، وهنا على الحرب، وتخلق تعارضًا في المصالح بين النظام القديم والنظام الثوري. ولا يقتصر هذا على الدولة التي حدثت فيها الثورة بل يمتدّ الأثر إلى الدول الأخرى التي تخشى امتداد الثورات إليها. والاعتقاد بإمكان اختراق الثورة وإطاحتها، كالاعتقاد بإمكان تصديرها ـ على حد سواء ـ يمكن أن يخلق إشكالية أمن أو أزمة أمن، ويزيد من احتمال تحوّل هذه الثورات إلى حروب. في هذا الإطار، يرى البعض أنّ اللجوء إلى القوّة هو وسيلة للتغلّب على حالة عدم اليقين وضعف قنوات الاتّصال بين الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الشك بين الدولة التي حدثت فيها الثورة والدول الأخرى، أو ما يُسمّى عليه «التنافس الأمني» حيث يرى كل طرف في الطرف الآخر تهديدًا له ولمصالحه، ويخشى من محاولته فرض إرادته وهيمنته عليه. انظر: المصدر المذكور، ص ٧.

يتضمن الاختيار العقلاني ـ أيضًا ـ الاختيار السياسي ومعه الاختيار الاقتصادي وتبادل السلع والخدمات، في مقابل الحصول على نصيب في الحياة السياسية. تُعنى النظريات السياسية بتبادل السلع والخدمات العامة، خلافًا لدور القطاع الخاص الذي يركز على السلع والخدمات في الإطار الخاص لكل منهما. والمنافسة السياسية ـ في أساسها ـ مرتبطة بالعرض والطلب على السلع العامة؛ فعندما تحتد المنافسة، يحدث اللجوء إلى العنف[١٠].

ويُعَرِّفُ بول ساموِيلسون (Paul Samuelson) السلع العامَّة أو المشتركة، بأنها تلك السلع التي إن أُعطيت لشخص ما في المجتمع، لا يُحرم إياها الآخرون؛ فهناك حرية في الحصول على السلع العامة، ولا دافع لدى المواطنين أو المستخدمين إلى الإنفاق عليها[١١].

في هذا الإطار، يرى جيمس بوكانان (James Buchanan)، أنّ الدولة هي منظمة لتوفير السلع العامة للأعضاء فيها، أي المواطنين[١٢]. ويرى مانكور أولسون (Mancur Olson)، أنّ السياسة عملٌ جماعي لإنتاج السلع العامة وتوزيعها[١٣].

جدير بالذكر أن غياب آليات لإدارة السوق الحرة قبل نشأة الدولة القومية أدّى إلى وجود «دخلاء» من المستهلكين الذين يحصلون على الخدمات العامة من دون المساهمة في تمويلها. ومن ثمّ أصبح توفير السلع العامة منوطًا بالحكومات، في مقابل تحصيلها الضرائب والعوائد. ومن أمثلة السلع العامّة التي تقدّمها الحكومات: سنُّ القوانين وإنفاذها، والدفاع، والخدمات الصحية، والغذاء والزراعة، والبنية الأساسية،

---

(١٠) Wilber Albert Chaffee, Jr., *The Economics of Violence in Latin America: A Theory of Political Competition* (Westport, Conn.: Praeger, 1992), pp. 24-25.

(١١) Paul A. Samuelson, «The Pure Theory of Public Expenditure,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 36, no. 4 (November 1954), pp. 387-389.

(١٢) James M. Buchanan, *The Demand and Supply of Public Goods*, Rand McNally Economics Series (Chicago: Rand McNally, [1968]), p. 9.

(١٣) Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (New York: Schocken Books, 1968), p. 15.

ومراقبة التجارة الخارجية، وصكّ العملة والمعاملات البنكية، ووضع الأسس القانونية للملكية العامة والخاصة.

يؤمّن اقتصاد السوق الجانب الخاص الذي يكون فيه إنتاج السلع واستهلاكها خصوصيًا أو فرديًا، مثل إنتاج السيارات واستهلاكها. أمّا نظرية ساموبلسون، فتُعنى بالسلع العامة النقية التي لا يؤدّي استهلاك الفرد لها إلى حرمان بقية الأفراد إياها. ويأتي دور الحكومات من كونها معنية بوضع آليات لتبادل السلع. ومن ثمّ يصبح وضع نظرية خاصة بالسياسات الحكومية لتوفير السلع العامة أمرًا مُعقّدًا وصعبًا، مقارنة بنظرية السوق الحرة.

تندلع الثورات حينما يُحرَم الأفراد من كلا النوعين - العامّ والخاصّ - بسبب انصراف الدولة إلى خدمة فئات بعينها، فتصبح من ضمن فئات المجتمع المنتجة للسلع الخاصة والمتنافِسة عليها[١٤].

يرى الكثير من المحللين السياسيين أنَّ النظام الاقتصادي يؤثر في إنتاج السلع العامة، خصوصًا حين يُخفِق النظام السياسي بسبب عدم قدرته على توزيع السلع العامة توزيعًا عادلًا؛ فقد شهدت الرأسمالية إخفاقات كثيرة في ضمان العدالة، سواء في توزيع الثروات أو في توفير السلع والخدمات، ومن ثمّ في تحقيق الرخاء المنشود. غير أن منتقدي النظام الرأسمالي - على سلبياته - أخفقوا في تقديم نظام بديل؛ ولم يكن النظام الاشتراكي هو البديل، بل المزيد من الديمقراطية، أي الديمقراطية الاقتصادية[١٥].

إذا كان آدم سميث وغيره من المنظّرين الاقتصاديين قد ربطوا إتاحة السلع العامة بحركة السوق، وخصوصًا بمؤسسات السوق، فقد أشار باحثون آخرون إلى ضرورة النظر إلى السلع العامة على أنها أسهمٌ مشتركة يديرها كل أفراد المجتمع، الأمر الذي سيُمكّن الأفراد من توسيع رؤيتهم إلى محتوى السلع العامّة بحيث لا تقتصر على الخدمات الرئيسية من صحّة وتعليم، بل تمتدّ إلى خدمات أخرى مثل المواصلات والاتصالات

---

(١٤) Samuelson, «The Pure Theory of Public Expenditure,» p. 392.

(١٥) Frank Ackerman, *Hazardous to Our Wealth: Economic Policies in the 1980'* (Boston: South End Press, 1984), p. 157.

والمشاركة السياسية. ويشير أنصار هذه النظرية إلى وجوب توافر عمل جمعي وإرادة جمعية لإتاحة السلع العامّة في المجتمعات الرأسمالية وتحقيق العدالة الجمعية أو المجتمعية(١٦).

توصل هؤلاء الباحثون إلى أنّ النظرية الليبرالية الكلاسيكية، لا تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تتصادم معه. ومن ثمّ طُرح النقاش في شأن دور الدولة، بين رفض الليبراليين الجدد للدولة النشيطة، حيث يؤكدون ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأسواق وعدم فرض أي خيارات على المواطن، حتى وإن كانت تتعلق بتوفير السلع العامة، وبين هجوم أصحاب التوجهات الفكرية الأخرى وخصوصًا الماركسيين الجدد، على الترتيبات السياسية التي تفرضها التطبيقات الليبرالية، والتي تؤدي - على حدٍّ قولهم - إلى تجريد الفقراء من القليل الذي يمتلكونه(١٧).

أكّد عالم الاقتصاد كينز مسؤولية الحكومة عن إدارة الاقتصاد الكلّي والتخفيف من التقلبات الاقتصادية التي تَنتُج من نقص الطلب على السلع والخدمات؛ فعندما يكون الاقتصاد ضعيفًا، والقطاع الخاص لا يُنتج إلا سِلعًا عليها طلب قليل، أو لا يُنتج سوى طَلَبٍ قليل؛ عندئذٍ لا بد من أن تتدخل الحكومة للإنقاذ، إما بخفض الضرائب، أو بزيادة الإنفاق، أو بكليهما معًا. بعبارة أخرى، عندما يكون الاقتصاد ضعيفًا أكثر مما ينبغي، يمكن أن يُسرّع العجز في الميزانية الحكومية النمو. وفي الحالة العكسية، إذا كان القطاع الخاص يُنتج سلعًا عليها طلب كبير، ما قد يتسبب بزيادة الأسعار وارتفاع الأجور، تكون الاستجابة الحكومية الملائمة في سياسة مالية أكثر تشددًا، مثل زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي(١٨).

يختلف الأمر إذا جاءت معالجة معضلات الاقتصاد الكلي بمشاركة

---

(١٦) Anatole Anton, Milton Fisk and Nancy Holmstrom, eds., *Not for Sale: In Defense of Public Goods* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2000), p. 145.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٢ و١٨١.

(١٨) William J. Baumol, Robert E. Litan and Carl J. Schramm, *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity* (New Haven: Yale University Press, 2007), p. 43.

القطاع الخاص وتدخُّله، أو ما يُعرف برأسمالية القِلّة الحاكمة، حيث تتركز السلطة والثروة في يد مجموعة صغيرة من الأفراد والعائلات. وهو ما أدّى إلى وجود خليط من رأسمالية مُوجَّهة من الدولة (= رأسمالية بيروقراطية) ورأسمالية الشركات الكبيرة، حيث تقوم تلك الشركات بأكبر الأنشطة الاقتصادية التي عليها طلب كبير؛ وهو ما يُعرَف بالرأسمالية الأوليغارشية. وكان المحك الرئيسي هو التباين في آليات النمو والابتكار وحجم ريادية الأعمال. والأمر الوحيد الذي تشترك فيه تلك التصنيفات هو اعترافها بالملكية الخاصة للممتلكات؛ وفي ما عدا ذلك اختلفت معدلات النمو الاقتصادي اختلافًا كبيرًا بين هذه الأنماط الثلاثة[١٩].

تجدر الإشارة، إلى أنّ النمط الرأسمالي الأوليغارشي، غالبًا ما يتطوّر إلى تعزيز مصالح الدولة السلطوية وممثّليها، والمقرّبين المتعاملين معهم من الأصدقاء، وهو ما يُسمّى «نظام كليبتوقراطي». وهو النموذج السائد في معظم دول أميركا اللاتينية، والدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ومعظم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق[٢٠].

في هذه المجتمعات، لا يُعَدُّ النمو الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للحكومات، بل الهدف هو الحفاظ على تعزيز الوضع الاقتصادي للقِلّة الحاكمة التي تشمل أعضاء الحكومة نفسها؛ الذين يمتلكون معظم موارد الدولة. هذا الواقع هو الذي يميز رأسمالية القلة الحاكمة من النظم الأوتوقراطية (حكم الفرد المستبد) التي توجه الرأسمالية توجيهًا قمعيًا، وهو ما يحدث في المجتمعات التي لا تطوّر ديمقراطيًا فيها؛ فالحكومات والنُخب في هذه المجتمعات، تهتم بدفع النمو الاقتصادي، وتوفير بعض السلع العامّة لتحقيق درجة من النمو كافية لمنع المواطنين من الثورة والانقلاب على الذين يمتلكون زمام السلطة؛ كما تهتمّ بمساعدة النخبة الحاكمة على إحداث تراكم من الثروة الوطنية في ظلّ شبكة منظّمة من العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة، الأمر الذي يؤدّي إلى تفاوت كبير وعدم مساواة في

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

توزيع السلع العامّة والدخول، وهو ما يفسِّر النموّ البطيء للاقتصاد[٢١].

ومع أنّ الفساد يوجد في أي نظام اقتصادي، إلا أنّ الاقتصادات التي تسيطر عليها القلّة الحاكمة، تعاني الفساد معاناة أشدّ وأكثر ممّا تعانيه الرأسمالية المُوجَّهة من الدولة؛ فالحكومات التي تجعل من الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة عملية صعبة، تخلق بذلك فرصًا أمام صغار المسؤولين للحصول على الرشى. وفي إمكان الشركات الكبيرة دفع الرشى مقارنة بغيرها من الشركات الصغيرة، ما يمكّنها من اقتحام الأسواق، وتكوين مراكز قوى. هذه الممارسات كفيلة بتوجيه طاقات روّاد الأعمال وصغار المنتجين والمبتكرين - بعيدًا من تطوير الأنشطة الإنتاجية - في اتجاه ممارسات مؤذية اجتماعيًا، فضلًا عن إضاعة الكثير من الفرص. هذا النمط من الرأسمالية التي تستند إلى توجيهات القِلَّة الحاكمة ورغباتها، يؤدّي إلى عرقلة الاستثمارات بزيادة تكلفة ممارسة الأعمال، سواء كانت استثمارات محلية أم أجنبية[٢٢].

تأثير نمط الرأسمالية السائدة في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير في إتاحة السلع العامّة وتوزيعها

بتطبيق هذا النمط على الحالة المصرية قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير٢٠١١، وُجدت أنماطٌ متعددة من التصنيفات الرأسمالية. التصنيف **الأول** هو الذي بدأ منذ منتصف السبعينيات واستمرّ حتى منتصف الثمانينيات؛ أي في الفترة الانتقالية بين نظامي الرئيس الراحل محمد أنور السادات والرئيس السابق محمد حسني مبارك، وهو نمط الرأسمالية الموجّهة من الدولة، حيث حاولت الحكومات المتعاقبة خلال تلك المرحلة، توجيه السوق - في أغلب الأحوال - بمساندة صناعات بعينها لها فرصة كبيرة في النموّ. ثمّ تغير الوضع مع بداية التسعينيات من القرن العشرين.

وما حدث في مصر هو تلازم البيروقراطية مع ملامح نموّ رأسمالي

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩١.

ابتكاري ورائد، الأمر الذي جعل التخطيط وتسيير العملية الاقتصادية في يد الدولة، وجعله في يد مجموعة صغيرة داخل الدولة لديها السلطة وتمتلك شركات كبيرة؛ أي أنّه خليط ومزيج بين سلبيات الرأسمالية الموجهة وأخطارها، والأوليغارشية التي تمتلك شركات كبيرة لا تستطيع الشركات الصغيرة منافستها، وبما لا يسمح بوجود مساحة لحركة الأعمال الرائدة، التي اتسمت بسرعة الابتكارات والكفاءة، من حيث خطط الإنتاج والتسويق والتوزيع مع مطلع الألفية الجديدة، في مقابل مؤسسات حكومية اقتصادية لم تتطور بدرجة كافية.

مع بداية الألفية الجديدة، بدا واضحًا أن الدولة في مصر بدأت تصمم ـ على نحو طاغ وحصري ـ سياسات حكومية من أجل تشجيع مصالح جزء قليل من السكّان وتعزيزها، وعادة ما كان ذلك الجزء هو الأكثر ثراءً.

ثالثًا: اقتصاد الثورة في مصر
تطبيقًا على ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

١ ـ أداء الاقتصاد المصري في مرحلة ما قبل الثورة (رؤية عامّة)

كانت مظاهر التضخيم والتهويل لأداء الاقتصاد المصري من جهة، والتهوين من تراجع نموّه من جهة أخرى، من أهمّ مظاهر مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وما بعدها.

لا يمكن إرجاع تراجع أداء الاقتصاد المصري بعد الثورة إلى تكلفة الثورات المادية ومناخ عدم الاستقرار المصاحب للثورات، بقدر ما يمكن إرجاعه إلى حقيقة النموّ الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد المصري في السنوات العشر الأخيرة. يتضح ذلك بمعرفة هذا النموّ، وإلى أي مدى كان معبّرًا عن جهود حقيقية للنهوض بالاقتصاد القومي، وتحسين عمليات إعداد الموازنة العامّة للدولة، وتحسين أوضاع الاستثمار التي تشمل: إزالة العقبات التنظيمية، وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار وخصوصًا قوانين منع الاحتكار وتشجيع المنافسة، ومنع تعارض المصالح، وضمان حقوق العمال.

كان أداء الاقتصاد المصري في السنوات الخمس السابقة للثورة،

حصيلة حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي طبقتها الحكومات المصرية منذ منتصف الثمانينيات حتى مطلع الألفية الثالثة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ إشكاليات الإنفاق العام ومدى ارتباطها بقضايا التنمية في المجتمع

استطاعت الحكومة خفض العجز الكلّي في الموازنة العامّة، بفضل السياسات المالية التي اتّبعتها في السنوات الست الأخيرة. غير أنّ ذلك كان بسبب اتّباع سياسات انكماشية ركّزت على خفض الإنفاق الحكومي، ما أثّر في مستويات التشغيل والمستوى العامّ للأسعار. وقد هبطت نسبة الإنفاق العامّ إلى الناتج المحلّي الإجمالي من ٢٥ في المئة في بداية التسعينيات إلى ٥,٦ في المئة في مطلع الألفية الثالثة. ويعزو الاقتصاديون تراجع الإنفاق العامّ وخصوصًا على الدعم السلعي، إلى الزيادة المطّردة في الأجور، بعد ضمّ العلاوات الأساسية والعلاوات الدورية والتشجيعية إلى الأجور، مع أنّ معدّل الأجور الحقيقية في الموازنة بقي على حاله، ولم يكن ارتفاع النفقات الجارية خلال الفترة نفسها نتيجة لارتفاع الإنفاق العامّ على السلع والخدمات، بل لمصلحة زيادة أعباء خدمة الدين العامّ (المحلّي والأجنبي). ويلاحَظ أنّ حصّة الخدمات التعليمية والصحية من الإنفاق العامّ، مع زيادتها بنسبة ٣ إلى ٥ في المئة في الفترة الزمنية نفسها، ظلت أقل من الإنفاق على البنود الأخرى. وكانت هذه الزيادات تذهب إلى الأجور، لتنخفض بذلك نسبة الأموال الموجهة إلى الإنفاق الاستثماري على هذه القطاعات، وهو ما أدى ـ في النهاية ـ إلى تراجع أداء هذه القطاعات وتدهورها؛ فمعظم الإنفاق على التعليم ـ حتى موازنة عام ٢٠٠٩ ـ كان يذهب إلى قطاع الأجور والأبنية التعليمية. أمّا في قطاع الصحة ـ في الفترة الزمنية نفسها ـ فكان نحو ٦٦ في المئة من الإنفاق يتجه إلى الخدمات العلاجية، وهو الأمر الذي لا يتمشّى ـ بأي حال من الأحوال ـ مع التطور الاجتماعي، وزيادة الطلب على خدمات التعليم والصحة، والوفاء بأهداف الألفية.

في ظل تضاؤل الإنفاق العام على السلع العامة، يثور التساؤل عن حصيلة المدفوعات الضريبية وتوجيهها، وخصوصًا أنّها تساهم بنحو ٦٥ في المئة من الإيرادات الجارية. وزادت حصيلة الضرائب على المبيعات في الفترة الأخيرة، وبلغت نحو ٢٥ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤،

وفقًا للحسابات الختامية للموازنة العامة. وكان من الممكن أن تصل الحصيلة إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، لولا التهرب الضريبي الذي ارتفعت نسبته، فانخفضت نسبة الضرائب العامة إلى ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع الألفية[٢٣].

ب ـ إصلاح القطاع العام والخصخصة

كانت سياسات الخصخصة وعدم انضباطها، وما أسفرت عنه من ضياع أصول الدولة وممتلكاتها، أحد أهمّ الأسباب التي دفعت إلى اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. ويُصَنِّف الخبراء الدوليون تطوّر تنفيذ برامج الخصخصة إلى خمس مراحل تبدأ بمرحلة الاستعداد ودراسات جدوى البرنامج، ثمّ السياسات التي يجب اتّباعها، ثمّ الإجراءات التمهيدية وإعداد المتطلبات السياسية والتشريعية والرأي العامّ، إضافة إلى بعض المتطلّبات الأخرى. ويُعدُّ القانون الرقم ٢٠٣ الصادر في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٩١، الخطوة الأساسية في هذا الصدد؛ فقد سعى القانون لتطبيق برنامج الخصخصة؛ بفصل الملكية عن الإدارة، والمساواة في المعاملة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في شركات القطاع العام. كما حدد القانون صفة شركات قطاع الأعمال بالشركات القابضة والشركات التابعة لها. وتتخذ هذه الشركات ـ بنوعيها ـ صفة الشركات المساهمة؛ وبذلك حَلَّت شركات قطاع الأعمال محل شركات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون الرقم ٩٧ لعام ١٩٨٣، كما تَحُلُّ الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات. كما نص القانون الرقم ٢٠٣ على إنشاء الشركات القابضة بميزانية مستقلة وجمعية عمومية تدير محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وسندات، وعلى أنّ الأموال المملوكة للشركات القابضة أموال مملوكة للدولة، وأن يُصدر رئيس الوزراء ـ بناءً على اقتراح من الوزير المسؤول ـ قرار إنشاء الشركات القابضة. واندرج تحت هذا القانون آنذاك ٣١٤ شركة تابعة لـ ٢٧ شركة قابضة تزاول ٢٧ نشاطًا.

---

(٢٣) عبد الفتاح الجبالي، محرر، **الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٢٠ ـ ٢٢.

هكذا، وُجدت في مصر شركات قابضة لها شركات تابعة، في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية. وكان من المفترض أن يُعهد بإدارتها إلى جمعيات عمومية محترفة، تضم أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الأنشطة التي تزاولها الشركات. غير أنّ هذه الشركات كانت مصدرًا لتوظيف من ليست لديهم وظائف، بسبب خروجهم من الخدمة المدنية أو العسكرية، أو من لديهم تعاملات مهمة مع السلطة. ومع أنّ القانون الرقم ٢٠٣ حدّد القطاعات الخاضعة للخصخصة، إلا أنّه استثنى قطاعات أساسية في مجال المرافق والأنشطة الإستراتيجية مثل الإنتاج الحربي، وقناة السويس، ومصر للطيران، ومصر للتأمين؛ وإن كان دور القطاع الخاصّ توسّع في شركة مصر للطيران وفي المصارف وقطاع الاتصالات؛ أي أنّ استثناء القطاعات الإستراتيجية من الخصخصة لم يكن مطلقًا، بل كان لفترة محدودة أو موقّتًا، مع أنّ الكثير من الشركات في هذه القطاعات، لم تكن تعاني من خسائرَ فادحة. وقد جرى البيع - في كثير من الأحيان - من دون تقويم حقيقي لحجم أصول هذه الشركات ولما تتكبّده الدولة من خسائر. كما أنّ عدم التزام المستثمر بشروط التعاقد، أضرّ بالكثير من حقوق العمال والمستثمرين[(٢٤)].

ج - إدارة أصول الدولة بالمشاريع الاستثمارية الكبرى

أشار تقرير صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية إلى أنّ قرارات المسؤولين المصيرية التي اتُّخذت على مدى ثلاثة عقود - في ما يتعلّق بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة - كانت في مجملها خاطئة، وذات تكاليف اقتصادية كبيرة كلفت خزانة الدولة مليارات الجنيهات، بحكم أنّها مشروعات قومية.

كان أوّل تلك المشروعات نقل الوزارات إلى مدينة السادات بعد بناء **مجمع المصالح الحكومية** هناك بتكلفة ٨٥ مليون جنيه، حيث لا يزال المبنى مهجورًا. طُرح المشروع مرّة أخرى في عهد الرئيس مبارك ليكون رئة خاصّة للقاهرة، وأُهدر فيه نحو ٦٩٠ مليون جنيه، فضلًا عن الملايين التي أُهدرت

---

(٢٤) وزارة قطاع الأعمال العام، بيانات غير منشورة، ص ٦٠ - ٦١.

في دراسات جدوى نقل الفكرة إلى القاهرة الجديدة. كما طُرح مشروع **أرض الفيروز** بعد تحرير سيناء، وبلغت جملة التبرّعات فيه وقتها ٢٠٠ مليون جنيه.

وهناك مشروع **فوسفات أبو طرطور** شرق التفريعة الذي تبنّته حكومة الجنزوري؛ فقد وُزّعت الأراضي على المستثمرين، وأُنشئ الميناء، ووُضعت خطط للاستفادة من موقع المكان، واتُّفق مع الدول الأوروبية للمساهمة في المشروع ومدّ المرافق. وحتّى الآن لم يظهر المشروع إلى النور، مع أنّ تكاليف البنية الأساسية بلغت نحو مليارَي جنيه. كما تبنّت وزارة الجنزوري مشروع **خليج السويس**. وقد اتُّفق مع كبرى الشركات الصينية على تولّي إدارته. ومع إقالة الوزارة أُهدرت المبالغ التي أُنفقت فيه. وتَكَلَّفَ المشروع - آنذاك - نحو ١,٤ مليار جنيه.

أمّا مشروع **حديد أسوان**، فقد ظهر التفكير فيه في النصف الثاني من التسعينيات، حيث أعلنت الحكومة وجود مخزون من الحديد في منطقة وادي العلاقي شرق أسوان، وأُعلن عن مناقصة عالمية للدخول في هذا المشروع، فازت فيها شركة مصرية بالتعاون مع أكبر تجمُّع أوروبي للحديد في العالم (ألماني - فرنسي - إيطالي). وقد لاقى المشروع مصير المشروعات الأخرى بعد استقالة حكومة الجنزوري، حيث دُفع مبلغ يزيد على ١٢٠٠ مليون جنيه، وضاعت ٣٠٠٠ فرصة عمل لأهل الجنوب.

أما حكومة أحمد نظيف، فقد تبنت مشروع **الظهير الصحراوي** الذي بُنيت في إطاره ثلاث أو أربع قرى فقط؛ مع أنه كان يهدف إلى بناء ١٥٠٠ قرية، وإيجاد فرص عمل، وحماية الأراضي الزراعية، ورُصد له مبلغ ١,٥ مليار جنيه من الميزانية.

تستمر سلسلة إهدار المال العام، وتفويت فرص التعمير والعمل على المصريين؛ فقد كان هناك مشروع **ترعة السلام**، الذي أُعلن للرأي العام إبّان مباحثات السلام بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحم بيغين في عام ١٩٧٩. وكان المشروع يهدف إلى توصيل مياه النيل إلى سيناء. وقد بُنيَ بالفعل نصف المشروع ثمّ توقف، وأُهدر معه ٢,٥ مليون دولار. وكان مشروع **توشكي** آخر المشروعات القومية التي تبنّتها الحكومة

المصرية ـ وأُطلقت حملة إعلامية وإعلانية قبل تدشينه تكلفت مليون جنيه مصري ـ ويهدف إلى استصلاح خمسة ملايين فدان مع الوعد بانتقال ما بين ستّة وثمانية ملايين مواطن للعمل في المشروع. وأشارت الحكومة إلى أنّ الأرض سوف تُزرع قمحًا، والقمح سوف يُصدَّر، ويُغلق ـ بالتالي ـ ملفّ استيراد مصر للقمح نهائيًا. وقد كشف أحد الخبراء أنّ الدولة أنفقت على المشروع عشرة مليارات جنيه في ١٢ سنة، ولم يحقّق المشروع سوى ٥ في المئة من أهدافه. وقد توقّف المشروع في فرعه الثالث بقرار من أحمد نظيف، وسحبت الشركات معدّاتها بعد أن توقّفت الحكومة عن دفع مستحقاتها، واشترى الوليد بن طلال ١٢٠ ألف فدّان بثمنٍ بخس، ولم يستصلح منها سوى ألف فدّان[٢٥].

د ـ الدين المحلّي وتزايد عبئه

كانت من أهمّ التغيرات التي أحدثتها سياسة الإصلاحات الاقتصادية، زيادة حجم الدين المحلّي وعبئه؛ فقد تضاعف حجم الدين المحلي عدّة مرات منذ بداية الثمانينيات وحتى بداية الألفية الثالثة، وبعد أن كان لا يتجاوز ١١ مليار جنيه في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨١، ارتفع إلى ٤٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٠، ووصل إلى ٢١٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠١. ويوزّع الدين العامّ المحلّي على ثلاث جهات: الدين الحكومي المحلّي، ومديونية الهيئات الاقتصادية، وبنك الاستثمار القومي. ومن الممكن ملاحظة تغير ملحوظ في تركيبة الدائنين؛ فبينما كان البنك المركزي هو الدائن الرئيسي حتى بداية التسعينيات، حيث استحوذ على ٤٥ في المئة من إجمالي الدين العام المحلي، هبطت مساهمته إلى ٩ في المئة في مطلع الألفية، لمصلحة تصاعد القروض والتسهيلات من هيئة التأمينات والمعاشات التي أصبحت تساهم بنحو ٤٨ في المئة من الدين العام المحلي، وهو ما يفسر حرص وزير المالية على ضم الهيئة إلى وزارة المالية. وزادت مساهمة المصارف العاملة في مصر في الدين من ٩ في المئة في بداية التسعينيات إلى ١٨ في المئة في

---

(٢٥) صلاح جودة، **المشاريع القومية الكبرى** (القاهرة: مركز الدّراسات الاقتصادية، ٢٠٠٦)، ص ٢٤ ـ ٤٥، و«تقرير الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة،» (١٩٩٩).

مطلع الألفية، كما زادت مساهمة القطاع الخاص إلى ٢٣ في المئة مع مطلع الألفية[٢٦].

ومن ثمّ يمكن القول إنّ الحكومات المتعاقبة منذ نهاية التسعينيات، استنفدت مصادر تمويل الموازنة وعجزها، واقترضت من دون ضوابط، الأمر الذي كانت له تكلفة باهظة على الاقتصاد الكلّي تجسّدت في ارتفاع نسبة التضخّم.

ما لا شكّ فيه أنّ السياسات الاقتصادية التي طُبّقت في مصر خلال العقدين السابقين، أدّت إلى اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء. واستنادًا إلى بيانات مسح خاصّ بإنفاق الأسرة في مصر واستهلاكها، يتبين أنّ نحو ٢٢ في المئة من الأطفال في الفئة العمرية ٦ ـ ١٧ سنة يعملون ويعانون الحرمان؛ وأنّ نسبة الأطفال الفقراء في الفئة العمرية ذاتها تبلغ ٦,٦ في المئة في المحافظات الحضرية و٤,٤١ في المئة في المناطق الريفية في الوجه القبلي. وتتضاعف نسبة الفقر عند الأطفال الذين يكون آباؤهم بلا عمل[٢٧].

استنادًا إلى تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠، وصلت النسبة العامة للفقر إلى ٢١,٦ في المئة في عام ٢٠٠٩. وعلى مستوى شرائح الدخل الفردي، تشير بيانات التقرير إلى أنّ نسبة الفقر بين ٤٠ في المئة الذين يمثّلون الشريحة الدنيا من فئة ذوي الدخل المتدني بلغت ٢٢,٣ في المئة، وأن النسبة بين ٢٠ في المئة الذين يمثّلون الشريحة العليا في هذه الفئة بلغت ٤,٤ في المئة. وفي الأسر الفقيرة، يعاني الشباب خصوصًا الحرمان الناجم عن التدني الشديد والمستمر في القدرات، نتيجة انعدام الرعاية الصحية وانعدام فرص الحصول على التعليم. وجدير بالذكر أنّ القدرة على العمل وإمكان الحصول عليه، تكون محدودة لدى الشبّان غير الأصحاء، وذوي التعليم البسيط.

---

(٢٦) البنك المركزي المصري، «تقرير عن الأوضاع الائتمانية والمصرفية،» (٢٠٠٠).

(٢٧) معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠: شباب مصر بناة مستقبلها (القاهرة: [المعهد، ٢٠١٠])، ص ٧٨.

يحدّد التقرير سبعة أبعاد للفقر الذي يعاني منه أفراد الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٠ سنة من الشعب المصري. وهذه الأبعاد هي الصحة، التعليم، المأوى، التغذية، المياه، الصرف الصحي، المعلومات. وقد طاولت هذه الأبعاد ـ الفقر والحرمان وما يلحق بهما ـ جيلين من الشباب، حتّى وصلت نسبة الذين يعانون من حرمان حادّ إلى ٣٥ في المئة من إجمالي أفراد الفئة العمرية المذكورة. وقد ارتبطت مؤشّرات الحرمان هذه بتدني الدخل، ومن ثمّ بعدم امتلاك الأسرة للأصول المادية، وبتفشّي معدّلات البطالة؛ فمعظم الأعمال التي التحق بها الشباب في الفئة العمرية المذكورة هي أعمال موسمية أو غير مستقرة ومنخفضة الأجر. وهذا يعني أن الشباب ومن هم ضمن قوة العمل لا يستطيعون تنظيم حياتهم، ويصبحون عرضة للمؤثّرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة.

قُدِّرت معدّلات البطالة بين من هم في سنّ قوّة العمل، أي ١٥ سنة فما فوق، في عام ٢٠٠٩ بنحو ١٩ في المئة؛ وبلغت هذه المعدّلات ١٢ في المئة في الحضر، و٨ في المئة في الريف. ويتبين من تصنيف هؤلاء المتعطلين عن العمل بحسب مستوى التعليم، أن ٤,٨ في المئة منهم دون التعليم الثانوي، و٦٣ في المئة منهم حاصلون على تعليم ثانوي، و٣٣,٨ في المئة منهم حاصلون على تعليم جامعي.

تزداد معدّلات البطالة عند سكان العشوائيات، الذين يُقدَّر عددهم بنحو ١٥ مليون نسمة على الأقل، موزعين بين العشوائيات في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ومع أنّ العشوائيات ظهرت منذ منتصف السبعينيات، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة فاقت معدلات النمو في المدن الجديدة. وعلى عكس الفكرة الشائعة عن العشوائيات، فإن هذه المناطق ليست بالضرورة أحياء فقيرة أو متخلّفة أو غير مُنَظَّمة؛ ففي الغالب، تطور عدد كبير من هذه الكيانات إلى كيانات متماسكة، تربطها شبكات اجتماعية قوية وعلاقات ثقافية. وجدير بالذكر، أن العشوائيات أصبحت مصدرًا للبطالة وللعمالة الموسمية وغير المنظّمة في مصر، في إطار اقتصاد هامشي. وقد ارتبط ظهورها بالتحول من الاقتصاد القائم على الزراعة، وبالهجرة من الريف إلى العاصمة والمدن الكبرى، حيث فرص العمل في

قطاعي الصناعة والخدمات خصوصًا. لكن من هم في سن العمل من سكان العشوائيات، يُخفقون في المنافسة على هذه الأعمال بسبب العوامل الهيكلية ـ مؤشرات الفقر والحرمان ـ التي أُشير إليها سابقًا. وبسبب هذه التغيرات في حركة السكان، وتفاقم المشكلات الهيكلية في السنوات العشر الأخيرة، ثارت تساؤلات عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم مقارنة بالشباب الأقل تعليمًا، الذي يفترض أن يكون أقل مهارة. تكمن الإجابة عن ذلك، في نوع الوظائف التي تتوقع كل فئة الحصول عليها. فالوافدون الجدد إلى سوق العمل ـ على خلاف أقرانهم في الماضي الذين كانوا يتطلعون إلى العمل في القطاع العام ـ يتوقعون الحصول على وظائف في القطاع المنظَّم؛ ولهذا يرغبون في البقاء خارج قوّة العمل، ويبحثون في الوقت نفسه عن هذه الوظائف المتوافرة في القطاع الخاص وبمرتبات مجزية، وبذلك يدخلون في زمرة المتعطّلين. أمّا الذين هم أقلّ تعليمًا، ويُقصد بهم الحاصلون على تعليم ثانوي أو دون ذلك، فتتضاءل تطلعاتهم ويتجهون إلى الاقتصاد غير المنظم عقب تَسرُّبهم من المدرسة مباشرة. في ضوء ما سبق، يمكن تَفَهُّمُ اتّجاه معدلات البطالة في السنوات الماضية بين من هم في سن العمل ـ وخصوصًا من الحاصلين على التعليم الثانوي والجامعي ـ بسبب انحسار الآمال في التوظف في القطاع العام ومحدودية فرص التوظف في القطاع الخاصّ المنظم[٢٨].

شهدت مصر في المرحلة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير مباشرة ـ السنوات الثلاث الأخيرة على خصوصًا ـ توجّهًا نحو تحسين وضعية الأعمال، للوفاء بمعادلة الاستثمار المؤدِّي إلى الرفاهية الاجتماعية، وذلك باتّخاذ عدد من الخطوات ذات البعد التنظيمي ـ الإداري، ومنها:

(١) إنشاء بوّابة المشتريات الحكومية بالتعاون بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة المالية والهيئة العامة للخدمات الحكومية: تُعدُّ هذه البوَّابة، الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط؛ فقد صُمِّمت لتساعد الحكومة على نشر المناقصات المختلفة بواسطة شبكة المعلومات الدولية،

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

الإنترنت .وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء الرقم ٣٣ لعام ٢٠١٠ في شأن إلزام الجهات الحكومية المختلفة بنشر المناقصات على البوابة الإلكترونية للمشتريات الحكومية. يتضمن القرار إلزام هذه الجهات بنشر كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والممارسات المحدودة والمحلية التي تطرحها، على موقع المشتريات الحكومية، وكذلك كل ما يطرأ من تعديلات، من دون الإخلال بالإعلان عنها بالطريق الذي حدده قانون المناقصات والمزايدات، على أن يتضمن النشر البيانات التي يُعلَن عنها في الصحف. واستثنى القرار من النشر بعض الجهات (وزارة الدفاع والإنتاج الحربي وهيئة الأمن القومي) كما استثنى المناقصات والممارسات العامة التي تُقَدِّر السلطة المختصة بوزارة الداخلية عدم نشرها للدواعي التي تُقَدِّرها. ويتضمن القرار نشر قرارات التعاقد والترسِيَة، فيتيح بذلك آلية للمتابعة والمراقبة، وللمجتمع المدني أن يؤدي دور الرقيب.

(٢) مقترحات رفع كفاءة أداء الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وشفافيتها من خلال ربط قواعد البيانات القومية: اتخذت أجهزة الدولة من آليات التكنولوجيا الحديثة وسيلة للنهوض بهذه الأجهزة؛ فقد ظهرت حاجة مُلِحَّةٌ إلى وضع إطار قانوني ينظّم إتاحة البيانات والمعلومات وتداولها، ويحدد قواعد التنسيق بين الجهات العامة المعنية بهذا الشأن، ويفحص حالات تَضَرُّر الجهات الخاصة وهيئات المجتمع المدني في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات وقواعد إجراء البحوث الميدانية وتجميع البيانات. ويستدعي هذا التنظيم وضع توجُّهات محدّدة لإعداد مشروع «قانون حرية المعلومات وتداولها»، وإصدار القرارات المكمّلة والمنفّذة له. لهذا، فقد شرعت الحكومة في إصدار تنظيم جديد خاص بمديري المعلومات التنفيذيين (قرار رئيس مجلس الوزراء الرقم ٢٥٥٢ لعام ٢٠٠٩، في شأن إنشاء وظيفة المدير التنفيذي للمعلومات في دواوين الوزارات والمحافظات) يحدّد قواعد اختيارهم وترشيحهم، والمهمات المنوطة بهم؛ وهو ما من شأنه إيجاد تأثير إيجابي ظاهر في المواطنين، بواسطة الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم بكفاءة عالية.

(٣) تعديل قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة الرقم ٤٧/ ١٩٧٨: صدر القانون الحالي في ظروف مغايرة، وبهدف حماية الوظيفة على حساب حماية الأفراد وحقوق المجتمع، ووضع الوظيفة في مكانة أعلى من مكانة المواطن، بدلًا من أن تكون في خدمته. وبذلك تضيع المسؤولية ويستحيل إرساء قواعد واضحة للثواب والعقاب، ويتعذّر تقدير كفاءة أي من العاملين تقديرًا صحيحًا أو محاسبته حسابًا عادلًا. وقد أُدخلت تعديلات كثيرة على القانون الحالي على امتداد الثلاثين عامًا الماضية، إلّا أنها لم تغير كثيرًا من واقع الحال، ولم تساعد في إيجاد التأثيرات المَرجوَّة لما صدر من تشريعات وقوانين لتحسين الخدمات للمواطنين، أو لتحسين ظروف الاستثمار وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين. وهي لم تقترب من جوهر الفلسفة التي قام عليها القانون، ولم تجرؤ على تغيير طبيعة العلاقة بين الوظيفة والمواطن، بحيث تعيد إلى المواطن مكانته بوصفه دافع الضرائب الذي يُموّل هذه الوظائف، كي تكون في عونه وخدمته بدلًا من أن تكون عبئًا عليه. جرت محاولات لمعالجة أوجه القصور الشديد في قانون العاملين المدنيين الحالي، ووضع مشروع قانون جديد للوظيفة العامة يؤكد فكرة الجزاء الرادع، والالتزام بمعايير مدوّنات السلوك الوظيفي كجزء من تقييم الأداء، بدلًا من القانون الحالي الذي يُهدر الثواب والعقاب، ولا يطبّق عقوبة الفصل بوصفها جزاءً رادعًا، بل ويَنُصُّ على إزالة أثر أي جزاء إداري بعد ستة أشهر من وقوعه، حتى لا يؤثّر في ترقية الموظَّف أو علاوته، ويَظَلُّ ملَفُّه نظيفًا على الرغم من تكرار مخالفاته؛ وبذلك يستوي الموظّف الملتزم والموظّف غير الملتزم، ما دام الجزاء الذي طبّق عليه قد مُحي بمرور الزمن. ومع ذلك رُفض مشروع القانون الجديد بِرُمَّته.

(٤) شيوع الإهمال والفساد الإداري: أدّى قصور المساءلة، وغياب المحاسبة، وتضارب الاختصاصات، إلى شيوع الرشوة واستغلال المناصب العامة وسيادة المحسوبية. ويُقدّم جهاز الدولة الإداري كلَّ عامٍ ما يزيد على ٧٠ ألف قضية مختلفة، يُحفظ منها ٤٠ ألفًا ويُحكم في أقلّ منْ ألفين.

(٥) تنظيم ممارسات تضارب المصالح في مجال العمل العام[٢٩]: تبرز هذه المسألة عند التداخل الوظيفي بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث يكون من الصعب التفرقة بين ما هو عام وما هو خاص، بواسطة مؤشرات تضارب المصالح. وفي مصر يلاحِظ المتتبع للمجتمع في الآونة الأخيرة، أنّ هناك صعودًا كبيرًا لدور القطاع الخاص في الحياة السياسية، ووجود ملامح لتعارض المصالح. وقد أولت لجنة الشفافية والنزاهة، اهتمامًا خاصًا لمشكلات تضارب المصالح في العمل الوظيفي العام، انطلاقًا من تداخل موضوعات تضارب المصالح، بين ما هو سياسي وما هو قانوني ومجتمعي. وإذا كان المشرِّع المصري قد وعى أهمية تقرير نصوص قانونية رادعة لممارسات تضارب المصالح، إلّا أنها غير كافية. ومن هذه النصوص ما يتعلق بالعمل الوظيفي العام، مثل نصوص القانون الرقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ في شأن العاملين المدنيين في الدولة. فأحكام الفصل العاشر في القانون، تنظّم واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم؛ وقد جاء في المادة ٧٧ منه ما يلي[٣٠]:

- البند ١١: «يحظر على العامل أن يجمع بين وظيفته وأي عمل آخر يؤدّيه بذاته أو بالواسطة، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة، أو كان غير متّفق مع مقتضياتها، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون الرقم ١٢٥ لعام ١٩٦١ القاضي بقصر تعيين أي شخص على وظيفة واحدة».

- البند ١٢ الفقرة (د) «أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الإدارية للبيع، إذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته».

- الفقرة (هـ) «أن يزاول أي أعمال تجارية، أو أن يكون له أي مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته بوجه خاصّ».

---

(٢٩) تشير الأدبيات الحديثة إلى أنّ تعارض المصالح هو: قيام بعض المسؤولين في المجتمع بأعمال تتقاطع مع وظائفهم الرسمية، أي أن تعارض المصالح يحدث، عندما تتأثّر موضوعية قرار موظف عام واستقلاليته بمصلحة شخصية؛ مادية أو معنوية، تهمّه هو شخصيًا أو أحد أقربائه أو أصدقائه المقربين، أو حين يتأثّر أداؤه للوظيفة العامّة، لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

(٣٠) قانون نظام العاملين المدنيين بالدّولة الرقم ٤٧ لعام ١٩٧٨.

• الفقرة (و) «أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها، إلا إذا كان مندوبًا عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلي أو شركات القطاع العام».

• الفقرة (ز) «أن يستأجر أراضي أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته، إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله».

ومن النصوص القانونية المشار إليها آنفًا، نصوص القانون الرقم ٨٩ لعام ١٩٩٨، بشأن المناقصات والمزايدات[٣١]؛ فالمادّة ٣٩ منه تنصّ على أنه «يحظر على العاملين، بالجهات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، التقدم - بالذات أو بالواسطة - بعطاءات أو عروض لتلك الجهات، كما لا يجوز شراء أشياء منهم وتكليفهم بالقيام بأعمال، كما يحظر على العاملين في تلك الجهات الدخول - بالذات أو بالواسطة - في المزايدات أو الممارسات بأنواعها، إلا إذا كانت الأشياء المشتراة لاستعمالهم الخاص وكانت مطروحة للبيع عن طريق جهات أخرى غير جهة عملهم ولا تخضع لإشراف هذه الجهة».

وقد وضع المُشرِّع أحكامًا تنظّم مجالات أخرى، منها ما يتعلّق بأعضاء المجالس النيابية والمحلية[٣٢].

(٣١) قانون تنظيم المناقصات والمزايدات العامة في الدّولة الرقم ٨٩ لعام ١٩٩٨.

(٣٢) القانون الرقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ في أعضاء المجالس النيابية؛ قانون في شأن مجلس الشعب، المادة ٢٤ «إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من العاملين في الدولة أو في القطاع العام، يتفرغ لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله، وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة، ويحقُّ لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة، أن يتقاضى المرتب والبدلات والعلاوات المقررة لوظيفته أو عمله الأصلي من الجهة المعين بها طوال مدة عضويته، ولا يجوز مع ذلك أثناء مدة عضويته بمجلس الشعب، أن تقرر له أية معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله الأصلي».. المادة ٢٩ «لا يجوز أن يعين عضو مجلس الشعب في وظائف الحكومة أو القطاع العام وما في حكمها أو الشركات الأجنبية أثناء مدة عضويته، ويبطل أي تعيين على خلاف ذلك، إلا إذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهة إلى أخرى، أو كان بحكم قضائي أو بناء على قانون».. المادة ٣٢ «يمتنع على رئيس مجلس الشعب، بمجرد انتخابه رئيسًا، مزاولة مهنه تجارية أو غير تجارية أو أي وظيفة عامة أو خاصة؛ وإذا كان من العاملين في الدولة أو في القطاع العام، وطُبِّقَ في حقه حكم المادة ٢٤، مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكافأة وبين مرتب وظيفته أو عمله الأصلي».

جاءت هذه النصوص بأحكام تفصيلية تتعلّق ببعض ممارسات تغليب المصلحة الخاصة على مقتضيات المصلحة العامة، أي أنّها كانت معالجةً جزئية لتضارب المصالح. لذلك حاولت لجنة الشفافية والنزاهة في وزارة الدولة للتنمية الإدارية تشريع قاعدة عامة تحظر تضارب المصالح بمختلف مظاهره حظرًا تامًا، وتُطبّق على جميع المشتغلين بالعمل الوظيفي العام؛ لكنّ هذا الاقتراح رُفض، وكان يقضي بإلزام من يلتحق بعمل من أعمال الخدمة المدنية بالآتي:

- الإفصاح عن الأمور التي من شأنها إثارة شبهات تضارب المصالح أو تداخلها.

- تقرير قاعدة السرية والمحافظة على المعلومات التي تُتاح لكبار الموظّفين عند تقاعدهم لمدّة معقولة (ثلاث سنوات) إلّا في الحالات التي يقرِّر فيها القانون ضرورة الإفصاح عنها.

- تقييد بعض الوظائف العليا بقواعد للخروج إلى العمل الخاص، مثل: الحصول على إذن مسبق من الجهات المعنية وبما لا يتعارض مع مبادئ حرية العمل المنصوص عليها في الدستور.

- تشديد قواعد شغل بعض المناصب الوظيفية العامة باشتراط عدم مباشرة نشاط سابق يتضارب مع مقتضيات المنصب[٣٣].

يطرح الانهيار الذي تعرّض له الاقتصاد المصري في أقلّ من أسبوع تساؤلات مهمة عن وضع الجهود السابقة لتدعيم الشفافية والنزاهة في المعاملات الإدارية والاقتصادية في الدولة، وعن مصير تلك الجهود، وقصورها في خدمة الاقتصاد المصري للصمود في وجه التحولات الدرامية، خصوصًا أنّ تقرير «المجلس الوطني للتنافسية» لشهر أيار/ مايو ٢٠١٠، أشار إلى أنّ مؤشرات التنافسية لمصر ثبتت على مؤشر «٤» (مؤشر التنافسية هو من ١ إلى ٧ درجات). كما أشار التقرير إلى أنّ متوسط الدخل الفردي وصل

---

(٣٣) جمهورية مصر العربية، لجنة الشفافية والنزاهة، «التقرير الثالث: تعزيز جهود الشفافية والنزاهة،» (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢١ ـ ٢٨، والموقع الإلكتروني: <http: /ad.gov.eg/About + MSAD/Transparency + Committee>

في عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٦٠ دولارًا في السنة، مُقارنةً بـ ١٧٣٩ دولارًا في عام ٢٠٠٧. وبناء عليه خرجت مصر من تصنيفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من «دولة أقلّ نموًّا» إلى «دولة في مرحلة انتقالية» أو دولة نامية على أساس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وبهذه المؤشرات، سبقت مصر كلًّا من المغرب والجزائر وليبيا وسورية. وبإلقاء نظرة أعمق على مكونات هذا المؤشر، نجده يتكون من اثني عشر مؤشرًا فرعيًا. ونجد أن مؤشر مصر في قوّة المؤسّسات أو المؤسسية (المساءلة وأخلاقيات العمل والفساد وكفاءة الجهاز الحكومي والتداخل بين القطاعين العام والخاص والثقة في القطاع الخاص) ضعيف للغاية وفي تدهور منذ ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠. الأمر نفسه ينطبق على القدرة على الابتكار؛ كما أنّ التعليم الأساسي والرعاية الصحية لم يتطوّرا بالدرجة المأمولة (الاستفادة من التدفُّقات الاستثمارية في توفير الرعاية الصحية، والقضاء على بعض الأمراض المتوطِّنة مثل السل والملاريا، وخفض معدّلات وفيات الأطفال، والإنفاق على التعليم الأساسي من أجل رفع جودته)، حيث ثبت مؤشر مصر في هذين المجالين بين ٣ و٤ درجات. أمّا أعلى المؤشرات، فقد جاء في البنية الأساسية (حالة الطرق وجودتها، ووجود الموانئ والمطارات، وجودة إمداد شبكات الكهرباء)، ثمّ في كفاءة سوق العمل (مرونة سوق العمل، والاستفادة من المواهب والمبتكرين، وتطوّر الإجراءات في إنشاء المشروعات). جدير بالملاحظة أنّ أكثر المشاكل التي تواجه تحسين تنافسية الاقتصاد المصري هي على التوالي: ضعف الجهاز الإداري للدولة، التنظيم الضريبي غير الواضح، ضعف القوى العاملة وافتقارها إلى التدريب الملائم، التضخُّم، الفساد، عدم وضع قواعد تنظيم العمالة، تنظيم تداول العملة الأجنبية، تدنّي الصحة العامّة، السرقة والجريمة، التغير في القيادات الحكومية[٣٤].

تشير المؤشّرات السابقة إلى أنّ تَعامُل صانعي القرار في مصر - في

---

(٣٤) Egyptian National Competitiveness Council, «Green Egypt: «A Vision for Tomorrow»,» (The Seventh Egyptian Competitiveness Report, May 2010), pp. 47-64.

(المؤشرات أو المحاور الاثنا عشر للتنافسية هي: المؤسسات، البنية الأساسية، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة الأسواق والسلع، كفاءة سوق العمل، تعقّد السوق المالية، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تعقّد الأعمال والابتكار.

ظلّ النظام السابق ـ مع الأوضاع الاقتصادية كان جزئيًا، وافتقر إلى درس تأثير السياسات الاقتصادية في الأوضاع الاجتماعية وفي سوق العمل وفي تحقيق النموّ الاقتصادي، ومن ثمّ في شمول السياسات الاقتصادية بحيث تشمل معظم شرائح المجتمع. فإذا كان هناك تحسّن في وضع الأعمال، وفي خفض الوقت لبدء مشاريع استثمارية؛ فإنّ ضعف الجهاز الحكومي وبطء الإجراءات، ووجود مدفوعات غير مبرّرة، جميعها لم تساعد على الاستفادة ممّا طُبّق من إصلاحات.

٢ ـ أداء الاقتصاد المصري في مرحلة الثورة. . حسابات التكلفة والعائد

أ ـ الأداء القطاعي

دفع الاقتصاد المصري في مرحلة الثورة، ثمن توافر السلع العامّة وتحقيق التوزيع العادل للثروات التي تقاعس النظام السابق عن تحقيقها، سواء بواسطة الحكومة أو بالمشروعات الخاصة.

وقد ظهرت التأثيرات المباشرة لثورة ٢٥ يناير في المجال الاقتصادي في خسارة **البورصة المصرية**. وبعد أن كان الاهتمام بالبورصة ينحصر في المختصّين والمتعاملين معها، انتقل الاهتمام إلى الشعب بفئاته المختلفة، التي بادرت بالتنبيه إلى خطورة انهيار البورصة، ونظّمت حملات دعائية لإنقاذ البورصة، ودعت إلى التبرّع بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه لهذا الغرض تحت شعارات «إنقاذ الاقتصاد المصري»، وهو التحرّك الذي لاقى استجابة كبيرة من المصريين.

تعرّضت البورصة لخسائر ضخمة عقب اندلاع الثورة مباشرة، وقُدّرت هذه الخسائر في جلستين متتاليتين (الأربعاء والخميس ٢٦ و٢٧/ ١/ ٢٠١١)، بـ ٧٠ مليار جنيه من قيمة أسهمها، مقابل ٦١ مليار جنيه: إجمالي خسارتها إبّان الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وقد دفعت الخسائر المتلاحقة في البورصة المصرية عقب ٢٥ كانون الثاني/ يناير، إلى تجميد التداول في البورصة لأوّل مرة في تاريخها الحديث، أي منذ ١٩ عامًا[٣٥].

---

(٣٥) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.borsaegypt.com/forumdisplay.php?f=107>.

في ٢٦ كانون الثاني/ يناير شهدت مؤشّرات البورصة المصرية أكبر هبوط لها؛ حيث تراجع المؤشّر الرئيسي للبورصة EGX30 بنسبة ٦,١٤ في المئة بنحو ٤١٢,٧٣ نقطة ليصل إلى مستوى ٦٣١٠ نقطة، بينما تراجع مؤشّر الأسهم الصغرى EGX70 بنسبة ١٠,٤٤ في المئة. ولم يُفلح الإجراء الذي اتّخذته إدارة البورصة بوقف التداول على نحو ٤١ ورقة مالية لمدّة نصف ساعة، بعد أن تراجعت أسعارها بنسبة ١٠ في المئة، في وقف نزيف الخسائر الذي منيت به البورصة في هذا اليوم، والذي قُدّر بنحو ٣٠ مليار جنيه من قيمتها. وكان يوم الخميس ٢٧ كانون الثاني/ يناير، هو يوم الانهيار الحقيقي للبورصة المصرية، حيث تهاوى مؤشّر البورصة الرئيسي EXG30 بنحو ١٠,٥٢ في المئة مدفوعًا بعمليات بيع واسعة النطاق من جانب المستثمرين العرب والأجانب. كما سجّل مؤشّر البورصة الصغرى EGX70 أكبر نسبة هبوط بنحو ١٥,٤٢ في المئة معبّرًا عن حالة الهلع التي انتابت المستثمرين الأفراد. وهو ما اضطّر إدارة البورصة إلى وقف التداول لمدة ساعة في محاولة لوقف النزيف المتزايد من الانخفاض، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من تسجيل خسائر بلغت نحو ٤٠,٢٥ مليار جنيه من قيمة الأسهم الاسمية خلال هذا اليوم[٣٦].

قلّل البعض من أهمية هذه الخسائر، لكونها خسائر دفترية لمن باع أسهمه، ومعظمهم من الأجانب. ومع ذلك قرّرت إدارة البورصة تعليق التداول نتيجة للأحداث المتتالية، ومنعًا للارتباك، وللحفاظ على الأصول الوطنية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، وحمايتها من أخطار الخسائر الناتجة من عمليات البيع العشوائي التي قد تشهدها السوق بدافع الذعر والفزع الذي يسيطر على المتعاملين. وقد اتُّفقَ على عودة البورصة إلى العمل يوم الثلاثاء الموافق الأوّل من آذار/ مارس ٢٠١١، بعد ما يزيد على شهر من تعليق التداول، وخصوصًا أنّ استمرار إغلاق البورصة، كان من شأنه أن يُفقدها تصنيفها في ترتيب البورصات الناشئة، وكذلك تصنيف

---

(٣٦) أكرم حنا خليل، «أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصري،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

المؤسّسات المالية، الأمر الذي يتهدّد بخروج المزيد من الاستثمارات الأجنبية. لكنّ البورصة لم تعد إلّا يوم الأحد الموافق ٦ آذار/ مارس، وذلك لإعطاء فرصة أكبر للمتعاملين للاستفادة من الدعم الحكومي؛ إذ قدّمت الحكومة قرضًا للبورصة بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه. لم تعد البورصة إلى العمل بكل قوّتها؛ إذ اقتصر عدد ساعات التداول على ثلاث ساعات فقط، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية الأخرى بإيقاف التعاملات في البورصة لمدّة نصف ساعة، في حالة هبوط مؤشّر البورصة العام EGX100 بنسبة ٥ في المئة، وتعليق التعاملات نهائيًا حتى وقت إغلاق الجلسة في حالة هبوطها ١٠ في المئة[٣٧].

لم يقتصر الانهيار والتدهور على البورصة المصرية، إذ امتدّت سلسلة الانهيارات إلى **قطاع الخدمات** وفي مقدّمته قطاع السياحة. وقد جاء التراجع في قطاع الخدمات عقب يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير المعروف بجمعة الغضب، بسبب حالة الانفلات الأمني التي بدأت بانسحاب الشرطة من الشارع، وتهريب المساجين و«المسجّلين خطرًا»، وأعمال السرقة والنهب والتدمير التي تعرّض لها الكثير من المنشآت الحكومية والمنشآت الخاصّة. وقد أدّى ذلك إلى إصدار قرار بحظر التجوال ابتداء من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحًا، ثمّ زادت ساعات الحظر من الساعة الرابعة عصرًا حتى الساعة الثامنة صباحًا، ثمّ زادت لتبدأ من الساعة الثالثة عصرًا حتى الساعة الثامنة صباحًا، أي لمدّة ١٧ ساعة متواصلة، مع استمرار أعمال الترويع والنهب. ومع تقلّص عدد ساعات التجوال، تقلّص النشاط الاقتصادي، وتعطّلت الطاقات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من مصانع ومتاجر ومصارف ووسائل نقل ومواصلات، حتّى قارب الاقتصاد المصري الشلل التام.

أمّا في **قطاع الاتصالات**، فقد تسبّب قطع الحكومة لاتصالات الإنترنت على مدى خمسة أيام ـ وفق تقديرات منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ بتكبّد مصر خسائر قُدّرت بنحو ٩٠ مليون دولار، فضلًا عن الخسائر المالية

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

والمادية الذي تعرّض لها الكثير من محطّات المحمول وبعض محطّات الشركة المصرية للاتصالات من عمليات التخريب، وارتفعت أسعار بطاقات الشحن إلى الضعف. وكانت شركة الهاتف المحمول «موبينيل» قد أعلنت أنّ الخسائر المبدئية تقدّر بين ٨٠ و١٠٠ مليون جنيه[٣٨].

وإذا كان الطلب على السلع والمنتجات الغذائية قد تزايد في ضوء حالة الذعر والخوف من نفاد المخزون الغذائي في البيوت والمحالّ التجارية، فقد تزايد الطلب أيضًا على نوع آخر من السلع، وهو **السلاح**؛ فعقب الانفلات الأمني ازدهر سوق السلاح ـ خصوصًا في الصعيد ـ لحماية المنازل والمتاجر من السرقات.

وفي **قطاع النقل** تعرّضت ١٢ محطة مترو أنفاق للسرقة والنهب، وسُرقت الإيرادات وأجهزة الحاسب الآلي. وقُدّرت خسائر قطاع النقل من جرّاء الأحداث بنحو ١٥ مليون جنيه يوميًا، بمعدل مليون جنيه خسائر يومية لمترو الأنفاق، ونحو أربعة ملايين جنيه للسكك الحديد وعشرة ملايين للموانئ. أما في **قطاع الغزل والنسيج**، فقد تراجعت الطاقة الإنتاجية بنسبة ٥ في المئة، فضلًا عن تراجع عمليات البيع، ما أدّى إلى تعرّض شركة الغزل والنسيج لخسارة يومية بلغت ثلاثة ملايين جنيه.

سبقت الإشارة إلى أنّ **قطاع السياحة** كان من أسرع وأكبر القطاعات المتضرّرة. فهذا القطاع يساهم بنحو ١١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ويعمل فيه نحو ١٢ في المئة من إجمالي قوّة العمل في مصر، إضافة إلى أنّه مورد أساسي للنقد الأجنبي. قُدّر عدد السياح الذين غادروا مصر في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير بنحو ٢١٠ آلاف سائح، ما تسبّب بانخفاض الإنفاق السياحي بنحو ١٧٨ مليون دولار خلال هذا الأسبوع، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء[٣٩].

---

(٣٨) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم ١، ٤» ص ٥ و٦.

(٣٩) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم ٣، ٤» ص ٩ و١٠.

كما تأثّر قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية والتشييد والبناء بشدّة نتيجة للأحداث التي تلت ثورة ٢٥ يناير؛ فقد بلغت قيمة إجمالي الخسائر المحقّقة في قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية في القاهرة الكبرى، ومدن القناة، والإسكندرية، والعاشر من رمضان، نحو ٣٨٠٠ مليون جنيه بنسبة ٠,٧ في المئة من إجمالي الإنتاج السنوي، كما وصلت الطاقة العاطلة إلى ٦٠ في المئة من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة في خلال هذه الفترة. وجاءت صناعة المنتجات الغذائية في مقدّمة الصناعات التحويلية الخاسرة، تلاها قطاع التشييد والبناء؛ إذ وصلت خسائر هذا القطاع في الفترة نفسها إلى ٧٦٥ مليون جنيه مع وجود أربعة ملايين عامل غير منتظم قد تضرّر من جرّاء تراجع هذا القطاع[٤٠].

ما لا شكّ فيه، أنّ تراجع معدّلات الإنتاج والاستثمار قد أحدث خسائر كبيرة في القطاع المصرفي؛ إذ تعطّل الجهاز المصرفي بأكمله ولأطول مدة ـ على فترتين: الفترة الأولى من ٣٠ كانون الثاني/ يناير إلى ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١، بسبب عدم التأمين الكافي للمصارف، وصعوبة وصول الموظّفين إلى مقارّها من جرّاء حظر التجوال، والفترة الثانية من ١٤ شباط/ فبراير إلى ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، بسبب احتجاجات الموظّفين في معظم المصارف. وكان المصرف المركزي قد وضع حدودًا للسحب النقدي اليومي للأفراد، بحيث لا يتعدّى ٥٠ ألف جنيه مصري وعشرة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، مع إتاحة السحب النقدي من دون حدٍّ أقصى للعملاء من الشركات، وعدم فرض قيود على التحويلات بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية. وقد توقّع الكثير من المصارف أن يسحب العملاء النقد الأجنبي، فعمد البنك الأهلي ـ على سبيل المثال ـ إلى إحضار ٣٥٠ مليون دولار من أرصدته في الخارج، وأحضر بنك مصر ٢٠٠ مليون دولار من الخارج على سبيل الاحتياط؛ لكن تبين أن هذا التخوّف لم يكن في محلّه. ثمّ ظهر تخوّف من الوقفات الاحتجاجية لموظّفي المصارف، ما دفع محافظ المصرف المركزي إلى تعطيل المصارف لمدّة ثلاثة أيام، ما صعّد من الأخطار

---

(٤٠) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم ٤٠٥، ص ١٠.

المحدقة بالقطاع المصرفي في ظلّ التخوّف من قطع العلاقة مع شبكة المراسلين الأجانب، ومن ثمّ عدم الإفراج الجمركي عن سلع إستراتيجية مهمّة كالقمح والسكر والإنسولين. وبسبب هذه التطوّرات وسعي المستثمرين الأجانب لبيع أسهمهم في البورصة وتحويلها إلى الدولار الأميركي، هبط الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٥ أمام الدولار، حتى وصل إلى ٥,٨٥ جنيهًا في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١[٤١].

أدّت الاحتجاجات الفئوية التي خرجت بعد الثورة، وخصوصًا بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في ١٢ شباط/ فبراير، إلى ارتفاع فاتورة الإنفاق من أجل امتصاص غضب المواطنين وطمأنتهم. أدّى ذلك إلى زيادة خسائر الاقتصاد المصري، حيث بدأ عدد من القطاعات العمّالية سلسلة من الاعتصامات والإضرابات، شملت قطاعات الكهرباء والزراعة، والاتصالات، والتعليم، والصحة، والمصارف، والنفط، والبريد، والشرطة، والنقل؛ وذلك بهدف وضع صيغة عادلة لتوزيع الأجور داخل القطاعات الإنتاجية، والقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للأجور، ووضع ضوابط صارمة لمحاسبة أصحاب الأعمال على ممارساتهم التعسّفية ضدّ العمّال، وإجبار أصحاب الأعمال على الالتزام بنصوص قانون العمل المتعلّقة بساعات العمل والإجازات والأجر الإضافي. كما كانت هناك مطالب أخرى تتعلّق برحيل رئيس الشركة أو المؤسّسة.

رصدت وزارة المالية خمسة مليارات جنيه لتعويض المتضرّرين من الأحداث المصاحبة للانفلات الأمني، مثل أصحاب المنشآت والمحالّ التجارية والمركبات الخاصّة والأجرة والنقل، التي تعرّضت للتخريب والتلف؛ إضافة إلى إعانة البطالة وقيمة المتأخّرات الضريبية التي سمحت بها الحكومة للمتضرّرين من أصحاب المنشآت الصناعية. وتقرّر تأخير أقساط مشروع التاكسي الجديد، إضافة إلى علاوة الموظّفين التي صرفت في نيسان/ أبريل، بدلًا من حزيران/ يونيو وبلغت ٧٠٠ مليون جنيه.

---

(٤١) *Monthly Statistical Bulletin* (March 2011), pp. 29-31, and <http://www.cbe.org.egpublications.htm>.

ومما لا شكّ فيه أنّ المبالغ المرصودة لتعويض نقص العدالة الاجتماعية لما قبل ثورة ٢٥ يناير، قد تعدّت ـ حتى وقت كتابة هذه الورقة ـ الـ ١٥ مليار جنيه مصري، وهو حجم خسائر مصر الذي رصدته وزارة المالية عشية الأزمة المالية العالمية[٤٢].

ب ـ الأصول المهرّبة إلى الخارج

إذا كانت الأرقام السابقة هي ما رُصد فعلًا، فإن الثورة كشفت عن أرقام أخرى لم يتمكّن المجتمع من رصدها بدقّة حتى الآن؛ وهي أرقام تتعلّق بالخسائر المالية المتأتية من جرائم فساد، أو ما يُطلق عليه الأصول المنهوبة، وجرائم غسل الأموال، وتهريب الآثار؛ ويُعَدُّ النظام الحاكم السابق متورّطًا فيها.

في البلدان النامية ـ ومصر منها بالطبع ـ يلجأ المسؤولون إلى إخفاء الأصول المنهوبة، وخصوصًا ما نهبته الشخصيات العامة (من مصادر شتى؛ كالرشوة والفساد وغسيل الأموال وبخس قيمة الأصول والابتزاز، وغير ذلك) بطرق شتّى داخل البلاد أو خارجها، وعن طريق آليات بسيطة، أو آليات معقدّة بمسارات وأعمال متراكبة، تبدو شرعيةً ظاهرًا، لكنّها تعمل على إخفاء مصدر الأموال أو الأصول بطرق ملتوية. وتوصف هذه الطرق بأنّها أفكار خلّاقة، وتُعطى هذه الأصول الصفة القانونية بل وتُدفع الضرائب المُستحقّة عليها لضمان قبول الدولة المستضيفة لها. ومن المعروف أنّ لكلّ مصدر من تلك الأصول طريقة أو أكثر، أو آلية مفضّلة، للنهب والإخفاء، لضمان عدم كشفها أو تسريب بياناتها للغير. وتُعَدُّ مصر الدولة الرقم ٨٩ من حيث الثراء، وفقًا لمعايير الدخل الفردي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product -GDP).

إجمالًا، يمكن القول إنّ هناك خمسة محاور إفساد واستنزاف ونهب للموارد متعارف عليها، تطبّق في شأنها، في مصر، قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). وهذه المحاور هي:

---

(٤٢) خليل، «أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصري،» ص ٢٢٩ ـ ٢٣٦.

ـ عمليات الفساد، ونهب الموارد والأصول والممتلكات وسرقتها، وغسيل الأموال بطرق مختلفة، كما سيرد ذكره لاحقًا. يقوم بذلك إمّا أفراد ذوو سلطة (في مواقع اتخاذ القرار بغضّ النظر عن الصفة الوظيفية)، أو أتباعهم (من العاملين معهم أو الأسرة والأقارب)، أو مؤسّسات وشركات خاصّة (الشركات الوسيطة والوسطاء والوكلاء) أو حتى مؤسّسات الدولة الرسمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما فعلته الدولة نفسها لتقنين دخول الأموال والممتلكات الليبية والبترول الليبي وقت الحظر على ليبيا بعد عملية لوكربي في عام ١٩٨٨؛ فقد خلق ذلك طبقة تجارية طفيلية غير شرعية، لكنّها قانونية تحظى بدعم مؤسّسات الدولة. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، عدم اعتراف الدولة بإجراء عمليات تجارية مع دول أخرى قُطعت العلاقات الدبلوماسية معها، مثل تجارة المنتجات البترولية مع إيران في السنوات الأخيرة عن طريق وسطاء وشركات بينية (وسيطة)، وكذلك إعادة بيع الديون الوطنية وتداولها بعد شرائها سرًّا.

ـ اقتناص الموارد البشرية الوطنية الكفؤة والمتميزة، لمصلحة شركات ومؤسّسات في دول أخرى مع عدم الاستفادة منها محليًا. وتُعَدُّ هذه الكفاءات الوطنية ـ في دول أخرى ـ من الأصول الوطنية التي تنبغي حمايتها ودعمها. ومصر لديها قوى بشرية كفؤة، لكنّها تفقد عائدها القومي بسبب عمليات التهميش المتعمّد (كما في المؤسّسات الجامعية والأكاديمية)، والتغريب (التكليفات للأطبّاء والمدرسّين)، وترك الدولة من دون بنية علمية أساسية، من أجل تشجيع عمليات الاستيراد، وترويج نظرية الاستسهال والاستعانة بالخارج[٤٣].

ـ تجارة السلاح بطريقة غير شرعية، مثلما حدث في الماضي من تمويل مباشر وغير مباشر للعمليات المسلحة، بتمويل نقدي، أو بمعدّات، أو بالتدريب والتزويد بالخبرات، بغض النظر عن شرعيتها. وقد حدث هذا في الحرب الأفغانية في الثمانينيات، وحرب العراق ـ إيران، ودخول العراق الكويت في عام ١٩٩١.

---

(٤٣) Jean-Pierre Brun [et al.], *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners* (Washington, DC: World Bank, UNODC, 2011), pp. 5-19.

- سوء استغلال الموارد الطبيعية للدولة مثل المناجم والموارد المائية؛ وإقامة مشروعات بنية أساسية بلا جدوى مثل فوسفات أبو طرطور، وفحم المغارة، وتوشكي، وترعة السلام، نظير مصالح مادية ومعنوية مع الشركات المنفذّة والمموّلة؛ وإنشاء الشركات الوسيطة لتقنين العمليات، نظير نِسب أرباح غير شرعية، أو بسبب التكاسل العمدي، والغفلة عن تدخُّل جهات ودول في مصادر الموارد المائية في مصبّات النيل.

- استخدام السياسة الخارجية، والحرب ضد الإرهاب، والمنظومة الأمنية، من أجل مصالح اقتصادية غير شرعية، مثل عمليات التنصُّت والمراقبة غير الشرعية لتحقيق مصالح خاصّة، واستغلال المعلومات الداخلية لشركات السمسرة، للتلاعب بالبورصة عمدًا. يتعدّى الأمر ذلك إلى قيام الجهات الأمنية بعمليات وهمية لإيجاد التمويل لعمليات أخرى، والضغط على السياسيين المحليين وفي الخارج، بابتزازهم بعيدًا عن عين العامّة من الشعب. وقد كانت الحرب ضدّ الإرهاب ذروة الاستغلال؛ إذ استخدمت بطرق شتّى لتسهيل بل تمرير عمليات التزوير غير الشرعية.

تشير المصادر العالمية مثل منظّمة النزاهة المالية العالمية (Global Financial Integrity) في تقريرها الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إلى أنّ ما نُهب من مصر عن طريق الفساد المؤسّسي الحكومي يتعدّى ستّة مليارات دولار سنويًا، بإجمالي يفوق ٥٧,٢ مليار دولار للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨؛ إضافة إلى ما نُهب داخليًا[٤٤]. ولهذا ليس العمل المطلوب بالبسيط؛ نظرًا إلى وجود تداخلات مع دول ومؤسّسات وهيئات على مستوى العالم، إضافة إلى طول فترة النهب (٣٠ عامًا). هذا يؤدّي إلى تعقيد الإجراءات، لكن من الممكن الاستعانة بمؤسّسات دولية تتعاون في مجال الكشف عن الأصول المهرّبة. ومن هذه المؤسّسات على سبيل المثال: اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، المنظمة الأفرو ـ مصرية لحقوق الإنسان (Afro Egyptian Human Rights Organization)، كي يستجيبوا لطلبات معينة، هي ـ في الغالب الأعمّ ـ طلبات شخصية، ما لا يمكن طرحه على «مصريون ضدّ

(٤٤) United Nations Convention Against Corruption (UNCAC), and Global Financial Integrity, 2011, on the Web: <http://www.gfip.org/index.php?option=com-contentstask...id> (Accessed 26 January 2011).

الفساد» (Egyptian Against Corruption)؛ إضافة إلى ٢٤٠ هيئة مدنية على مستوى العالم تتعاون للهدف نفسه ألا وهو الكشف عن الأصول المنهوبة والتدفقات غير الشرعية. وجدير بالذكر أنّ التحفّظ الحادث عن الأصول في الخارج هو تحفّظ إداري لمدّة عام واحد، وعلينا في خلالها إثبات القضية؛ هذا مع العلم أن من الممكن تدوير هذه الأصول بطرق أخرى مشبوهة.

قامت سويسرا بعد ساعتين فقط من تخلّي الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، بتجميد أصوله المادية في المصارف السويسرية كلها، لضمان عدم إهدار أو تدوير أصول تخص الدولة المصرية ويجب أن تؤول إليها، وذلك وفقًا للقانون الصادر في الأوّل من شباط/فبراير ٢٠١١ تحت اسم «قانون ردّ الأصول غير المشروعة» (Restitution of Illicit Assets Act RIAA). لكنّ القانون، وفقًا للبيان الصادر بخصوص حالة مصر، يتضّمن الشروط التالية:

ـ وجود آلية انتقال ديمقراطي للحكم المدني؛ وهو ما يقوم به المجلس العسكري حاليًا.

ـ إثبات تجاوزات الرئيس السابق وتجريمه بما يُلزم الردّ والتغريم، مع حصر الأصول غير المشروعة التي نُهبت.

ـ إثبات فساد مؤسّسة الحكم السابق وتجاوزاتها، وتطهير مؤسّسة الحكم الحالية منه بما يضمن عدم إعادة النهب مرة أخرى.

ـ وجود آليات تشغيل بعد الاسترجاع، وعدم استخدام الأصول لسداد مديونيات سابقة، أو في مجالات إنفاق وقتية، أو لتدوير الفساد مرة أخرى، ووضع ضمانات وآليات لعدم نهبها مرّة أخرى.

ـ وجود دعم مالي مناسب للإنفاق على عمليات التقصي والاسترداد، بما تعنيه من عمليات تشغيل، واستعانة بمختصّين وخبراء ومُتحرِّين ماليين ومصرفيين ومراجعين ماليين وقانونيين، ومهمات أخرى[٤٥].

---

(٤٥) Restitution of Illicit Assets Act (RIAA), «The Federal Act on the Restitution of Assets of Politically Exposed Persons Obtained by Unlawful Means,» (1 October 2010), pp. 2-7.

استنتاجات

- لم تنتهِ الثورة المصرية - ثورة ٢٥ يناير - بعد، ومن ثمّ يصعب رصد اتجاهات الاقتصاد المصري بدقّة في المرحلة الراهنة.

- قامت ثورة ٢٥ يناير بسبب تعارض المصالح في جميع المجالات: الاقتصادية والسياسية، وسيادة رأسمالية أوليغارشية.

- إنّ القوانين والتشريعات التي سمحت بتكوين شبكات من الفساد المالي والإداري، امتدّت آثارها وتداعياتها إلى الخارج بتهريب أصول وممتلكات للدولة، وما زالت سارية، ويجري العمل بها في المرحلة الانتقالية الحالية، ما ينذر باحتمال تكرار المخالفات السابقة.

- إنّ الحكومة المصرية الحالية - حكومة عصام شرف - وإن كانت أكّدت توجّهها نحو دعم الاقتصاد الحرّ، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ إلّا أنّ الاستجابة السريعة للمطالب الفئوية الناجمة عن اختلالات هياكل الأجور، قد تؤخّر المشروع الرأسمالي لمصلحة مشروع العدالة الاجتماعية بعض الوقت، بل قد تقوّض الأخير في حال استمرار النقص المتزايد في موارد الدولة المالية الناجم عن توقُّف عجلة الإنتاج.

- ضرورة إقرار مشاريع القوانين التي اقتُرحت قبل ثورة ٢٥ يناير (قانون الوظيفة العامّة الجديد - قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات)، إضافة إلى تفعيل القوانين الخاصّة بالمناقصات والمزايدات؛ ومنع الممارسات الاحتكارية لضبط السوق المصرية، وإحداث تأثير لسياسات تعديل الأجور النافذة.

قد تكون خسائر الاقتصاد المصري خسائر وقتية إذا ما قورنت بالتداعيات الإيجابية للثورة التي تتجلّى في فتح ملفات الفساد السياسي والمالي وكسر حلقة الاحتكارات، وفي إنفاذ القانون بحقّ المخالفين. كما أنّ تعافي الاقتصاد المصري من تلك الخسائر، مرهون بطول الفترة الانتقالية أو قصرها، وبتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

الفصل الرابع عشر

محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر

شيماء حطب(*)

(*) باحثة مصرية.

مقدمة

تتسم اللحظات الثورية بسرعة الأحداث وتلاحقها. وقد تصل الأحداث في الكثير من الأحيان إلى التزامن والتشابك وربّما التعارض، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بمسارٍ محدّد للأحداث؛ فقد أكّد زيغمونت بومان أهمية تصوّر الحدث الثوري بوصفه «عملية» على خطّ متواتر، يبدأ بانفجار الحدث وينتهي بما ستفرزه التفاعلات الثورية من ترتيبات اقتصادية ـ اجتماعية وهندسة مؤسّسية، مع ضرورة التخلّي عن تصوُّر حتمية تدفّق الحدث في اتجاه خطّي متصاعد يقود إلى نتيجة معروفة سلفًا[1].

لم يكن تلاحُق الأحداث الذي بدأ على الساحة المصرية منذ ٢٥ كانون الثاني/ يناير انفجارًا وليد تلك اللحظة الزمنية، بل هو يحمل في طياته الكثير من الأسباب البنيوية الدافعة في اتجاه الفعل الثوري[2]. وتصوير النضال الاجتماعي المتصاعد على أنه حدث وليد لحظة معينة أشبه بالتقاط صورة فوتوغرافية في اقتراب ساكن مُختزل عند نقطة زمنية بعينها؛ إذ يتعين لتعميق فهم أي عمل ثوري، تبنّي اقتراب حركي ـ زمني أشبه بلقطات فيديو مسجلة تُمكّن من الإلمام بجميع الزوايا المحيطة بالظاهرة موضع التحليل[3]، كما أن السياسات النضالية الاحتجاجية هي نتاج عملية اتّصالية تداخلت في أبعادها، بتعقيدات متعددة، وعمليات تكوين هويات ومعانٍ جديدة لمواجهة هياكل القوى المسيطرة، بل وتحمل في طياتها مخزونًا للفعل السياسي ـ

---

(١) Zygmunt Bauman, «A Revolution in the Theory of Revolutions?,» *International Political Science Review*, vol. 15, no. 1 (January 1994), pp. 15-16.

(٢) Charles Tilly, *Contentious Performances*, Cambridge Studies in Contentious Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 8-10.

(٣) Colin Hay, *Political Analysis: A critical Introduction* (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 145-149.

الاجتماعي، وتفاعلات روتينية معيشة ومتبادلة، تكوّن بمجملها مخزونًا للأداء الاحتجاجي (Performance and Action Contentious Repertoire). وقد يوجد مخزون الفعل في حركات اجتماعية أو ثورات تتفاوت في شدّتها وكثافتها تبعًا للتفاعلات الاجتماعية بين المشاركين في الحركة أو الثورة من ناحية، والنظام السياسي، ومدى سيطرة الأخير على أجهزة الدولة القمعية من ناحية أخرى(٤).

منذ إعلان الولايات المتحدة الأميركية الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، ونزول الكثير من القوى السياسية «الكامنة» إلى الشارع للتظاهر احتجاجًا على السياسات الأميركية، خرجت من رحم تلك العمليات التواصلية والتفاعلية حركات مصرية تدعو إلى تغيير الواقع السياسي المصري. وكانت حركة كفاية أبرز هذه الحركات، وعارضت خطّة تمديد الحكم للرئيس السابق أو توريثه للابن. وبعد أن دعا عمّال غزل المحلة في محافظة الغربية شمال القاهرة إلى الإضراب ضدّ تدنّي الأجور وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع الأسعار، أُسّست حركة «٦ أبريل» تجاوبًا مع حركات العمّال الاحتجاجية، التي بدأت تتراكم وتُكوّن نمطًا للأداء الاحتجاجي منذ عام ٢٠٠٨ بمساندة قطاعات واسعة من المواطنين. وتزايدت حدّة مخزون الفعل النضالي مع مقتل الشاب خالد سعيد على يد أفراد من جهاز الشرطة في مدينة الإسكندرية، فأُنشئت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك تضامنًا مع القضية، وتسيست معها الإحباطات السياسية المتراكمة عن طريق شبكة عنكبوتية على الفضاء الإلكتروني، الذي تحوّل إلى مجال عامّ افتراضي للاتصال بين عدد من النشطاء السياسيين. وأخيرًا، كان لظهور محمد البرادعي ـ مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق ـ وإعلان أنصاره إنشاء «الجمعية الوطنية للتغيير»، أثره في إحداث مزيد من التراكم في المخزون النضالي وتقويض دعائم الطبقة السياسية الحاكمة؛ فقد نادى البرادعي بضرورة إحداث إصلاحات دستورية وسياسية شاملة تتعلّق بإقرار شروط غير تعجيزية للترشح للرئاسة وتحديد مدّتها، وإلغاء قانون الطوارئ، ووضع حدّ للاعتقالات السياسية ووحشية الأجهزة الأمنية القمعية.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١٢.

وجاء تزييف الانتخابات التشريعية الأخيرة في ٢٠١٠، وإقصاء قوى المعارضة، ونكوص الحزب الوطني السابق عن محاولاته الإصلاحية التحريرية للساحة السياسية، ليقضي على أي أمل في الإصلاح من داخل النظام السلطوي. أدّى ذلك إلى تزايد حالة الإحباط السياسي والاجتماعي القائم؛ فالحقّ في التنظيم والتعبير كان موجودًا لكنه قائم بقدر محدود، وغياب التنظيم الواسع والرؤية الموحّدة لدى القوى السياسية حدّ من الطموحات الثورية. ثمّ جاءت ثورة الياسمين في تونس التي كان لها أبلغ الأثر في دفع القوى التقدمية المصرية نحو الفعل السياسي.

هناك جدل في شأن تكييف أحداث ٢٥ كانون الثاني/ يناير التاريخية وما إذا كانت ثورة كاملة، أم أنها انتفاضة شعبية حضرية في الأساس، أفضت إلى اقتلاع رأس النظام من دون المساس بالترتيبات المؤسسية والبنية الاجتماعية السلطوية المترسّخة في أركان شتّى من الدولة، إذ لا تزال الضبابية وغموض المسار هما الحاكم لهذه اللحظة الاستثنائية في تاريخ الدولة المصرية. وبعيدًا من هذا الجدل، فالثابت أنّ الدولة المصرية تشهد لحظة تاريخية حرجة (Critical Juncture Historical Institutionalism) أدّت وفقًا لمنهج المؤسسية التاريخية (Historical Institutionalism) - إلى انقطاع في التوازن السياسي - الاجتماعي القائم (Punctuated Equilibrium). وسوف تتمخّض تفاعلات هذه الحالة وإفرازاتها السياسية الاجتماعية عن تبعية المسار (Pathdependece)، بحيث يستمرّ الاستثمار في ما يقام من هياكلَ وقواعدَ تنظيمية ومؤسّسية حتّى الوصول إلى مرحلة الاستقرار المؤسسي التي تتحدّد معها ملامح النظام السياسي الجديد. وهذا لا يعني التسليم بـ «حتمية التبعية المؤسسية» لما يقام من قواعد ومؤسّسات في هذه اللحظة التاريخية من التوازن المبتور؛ فهناك دائمًا فرص سانحة لتصحيح المسار، حيث ستؤثّر المناورات الإستراتيجية للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الأنماط المؤسسية القائمة، وفي المسار البنائي المستقبلي للمؤسسات[٥].

(٥) Colin Hay and Daniel Wincott, «Structure, Agency and Historical Institutionalism,» *Political Studies*, vol. 46, no. 5 (December 1998), pp. 951-957, and Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor, «Political Science and the Three New Institutionalisms,» *Political Studies*, vol. 44, no. 5 (December 1996), p. 936.

عليه، تكمن الإشكالية الرئيسية لبحث الواقع المصري بعد الثورة في تساؤل رئيسي: هل ستقود هذه المرحلة التاريخية من انقطاع التوازنات السياسية ـ الاجتماعية، إلى المضي قدمًا نحو عمليات التحوُّل الديمقراطي بالمعنى الأوسع والأشمل للمفهوم، بحيث لا تتضمّن ما هو سياسي فحسب بل تمتدّ لتمسّ ما هو اجتماعي أيضًا؟ أم ستسفر هذه اللحظة التاريخية عن فوضى مجتمعية تعجز التفاعلات بين القوى المجتمعية والسياسية عن تجاوزها، ما يؤدّي إلى تعزيز الدور السياسي للعسكر، أو يقود ـ في أحسن تقدير ـ إلى انبثاق نظام ديمقراطي هشّ ومشوَّه لدولة مصرية ضعيفة؟

بات موضوع التحوُّل الديمقراطي يشغل حيزًا متناميًا من شواغل المحلّلين السياسيين، في محاولة لاستجلاء مختلف التباينات القائمة بين التناول المعاصر والتقليدي لظاهرة التحول الديمقراطي، والكشف عن أدوار القوى المختلفة الفاعلة في التحوُّل، الأمر الذي دفع إلى مراجعة المناهج والأساليب القائمة، وتأكيد تعقيدات عملية التحول الديمقراطي، ومساهمة الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والمؤسّسية في تفاعلاتها، بما يصعّب من مهامّ التنبؤ بمسار العملية، ومستقبل الاستمرار، ومآلات التطوُّر؛ فهي عملية تتبلور ملامحها عبر فترات زمنية طويلة، وتحتاج إلى مؤسّسات قوية وبنى اجتماعية وثقافية مساندة، إلى جانب دور قوي ورشيد للدولة كي تصل إلى مراحل النضج والاستقرار.

للإجابة عن إشكالية مسار التحوُّل الديمقراطي في مصر بعد الثورة، واستعراض الآليات اللازمة لتأمين عملية تحوُّل ناجحة وتجنُّب المسار الفوضوي، يبدأ هذا البحث بتحليل التطوُّرات التي طرأت على النظرية الديمقراطية نتيجة تحوُّلات أنطولوجية ومعرفية في حقل السياسات المقارنة. بفعل هذه التحوُّلات، لم تعد الظاهرة الاجتماعية تختزل في عوامل سببية على مستوى واحد للتحليل، ولم يعد ممكنًا الكشف عن مسار التحول الديمقراطي بتحليل عامل فردي بعينه، أو بنيوي، أو ثقافي وما سيقود إليه من مآلات. ثمّ ينتقل البحث إلى إلقاء الضوء على أثر الثورات في مسار التحول الديمقراطي في نظرة تحليلية لمحورية دور الفرد، وملامح الهيكل الخطابي، وإفرازات العمليات التفاعلية بين الدول والمجتمع من مؤسّسات

ومعايير وممارسات كاشفة عن المسار المستقبلي للتحوّل الديمقراطي. وينتهي البحث بإلقاء الضوء على خريطة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلية، وأثر تفاعلاتها ونضالها ومواقفها الإدراكية في مسار التحول الديمقراطي.

أولًا: النظرية الديمقراطية

تعدّدت التعريفات التي طرحتها الأدبيات لمفهوم الديمقراطية، ربما كان أبرزها تاريخيًا تلك التي طرحها شومبيتر وداهل وروستو. فقد أشار جوزيف شومبيتر إلى الحدّ الأدنى الإجرائي للمفهوم في إشارة إلى ضرورة وجود انتخابات دورية حرّة ونزيهة كإجراء لاختيار الحاكم[٦]. وركّز روبرت داهل على ركنين أساسيين للديمقراطية: يتجلّى الركن **الأول** في المنافسة التي تكفلها الآلية الانتخابية، التي لا بد من أن تكون حرّة وحاسمة، ويتعلق الركن **الثاني** بضمانات المشاركة المجتمعية في العملية السياسية وصنع القرار[٧]. وطوّر روستو نموذجًا حركيًا للتحول الديمقراطي يستند إلى مرحلتين متداخلتين: **الأولى** مرحلة الإعداد، حيث تحتلّ مسألة التجانس الاجتماعي والمعنى الاستيعابي للدولة القومية موقعًا محوريًا لضمان عدم إقصاء أي جماعة اجتماعية على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، إضافة إلى ضرورة التوصّل إلى تحالفات وتوافقات نخبوية على القضايا الرئيسية، وإحداث توافق على المساحات المشتركة في هذه المرحلة بعيدًا من القضايا الخلافية المتمحورة على الهوية الدينية أو الإثنية. ثمّ تأتي المرحلة **الثانية**، مرحلة التنوير والمعايشة حيث يتعين نقل هذه التوافقات النخبوية إلى المجتمع عن طريق تطوير خطاب نخبوي متماسك يصبح إطارًا للفكر والحركة، وإحداث تحوُّلات في الكتل التصويتية القائمة، وتطوير قواعد انتخابية للأحزاب الجديدة الناشئة على أساس تلك التحالفات النخبوية[٨].

---

(٦) Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971).

(٧) Joseph A. Schumeter, *Captialism, Socialism, and Democracy* (London; New York: Routlegde, 1943).

(٨) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-364.

انتقدت الأدبيات الحديثة لنظرية الديمقراطية المغالاة في تركيز الأدبيات السابقة خلال حقبتَي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم على الأداة الانتخابية والتفاعلات الإستراتيجية النخبوية والمساومات السياسية الفوقية، واختزال عملية التحول الديمقراطي في أبعاد إجرائية من دون النظر إلى جوهر العملية ذاتها. وعمدت أدبيات الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي - نتيجة لتلاحق الأحداث العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتحوُّل دول شرق أوروبا نحو الديمقراطية - إلى ردّ الاعتبار للبُعد الاجتماعي الذي دشّنه مارشال عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فدشّنت الأدبيات الحديثة للتحوّل الديمقراطي خطابًا واسعًا للديمقراطية يضمن استيعاب القوى الاجتماعية المستبعدة، وكفالة الرفاهية والكرامة الإنسانية لتمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية[٩].

ولم تعد الأدبيات الحديثة للديمقراطية تنظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنها عملية متابعة الخطوات تأخذ مسارًا تصاعديًا، بحيث تبدأ بوجود تحدّيات للنظام السلطوي القائم والدخول معه في صراعات تنتهي بسقوطه، ثمّ تُلحَق بإنشاء مؤسّسات ديمقراطية، إلى أن ينتهي المسار بتعزيز قيم الديمقراطية وسيطرة أوضاع لا ترى فيها القوى السياسية الفاعلية والقوى المجتمعية بديلًا من العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وتسوية المنازعات. ولا يمكن النظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنّها عملية عقلانية تشارك فيها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة؛ فعملية التحول هي عملية مستمرّة تصل إلى مستويات متباينة بين النظم السياسية المختلفة أو داخل النظام السياسي ذاته عبر فترات زمنية مختلفة، فيفشل بعض الديمقراطيات فور ظهوره في حين يتراجع بعضها كلّما ازداد رسوخًا[١٠].

---

(٩) Guillermo O'Donnell, «The Perpetual Crises of Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (January 2007), pp. 6-9.

(١٠) Guillermo O'Donnell, «Illusions about Consolidation,» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 2 (April 1996), p. 36, and Edward D. Mansfield and Jack Snyder, «The Sequencing Fallacy,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 6-9.

أشار توماس كاروثرس إلى ما سمّاه «المنطقة الرمادية» في دراسات الديمقراطية؛ فالدول المتحوّلة حديثًا يمكنها تأمين بعض مظاهر الديمقراطية، كأن تترك ـ مثلًا ـ هامشًا ضيقًا لأحزاب معارضة ومجتمع مدني مستقلّ، وعقد انتخابات دورية، وإنشاء دستور ديمقراطي. غير أنها في الوقت ذاته تعاني من التمثيل الضعيف لمصالح المواطنين، فضلًا عن انخفاض نسب المشاركة السياسية والمشاركة التصويتية، كما أنّها قد تعاني من أزمة شرعية، وانخفاض ثقة العامّة في مؤسّسات الدولة[١١].

هكذا، يتضح أنّ الوصول إلى الوضع الديمقراطي بالمعنى السياسي ـ الاجتماعي، ينطوي على عمليات متشابكة تتطلّب التخلّص من رواسب النظام القديم، وبناء مؤسّسات جديدة تُرسّخ القواعد الديمقراطية للُعبة السياسية الجديدة. هنا قد تظهر أهمية المعارضة بفضل تواصلها مع القواعد الشعبية، وطرحها قضايا مهمة لم يكن لها أن تُطرح من قبل، بما يخلق هياكلَ جديدة للمشاركة تزيد من مستويات المحاسبة والمساءلة والشفافية؛ فلا يكفي القول إنّ تأسيس دستور، وعقد انتخابات دورية منتظمة، يُعَدّان شرطًا كافيًا ـ وإن كان ضروريًا ـ لإكساب النظام الديمقراطي الجديد شرعيته، ذلك أنّ التغيير في بنية الثقافة السياسية والبنى الاجتماعية، والتعبئة الإدراكية، من أهمّ العوامل اللازمة لتعزيز قيم الديمقراطية[١٢]. عليه، يكون مسار التحول من الأوضاع الثورية إلى الأوضاع الديمقراطية محفوفًا بالتحديات والتعقيدات البنيوية والثقافية والفردية، بحيث لا يمكن اختزال تشابكاتها وأبعادها في مستوى واحد للتحليل.

واقع الأمر أنه لا يمكن فصل التحولات الحادثة في أدبيات الثورة والديمقراطية عن تلك الحادثة في حقل السياسات المقارنة التي تقع نظرية الديمقراطية في القلب منه؛ فقد انتقل الحقل بعيدًا عن أنطولوجيا تزعم

---

(١١) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), p. 14, and Juan Linz, «Transitions to Democracy,» *Washington Quarterly*, vol. 13, no. 13 (Summer 1990), p. 156.

(١٢) Barbara Geddes, «What Causes Democratization?,» in: Carles Boix and Susan C. Stokes, eds., *The Oxford Handbook of Comparative Politics*, Oxford Handbooks of Political Science (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007).

احتمال الخلوص إلى علاقات سببية، كاشفة عن تأثيرات مستقلّة ومتسقة وذات قوة تفسيرية قابلة للتطبيق على الظواهر الاجتماعية والسياسية عبر الزمان والمكان، متجهة نحو الاعتراف بوجود علاقات تفاعلية معقّدة، تكون لها تأثيرات متشابكة ومعتمة ومتداخلة وغير مستقلّة عن الظاهرة موضع الدراسة(١٣).

ظلّ البُعد الاختزالي في تفسير الظواهر الاجتماعية مرتبطًا بثنائية البنية ـ الفرد، ونبذ الدور السياسي للأفكار والمعاني، ما أدّى إلى استقطابات تحليلية ـ فكرية عنيفة بين دارسي العلوم السياسية، بهدف الوصول إلى علاقات سببية قابلة للتطبيق في سياقات مكانية وفواصل زمنية متباينة. وظهرت محاولات توفيقية لتجاوز هذه الثنائية الفكرية في إطار إبستيمولوجيا الواقعية ـ النقدية (Critical Realism)؛ فنقطة الانطلاق الأنطولوجية لدى أنصار الواقعية النقدية هي الاعتراف بوجود عالَم مستقلّ في وجوده عن المعرفة الذاتية به، وإمكان الخلوص إلى مقولات سببية لتفسير الظاهرة الاجتماعية، متّفقين في ذلك مع أنصار الفعل الفردي القصدي المستقلّ عن أي بنى مجتمعية (Internationalists). غير أنّ الواقعية النقدية رأت أنّ للظواهر الاجتماعية جوانبَ معتمة وخفية لا يمكن ملاحظتها ـ في ما سمّوه ثنائية «الحقيقة ـ الظاهر» (Reality-Appearance Dichotomy) ـ بحيث يتعين على الباحث إمعان النظر والتدقيق في ما هو خلف العالم السطحي الظاهر، للكشف عن الحقيقة الكامنة تحت السطح الخارجي للظاهرة موضوع التحليل(١٤).

إن الحقيقة متعدّدة الوجوه والمستويات، ولا يمكن اختزالها في البنية وحدها أو في الفعل الفردي بمفرده، فكلاهما له خصائصه وتأثيراته المهمّة في الظاهرة الاجتماعية في مسارات زمنية منفصلة موقّتًا، والزمن متغيّر أصيل وكاشف عن التأثيرات الأنطولوجية المختلفة، وليس وسطًا لوقوع

(١٣) Martin Hollis, *The Philosophy of Social Science: An Introduction* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1994), and Mark Irving Lichbach, «Social Theory and Comparative Politics,» in: Mark Irving Lichbach and Alan S. Zuckerman, eds., *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009).

(١٤) Hay, *Political Analysis: A critical Introduction*.

الحدث. وليست هناك حتمية بنيوية بحيث لا يكون للفرد مجالٌ لتحويل بنى قائمة ـ مادية أو فكرية ـ أو إعادة إنتاجها(١٥).

في إطار أنطولوجيا الواقعية النقدية، طرحت مارغرت آرشر اقترابًا تطوّريًا (Morphogenetic Approach) للتحوّلات السياسية ـ الاجتماعية يهدف إلى تعميق فهم العلاقة التفاعلية بين الفرد من ناحية والبنى المادية والثقافية من ناحية أخرى، مع الحفاظ على التمايز الأنطولوجي والفصل التحليلي بينهما. ويتحدّث نموذج آرشر للتحوّل عن فواصلَ زمنية خمسة(١٦)، تبدأ بوجود خصائص بنيوية قائمة أرساها فاعلون سابقون في سياقات سابقة كوّنت ملامح الفعل الاجتماعي في المرحلة الزمنية الأولى. وتساهم الهياكل المادية القائمة في إنتاج خطابٍ فكري متسق معها عند الخطّ الزمني الثاني، ثمّ تنشئ هذه البنى المادية والفكرية أطرًا حاكمة للتفاعلات الاجتماعية في المرحلة الثالثة، وتسفر التفاعلات الاجتماعية في الفاصل الزمني الرابع عن صراعات سياسية إزاء الخطاب القائم، في محاولةٍ لابتكار رؤية فكرية تهدف إلى زعزعة البنية الفكرية والثقافة المهيمنة التي أرستها هياكل القوى السابقة، والكشف عن زيفها وفضح تشوُّهاتها. بعدها، تنتهي دورة التحول عند الفاصل الزمني الخامس، حيث تحويل البنية المادية والترتيبات المؤسّسية التي ترسّخت في الفاصل الزمني الأوّل، وإحلال بنى جديدة تكون بدروها خطًّا زمنيًا أوّل لأي دورة تغيير لاحقة.

وبتطبيق نموذج آرشر للتحوّل السياسي ـ الاجتماعي على الحالة المصرية لاستجلاء مسارها التحولي نحو الديمقراطية، يمكن القول إنّ المراحل الثلاث الأولى قد انتهت؛ وهي التي أسفرت عن إسقاط نظام مبارك، وتفتيت خطاب الحزب السلطوي المهيمن، وكسر حاجز الخوف من الدولة البوليسية

(١٥) S. McAnula, «Structure and Agency,» in: David Marsh and Gerry Stoker, eds., *Theory and Methods in Political Science*, 2nd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 1995).

(١٦) مع الاعتراف بصعوبة الاتفاق على نقاط زمنية بعينها تكون هي نقطة البداية لتحول الظاهرة موضع الدراسة؛ فتحديد الفواصل الزمنية عملية ذاتية في الأساس يحددها الباحث مع التسليم بعدم تعسفية هذه الخطوط الزمنية وتدفق الأحداث في اتجاه معين، فالأمر لا يسير بهذه الخطية وليست هناك حتمية لاستكمال دورة التغيير، فقد تنقطع عملية التغيير عند أي مرحلة زمنية من دون أن تصل إلى المرحلة الخامسة.

وأجهزتها القمعية التي كانت حاكمة وناظمة للعلاقة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية. واستكمال دورة التحول مرهون بابتكار خطابٍ ديمقراطي متماسك، وبالقدرة على تعزيز المشروع الثوري بشقّيه السياسي والاجتماعي بين قطاعات عريضة من المواطنين المصريين لإنجاز المرحلة الرابعة، ثمّ الانتقال إلى المرحلة الخامسة لإنشاء هياكل مؤسّسية جديدة تنتصر لسيادة القانون وللتمثيل الفعلي لشرائح المجتمع المصري المختلفة، وتؤمّن من الضمانات والسياسات ما يمكّن المواطن من حقوقه الاجتماعية التي تُعدّ شرطًا ضروريًا لصقل الممارسة السياسية للحقوق والحرّيات.

لا شكّ في أنّ إنجاز المرحلتين الرابعة والخامسة الحاكمتين للمسار الثوري ومآلاته، مهمّة شاقّة تشترك فيها القوى السياسية الفاعلة وجميع هياكل القوى الاجتماعية المتحوّلة، وتتحدّد ملامحها وفقًا للتفاعلات المجتمعية الواسعة، ولقدرة القوى الفاعلة على انتهاز الفرصة السانحة للاستفادة من الخبرات التاريخية المتراكمة من تجارب التحول الديمقراطي في حالات وسياقات مشابهة، لتفادي الوقوع في الأخطاء التاريخية ذاتها، وهو ما سنُحلّله لاحقًا في القسم الثالث.

ثانيًا: الأحداث الثورية الكبرى ومسار التحول الديمقراطي: تعزيز المشروع الثوري وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع

يُحجم الباحثون في حقل العلوم السياسية عن استخدام مفهوم «الثورة» لارتباطه بالفكر الماركسي، وما ينطوي عليه المصطلح من تحوّلات مجتمعية تثير مخاوف القوى العالمية الرأسمالية. لكنّ الثورة لا تزال ركنًا أصيلًا في «نظريات المجتمع» ودراسة التحولات المجتمعية.

تهدف الثورة إلى إحداث تحوّلات اجتماعية جوهرية عقب تحقيق انتصار سياسي، وهو أهمّ ما يميزها من أي صراع سياسي يسعى لإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة من دون المساس بالبنى المجتمعية والثقافية القائمة وتفكيكها وإنتاج بنى بديلة.

كما لا تخلو التحولات الاجتماعية من عمليات سياسية تنطوي على صراعات بين القوى الثورية وقوى النظام البائد لهدم هياكله المؤسّسية

وإحلال أخرى محلّها، حيث تأتي الأولوية في المراحل الأولى لمأسسة الثورة للإصلاح الدستوري والتشريعي، وإصلاح الهياكل القضائية والبنية القانونية، وهي تُعَدُّ خطوات جوهرية لتعزيز الثورة في مرحلة لاحقة[١٧]. تؤدّي العوامل الفردية والثقافية دورًا محوريًا في تعزيز الثورة، حيث تقتضي عملية تعزيز الثورة الاعتناق الذاتي للجوهر الفكري للمشروع الثوري بين قطاعات عريضة من السكّان. وقد أصابت النظرية الماركسية مع أنّها تتركّز على العوامل البنيوية وتجاهل دور الثقافة والفرد ـ في تعريفها الثورة على أنها «عملية» لا تنتهي بتحقيق انتصار سياسي وإسقاط نظامه وأعوانه. وتُعَدُّ عملية تعزيز الثورة وحماية مكتسباتها معركة لكسب «عقول وأرواح» الأفراد بطرح رؤية فكرية مستقبلية تتمتّع بالصدقية لتدعيم الثقة بالثورة وبشرعية مطالبها، والعمل على إعادة إنتاج فاعلين اجتماعيين جدد قادرين على أخذ زمام المبادرة، وإنشاء معانٍ جديدة مناهِضة لأي فاشية اجتماعية، في عملية مستمرّة لمأسسة فضاءات عامّة للتفاوض على هياكل القوّة[١٨].

إنّ حالة الفراغ الفكري، وغياب طبقة أنتليجنسيا قادرة على طرح رؤية لتعزيز الثورة ووضع خطّة عمل لتحقيق مطالبها، تُعَدُّ تهديدًا حقيقيًا على الطريق الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي الذي نشدته الثورة. والانتصار السياسي لا يكفل نجاح الثورة واكتمالها تلقائيًا بل إنه في حاجة إلى انتصار اجتماعي شامل؛ فقد افتقرت ثورة بوليفيا (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) إلى قيادةٍ سياسية قادرة على طرح رؤية لتعزيز الثورة وتحقيق المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية للعمّال والفلاحين آنذاك، على النقيض من ثورة كوبا (١٩٥٩ ـ ١٩٦٩) حيث تبنّت القيادة الثورية بزعامة فيديل كاسترو برنامجًا إقصائيًا ضدّ أعدائها ـ لتعزيز الثورة، ساندته قطاعات واسعة من المواطنين[١٩].

يأتي في القلب من عملية تعزيز الثورة ـ جنبًا إلى جنب مع السياسات

---

(١٧) Eric Selbin, *Modern Latin American Revolutions*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1999), pp. 4-25.

(١٨) Jack A. Goldstone, «Predicting Revolutions: Why We Could (and Should) Have Foreseen the Revolutions of 1989-1991 in the USSR and Eastern Europe,» in: Nikki Keddie, ed., *Debating Revolutions* (New York: New York University Press, 1995), pp. 39-61.

(١٩) Selbin, Ibid., pp. 25-28.

الثقافية اللازمة لتغلغل المشروع الثوري بين ثنايا المجتمع ـ تفكيك الدولة وإعادة تركيبها ووضع ضوابط جديدة ناظمة لعلاقتها بالمجتمع، بحيث يكون للأولى وحدها الحقّ المشروع في السيطرة الاجتماعية في ظلّ ضوابط تفاعلية لا تفضي إلى تهميش المجتمع.

والدولة بحكم التعريف هي:

ـ صورة ذهنية (Image) لدى الأفراد تتألّف من مجموعة مؤسّسات لها حقّ ممارسة السلطة والاحتكار الشرعي لوسائل القمع.

ـ ممارسات عملية (Practices) للسلطات المحتكرة تؤدّي إمّا إلى ترسيخ هذه الصورة الذهنية أو إضعافها لدى المواطنين. واحتكار الدولة لأدوات القهر يمكّنها من السيطرة الاجتماعية، وهي عملية سياسية تنطوي على صراعات مع هياكل القوى المتغوّلة في المجتمع، التي تمارس قدرًا من الاستقلالية عن هياكل الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وعلى الدولة خلق منظومة حوافز تعمل جنبًا إلى جنب مع أجهزتها القمعية لدفع الأفراد نحو احترام رمزية الدولة والخضوع للبنية القانونية والمؤسسية القائمة، لأنّ الدولة من دون هذه الحوافز تتحوّل إلى دولة بوليسية قمعية لا تضمن للتنظيمات الاجتماعية ممارسة حقوق المواطنة[٢٠].

يقتضي الانتقال من «الأوضاع الثورية» إلى «وضع الدولة» بالمفهوم السابق، القدرة على المبادرة بسياسات عامّة تؤمّن الضمانات لإنشاء قاعدة عريضة للمواطنة، قائمة على المساواة والاستيعاب الاجتماعي، وتضمن للمواطنين مشاركة واسعة في عملية صنع القرار[٢١]، وتكفل للأقليات

---

(٢٠) Joel S. Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2004), pp. 15-25.

(٢١) تُعَدُّ تجربة دول أميركا اللاتينية سابقة في هذا المجال بفضل تفعيل آليات «الديمقراطية بالمشاركة» (Participatory Democracy) وذلك بتفويض كثير من السلطات والصلاحيات المركزية إلى المحليات. الأمر الذي أفرز قوى اجتماعية جديدة وأحزابًا سياسية وصلت إلى سدّة الحكم على المستوى القومي. فقانون المشاركة الشعبية ـ الذي أقر في بوليفيا بوصفه جزءًا من برنامج طموح للامركزية المحلية ـ ساعد «حركة حتى الاشتراكية» (Movimiento Hasta el Socialismo) بقيادة إيبو موراليس على تعزيز سلطاتها المحلية ثمّ وصولها إلى الحكم في عام ٢٠٠٦.

الحماية من أي ممارسات دكتاتورية من الأغلبية. فالديمقراطية لا يمكن اختزالها - خصوصًا عقب أحداث ثورية - في النظام السياسي بحيث تقتصر على مجموعة إجراءات تكفل انتخابات حرّة ونزيهة، ومجموعة مؤسّسات استيعابية لقوى المجتمع. ولا يمكن أن تكتمل ديمقراطية النظام السياسي من دون «ديمقراطية الدولة»، بمعنى العمل على إرساء نظام قانوني لحماية الحقوق والحرّيات يحول في الوقت ذاته دون سيطرة أي جماعة اجتماعية على مقاليد الأمور بحيث تكون لها سلطة «الوصاية» على باقي أفراد المجتمع، وإنشاء نظام بيروقراطي يعيد قيم المساواة والتمكين ومكافحة الفقر إلى جوهر العملية الديمقراطية[٢٢].

تُفضي ديمقراطية الدولة والنظام السياسي إلى ما سمّاه جييرمو أودونيل المواطن «الفاعل» (Citizenship as Agent) حيث العلاقة الحرّة بين المجتمع والدولة، وإلى استفادة التنظيمات الاجتماعية من الفضاءات المدنية والحريات السياسية التي تكفلها الدولة وتنظّمها البنى القانونية والدستورية. أمّا تقييد الديمقراطية داخل إطار النظام السياسي وحده فيقود إلى مواطَنة مستقطبة (Citizenship to Co-Optation)، حيث يفتقر الفاعل الاجتماعي إلى الاستقلالية عن الدولة بإخضاعه لمؤسّسات الدولة الإدماجية وآليات المحسوبية الانتقائية ضمن إطار لعلاقات رعاية بين راعٍ وتابع، وتكون الديمقراطية في أحسن الأحوال أداة للتعبئة الانتخابية فقط، ولتأمين وصول قادة ذوي سياسات شعبوية إلى سدّة الحكم، تُفرَض بعدها آليات سلطوية تتوسّط العلاقة بين الدولة والمجتمع وتعمل على إخضاع الأخير للأولى[٢٣]. ويقود غياب ديمقراطية الدولة في مجتمعات مفتّتة إلى إضعاف الدولة، بحيث تظلّ دومًا ساحة للتوفيق وتسوية الخلافات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، وتفشل في ممارسة دورها بوصفها مصدرًا رئيسيًا لإحداث تغيرات جوهرية في سلوك الأفراد الاجتماعي، ومبادرًا بسياسات عامّة لإدارة الصراع السياسي - الاجتماعي. الأمر الذي يقود في نهاية

---

(٢٢) Christian Welzel and Ronald Inglehart, «The Role of Ordinary People in Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008), pp. 126-140.

(٢٣) Guillermo O'Donnell, *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent*, Oxford Studies in Democratization (Oxford; New York: Oxford University Press, 2010), pp. 164-165.

المطاف إلى سيطرة قوى اجتماعية أوليغارشية أو أيديولوجية على مقاليد الأمور في الدولة، تنال من وضعها الحيادي وتحدّ من قدرتها على السيطرة الاجتماعية[٢٤].

ثالثًا: خريطة القوى المجتمعية ومسار التحول نحو الديمقراطية

١ ـ المؤسّسة العسكرية ودورها في المعادلة السياسية

هناك إجماع شعبي على أنه لم يكن للحركة الثورية أن تحقّق أهدافها المرجوّة من دون انحياز الجيش إلى مطالب الثوار؛ فقد بدت جلية رغبة الجيش في الذود عن الدولة المصرية وحماية بنيتها المؤسّسية ـ بما تنطوي عليه من مصفوفة لعلاقات اجتماعية أبوية وتراتبية طبقية فجّة ـ من الانهيار الكامل. فقد عمد الجيش إلى خلق مسافة بين جهاز الدولة وتقلبات المجال العامّ السياسي، وهو ما اتضح في التناقضات التي حكمت موقف الجيش عقب تولّي المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة مقاليد الأمور في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ واستجابته البطيئة للمطالب الثورية، مثل: التأخّر في إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق المعيَّنة من الرئيس السابق وكذلك إقالة رؤساء تحرير الصحف الوطنية الموالية للنظام السابق، واستمرار آليات النظام السابق نفسها في اختيار المحافظين من عناصر عسكرية وأمنية بصفة خاصّة، وإرجاء قضايا حلّ المجالس المحلية وإقالة عمداء الكليات ورؤساء الجامعات. يضاف إلى ذلك التوسّع في المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتمييع الحدود بين الدور العسكري للمؤسّسة ودورها السياسي الذي تضطلع به في تلك المرحلة الاستثنائية، ورفضها أي انتقادات تتعلّق بإدارة المجلس العسكري السياسية للمرحلة الانتقالية، وإصدار مراسيم بقوانين من دون إخضاعها لأي حوار مجتمعي، لعلّ أهمها قانون منع الاعتداء على حرّية العمل وتخريب المنشآت، ومرسوم قانون تعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية، الذي وإن أقرّ بالإشراف القضائي الكامل على العملية

---

(٢٤) Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, pp. 49-55.

الانتخابية، إلا أنّه ألغى المادّة في القانون القديم التي تنصّ جزئيًا على حقّ المصريين في الخارج في التصويت. ولا يزال المجلس يسوّف ويماطل في تحديد النظام الانتخابي، وإن كان يصّر على إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر المقبل[٢٥]، فضلًا عن تباطئه في تصفية شبكات الفساد المتجذّرة في مؤسسات الدولة، خوفًا من هروب الاستثمارات الأجنبية أو تعطيل عجلة الإنتاج، الأمر الذي يدفع إلى تصوّر وجود إصرار لدى الجيش على كبح جماح المدّ الثوري وتحويل مسار الحركة الثورية إلى حركة إصلاحية.

الجيش نفسه يمكن أن يُعَدَّ جزءًا من النظام السابق؛ فقيادته العليا تنتمي إلى الطبقة السياسية الأوليغارشية ذاتها، نظرًا إلى انغماس الجيش المباشر في الكثير من المشروعات الاستثمارية والخدمية العملاقة، الأمر الذي أفرز بيروقراطية عسكرية تتشابك مصالحها مع البنى الاجتماعية موضع التفكيك، أو نظرًا إلى أنّ الجيش يُعَدُّ قاعدة تجنيد سياسي للمناصب القيادية العليا في جهاز الدولة مثل المحافظين ورؤساء الهيئات التصنيعية والخدمية الكبرى.

غير أنّ الجيش لا يزال المؤسّسة الوحيدة المتماسكة، وقد أعلن مرارًا في بيانات رسمية صادرة عن المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة رغبته في تسليم السلطة إلى مدنيين عقب انتهاء الفترة الانتقالية، حيث تدرك المؤسّسة العسكرية أنّ بقاءها مدّة أطول في سدّة الحكم سوف يؤثّر في تماسكها الداخلي في المستقبل، ويفتح باب التسييس داخل صفوف قياداتها.

وباستعراض المشهد السياسي خلال الشهرين الماضيين وتحليل البيانات الصادرة عن المؤسسة العسكرية، يبدو جليًا أنّ أجندة الجيش تتضمّن بندًا واحدًا هو «الاستقرار» مُعرّفًا بكبح جماح المدّ الثوري، وإعادة تدوير عجلة الإنتاج، ووضع حدٍّ للاعتصامات والمطالب «الفئوية» التي تضرّ بدولاب

---

(٢٥) سماح الجمال، «شاهين يحذّر الإعلام من تطبيق المادة ١٣.. ويناشد المواطنين الالتزام،» (بوابة الأهرام، ١٢/ ٤/ ٢٠١١). ونصّ قانون مباشرة الحقوق السياسية، المرسوم بالقانون الرقم (٤٦) لعام ٢٠١١ الخاصّ بتعديل بعض أحكام القانون الرقم (٧٣) لعام ١٩٥٦ الخاصّ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية. انظر: الوفد (١٩ أيار/ مايو ٢٠١١).

العمل وتحدّ من طاقات النموّ، بحيث لا توجد مؤشّرات تقول بوجود نية لتوسيع الأجندة نحو تأسيس شرعية جديدة لحكم العسكر[٢٦].

عليه، يكون الانتقال السريع نحو الديمقراطية وإنهاء حكم العسكر - وإن كان لا يُعَدُّ الحلّ المثالي - هو أكثر الحلول أمانًا؛ فإطالة مدّة بقاء المجلس العسكري في السلطة تعني الإصرار على إقحام الجيش في المعادلة السياسية المستقبلية وإتاحة مزيد من الوقت لتنامي الانشقاقات بين صفوفه وتسييسها للدخول في تحالفات سياسية مع بعض القوى الاجتماعية أو عقد صفقات انتخابية تكون مدخلًا للتدخل السياسي للجيش.

لذلك، يُعَدُّ عزل «الجيش أو حياده وعدم تدخّله في العملية السياسية ركنًا أصيلًا لضمان تحوّل ديمقراطي ناجح. وقد أكّد لاري دايموند، أنّ من أهمّ شروط تعزيز الديمقراطية، خضوع الجيش خضوعًا كاملًا للسيطرة المدنية والالتزام التامّ بالقواعد الدستورية القائمة، ذلك أنّ المؤسّسة العسكرية كثيرًا ما فرضت تحدّيات على تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم، حيث أدّى تمسّك العسكر بالعمل السياسي إلى عرقلة بل وانتكاس الكثير من تجارب التحول الديمقراطي»[٢٧].

---

(٢٦) انظر الرسالة الرقم ٢٨، ٣١ الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: <http://www.facebook.com/photo.php?fbid= 216235558396701&set=pu.191115070908750&type=1&theater#!/Egyptian.Armed.Forces>.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة الإمبريقية التي خلصت إليها باربرا جيلز عن التحولات الديمقراطية في عدد من دول العالم، حيث أكّدت تزايد احتمالات الانشقاق بين صفوف العسكر عقب عملية التحوُّل الديمقراطي في النظم التي تولّى فيها العسكر الحكم السياسي فترة طويلة، الأمر الذي يمثّل حجر عثرة أمام القوى الديمقراطية الصاعدة بسبب استمرار تدخُّل الجيش في العملية السياسية. في حين أنّ النظم الأوتوقراطية القائمة على الحكم الفردي أو تلك السلطوية القائمة على حكم حزب واحد مسيطر، يمثّل الإرث السلطوي والبنى المؤسسية السلطوية المتجذرة في المجتمع العقبة الرئيسة أمام مسار التحول الديمقراطي حيث يظل العسكر خارج المعادلة السياسية القائمة. لمزيد من التفاصيل انظر: Barbara Geddes, *Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics*, Analytical Perspectives on Politics (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003), pp. 65-78.

(٢٧) Juan J. Linz, «Totalitarian and Authoritarian Regimes,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., *Macropolitical Theory*, Handbook of Political Science, v. 3 (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1975).

إن احتمالات تأسيس المجلس العسكري شرعيةً عسكريةً احتمالاتٌ ضئيلة، لكن هناك الكثير من المنافذ التي يمكن أن يجد الجيش فيها سبيلًا إلى العملية السياسية بعيدًا من الخيار العسكري المباشر. من ذلك، استمرار غياب الأمن في الشارع المصري، والحاجة الماسّة إلى إصلاح جهاز الشرطة الذي سيستغرق كثيرًا من الوقت، ما يُعزّز سيناريو حدوث بعض حوادث انفلات أمني بين الحين والآخر. من شأن هذا أن يفسح المجال أمام الجيش للظهور بوصفه فاعلًا رئيسيًا في فعاليات المشهد السياسي لحماية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وهنا يمكن استدعاء النموذج التركي مرجعيًا، حيث لا يزال الجيش التركي يؤدّي دورًا محوريًا في الحياة السياسية بوصفه حاميًا لقيمتي «العلمانية» و«استقلال ووحدة الدولة التركية» المتوارثين تاريخيًا منذ تأسيس جمهورية أتاتورك في عام ١٩٢٣. والتعديلات الدستورية في دستور ١٩٨٢ على وضع الجيش ودوره لم تلزمه باعتزال العملية السياسية. فاستمرّ الجيش التركي في الإعلان عن رفضه محاولات أسلمة النظام، كما يتصوّرها قادته، وإن كانت الأحزاب الإسلامية حصلت على أغلبية أصوات الناخبين ووصلت إلى سدّة الحكم[٢٨].

٢ ـ المعارضة السياسية والنخب الفكرية: نحو مأسسة قواعد ديمقراطية للعبة السياسية

أثار مفهوم روستو عن «القوّة التساومية» وعملية «التفاعل الإستراتيجي» بين النخب، ردود أفعال مضادّة من الباحثين الذين قالوا بأهمية دور جماعات المصالح، والتنظيمات الجماهيرية، والحركات الاجتماعية في العملية الديمقراطية، بحيث لا يمكن اختزال مسألة التحول في اقتراب فوقي تكون فيه الديمقراطية نتاجًا لعملية تفاوضية بين منتفعين سياسيين لهم مصالح مختلفة. ومع وجود هذه الانتقادات، تظلّ التوفيقية النخبوية، والدخول في تحالفات اجتماعية، ونبذ أي خلافات أيديولوجية، والتركيز على المساحات المشتركة والقضايا التوفيقية، خطوة أساسية وضرورية في مرحلة الإعداد

(٢٨) Tanel Demirel, «Civil-Military Relations in Turkey: Two Patterns of Civilian Behavior Towards the Military,» *Turkish Studies*, vol. 4, no. 3 (Autumn 2003), pp. 15-16.

للتحوّل نحو الديمقراطية. تضاف إلى ذلك، ضرورة ابتكار رؤية فكرية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وقادرة على حشد قطاعات واسعة من المواطنين، وتعبئة الجماهير للانحياز إلى هذه الرؤية السياسية ـ الاجتماعية. ويمكن مأسسة هذه التحالفات النخبوية في أحزاب سياسية؛ فالحزب بوصفه تنظيمًا سياسيًا يتعين أن تكون له قدرة عالية على التكيف، إضافة إلى مهارات التفاوض والمساومة والوصول إلى حلول توفيقية مع الأحزاب الأخرى، يُعَدُّ متطلبًا جوهريًا يساهم في الإسراع بوتيرة عملية التحول وتعزيز الديمقراطية.

فقد تألّف ائتلاف الأحزاب السياسية من أجل الديمقراطية (Concertaci Ún de Partidos por la Democracia) في تشيلي في عام ١٩٨٨ من أطياف اليسار والوسط الأيديولوجي، ما مكّنه من الفوز بالانتخابات الرئاسية جميعها منذ انتهاء حقبة الحكم العسكري لبينوشيه في ١٩٩٠، إلى أن فاز المرشّح اليميني المحافظ بينييرا في انتخابات ٢٠١٠. ففي تشيلي، كانت تحالفات النخبة والاتفاق على قواعد اللعبة الأساسية، عنصرًا محوريًا لتعزيز الحكم الديمقراطي والتخلّص من الإرث السلطوي لبينوشيه. وقد تميزت تشيلي بالتقاليد التاريخية للتفاعلات النخبوية والإيمان بأنّ جوهر الديمقراطية هو الخلاف والتهدئة والتوفيق، وهو ما افتقرت إليه تجربة البرازيل حيث غلبت عمليات الفرز الأيديولوجي، وتلاشت الحدود بين القوى التقدمية الصاعدة والقوى السلطوية الأوليغارشية، الأمر الذي عطّل الانتقال السريع من إرث الحكم العسكري منذ ١٩٨٥ حتّى نجحت قوى المعارضة في أوائل التسعينيات في إرساء هيكل ثنائي تنافسي بين حزبي الديمقراطية الاجتماعية البرازيلية (Party of Brazilian Social Democracy - PSDB) بقيادة كاردوسو، وحزب العمّال (Workers' Party PT) بقيادة لويس لولا دا سيلفا، وبدأ الحديث بعد ما يقرب من عقدين كاملين على انتهاء الحكم العسكري عن تعزيز الديمقراطية[٢٩].

---

(٢٩) غير أنّ ذلك لا يعني أنّ كلًا من تجربتي البرازيل وتشيلي وصل إلى المراحل المثالية للتحول الديمقراطي، إذ لا تزال هناك تحدّيات تظهر في انعزال النخب الحزبية عن الجماهير، وغياب التواصل مع القواعد التحتية الشعبية في ظل الانشغال الدائم بإنشاء ائتلافات حزبية للحصول على الغنائم الانتخابية. فلا تزال هذه النظم تتّجه نحو نظم الأوليغارشية التنافسية في إطار عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية، وتحوّله إلى متلقٍّ لسياسات نخبوية وخاضع للعملية السياسية. لمزيد من التفاصيل انظر: Brian Loveman, «Mision Cumplida? Civil Military Relations and =

في هذه المرحلة التاريخية، يمكن أن تستفيد القوى السياسية المصرية من تلك الخبرات المتراكمة للتحوُّل الديمقراطي، ولا سيما أنّ مشهد الفوضى السياسية والتشرذم الأيديولوجي هو الغالب على الساحة السياسية في ظلّ تشتّت الجهود بين عدّة قنوات تهدف إلى التوصُّل إلى توافقات مجتمعية في شأن مرتكزات المرحلة الانتقالية، تارة بالتركيز على آلية للحوار الوطني الذي يديره عبد العزيز حجازي، ويهدف إلى مناقشة الأمور المتعلقة بهوية الدولة، وطبيعة نظام الحكم، والتنمية الاقتصادية، وحوار الأديان، وترسيخ ثقافة المواطنة. وتارة أخرى بالتركيز على آلية الوفاق القومي الذي يضمّ عددًا من القانونيين تحت إدارة يحيى الجمل، وتقتصر صلاحياته على المسألة الدستورية والبحث في المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يتضمّنها دستور مصر الجديد. يجري ذلك في ظلّ غياب رؤية واضحة لطبيعة القوى المشاركة في أي من الآليتين، ولأسس الاختيار ومعاييره، ودرجة إلزام ما ستتمخّض عنه من توصيات وجدّية الاسترشاد بها. ومع أنه يفترض - نظريًا - أن يسبق «الحوارُ» أو «الوفاقُ» في شأن الضوابط المنظّمة لما يدور على الساحة المصرية، أي عملية لاتّخاذ القرارِ أو سنّ التشريعات التي ينبغي أن تصبح بدورها نافذة عقب التحاور والجدال بشأنها؛ فالمجلس العسكري يداهم الجميع بإصدار مراسيم بقوانين كان آخرها قانون مباشرة الحقوق السياسية. وهكذا تبدو هاتان الآليتان الحواريتان أطرًا شكلية «كأنّ مصر تتحاور بشأن مستقبلها»[٣٠].

عليه، تُعَدُّ التحالفات السياسية بين الأحزاب السياسية حديثة النشأة وغيرها من القوى الديمقراطية الصاعدة إزاء قواعد اللعبة السياسية، ضرورة حتمية لإحداث قدر من التوافق المجتمعي «الحقيقي» على المبادئ والقواعد

---

the Chilean Political Transition,» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 33, no. 3 (Fall = 1991), pp. 35-74; Scott Mainwaring, Guillermo O'Donnell, and J. Samuel Valenzuela, eds., *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1992); Moises Arce and Paul T. Bellinger, «Low-Intensity Democracy Revisited: The Effects of Economic Liberalization on Political Activity in Latin America,» *World Politics*, vol. 60, no. 1 (October 2002), pp. 97-121, and Frances Hagopian, ««Democracy by Undemocratic Means»? Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil,» *Comparative Political Studies*, vol. 23, no. 2 (July 1990), pp. 147-170.

(٣٠) وائل قنديل، «إدارة الثورة على طريقة (العبوا سوا)،» الشروق الجديد، ٢٠١١/٥/٢٣.

الدستورية والبنية القانونية المفترض تأسيسها عقب الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولا بدّ من التركيز على القضايا التوفيقية محلّ الإجماع بين النخب وعدم التطرّق إلى قضايا هامشية، قبل التوصّل إلى توافق وطني على القضايا الكلية؛ فعلى النخبة المصرية إدراك أنّ «التعاون التنافسي» هو ملمح مميز للديمقراطية المؤسّسية، الأمر الذي يُسهّل إجراء مساومات، ويجعل الحلول التوفيقة أوسع قبولًا، ويولي عمليات الاستيعاب الاجتماعي وتمثيل المواطنين مكانة متقدّمة على الأجندة الحزبية[٣١].

إلى هذا، شهدت الساحة السياسية إنشاء عدّة أحزاب عقب ثورة ٢٥ يناير بعد سنوات من الركود السياسي، ظلّ «الحزب الوطني» خلالها محتكرًا السياسة، وفارضًا نفسه ممثلًا وحيدًا للشعب بقوّة ذراعه الأمنية، وعجزت أحزاب المعارضة عن التواصل مع الشارع السياسي وافتقرت إلى أي قدرات لتحريك القوى المجتمعية. وعلى الأحزاب السياسية الجديدة التي نشأت في خضمّ اللحظة الثورية، إدراك أنّ تأسيسها وحده لا يضمن لها وجودًا تلقائيًا بين القواعد التحتية الجماهيرية، فالسعي الحثيث لخلق قواعدَ حصينة من المساندة الانتخابية للانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر٢٠١١، وإن كان خطوة جوهرية في هذه المرحلة من عملية التحول لا يكفل بالضرورة درجة عالية من المأسسة للحزب الجديد تضمن له قدرة على المشاركة في الحكم وإدارة العملية السياسية؛ فتعزيز الأحزاب الجديدة رهن بقدرتها على إرساء معايير مستقرّة للتعاون التنافسي المتبادل مع مختلف القوى الحزبية، وطرحها برامجَ متمايزة تُتيح للناخب اختيارات حقيقية، وإلا سيكون من الصعب على المواطن العادي أن يختار بين حزبٍ وآخر، نظرًا إلى تشابه برامجها، وهو ما يعني أنّ معايير الانضمام إلى حزب دون آخر

---

(٣١) أكّدت فرانسيس هاجوبيان أهمية وجود هياكل مؤسّسية للتمثيل لاستيعاب القوى المجتمعية وإلا ملأت قوى راديكالية هذا الفراغ المؤسّسي لتمثيل المصالح المجتمعية؛ فتفتّت الأحزاب السياسية في معظم دول أميركا اللاتينية وقصورها عن أداء مهامّها التمثيلية والتعبوية أفسح المجال أمام سطوع نجم الحركات الاجتماعية لتشغل المجالات المترابطة (Associational Spaces) بين الدولة والمواطنين وفقدان ثقة العامّة في المؤسسات النيابية والنزول إلى الشارع للتعبير عن المطالب والشكاوى. لمزيد من التفاصيل انظر: Felipe Agüero and Jeffrey Stark, eds., *Fault Lines of Democracy in Post-Transition Latin America* (Coral Gables, Fla.: North-South Center Press/University of Miami, 1998).

ستكون شخصية أو جهوية أو فئوية، ولن تكون سياسية أو موضوعية[٣٢].

يساعد إدراك الأحزاب الجديدة هذه التحديات على إحداث تحوّلات جوهرية في أصوات الناخبين تجاهها، تخلق هوية حزبية جديدة لدى الناخب، وتعيد تعريف المعادلة السياسية[٣٣]. ولدى هذه الأحزاب الجديدة فرصة ذهبية، لطرح قنوات للتمثيل وفقًا للقضايا الصراعية الجديدة، واستيعاب القوى الاجتماعية التي سُيّست مع الثورة وكانت قبلها تشعر بالاغتراب، في ظلّ ساحة سياسية مستقطَبة بين محوري الحزب الوطني الديمقراطي السابق وجماعة الإخوان المسلمين.

تتوقّف قدرة القوى الحزبية والسياسية الوليدة على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي على ثلاثة شروط أساسية:

الشرط الأول تكوين تحالف انتخابي عريض، يمتدّ من أقصى اليمين الليبرالي، مرورًا بالإخوان المسلمين، وحتّى اليسار الراديكالي، على برنامج توافقي يجسّد مطالب القوى الثورية، ويحصّن القوى الحزبية ضدّ الانفصال عن القواعد الجماهيرية، والانجراف نحو نظام حكم أوليغارشي تنافسي يفتقر إلى التواصل مع القواعد الجماهيرية.

الشرط الثاني ممارسة الضغط في اتجاه تعديل القانون الانتخابي لإقرار النظام الانتخابي المختلط الذي يُقلِّص التفاوت بين حصّة الحزب من الأصوات الانتخابية على المستوى القومي وحصّته من المقاعد البرلمانية، بما يسمح بتمثيل الأطياف السياسية المختلفة في البرلمان. ويجمع النظام المختلط بين مزايا نظامي الأغلبية التعدّدية (بأنواعها المختلفة) والتمثيل النسبي، ويحدّ من عيوب كلٍّ منهما من خلال التوازي بين مبدأ التمثيل النسبي ومبدأ الأغلبية. ويكتسب هذا النظام أهمية خاصّة في ظلّ صعوبة تطبيق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة داخل السياق المصري، نظرًا إلى ضعف وجود قواعد حزبية راسخة قادرة على إدارة المعارك والحملات

(٣٢) فهمي هويدي، «نريده زئيرًا لا نُباحًا،» الشروق الجديد، ٩/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٣) Kathleen Bruhn, *Taking on Goliath: The Emergence of a New Left Party and the Struggle for Democracy in Mexico* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997), pp. 13-16.

الانتخابية. ويتيح النظام المختلط للناخب اختيارات واضحة بين المرشّحين، ويعزّز من الصلة بين الناخب وممثّله، ويحدّ في الوقت ذاته من عملية تفكيك النظام الحزبي كما هي الحال في نظام التمثيل النسبي الخالص. من ناحية أخرى، يحدّ النظام المختلط من شخصنة العلاقة بين الناخب والمرشح داخل حدود منطقة جغرافية محدّدة، ومن ظاهرة شراء الأصوات وعلاقات الرعاية والمحسوبية. ويحدّ من مسألة التشويه الكامل لمبدأ التمثيل التي تفرزها إجراءات تجميع الأصوات في نظم التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة، بحيث يمكن أن ينتهي الأمر إلى انتخاب مرشح لم ينتخبه الناخب من الأساس. ويحدّ أيضًا من الصراعات الحزبية في نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، الذي يؤدّي إلى مزيد من التشظّي والتفكيك الحزبي نتيجة لتزايد حدّة المنافسة بين مرشّحي الأحزاب ومرشّحي الحزب الواحد من أجل ترشيحهم على المقاعد التي فاز بها حزبهم.

الشرط الثالث هو التوافق على المبادئ الحاكمة للدستور الجديد، ونوع نظام الحكم المقبل، برلماني أو رئاسي. وفي حال التوافق على النظام الرئاسي، يتعين أن تشمل العمليات التوفيقية الاتفاق على الحدّ من صلاحيات الرئيس وسلطاته الدستورية الواسعة، وضبط علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع تمكين الأخيرة من مباشرة مهماتها في الفحص والرقابة بوصفها شريكًا أساسيًا في الحكم. ويُعَدُّ اختيار نظام الحكم الرئاسي الاختيار الأكثر رُشدًا من غيره في تلك المرحلة، نظرًا إلى حالة الضبابية المحيطة بخريطة القوى الحزبية التي يمكن أن تنتهي إلى برلمان مفتّت بين قوى حزبية متصارعة تحدّ من فاعلية الإدارة السياسية وكفاءتها، باختصار، سوف تكون مصر معرَّضة في حال الأخذ بالصيغة البرلمانية، لفترة عدم استقرار في الحكم ناجم عن احتمال عدم وجود حزب ذي أغلبية مطلقة، وصعوبة تأليف ائتلافات سياسية بين الأحزاب الجديدة.

٣ ـ تماسك القوى الثورية: إمكانية التوسّع الجغرافي والديمغرافي للمشروع الثوري الديمقراطي

تُعَدّ تركيبة الحركات الثورية ـ التي أطاحت مبارك ونظامه ـ ومسار تطوُّرها محكًّا رئيسيًا لتوجيه مسار التحول الديمقراطي؛ فقد تطوّرت هذه

الحركات منذ بداية الألفية الجديدة، لتؤلّف كتلة حركية تجاوزت التقسيمات الطبقية داخل المجتمع المصري. اشتملت هذه الكتلة في البداية على قطاع عريض من الإنتليجنسيا التي هُمّشت مع انكفاء الطبقة السياسية الحاكمة على ذاتها، وانعزالها عن النخب الفكرية، واستغنائها الكامل عن أي إنتاج أيديولوجي من المثقّفين. ثمّ امتدّت الكتلة لتشمل شريحة كبيرة من شبّان الطبقة الوسطى المصرية ذوي الميول التقدمية، هذا بخلاف قطاع واسع من الطبقة العمّالية الحضرية. أخيرًا، مع زخم أحداث ٢٥ كانون الثاني/ يناير وتداعياتها، تطوّرت هذه الكتلة تطورًا عابرًا للتيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مرورًا بالإسلاميين، لتثير قدرًا من الاستقطاب الاجتماعي والفكري، في ظلّ غياب خطاب متماسك جامع لهذه التيارات والأطياف الأيديولوجية، مع أنّ القوى كلّها أجمعت في المراحل الأولى على خطاب تفكيكي للبنية الأوليغارشية والسياسية لنظام مبارك. وواجهت هذه الكتلة الثورية تحدّي عدم تعبيرها عن المزاج العامّ السائد بين صفوف الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة عُرف إعلاميًا بـ «الأغلبية الصامتة»، الأمر الذي يُحتّم توسّعها جغرافيًا وديمغرافيًا.

في السياق ذاته، تمرّ الكتلة الثورية بالمنعطف الأكثر صعوبة في نضالها السياسي والاجتماعي، لتعزيز الأفكار الثورية، ولطرح مشروع ثوري شامل قادر على كسب عقول وقلوب قطاعات عريضة من المصريين؛ فعلى الكتلة الثورية تكوين كتلة تاريخية[٣٤] ـ على غرار ما عبّر عنه غرامشي في نظريته

---

(٣٤) خرج غرامشي من التقاليد الماركسية الجامدة وطرح فكرته عن الكتلة التاريخية التي تختلف عن الحركات الشيوعية والاشتراكية حيث تضم هذه الكتلة جميع الفئات التي تنشد التغيير من شيوعيين واشتراكيين وليبراليين إلى جانب الكنيسة، وتكون هذه الكتلة كفيلة بالتصدّي للتحدّيات في لحظة تاريخية معينة وإحداث تغيير سياسي، واقتصادي، واجتماعي، والتصدّي للفاشية الاجتماعية التي كان يشهدها المجتمع الإيطالي في الخمسينيات من القرن الماضي. وقد استعار كثير من المفكّرين العرب مفهوم الكتلة التاريخية لغرامشي وعملوا على تكييفه داخل مجتمعاتهم العربية؛ إذ أشار محمد عابد الجابري إلى حاجة العرب إلى «كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واحدة تتعلق أولًا بالتحرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيًا بإقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها إلى درجة كبيرة التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج...» وقد أسقط الجابري مفهوم الكتلة التاريخية كثيرًا على واقع المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نادى خير الدين حسيب =

عن الهيمنة ـ قادرة على طرح مشروع للتحوُّل الاجتماعي عن طريق إحياء دور الثقافة، والإصلاح الفكري والأخلاقي لإنتاج منظومة قيم تحول دون ترسيخ ثقافة استبداد اجتماعي، وتتجاوز أوضاع التشظّي الفكري والتشرذم المجتمعي[(٣٥)].

يرتبط تكوين هذه الكتلة التاريخية بتأسيس القوى الثورية بأطيافها المختلفة، تنظيمات مجتمع مدني تصبح وسطًا مؤسّسيًا ذا طابع وظيفي تعليمي لخلق هويات جديدة، وذا طابع أيديولوجي ـ تعبوي للسيطرة على وسائط الفكر، والعمل على دفع الأفراد إلى اعتناق آليات وقيم الديمقراطية واحترام القانون، ولابتكار مشروع «الاجتماعية الجديدة» (A Project of a New Sociability) بمعنى إقامة علاقات اجتماعية أكثر مساواة من غيرها تضمن التعايش السلمي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة تحت مظلّة دولة القانون، الأمر الذي يحول دون انبثاق فاشية اجتماعية ـ ثقافية. فمسار الحركة الثورية ودورها في عملية التحول الديمقراطي مرهون بنجاحها في إعادة اختراع المجتمع المصري بجماعاته الاجتماعية المختلفة كوحدة سياسية وثقافية متمايزة ومتنوّعة في داخلها[(٣٦)].

= بضرورة تأسيس تلك الكتلة التاريخية وطرحها مشروعًا عربيًا نهضويًا في صيغة أقرب إلى التسوية التاريخية بين تيارات الأمة الرئيسة كخيار وحيد لمواجهة الهجمات التي تستهدف هوية الأمة واستقلالها ومواردها الاقتصادية. وكتب المستشار طارق البشري كثيرًا عمّا سمّاه «المشروع الوطني» أو «التيار الرئيس» كإطار جامع وحاضن لجماعات الأمّة وطوائفها مع الحفاظ على تنوّعها وتمايزها في الوقت نفسه. وقد سبق المفكر زكي نجيب محمود موجة الاهتمام العربي الحديثة بمضمون الكتلة التاريخية عندما تطرّق في كتابه **في حياتنا العقلية** إلى إرادة التغيير ووحدة التفكير مرتكزين ضروريين لبلوغ الهدف الموحّد. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عابد الجابري: «الكتلة التاريخية.. بأي معنى؟،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١١/ ٥/ ٢٠٠٤، و«الكتلة التاريخية.. وأولوية الثقافي،» **الاتحاد**، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٤؛ خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع اشارة خاصة الى حالة العراق،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٣٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، ص ١٤؛ طارق البشري، **نحو تيار أساسي للأمة**، أوراق الجزيرة؛ ٨ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨)، وزكي نجيب محمود، **في حياتنا العقلية** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩)، ص ٦٥ ـ ٨٧.

(٣٥) Raul Zibechi, «Latin America's Social Movements Gain New Ground,» (Discussion Paper, Americas Policy Program, 14/6/2005), Available at: <http://americas.irc-online.org/am/715-29k>.

(٣٦) Sonia E. Alvarez, Evelina Dagnino and Arturo Escobar, eds., *Cultures of Politics/Politics of Cultures: Re-Visioning Latin American Social Movements* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998).

إضافة إلى ذلك، فالتركيز على خطاب «فلول النظام السابق»، وإعادة إنتاج فزّاعة السلفيين فزاعةً بديلة لفزّاعة الإخوان المسلمين التي رسّخها نظام مبارك، وترْك القضايا الجوهرية الكلّية معلّقة وعدم طرح رؤية واضحة في صددها، قادرة على التواصل مع الشارع السياسي وتجاوز المزاج العامّ المحافظ، ستؤدّي في نهاية المطاف إلى انعزال تلك القوى الثورية التقدمية عن الجماهير، والانكفاء على الذات.

يمكن النظر إلى اجتماع القوى الثورية كلها في ٧ أيار/ مايو في مؤتمر بعنوان «مؤتمر مصر الأول.. الشعب يحمي ثورته» ـ عدا جماعة الإخوان المسلمين الذين رفضوا المشاركة في فعاليات المؤتمر بحجّة استباقه إرادة الأمة ـ خطوة على طريق تأسيس الكتلة التاريخية الحرجة في حال استمرار زخمها. انتهت فعاليات المؤتمر بإعلان تأليف المجلس الوطني بوصفه إطارًا مؤسّسيًا دائمًا يضمّ جميع القوى الوطنية على مستوى الجمهورية من أحزاب قديمة وأخرى تحت التأسيس، والحركات السياسية القديمة أو حديثة التأسيس، وكذلك أي جمعيات أهلية فاعلة أو نقابات مستقلّة. وأعلن المجلس عن مهمّاته الأساسية التي تتلخّص في وضع خطّة للتحرُّك في الانتخابات المقبلة لضمان الفوز بالأغلبية عن طريق الدفع بالمشاركة الانتخابية في عملية الاقتراع إلى أقصاها، والترويج لحملة انتخابية واسعة النطاق لضمان نجاح «قائمة الثورة الموحّدة»، وتنظيم مجموعات للتوعية الميدانية من شباب الثورة على مستوى الدوائر الانتخابية لتحفيز المواطنين على المشاركة[٣٧].

٤ ـ التيارات الإسلامية والكنيسة الأرثوذكسية: التحليق فوق الدولة أم التزام بالعمل تحت مظلّتها

كان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس ٢٠١١، لحظةً كاشفة عن استغلال أطراف ـ عارضت الثورة منذ يومها الأول ـ حالة الفراغ السياسي والقيادي والأمني. فقد أُضفي طابع ديني على عملية الاستفتاء،

(٣٧) منى سليم، محمود بدرو ياسمين الجيوشي، «مؤتمر مصر الأول بحضور ٣ آلاف شخصية يناقش مبادئ الدستور القادم.. وهجوم على القصبي،» الدستور الأصلي، ٧/ ٥/ ٢٠١١.

فاختزلت القوى الإسلامية التعديلات في مسألة الحفاظ على المادّة الثانية من الدستور التي تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مع أن تلك المادّة لم تكن محلّ تعديل في الأساس، وحشدت القوى الكنسية الأقباط لرفض التعديلات الدستورية لإرجاء الانتخابات البرلمانية وصدّ خطر وصول الإسلاميين إلى الحكم وتفويت فرصة حصولهم على أغلبية المقاعد البرلمانية(٣٨).

أعلنت التيارات السلفية الإسلامية رفضها التامّ للمشاركة في أحداث الثورة منذ اندلاعها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، واستخدمت منابر المساجد للدعوة إلى فضّ الأعمال الاحتجاجية وإخماد «الفتنة» التي ستفضي إلى فوضى عارمة، بل وذهب البعض إلى تحريم المشاركة في التظاهرات لأنّها خروج على ولي الأمر. وقد توافق الخطاب الديني التغييبي لهذه الجماعات الدينية مع أهداف النظام في تحييد معظم المصريين عن العملية السياسية، وتفريغ المجال العامّ من أي مضمون سياسي، إضافةً إلى ما نُشر عن تعاون بعض أفراد المدرسة السلفية مع الذراع الأمنية لدولة النظام البوليسية.

على الجانب الآخر، أعلن البابا شنودة الثالث ـ بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ـ في اليوم التالي لتصاعد الاحتجاجات رفْض الكنيسة مطالب المتظاهرين وتأييدها التامّ لشخص مبارك، وحثّ الأقباط على عدم المشاركة في هذه التظاهرات؛ فقد ارتبطت الكنيسة بعلاقات إستراتيجية مع النظام السابق ودخلت في مساومات معه. ولعلّ مسألة تسليم الدولة بعض السيدات المسيحيات ممّن ذيع عن تحوّلهن إلى الإسلام للكنيسة هي الأشهر، والقضية الأكثر إلحاحًا التي تُثار بين الحين والآخر من بعض التيارات السلفية(٣٩).

تمثّل هاتان القوّتان ـ اللتان رفضتا الثورة في البداية ـ عقبةً كبرى

---

(٣٨) خالد عبد الرسول، صفاء عصام الدين وضحى الجندي، «بوادر انقسام بين «التيارات الدينية» و«القوى المدنية» بعد مرحلة «نعم»،»، الشروق الجديد، ٢٣/ ٣/ ٢٠١١.

(٣٩) «البابا شنودة يعلن تأييده لمبارك،» (الجزيرة نت، ٣١/ ١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9BE558CF-18E7-4999-A635-67A9B333269A.htm>.

أمام مسيرة التحول الديمقراطي المنشود؛ فسرعان ما حاول الإسلاميون (من جماعات السلفية والجهاد الإسلامي) الانقضاض على مكتسبات الثورة والنزول إلى الشارع السياسي بعد اختفاءٍ دامَ ما يقرب من ثلاثة عقود عن المشهد السياسي في تجاهل واضح لأجهزة الدولة والمنطق القانوني لفضّ النزاعات وتسويتها. كما لم تدرك الكنيسة التحولات الحادثة والتغيرات المتلاحقة على الساحة السياسية، فلا يزال السلوك الكنسي مدفوعًا بتأدية دور تساومي، ومواز لجهاز الدولة ورفض فتح ملفات سيدات الأديرة.

تأتي أهمية الحديث عن إعادة تعريف علاقة تلك القوى الدينية بالدولة، بعد أن بدأت تدخل الثورة في متاهات الطائفية، والإصرار على خلق خطّ لصراع الهويات بين «نحن» و«هم»، وغياب قيم ميدان التحرير وروحه التي ترمز إلى وحدة الشعب المصري. فلا يمكن الانطلاق إلى المستقبل قبل التخلّص من إرث الماضي من فساد وخراب للعقول، وإزالة أسباب الطائفية التي ترسّخت في المجتمع المصري على مدار ما يقرب من أربعة عقود بدأت بأحداث الخانكة في عام ١٩٧٢ إبّان حقبة السادات التي أطلقت شرارة الفتنة الطائفية، حين قامت مجموعة من الأقباط في مدينة الخانكة بأداء الصلاة في مبنى غير مرخّص له ككنيسة، وخرج عددٌ من مسلمي المنطقة وأحرقوا المبنى، واشتعل الصراع بين الطرفين لتشهد المنطقة أحداثًا طائفية عنيفة.

تمرّ الدولة المصرية بمنعطف خطير أشبه بعملية زراعة قلب جديد، لا يحتمل مفردات مثل «التهجين» و«الترقيع»[٤٠]؛ فالمشكلة ليست في ما جرى في إمبابة ولا في إطفيح قبلها فحسب، بل الجريمة في الاستهتار بمؤشّرات الاحتقان والتوتّر المتزايدة، والتغاضي عن تطبيق القانون، والاكتفاء بالتصريحات الإعلامية عن النسيج الوطني الواحد والوحدة الوطنية، التي لا تحقّق سوى تأجيل النظر في المسألة التي أصبحت حقيقة واقعة ومعيشة. كما أن هناك شرخًا عميقًا وحقائق يجب التعاطي معها بواقعية، فالمشكلة الطائفية

(٤٠) وائل قنديل، «عودوا إلى الميدان،» الشروق الجديد، ٢٠١١/٥/١١.

لا يمكن اختزالها في اختفاء فتاة تحوّلت إلى الإسلام، أو خلاف على أرض، أو كنيسة من دون ترخيص، فهذه جميعها ليست سوى مظاهر لها وفتيل يشعل النيران[٤١].

ومنذ اندلاع أحداث الخانكة خرجت لجنة لتقصّي الحقائق برئاسة جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب آنذاك، بعدد من التوصيات لعلاج المشكلة جذريًا، وبتغيير التواريخ وأسماء الأماكن التي وردت في تقرير تلك اللجنة، اتّضح أنّ ما قالته اللجنة قبل ٣٨ عامًا في تقريرها الشهير، هو نفسه ما جرى وسيجري من حوادث الفتنة الطائفية. فقد تركّزت الحلول التي طرحها التقرير في ضرورة تطبيق مبدأ المواطَنة الحقيقية، وإصلاح مناهج التعليم لتغذية عقول النشء بقيم الوسطية والاعتدال ونبذ التشدّد والتطرّف، وحرية ترميم الكنائس من دون تعقيدات بيروقراطية، وإصدار قانون دور العبادة الموحّد أو تطبيق الشروط العشرة في بناء دور العبادة[٤٢]، وعدم تشدّق الكنيسة أو تلويحها باللجوء إلى الخارج والاستقواء بأي منظّمة أو هيئة خارج مصر لمناقشة قضايا أو خلافات داخلية، وتخصيص مساحة على

---

(٤١) زياد بهاء الدين، «من إطفيح إلى إمبابة.. القانون هو الحل،» الشروق الجديد، ١٠/٥/٢٠١١.

(٤٢) في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، ألف الوزارة في مصر وعين القربي باشا وكيلًا له في الداخلية. وفي شباط/ فبراير ١٩٣٤ وضع القربي باشا عشرة شروط لبناء الكنائس في مصر وهي:

١. تقديم سندات ملكية الأرض المراد البناء عليها وتوضيح إن كانت أرض فضاء أو زراعية.

٢. ألا تبنى الكنسية بالقرب من المساجد أو الأضرحة الموجودة في الناحية (الحي).

٣. ألّا تبنى الكنسية وسط تجمعات سكنية من المسلمين.

٤. توضيح هل ما يمنع من بناء الكنيسة وسط تجمعات سكنية للمسلمين.

٥. توضيح إذا ما كان هناك كنسية أخرى للطائفة نفسها في المربع السكني نفسه.

٦.توضيح المسافة بين البلدة المراد البناء فيها وأقرب كنيسة موجودة بالفعل.

٧. توضيح عدد أفراد الطائفة الموجودة في البلدة.

٨. إذا كانت الكنسية المراد بناؤها قرب ترع أو جسور أو أي منافع عامة يجب أخذ رأي تفتيش الري أو مصلحة السكّة الحديد أو المصلحة المختصّة.

٩. عمل محضر رسمي لكلّ التحرّيات المطلوبة.

١٠. يقدّم مع الطلب رسمٌ هندسي (خريطة) بمقياس ١/١٠٠٠ للموقع موقّعًا من كلّ من مهندس معتمد ورئيس الطائفة الدينية.

الخريطة الإعلامية للمواطنين الأقباط وللثقافة القبطية[٤٣]. إنّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين قضية الوحدة الوطنية والشعور العامّ في المجتمع بغياب العدالة وحكم القانون، والوضع العامّ الذي بات يذكي الاستهتار بالقانون ومن شأنه أن يفاقم من أوضاع الشحن والتعصّب الطائفي ويعطي الفرصة لقوى دينية متطرّفة لملء هذا الفراغ القانوني لشيطنة «الآخر»[٤٤].

سوف يستغرق علاج مشكلة الانقسامات الطائفية عدّة سنوات، غير أنّه يتعين الشروع في اتخاذ خطوات جادّة على الأصعدة السياسي، والمؤسّسي، والقانوني، والتعليمي، والإعلامي تكون بداية حقيقية لعلاج الطائفية على أرض الواقع، إلى جانب التزام جميع القوى الدينية، الإسلامية والكنسية، بالبُعد المؤسّسي ـ القانوني لإدارة الأزمات، وإدراك ضرورة العمل تحت مظلّة الدولة، بحيث لا يمكن أن يتمتّع أي من هذه القوى باستقلالية الفعل عن الدولة وبما يمكّنها من تجاوز البنى القانونية أو خلق بنى موازية. ويُعَدُّ تعزيز هذا الجانب الإدراكي واستعادة الصورة الذهنية لـ «الدولة المهيبة» شرطًا محوريًا لتصحيح مسار التحول الديمقراطي[٤٥].

خلاصة

اتضح ممّا سبق تداخل عوامل التحول الديمقراطي وتشابكها، الأمر الذي يقتضي مزيدًا من النضال من القوى السياسية والاجتماعية كلها لتعزيز قيم الديمقراطية، وتطوير مشروع اجتماعي نهضوي تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع المصري وفي أرجاء مصر كلّها. فلا بدّ من التخلّص من انحياز الدولة الحضري، وإعادة إدماج قاطني الريف ومحافظات الصعيد، وبدو سيناء، في المجتمع المصري وفي العملية السياسية.

لا تزال الفرصة سانحة أمام جميع القوى والفاعلين لاختصار مسار

---

(٤٣) إيمان عبد المنعم، «الدستور الأصلي يسأل مجدّدا..هل قرأ الرئيس مبارك تقرير العطيفي لإنهاء حالة الطائفية؟!،» الدستور الأصلي، ٥/١/٢٠١١.

(٤٤) بهاء الدين، المصدر نفسه.

(٤٥) محمود المملوك، «النيابة تطالب بمثول كاميليا شحاتة أمامها والكنيسة ترفض،» اليوم السابع (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١).

طويل للتحوُّل، بالاستفادة من خبرات تاريخية متراكمة عن التحول الديمقراطي. على سبيل المثال، يُظهر إلقاءُ الضوء على تجارب دول أوروبا الشرقية في إحلال نظم سياسية مغايرة للنظم الشيوعية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، أنَّ عملية التحول تقتضي خلق واقع اجتماعي جديد، لا التخلّص من نظم سياسية وترتيبات مؤسّسية فقط، وإلا أصبحت «ثورة تصحيح» ليس إلّا (Rectifying Revolution). وتؤكّد هذه التجارب أنّ غياب رؤية مجتمعية شاملة، والتركيز على استعادة أوضاع سابقة للثورة البلشفية والمدّ الشيوعي السوفياتي في عام ١٩١٧ من دون النضال لابتكار هياكلَ مؤسسية جديدة وإصلاح البنية المجتمعية التي أفسدها الحكم الشيوعي على مدار ما يقرب من سبعة عقود، أدّى إلى انحراف المسار الثوري في هذه الدول عن كونه تغييرًا سياسيًا - اجتماعيًا راديكاليًا إلى كونه ثورة تصحيح أوضاع وانحرافات تاريخية تقتضي العودة إلى نماذج سابقة معدّة سلفًا. قاد هذا الأمر في نهاية المطاف إلى نظم انتخابية مشوّهة في دول مثل أوكرانيا، حيث تسيطر طبقة أوليغارشية على مقاليد الأمور على نحوٍ يُضعف سيادة القانون، وإلى سيادة طبقة سياسية تعمل بمعزلٍ عن مطالب الجماهير في دول أخرى مثل بولندا، ما أفقد المواطنين الثقة في مؤسّسات الدولة وأدّى إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية بما في ذلك المشاركة الانتخابية[٤٦].

ولا بدّ من الإقرار بصعوبة تحديد مسار عملية التحول في الوقت الراهن، حيث ستتجلّى ملامحها في مراحلَ لاحقة، لكن يمكن القول إنّ مسار التحول الديمقراطي مرهون بعدّة عوامل، **أوّلها** تمسّك القوى السياسية والاجتماعية بالعقيدة النضالية، **وثانيها** تطوير رؤية فكرية تتّسق مع الأفكار الثورية وتحظى بمساندة شعبية واسعة، بمعنى تحوّل «المثقفين العضويين» المناضلين من أجل قضايا المجتمع إلى قوة دافعة للكتلة التاريخية، لا محبطة لها أو محيدة بهدف التقدم إلى الصفوف الأولى والحصول على مكاسبَ سياسية ضيقة، **وثالثها** إعلاء قيمة سيادة القانون

(٤٦) Adrian Webb, *The Routledge Companion to Central and Eastern Europe Since 1919*, Routledge Companions to History (London; New York: Routledge, 2008).

وتعزيز الصورة الذهنية لـ «الدولة المهيبة»، ورابعها إصلاح النظام الأمني وإعادة هيكلة جهاز الشرطة وتغيير عقيدته الوظيفية لتفويت أي فرصة أمام المؤسّسة العسكرية للنفاذ إلى الساحة السياسية عقب انتهاء الفترة الانتقالية، وأخيرًا علاج الأمراض الاجتماعية التي خلّفها نظام مبارك، فتجاهل التفاعلات العنيفة بين القوى الثورية من ناحية، والإرث السلطوي ـ البنيوي الذي يضرب جذور البنية المجتمعية والفكرية من ناحية أخرى سوف يفضي إلى ديمقراطية انتخابية مُشوَّهة وغير راسخة حتّى وإن بدت مستقرّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ التركيز على العوامل المحلية بوصفها محدّدات رئيسية لمسار التحول الديمقراطي لا يعني انعدام أهمّية العامل الخارجي؛ فلا شكّ في أنّ ثمّة قوى إقليمية وعالمية لم تُرِد النجاح للثورة المصرية وطرحها نموذجًا ناجحًا للتحوّلات السياسية والاجتماعية وقابلًا للمحاكاة في الدول العربية. وسيمثّل الملفّ الطائفي والتحديات الاقتصادية المحتملة، ورقتين للضغط الخارجي على النظام المصري؛ فقد كانت إستراتيجية «العصا والجزرة» من دعائم السياسة الخارجية الأميركية مع النظام السياسي المصري منذ عهد السادات وحتّى نهاية نظام مبارك، وطالما أعلنت الولايات المتّحدة الأميركية دعمها للمعارضة المصرية في الداخل والخارج ـ عدد من النشطاء السياسيين ومنظّمات أقباط المهجر ـ أداة للضغط على النظام المصري، فضلًا عن استخدام ورقة المعونة الاقتصادية الضخمة (بلغت ١,٥٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠) للضغط على النظام الحاكم، لإمرار سياسات محدّدة سلفًا تخدم المصالح الأميركية في المنطقة.

ولا شكّ في أنّ قيام ثورة ٢٥ يناير، والقضاء على أركان النظام المصري وأطرافه الفاعلة، قد قوّض أسس التأثير السياسي التي كانت تتمتّع بها الولايات المتحدة داخل مصر. فمع الاتّجاه نحو صوغ دستور جديد يضمن تداول السلطة بحيث تعكس القرارات السياسية توجّهات الرأي العامّ في مصر، ستفقد الولايات المتحدة الأميركية الكثير من الأوراق لتنفيذ إستراتيجية «العصا والجزرة» مع النظام المصري المقبل. ومن ذلك أنّ مبدأ

تداول السلطة سيكون عبئًا على دوائر اتخاذ القرار الأميركية حتى تتمكّن من بناء إستراتيجيات فعّالة للتعامل مع واحدة من أهمّ الدول في منطقة الشرق الأوسط. ولا شكّ في أنّها ستسعى لاستعادة عنصري التأثير السياسي والاقتصادي داخل النظام الحاكم الجديد في مصر، فلم يبق لها سوى ورقتي الشحن الطائفي والمعونة الاقتصادية والعسكرية بما يوفّر لها هامش مناورة يسمح بممارسة قدرٍ من الضغوط[٤٧].

(٤٧) خالد صقر، «التأثير الأميركي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة،» (مركز المستشار، ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almoustshar.com/NewsInner.aspx?id=3057>.

الفصل الخامس عشر

المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة حاكمًا سياسيًا

باكينام الشرقاوي(*)

(*) أستاذة مساعدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

جاء البيان الرقم واحد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة[1] في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ ليعلن بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر وتاريخ المنطقة. كان ذلك إيذانًا بأن الجيش المصري بدأ يتحرك سياسيًا تحركًا متوازيًا خارج النظام السياسي المصري الذي رأسَه حسني مبارك في العقود الثلاثة الأخيرة (من العقود الستة لمنظومة حكم ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢). إنّه البيان الذي دشّن الدور الجديد للمؤسسة العسكرية بصفتها حاكمًا سياسيًا لا حاكمًا عسكريًا، وهو دور جديد مختلف وفريد من نوعه، رسمت ملامحَه الثورة المصرية من جانب، وطبيعة الجيش المصري وخبرته التاريخية من جانب آخر.

للثورة المصرية ملامح خصوصية متعددة أفرزت نموذجًا غير مسبوق في تاريخ ثورات العالم، وأحد أهم محاور هذا التميز هو دور المؤسسة العسكرية سواء من حيث التوافق، في لحظة بعينها، مع الشعب في الضغط لإسقاط نظام مبارك، أو في إدارة المرحلة الانتقالية الحالية وعملية إعادة بناء النظام السياسي الجديد ما بعد مبارك. ويقدم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية منذ قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، نمطًا جديدًا تمامًا للأدوار غير العسكرية التي تقوم بها الجيوش في مراحل التحول السياسي. ولفهم أبعاد وملامح وآليات الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للقوّات المسلحة بصفته حاكمًا سياسيًا، ستنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء رئيسية، يتناول كل منها مستوى تحليليًا مهمًا يتكامل مع غيره من المستويات الأخرى: يتناول **الأول** النماذج المختلفة للعلاقات المدنية ـ العسكرية سواء

---

(١) يتكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ٢٠ عضوًا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي. وهو المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسية للقوات المسلحة في حالة الحرب.

داخل العالم العربي أو خارجه، من أجل تبيان ملامح النموذج الجديد للدور الذي يؤديه المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأبعاد خصوصيته، من خلال مراجعة الأطر النظرية والخبرات العملية، ويرصد الثاني تطوُّر المراحل الثورية الفرعية ومردودها على مواقف المؤسسة العسكرية وحركتها، فيما يسعى الثالث لفهم السياق الثوري لأداء المجلس وما يطرحه هذا السياق أمامه من فرص وتحدّيات، أما الجزء الرابع، فيشرح طبيعة صنع القرار الناتج من هذا المجلس، واتجاهه، والجدل العام الدائر بشأنه.

أولًا: المجلس العسكري ونموذج جديد للدور: مراجعة نظرية

سادت لقرون من الزمن نظرة سلبية إلى دور العسكر في الحياة المدنية عمومًا والحياة السياسية خصوصًا، نظرًا إلى صعوبة تواصل المؤسسة العسكرية مع المؤسسات السياسية في الدولة، حيث إنها مؤسسة تميل إلى الانعزال عن غيرها، وتستشعر تميُّز مكانتها. إلا أنه مع اندثار دور الجيوش في مد الحدود الإقليمية للدولة، تطور دورها، وبدأ الاعتراف بها مؤسسةً داخلية وجماعة شرعية داخل السياق الوطني، لها مطالبها وتضغط لتحقيق مصالحها. وبخلاف الوضع في الديمقراطيات الليبرالية الغربية، عُدّت المؤسسات العسكرية في الدولة ما بعد الاستعمارية، الجهة الوحيدة القادرة على فرض الاستقرار السياسي وضمانه. وراوحت أدوار المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية اليومية في الدول النامية، ما بين التأثير المحدود والحكم المباشر؛ وبسبب ما تتمتع به المؤسسات العسكرية من ضبط وربط ونظام واتساق هيكلي، كانت بعض الدراسات تنظر إيجابًا إلى قدرتها على إدارة الحياة السياسية مقارنة بالمؤسسات السياسية المدنية الأخرى التي تعاني نواقص خطيرة. إلا أن هذا الاتجاه بدأ يتغيّر في الأدبيات السياسية، وسادت نغمة ترصد العلاقة السلبية بين المؤسسة العسكرية والديمقراطية والليبرالية، وبدأ التمييز بين قيمة الانضباط والقدرات التنظيمية اللازمة للإدارة السياسية[٢] الناجحة الفعالة.

---

(٢) Gerassimos Karabelias, «Civil-Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transition of Post-War Turkey and Greece: 1980-1995,» (Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998), pp. 6-7.

بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار التحولات السياسية تجاه الديمقراطية، دخلت دراسة دور الجيش ووظيفته في الدول المعاصرة، مرحلة جديدة من النقاش والجدل. تغيرت النظرة التقليدية إلى الجيش وطرق انخراطه في أدوار متنوعة داخل مجتمعه، بل وتغير شكل العلاقة مع النظام السياسي؛ فلم تعد تبغي الحياد أو الانعزال الكامل عنه، ولم يعد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مقصورًا على الانقلابات العسكرية أو التدخل السافر في عملية الحكم كما كان سائدًا في فترات سابقة؛ فحتى في الدول الديمقراطية، لا تتحول المؤسسة العسكرية إلى أداة محايدة ومهادنة لتنفيذ قرارات الحكومة، والقيادات العسكرية ـ في النهاية ـ تعمل على الدفاع عن مصالح مؤسساتها في منافسة مع مؤسسات الدولة الأخرى، وتساهم في صوغ السياسات العامة المرتبطة بمجال عملها. ومهما تحدثنا عن السيطرة المدنية الواجبة على العسكر في النظم الديمقراطية، يظل التداخل الدينامي والتعاون بين القيادات المدنية والعسكرية هو الأساس.

تتعدد التصنيفات لأدوار العسكر باختلاف المعايير والرؤى والسياقات. ووفق معيار نمط تدخل العسكر، هناك **نموذج** يمارس فيه العسكر ـ مثل أي جماعة ضغط ـ تأثيرًا دستوريًا شرعيًا في الحكومة المدنية، للوصول إلى أهداف مثل زيادة الميزانية العسكرية. **النموذج الثاني**، عندما يستخدم العسكر التهديد أو الابتزاز للوصول إلى الأهداف ذاتها. و**النموذج الثالث**، عندما يقوم العسكر باستبدال نظام بآخر لأن الأول فشل في الوفاء بطلباتهم وشروطهم. أمّا **النموذج الرابع**، فهو إزاحة الحكم المدني وتولي الحكم مباشرة[٣]. ثمّ يأتي تصنيف **نوردلينجر** الذي يتأسس على عدم وجود نموذج أحادي للسيطرة المدنية، لذا استخدم معيارًا يقوم على مدى السلطة الحكومية التي يمارسها العسكر ومدى طموح أهدافهم، وميز بين ثلاثة أنماط من المسؤولين العسكريين: المعتدلين، والحراس، والحكام. **الأول** يمارس سلطة «الفيتو» على القرارات السياسية من دون حيازة السلطة، و**الثاني** يقفز فيه العسكر على السلطة لكن لفترة محدودة لمنع تدمير الوضع القائم ثمّ تُعاد إلى المدنيين، أمّا **الثالث**، ففيه يسيطر الضباط على الحكم،

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١١.

لكن بهدف تغيير المجتمع[٤]. إلا أن دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يندرج تحت أي من هذه التصنيفات؛ فهو لم يحز السلطة عن تخطيط مسبق أو تطبيقًا لنمط الدور السياسي الحارس أو المعترض، بل تولّى الحكم استجابة لتطورات الثورة التي فرضت عليه التدخُّل منعًا لتفاقم الأوضاع. كما أعلن أنه لا يسعى لتغيير المجتمع بل إدارة المرحلة الانتقالية وتسليمها للمدنيين، ثمّ سيكون على الحكومة المدنية تحقيق أهداف الثورة الطَموحة.

ووفق الخبرات التاريخية التي شهدتها مختلف دول العالم يمكن التمييز بين خمسة نماذج رئيسية للعلاقات المدنية ـ العسكرية في العالم: **أولها** النموذج الأوروبي، **وثانيها** النموذج السوفياتي السابق، **وثالثها** نموذج دول أميركا اللاتينية، **ورابعها** النموذج الأميركي، ويمكن أن نضيف نموذجًا **خامسًا** هو النموذج العربي بملامحَ لها خصوصيتها، ثمّ نضع النموذج المصري عقب ٢٥ كانون الثاني/ يناير نموذجًا **سادسًا** جديدًا في نمطه ومساره وشبكية علاقاته بالفواعل السياسية.

يقوم النموذج **الأوروبي** على الفصل التام بين المؤسستين، مع تبعية المؤسسة العسكرية بالكامل للمؤسسة المدنية، كما يقوم هذا النموذج على أن النزعة العسكرية هي أصل كل شرّ، ويقدم النموذج الهتلري للدلالة على هذه النزعة. على النقيض منه، يأتي النموذج **السوفياتي** السابق، الذي مثّل فيه الجيش أساس نظام الحزب الحاكم، فهو متغلغل في قلب النظام. ويتأسس النموذج الثالث في دول **أميركا اللاتينية** على عدم الثقة في القوات المسلّحة، حيث يُنظر إلى الجيش على أنه مؤسّسة قادرة في أي وقت على التدخُّل في السياسة بسبب الميراث الطويل من الحكم العسكري الذي هيمن على القارة لفترات طويلة، لذلك هناك شبه قناعة بضرورة بقاء دور الجيش بعيدًا من السياسة، وأن يبقى ولاؤه للحكومة مهما كان الثمن. أمّا النموذج **الأميركي** فهو مختلف تمامًا، ومع أنه يشترك مع النموذج الأوروبي في الفصل بين المدني والعسكري وعلى تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، لكنه نموذج يقوم على المهنية، وعلى قبول دور مباشر لها ـ

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

كإحدى جماعات الضغط ـ في كثير من القضايا العامّة، خصوصًا الأمنية منها، واستشارتها في القضايا التي لها علاقة بالسياسة الخارجية[٥].

أمّا في العالم الإسلامي وفي قلبه العالم العربي، فإنّ المؤسسة العسكرية تمتلك مقوّمات التأثير في المعادلة السياسية الداخلية لأي دولة في ظل انتشار النظم التسلطية واعتماد الحكّام على الجيوش بصفتها دعامة أساسية من دعائم حكمهم. ويزيد عدد من الخصائص الهيكلية التي تتميز بها المؤسّسات العسكرية من قابليتها للتدخُّل في السياسة، من أهمها احتكار العنف المشروع، والتنظيم الهرمي والانضباط والطاعة التامة للأوامر، والتفوق التكنولوجي وامتلاك المعلومات؛ وهي خصائص وردت في الأدبيات المختلفة التي اهتمت بالظاهرة العسكرية كعوامل تحفز ميل المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن السياسي وتسهل عملية التأثير. وبالطبع فإن مناخ الاستبداد السياسي يُعظم من ذلك الميل؛ ففي إطار الدول الهشة التي خلفتها الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الجيوش العربية عمودًا فقريًا لدولها، وفي الكثير من الحالات كانت هي المؤسسة الفعلية التي يتمحور حولها النظام السياسي ومنها يستمد بقاءه. وتزداد موارد القوة في يد المؤسسة العسكرية إذا ما رُبط بين الجيش وأيديولوجيا ثورية، أو انتصار عسكري[٦]؛ وقد توافرت الأولى عند الجيش الجزائري عقب الاستقلال، والاثنان عند الجيش المصري في ثورة تموز/ يوليو وحرب عام ١٩٧٣.

إلى جانب دعامتي الزعماء والأيديولوجيا، كانت الجيوش تُعَدُّ الدعامة الثالثة للدولة سواء هي إسلامية أو علمانية أو قومية، فالجيش هو إمّا الأداة المباشرة للوصول إلى السلطة، أو أداة التهديد بالتدخل والتخلص من السلطة القائمة. وتقدم الخبرة الباكستانية (حتى الآن) والتركية (حتى وقت قريب) مثالين مهمَّين على ذلك. وتتضاعف المشكلة في أنّ المؤسسة

---

(٥) ناجي صادق شراب، «في تفسير دور العسكر،» (جبهة إنقاذ مصر، ١/ ٣/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: ، <http://www.alarabonline.org/print.asp?fname=%5Cdata%5C2011%5C03%5C03-02%5C822.htm>, and <http://saveegyptfront.org/readers-articles / 24189.html>.

(٦) مسلم بابا عربي، «المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر،» على الموقع الإلكتروني: <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2>.

العسكرية - بضعفها - تؤثر في استقرار الدول خصوصًا إذا ما ضعفت الأركان الأخرى. بل إن علاقة هذه المؤسسة بالديمقراطية في هاتين الدولتين ما زالت تمثل إشكالية كبرى؛ فالمؤسسة العسكرية تضطلع دائمًا بدور محوري في النظامين السياسيين الباكستاني والتركي سواء في فترات الانقلابات أو فترات الحكم المدني، إلا أنه مع تمكين السلطات المدنية في تركيا، اختلفت الحال عنها مقارنة بباكستان، حيث إن الحكومات المدنية التي تعاقبت على باكستان لم تساهم في تحقيق التحول الديمقراطي، وكل ما ساهمت به هو إجراءات ديمقراطية ظاهرية، لكنها حبلى بمشاكل خطيرة(٧). أمّا في تركيا، فكان الجيش حارسًا لعلمانية الدولة التي سمحت لأحزابٍ ذات مرجعية إسلامية أن تقدم قراءة ليبرالية للعلمانية نفسها، وهو ما مكّن الحكم المدني وقلّص سلطات العسكر، فكان التحول إلى الديمقراطية أكثر وضوحًا وفاعلية.

في العالم العربي، أضفى قيام الدولة اليهودية وفشل الأنظمة العربية في مواجهتها على الجيوش العربية بعدًا قوميًا عزّز مكانتها في الساحة السياسية الداخلية، وفتح الباب، في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، لعصر الانقلابات العسكرية التي كانت تُسمّى الثورات. في مصر يُعَدُّ نظام مبارك امتدادًا لثورة تموز/ يوليو، حتى بعد تحوله من نظام رئاسي عسكري إلى نظام عائلي تحميه الدولة البوليسية. وفي العراق وصل صدام حسين إلى السلطة بانقلابٍ عسكري نفّذه حزب البعث في عام ١٩٦٨ واستمرّ حتى الاحتلال العسكري الأميركي. وفي سورية، فإنّ نظام الرئيس بشّار الأسد هو الوريث المباشر للانقلاب العسكري الذي قاده والده الرئيس الراحل حافظ الأسد في عام ١٩٧٠ على حساب انقلاب عسكري سابق نفّذه حزب البعث في عام ١٩٦٣. حتى في لبنان، لم يبقَ الجيش بمنأى عن السياسة، مع فارقٍ واحد هو اختصار دوره بشخص قائده، وتولّي ثلاثة جنرالات رئاسة لبنان في بحر نصف قرن من الزمن(٨).

---

(٧) محمد محمود السيد، «دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الباكستاني وأثره على التحول الديمقراطي في الفترة من ١٩٧٧ : ٢٠٠٨،» (المركز الديمقراطي العربي، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.democraticac.com/2009-10-21-20-28-16/4104--1977-2008>.

(٨) وليد أبي مرشد، «ربيع الجيوش العربية،» الشرق الأوسط، ٧/ ٥/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=616171&issueno=11818>.

تتنوع أدوار المؤسسات العسكرية داخل العالم العربي بتنوع طبيعة الدولة؛ ففي الجزائر الحاكم الفعلي هو الجيش لا الطبقة السياسية، لذلك يرى البعض أنه مع تجلّي قوة المجتمعات العربية، إلا أنه من غير الممكن تكرار تجربة تونس ومصر في الجزائر. وقد عادت مؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية والتدخُّل المباشر في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في عام ١٩٩٢، وبذلك تحوّل الجيش إلى دور المحافظ والحامي للنظام القائم. إلى جانب تدخُّل القيادة العسكرية لتعترض على نتائج الانتخابات، اختار الجيش الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار القيادات السياسية للبلاد وتزكيتها والتأثير فيها. إلّا أنّ مؤسسة الجيش أضحت تواجه تحدّيات كبرى منذ عام ٢٠٠٠، تمثلت بمسار التحديث وتكريس الحرفية، وسياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلًا إلى المهنية والاحتراف؛ وكلها تحدّيات ساهمت في رسم أطر جديدة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي، زيادة على رغبة السلطة السياسية في تجاوز هذه المرحلة ووضع حد لتدخل هذه المؤسسة في الحياة السياسية[٩]. ورافق وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة تعديل لدور العسكر، ثمّ تحويل دور المؤسسة العسكرية في منظومة الحكم من ضابط للحراك السياسي ـ كما تكرّس في الممارسة التاريخية منذ استقلال البلاد ـ إلى صانع للحراك السياسي بحيث تكون هذه المؤسسة (بما فيها المؤسسة الأمنية) هي جوهر نظام الحكم، مع استثمار مبدأ حماية الجمهورية من التهديد الإسلاموي هدفًا سياسيًا دعائيًا[١٠]. وأتت الثورات العربية لتعيد للمؤسسة العسكرية دلالاتها المحورية فى دعم النظام السياسى.

تبقى المؤسّسة العسكرية في دول العالم العربي على وجه الخصوص المؤسّسة المنسجمة والهرمية الوحيدة في الدولة، القادرة لا على الحفاظ

---

(٩) ياسين بودهان، «العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر ودورها في صناعة القرار السياسي،» (الجديدة، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://aljadidah.com/2011/02>.

(١٠) حسين بلخيرات، «تطور دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم الجزائري: من توقيف المسار الانتخابي إلى حكم الرئيس بوتفليقة،» (٦ آب/ أغسطس ٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني: <http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/151 />.

على الأنظمة فحسب، بل على تغييرها من الداخل أيضًا، إن توافرت عوامل ذلك؛ فالخبرة التاريخية تشير إلى عدم حدوث أي تغيير ثوري بمعنى سياسي أو اجتماعي في العالم العربي من دون المرور عبر المؤسسة العسكرية. وكلما توسّعت القاعدة الاجتماعية للجيش بإدخال شباب الطبقات الفقيرة والمتوسّطة، ازداد احتمال انقلاب قاده هؤلاء الشباب بعد ذلك. لقد نجحت الجيوش السورية والعراقية واليمنية والليبية في إسقاط أنظمة الحكم القائمة في الخمسينيات والستّينيات من القرن الماضي، في حين فشلت جيوش أخرى في بلدان مثل تونس والأردن والمغرب. أمّا في الدول الخليجية، فقد حرصت العائلات الحاكمة على عدم اتساع القاعدة الاجتماعية لجيوشها، وحافظت على أعداد محدودة من الضبّاط والجنود، وركّزت على استيراد التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ويبدو أنها استفادت من تجارب العسكر لدى جاراتها العربية[١١]. وقد خبرت الدول العربية تدخل الجيوش في السياسة سواء مباشرة من خلال حكم عسكري أو انقلابات عسكرية أو بتأثير غير مباشر، إلّا أنه مع المدّ الديمقراطي في العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي، تراجع الدور المباشر للمؤسسة العسكرية وبقي الارتباط الوثيق بين العسكر والقيادات الحاكمة، بحيث أضحت من دعامات بقاء النظم السياسية واستمرارها، وساعدت على إبقاء المنطقة العربية بعيدة عن هذا المدّ الديمقراطي. لذا، عمل الحكّام العرب على ربط المؤسّسات العسكرية بهم وبنظمهم السياسية أكثر من ربطها بالدولة والوطن كمفهوم أشمل للولاء.

ومن ثمّ، فإنّ تاريخ المنطقة العربية يربط عمليات التغيير أو الحفاظ على الأوضاع القائمة بالمؤسّسات العسكرية؛ فعقب التخلص من الاستعمار الغربي، أدّت هذه المؤسسات دورًا فاعلًا التغيير ـ أو الثورة بمعنى إحداث تغييرات جذرية راديكالية على الصعد المتنوّعة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تلت ذلك مرحلة تمكين النظم التسلطية، فهيمن الدور المحافظ للجيوش وفُكّكت الصلة بينها وبين مسارات التحوُّل والتغيير، وهو النمط الذي أثّر حتّى الآن في دور المؤسسات العسكرية في الثورات العربية؛ فهي

(١١) رياض الصيداوي، «أيّ دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟،» الحوار المتمدن، ٤/٧/٢٠٠٧، على الموقع الإلكتروني: <http://4flying.com/showthread.php?t=22302>.

إمّا مساندة للنظم القائمة في مواجهة شعوبها (وإن اختلفت درجة المساندة مثل سورية والبحرين)، أو متردّدة ومنقسمة تجاه تحديد مواقفها مثل ليبيا، أو رافضة لاستمرار تقديم الدعم للنظم المرفوضة، وهو ما حدث في تونس ومصر. وقد يُعَدُّ هذا الحراك الثوري في الشوارع العربية إيذانًا بمرحلة ثالثة جديدة تمرّ بها العلاقات المدنية ـ العسكرية في العالم العربي، تتميز بالتنوع والتباين بين دول هذه المنطقة؛ فقد مرّت هذه العلاقات تاريخيًا بمرحلتين رئيسيتين: **الأولى** منذ خمسينيات القرن الماضي، حين كانت الجيوش تمثل تحدّيًا رئيسيًا أمام نظم الحكم العربية غير الديمقراطية بتأديتها الدور الثويري، أمّا في السبعينيات فقد بدأت مرحلة **ثانية** تحوّلت فيها المؤسّسات العسكرية إلى موقع الحامي الأول للنظم السلطوية(١٢). إلا أنّ انتفاضة الشوارع العربية ودخولها في المعادلة السياسية في المنطقة بعد طول غياب، قلبا موازين القوّة البينية داخل كل دولة، ما فرض أدوارًا جديدة لم تكن متوقّعة على المؤسّسات العسكرية العربية، ووضعها أمام خيارات شائكة لم تكن مطروحة من قبل.

بالنظر إلى خصوصية دور العسكر في المرحلة الحالية التي يمرّ بها العالم العربي، فإنه في مقابل مصطلح ربيع الشعوب العربية أشار البعض إلى ربيع الجيوش العربية، بسبب الدور المحوري الذي تضطلع به لا في إسقاط النظم المستبدة فحسب، بل في ترجيح كفّة الديمقراطية من عدمه في المراحل المقبلة. في تونس ومصر، أتاح احتضان المؤسسة العسكرية للثورة في كل منهما الشروع في ربيع واعد بديمقراطية منتظرة. وفي ليبيا أدّى غياب المؤسسة العسكرية ـ بمفهومها الحديث ـ واعتماد نظام القذافي على كتائب أمنية لدعم سلطته المنهارة، إلى حرمان انتفاضة الليبيين من مظلّة قادرة على احتواء عملية تغيير النظام. أمّا في سورية، حيث الثلاثي العسكري والأمني والحزبي هو عماد النظام وسنده، فيبدو أنّ بزوغ فرص التغيير غير ممكن من دون عملية فكّ ارتباط مستعصية بين هذه الثلاثية(١٣).

---

(١٢) Birthe Hansen and Carsten Jensen, «Challenges to the Role of Arab Militaries,» in: Carsten Jensen, ed., *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defense College, 2008), pp. 31-32.

(١٣) أبي مرشد، «ربيع الجيوش العربية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=616171&issueno=11818>.

ومع كون تونس ومصر الدولتين العربيتين الوحيدتين - حتّى الآن - اللتين نجحت فيهما الثورات الشعبية في إسقاط النظم الحاكمة التسلّطية السابقة - بحيث ثبت دور العسكر المحوري لإتمام هذه العملية من دون الحاجة إلى صراعاتٍ ممتدّة معقدة - إلا أن الوضع اختلف تجاه إدارة المرحلة الانتقالية؛ ففي تونس توارى الجيش وراء الكواليس بينما تصدّر نظيره المشهد السياسي في مصر، إذ إن تقاليد الحياد في تسيير الشأن العامّ السياسي والاقتصادي متجذرة لدى المؤسسة العسكرية في تونس منذ تأسيسها، لذا نُظر إلى تدخّلها في الأحداث الثورية على أنه موقف تاريخي ومنحصر في رفض الدخول في مواجهة مع الشعب وفي إعادة الأمن. ومثل الحالة المصرية، ظهر الجيش التونسي في مقدمة ثورة شعبية من دون زعامة سياسية وبلا أساس أيديولوجي ليساهم في تأسيس مرحلة التحول من نظام استبدادي، لكن من دون التدخُّل مباشرة في الساحة السياسية الانتقالية، التي دُشّنت بتعيين الوزير الأول السابق محمد الغنّوشي رئيسًا للدولة بمقتضى الفصل ٥٦ من الدستور، ثمّ نقل السلطة الرئاسية إلى رئيس البرلمان فؤاد المبزّع تبعًا للفصل ٥٧ من الوثيقة الدستورية. يرجع ذلك إلى التزام الجيش التونسي بالبقاء بعيدًا من المجال السياسي، وإلى الخبرة الطويلة في إقصائه عن أي أدوار عامّة. كما عانت هذه المؤسسة التهميش وضعف التجهيز والصراع الخفي بينها وبين جهاز الحرس الرئاسي. وعقب مغادرة الرئيس بن علي البلاد، لم يبدِ الجيش استعداده لاستلام السلطة السياسية في خلال المرحلة الحرجة الراهنة. ويبقى احتمال سيطرة الجيش التونسي على الحكم ضعيفًا، مع غلبة استمرار المنحى التاريخي لهذا الجيش بعدم التدخُّل في السياسة؛ فالجيش يضطلع حاليًا بمهمة دقيقة جدًا من أجل تهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار إلى مؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول. يتجلّى هذا الأمر تحديدًا في ملاحقة أتباع النظام السابق أو العصابات الإجرامية التي تستغلّ الأوضاع، كما أن هناك تعاونًا بين الجيش والشرطة التونسية ولجان أهلية لتوفير الأمن، إضافة إلى دور الجيش في مراقبة الحدود البرّية. إلى جانب هذا، فإن احتمال تدخل الجيش في السيطرة على الحكم سيُفقده احترام المواطن التونسي وسيُمثّل عامل احتقان سياسي جديدًا ومصدر انفجار اجتماعي آخر، لأنّ المطلب

الأساسي للانتفاضة الشعبية التونسية هو بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز سلطة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي[١٤].

يختلف هذا الوضع كليًا عن الوضع المصري عقب نجاح الثورة المصرية، الذي استمر فيه الجيش - ممثّلًا بالمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة - في أداء دور سياسي محوري، وسط ترحيب شعبي بهذا الدور، بالنظر إلى أن الجيش أضحى مؤسّسة الدولة المصرية الوحيدة التي ما زالت تعمل بكفاءة وتحتكر القوّة المادية المشروعة، وتحوز ثقة أغلبية المجتمع المصري في الوقت نفسه؛ فقد دفعت مجريات الأمور ودور الجيش الوطني في الخبرة التاريخية وصورته في الذهنية المصرية سواء داخل المؤسسة العسكرية أو لدى المواطنين، إلى أن تمارس هذه المؤسّسة السياسة بل تقود العملية السياسية في المرحلة الانتقالية. وأصبح المجلس الأعلى هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية وفق الأمر الواقع ووفق الإعلان الدستوري في١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١.

شهدت الخبرة المصرية مراحل مختلفة للعلاقة بين العسكري والمدني حتى قيام ثورة ٢٥ يناير؛ من مرحلة تدخل الجيش في السياسة (١٩٥٠ - ١٩٧٥)، إلى مرحلة تراجع هذا الدور (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، إلى مرحلة جديدة من التفاعلات والتداخل بين العسكري والمدني في ظلّ مناخ العولمة، إلى إدارة المرحلة الانتقالية - ما بعد مبارك سياسيًا. وعند تعريف التوجُّهات الحاكمة للعلاقات المدنية - العسكرية، لا بد من التعرّف إلى العوامل المحدّدة لشكل هذه العلاقات وطبيعتها ونمطها. وتختلف دراسة هذا الموضوع في السياق المصري بسبب خصوصية كثير من العوامل الحاكمة التي تؤثّر في صوغ هذه العلاقة وتجعلها مختلفة عمّا هو سائد في كثير من الدول والمناطق؛ فنحن أمام سياق ثوري تبلور خارج الجيش ورسم المحيط الذي تعمل فيه المؤسّسة العسكرية، فلم يعد الحديث عن دور الجيش في انقلابٍ عسكري أو ثوري بل عن دور الجيش في إطار عملية تغيير سياسي.

(١٤) إبراهيم اسعيدي، «دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس،» (مركز الجزيرة للدراسات، ٣/ ٣/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/423931F4-4E0B-4985-95E8-E58D639376EF.htm>.

هناك عوامل متعدّدة تؤثّر في تكوين دور المؤسّسة العسكرية المصرية من حيث المدى والطبيعة والاتجاه، منها:

ـ مجموعة عوامل داخلية خاصة بالمؤسسة ذاتها، وما يسودها من انضباط وانسجام داخلي ومرجعية فكرية تحدد علاقاتها بالنظام السياسي، فدومًا كان الجيش حاميًا للشرعية. كما أثبت ـ تاريخيًا ـ أنه جيش وطني يتسم بالمهنية وتتجذّر فيه الوطنية التي تتضمن الولاء للدولة: نظامًا وشعبًا. ومن ثمّ فحدوث هذا الانفصام الكبير بين الاثنين، النظام والجيش، وضع الجيش أمام مأزق كبير، لم يتهدّد الثورة فحسب بل ـ وهو الأكثر خطورة من غيره ـ أثار المخاوف من أن يضع الوحدة الداخلية للجيش محلّ اختبار.

ـ مجموعة عوامل خاصة بالسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا؛ وللبيئة السياسية أهمية خاصة من حيث درجة ديمقراطية النظام أو سلطويته. وبعد سقوط نظام مبارك تغير السياق جذريًا على كل الصعد، وأصبح دور الجيش مؤثّرًا في السياق مثلما أنّ الأخير يؤثّر في سياسة العسكر.

ـ مجموعة من العوامل خاصّة بالمحيط الخارجي (الدولي والإقليمي)؛ فغالبًا ما تكون للمؤسسة العسكرية علاقات خارجية بالقوى الكبرى سواء بالتعاون أو بالصراع. وقد تمتّع الجيش المصري لفترة طويلة بعلاقات جيدة مع الدول الكبرى، وعلى رأسها الدول الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية. كذلك، فإنّ العامل الخارجي وإن كان ثانويًا في إشعال الثورة وتحديد مسارها، إلا أن الإشادة بالثورة المصرية في كثير من الخطابات الغربية، الرسمية وغير الرسمية، كان لها تأثير إيجابي، خفّف من الصعوبات أمام المؤسّسة العسكرية المصرية.

هذه جميعها متغيرات تتضافر لترسم ملامح الدور السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، في خلال المراحل المختلفة التي تمر بها العملية الثورية الممتدة. وتتفاعل هذه العوامل في صوغ دور المؤسسة العسكرية، ويُضاف إليها السياق الثوري غير المسبوق في طبيعته واندفاعه ومساره.

ثانيًا: المراحل الثورية وحركة العسكر المتطوّرة

أضحى المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الجهة المخوّلة إدارة شؤون البلاد، والقائمة مقام السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. وتتنوّع الطرق التي يتواصل بها المجلس الأعلى للقوات المسلّحة مع المجتمع المصري ما بين بيانات، وتصريحات، ومراسيم بقوانين، وبيانات دستورية. وعند متابعة البيانات المتتالية، يلاحَظ أنها كلّما مرّ الوقت تطرّقت إلى خطواتٍ تفصيلية لإدارة المرحلة الانتقالية سياسيًا. وكانت البيانات الأولى مهمة في رسم ملامح عامة رئيسية لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية، بدءًا من أن الشرعية المقبلة تتأسّس على شرعية المطالب الشعبية، إلى البيان الدستوري في ١٣ شباط/ فبراير الذي أعلن تولّي المجلس إدارة شؤون البلاد «بصفة موقّتة» لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، وتعيين رئيس للمجلس يمثله في الداخل والخارج، وحلّ مجلسي الشعب والشورى، وأحقّية المجلس في إصدار مراسيم بقوانين خلال المرحلة الانتقالية، وتأليف لجنة تعديل موادّ الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية، مع الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية. وجمعيها أمور حدّدت ـ حتّى الآن ـ المسار العامّ لحركة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بصفته حاكمًا سياسيًا[١٥].

أضحت الرسائل عبر الإنترنت (خصوصًا شبكة التواصل الاجتماعي ـ الفيسبوك) الوسيلة الرئيسية التي تعكس حالة الحوار وتبادل الآراء ونشر التوجيهات ما بين المجلس والمصريين عمومًا، وخصوصًا الفئة الشبابية والمثقّفة، الأكثر استخدامًا للإنترنت. يبرهن ذلك على رغبة أكيدة في ربط المجلس بمحيطه الاجتماعي، وعلى قدرته على التأقلم مع وسائل جديدة مبتكرة بدأت تسود في التعرُّف إلى اتجاهات الرأي العام وفي فتح ساحات الحوار؛ فقد وجّه المجلس الأعلى رسائل بلغ عددها إلى أوّل أيار/ مايو نحو

---

(١٥) «بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، إعلان دستوري،» (الهيئة العامة للاستعلامات، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=44103>.

٤٤ رسالة، آخرها رسالة تناولت الوحدة الوطنية وعبّرت عن القلق من ظهور بعض الحوادث الساعية لإحداث فتنة طائفية ونبّهت إلى أنّ المجلس سيتخذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على النسيج الوطني.

عند التدقيق في لغة البيانات وصيغتها، تتضح محورية تكرار بعض الكلمات الدالة، مثل الشعب، ومطالب الشعب المشروعة، وآمال المواطنين وطموحاتهم، والأهداف النبيلة للثورة. كلمات كان تكرارها أحد المؤشّرات الدالة على انحياز الجيش إلى صفّ الثورة - وإن اختلفت طريقة الانحياز ومداه - باختلاف المرحلة وبنوعية المطالب. ويمكننا فهم دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة فهمًا أعمق عند ربطه بالمراحل الثورية الفرعية وسياقاتها وتداعيات ذلك على أداء هذا المجلس؛ فهناك ثلاث مراحل فرعية: **الأولى** منذ بداية نزول الجيش إلى الشارع في ٢٨ شباط/ فبراير حتى تنحّي مبارك في ١١ شباط/ فبراير، ثمّ مرحلة **ثانية** انتقالية انقسمت إلى مرحلتين: مرحلة حكومة أحمد شفيق التي رأت فيها الأغلبية داخل مصر امتدادًا للنظام السابق، ثمّ فترة حكومة عصام شرف والتعديلات الدستورية التي عُدّت بداية حقيقية للقضاء على النظام السابق، والمساعي الحثيثة للشروع في اتخاذ خطوات لبناء النظام الجديد.

في **المرحلة الأولى** - حتى تنحّي مبارك - يمكن رصد تطورات مفصلية مهمة تشير إلى موقف الجيش الشائك والتحدي الجديد الذي يواجهه؛ فالموقف جديد جدًا على القادة العسكريين المصريين، إذ وجدوا أنفسهم أمام اختبار صعب هو كيفية حماية الشرعية، وهو المبدأ الذي تتأسس عليه مرجعية الجيش المصري الفكرية منذ زمن بعيد. وقد تعقّدت عملية تعريف تلك الشرعية بالتنازع بين عدة أبعاد، سواء على البعد الشعبي (السياسي) أو على البعد العسكري (كون مبارك قائدًا أعلى للجيش إضافة إلى وجود قيادة عسكرية لها تاريخ طويل) أو على البعد القانوني الدستوري. وانعكس هذا التداخل في مواقف متباينة للجيش تشير إلى عدم قدرته على حسم موقفه سريعًا ونهائيًا، ومنها: رفض الجيش ضرب المعتصمين يوم ٣٠/ ١/ ٢٠١١، والتواطؤ، في الوقت نفسه، حين وقف على الحياد السلبي وخصوصًا عند المتحف في ٢/ ٢/ ٢٠١١، في ما عُرف بموقعة الجمل التي اشتدّ فيها هجوم «البلطجية» واصطياد قنّاصة الأمن للمتظاهرين في ميدان التحرير. في هذه الأثناء، بدأ تزايد التململ

والضغوط من داخله التي ازدادت خطورتها في ظلّ احتمال تعرّضه لضغوط خارجية. وربّما راهن الجيش على استمرار ضغط الشعب ليفرض خلع مبارك بدلًا من أن يتدخّل الجيش بانقلاب. وبالفعل، عندما وصلت الضغوط الشعبية إلى مدى لا يمكن احتماله أصبح تدخّل الجيش مقبولًا، بل لزومًا، لفرض التنحي على مبارك. وخلال الشهر الأول بعد إسقاط مبارك، لم يكن دور الجيش أو المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة موضع نقد ـ حتى خلال الاستعداد للاستفتاء ـ أو لم يكن ذلك بصوت عالٍ، على الأقلّ.

تلت سقوط مبارك مرحلة ثانية هي فترة حكومة أحمد شفيق التي عبّرت عن منحنى الاستمرارية في النظام السياسي المصري، وتعامل كثير من ساسة هذه المرحلة وقادتها بحسّ إصلاحي أكثر منه ثوري، الأمر الذي خلق قناعة بأنّ الهدف كان إسقاط مبارك مع محاولة الإبقاء على نظامه. وأُثيرت انتقادات لدور المجلس الأعلى، ترى أنّ المجلس لا يحكم البلاد بطريقة مبارك فقط، أي الانفراد بسلطةٍ مطلقة، بل أيضًا وفق خطّة مبارك لما يسمّى بالانتقال السلمي أو السلس للسلطة، وهو ما يمثّل بنظر البعض إعادة إنتاج النظام القديم لكن من دون مبارك. وبدأت التساؤلات عن توجُّهات الجيش نفسه تجاه شكل النظام المستقبلي ومساره، بل وعن توجّهات الجيش تجاه بقايا النظام السابق وخطورة حركاته المضادّة لمطالب الثورة؛ فهناك مطالب لم تتحقّق من دون مبرّر واضح لعدم الاستجابة السريعة لها، مثل إطلاق المعتقلين السياسيين، وإعفاء رئيس الوزراء وحكومته وإعادة تأليفها بدلًا من إجراء تعديلين لم يتناولا أركانًا رئيسية سابقة في النظام (الخارجية والعدل مثلًا)، والتحرُّك لمنع تهريب أموال الفساد أو تبييضها بل واستعادتها، وإعادة هيكلة جهاز الأمن شكلًا ومضمونًا لاستعادة دوره الطبيعي، وإجراءات اقتصادية عاجلة، واستيعاب المطالب الفئوية الآنية على نحو يعيد عجلة الإنتاج إلى البلاد، من خلال تغيير قادة قطاعات معروفين بفسادهم المالي والسياسي الواضح في خدمة النظام السابق والانتفاع منه[١٦]. لذا، على عكس المرحلة الأولى، تعالت في الشهر الثاني وتعدّدت الانتقادات للمجلس

(١٦) نادية مصطفى، «الثورة المضادة: بين إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين القانون وبين مطالب الثورة (واجبات الوقت)،» ص ٤، على الموقع الإلكتروني: <www.onislam.net>.

الأعلى للقوّات المسلّحة، وتوافقت التحليلات على أن نمط إدارته سمح لقوى الثورة المضادّة بانتهاز بعض الفرص. وتزايدت الضغوط الشعبية فكانت محرّكًا لاستجابة المجلس الأعلى لهذه المطالب لكن بطريقة تراكمية، تساعد على احتواء قوى الثورة المضادّة تمهيدًا لتصفيتها بنهج تدريجي، لا بنهج راديكالي سريع كما تفترض الثورات عادةً.

ثمّ تغيّر المناخ مشيرًا إلى بدء مرحلة فرعية ثالثة بتعيين عصام شرف رئيسًا للوزراء حيث نُظر إلى حكومته على أنها أوّل حكومة تعبّر عن الثورة، وتستقي شرعيتها من الثوار. وشهدت الفترة التي تلت الاستفتاء صعود نبرة الانتقاد والاتّهام للجيش على نحوٍ غير مسبوق، وخصوصًا من شباب الثورة والتيارات اليسارية والعلمانية. لقد طغى المناخ الإيجابي على هذه المرحلة، لكن ظهرت شكوك من نوع آخر تتعلّق على وجه الخصوص بدور ما هو ديني وعلاقته بما هو سياسي. فقد رأت بعض الاتجاهات في تعيين المستشار طارق البشري رئيسًا للجنة التعديلات الدستورية وتعيين أحد أعضاء الإخوان في اللجنة انحيازًا من المجلس العسكري إلى الإخوان، بل بالغ البعض ولمّح إلى مباركة أميركية لذلك «التحالف، أو محاولة من المجلس لاستخدام الإخوان مرحليًا»[17].

وقد انطلقت هذه الشكوك من خلفية التخويف من «فزّاعات الإسلاميين»، وتجلّت في الآتي: **أوّلًا** أنّ هناك تحالفًا خفيًا وضمنيًا بين الجيش والإخوان بدليل أنّ الإخوان قد نزلوا بثقلهم وراء التعديلات التي قدّمها الجيش، كما ردّد رموزهم وغيرهم من الإسلاميين ضرورة عدم تجاوز القانون للإسراع في محاكمة رموز النظام السابق. **ثانيًا** أنّ النظام المصري سيظلّ أسير النمط السابق نفسه، القائم على احتكار فصيلٍ واحد للسلطة، مستخدمًا ـ في مواجهة الأقباط ـ فزّاعة أخرى هي جماعة السلفيين والجماعات الجهادية. **ثالثًا** أنّ تباطؤ الجيش هو تواطؤٌ مع رموز النظام السابق وأنّ للجيش رؤيةً وخطة وراء ذلك التباطؤ مفادها التحكّم في طبيعة النظام الجديد، أو ربّما قيادته إذا اقتضى الأمر. **رابعًا** تعرّض الجيش لضغوط خارجية أجنبية وعربية

---

(١٧) عماد عطيه، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قيادة لمرحلة انتقالية.. أم لثورة مضادّة،» الحوار المتمدن، ٢٠/٢/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247038>.

لعدم محاكمة مبارك وعائلته. وقد رأى البعض أنّ هذا النمط من الانتقادات والاتهامات للجيش هو نوع من الثورة المضادّة من الداخل، لا تقلّ خطورة عن الثورة المضادّة من الخارج[18].

في ظلّ تزايد الشكوك والمخاوف وتذبذب الثقة، جاءت «الضارّة النافعة» يوم جمعة التطهير ٨/ ٤/ ٢٠١١ متمثّلة بالأحداث الناجمة عن ظهور بعض العسكريين بملابسهم العسكرية وسط المتظاهرين، في وقتٍ أخذت عناصر من المتظاهرين تنال من انتظام الجمع وتدفع بالفوضى مردّدة لأوّل مرة شعارات ضدّ الجيش وقيادته وعلى نحوٍ انتهى باعتصام في ميدان التحرير. وكانت لمعالجة هذا الوضع الشائك دلالات مهمة أعادت من جديد اللحمة التي بدأت تتزعزع بين الجيش والتجمّعات الثورية، حيث إنّ تدخّل الجيش لفضّ الاعتصام والقبض على العسكريين المحتمين بالمدنيين، نال قبولًا عامًا. فهو تدخل بمقتضى قوانين الجيش الداخلية وحفاظًا على تماسكه، كما تعاونت روافد من شباب الثورة مع الجيش لفضّ اعتصام آخر في الميدان تأكيدًا لضرورة انتظام الشارع والحفاظ على الاستقرار من أجل التغيير الآمن. ومن ثمّ بدا التوافق العام على أهمية دور الجيش وضرورته وحيويته في حماية الثورة وتحقيق مطالبها، وإن كان ذلك لا يمنع انتقاد إدارة المجلس الأعلى للقوّات المسلحة؛ إلا أنّ الخطّ الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه هو اتهام الجيش أو تخوينه. وفي الوقت نفسه، كان تأكيد أهمية موقف الجيش ـ المعلن منذ البداية ـ أنه وكيل الثورة يدير البلاد موقّتًا حتّى تستعدّ بسرعة لتسلّم السلطة، وضرورة إبقائه فوق الاستقطابات السياسية التي باتت الساحة المصرية تموج بها.

وكان لحديث مبارك إلى قناة العربية مردود لدى الجيش الذي تأكّد من صحّة مخاوف الشعب من الثورة المضادّة؛ فقد أثار توقيت الحديث ومضمونه الذي حمل نغمة تبرئة الذات من ناحية ونغمة التهديد بمحاسبة كلّ من أساء إلى سمعته وأسرته من ناحيةٍ أخرى، الكثير من التساؤلات عن مغزاه بالنسبة إلى حالة العلاقة الراهنة بين الجيش والشعب عقب جمعة التطهير، ومدى إمكان النظر إليه في إطار «دقّ الأسافين بين الطرفين استكمالًا لسيناريو

---

(١٨) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٤.

الثورة المضادّة». وكان لتوقيت هذه الأزمة وطريقة معالجتها أثر إيجابي في إنتاج مفترق جديد لمسار الثورة المصرية في اتجاه درجة أقوى من التصالحية والتحالفية بين الشعب والجيش(١٩). إلّا أنّ الانقسامات داخل المجتمع المصري بدأت تطفو على السطح مع تجدّد أحداث أُعطيت صبغة طائفية، الأمر الذي قد يمهّد لـ مرحلة فرعية رابعة لا يقع خطّ التباين فيها ما بين المجتمع والمجلس الأعلى، بل في ما بين القوى المجتمعية والسياسية المصرية، وهذا يتوقف على تطوّر الأحداث في الأيام المقبلة.

ثالثًا: السياق الثوري وملامح دور جديد للمؤسّسة العسكرية المصرية

أعادت الثورات العربية، سواء التي نجحت في إسقاط نظم الحكم السلطوية ـ كما في تونس ومصر ـ أو التي ما زالت في طور الانتفاضات الشعبية التي تواجه النظم الحاكمة ـ كما في سورية ـ أو التي أُخمِدت ـ كما في البحرين ـ من جديد تأكيد الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في معادلات السياسة العربية وفي توجيه بوصلتها والتحكم في مساراتها. ولا شكّ في أن هذا الدور يثير تساؤلات كثيرة عن أبعاده وأهدافه وتداعياته على مستقبل العملية الديمقراطية. في هذا السياق العربي المنفجر، يكتسب دور المؤسسة العسكرية المصرية دلالات مهمّة فريدة من نوعها، وخصوصًا أنّ السياق الثوري الذي يعمل فيه المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، سياق فريد لا بسبب ما يفرضه مناخ الثورات من قيود ومصاعبَ فحسب، بل بسبب تفرُّد الثورة المصرية ذاتها وخصوصية ملامحها.

١ ـ خصوصية دور المؤسسة العسكرية

يمكن تحديد ملامحها في سياق الثورة المصرية في ثلاثة مستويات رئيسية:

أ ـ دور حارس الثورة

إنّ أحد أهم ملامح تميُّز نموذج الثورة المصرية هو الدور الذي اضطلع

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

به الجيش، وهو دور فريد على المؤسسات العسكرية، لأن المعتاد أنها تضطلع بأحد دورين: إمّا دور قوّة فرض الأمر القائم بحماية النظام الحاكم ومساندته، أو القيام بانقلاب يتحوّل ـ بقدر التغيير الذي يحدثه ـ إلى ثورة. وفي ثورة ٢٥ يناير، لم يقم الجيش بالثورة، إلّا أن دوره كان ـ وما زال ـ محوريًا لضمان نجاح مسيرتها. وتسود في مصر مقولة إنّه في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ استطاعت مجموعة من ضبّاط الجيش القيام بالثورة (الانقلاب على الملك) وساندها الشعب، في حين أنه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قام الشعب بالثورة وسانده الجيش. إلّا أنّ ذلك لا يمنع من إغفال أن الجيش أحد المساهمين في نجاح المراحل الأولى للثورة بدفعه الرئيس السابق إلى التنحي. وعندما يحكم المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بصفته حارسًا للثورة المصرية التي أشعل شرارتها الشباب وساندها المجتمع بأسره، فإن المجلس هنا لا يمثّل الثوار بقدر ما يحكم نيابة عنهم. وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين الفئات الثورية المتنوّعة ومطالبها من ناحية والجيش من ناحية أخرى، هي التي تحدّد مسار الثورة وزخمها. وتتكوّن علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع بناءً على مدى الاستجابة للمطالب الثورية، ويؤثّر التفاعل مع الشارع السياسي في الدور السياسي للمجلس الأعلى.

ب ـ دور حامي الأمن والاستقرار الداخلي

بعد الانهيار السريع وغير المتوقّع للمؤسسات الأمنية ـ عمدًا أو بغير عمد ـ تحوّلت المؤسسة العسكرية إلى صمّام أمان الدولة، والسدّ الرئيسي أمام شيوع حالة من الفوضى؛ فالجيش لديه قدرات تسليحية وتنظيمية ويتمتع ضبّاطه بالمهنية العسكرية، إلّا أنه يظل غير مؤهل أو مدرّب لعملية تأمين الداخل وفرض الأمن الداخلي، الأمر الذي يزيد من الضغوط عليه ويدخله في احتكاكات مستمرة مع العناصر الإجرامية من البلطجية التي انفتح الطريق أمامها في ظلّ الانفلات الأمني. وهذه القضية التي تستنفد كثيرًا من جهود الجيش وتبقي المجتمع في حالة قلق وترقّب. كما أصبح على الجيش تأمين جميع أنواع التظاهرات والاعتصامات، ومن ثمّ أضحى الجيش يقوم بوظيفة الشرطة في حماية الأمن الداخلي والاستقرار الداخلي إلى جانب وظيفته الأساسية وهي الأمن الخارجي.

ج ـ دور المفاوض الاجتماعي والوسيط السياسي

إنّ الجموع الشعبية المتنوّعة هي التي قامت بالثورة بلا قيادة ـ بالمفهوم الكلاسيكي ـ تستطيع توجيه عملية إدارة المطالب. لذلك اختلفت الحال عن كثير من الثورات والانقلابات العسكرية، حيث صار الجيش ـ ممثَّلًا بالمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ـ الملجأ الأوّل والأخير لكل المطالبات الاجتماعية. وتتكاثر محاذير القيام بهذا الدور، في ظلّ حالة السيولة الشديدة التي يعانيها المجتمع المصري، وتداعيات مناخ الانفتاح والحرية الذي وجد المصريون أنفسهم فيه بعد عقودٍ طويلة من القهر والكبت السياسي. فكانت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات عاملًا إضافيًا لتعقيد المسرح السياسي في المرحلة الانتقالية. وأضحى على الجيش التفاوض مع المحتجّين، وبحث الآراء المختلفة لحلّ المشاكل، والاستماع إلى المختصّين والخبراء، والقيام بالوساطة بين المشتبكين؛ وذلك حتى يتخذ المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة القرار السياسي الذي يراه ملائمًا، ويظلّ خلف الستار لتبدو الحكومة المصرية في الواجهة عند التنفيذ.

جميع هذه الأدوار جديدة تمامًا على العسكريين، وتوجّه حركة المجلس الأعلى ومساره إلى مجالات وقضايا لم يعتدها أو يُؤهَّل لمعالجتها. وهو ما يجعلنا أمام نموذج جديد تمامًا من الإدارة السياسية يختلط فيها السياسي والعسكري والمجتمعي والاقتصادي في سياق تطوّر ثوري ما زال في طوره الأوّل.

٢ ـ سمات أداء مؤسسة الجيش

إذا ما نُظر إلى المجلس الأعلى بصفته كيانًا سياسيًا حاكمًا، أمكنت ملاحظة سمات رئيسية داخل مؤسّسة الجيش، طبعت أداءه في المراحل الثورية المختلفة (خصوصًا المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط مبارك)، منها:

أ ـ جماعية الحركة

يتسم بها ظهور المجلس الأعلى للقوّات المسلحة وأعضائه، والصورة البادية أنّ الأعضاء جميعهم ينخرطون في حلّ المشاكل، والتفاوض، والظهور الإعلامي سواء فرادى أو مجتمعين؛ بمعنى أنه يمكن رصد عدم شخصنة

المجلس في شخص رئيسه أو حتى نائبه؛ فظهور رئيس المجلس قليل، والحديث يجري عن المجلس بصفته كيانًا جماعيًا أكثر منه عن رئيسه. ويتركّز كثير من مقابلات المشير طنطاوي على استقبال المسؤولين الأجانب والعرب.

ب ـ خصوصية متغير الجيل والعمر وتأثيره

ما يميز جميع انقلابات الجيوش العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، هو قياداتها الشابة المنحدرة من طبقاتٍ متوسطة، طمحت إلى الاستيلاء على السلطة وطرد أنظمة تقليدية ملكية أعاقت تطوّر هذه الطبقة ونزعاتها التحديثية. أمّا كبار القادة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحالي، فمن خلفيات اجتماعية وفئات عمرية مختلفة؛ فالثورة المصرية يحرسها الجيش من خلال مجلس أعلى كل أعضائه من الجيل الأكبر سنًّا والأكثر خبرة من شباب الثورة، على عكس النخبة العسكرية الثورية السابقة في العالم العربي.

ج ـ الاتجاه المحافظ

يرتبط هذا المتغير ـ نوعًا ما ـ بالمتغير السابق؛ فالتوجّه الفكري أو المرجعية القيمية تتأثر بالفئة العمرية. ومن الملاحظ هيمنة الاتجاه المحافظ على أعضاء المجلس الأعلى وعلى المؤسّسة العسكرية عمومًا، وبروز قدْر واضح من التدين، الذي قرأته بعض الأقلام على أنه نوع من أنواع المحافظة؛ وهو ما انعكس في تفضيل التدرّج الإصلاحي عند إحداث التغيير في المرحلة الانتقالية، وإعلاء الدراسة المتأنّية على الاستجابة الثورية عند اتخاذ القرار.

د ـ العلاقة بين الثوري والقانوني

فرضت طريقة إدارة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة تلك الجدلية الفريدة من نوعها بين القانوني والثوري؛ فالنهج المتّبع هو ضرورة تحويل الثوري إلى قانوني، فظلت هناك حاجة دائمة إلى التقنين القانوني، الذي ربطه المجلس الأعلى بالأطر القانونية السابقة للثورة. قبل تنحّي مبارك تركّزَ الجدل العام على التخريجات الدستورية لمطالب الثوار، ثمّ بعد إسقاط

الرئيس دارت حوارات وسجالات حول التعديلات الدستورية، والشرعية الدستورية وعلاقاتها بالشرعية الثورية. وهي العلاقة التي أضفت على الثورة المصرية ملامح فريدة من نوعها تجمع بين الميول الثورية والإصلاحية في بوتقة واحدة يندر وجودها، وفي إطارها لم تكن عملية الهدم وحدها التي ارتبطت بالقانوني، بل إنّ عملية بناء النظام الجديد التصقت كذلك بمسار دستوري تمتدّ جذوره إلى منظومة عهد مبارك القانونية السابقة للثورة.

رابعًا: صنع القرار السياسي وتحدّي جدلية الهدم والبناء

تتسم إدارة الجيش السياسية بالتؤدة والتدريجية وعدم الاندفاع، أو ـ إذا جاز القول ـ بنمط تراكمي أكثر منه ثوري لإحداث التغيير، نمط يقوم على إصلاح عيوب النظام السابق لا الارتكان إلى معايير جديدة تمامًا في بناء المرحلة الجديدة؛ وهو ما عدّه الكثيرون من وجهة النظر الثورية أداءً بطيئًا بل وأحيانًا تباطؤًا في تحقيق المطالب، ومناقضًا أيضًا للمنطق الثوري. وقد غلب نمط المطالبة ـ الاستجابة، أو الفعل ـ ردّ الفعل على العلاقة بين الشارع السياسي والمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، وانعكس ذلك في ارتباط جدلي بين الدعوة إلى مليونيات الجُمَع وارتفاع سقف الاستجابة للمطالب؛ فهناك قرارات مهمة أُعلنَ عنها بعد أن اتضح مدى المطالبات الشعبية وحجمها، والاستعداد لترجمة هذه المطالب الجامعة إلى خطوات احتجاجية تصاعدية سواء في صورة تظاهرات أو اعتصامات. وشهدت أيام نهاية الأسبوع ـ قبل يوم الجمعة ـ كثيرًا من هذه القرارات، مثل الإعلان عن تعديل وزاري بعد جمعة النصر، تحويل رموز الفساد إلى السجن بعد تقييد إقاماتهم والإسراع بمحاكمتهم، طلب تجميد أرصدة مبارك وعائلته، الإعلان عن قائمة جديدة ممّن حُدّدت إقاماتهم، التحقيق مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وتجميد دوره. وقد أتت جميع هذه القرارات وغيرها مخرجات لثلاث عمليات متوازية: **أولها** الاحتجاج في الشارع أو الشروع فيه، **وثانيها** الاستماع المنظّم والمنتظم من الجيش إلى قادة الرأي والفكر والحركة المجتمعية وقادة القطاعات المفصلية وروافد شباب الثورة، **وثالثها** ظهور قادة الجيش علنًا في خطابٍ مفتوح بل وحوار مفتوح مع الرأي العامّ بعد مخاطبة المجتمع بالبيانات العسكرية؛ كل ذلك في محاولةٍ لاستيعاب المطالبة

بالتغييرات الجذرية والسريعة، وتأكيد ضرورة إجراء التغيير الجذري تدريجًا وفي إطار القانون بعد حواراتٍ مجتمعية ونخبوية.

وعند اختيار مسار بناء النظام الجديد، اتجه المجلس الأعلى إلى تبنّي الاستفتاء على تعديلات دستورية لدستور ١٩٧١ الذي قام عليه النظام السابق، لتحديد آليات الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر لاختيار النخبة الحاكمة (أعضاء مجلسي الشعب والشورى الجديدين) التي تشرف على تأسيس الدستور الجديد للبلاد. وهو النهج الذي انتقده بعض التيارات بصفته يُخرج النظام الجديد من رحم نظام قديم فقَد شرعيته، إلّا أنه - في حقيقة الأمر - اتجاه يسعى لتحقيق تغيير كبير وبناء ديمقراطية مقبلة (وهي أهداف الثورة في المقام الأوّل)، لكن بأسلوب تدريجي أقل تصادمًا وقطعًا مع الماضي، في محاولة لانتقاء مواد الدستور المفتاحية من أجل ضبط صيغتها لإجراء انتخابات نزيهة ولحماية مسار التطوّر الديمقراطي الوليد.

ارتكز النهج على ضرورة أن تكون الحركة السياسية مدعومة دستوريًا، وأن تُتّخذ الإجراءات، مثل التطهير والمحاكمة، وفقًا للقانون. وبذلك دخلت العلاقة بين المجلس والشعب مرحلة اختبار مهمة، مثّلت بدورها ملمحًا من ملامح الثورة المضادّة التي ظهرت خلال أحداث جمعة التطهير وما بعدها، التي يمكن القول إنّها كانت نقطة مفصلية في هذه العلاقة. وتبرز أمامنا معضلة العلاقة الثلاثية، بين إدارة المجلس الأعلى للمرحلة الانتقالية ومطالب الشعب الثورية، وموضع احترام القانون عند تنفيذها. وهي المعضلة التي برزت في المراحل الأخيرة[٢٠].

من ناحية أخرى، بدت استجابات المجلس مرتبطة بضغوط الشارع المصري ومتفاعلة معه، الأمر الذي أسّس نمطًا جديدًا في صنع القرار السياسي في مصر؛ وهو عودة الشارع السياسي بصفته أحد الفواعل الهامة التي يصعب بل يستحيل تجاهلها في السياق الثوري. وبعد فترة من التأنّي والتردد في اتخاذ خطوات على صعيد القضاء على النظام السابق، تأتي استجابات المجلس ردّ فعل أكثر منها مبادرة، وهو ما سمّاه البعض

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣.

إستراتيجية الحدّ الأدنى من التحرّك. يُقصد بذلك العمل على إحداث أقلّ تغيير مقبول تحت ضغط مطالب شعبية متصاعدة. وعندما تتفاقم الأمور إلى حدّ حدوث احتكاكات، كما حدث في بعض الجُمَع، وخصوصًا جُمَع التطهير التي تطالب بإجراءات حاسمة في محاسبة أركان النظام السابق (سواء إسقاط حكومة أحمد شفيق أو محاكمة مسؤولين آخرين في النظام والرئيس السابق مبارك)؛ فإن الجيش يتجه إلى التهدئة من خلال تقديم خطاب اعتذاريّ مع الشروع في تنفيذ مطالب المتظاهرين، والإعلان عن قرارات ينتظرها الشعب، مثل الإفراج عن المحتجزين من شباب ثورة ٢٥ يناير في أي من هذه الصدامات، وتوالي الإعلان عن محاكمة مبارك وعائلته، والقبض على إبراهيم كامل وأعوانه مدبّري موقعة الجمل، وتقديم أحمد فتحي سرور للتحقيق، وتغيير المحافظين. أمّا حلّ الحزب الوطني، فجاء بأمرٍ من محكمة القضاء الإداري.

بامتناع المجلس عن التعامل الحازم، واستمراره في دعوة الحكومة إلى التحاور مع المتظاهرين والمعتصمين بحثًا عن مخارج توافقية؛ فقد أثبت التزامه القاطع بالحفاظ على سلمية المرحلة الانتقالية الراهنة، وبالمساعدة على تأسيس ثقافة تفاوض بين الدولة ومؤسساتها، والمواطنين على مطالبهم المتنوّعة، لكن بالتأكيد على استحالة الاستجابة لها بالدرجة والسرعة التي ينتظرها المواطن.

وقد اتجه المجلس الأعلى إلى اتباع نهج أقلّ توافقًا مع مطالب الرأي العام وأكثر روية في قضية تغيير ممثّلي الحزب الوطني في القطاعات المفصلية (الإعلام والأعمال والجامعات)، لكن مع الاعتراف بعدم شرعيتهم السياسية ودعوتهم إلى الاستقالة؛ فعملية صنع القرار في هذا المجال كانت الأكثر بطْءًا، بل إنّ جُلّها ما زال محلّ انتظار لجدول زمني أكثر امتدادًا. في هذا الإطار، تقوم الدعوة إلى التأنّي على ضرورة عدم القضاء على مؤسّسات الدولة، وعلى الاتجاه إلى تغيير قيادات الصفّ الثاني فيها بما يتلاءم مع مصلحة كلّ مؤسّسة وعدم المساس بسير العمل فيها.

تبقى المفاضلة بين موضع احترام القانون الحاجة إلى إجراءات ثورية للتطهير وإدارة البلاد، منطقة مهمّة من مناطق النقاش عن حقيقة أهداف

الجيش ودرجة مساندته لمطالب الثورة في التغيير لا الإصلاح فحسب. وأهمّ هذه الملامح استمرار عدم الانتظام والأمن في الشارع المصري؛ واستمرار عدم الانتظام في الإنتاج واستمرار المطالب الفئوية؛ والخوف من سقوط مؤسّسات الدولة على أساس أنّ النظام المراد إسقاطه قد توحّد مع مؤسّسات الدولة وتغلغل فيها (البيروقراطية، الإعلام، الجامعات، الأمن. . .إلخ)[٢١]. ومع أن من المهم إرساء احترام القانون في خلال هدم النظام القديم ومن ثمّ خلال إعادة بنائه، إلّا أنه يبقى للعملة وجهٌ آخر يتمثل بالفرصة التي يتيحها ذلك لقوى الثورة المضادّة، أي لممثّلي النظام السياسي السابق وقيادته، التي كان يمكن التعامل معها بسرعة أكبر، وبمراسيم قوانين، لما لهذا التعامل من أهمية في تخفيف «القابلية للثورة المضادّة» وعلاجها. من أبرز الأمثلة على ذلك، الإجراءات المتصلة بتطهير مؤسّسات مهمة مثل الجامعات والوزارات والمحليات والمجالس القومية، من كوادر الحزب الوطني وقياداته الذين سريعًا ما أخذوا يخلعون أقنعتهم السابقة ويلبسون أقنعة جديدة ويتلوّنون على أنهم كانوا من ثوّار «الحزب الوطني» ومن المعارضة الداخلية. كذلك الأمر بالنسبة إلى مسألة إعادة هيكلة الأجور ـ من دون تحمُّل الدولة موارد إضافية ـ في بعض القطاعات المهمة. ومع أنّ التركة التي يديرها الجيش ثقيلة، ويصعب التعامل معها دفعة واحدة، فإنها من الحيوية بحيث كانت تقتضي سرعة أكبر؛ لأنّ عدم حسم هذه الأمور كان سببًا من أسباب عدم الاستقرار وعدم انتظام الإنتاج، فأدّى ضغط الشارع والمليونيات المتتابعة إلى توالي الحلقات: حلّ جهاز أمن الدولة، وتغيير قيادات المؤسسات الإعلامية، وتوالي تقديم المسؤولين إلى الاتهام والمحاكمات، وصولًا إلى تقديم الرئيس مبارك ونجليه للتحقيق أمام الكسب غير المشروع ثمّ القبض عليهم رهن التحقيق وتوجيه اتهامات أخرى، وحلّ الحزب الوطني، ثمّ تغيير معظم المحافظين. أثار هذا التغيير (بعد طول انتظاره) الكثير من الانتقادات، وخصوصًا من حيث خلفية هؤلاء المحافظين التي تربطهم بالنظام السابق[٢٢].

إلى جانب سرعة اتخاذ القرار، كانت القوة والحزم الواجب أن تتمتع

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥.

بهما سياسات الجيش محلّ نقاش ممتدّ؛ فقد افتقرت إدارة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ـ وفق البعض ـ إلى درجة الحسم والحزم المطلوبة بل والشدّة إن لزم، وكثيرًا ما ثارت انتقادات لعدم التدخُّل السريع والحاسم لمنع الفوضى في الشارع ومعالجة القصور الأمني، وأخيرًا ـ والأكثر أهمية ـ لمواجهة أحداث الفتن الطائفية التي ظهر بعضها في الآونة الأخيرة بعد تكرار النمط نفسه من الشائعات، الأمر الذي يؤكد أن القوى المتربّصة بأمن مصر والمرتبطة ـ مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ـ بقوى الثورة المضادّة ما زالت تعمل، والحاجة إلى مواجهتها بحسمٍ أكبر أضحت ضرورة لا تقبل التجاهل.

استحوذت القرارات السياسية الداخلية على عملية صنع القرار داخل المجلس الأعلى، إلا أن القرارات الاقتصادية، وتلك الخاصة بالسياسة الخارجية كان لها نصيبٌ من الاهتمام؛ فقد شغلت القرارت الاقتصادية والاجتماعية حيزًا كبيرًا من اهتمامات المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، ومن الأمثلة على ذلك مرسوم القانون الرقم ٢ لعام ٢٠١١ الخاصّ بمنح جميع العاملين في الدولة علاوة خاصة شهرية اعتبارًا من أوّل نيسان/ أبريل ٢٠١١ بنسبة ١٥ في المئة من الأجر الأساسي من دون حدٍّ أدنى أو أقصى، والقانون الرقم ٣ الخاص بزيادة المعاشات المدنية والعسكرية بالنسبة نفسها. وتتّضح أهمية هذه القرارات بالنظر إلى الطابع الاقتصادي لمعظم المطالب الفئوية التي هيمنت على الساحة المصرية في الساعات الأولى بعد سقوط مبارك.

على مستوى العلاقات الخارجية، بدأ المجلس الأعلى يمارس دورًا ملحوظًا إلى جانب الأعباء الداخلية الضخمة؛ فقد أشارت تقارير إلى رفض المجلس استقبال أحمد قذّاف الدم مبعوث القذّافي، في الوقت الذي نشط فيه المجلس وخصوصًا رئيسه في استقبال كبار الدبلوماسيين. عمومًا، غلبت لقاءات المشير طنطاوي مع الدبلوماسيين الأجانب والعرب على ظهوره العام، ولا شكّ في أن دور مصر في المصالحة الفلسطينية كان أبرز مثال على انخراط مصر الثورة السريع في قضايا السياسة الخارجية، ربما بفاعلية أكبر ودرجة قبول لدورها ـ أكثر وضوحًا ـ من القوى الخارجية وخصوصًا دول الجوار العربي والإفريقي.

ومع الاتفاق على أهمية تكريس مبدأ وقتية الدور السياسي للجيش

ومرحليته، وقصْره على الفترة الانتقالية فقط؛ بلور نمط إدارة المجلس الأعلى المتأنّية والتدرّجية والمهادنة ثلاثة اتجاهات: **الأول** يرى أن الجيش متواطئ ويجب ألا يوثَق فيه لارتباطه بالولايات المتحدة ولكونه جزءًا عضويًا من النظام السابق. واتجاه **آخر** يرى ضرورة الثقة فيه ومساعدته لأنه لا بديل له الآن والملفات المطروحة معقّدة ومركبة، وهو المرتكز المؤسّسي الأقدر من غيره على كسب ثقة الجميع، لذا ينادي أصحاب هذا الاتجاه بكفّ التظاهرات والاعتصامات لإعادة الاستقرار إلى البلاد. واتجاه **ثالث** يرى إعطاءه فرصة مع الاستمرار في الضغط الشعبي وبلورة المطالب ومواجهة مخطّطات الثورة المضادة[٢٣].

خاتمة: إدارة المرحلة الانتقالية ونموذج الإصلاح الثوري

هكذا، تعددت الاتجاهات في شأن نمط إدارة الجيش، ما بين سكوت عن الموضوع، واتهام له بالبطء وأحيانًا بالتباطؤ في بعض المسائل وعلى رأسها عملية التطهير. وقد اتفق الجميع على عدم القدرة على معرفة كيف تتّخذ القرارات في المجلس، لكن تفاوتوا في تحديد مدى انفراد الجيش بصنع القرار؛ إلّا أنّهم اتّفقوا على أنّ ضغط الشارع يدفع الجيش إلى الحركة الأسرع. وفي حين دافع البعض عن أنّ الشرعية الثورية تفترض إجراءات جذرية وسريعة للتطهير ومحاكمة الفساد السياسي، ساند البعض الآخر الحجة الأساسية التي يتبناها الجيش، ألا وهي ضرورة توجيه الاتهام والتقديم للمحاكمة بناءً على تطبيق القانون. بعبارة أخرى، إن الجيش وإن لم يقم بالثورة إلّا أنه هو الذي حماها، وبغضّ النظر الآن عن كيفية التعرف إلى الاتجاهات التي ينقسم فيها المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة في شأن الموقف من تبنّي مطالب الثورة كاملة وبسرعة أو الاكتفاء ببعض الإصلاحات، وبغضّ النظر عن مسؤولية هذا الانقسام عن تباطؤ حركة التطهير من عدمه؛ إلا أنّ الواضح هو حرص المجلس الأعلى ـ وهو يدير المرحلة الانتقالية ـ على بيان أن التدرجية تبرّرها ضرورة التحرك وفقًا للقانون[٢٤].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

ولعل الأداء السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة طبع الثورة المصرية بطابع إصلاحي قلّما يتزامن وجوده في سياق ثورة كبرى مثل الثورة المصرية.

إن التدرّج والتأنّي والسلمية والمهادنة والبحث عن حلول وسط، جميعها سمات غلبت على عملية صنع القرار السياسي لدى المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة. فنحن أمام ثورة لا يحكمها ثوّارها بل حرّاسهم (أي حرّاس الثوار)، ولا تحكمها شرعية ثورية أيديولوجية بل مرجعية قانونية إصلاحية. واتسمت إدارة المرحلة الانتقالية بالمزج بين القانوني والثوري، وبين الرسمي والمجتمعي، وبين تصاعد استخدام العنف من بعض أطياف المجتمع واستمرار مهادنة الحكومة، فانتهى الأمر إلى الجمع بين الإصلاحي والثوري. وقد قدّمت الثورة المصرية في مرحلتها الانتقالية نمطًا من الإدارة السياسية التي تتبنّى نهجًا إصلاحيًا (أي التغيير التدريجي على المدى البعيد) لا ثوريًا (أي التغيير الراديكالي السريع)، إلا إذا مورس ضغطٌ شعبي متزايد. ومن الغريب أن الإسراع في هدم النظام القديم جاء تحت ضغط، بينما التمهّل في إعادة بناء النظام الجديد ظلّ مطلبًا مرفوعًا من قوى سياسية من النخبة (خصوصًا النخب العلمانية سواء يمينية أم يسارية). فقد تفاوتت حركة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ما بين الإصلاح والثورة في عمليتي الهدم والبناء، فاختلفت حولها الفئات الاجتماعية المختلفة. لكن ظلّ هناك اتفاقٌ عامّ على أن المزج والخلط بين الميول الإصلاحية والتوجّهات الثورية، قد حكم المجال العامّ السياسي في مرحلة ما بعد مبارك.

الفصل السادس عشر

اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

عبد العليم محمد(*)

(*) باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة[1] رصد وتشخيص المواقف الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ضمن الاتجاهات التي ارتسمت معالمها للسياسة الإسرائيلية إزاء الثورة. ويقصد بهذه الاتجاهات في الدراسة الحالية، مواقف الحكومة الإسرائيلية، والنخبة السياسية والأمنية، وقادة الرأي في الصحافة الإسرائيلية.

ولا شكّ في أن هذه المواقف والاتجاهات الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية لم تتحدد مرة واحدة وإلى الأبد، أو منذ انطلاقة شرارة الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بل أخذت هذه المواقف في التكوُّن مع تطور وقائع الثورة ومصير المواجهة بين نظام مبارك والثوار، وتدرجت المواقف تبعًا لذلك وفق تطور هذه المواجهة ونتيجتها، واختلفت هذه المواقف من مرحلة بداية الثورة، عنها في أوج تطور الثورة، ثمّ بعد ذلك من نجاحها وانهيار نظام مبارك.

بطبيعة الحال، ثمة خط ناظم وقاسم مشترك أعظم بين هذه المواقف، سواء تعلق الأمر بموقف الحكومة أو بموقف المؤسسة العسكرية والأمنية، أو بين هذه المواقف غداة الثورة وبعد نجاحها. هذا الخط الناظم يتمثل بسقوط أوهام الإسرائيليين في قوة نظام مبارك وخبرته في مواجهة المحتجين، وعدم إدراك حجم السخط الشعبي والكراهية لنظام مبارك، وكذلك ضرورة التهيؤ لكل الاحتمالات السيئة، والاعتماد على الذات والقوة الإسرائيلية في مواجهة تداعيات مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط وتطلع مصر إلى دور عربي وإقليمي جديد.

---

(١) وضعت هذه الدراسة في آذار/ مارس ٢٠١١.

تعالج الدراسة مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل في مرحلة ما بعد الثورة، وتعرض تصور الدور المصري في المرحلة المقبلة، وتَعارُض هذا التصور مع التصور الإسرائيلي، ومخاوف إسرائيل وإستراتيجيتها لمواجهة هذه المرحلة إن بالاستعداد لأسوأ الاحتمالات، أو بالتشكيك في المحتوى الديمقراطي للثورات المصرية والعربية، وانفصالها عن القيم الغربية وتأكيد الطابع المستقر والديمقراطي لإسرائيل حليفًا دائمًا وثابتًا للولايات المتحدة الأميركية.

في هذا السياق، يجدر الانتباه إلى ملاحظتين مهمتين تتعلقان بمضمون هذه الدراسة، **الأولى** تتلخص في أن المواقف الإسرائيلية من الثورة لم تتحدد حتى الآن بصورة نهائية واضحة، فهي في طور التكوّن والدرس والمتابعة ومعرفة حصيلة هذه العملية الثورية في مصر والعالم العربي، وأي مواقف وفقًا لذلك هي مواقف أولية، قد تتغير في ضوء توافر معطيات جديدة وتكشّف محتوى هذه العملية الثورية بصورة جلية.

أما **الملاحظة الثانية**، فتتعلق بالمادة الأولية التي بنيت عليها هذه الدراسة. وهذه المادة الأولية المتوافرة عن النقاش العام في إسرائيل تبدو قليلة ومحدودة في مصر، بسبب قلة المصادر العبرية المترجمة إلى العربية؛ ومن ثمّ فقد استعانت الدراسة بعينة عشوائية من المصادر والمواد، بحكم عدم توافر مادة غزيرة يمكن اختيار عينة مضبوطة منها وفق معايير «علمية» أو وفق القضايا المراد بحثها. مع ذلك، سمحت المادة المتاحة ـ في حدود ـ بمعالجة مواقف الحكومة، وبعض أفراد النخبة السياسية والأمنية، والصحافيين وبعض أساتذة الجامعات. من ناحية أخرى، كان الوقت الذي خُصص لإنجاز هذه الدراسة محدودًا ولم يسمح لكاتبها بالحصول على مصادر أخرى.

أولًا: الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

ليست أول مرة تفاجأ فيها إسرائيل وأجهزة استخباراتها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بقيام الثورة في مصر في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وسقوط نظام الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك في الحادي عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١؛ فإلى جانب هذه المفاجأة التي داهمت العقل السياسي والأمني

الإسرائيلي، كانت الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني في عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه، في مقدمة هذه المفاجآت. وبالمثل، عجزت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن التنبؤ بوقوع الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني في أواخر عام ١٩٨٧، وغيرها من الأحداث التي لم تتوقعها إسرائيل.

بيد أن المفاجأة هذه المرة كانت من العيار الثقيل، بخسارة نظام مبارك الحليف الأوحد والمعلن لإسرائيل، منذ أن تولى مهام منصبه بعد اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات أي طوال ثلاثين عامًا. ذلك النظام الذي كان يقبع على رأس مصر البلد العربي الأكبر والأكثر ثقلًا من الناحية التاريخية والحضارية والسياسية في إقليم الشرق الأوسط، الذي عقد معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩، تكفلت بإخراج مصر من المواجهة العربية لإسرائيل، وفتحت الباب عربيًا لقبول الأمر الواقع الإسرائيلي بل وقيادة الدعوة إلى عقد سلام مع إسرائيل بالشروط التي قبلتها مصر، أو بأقل منها، من دون أدنى محاولة لإعادة النظر في بعض هذه الشروط أو إعادة التفاوض في شأنها.

داهمت وقائع الثورة المصرية العقل السياسي والأمني الإسرائيلي بشقيه المؤسسي وغير المؤسسي، ونعى بعض المعلقين مبارك حيًا بأنه كان صديق إسرائيل وحليفها، وحال دون قتل آلاف الإسرائيليين طوال هذه الأعوام[٢]، ورأى البعض في مبارك شخصيًا «كنزًا إستراتيجيًا لإسرائيل»[٣] في طريقه إلى الاختفاء.

للإنصاف، لم تقتصر المفاجأة على إسرائيل فحسب، على الرغم من فداحة المفاجأة وتداعياتها بالنسبة إلى إسرائيل دونًا عن بقية الأطراف؛ إذ فاجأت الثورة المصرية النظام السابق وعلى رأسه مبارك بأجهزته واستخباراته المبالَغ في قوتها عددًا وعدة، كما فاجأت المعارضة الرسمية وغير الرسمية أيضًا، بل ربما كان للثوار أنفسهم الذين أطلقوا شرارة الثورة نصيب من هذه المفاجأة؛ فمن المحتمل أنه لم يكن يدور في خلدهم أن الاحتجاج الذي انخرطوا فيه صبيحة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير هو بداية ثورة

---

(٢) الدستور (عمان)، ١٣/ ٢/ ٢٠١١

(٣) صاحب هذه العبارة هو بنيامين بن أليعازر وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي. ولمزيد من التفاصيل انظر: خالد الحروب، «ماذا يعني سقوط الكنز الإستراتيجي لإسرائيل،» الحياة، ١٣/ ٣/ ٢٠١١.

عارمة تنضم إليها كل فئات الشعب وقطاعاته، من كل فجّ عميق، وأن يبلغ عدد هؤلاء الملايين في الكثير من المدن المصرية في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

اتسم الموقف الإسرائيلي منذ بدء وقائع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بالحذر والترقب والصمت الذي فرضه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على مجلس وزرائه، طالبًا منهم عدم التعليق والإدلاء بتصريحات عن مضمون ما يجري في مصر[٤]. في الوقت ذاته، استند هذا الحذر والترقب في بدايات الثورة، أي الأسبوع الممتد من ٢٥ كانون الثاني/ يناير وحتى الثاني من شباط/ فبراير والأيام الأولى منه، إلى استقرار نظام الرئيس السابق مبارك ومعرفته بحدود ما يجري في الشارع المصري، وقدرته على التعامل معه، وساد في الدوائر الإسرائيلية الوهم في تمرس نظام مبارك وخبرته في مواجهة المحتجين.

ارتكز هذا الحذر والترقب والصمت والثقة في نظام مبارك خلال الأيام الأولى للثورة - في ما يبدو - على حديث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي (أمان) قبل بدء الثورة المصرية بأيام عن أنه «ليس هناك خطر على استقرار الحكم في مصر»[٥]. كانت هذه الثقة تتطلب بالضرورة هذا النوع من الترقب والحذر لسببين: استيعاب الصدمة، واستشراف حدود ما يجري وآفاقه وصوغ الخطوط العريضة للسياسة الإسرائيلية إزاء هذا الموقف الجديد. في هذه الأثناء تعاملت إسرائيل باستخفاف مع بدايات الثورة وغلب على موقفها الأمنيات وطمأنة النفس إلى استقرار نظام مبارك[٦].

بيد أن الصمت والحذر اللذين ميزا الموقف الإسرائيلي من الثورة بعد

---

(٤) أشرف الهور ووليد عوض، «الموقف الصهيوني من ثورة الشعب المصري: بن اليعازر، أي نظام سيحكم مصر سيحترم معاهدة السلام إلا في حالة وصول الإخوان المسلمين،» (٣٠/ ١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://Ata.com/vb/showthread>.

(٥) آريك بندر، «أعضاء كنيست يطالبون بالتحقيق في فشل الاستخبارات،» (معاريف)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١).

(٦) ماجد عزام، «قراءة في الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية،» (صوت غاضب، ٣/ ٣/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://soutgadeb.blogspot.com>.

بدئها، لم يكونا يعنيان الوقوف على الحياد بين نظام مبارك والثورة، بل عدم التسرع ومراقبة الوضع ودرسه؛ إذ ظلت إسرائيل منحازة إلى نظام مبارك باعتباره أقوى نظام حليف لها بعد نظام الشاه في إيران، ولو كان الإسرائيليون يملكون مصير مبارك لتمنوا «إطالة حياة مبارك إلى الأبد»[٧]؛ فقد أمدّ نظام مبارك إسرائيل بالطاقة (الغاز الطبيعي)، وساهم في استقرار إسرائيل الأمني، واستطاعت إسرائيل بفضل حفاظ نظام مبارك على اتفاقية السلام أن تشن الحروب وتقمع انتفاضات الشعب الفلسطيني.

لم تقف إسرائيل في انحيازها إلى نظام مبارك ودعمه في مواجهة الثورة عند النيّات أو الخطاب والتصريحات؛ إذ انتقلت بسرعة إلى النشاط العملي، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليماتها إلى سفرائها في أكثر من عشر دول من بينها الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وكندا وبعض الدول الأوروبية، مطالبة هؤلاء السفراء بالتباحث مع قادة هذه الدول ومسؤوليها في التوقف عن انتقاد مبارك، وتفضيل إسرائيل الاستقرار في مصر في ظل مبارك وضرورة هذا الاستقرار لإسرائيل والشرق الأوسط[٨].

أبدت إسرائيل امتعاضها من موقف الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من نظام مبارك وتخليها التدريجي عنه، لأن ذلك سيؤثر في أصدقاء آخرين معلَنين للولايات المتحدة في المنطقة، مثل العربية السعودية، والأردن الذي تربطه بإسرائيل معاهدة سلام. وقد أبدى أحد المعلقين الإسرائيليين ـ في معرض الانتقادات لموقف الولايات المتحدة الأميركية وتخليها عن صديق مثل مبارك وحليف طوال هذه العقود الثلاثة التي مضت ـ تخوفه وانزعاجه من احتمال انطباق هذا الأمر على إسرائيل[٩].

---

(٧) محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١/ ٤/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org>.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) «ثورة ٢٥ يناير في قراءة إسرائيل،» (تقرير خاص، إعداد وحدة «المشهد الإسرائيلي» في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <www.madarcenter.org/mash-had>.

ينطوي هذا الاحتمال على مبالغة من نوع ما، فحتى لو كان هذا الاحتمال قائمًا نظريًا، فإنه يصعب تحقيقه عمليًا بسبب الارتباطات والتحالف الإستراتيجي بين إسرائيل وأميركا وضمان الأخيرة أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على العرب، ووجود اللوبيات الصهيونية في مختلف دوائر صنع القرار الغربي.

بطبيعة الحال، تفرض إطاحة نظام مبارك على إسرائيل تحديات جديدة تنبغي مواجهتها، في مقدمتها بناء قوات الجيش بطريقة مختلفة، وضرورة التلاؤم بين السياسة الأمنية والوضع الجديد، وصعوبة الاعتماد على تلك الفرضية التي تبنتها إسرائيل في العقود الماضية ألا وهي أن أي توتر في الجبهات الأخرى لن يترتب عليه صراع مسلّح مع مصر، نظرًا إلى تمسك مبارك باتفاقية السلام وعدم تطلع مصر في عهده إلى دور عربي.

من ناحية أخرى، لا ترحب إسرائيل ببناء الديمقراطية في العالم العربي، وفي مصر خصوصًا، وهي تفضّل الاستبداد العربي والتعامل مع الشرائح الضيقة المسيطرة على هذه النظم[١٠].

في الأسبوع الثاني من الثورة المصرية، كان حاجز الخوف قد انكسر، بعد وقوع عدد كبير من الشهداء والضحايا في القاهرة ومدينة السويس ومدينة الإسكندرية، وانهيار أمن النظام وتغيبه المريب عن المشهد برمته، وانهيار مؤسساته الحزبية والأمنية، وقصور النظام عن السيطرة على الأحداث واحتواء تداعياتها. أدركت إسرائيل الحجم الحقيقي للأحداث ووجهتها الأساسية، أي استهداف إسقاط نظام الرئيس مبارك، وأدركت النخبة السياسية والعسكرية الأخطار الناجمة عن إزاحة هذا النظام تحت ضغط الثورة الشعبية. قادت إسرائيل، في ضوء هذا الإدراك، حملة سياسية وإعلامية للدفاع عن نظام مبارك تحت شعار أن «الاستقرار أهم من الديمقراطية»، وأن مصالح إسرائيل والغرب لها الأولوية على أي أمر آخر حتى لو كان الديمقراطية التي يتطلع إليها الشعب.

وقد تميز الموقف الإسرائيلي بالتناقض؛ ففي حين تتباهى إسرائيل بأنها

(١٠) محارب، المصدر نفسه.

دولة ديمقراطية، فهي تتنكر لهذه الثورة الشعبية التي تطالب بالديمقراطية، وانتقد بعض الكتاب الأميركيين الذين لا يعادون إسرائيل بالضرورة (مثل توماس فريدمان)، هذا الموقف الإسرائيلي المنفصل عن محيطه[١١].

في هذه الأثناء، كان شيمون بيريز قد قدم مقاربته عن التقانة والديمقراطية والـ «آي فون» (Iphone) والثورة، حيث أكد أفضلية التقانة الحديثة بأدواتها وتقنياتها المختلفة على الديمقراطية والحرية، وطالب الغرب بتقديم هذه التقانة للشباب العرب، بدلًا من دعم الديمقراطية، وأن جهاز التلفون المحمول «آي فون» بإمكاناته المختلفة أفضل من الثورة[١٢].

خلال هذا الأسبوع الثاني للثورة المصرية، اتضح بجلاء عجز نظام مبارك عن احتواء الثوار، وتطويق تداعيات الثورة، خصوصًا بعد انهيار قوات الأمن واستدعاء القوات المسلحة المصرية للنزول إلى الشوارع والمدن، ورفض هذه القوات المسلحة إطلاق النار على المتظاهرين. ولم تقنع التنازلات التي قدمها مبارك للثوار الشارع المصري، فالحكومة الجديدة التي ألّفها برئاسة صديقه الفريق طيار أحمد شفيق ووجهت بالرفض، ويعلم الرأي العام جيدًا أن الحكومة الجديدة ما هي إلا أداة من أدوات الرئيس التي يرسم لها سياستها كيفما يشاء. كما أن إعلانه عدم ترشيح نفسه لولاية سادسة لم يفلح في تهدئة الثوار، بل شجعت هذه التنازلات المتتالية ـ في ما يبدو ـ الثوار على التمسك بمطلب رحيله وإسقاط نظامه أكثر من ذي قبل.

انتقدت إسرائيل، في هذا السياق، موقف الولايات المتحدة الأميركية في التخلي عن مبارك حليف إسرائيل وحليف الولايات المتحدة الأميركية، والتردد في دعمه، والتأييد لمطالب الثوار. أما في الأسبوع الثالث للثورة، وتعيين مبارك اللواء عمر سليمان نائبًا له، سعت إسرائيل لتسويق فكرة الانتقال السلمي المنظَّم للسلطة إلى عمر سليمان بوصفه مرشحها المفضل؛ فهو من وجهة النظر الإسرائيلية كان قريبًا من مبارك وأمسك بالكثير من

(١١) عزام، «قراءة في الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية».

(١٢) المصدر نفسه.

الملفات في عهده، وموثوق فيه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[١٣].

استهدفت إسرائيل بهذا الانتقال السلمي والمنظم للسلطة في مصر من مبارك إلى نائبه، إفراغ الثورة المصرية من مضمونها عبر الحفاظ على النظام وسياساته مع تغيير الأشخاص.

في هذا السياق، لم يُفلح تأليف مبارك لجنة التعديلات الدستورية لبحث تعديل بعض المواد الواردة في الدستور ـ التي أثارت جدلًا كبيرًا في النقاش العام في مصر منذ عام ٢٠٠٥، خصوصًا المادة ٧٦ من الدستور المصري وكذلك المادة ٧٧ وغيرها من المواد ـ في إقناع الثوار بالعدول عن التظاهر والاعتصام في ميدان التحرير. بل كان التقدير السائد آنذاك أن كل هذه التنازلات فات أوانها وجاءت في الوقت غير المناسب، وتجاوزها سقف التطلعات والمطالب الشعبية. وازدادت الضغوط على نظام مبارك، ما أفضى إلى تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وتسليم إدارة البلاد والسلطة للقوات المسلحة والمجلس الأعلى لهذه القوات، وصدور البيان الذي أعلنه نائب الرئيس، عمر سليمان، في كلمات مقتضبة.

بانهيار نظام مبارك وتخليه عن السلطة، سيطر الهاجس الأمني سريعًا على النخبة الإسرائيلية الحاكمة، وخصصت إسرائيل مئتي مليون دولار إضافية للموازنة الأمنية، وأرسلت وزير دفاعها إيهود باراك، وعوزي أراد وآخرين إلى واشنطن؛ واستقبلت الجنرال مايكل كولن للدخول في حوارات إستراتيجية تتعلق بالوضع الناشئ في المنطقة بعد تخلي مبارك وانهيار نظامه، واستخلاص العبر من الثورة المصرية، وبلورة قناعات مشتركة تجاهها وتداعياتها الهائلة في المنطقة، ومطالبة أميركا بمزيد من الدعم المالي والعسكري لمواجهة الواقع الجديد[١٤].

---

(١٣) «افتتاحية هآرتس، ٨ ـ ٢ ـ ٢٠١١،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٦٤.

(١٤) «ثورة ٢٥ يناير في قراءة إسرائيل،» على الموقع الإلكتروني: <www.madarcenter.org/mash-had>.

قليلة هي الأصوات التي التزمت درجة ما من الاستقامة الفكرية والأخلاقية في إسرائيل لدى تناولها ومعالجتها الثورة المصرية؛ بعض هذه الأصوات هنأ الشعب المصري بثورته الديمقراطية[١٥]، وبعضها الآخر أشار إلى «أن الناس يريدون أن يحرروا أنفسهم من السجون بما في ذلك أكثر السجناء انضباطًا»[١٦]. والتزم أحد هؤلاء الكتاب درجة ما من الموضوعية تبتعد عن المناخ السياسي والنفسي الذي يسود في إسرائيل بعد الثورة المصرية، وذلك بالقول إن العلاقات مع مصر اجتازت اختبارات متعددة: اغتيال السادات، وأزمة طابا، وحرب لبنان، وانهيار أوسلو، والمواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية؛ ومن ثمّ فإن الالتزام باتفاق السلام مبدئي وسيستمر وإن تغير نهج مصر الرسمي إزاء إسرائيل[١٧].

أما بقية الأصوات ـ في حدود المصادر المتاحة ـ فتركزت على الأخطار التي تواجه إسرائيل بعد انهيار نظام مبارك، ومن بينها احتمال توقف إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي من مصر، الذي يمثل ٤٠ في المئة من حاجات إسرائيل من الغاز الطبيعي، في حالة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم[١٨]، واستبعاد خيار الضربة الوقائية لإيران بعد انهيار نظام مبارك؛ لأن من سيحكم في مصر سينصت إلى الرأي العام المصري والعربي الذي يناهض مثل هذه الضربة[١٩]، وأن كلًا من المرشحين القويين لرئاسة مصر، محمد البرادعي وعمرو موسى، موالٍ لإيران[٢٠]، ومن المحتمل أن تغلق

---

(١٥) جدعون ليفي، «مبروك يا مصر،» (هآرتس، ١٣/ ٢/ ٢٠١١)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١).

(١٦) يوسي بيلين، «ثورة مصر دروس أولية،» إسرائيل اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠١١.

(١٧) بورام أميتال، «مصر.. اليوم التالي لمبارك،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١).

(١٨) تاني جولد شتاين، «الكابوس: الإسلاميون سيوقفون الغاز المصري لإسرائيل،» (يديعوت أحرونوت)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٤٩.

(١٩) ألوف بن، «بعد رحيل مبارك: الهجوم على إيران أصبح أمرًا بعيد المنال،» (هآرتس، ١٣/ ٢/ ٢٠١١)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٦٧.

(٢٠) إيزي ليبلار، «مصر ديمقراطية أم أصولية..؟،» (إسرائيل هايوم، ١٣/ ٢/ ٢٠١١)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٦٥.

مصر قناة السويس وتلحق الضرر بالتجارة الإسرائيلية التي يعتمد ٨٩ في المئة منها على الموانئ البحرية[٢١].

ثانيًا: محددات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

يتحدد الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية في ضوء اعتبارات وعناصر كثيرة متداخلة، ينتمي بعض هذه العناصر والمحددات إلى البيئة الإقليمية، وبعضها الآخر إلى البيئة الأمنية والسياسية، أو إلى عدم التأكد ودخول العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية مرحلة جديدة يكتنفها الغموض والضبابية.

تتوزع هذه المحددات بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية الأمنية، وتمثل قاسمًا مشتركًا أعظم بين هاتين المؤسستين، وتستند هذه المحددات والعناصر إلى حصاد الخبرة الإسرائيلية مع نظام مبارك طوال هذه السنوات الثلاثين. يمكن تلخيص تلك المحددات في استمرار معاهدة السلام مع مصر، وحجب دور مصر العربي والإقليمي، وأن تظل مصر مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية الأميركية.

ترى المؤسسة السياسية الإسرائيلية أن إقليم الشرق الأوسط أصبح بعد رحيل مبارك منطقة غير مستقرة، تحاول إيران استثمار المناخ الناشئ بعد انهيار نظام مبارك الذي كان يمثل دعامة أساسية في حال توجيه ضربة استباقية إلى إيران، خصوصًا في وقت تزداد فيه عزلة إسرائيل بسبب انهيار التحالف مع تركيا بعد العدوان على أسطول الحرية، ورفض إسرائيل طلب الإدارة الأميركية تجميد الاستيطان، واحتمال تحول مصر ما بعد مبارك إلى دولة مواجهة وبدء تقارب بينها وبين إيران[٢٢].

وقد رأت المؤسسة السياسية الإسرائيلية في مرور السفينتين الحربيتين الإيرانيتين في قناة السويس إشارة إلى أن مصر لم تعد ملتزمة بالوقوف ضد إيران كما كانت عليه الحال قبل ذلك.

---

(٢١) إيلون ماروم، «وماذا لو تم إغلاق قناة السويس..؟،» (معاريف، ١/٢/٢٠١١)، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٥ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٥٧.

(٢٢) «ثورة ٢٥ يناير في قراءة إسرائيل،» على الموقع الإلكتروني: <www.madarcenter.org/mash-had>.

يدخل في هذا السياق أيضًا أن إسرائيل ترى أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة تتآكل، خصوصًا بعد فشلها في أفغانستان وانسحاب قواتها من العراق، ودخول المنطقة في حالة عدم استقرار، وتخلي الولايات المتحدة الأميركية عن حلفائها وأصدقائها مثل نظام الرئيس مبارك ودعم مطالب الشعب المصري في مواجهته، وهو الأمر الذي سيُفهم لدى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة على نحو سيئ وأنهم سيكونون بمفردهم في مواجهة احتجاجات شعوبهم.

مع ذلك، فإن هذا المناخ المضطرب في الشرق الأوسط قد يعزز ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ دعم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل، كونها الدولة الوحيدة المستقرة في المنطقة والحليف الذي يُعتمد عليه في المستقبل المنظور والمتوسط والبعيد.

ومن شأن هذا المناخ الإقليمي الجديد أن يعزز مواقف الحركات والأحزاب الراديكالية في العالم العربي وخاصة حركة حماس وحزب الله وغيرهما من الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية، ويضعف في الوقت ذاته السلطة الفلسطينية في رام الله بعد رحيل نظام مبارك وانهياره.

وعلى الرغم المخاوف والتوقعات الإسرائيلية بتغير النهج المصري الرسمي في التعامل مع إسرائيل، واحتمال توقف ضخ الغاز الطبيعى إليها، وما دون ذلك من الاحتمالات، فإن ما يهم المؤسسة السياسية في المقام الأول هو ضرورة الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، حتى لو جاء ذلك عبر بضعة شروط على السلطة الجديدة في مصر للحصول على الشرعية من الدول الغربية، على غرار تلك الشروط التي فرضتها اللجنة الرباعية على حماس في عام ٢٠٠٦ (التخلي عن الإرهاب والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل). وبالطبع، لا يساوي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بين حماس والسلطة الجديدة في مصر، إلا أنه يرى ضرورة أن تضع الأسرة الدولية شرط احترام كل الاتفاقيات التي كان النظام السابق يلتزم بها[٢٣].

---

(٢٣) المصدر نفسه.

ظل نتنياهو الزعيم الوحيد في العالم حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ الذي أعلن على الملأ تأييده لحسني مبارك، الذي حافظ على استقرار العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على الرغم من التحديات طوال العقود الثلاثة الأخير. واستفادت إسرائيل استفادة كبيرة من هذا الاستقرار؛ فقد ركزت قوتها في اتجاه لبنان وحزب الله، وضربت مفاعل تموز في العراق، والمفاعل السوري، وشنّت حربين على لبنان في عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٦، ودعمت الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، وقوضت اتفاق أوسلو، وأعادت احتلال بعض المناطق التي كانت أخلتها بإعادة انتشار قواتها في أثناء تطبيق اتفاقيات أوسلو. إضافة إلى ذلك، تمكنت إسرائيل طوال هذه الفترة من خفض نفقات الدفاع من ٢٣ في المئة من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي في السبعينيات إلى ٩ في المئة في الوقت الحالي، كما أجرت تقليصًا لقواتها على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية[٢٤].

وقد أدّى الوضع الجديد الناشئ في مصر بعد الثورة، دورًا مهمًا في تكوين الإدراك والرؤية الإسرائيلية لهذه الثورة والموقف منها، حيث وجدت إسرائيل نفسها في موقف يتميز بعدم التأكد وانعدام اليقين، وخروج على المألوف والمعتاد طوال العقود الثلاثة الماضية. فلم تعرف إسرائيل بعد تولي المجلس العسكري السلطة في مصر، حقيقة المواقف السياسية التي سيتخذها إزاءها إلا بعد صدور بيان المجلس العسكري باحترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، ويشمل ذلك بطبيعة الحال اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، وهو البيان الذي رحبت به إسرائيل.

بيد أن هذا البيان لم يبدد المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ في مصر بالكامل؛ فمن وجهة النظر الإسرائيلية، ثمّة الكثير من الملفات التي ستؤجَّل إلى أجل غير مسمى من بينها: عملية السلام، وقضية الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس جلعاد شاليط، وحركة التبادل

---

(٢٤) صبحي عسيلة، «الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير،» **الأهرام الرقمي** (ملف الأهرام الإستراتيجي)، ١/٣/٢٠١١، ص ٤٢.

التجاري بين مصر وإسرائيل، وغموض موقف شباب الثورة المصرية من عملية السلام والتسوية، والموقف من إسرائيل أو أي دولة خارجية سواء إيران أو غيرها(٢٥).

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فقد أكد رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي في الاجتماع الأخير لهيئة الأركان في ١٠/ ٢/ ٢٠١١، «الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة» وأن «الجيش الإسرائيلي قوي ونوعي ويملك قدرة ردع كبيرة ويدرك غاياته وأهدافه»؛ وذلك في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا الحادي عشر في شأن ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل.

وحدد رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، الخطوط العريضة لتداعيات الموقف الناشئ الجديد وسبل مواجهته، حيث يرى أن هذا الموقف الجديد الذي يواجه إسرائيل يعزز المعسكر الراديكالي في لبنان والمنطقة، وأن على إسرائيل أن تستعد للمواجهة على أكثر من جبهة، وضرورة تجهيز الجبهة الداخلية في إسرائيل بطريقة أفضل مما كانت عليه الحال إبان حرب عام ٢٠٠٦، ووضع خطط استعداد وتدريب لخوض حروب تقليدية؛ فسلاح الجو وحده لا يكفي وطائرات «أف ١٦» غير كافية ولا بد من استخدام رشاشات «أم ١٦»(٢٦).

ثالثًا: التقويم الإستراتيجي الإسرائيلي للموقف

تخلص إسرائيل في تقويمها للموقف إستراتيجيًا، إلى أن انهيار نظام مبارك هو تغير إستراتيجي نحو الأسوأ، يتطلب مزيدًا من الوقت لدرسه والاستعداد له وخصوصًا أن خسارة نظام مبارك تقترب ـ إلى حد كبير ـ من انهيار وخسارة نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عام ١٩٧٩ على الأقل في جانبين: **أولهما** المفاجأة غير المتوقعة لانهيار هذين النظامين، **وثانيهما** أن النظامين كانا حليفين قويين في المنطقة لإسرائيل.

مع ذلك، فخسارة نظام مبارك أكثر فداحة من خسارة نظام الشاه؛ إذ

(٢٥) عزام، «قراءة في الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية».

(٢٦) «ثورة ٢٥ يناير في قراءة إسرائيل».

تحظى مصر بثقل عربي وإسلامي وتاريخي مهم في المنطقة، واستطاعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تكوين وبلورة نموذج مؤثر ويحتذى به في العالم العربي وآسيا وإفريقيا: نموذج عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي القائم على التحرر الوطني والحياد الإيجابي والقومية العربية والعدالة الاجتماعية؛ ونموذج السادات القائم على السلام والانفتاح الاقتصادي على العالم والتعددية المقيدة. وكلا النموذجين امتد خارج حدود مصر في العالم العربي بل في إفريقيا والعالم الإسلامي[٢٧].

الخشية الآن أن تتمكن مصر من صوغ نموذج جديد في المنطقة يقوم على الديمقراطية واحترام مواثيق حقوق الإنسان وتوزيع عادل للثروة الوطنية واستعادة دور مصر ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والعربي، وخصوصًا أن شرارة الثورة التي انطلقت في مصر لها صداها في اليمن وليبيا وسورية والبحرين، وربما غيرها من الدول في المدى المنظور.

وعلى الرغم من سابق الخبرة المصرية في بناء نموذج متكامل للسياسات الداخلية والخارجية، إن في عهد عبد الناصر أو عهد السادات، وفتح أفق تكوُّن نموذج جديد بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، فإن بناء النموذج المصري الجديد، وإن ارتبط بالإرادة السياسية المصرية، إلا أنه سيتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية. وأي تصور مصري يتعلق ببناء هذا النموذج في المستقبل القريب والمنظور، لا ينفصل بالضرورة عن التصورات الأخرى، وبالذات التصورات الإسرائيلية، التي تستشرف مستقبل هذه المرحلة الجديدة في تاريخ الشرق الأوسط؛ ذلك أن التصور المصري سيتضمن بالضرورة تحديد معالم الدور الجديد لمصر عربيًا وإفريقيًا، وطبيعة السلام المنشود في المنطقة، وغيرها من القضايا الإستراتيجية؛ التي تتناقض مع التصورات الإسرائيلية.

في نيسان/ أبريل عام ٢٠١١، صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي دراسة عن المستجدات في الشرق الأوسط، انطوت على تقويم

(٢٧) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة،؛ كراسات إستراتيجية؛ ٣ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩١).

للتوجهات الديمقراطية في العالم العربي وخصوصًا في مصر. ورأت أن هذه التوجهات لا تنخرط بالضرورة في منظومة القيم الغربية العلمانية، والتعددية الفكرية، وأنها قد تنتج ديمقراطية معزولة عن المعايير الغربية. وهي - التوجهات - ليست قادرة على تكوين «معسكر للسلام» مع أعداء العالم العربي والإسلامي، لأنها في نهاية المطاف تخدم معسكر المقاومة، حماس وحزب الله، وهذا الزلزال ضرب دولة معتدلة مثل مصر، بسبب ثقلها السياسي والبشري والعسكري كونها أكبر قوة عربية[٢٨].

لا شكّ في أن هذا التكييف لموجة الثورة العربية ينطوي على بعد سلبي واضح، بل وربما يتخذ نهجًا تحريضيًا ضد هذه الثورات والنظم التي ستنبثق منها. وما يزيد من قوة هذا الاحتمال، أن الثورات العربية من وجهة النظر الإسرائيلية، أسفرت عن اعتراف بشرعية قوى مثل الإخوان المسلمين في مصر، والنهضة في تونس، وغيرهما من الجماعات الإسلامية والتيارات العلمانية الأخرى. ويحمل هؤلاء - كما تراهم إسرائيل - نظرة عدائية إلى إسرائيل وليسوا على استعداد للمصالحة معها في المستقبل القريب والمنظور.

من ناحية أخرى، فرضت هذه الثورات أجندات داخلية ملحّة شغلت الفاعلين السياسيين الحاليين، ويصعب وفقًا لهذه الدراسة، احتشاد هؤلاء الفاعلين ضمن تكتل عربي. وسوف يترتب على ذلك أن هؤلاء الفاعلين سينغلقون داخليًا، وأن قوى أخرى غير عربية، في مقدمتها إيران وتركيا وإسرائيل، ستعمّق نفوذها في الإقليم[٢٩].

في ما يتعلق بالثورة المصرية، ستواجه إسرائيل، طبقًا لهذه الدراسة، مشكلات أمنية في شبه جزيرة سيناء وغزة، تتمثل بتهريب السلاح والمقاتلين ونوعيات جديدة من الأسلحة، مع ضعف النظام الجديد وقصوره عن فرض سيادة القانون. وهي تحديات تفترض وجود استجابات إسرائيلية، قد تُحرج النظام الجديد وتعيق بلورة تصوراته في شأن المستقبل، وتعرقل محاولة

---

(٢٨) «رؤية إستراتيجية صهيونية لـ «زلزال الثورات العربية» وتداعياتها،» (معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، ٢٢/ ٤/ ٢٠١١).

(٢٩) المصدر نفسه.

مصر بلورة أدوار جديدة، وخصوصًا أن إسرائيل تستعد دائمًا للأسوأ من الاحتمالات، بما فيها الحرب إذا ما اقتضى الأمر ذلك[٣٠].

من ناحية أخرى، قد تفضي هذه التطورات إلى إعاقة عملية التسوية، لكنها في الوقت ذاته لن تخفف ضغوط المجتمع الدولي على إسرائيل لعقد التسوية مع الفلسطينيين، كما أنها لن تهز استقرار المجتمع الدولي في شأن صيغة حل الدولتين في الشرق الأوسط. وتناولت الدراسة الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل لمواجهة تداعيات هذه الموجة الثورية في العالم العربي، وخصوصًا في مصر، من بينها: التهيؤ لسيناريو المواجهة العسكرية نتيجة الأخطار المحتملة في المنطقة، وضرورة زيادة الموازنة الأمنية بإضافة ٧٠٠ مليون دولار، وزيادة المساعدات العسكرية الأميركية في المستقبل، والترويج لإسرائيل بصفتها حليفًا مستقرًا وثابتًا وحيدًا لأميركا في الشرق الأوسط وإيجاد تحالفات دولية جديدة بعد خسارة نظام الشاه (١٩٧٩) وتركيا (٢٠١٠) ونظام مبارك (٢٠١١)[٣١].

قد لا يمكن التنبؤ الآن بحصيلة تفاعل هذه التصورات مع المتغيرات الإقليمية الجديدة والصورة التي يمكن أن تنشأ عنها، وكذلك النظم التي ستقام في المستقبل القريب في مصر أو غيرها، والموقف الإسرائيلي إزاءها ودوره في عرقلة بناء النموذج المصري الجديد، إلا أنه بمقدورنا القول إن هذه الحصيلة ستقف في تناقض مع التصور المصري، خصوصًا بعد اتضاح طبيعة المبادرة المصرية الجديدة التي لا تزال في طور التكوين وتتمثل عناصرها بعقد المصالحة بين حركتي حماس وفتح، وفتح معبر رفح بصورة دائمة، وهو ما يعني إفراغ سياسة الحصار الإسرائيلية على قطاع غزة من مضمونها، ومطالبة مصر بعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية، وفتح الجسور مع إيران، ووصل ما انقطع مع سورية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، من شأن هذه التطورات ـ فضلًا عن أنها

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

تنهي احتكار إسرائيل للديمقراطية في المنطقة، وهي الحجة التي لم تتوانَ إسرائيل عن تقديمها للغرب وتأكيد انتمائها إليه في عالم الاستبداد العربي - أن تزيد من تعقيد عملية السلام؛ فالسلام المصري - الإسرائيلي، والأردني - الإسرائيلي، بل السلام مع العرب عمومًا، استند إلى الاستبداد العربي، وارتبط بإرادة الزعيم الفرد الأوحد الذي لا يكترث بآراء شعبه ورغباته، ولديه الأدوات والوسائل لفرض هذا السلام. أما الآن، وفي حال اكتمال هذه التطورات ونضجها ووصولها إلى إقامة أنظمة ديمقراطية، يتعيّن على السلام أن يكون مع هذه الشعوب العربية، وأن يستند إلى آراء الجمهور والرأي العام في كل العالم العربي، وهو ما يعقّد صيغة السلام الممكنة على الصعيد الإسرائيلي، ويضع إسرائيل في مواجهة استحقاقات جدّية لسلام حقيقي.

تأتي هذه التطورات في سياق تآكل السيطرة الأميركية على المنطقة ورغبة إدارة أوباما في مجاراة الجمهوريين في مجال نشر الديمقراطية وتدعيمها، وإرضاء الكونغرس الأميركي باستخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن المتعلق بالاستيطان، وفي الكثير من القضايا الداخلية المتعلقة بالموازنة، تمهيدًا للترشيح لولاية ثانية. يتعزز ذلك بفشل الأسلحة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الأخيرة من الغزو والاحتلال، إلى مكافحة الإرهاب، وإنفاق المليارات من الدولارات لإنهاء الإرهاب وأنظمة الاستبداد. وهذا يعني في المقام الأول أن تدعم الولايات المتحدة الأميركية التطورات الجارية وأهدافها المتمثلة بالحرية والديمقراطية(٣٢).

تدرك إسرائيل إذن أنها في مواجهة شرق أوسط جديد غير ذلك الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأميركية في عهد إدارة بوش الابن؛ شرق أوسط تتحرر فيه الشعوب وتقرر مصيرها وتتجه صوب الكرامة والديمقراطية، وتقدم صورة جديدة للعرب والإقليم مخالفة لتلك الصورة النمطية والسلبية التي كانت سائدة لدى الرأي العام الغربي ودوائر صنع القرار في الغرب، قبل اندلاع هذه التطورات وانهيار بعض أنظمة الاستبداد والفساد.

---

(٣٢) «ثورة ٢٥ يناير في قراءة إسرائيل».

رابعًا: الإستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة الموقف

يُمثّل الهاجس الأمني الإسرائيلي وهاجس القوة والتفوق النوعي، العمود الفقري في إستراتيجية إسرائيل لمواجهة تداعيات الموقف في مصر وامتداداته على الصعيد العربي، ويمكن وصف إستراتيجية إسرائيل إزاء هذه التطورات بإستراتيجية «الاعتماد على الذات».

رسم بعض جنرالات الاحتياط ورئيس الأركان السابق، بعض التوجهات الإستراتيجية والخطوات التكتيكية التي يمكن أن تعتمدها إسرائيل وتتبناها لمواجهة تداعيات الموقف، إن على الصعيد المصري، أو على الصعيد العربي الإقليمي؛ ففي ما يتعلق بعملية السلام، وفقدان السلطة الفلسطينية في رام الله الغطاء السياسي الذي كان يمثله نظام الرئيس السابق حسني مبارك، اقترح الجنرال الاحتياطي داني روتشيلد، رئيس مؤتمر هرتسيليا لميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل، إنشاء هيئة رباعية عربية لاستئناف المفاوضات وتوفير غطاء عربي للسلطة الفلسطينية، بدلًا من الجامعة العربية «المتطرفة» من وجهة نظره، وحدد نهاية عام ٢٠١١ تاريخًا لإنشاء مثل هذه الهيئة[٣٣].

أما أفرام سنيه، وهو عميد احتياطي ووزير سابق، فيقترح تعزيز محور الاعتدال العربي - الأردني - الفلسطيني، وإعادة بناء قوة الجيش الإسرائيلي على أسس جديدة، غير تلك التي كانت سائدة إبان نظام مبارك. كما يضيف إلى هذه المقترحات خطوات عملية لتأمين الموقف في مواجهة التداعيات الممكنة لتغيير النظام في مصر، من بينها احتلال محور فيلادلفيا في منطقة الحدود بين غزة ومصر، وتسريع بناء الجدار في منطقة الحدود مع مصر، وزيادة الاعتماد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي المستخرج في إسرائيل، وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين لتجنب العزلة[٣٤].

وقد شدد أشكنازي رئيس الأركان السابق، على ضرورة استعداد إسرائيل لمواجهة أكثر من جبهة، وخوض حروب تقليدية، وتهيئة الجبهة الداخلية في إسرائيل على نحو أفضل من ذي قبل.

---

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

يضاف إلى ما سبق، تعزيز القدرات الأمنية وتخصيص مئتي مليون دولار إضافية، وبدء حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجية مواجهة هذه التداعيات في المنطقة.

يبقى الحفاظ على اتفاقية السلام مع مصر نقطة أساسية وعنصرًا مركزيًا في إستراتيجية إسرائيل لما بعد مبارك، وذلك لأن السلام مع مصر، من وجهة النظر الإسرائيلية، يُعَدُّ رصيدًا إستراتيجيًا لاستقرار المنطقة وأهم كثيرًا من الديمقراطية.

إلى ذلك، تشدد إسرائيل على أن وصول قوى إسلامية كالإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر عبر الديمقراطية، سيلحق أضرارًا بالغة بالسلام؛ كما أن تمدد النفوذ الإيراني في المناخ الإقليمي الجديد سيعزز القوى الراديكالية. وفي جميع الحالات فإن حاجات إسرائيل الأمنية تتزايد، ولا بد من تلبية هذه الحاجات ماديًا وتقنيًا لمواجهة التداعيات الجديدة في المنطقة.

تُجمع تحليلات إسرائيلية شتى على أن اتفاق السلام مع مصر سيستمر لأنه صمد في وجه تحديات كثيرة أشير إليها سابقًا. ويبقى أن مصر ما بعد مبارك، غير مصر التي عرفتها إسرائيل طوال هذه العقود، ومن ثمّ فإن احتمال تغير النهج الرسمي في التعامل مع إسرائيل وارد مع بقاء الاتفاقية الموقّعة بين البلدين. واعتماد إسرائيل على ذاتها، هو الأساس الذي ترتكز عليه الإستراتيجية الإسرائيلية، خصوصًا بعد تخلي الولايات المتحدة الأميركية عن الحليف المصري الذي ظل لسنوات طويلة شريكًا أساسيًا في تنفيذ الإستراتيجية في المنطقة، ولا أحد يضمن في المستقبل عدم تخلي الولايات المتحدة الأميركية عن إسرائيل كما تخلت عن مبارك[٣٥].

كانت إسرائيل قد أعدت نفسها قبل قيام الثورة المصرية لأحد احتمالين: **الأول** بقاء مبارك لفترة رئاسية سادسة، **والثاني** حلول ابنه جمال في الحكم لظروف تتعلق بصحة الرئيس. وفي الحالين، لم تكن لدى إسرائيل مشكلة؛

(٣٥) المصدر نفسه.

فبقاء مبارك لولاية سادسة سيعني بقاء السياسات والتوجهات نفسها إزاء إسرائيل والسلام والمنطقة عمومًا، كما أن وراثة مبارك الابن لأبيه في الحكم لن تغير شيئًا جوهريًا من توجهات مبارك الأب، باستثناء العزوف الموقّت عن دفع العلاقات مع إسرائيل لاكتساب بعض الشعبية، ولن يغير ذلك شيئًا في واقع العلاقات المصرية - الإسرائيلية مع استمرار التوجهات الأساسية. وكانت إسرائيل تُعدّ إعلاميًا وسياسيًا لمساندة هذين الاحتمالين، ولم تطرح على نفسها أي احتمالات أخرى إلا مع نشوب الثورة المصرية وتغيير قواعد اللعبة في المنطقة عمومًا لا في مصر فحسب[(٣٦)].

تنظر إسرائيل إلى مصر على أنها القوة العربية الأكبر، وأنها دولة كبيرة ومتماسكة وتمتلك من الطاقات الكامنة التي تجعل منها قوة كبيرة بمقدورها الصمود في وجه إسرائيل، وأنها قادرة على أن تؤدي دورًا عربيًا وإقليميًا.

من ناحية أخرى، يتلخص تقييم إسرائيل لاتفاقية السلام مع مصر في أن هذه الاتفاقية لم تُنهِ الصراع مع إسرائيل، بل اتخذ الصراع شكلًا جديدًا على الدور والمكانة والقدرة على التأثير في مجريات الأمور[(٣٧)].

مع ذلك، فإن بقاء الاتفاق بين إسرائيل ومصر ساريًا يقع في مقدمة أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر؛ فسريان هذا الاتفاق يكفل لإسرائيل ميزات إستراتيجية مهمة، إذ إنه يمنحها حرية الحركة على الجبهات الأخرى، الفلسطينية واللبنانية والسورية، ويجنّب إسرائيل تكاليف إعادة بناء الجبهة المواجهة لمصر عسكريًا، فضلًا عن أنه رسالة إلى بقية الدول العربية والشعب الفلسطيني للاستمرار في التطلع إلى السلام مع إسرائيل عبر المفاوضات.

وعلى الرغم من المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ في مصر، وخصوصًا احتمال صعود الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية، نظرت الدوائر الإستراتيجية الإسرائيلية بارتياح إلى إعلان الجيش المصري

---

(٣٦) انظر: عبد العليم محمد، «العلاقات المصرية - الإسرائيلية في عهد مبارك،» (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠).

(٣٧) محارب، «إسرائيل والثورة المصرية».

احترامه كل الاتفاقيات الدولية لمصر ومن بينها اتفاقية السلام مع إسرائيل. وحتى مع صعود الإخوان المفترض، فإن إعلان الإخوان احترامهم هذه الاتفاقية قد يهدئ من روع الإسرائيليين ويقلص معارضتهم وخوفهم من هذا الاحتمال.

في هذا السياق، يتناسب سعي مصر للاضطلاع بدور عربي وإقليمي وتطلعها إلى ذلك، مع مكانتها وثقلها، وهو ما يثير المخاوف الإسرائيلية خصوصًا مع تطلع الدول العربية إلى مصر وقيادتها، وبدء تكوُّن سياسة مصرية جديدة على الصعيد الإقليمي.

في مواجهة هذه المخاوف، تمتلك إسرائيل سيناريوهات مختلفة للتعامل مع هذا الوضع، من بينها إعادة بناء الجيش الإسرائيلي على فرضية احتمال حدوث مواجهة في المنطقة، وتعزيز الجبهة العسكرية المواجهة لمصر بعد انتهاء العقود الثلاثة الأخيرة لحكم مبارك، ومراقبة الحدود مع مصر وحدود مصر مع غزة، واستكمال بناء الجدار العازل على الحدود مع مصر، وأخيرًا احتلال محور فيلادلفيا أو صلاح الدين، لتأمين الحدود. وترتبط هذه الأدوات والسيناريوهات المختلفة باستقرار الأوضاع في مصر ودراسة ما سيؤول إليه الوضع وطبيعة التوجهات الجديدة لمصر، ولن يتضح ذلك قبل بضع سنوات.

خامسًا: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد الثورة

لاحظ كثير من المراقبين الذين تابعوا وقائع الثورة المصرية في ميدان التحرير وغيره من الميادين والمدن، غياب الشعارات التي تتعلق بإسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وعملية السلام والتسوية والولايات المتحدة الأميركية وإيران. وتوصل بعض هؤلاء إلى استنتاج خاطئ مضمونه أن لا تغيير في مواقف مصر إزاء إسرائيل أو إزاء السياسة الخارجية المصرية عمومًا.

تعزّز هذا الاستنتاج بالبيان الأول لشباب ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير الذي تضمن مطالب الثوار، وخلا من أي إشارة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية. إضافة إلى ذلك، فإن البند الخامس من البيان الرقم ٤، والبند التاسع من البيان الرقم ٥، الصادرين عن المجلس الأعلى للقوات

المسلحة عقب تسلمه إدارة البلاد، قد خلا كلاهما من الإشارة إلى إسرائيل، وأعلنا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية التي وقّعتها بما فيها اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٩[٣٨].

يتمثل مصدر الخطأ في هذا الاستنتاج في عنصرين: **الأول** أن خلو فضاء الثورة من الشعارات التي تتعلق بهذه القضايا كان قرارًا إراديًا من الثوار التزم به الجميع طوال أيام الثورة بهدف التركيز على المهمة الأولى التي طرحها الثوار على أنفسهم، وهي مهمة إسقاط نظام مبارك، والحيلولة دون تشتت الأهداف، وتجنب خلق عداوات وخصومات مبكرة للثورة في الخارج؛ أما العنصر **الثاني**، فيتمثل بالتسرع في التوصل إلى هذا الاستنتاج، والاستناد إلى لحظة زمنية محددة مفصولة عن السياق الزمني، واستباق السيرورة التي يمكن أن تؤول إليها هذه التطورات.

في هذا السياق أيضًا، توصل بعض رموز اليمين الإسرائيلي إلى أن القضية الفلسطينية أصبحت ثانوية بالنسبة إلى الثوار والمتظاهرين، وأنها ليست السبب في عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط. ولم يفطن هؤلاء المراقبون، من الإسرائيليين أو غيرهم، إلى أن الثوار أرادوا منذ البداية التركيز على خصم واحد هو نظام مبارك.

أظهرت التطورات التي أعقبت تخلي مبارك عن السلطة وتسليمها للقوات المسلحة المصرية، افتقار هذا الاستنتاج إلى الصدقية، حيث رفع المتظاهرون بكثافة شعارات تدعو إلى تحرير القدس من السيطرة الإسرائيلية.

من اللافت للنظر أنه غاب عن ذهن أصحاب هذا الاستنتاج، «أن كل الثورات محلية»[٣٩] من زاوية الأسباب التي تقود إلى قيامها والأهداف التي تنشد تحقيقها؛ لكنها نادرًا ما تتوقف عند الحدود المحلية، وتظهر تأثيراتها في البيئة الإقليمية، عاجلًا أو آجلًا، على غرار ما حدث في الثورة الفرنسية

(٣٨) «متى تعلن الثورة المصرية موقفها من إسرائيل وأميركا؟،» (وكالة انباء الرأي العام، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://alrayy.com>.

(٣٩) Simon Sebag Montefiore, «All Revolutions Are Local,» *International Herald Tribune*, 28/3/2011.

في عام ١٧٨٩، والثورة البلشفية في عام ١٩١٧ وغيرهما من الثورات، أخذًا في الحسبان أن لكل حالة ولكل ثورة خصوصية تميزها من غيرها.

تعزز الثورة المصرية والثورات العربية مواقف الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، في مواجهة إسرائيل؛ ذلك أن الثورة المصرية قد فتحت الباب (أو هكذا يفترض) أمام بناء نظام ديمقراطي ومؤسسات تمثيلية تشريعية وتنفيذية قائمة على الانتخاب الحرّ والنزيه، وهو ما يعني في نهاية المطاف نهاية حكم الفرد المستبد الذي يفرض إملاءاته واختياراته على الشعب من دون حاجة إلى معرفة اتجاهات الرأي العام والمواطنين. والحال أن قضية العلاقات مع إسرائيل ستخضع للنقاش السياسي والبرلماني، وترتبط القرارات التي تنظم هذه العلاقات بموافقة البرلمان (المؤسسة التشريعية)، على العكس مما كانت عليه الحال من قبل، حيث كانت القرارات تُتّخذ في إطار حلقة ضيقة من المتنفذين في النظام السابق، من دون حاجة إلى المرور بمجلس الشعب واستطلاع اتجاهات الرأي العام.

كسرت الثورة المصرية والثورات العربية تميز إسرائيل، المرتكز إعلاميًا ودعائيًا، على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة على الرغم من وجود ديمقراطية تركية وأخرى لبنانية في الإقليم نفسه. كانت إسرائيل تفضل عقد السلام مع نظم حكم دكتاتورية مستبدة، وكانت المعادلة التي حكمت سلوكها إزاء السلام هي أن «الاستقرار مع الاستبداد أفضل من الديمقراطية». وأصبح لزامًا عليها الآن، أن تعقد السلام ـ إذا كانت راغبة فيه أصلًا ـ مع الشعوب العربية ومع ملايين المصريين، بدلًا من بضع مئات من المتنفّذين والقائمين على نظام الحكم.

من الممكن، في الأفق المنظور، أن تستمر مصر في الالتزام بمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية تبني نهج جديد للسياسة المصرية إزاء إسرائيل[٤٠]؛ فالنظام المقبل لن يكون ـ في طور البناء ـ «كنزًا آخر إستراتيجيًا لإسرائيل»، بل سيرفض سياسة الإملاء وفرض الهيمنة على المنطقة بالقوة والردع. وسيرفض هذا النظام سياسة التواطؤ مع

(٤٠) باتريك سيل، «مستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية،» الحياة، ٤/٣/٢٠١١.

إسرائيل، ولن يبرر أو يسوّغ مفاوضات عبثية تنظر إليها إسرائيل على أنها غاية في حد ذاتها لكسب الوقت وتيئيس الشعب الفلسطيني، ولن يساهم النظام المقبل، الذي لم تتضح معالمه بعد، في حصار إسرائيل للشعب الفلسطيني في غزة، وسوف ينسج هذا النظام علاقات جديدة مع سورية وفصائل المقاومة، ولن يوفر غطاءً لضربة وقائية إسرائيلية ضد إيران، كما أن هذا النظام سيعيد النظر في صفقة تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل وفقًا لحكم القضاء الصادر في هذا الشأن.

يُفترض أن تخضع هذه الملفات ـ كلها أو بعضها أو غيرها ـ لفحص دقيق وقرار ملائم، يأخذ في الحسبان السياق الجديد، والمتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في مصر وعلى المشهد العربي أيضًا، من دون أن يعني ذلك تبني سياسات حربية، أو تدفع إلى الحرب مع إسرائيل.

وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن ما تصورناه من قبل عن طبيعة المواقف المصرية بعد الثورة، قد انتقل بسرعة من حيز التصورات والاحتمالات إلى حيز الوقائع والواقع؛ فقد تمكنت مصر بعد الثورة من صوغ ملامح مبادرة مصرية جديدة تكوّنت تدريجًا، حيث صرح وزير الخارجية المصري أن الحصار «شيء مشين». وتمكنت مصر عبر اتصالات مع حركتي حماس وفتح من عقد مصالحة فلسطينية وإنجازها بسرعة لم يتوقعها أحد.

من ناحية أخرى، أبدت إسرائيل والولايات المتحدة دهشتهما من إبرام المصالحة وعدم التنسيق معهما، وأعلنت مصر عزمها على فتح معبر رفح بصفة دائمة بعد درس الآليات والمعايير اللازمة لذلك. يضاف إلى ذلك إعلان مصر عزمها الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة. كما أن مصر أرسلت إشارات إيجابية إلى كل من سورية وإيران، حصلت بموجبها على ضوء أخضر لعقد المصالحة الفلسطينية في إطار المناخ الجديد في مصر والعالم العربي وفلسطين.

يعزز ذلك أن مصر، منذ منتصف الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، استطاعت أن تمثّل نموذجًا متكاملًا للسياسة الداخلية

والإقليمية والدولية؛ ففي حقبة الرئيس الراحل عبد الناصر، مثّلت مصر نموذج التحرر الوطني والحياد الإيجابي والاشتراكية العربية أو اشتراكية الدولة، وامتد تأثير هذا النموذج إلى أبعد من الحدود المصرية والعربية؛ وفي عهد السادات، بصرف النظر عن التحفظات عن سياساته المصرية والعربية، صاغ هو أيضًا نموذجًا مبنيًا على السلام ونهاية الحروب والانفتاح الاقتصادي والتعددية المقيدة؛ وأثر ذلك النموذج أيضًا في المنطقة العربية[٤١].

وإذا ما تمكنت مصر من أن تكون نموذجًا جديدًا يواكب القرن الحادي والعشرين والثورة المصرية، فإن ذلك سيعزز قدرات مصر وسياستها الخارجية سواء إزاء إسرائيل أو غيرها من الدول. وبمقدور مصر أن تتعامل بندّية، وأن ترفض المهانة والإملاء، وأن تصوغ منظورًا جديدًا للمصلحة الوطنية لا يتناقض مع المصالح العربية؛ حيث لا تناقض بين الاثنين إلا من زاوية الاستعلاء وتجذر القُطرية على حساب المصالح العربية والانكفاء على الذات. وهذا النموذج المنشود بناؤه شعبيًا وثوريًا يمكن أن يقوم على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والعدالة الاجتماعية لتوزيع الثروة، وتدعيم المساءلة والشفافية؛ وفي إمكان مصر أن تكون قدوة للعالم العربي بمقوماتها البشرية والثقافية والحضارية.

سيعزز مثل هذا النموذج المناعة الوطنية المصرية، وينعكس إيجابًا على سياستها الخارجية، وتحديدًا في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، ويمنحها الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، ويمكّنها من استعادة دورها الإقليمي والعربي ومكانتها في المنطقة. ولن يكون هذا النموذج ـ بطبيعة الحال ـ على غرار المرحلة القومية الناصرية، لكن من المؤكد أنه سيكون مخالفًا لمرحلة حكم السادات ومبارك.

ربما يفضي ذلك ـ إذا ما نجحت مصر في بناء مثل هذا النموذج ـ إلى إعادة النظر في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في المدى المتوسط (٥ ـ ١٠

---

(٤١) سعيد، «العرب والنّظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة».

سنوات)، أو تجميد بعض بنودها، أو تعديل بعضها الآخر، خصوصًا تلك التي تقيد السيادة المصرية على سيناء، وبالذات ما يتعلق بقرار مصر تعزيز وجودها العسكري على الحدود مع إسرائيل. ولا شكّ في أن تضافر البناء الاقتصادي والبناء السياسي لاستعادة دينامية النهضة، سيساعد مصر على تعظيم مواردها الاقتصادية، وزيادة صادراتها، وتحجيم الدين المحلي والأجنبي، والتحرر من المساعدات الخارجية، والتهيؤ لتبني سياسات مستقلة وطنية وذات بعد إقليمي وعربي.

يرى كثير من المصريين أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ أصابت مصر بالشلل، وسمحت لإسرائيل وأميركا بالدفاع عن مصالحهما من دون تردد؛ إذ تمكنت إسرائيل في ظل هذه المعاهدة من ضرب المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، وشنت عدوانها على لبنان عامَي ١٩٨٢ و٢٠٠٦، وضاعفت عدة مرات عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وأعلنت القدس عاصمة موحدة لها، وقصفت المنشآت السورية. في مقابل، ذلك قدمت مصر مساهمة سياسية وعسكرية في حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وقادت الحملة ضد إيران وتهديدها، وغذت وهم السلام في المنطقة[٤٢]، ومارست ضغوطًا على السلطة الفلسطينية لمواصلة التفاوض العبثي.

ولا شكّ في أن هذه المعطيات تعزز بناء سياسة مصرية جديدة في مواجهة إسرائيل، تكون ذات مرتكزات شعبية في أوساط الشعب المصري، وتُكسب صانعيها شعبية وقبولًا لدى الرأي العام المصري والعربي.

وفي اعتقادنا، أيًا يكن الأمر، وبصرف النظر عمن سيحكم مصر لن تكون السياسة المصرية إزاء إسرائيل مثل السياسة المصرية إبان حكم مبارك، ولن تعود العلاقات الحميمية بين تل أبيب والقاهرة كما كانت قبل الثورة؛ فالشعوب تتعلم في زمن الثورات أكثر مما تتعلم في الزمن العادي بمئات المرات.

أما العلاقات الثنائية المصرية ـ الإسرائيلية، فلن تعود من وجهة النظر

---

(٤٢) Alain Gresh, «La Fin d'un ordre régional: Ce que change le réveil Arabe,» *Le Monde diplomatique* (Mars 2011), pp. 1 et 5.

الإسرائيلية إلى سابق عهدها، وهذه العلاقات عرضة للتغير إلى الأسوأ والأدنى، خصوصًا مع تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء حقوق الشعب الفلسطيني، ومواقف الرأي العام المصري والعربي في هذا الشأن.

مع ذلك، قد لا يتحدد مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل وفق التصور المصري أو الإدراك المصري لحدود العلاقة مع إسرائيل ودور مصر الإقليمي والعربي؛ ذلك أن هذا التصور سيدخل في تفاعل مع التصور الإسرائيلي لطبيعة العلاقات مع مصر في مرحلة ما بعد الثورة.

شهدت إسرائيل بعد نجاح الثورة المصرية تظاهرات من قوى اليسار للمطالبة بدولة فلسطينية، وقد استندت هذه التظاهرات إلى قراءة قطاع من النخبة الإسرائيلية لمسار الأحداث واتجاهها وطبيعة الارتدادات والهزات التي فكت قيود مصر في ظل نظام مبارك، ولتطلع مصر إلى دورها الطبيعي. شمل هذا التظاهر قطاعًا من النخبة الإسرائيلية السياسية والأمنية والفكرية، ضم نحو ثلاثمئة شخص من بينهم ٢١ فائزًا بجائزة إسرائيل الأعلى في العلوم والفنون والآداب.

كما تقدمت نخبة من الضباط والسياسيين في إسرائيل - قبل هذه الظاهرة - إلى حكومة نتنياهو بمبادرة للسلام تستند في جانب كبير منها إلى المبادرة العربية للسلام، ومطالبة الحكومة ببدء محادثات سلام إسرائيلية عربية.

تزايدت في الوقت ذاته محاولات اليمين الإسرائيلي الداعية إلى «أسرلة» فلسطينيي الضفة الغربية، بينما تُحذّر قوى اليسار من دولة ثنائية القومية. وقد دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية، إلى ظهور كتلة من اليهود تتساءل عن المصير والمستقبل، وتحد هذه الكتلة من قدرة الحكومة الإسرائيلية على تزييف وعي الإسرائيليين باستحالة قيام الدولة الفلسطينية.

قد تؤثر هذه الاعتبارات في صوغ معالم التصور الإسرائيلي للمستقبل، إن مع مصر أو مع الشعب الفلسطيني والدول العربية. وقد يتوقف الأمر على توازن القوى الداخلي في إسرائيل بين القوى اليمينية واليسارية، وصمود حكومة نتنياهو أو انهيارها.

وحتى ذلك الحين، ترتكز إسرائيل في تصورها للمستقبل مع مصر على ضرورة الإبقاء على معاهدة السلام مع مصر قائمة بوصفها حجر الزاوية في أمن إسرائيل، تلي ذلك، وإن كان أقل أهمية، طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل بعد الثورة.

وفي حين يبقى استمرار معاهدة السلام الهدف الأول للإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر، ستشهد العلاقات الثنائية في التصور الإسرائيلي درجة كبيرة من التغير؛ فالإسرائيليون يدركون أن زمن العلاقات الحميمية مع مصر قد ولّى، وأن هذه العلاقات ستتعرض للشد والجذب والهزات، إن في جوانبها الاقتصادية والتجارية أو السياسية، على الرغم من بقاء معاهدة السلام كما هي عليه؛ وهو الأمر الذي تتقبله إسرائيل ما دام جوهر الأمر، أي المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية للسلام، على ما هو عليه.

في ما عدا ذلك، فإن إسرائيل تتهيأ للأسوأ؛ وهذا يعني احتمال سيناريو المواجهة نتيجة التطورات الإقليمية، وشكل النظم المقبلة، وقدرة التعاقدات والاتفاقيات على الصمود. من ناحية أخرى، تشكّك إسرائيل منذ الآن في أصالة الديمقراطية العربية الوليدة، وبُعدها عن القيم الغربية، وعدم قدرتها على المصالحة والتصالح مع أعداء الأمة العربية والإسلامية[٤٣].

بناءً على ذلك، تعوّل إسرائيل على الترويج لفكرة الحليف الثابت والمستقر الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي تمثله إسرائيل. وهو ما يعني أن عامل عدم الاستقرار الإقليمي ثابت، وينبغي التهيؤ لمواجهة الأخطار الناجمة عنه بالاستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية، التي هي الضمانة الوحيدة في مواجهة ذلك المحيط المضطرب؛ يضاف إلى ذلك عقد تحالفات دولية جديدة لإسرائيل بعد انهيار واضطراب خريطة التحالفات الإسرائيلية.

يعني ذلك كله أن التصور المصري لهذه العلاقات الثنائية وللسلام والدور والمكانة، سيدخل في صراع سياسي مع التصورات الإسرائيلية نظرًا

---

(٤٣) «رؤية إستراتيجية صهيونية لـ «زلزال الثورات العربية» وتداعياتها».

إلى تعارض التوجهات. وسيتوقف الأمر على حصيلة توازن القوى السياسي الناشئ، إن في مصر أو في العالم العربي، وعلى قدرة مصر والعالم العربي على استمالة القوى الدولية والمجتمع الدولي لمصلحة أجندة جديدة تكفل التسوية والاستقرار في المنطقة.

خاتمة

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى أن المواقف الإسرائيلية، إزاء الثورة المصرية خصوصًا، والموجة الثورية في الشرق الأوسط، قد تميزت بما يلي:

- تواجه إسرائيل شرقًا أوسط جديدًا فقدت فيه حلفاءها ـ مصر مبارك وتركيا وقبلهما إيران عام ١٩٧٩ ـ وعلى إسرائيل أن تتهيأ للأسوأ وألا تستبعد أي احتمال بما فيه احتمال المواجهة العسكرية.

- تمثل خسارة إسرائيل نظام مبارك ضائقة إستراتيجية وفق التعبير الإسرائيلي، وهذه الخسارة هي أكبر صدمة منذ سقوط شاه إيران.

- تشكيك إسرائيل في محتوى الديمقراطية الجديدة في العالم العربي وخلفيتها المعادية لإسرائيل والغرب، وعدم توافقها مع القيم الغربية، والبعد الإسلامي في تكوينها؛ وهو ما يعرّض إسرائيل لأخطار محتملة، أمنية وسياسية.

- لا تخفي إسرائيل ارتياحها للاستبداد العربي وأنه يتلاءم مع مصالحها، في حين أن الديمقراطية العربية تعرّض إسرائيل للأخطار، وأن هذه الديمقراطية قد تعيق استئناف العملية السلمية بسبب دخول الرأي العام العربي على خط تقرير السياسات واتخاذ القرارات. أما من ناحية مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، فتكشف الدراسة عن تعارض التصور المصري والتصور الإسرائيلي؛ ذلك أن عقد المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفح بصفة دائمة ودعوة مصر إلى مؤتمر دولي للتسوية، تتعارض مع التصور الإسرائيلي للحل القائم على انفراد إسرائيل بالقيادة الفلسطينية وحملها على التسليم بمفهوم للتسوية لا يتلاءم مع متطلبات الحل الفلسطيني والعربي المقبول.

هذا التعارض قائم أيضًا في صلب التوجه المصري الجديد لدور عربي وإقليمي، الذي يثير المخاوف الإسرائيلية من قيام نظام جديد يذكّرها بالحقبة الناصرية جزئيًا؛ ذلك فضلًا عن مخاوف إسرائيل من تعزيز المقاومة وامتداد عدوى الثورات إلى نظم أخرى عربية صديقة لإسرائيل، معلنة أو غير معلنة.

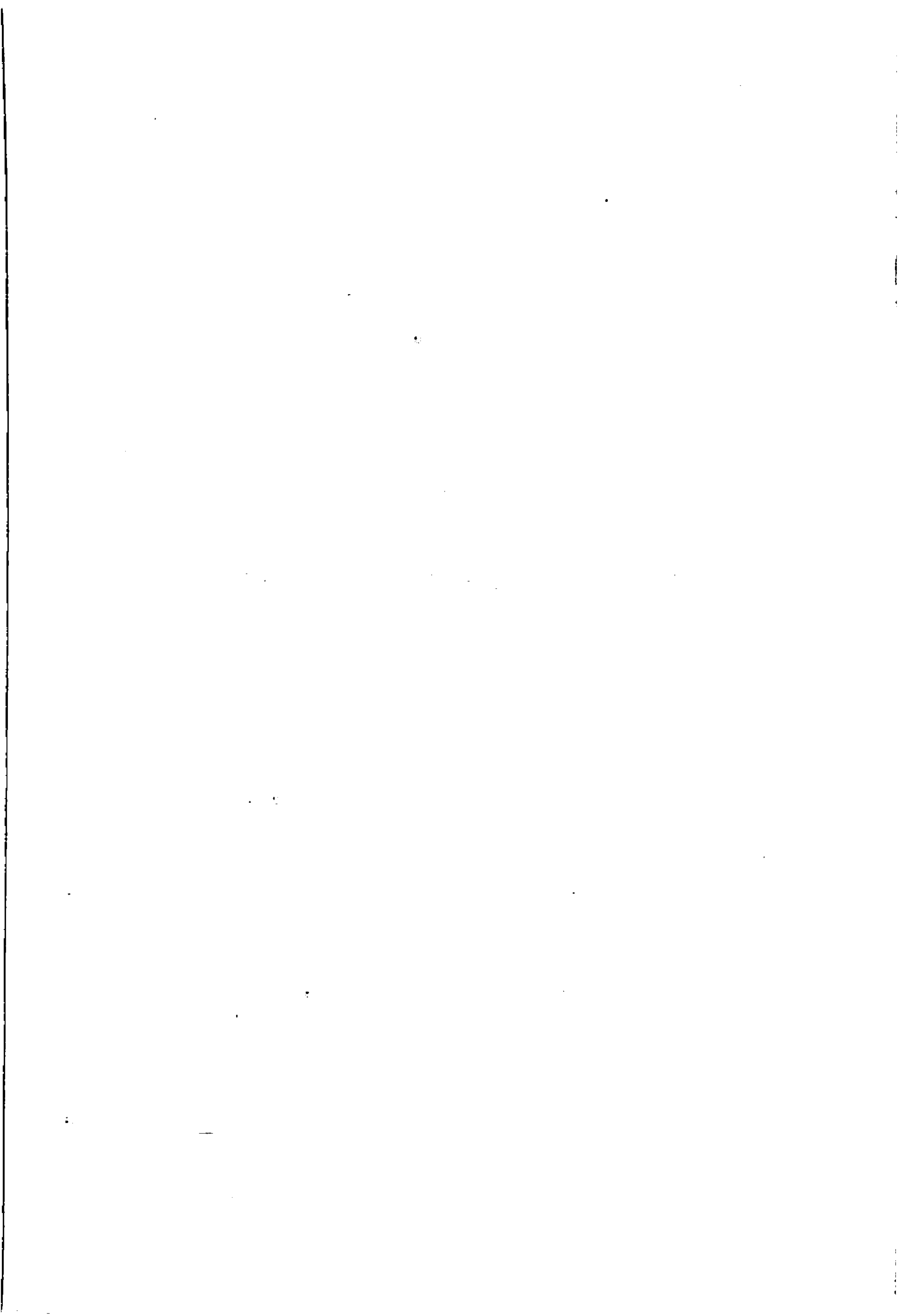
في جميع الأحوال، يرتهن مستقبل هذه العلاقات بتوازن القوى السياسي - الجديد - في المنطقة، وتوافر الإرادة السياسية للقطع مع النهج السابق لنظام مبارك، وامتلاك استقلالية القرار، وتوافر التكافؤ والندّية.

الفصل السابع عشر

ثورة ٢٥ يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية

عبد الرحمن حسام[*]

(*) باحث مصري.



«الحرية هي شجرة الخلد... وسقياها قطرات من الدم المسفوح»

عبد الرحمن الكواكبي

ملخص

تتناول هذه الورقة الثورة المصرية التي اندلعت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتعرض الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة للثورة، وتجيب عن سؤال أساسي: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟

تروي الورقة باختصار قصة الثورة، وتتناول أسباب نجاحها، ومن أبرزها: الشباب وصنع الحلم، ودورهم في خلق الفرصة السياسية وتفجير طاقة الغضب وكسر حاجز الخوف؛ كما أنّه لم يكن لثورة ٢٥ يناير أن تنجح لولا مشاركة «الإخوان» فيها مشاركة كاملة واستثنائية، كانت هي العمود الفقري الذي حفظ استمرار الثورة واتجاهها في طريق النجاح، حيث استثمر الإخوان قدرتهم على التنظيم والتعبئة، واستطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير.

كما تحلل الورقة فكرة المساحات والمسافات، وانكسار حاجز الخوف وتهاوي الدولة الأمنية أمام قوّة اللاعنف الكامنة في الاحتجاج السلمي. وتنتهي الورقة بإشارة إلى بعض التحديات الأساسية التي تواجه الثورة المصرية.

أولًا: موضوع البحث وأهدافه

أتت الثورة المصرية من غير موعد، وبتحرُّك فاجأ الجميع، كانت لحظة فعل غير مسبوقة، لحظة جرت بانطلاق وألَق، جعلها جديرة بأن تكون لحظة فارقة وكاشفة وبانية في تاريخ الشعب المصري، والأمّة العربية، والإنسانية.

موضوع هذه الورقة ثورة ٢٥ يناير المصرية، والإجابة عن سؤال

محدّد: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟ وذلك بتوظيف مفهوم هيكل الفرصة السياسية، بوصفه أداةً لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع في أثناء عملية التحول[1]، واعتمادًا على مشاهدة الباحث وملاحظاته الشخصية بصفته مشاركًا في أحداث الثورة منذ انطلاقها العظيم والنبيل، إضافة إلى مقابلات واتصالات مع بعض الشخصيات الفاعلة في الثورة.

ثانيًا: التحليل ونتائجه

الزمان: ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

كانت البداية بضع دعوات وجّهها ناشطون (بدأت في صفحة «كلّنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» على «الفيسبوك») للاحتجاج ضدّ الفقر والبطالة وقانون الطوارئ ووزير الداخلية. كانت فكرة التظاهر عفوية تمامًا؛ فقد وُلدت الفكرة في أثناء تعليقات أعضاء الصفحة وحواراتهم متفاعلة مع الثورة التونسية، مستلهمة الأمل الذي بعثته «ثورة الياسمين» في نفوس الحالمين بالتغيير، وتفتّق ذهن شابّ مصري[2] عن الاحتفال بعيد الشرطة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير هذا العام، لكن بأسلوب مختلف تمامًا.

في الشارع، تآزرت مجموعات شبابية تنتمي إلى اتجاهات سياسية متنوّعة: «حركة العدالة والحرية» و«حملة دعم البرادعي» و«شباب الإخوان» و«٦ أبريل» و«حزب الجبهة الديمقراطية» وبعض المستقلّين، وأعدّوا معًا لليوم الموعود. كان هذا التعاون الفريد ثمرة جهود وخبرات مشتركة بين هؤلاء الشباب عبر السنوات الماضية تعود جذورها إلى العمل الطالبي المشترك في الجامعات.

مستفيدين من الخبرات السابقة في التعامل مع الأمن المصري، طوّر

(١) عبد الرحمن حسام، «التجديد السياسي والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة في هيكل الفرصة السياسية بين تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا وخبرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر،» ورقة قدمت إلى: «المؤتمر العربي ـ التركي الأوّل للعلوم الاجتماعية،» (أنقرة ـ تركيا، ١٠ ـ ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠).

(٢) هو: عبد الرحمن منصور، أحد مديري صفحة «كلنا خالد سعيد»، وصاحب فكرة اختيار تاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ليكون يومًا للتظاهر والاحتجاج.

الثوار أساليبهم في التحرك الميداني. من ذلك مثلًا: الذهاب إلى المناطق الشعبية والانطلاق منها (في السابق كان على المتظاهرين أن ينتظروا مجيء الناس وانضمامهم إلى التظاهرة أمّا الآن فقد قرّروا أن يذهبوا بالتظاهرة إلى الناس في مكانهم)، وكذلك تشتيت قوّات الأمن وتفتيتها في «جمعة الغضب» (في السابق كان المتظاهرون يتجمّعون في مكان واحد فتحاصرهم قوّات الأمن وتعزلهم تمامًا، أمّا هنا فقد أُعلن عن أكثر من ١٥ مسجدًا وكنيسة تنطلق منها التظاهرات عقب صلاة الجمعة، فضلًا عن الميادين العامّة في كلّ المدن والمحافظات).

وفي «يوم الغضب»، ٢٥ كانون الثاني/يناير، فوجئ الجميع (حتى المتظاهرون أنفسهم) بالمئات التي بدأت تتوافد للانضمام إلى التظاهرات رويدًا رويدًا، وما لبثت إلّا قليلًا حتى رأى الجميع الآلاف المؤلّفة في شوارع مصر تهتف: «عيش... حرية... كرامة إنسانية»، وتردد: «صحّي الخلق وهزّ الكون... مصر بلدنا ومش هتهون»، وتصرخ: «شعب حضارة ومجد سنين... مش هيطاطي ليوم الدين».

وما لبثت قوّات الشرطة والأمن المركزي أن تخلّت عن هدوئها المصطنع واندفعت بكلّ قوّتها القمعية تحاول وقف فيضان المصريين الهادر، لكن من دون جدوى؛ إنّه النيل يعود إلى الحياة من جديد.

لجأت قوّات الأمن إلى محاولات بطش يائسة تراوحت بين إطلاق الرصاص الحي والمطّاطي، والغاز المسيل للدموع، والتشويش على «الفيسبوك» و«تويتر» و«الجزيرة»، وقطع خدمات الإنترنت والمحمول، وحتى استئجار البلطجية ومثيري الشغب. لكنّ النيل واصَلَ جريانه واندلعت التظاهرات بعنفوان أشدّ؛ واصل المصريون مسيرتهم نحو الحرية، غرسوا أقدامهم في الأرض، وبذروا بذور الكرامة في ميدان التحرير؛ تلك البذور التي لا تُروى إلّا بالدم، لتنبت «العصيان» ومقاومة «الطغيان».

تعود الأسباب غير المباشرة للثورة إلى سنوات بعيدة، سنوات ناضل فيها المصريون من أجل الحرية والكرامة والاستقلال والتقدم ضدّ «الطغيان» والتخلف والتبعية والقهر، أحلام مؤجّلة خلّفت مخزونًا هائلًا من الغضب المكتوم والإحباط المتراكم لدى المصريين. حتى إنه «عندما اندلعت أحداث

١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، سجّل مراسل مجلّة التايم الأميركية، الذي كان ينقل أخبار «الشعب» في الشوارع، أسوأ ملاحظة سياسية واجتماعية عن الشعب المصري بقوله: «إن المصريين يغضبون في حالتين فقط، الأولى بسبب الخبز، والثانية بسبب كرة القدم»[٣]. لكن يبدو أنّ ذاك المراسل لم يكن يعلم مدى قدرة المصريين على الصبر.

وقد طال صبر المصريين؛ فالأحلام المؤجّلة لم تكن بدايتها «ثورة ١٩٥٢» التي اختطفت أحلام المصريين ورسّخت «الطغيان» تحوطه فوهات البنادق والسجون العسكرية، بل إنّ الفرص الضائعة من الشعب المصري توالت في «ثورة ١٩١٩» ومن قبلها «ثورة ١٨٨٢»، بل لعلّها تعود إلى عام ١٧٩٨ يوم دخل نابليون القاهرة رافعًا راية «العدوان»، وقطعت الحملة الفرنسية بشائر التجدد الذاتي للمجتمع المصري[٤].

أمّا الخلفيات المباشرة للثورة، فيأتي في مقدمتها الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة، الذي خلّف منظومة ضخمة من الفساد الذي استشرى وأسفر عن وجهه القبيح، وتوغّل كـ «القوارض الاجتماعية» التي تدمّر المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية ورأسماله الأخلاقي؛ إلى جانب منظومة «الإذعان» والانتهاك المتواصل لآدمية الإنسان، وتفكيك المواطَنة، والتصميم على إبقاء المجتمع فقيرًا عاجزًا متخلّفًا (مع أنه يملك الكثير من الثروات المبدّدة، والقوى الكامنة).

أمّا انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في عام ٢٠١٠، فلم تكن معبّرة عن الدولة الأمنية العربية فقط، التي تُجسِّد تطرُّف «فرعون وهامان» (أعني المستبدّ وحاشيته) في الاستبداد والظلم والتدليس وسرقة الوطن، وعجز «فنّ التسلطية العربية» التي دأبت على إفراغ شحنات الغضب المجتمعي رويدًا رويدًا وبمقادير محسوبة، لا تغير من جوهر هيكل السلطة أو توزيع القوّة،

---

(٣) عبد الرحمن حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» (مشروع تخرّج غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ١١٣.

(٤) عن الدور الرجعي الذي مارسه الفرنسيون ودور الحملة الفرنسية في تدمير محاولات التجدّد الذاتي للمصريين، انظر مثلًا: أحمد زكريا الشلق، الحداثة والإمبريالية: الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦).

وإن كانت تسمح ببعض التغيرات الشكلية في النظام السياسي. لكنّ هذه التغيرات التي تُنفّس بعضًا من غضب الناس، بدت في تلك الانتخابات أقرب إلى «الجنون السياسي»، خصوصًا في ظلّ إغلاق وسائل الإعلام أو التضييق عليها، وعدم تنفيذ أحكام القضاء (أحكام الانتخابات، حكم طرد الحرس الجامعي، حكم مدينتي. . . إلخ)، فضلًا عن المحاكمات العسكرية والاعتقالات المتتالية في سيناريو قمع الإخوان المسلمين. وكانت الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية المتصاعدة في السنوات الأخيرة علامة مهمّة على اقتراب النهاية، التي عجّلت بها ممارسات الشرطة القمعية المنهجية «الليمان والسجان» ـ عنوان عنف الدولة الأمنية الشمولية وهمجيتها ـ التي لم يكن آخرها مقتل خالد سعيد وسيد بلال.

إن مصر، وإن بدا سطح حياتها السياسية راكدًا في السنوات الأخيرة، إلّا أنّها (كانت) تمرّ بتغيرات نوعية شديدة الأهمية، تطاول وظائف الدولة الرئيسية ونظرة الفرد/ المواطن اليها، وخريطة القوى المجتمعية الفاعلة؛ فهناك انفصال تاريخي قد حدث في العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر، تزامن مع تدهور الدولة وحالة الهرم والشيخوخة التي أصابت عقلها، وانتقلت إلى الجسد (المجتمع).

وعادة ما تُعرف مصر بكونها دولة مركزية، وأهمّ ما جسّدته هذه السمة تاريخيًا قيام الدولة بإدارة وتنظيم شؤون الأفراد، وإحكام قبضتها على عملية توزيع الموارد الطبيعية وفي مقدّمتها مياه النيل. وكان لهذه القاعدة مفعول السحر في صوغ كثير من قسمات الشخصية المصرية (حاكمًا ومحكومًا) وأنتجت نمطًا خاصًا للعلاقة بين الدولة والمجتمع، قوامه تقديس السلطة واحترام هيبتها، حتى في أوقات الضعف والانحلال.

وقد قامت هذه القاعدة، لقرون طويلة، على روافع ثلاث: **أولها** قدرة الدولة على تحقيق الحدّ الأدنى من العدل الاجتماعي، بما ضمن للكثيرين العيش في كنفها والذود عنها ضدّ الأخطار الخارجية. **وثانيها**، حيازة الدولة المصرية على قدر من القبول والشرعية (بأوجهها المختلفة). **وثالثها** فنّ استخدام الردع بأقلّ درجات التدخل السلطوي. وما كان لذلك أن يتحقّق إلّا في ظلّ شرطَيْن متلازمَيْن: الأوّل قيام الدولة بوظائفها الأساسية بوصفها

مدخلًا إلى ضمان الهيمنة «الشاملة»، وتناغم هذه الروافع في العمل معًا من دون غياب أي منها أو تغليب إحداها على الأخرى.

كانت ثمرة هذه الخلطة نمطًا «فرعونيًا» للحكم استمّر لفتراتٍ طويلة، ولا تزال آثاره تطفو بين الفينة والأخرى، وذلك على الرغم من اختلاف شكل الحكم ما بين ملكي وجمهوري، مدني أو عسكري، بحسب اختلاف العصور؛ في حين أنتجت مجتمعًا مصريًا متطرّفًا في الاعتدال، إلى حدّ السلبية والعجز، على حدّ وصف جمال حمدان، مجتمَعًا ينظر إلى الحرية باعتبارها «كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية منذ عصر الفرعونية حتى اليوم إلّا رمزًا أو شكلًا»[٥].

من هنا يمكننا أن نفهم قول جمال حمدان: «إنّ مأساة مصر تكمن في نظرية الاعتدال، فلا هي تنهار قطّ، ولا هي تثور أبدًا، ولا هي تموت مطلقًا، ولا هي تعيش تمامًا... وإنّما هي في وجه الأزمات تظلّ فقط تنحدر... تتدهور... تطفو وتتعثّر من دون مواجهة حاسمة تقطع الحياة بالموت أو الموت بالحياة... منزلقة أثناء هذا كله من القوّة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكمّ.. ومن القمّة إلى القاع»[٦].

أمّا اليوم، فيبدو «أنّ ثمّة سقوطًا مروّعًا (وليس غيابًا) للأضلاع الثلاثة السالفة الذكر، بما ينسف القاعدة من جذورها، ويجعلها تراثًا من الماضي. [إن] نظرة فاحصة على المشهد العامّ في مصر بجميع صوره (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي) تكشف مدى الضعف والترهّل الذي أصاب «جسد» الدولة وعقلها بشكلٍ غير مسبوق وقضى على هذه المعادلة التاريخية»[٧].

---

(٥) خليل العناني، الإخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن؟، تقديم محمد سليم العوا وضياء رشوان (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧)، ص ٤٨ ـ ٤٩، نقلا عن: حسام، المصدر نفسه.

(٦) خليل العناني، «الحاجة إلى علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في مصر،» الحياة (لندن)، ١/٣/٢٠٠٧. نقلًا عن: حسام، المصدر نفسه.

(٧) العناني، الاخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن؟، ص ٥٠. وعن تفاصيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انظر: المصدر المذكور، ص ٤٨ ـ ٦٤.

عطفًا على ما سبق، لم تعد الدولة المصرية قادرة على القيام بوظيفتها الأساسية كموزّع للقيم والموارد، وكمنبع للفعل السياسي والاجتماعي، وتحلّلت العلاقة بين الطرفين، ووصلت إلى أكثر درجاتها ضعفًا، ومعها قلّت درجة الشرعية وانعدمت الثقة في احتمال جسر الفجوة بينهما من دون إعادة بناء مفهوم الدولة من جديد. وكان منطقيًا، والحال كهذه، أن يزول الاستخدام «الناعم» لأداة الردع، كسبيل إلى تثبيت هيمنة الدولة، وتصبح الحدّة والخشونة أمرًا طبيعيًا في مواجهة الأزمات.

انهارت إذن الروافع الثلاث المشار إليها سابقًا (العدل، والشرعية، والردع)، ويُصار الآن إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق أسس جديدة لا يملك هذا الأخير أي قدرة على تحديد أطرها وتوجّهاتها.

لسوء الحظّ، لم يأتِ الانهيار ثمرة للتنازع بين الطرفين ترجح كفّة المجتمع، على غرار ما حدث في معظم تجارب الدول التي أرست التوازن التاريخي بين الطرفين، بقدر ما جاء نتيجة لترهُّل الدولة المصرية ذاتها، وعجزها عن إعادة تركيب «الخلطة» السرية لتلك الروافع. وكانت النتيجة المنطقية أن ضعفت الدولة والمجتمع معًا، وانعدمت قدرة الطرفين على تصحيح الخلل في هذه المعادلة التاريخية[٨].

أنتج ذلك كله وضعًا مهيأً للاشتعال والانفجار في أي لحظة. وكانت الثورة التونسية لحظة استعادة الوعي: «الوعي بالإرادة» و«الوعي بالقدرة»، لحظة شارك فيها أحرار مصر إخوانهم التونسيين ثورتهم، فرحة ودعاء، دعمًا ودموعًا. كما كانت لحظة صادمة، فهي لحظة إدراك ووعي بالفرصة: فرصة الثورة، الحاضرة الغائبة، الموجودة المفقودة، المولودة الموؤودة. وراح الأحرار المصريون (والشباب خصوصًا) يتساءلون: ولِمَ لا؟! وهنا بدأت مسيرة الشعب نحو الحرية تصل إلى محطّة فاصلة: «العنفوان».

كانت روح الشباب وقود الانطلاقة الأولى للثورة، واستطاعت تجاوز سقف الأحلام العاجزة، الضالة المُضّلة، الذي بدا أنه كان متدنيًا ضيّق الأفق. استطاع الشباب تفجير طاقة الغضب وكسر حاجز الخوف؛ مصداقًا

---

(٨) العناني، «الحاجة إلى علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في مصر».

للحكمة التي تقضي بأن «للقوّة سقفًا، وللضعف سقفًا»؛ فعندما يتجاوز الضعف سقفه ينقلب ويصير قوّة.

لم تترك السلطة للمصريين شيئًا يخسرونه، وأنهت طاقة الغضب المتراكم ما بقي من خوف من السلطة ورصاصها. وعندها ظهر رصيد الشجاعة لدى المصريين، فصنعوا مشهدًا حضاريًا رائعًا[٩]؛ والشجاعة «هي الأساس الذي يكمن وراء كل الفضائل والقيم الشخصية الأخرى ويضفي عليها طابعًا واقعيًا. . . [فهي تجعل] كل الفضائل النفسية الأخرى ممكنة، ومن دون الشجاعة تتحلّل الفضائل جميعًا»[١٠].

أتت المشاركة الرسمية للإخوان بعد يومين من انطلاق الثورة؛ وكانت مشاركتهم «الكتلة الصلبة لإنجاح الثورة»[١١]؛ فقد كان من غير المتصوّر نجاح الثورة من دون مشاركة الإخوان فيها مشاركة كلّيّة، وهم التكوين السياسي والاجتماعي الأكبر في مصر؛ «لأنّ هناك شرطين لازمين لنشأة أي حركة اجتماعية ناجحة: وجود هياكل حركية مناسبة، في ظلّ فرص سياسية حقيقية. وفي حين يُعَدُّ وجود الفرص السياسية شرطًا لازمًا لدفع الناس إلى المشاركة في العمل الجماعي، إلّا أنه يظلّ وحده غير كافٍ؛ لأنه في غياب قدرة كافية على التنظيم والتعبئة، فمن غير المحتمل أن تستغلّ تلك الفرص لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير»[١٢].

فقد كانت تحرّكات الشباب بحماستهم وأساليبهم غير التقليدية وقود احتراق سنوات القهر، التي صنعت الفرصة السياسية المؤاتية وكشفتها، وكان لدى الإخوان الهياكل الحركية الكافية لتحقيق استدامة ثورة الشعب

---

(٩) نادية مصطفى، «المشهد الثوري المصري: مشهد حضاري،» (محاضرة أُلقيت في مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١١).

(١٠) رولّو ماي، شجاعة الإبداع، ترجمة فؤاد كامل (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢)، ص ١٥.

(١١) اتصال هاتفي مع محمد عباس، عضو ائتلاف شباب الثورة عن شباب الإخوان، بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١.

(١٢) حسام، «التجديد السياسي والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة في هيكل الفرصة السياسية بين تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا وخبرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.»

المصري لإسقاط النظام السلطوي. ومن أبرز الأدوار التي قاموا بها[١٣]:

ـ إبقاء شعلة ميدان التحرير مشتعلة؛ فقد كان رمز الثورة كلّها، وكانت هناك غرفة عمليات خاصّة بميدان التحرير تتابعه لحظة بلحظة وتتولّى كل ما يتعلق بتحريك إخوان القاهرة، والإخوان القادمين من الأقاليم، وضبط حركة الميدان وتأمين حاجاته من تموين ومبيت وعلاج وإسعاف. وكان ضمان المبيت في ظلّ وجود كثافة عددية يوميًا للمبيت (٢٥ ألفًا في حدها الأدنى) أمرًا شديد الأهمية.

ـ عمليات الدفاع عن ميدان التحرير والوقوف أمام الهجمات العنيفة للبلطجية، خصوصًا يومي الأربعاء «موقعة الجحش» والجمعة.

ـ تعبئة وتحريك مئات الآلاف (بل والملايين) من المصريين في أقاليم مصر كلّها.

ـ نزول الإخوان بأُسَرِهم إلى الشارع (كثير من الأسر كانت في الشارع منذ اليوم الأوّل للثورة)، ومن ثمّ شجّعوا عموم الناس على النزول وأعطوا الثورة زخمًا جديدًا.

ـ التعاون مع الجميع وتعمُّد عدم إظهار الهوية الإخوانية.

ويُعَدُّ انضمام فئات الشعب وطوائفه كلّها إلى الثورة دليلًا واضحًا على تهاوي شرعية نظام مبارك (وانقلاب ١٩٥٢) بالكامل. لقد قرروا جميعًا، التوقف عن أداء دور المحكوم، فكان لا بد من أن ينتهي الحاكم. و«لا بد للحاكم من الشرعية، مهما كان ذا سلطات مطلقة، والشرعية بالمعنى المقصود منها هنا هي التقبّل العامّ الذي يمكن أن يطاع وأن تنفَّذ أوامره ونواهيه بين الناس فتنصاع أغلبيتهم إليها»[١٤].

من أبرز الأسباب كذلك، إيجابية «الإنسان» وفاعليته. لكن مهما كانت

---

(١٣) مقابلة شخصية أجريت مع حسام أبو بكر الصديق، مسؤول مكتب شرق القاهرة بالإخوان المسلمين وعضو غرفة عمليات ميدان التحرير أثناء الثورة، في القاهرة بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١.

(١٤) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ٣٤.

فاعلية الفرد، فـ «لن يشعر بقوّته وبتأثيره إلّا وهو في جماعة فاعلة. . . [لأنّ] الطغيان لا يبقى قويًا مدعومًا إلّا بقدر ما يكون الناس متفرّقين»[15]، وهنا يأتي الحديث عن «المساحات والمسافات».

«يا أهالينا ضموا علينا»[16]؛ يلخّص هذا الهتاف العبقري ببساطة فكرة «المساحات والمسافات»؛ فالحقوق والحريات، وكلّ ما يتعلّق بكرامة الإنسان ومصالحه الحقيقية مرتبط بالمساحات والمسافات، بالمساحات المتاحة للعمل والحركة على الأرض، وكذلك المساحات الذهنية والعقلية المتصوّرة/ المتخيلة التي يفكّر الناس في إطارها. وتتفاعل المساحتان لتُوجّها الحركة وتعيدا رسم الحدود، وإظهار القدرة على اكتساب المساحات من عدمها؛ فتُوجِّهان الفعل والتقدم والانتزاع، أو تبرّران القعود والتراجع والانكماش. ومن المناسب هنا تذكر ما قاله تشرشل: «ليس هناك شيء اسمه الرأي العامّ؛ هناك فقط رأي منشور!»، وهو قول يعبّر بدقّة عن دور المساحات في إيجاد المعاني والمفاهيم وصنعها [وتحويلها إلى واقع]، بحقّ أو بباطل.

ذلك التدافع في المساحات مرتبط بالمسافات بين الناس؛ كلّما زادت المسافة بين الناس (أي كلّما تفكّكت شبكة العلاقات الاجتماعية)، قلّت المساحة التي يمكنهم الحركة فيها، وقلّت قدرتهم على اكتساب مساحات جديدة. ومع تناقص المساحات تزداد سيطرة الدولة/ السلطة واحتكارها للمساحات، ولا سيما مساحة الشرعية ـ كمساحة معنوية متخيلة ـ لها تجلياتها وانعكاساتها المتعينة وأثرها المهيمن على بقية المساحات. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بمساحة الأحلام؛ حيث تحرص الدولة المستبدّة على مصادرة أي قدرة على الحلم والأمل، وهو تدافع مرتبط كذلك بالمسافة بين الذات الحقيقية للفرد (كما يتصورها) ودوره الواقعي، وهي المسافة التي تحدّث عنها «غوفمان»؛ فتباعد المسافة بين تصور الفرد لدوره وما يقوم به فعلًا، يظهر إمكاناته وقدرته على الفعل والتأثير، وكلّما تناقصت تلك المسافة (أي زادت

---

(15) المصدر نفسه، ص 39.

(16) أحد أبرز هتافات الثورة، كان الشباب يهتفون للأهالي الجالسين في البيوت، يدعونهم إلى الانضمام إليهم.

قدرته على التأثير) زادت قدرته على اكتساب مساحات جديدة للحركة.

«إن الحقوق والحريات وكل ما يتعلّق بكرامة الإنسان ومصالحه الحقيقية مرتبطة بالمساحات والمسافات. وبين المساحات والمسافات تكتب الأمم تاريخها»[١٧].

لم يكن للثورة المصرية أن تنجح لولا:

- قدرة الشباب على صنع الأمل وتجاوز الأفكار العاجزة العجوزة حيال الإصلاح وبلورة فكرة التغيير والثورة السلمية؛

- انكسار حاجز الخوف لدى الناس؛

- الانتصارات الميدانية والتقدم على الأرض في مواجهة بطش السلطة وقوّات أمنها؛

- التقارب الشديد بين الناس وزوال المسافات الفاصلة بينهم، لا على المستوى الفكري أو الشعارات المرفوعة أو البعد المجازي فحسب، بل وعلى المستوى المكاني وحتى الجسدي (كان الشبان يبيتون في الليالي الأولى في التحرير من دون أغطية كافية فكان التقارب كتفًا بكتف هو الحلّ الوحيد المتاح في مواجهة برد الليل القارس).

كانت الأرضية التي نمت عليها هذه الروابط الجديدة: التنظيمات الموجودة والمستقرّة وأبرزها الإخوان، ونموّ الثقة ورأس المال الاجتماعي بالمبادرات المجتمعية والأنشطة التنموية في السنوات العشر الأخيرة، فضلًا عن الخبرات المتراكمة في العمل المشترك عبر التظاهرات السياسية والشبابية في السنوات الماضية، وخصوصًا منذ ظهور حركة «كفاية» في عام ٢٠٠٤ وانتزاعها حقّ التظاهر السلمي.

بطبيعة الحال يتساءل الجميع: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟ بداية، علينا أن نتفّق على أنّ لحظة انكسار النظام السلطوي (مجسّدة في خلع حسني مبارك وسقوط نظامه) ليست سوى خطوة واحدة في طريق الديمقراطية

---

(١٧) حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع» ص ١٢٨.

والتحرّر الحقيقي. نعم، إنها خطوة كبيرة بلا شكّ بل هائلة؛ لكن لنتذكّر أنّ الأسس الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للاستبداد لن تتغير بين ليلة وضحاها[١٨]. وهذا كلّه لا يقلل من بهاء اللحظة وجمالها.

نتيجة الممارسات الاستبدادية للسلطة وتزاوج السلطة ورأس المال، فقدَ النظام المصري ركنين من أركانه الثلاثة هما: الشرعية، والعدل؛ فممارسات السلطة، ولا سيما في السنوات القليلة الماضية، أنتجت ما يمكن أن نسمّيه التوازي في أشكال القهر والحرمان، مع تزايد حدّة التفاوت الطبقي والاستبعاد الاجتماعي لطوائف الشعب «كله» قلّة ضئيلة من الشعب بدت وكأنّها تعيش في عالم آخر، بينما الأغلبية الساحقة من الشعب تكافح لتبقى على قيد الحياة، وكانت الهوّة تزداد شيئًا فشيئًا؛ والنتيجة أن التربة المجتمعية باتت في غاية الحساسية والسخونة، فما لبثت أن انفجرت عندما تهيأت اللحظة المناسبة.

أتت اللحظة المناسبة مع تهاوي الركن الثالث للنظام: الردع؛ وهو مرتبط تمامًا بطبيعة الدولة العربية من حيث كونها دولة أمنية شمولية.

«إن ما اصطلحنا على تسميته بالدولة الحديثة في التاريخ المعاصر لبلادنا هو ما يمكن وصفه بالدولة المركزية والشمولية. وهي بمركزيتها الشديدة لم تسمح بوجود كيان تنظيمي اجتماعي أو سياسي مستقلّ عنها في اتّخاذ قراراته وإدارة شؤونه؛ وهي بشموليتها الطاغية لم تسمح بأن يزاحمها أي تكوين آخر في أي مجال من مجالات النشاط الاجتماعي أو السياسي أو الشعبي. كما أنّ أخطر عمليات التغريب الثقافي والمؤسّسي والسياسي وأهمّها ـ إن لم يكن هذه العمليات كلّها ـ قد أجرتها الدولة المركزية الشمولية الحديثة بجهازها القابض المسيطر، الذي كان يزداد ـ مع الزمن ـ رسوخًا وقدرات وتوغُّلًا في كل أنشطة المجتمع، وهيمنة على شؤون الأفراد جميعها»[١٩].

(١٨) عن الأسس والآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للاستبداد، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ط ٤ (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٧).

(١٩) إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٩.

منذ «الاستقلال»، لم يستطع المجتمع حماية نفسه من «شمولية الدولة المحلية ما بعد الاستعمارية، التي ربطت كل مبادرات ونشاطات المجتمع بها»[٢٠]. ثمّ شهدت الستّينيات [من القرن العشرين] بلورة متدرجة لما يمكن تسميته «الدولة التسلطية الأمنية»، عبر إجراءات مشتركة على الرغم من اختلاف البرنامج السياسي، والقوى الاجتماعية الحاملة له، لتصبح الدولة الأمنية، في نهاية الأمر، إحدى المقوّمات الأساسية لمنظومة السلطة التسلطية العربية بتعبيراتها المختلفة.

ولعلّ النشأة المشوّهة للدولة العربية هي أحد جذور العقلية الأمنية وحالة الاستنفار الدائمة المزعومة؛ فالدولة غير المكتملة سكانيًا أو أمنيًا مهدّدة دائمًا. وإذا كانت المنعة من الخارج مستحيلة (أو هكذا يتوهّم البعض) فلا بد من الاستقواء على الداخل. في مصر كنّا «كلّنا محظورين، وأي واحد في البلد دي زي الإخوان ممكن يِتْلَمّ في أي وقت... ربنا يستر علينا»[٢١].

الدولة الأمنية «هي عملية اختزال للدولة في سلطة التسلّط وسيرورة [واستمرار واستقرار] التجمع المصلحي الحاكم مصدر السلطات ومنظّم حياة البشر، من مؤسسات إدارة الدولة، والمجالس النيابية، والقضاء، والجامعات، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات الأهلية، والصحافة الحكومية، بل والمعارضة، والمسيرات السلمية، وكلّ تعبير حرّ عن الرأي أو تحرُّك شعبي للمطالبة بحقّ»؛ فالدولة الأمنية هي الدولة التي «تحكمها أجهزة الأمن، والشرطة، والأمن المركزي، ومباحث أمن الدولة، والمخابرات العامّة، باسم الأمن القومي أو الأمن الاجتماعي أو النظام العام»، والتدخل الأمني في شؤون الناس يتجاوز مخيلة الشعراء. إنها الدولة «التي أقامت كل جدران الفصل بينها وبين المجتمع»، وهي الدولة «التي تعتبر الحوار مع المعارضة ترفًا ليست مضطرّة له»، وهي الدولة التي «لم تكتشف من الحداثة

(٢٠) هيثم مناع، **المقاومة المدنية: في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات**، براعم (باريس: منشورات أوراب، ٢٠٠٨)، ص ١٥.

(٢١) انظر: خالد الخميسي، **تاكسي: حواديت المشاوير** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص ٨٨ ـ ٩١.

إلّا أسوأ صورها، أي أدوات القمع الحديثة والرقابة الفائقة، وأخيرًا القوانين الاستثنائية».

والدولة الأمنية تقوم على فكرةٍ بسيطة للغاية، لكنها فعّالة وحاسمة تمامًا: الخوف! الخوف من بطش السلطان.

وهناك عدة عناصر أساسية للإجابة عن سؤال: متى تفقد الدولة الأمنية قدرتها على البطش[٢٢]؟ مثل: ممارسة الشعور بالكرامة، وثقافة الحرية، والتوافق المجتمعي، والمهارة التكتيكية، وتفتيت المواجهة واتساعها، والقوّة الاقتصادية، والارتباط المصلحي، والبناء المؤسّسي؛ إلّا أنّ العامل الحاسم في مواجهة عنف السلطة وهمجيتها هو «العنفوان» أي قوة اللاعنف، إنّها الخيار الثالث إلى جانب الاستسلام أو الثورة العنيفة، وهما خياران ثبت فشلهما تمامًا.

ومن أبرز الأسلحة التي حمت الثورة وساهمت في انتشارها ونجاحها ما يمكن أن نسمّيه «العنفوان»، أي قوة اللاعنف الكامنة في الحركة السلمية للجماهير التي أنهت سنوات طويلة من الاستبداد والفساد، الجماهير التي كانت الرقم المفقود في معادلات وحسابات التغيير في مصر. ولغاندي تعبير دقيق وجميل يصف به هذا الأمر، فهو يقول «إن الحاكم عندما يواجه الحركة الشعبية السلمية بالعنف يكون كمن يضرب بسيفه الماء ليقطعه؛ فالعنف لا يهزم الحركة السلمية مهما آذى رجالها»[٢٣]. إنّ ما حدث من هذه الزاوية، هو ما حدث في ثورة ١٩١٩ ضدّ الاحتلال الإنكليزي[٢٤]؛ لقد صارت الحكومة مستحيلة في مصر، وهذا الوضع بالذات (استحالة الحكومة) هو ما اضطرّ الحكومة إلى تقديم التنازلات للشعب والشروع في التعامل مع قوى الثورة المصرية.

وعجز فنّ التسلطية العربية واستخدامها الناعم أو الخشن للقمع لا

---

(٢٢) انظر مثلًا: حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢٣) البشري، مصر بين العصيان والتفكك، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦.

يمكن تفسيره من دون النظر إلى «تحرك الناس بجمعه كلّه حركة سلمية احتجاجية تعبّر عن الرفض الشامل، وبقي تحركهم شاملًا وسلميًا على الرغم مما لاقوه من عنف الدولة وأجهزة القمع فيها، لكنّ الإصرار على الفعل الاجتماعي السلمي المثابر في شموله، ما لبث مع مضي الوقت أن فصل بين قيادة الدولة صاحبة القرار، وأجهزة التنفيذ والضغط؛ فانحلّ وثاق الدولة»[٢٥]. وعندما فشلت كلّ أجهزة القمع العادية والخاصّة، لجأ النظام إلى تكتيك آخر: انسحاب قوات الأمن والشرطة تمامًا من المشهد، مع حرق مقارّ الحزب الوطني وأقسام الشرطة، ليكون المشهد مؤهلًا لنزول الجيش وفتح النار على الجميع. إلّا أنّ الجيش خيب أمل النظام المستبدّ الفاسد، وانحاز إلى شعبه في لحظة تُسجَّل في تاريخ الوطن بالدم الأحمر القاني. بل وكانت النتيجة انهيار هيبة الشرطة، ونشأة اللجان الشعبية المحلية لتولّي مسألة الأمن، بل وحتى الإعاشة في بعض المناطق.

شهدت هذه الثورة النموذج طيفًا لحلم عودة الجماعة الوطنية والتكوينات الاجتماعية، تشهد عليها التجربة الميدانية؛ حيث أضافت شبكة التحالفات (العمدية والعفوية) التي نشأت بين المجموعات الشبابية المختلفة والقوى السياسية والتنظيمات الفضفاضة بنت ساعتها، قوة هائلة للمشهد الثوري، خصوصًا في ظلّ الالتفاف على المطالب العامّة المتفّق عليها وعدم وجود قيادة واضحة ما ساعد على حركة الحشود.

وميدان التحرير شاهد على هذا؛ فهو شاهد على فشل كلّ أساليب التفتيت ومحاولات زرع الفتنة والفرقة بين الثوار، التي حاول بها النظام القضاء على الثورة، ومن بينها اختراق الميدان من بلطجية ومخبرين سريين ومحاولتهم تشتيت تركيز الثوار عن الهدف الأساسي وهو رحيل النظام، بمسائل أخرى، مثل تولّي عمر سليمان بدلًا من مبارك، وإثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، وفزّاعة الإخوان، وعدم وجود قيادة للثوار... إلخ.

إلّا أنّ التحدي يبقى قائمًا؛ فلحظة ميدان التحرير كانت لحظة صراع

---

(٢٥) المصدر نفسه.

وجود استوجبت التقاء الفرقاء، ويبقى التحدي قائمًا إذًا: تحدّي إعادة بناء الجماعة الوطنية، وتأسيس تيار أساسي للأمّة المصرية(٢٦)؛ فبناء الدولة والمواطنة والمجتمع المدني، لن يكون له معنى إن لم يسعَ إلى تكوين تيار أساسي يكون الحامل الاجتماعي للمشروع القومي، تيار بديل ينطلق من فكرة التوافق المجتمعي والفكرة المشتركة والوطن الواحد؛ فالإصلاح عملية متعدّدة المداخل، متحدة الغاية.

إنّ أحد أخطر أسباب فشلنا وتخلّفنا وذلّنا «غياب مشروع مجتمعي مشترك ومتوافق عليه تقوم على أساسه السلطة والدولة وقواعد الحياة العامّة»، بل و«تقيم تجربة «الدولة الوطنية» في البلدان العربية دليلًا من نفسها على أن النظام السياسي والاجتماعي القائم ليس مَحَطَّ توافق، بل ليس ثمّة اتّفاق في المجتمع - بين قواه - على المسائل الكبرى: الدولة وهويتها ونظامها السياسي، وهوية المجتمع والوطن، وعلاقة الدين بالسياسة، والمرجعية الثقافية والسياسية للسلطة، وعلاقة المجتمع بالثروة، ومعنى التمثيل السياسي، والتداول السلمي للسلطة...إلخ. ومن النافل القول إنه حين يغيب هذا المشروع المجتمعي الجامع والمشترك، الذي هو بمنزلة عقد اجتماعي يتفّق فيه المواطنون على رؤية مشتركة لنوع النظام الذي يريدون، ولنوع المصير الوطني الذي إليه يتطلّعون... لا يكون هناك من معنى للحياة السياسية»(٢٧).

لذلك علينا بناء تيار يقوم على نموذج جوهره إقامة مصالح الناس، لا يكون نفعيًا كما تفعل الدول والمنظّمات الغربية، بل انطلاقًا من قاعدة: «حيثما كان شرع الله فثمّة المصلحة، وحيثما كانت المصلحة فثمّ شرع الله»(٢٨). ولذلك علينا درس علاقة الفقه السياسي والسياسة الشرعية بفقه المصالح

---

(٢٦) انظر: طارق البشري، **نحو تيار أساسي للأمة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨).

(٢٧) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١٦٠.

(٢٨) انظر: وصفي عاشور أبو زيد، «دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية،» (إسلام أون لاين. نت)، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.islamonline. net/servlet/ Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172571544652&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout>.

ونظرية المقاصد[٢٩]. لقد حان الوقت كي ننهي إلى الأبد التناقض (أو الانفصال في أحسن الأحوال) بين مصالح الناس وأمانيهم وأحلامهم ومرجعياتهم. ولا بدّ من مواجهة النزعة الماركنتيلية بمفاهيم البرّ والإحسان، وعمل مؤسسي يرفض التسول والمنح، عنوانه «دلّني على السوق»، و«المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله»، و«اليد العليا خير من اليد السفلى»؛ ولتنتهِ إمبريالية المقولات، بعقول تعي أنّ السعي الحضاري يحتاج إلى كدح فكري يجلي الرؤية ويرسم الطريق.

وكي لا «تبقى الثنائيات المتفاصلة أساسًا لفكر سياسي عربي ذي طبيعة اختزالية»[٣٠]، فإنّ الخلاص النهائي يكون في تيارٍ بديل، يعيد صوغ الحلم على أسسٍ تراحمية بين البشر، لا تذيب الخلافات، ولا تصفي الثنائيات، ولا تنهي الاختلافات، بل تنطلق بها «من التخندق حول الذات إلى رؤية المشترك»[٣١]: إلى رحابة الائتلاف، وسعة التنوع، وثراء التعدّد، وقوّة الوحدة، واتحاد الغاية، وبركة الجماعة الوطنية الواحدة.

لن يقوم مشروع نهضوي لا يستند إلى أساس قومي عميق، ولن يقوم مشروع نهضوي حقيقي لا يتأسسّ، في منطلقه وحركته، على الأساس الديني والحضاري الإسلامي. يجب إعادة قراءة التاريخ، لندرك موقع «القومية» في مشاريع الإصلاح والتغيير والنهضة كلّها، ولنفهم خصوصية «التجربة القومية» وتاريخيتها في أوروبا. ولنتذكّر ما كتبه السنهوري باشا في عام ١٩٢٤ من باريس: «الإسلام أقوى، لا تهضمه الجنسية ولا الاستعمار. . . ويحاول الغربيون أن يحوّلوا الإسلام إلى عقيدة لا شأن لها بالقومية حتى يسهل تفريق الأمم الإسلامية»[٣٢].

---

(٢٩) انظر: رضوان السيد، «مقاصد الشريعة وممارسات الاجتهاد والتجديد،» (إسلام أون لاين. نت)، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649563787&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout>.

(٣٠) وليد سيف، «ستون عامًا على النكبة: الصراع على المعاني. . . الصراع على الوجود،» (مركز الجزيرة للدراسات)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/31CB45B7-8778-43F7-B4E1-C2B38C86EC37.htm>.

(٣١) حنا جريس، محاضرة في: دورة التثقيف الحضاري (الحلقة الثالثة، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).

(٣٢) السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، اعداد نادية السنهوري وتوفيق الشاوي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ٧.

إنّ تحدّي اليوم هو إعادة بناء الدولة والمواطنة والمجتمع المدني من جديد؛ الدولة التي تكون «المشخص العامّ للجماعة السياسية في عمومها، وسلطتها تنبعث من تمثيلها لهذه الجماعة وتشخيصها، وبموجب هذا الانبثاق تعمل على حراسة هذه الجماعة والسهر على مصالحها الكلية وتأمينها في مواجهة مخاطر الخارج، وتحقيق الاستقرار والنماء لها في نطاق التوازنات الجماعية بين مكوّنات هذه الجماعة من أقوام أو طوائف أو طبقات أو فئات، وذلك بما يكفل لكل من هذه العناصر والمكونّات وجودها الآمن المطمئن ومصالحها النامية في إطار الجماعة السياسية الأشمل»(٣٣). والمواطَنة التي تَسعُ الجميع على قدم المساواة، والمجتمع المدني الذي يحفظ للأمّة عناصر فاعليتها ومناعتها الذاتية، وينشر ثقافة الإصلاح والنهضة(٣٤) انطلاقًا من التوافق المجتمعي، وتأسيسًا للجماعة الوطنية. فـ «متى صار الشعب أفرادًا فقد صار الحاكم فردًا؛ لزوال التكوينات الضاغطة، ولأنّه لا توجد وقتها إلّا وحدة الانتماء الأعمّ التي تتشخّص فيه بذاته منفردًا عمّا عداه»(٣٥)، لذلك فتحرير الأمّة يبدأ بإعادة صوغ علاقة جديدة بين الأمّة والدولة(٣٦).

إنّ «بلورة «مواطنة جديدة» مهمّة لا مناص منها ونحن نعاني التسلط بأشكال تجعل من المواطَنة بأكثر تعبيراتها اختزالًا لكل شخص في مجتمعاتنا»، و«تَحقّق حلم كهذا يمثّل من دون شكّ ثورة تفوق في أبعادها الحضارية بكثير الثورة الفرنسية التي انطلقت من اليومي وممارسات السلطة لتعلن عن عالميتها، والحضارة الغربية التي لم تنجح بعد في وضع الإنسان في مكان يليق به في اقتصاد السوق. من هنا ضرورة وجود شبكة إنتاجية

---

(٣٣) البشري، نحو تيار أساسي للأمة، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٣٤) انظر مثلًا: شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي (القاهرة: دار العين، ٢٠٠٥)، وحامد عمار، ثقافة الحرية والديمقراطية: بين آمال الخطاب وآلام الواقع (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧).

(٣٥) انظر في هذه المقولة: الرد على مداخلات على: طارق البشري، «تحوّلات علاقة الوقف بمؤسّسات المجتمع المدني في بلدان وادي النيل،» ورقة قدمت الى: « نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي،» (ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، بيروت، ٨ ـ ١١/ ١٠/ ٢٠٠١)، نقلا عن: سيف الدين عبد الفتاح، تأميم الدولة للدين: الزحف غير المقدس: قراءة في دفاتر المواطنة المصرية (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

(٣٦) انظر: رفيق حبيب، الأمة والدولة: بيان تحرير الأمة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).

مدنية عالمية، لا لحماية المجتمعات الصغيرة المغلوبة على أمرها فحسب، بل أيضًا الفرد المحاصر. . . في كل مكان». وبناء «مواطَنة جديدة» يعني في حدّه الأدنى تطوير نظرية جديدة للدولة، وتجاوز صدمتي الحداثة والدولة القومية. أمّا في الشارع، فعلى الجميع التحرك لبناء مجتمع مدني فتي، مجتمع المنعة والمناعة والفاعلية، ويكون جزءًا من سياق عالمي أوسع.

وعلينا تأصيل مفهوم المجتمع المدني، وتأسيس خطابه على الإسلام عقيدة الأمة وهويتها الثابتة، وتحرير مفهوم التنمية، فلا يستدعي معاني الهيمنة الأميركية والغربية التي وسمته ووصمته منذ نشأته بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن الضروري استعادة الأسرة وحدة تحليل، وأساسًا للتفكير، ووسيلة أساسية ومنطلقًا مبدئيًا للحركة والمقاومة والتدبير. ولأنّ الإنسان بالغ التركيب، ولأنّ الأسرة مؤسّسة متعدّدة الأبعاد، يكون كلّ من يساهم ولو بـ «شقّ تمرة» في بناء ودعم أي بُعد أو ركن من أركانه، وكلّ من يدافع عن الأسرة (المصدر الأوّل لمناعة المجتمع وحصنه الحصين)، مجاهدًا في سبيل الله ضدّ الظّلم والاستبداد، ضدّ الجهل والتجهيل، ضدّ العبثية والتفكيك.

«من هنا، يبدو لنا اختزال الخطاب السياسي بالاستبداد والحرية تحجيمًا للعقل الشامل القادر على قراءة العالم في الذات والذات في العالم»[٣٧]، بمعنى أنّ اختزال مسألة الاستبداد في تغيير سياسي فوقي هو تفكير في حدّ ذاته مروّج للاستبداد؛ فالاستبداد بنية مجتمع وطريقة حياة.

لذلك، هناك قضايا أكثر أولوية وأهمية من النقاش البائس اليائس الذي صمّ آذان المصريين في الشهور الماضية، قضايا من قبيل: حدود الدولة ودورها، وتمكين الناس، وصنع المجتمع القوي. فمعظم النقاشات والحوارات التي دارت كانت عبثية وهزلية، وابتعدت عن المشكلات الحقيقية للمجتمع: تفكيك شبكات الفساد، وتغيير نمط علاقات القوّة، وحلّ أزمة الفقر، وإهدار كرامة المصريين. فمن أهمّ ما تحتاج إليه مصر اليوم عمل إجراءات تغيير هيكلية في المجتمع وإعادة صوغ العلاقات الاجتماعية وهيكل البنية الاقتصادية وتجديد رأس المال الاجتماعي والأخلاقي.

---

(٣٧) مناع، المقاومة المدنية: في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات، ص ١٦٠.

إن أي طرح، وأي حلّ، يتجاوز هذه الحقائق المجتمعية، يحكم على نفسه بالفشل؛ فكلّ حلٍّ مجتمعي هو حلٌّ إنساني في جوهره. وأمامنا الكثير من العمل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هذه هي قاعدة السياسي. ولنلاحظ مثلًا بعض المؤشّرات المهمّة: الضعف التدريجي لروح الثورة (خصوصًا من حيث الانفتاح على الآخر وقبول التعدّدية)، وكذلك عدم استمرار أو استثمار اللجان الشعبية المحلية التي قامت وقت الثورة. فالقهر كسرطان اجتماعي لا يعالَج في يوم أو ليلة، وقد قال الشاعر:

عجوز تمنّت أن تصير صبية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر

فصارت إلى العطّار تبغي شبابها وهل يصلح العطّار ما أفسد القهر؟!

والأصل في كلّ ذلك بناء الإنسان، إنسان «يتعرف إلى نفسه في التنمية الاقتصادية أكثر منه في اقتصاد السوق؛ في دولة الرفاه لا في الدولة الأمنية المالية الجديدة؛ في مواجهة المنظومة العولمية للهيمنة أكثر منه في طاعة غير للكبير؛ وانتصار قانون القوّة على قوّة القانون»[٣٨]. والعبء الأكبر في كل ذلك «سوف يكون من دون شكٍّ ملقى على عاتق مثلّث المقاومة ـ الفكر ـ الجماهير»[٣٩].

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣٩) أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، **احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٩٤ـ ٣٥٠. ولنتأمل تلك الخلاصة التي انتهى إليها: «إنّ أزمات النظام العربي «وإن كشفت عن ضعف النظام العربي غير الرسمي ممثلًا في حركة جماهيره وقوى المجتمع المدني فيه، فإنها أكدت في الوقت نفسه أن الاتّجاه الغالب لدى هذه الجماهير والقوى، متمسك بثوابت النظام العربي، وأهمّها قيمة الاستقلال الوطني والقومي، ويعني هذا أن الجماهير وقوى المجتمع المدني في النظام العربي سوف تمثل في أقلّ الأحوال بيئة مساندة لأي محاولة للتغيير إلى الأفضل، وربما ضاغطة على النظم الموجودة باتّجاه تحسين أدائها، وفي أفضل الأحوال قوّة دافعة إلى تغيير حقيقي خاصة مع التطور المتوقّع لمقاومة مشروعات الهيمنة على المنطقة كما تتجلّى في الساحتين الفلسطينية والعراقية وربّما غيرهما».

وتفصيل مثلّث الإنقاذ قوله: «العبء الرئيسي في إنقاذ النظام العربي سوف يكون من دون شك ملقى على عاتق مثلّث المقاومة ـ الفكر ـ الجماهير. . . فقوى المقاومة سوف تكون وظيفتها رفع تكلفة مشروعات الهيمنة بالنسبة إلى أصحابها، والمفكّرون والمثقّفون المخلصون لأهداف الأمّة سوف يتصدّون لعمليات التضليل والهدم التي تتراوح من الحرب النفسية لكسر إرادة الأمّة إلى التبشير بمشروعات الهيمنة، إلى التعمية الإعلامية على واقع مقاومة هذه المشروعات، وسوف يبشّر هؤلاء المخلصون في =

إننا «بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعقّل والتفكّر والتعمّق والتدبّر»[٤٠]؛ كي نخلّص عقولنا ونخلّص مجتمعاتنا من «سوسيولوجيا الفشل»[٤١]. فـ «لابد أن ينبع العمل الاجتماعي من تصوّر لطبيعة المجتمع في المستقبل»، فيُعْوِزُنا الخيال، ونحتاج إلى مزيد إعمال، للروح والعقل والفكر، للخيال والوجدان، ولنستمسك ببعض «التشاؤلية»، ومزيد حلم وعزم وأمل، ولنجعل الدأب شعارنا، والإخلاص نورنا. وإذا كان لا بدّ للعمل الاجتماعي من أن ينبع من تصوّر لطبيعة المجتمع في المستقبل، فلابد له أيضًا «أن يستند إلى بعض الأحكام الواضحة بشأنه؛ » فلا بد من المرجعية، «وهي أحكام تستند بدورها إلى رؤية للطبيعة البشرية»[٤٢]، ولابد من أن نعود إلى الإنسان، الكائن الربّاني، صاحب الحرية والكرامة والرسالة. ومنه وله يكون التجديد السياسي الذي هو مفتاح حل أزمة الواقع العربي المعاصر[٤٣].

إنّ الشعوب العربية والإسلامية تتخبّط اليوم في دياجير الظلم وظلمات الاستبداد؛ فقد فشلت معظم الخطابات والمشروعات القديمة وتراجعت، سواء الإسلامية أو الاشتراكية أو القومية أو الليبرالية؛ لقد دارت دورة كاملة، داخل التاريخ ثمّ خارجه[٤٤]. إنّنا اليوم في حاجة إلى خطاب جديد

= المقابل بإمكانية تجاوز الأزمة، ويحدّدون المتطلبات الموضوعية لهذا التجاوز. والجماهير وقوى مجتمعها المدني سوف توفر من ناحية البيئة المواتية للمقاومة فكرا وعملا، وتساهم من ناحية أخرى في عملية المقاومة بما تمارسه من ضغوط على نظمها الحاكمة كي ترتفع بسقف أدائها إلى أقصى الممكن. وسوف يتعين كشرط لا غنى عنه للانتصار في معركة البقاء التي تواجه النظام العربي أن يتكاتف الجميع في جبهة واحدة من أجل مستقبل آمن وكريم ليس أمامنا إلا أن نصنعه بأنفسنا، وأن نحول دون أن يصنعه لنا الآخرون، ناهيك عن أن يكونوا على شاكلة المستعمرين الصهاينة أو الغزاة الأميركيين».

(٤٠) محمد خاتمي، الدين والفكر في شراك الاستبداد جولة في الفكر السياسي للمسلمين، ترجمة ماجد الغرباوي (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤)، ص ٤٠٥.

(٤١) انظر: شوقي جلال، الفكر العربي وسسيولوجيا الفشل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢).

(٤٢) عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمار (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ٣٥٩.

(٤٣) انظر في مفهوم وعملية التجديد: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، «التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر» رؤية إسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩).

(٤٤) انظر في هذا الموضوع: فهمي جدعان، في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

يتجاوز تلك الاختلافات السطحية والخارجية، ليصل إلى الجوهر المكنون، وبلورته كي يكون أساسا للانخراط الفكري والاجتماعي/ السياسي، فنتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا في ما اختلفنا فيه.

فنكون حقًّا خير أمّة؛ أمّة الخير، أمّة الوسط، أمّة الاعتدال في الفكر والعمل، أمّة تجمع بين العقل والدين، بين الدنيا والآخرة، بين الفرد والجماعة. [فنحن] أمّة لو سار حاضرها على نهج ماضيها لجمعت بين ثقافة الروح وحضارة العيش في هذا العصر، الذي كادت الثقافة والحضارة أن تفترقا إلى غير تلاقٍ، فإمّا جماعة تتقلّب في السيارات والثلاجات والناطحات لكن بغير أعماق، وإمّا جماعة ركنت إلى طمأنينة الأعماق ثمّ كستها بأكواخ الطين وهلاهل الثياب وشظف الرغيف»[٤٥].

أمّا الجماعات والحركات الاجتماعية فهي أمام ثلاثة تحديات حقيقية ومصيرية:

أوّلًا: «التجديد الداخلي»، والقدرة على إدارة التحول من القمع إلى الحرية، واستثمار المساحات الهائلة التي باتت مفتوحة أمامها، وهو غير ممكن من دون إعمال الخيال وتحرير طاقة الحلم، وتوظيف طاقاتها وتمكين أبنائها وشبابها ونسائها كي يكونوا شركاء كاملي الأهلية، ثمّ المبادرة والفعل والإنجاز.

ثانيًا: «فقدان الحيلة المكتسب»، وهو أحد متلازمات الخضوع الطويل للاستبداد والقمع، فتتحدّد مساحات الحركة ومساحات التفكير وفق المعطيات الحديدية للواقع المظلم، والتحدي أو السؤال هو: هل ستتمكن من تجاوز الأطر والقوالب القديمة في التفكير والحركة لتصنع واقعًا جديدًا، وتستعيد زمام المبادرة والحلم والخيال؟ أم ستبقى غير قادرة على تجاوز نموذج ما قبل ٢٥ كانون الثاني/ يناير مع أنّ «البوعزيزي» أسقطه.

ثالثًا: «التحول من عصر الأهرامات إلى عصر الشبكات والاتّصالات»، بمعنى التحول من التنظيمات المغلقة إلى الشبكات المفتوحة، والتحول من الإدارة الشخصية (الشخص الملهم) إلى الإدارة المؤسّسية (الفكرة الملهمة).

---

(٤٥) زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٣.

ومهما كانت سوداوية المشهد أمس أو اليوم، فالمستقبل يحمل فرصًا بلا حدود؛ فكل تحدٍّ هو فرصة لانهائية للعلوّ والنموّ والسموّ. القوّة والطاقة والإبداع كامنة داخل الناس، والفهم المعتدل والكرامة والإباء راسخة في قلوبهم وفطرتهم، وإن دارت عليهم السنون وجار عليهم الظالمون. ومهما بدت الحال جامدة أو مشوّهة، فإنّ عبقرية الفنّان المخلص لرسالته تتلخّص في نحت أعظم التماثيل واكتشافها من باطن جلمود الصخر، وكلما كانت الصخرة قاسية، كان على النحّات الفنّان أن يبذل جهدًا مضاعفًا؛ لكنّ النتيجة في النهاية تكون مبهرة بكلّ تأكيد، فينطق الحجر، ويثمر الشجر. في النهاية، سيكون كلّ شيء رائعًا، فإن لم يكن كذلك، فهي حتمًا ليست النهاية.

وإنّ سؤال المشروع الحضاري هو السؤال الحقيقي؛ فـ «من لا يملك مشروعًا حضاريًا يتقدّم بخطى حثيثة إلى مزبلة التاريخ»[٤٦].

الخُلاصات

أثبت المصريون قُدرةَ الشعوب على انتزاع الفرصة واختراعها، وأضافوا سببًا جديدًا للإيمان بشعر أبي القاسم الشابّي:

«إذا الشعبُ يومًا أرادَ الحيَاة فلا بُدّ أن يستجيبَ القَدَر».

لكنّ إرادةَ الشعوب لا تبلغُ غاياتها من دون إدارةٍ واعيَةٍ وراشِدَةٍ لتلك الإرادة.

صحيحٌ أنّ الديمقراطية هي آليةٌ وطريقةٌ لإدارة الصراع السياسي، ولكيفية الوصول الشرعي إلى السلطة (التعريف الأداتي)، إلّا أنّها في جوهرها «توازنٌ بين سلطات الدولة المركزية بعضها البعض، وبين مُؤسّسات المجتمع الأهلي بعضها البعض، وبين الأخيرة والسلطات المركزية من جهة. والديمقراطية في أصل وجودها واستمرارها، وفي إمكانيات تحقُّقها، هي محصلةُ هذا التوازن الاجتماعي»[٤٧].

---

(٤٦) المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمار، ص ٤٦٧.

(٤٧) طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

صحيح كذلك؛ أنّ السياسة بمعناها الضيق تدور حول السلطة والحُكم، إلّا أنّ لها أُسُسًا اجتماعية واقتصادية وأخلاقيةً وثقافية ينبغي الاهتمامُ بها والالتفاتُ إليها. فهل سقطت العلوم السياسية؟

انشغلتُ بهذا السؤال في أثناءَ الثورة، وأتصوَّرُ أنّ ما حدث هو أنّ التيار السائد في العُلوم السياسية والاجتماعية، كان محصورًا ومُحاصرًا في القِصص الصغرى التي يرويها المُستبِدُّون عن السياسة والسلطة والمجتمع والإنسان والتاريخ، ونسوا أو تَنَاسَوا القِصَّةَ الكُبرى: أنّ السياسة هي «علمُ إرادة وإدارة الأمم»[٤٨]؛ أنّ «السياسةَ تمكينُ الأمة»[٤٩]؛ أنّ «السياسةَ صناعةُ الحضارة»[٥٠].

وإذا كان انهيار الروافع الثلاث المشارُ إليها سابقًا (العدلُ، والشرعيةُ، والردعُ)، أرضيةً نبتت عليها طاقةُ الغضب والثورة، فإنّ السؤالَ المُهِمَّ هو: هل يُمكنُ إعادةُ تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، وَفقَ أُسسٍ جديدةٍ يملك هذا الأخيرُ القدرةَ على تحديدِ أُطُرِها وتوجُّهاتِها؟

وإذا كانت الثورة وبدايةُ انهيار النظام السلطوي تُرجِّحُ كفّةَ المجتمع، فكيف يُمكن إرساءُ التوازن بين الطرفين، بحيثُ تتحوّلُ مصرُ من ثنائية الدولة الضّعيفة/ المجتمع الضّعيف إلى الدولة القوية/ المجتمع القوي؟

إنّ مصرَ في مرحلةِ تحوّلٍ دقيقةٍ. وثمَّةَ في الأعماق أمّة تبحث عن مستقبلها. أمّا على السطح فإنّ خريطة القُوى المجتمعية في حالة تبلوُرٍ؛ إنّها تتشكّل وتتحدّد، وستتغير وتُعيد تكوين ذاتها من جديد. والشهورُ المقبلة ستكون كاشفةً لكثيرٍ من الادعاءات، والفرص والتحديات، والأوهام والحقائق.

---

(٤٨) محاضرة لسيف الدين عبد الفتّاح في دار الحكماء في القاهرة، شباط/ فبراير ٢٠١١.

(٤٩) السيد عبد المطّلب غانم، «النظرية السياسية،» (محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٠).

(٥٠) حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» ص ١٦٧.

فهـــرس عـــام

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ش -

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ق -

- ك -

- ل -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

جاءت الانتفاضة الشبابية التي بدأت في مصر يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقةً جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، بدءًا من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مرورًا بثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد قامت تلك الانتفاضة بعد نحو ٤٠ عامًا من الموات والركود السياسي، منذ انتفاضة الطلبة في الجامعات المصرية في كانون الثاني/يناير ١٩٧١. لذا كانت تلك الانتفاضة بمنزلة "عودة الروح" إلى الشعب المصري بعد طول سُبات.

هذا الكتاب هو مجموعة أوراق بحثية تقدم قراءة تحليلية - توثيقية مختلفة الأبعاد للثورة المصرية ٢٠١١. تتناول فصوله، التي ساهم في وضعها نخبة من الباحثين والخبراء المصريين والعرب، أسباب الثورة وطبيعتها، والأطر النظرية لفهمها، والاتجاهات السياسية والاجتماعية والمناطقية التي شاركت فيها، ومواقف القوى السياسية المصرية منها، وطريقة تعاطي الإعلام المصري معها، ودور الشباب والإعلام الجديد في تحريكها.

كما يغطي الكتاب يوميات هذه الثورة، والثورة المضادة التي واجهتها، والموقف الإسرائيلي منها، وآفاق المستقبل السياسي والاقتصادي لمصر بعد الثورة.

السعر: ٢٠ دولاراً

ISBN 978-9953-0-2329-8

9 789953 023298

مركز العربي